شرح
التصريح على التوضيح

للشيخ الإمام العالم العلامة الهمام خالد بن عبد الله الأزهري

على ألفية ابن مالك في النحو

للشيخ الإمام العلامة

جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري

تغمدهم الله برحمته ورضوانه آمين

وبهامشه حاشية

للعلامة المحقق الألمعي المتفنن الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي

رحمه الله

راجعه

إسماعيل عبد الجواد عبد الغني

دار العلوم - جامعة القاهرة

حققه وشرح شواهده

أحمد السيد سيد أحمد

دار العلوم - جامعة القاهرة

الجزء الأول

المكتبة التوفيقية




دار الحديثي للتجليد الفني
٤٢٥٤٨٨٢
٨٧٧٣٥٤٣

شرح التصريح على التوضيح

للشيخ الإمام العالم العلامة الهمام خالد بن عبد الله الأزهري

على ألفية ابن مالك في النحو

للشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري

تغمدهم الله برحمته ورضوانه آمين

وبهامشه حاشية

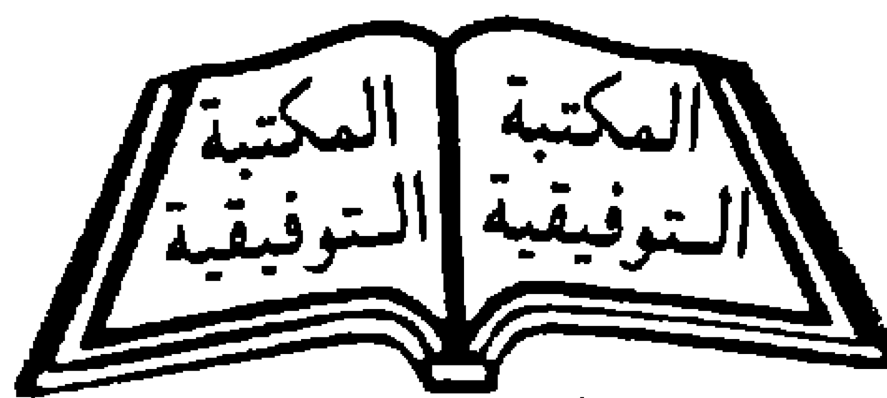
للعلامة المتقن الألمعي المتفنن الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي

رحمه الله

راجعه
إسماعيل عبد الجواد عبد الغني
دار العلوم - جامعة القاهرة

حققه وشرح شواهده
أحمد السيد سيد أحمد
دار العلوم - جامعة القاهرة

الجزء الأول



أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، و نعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ونصلي ونسلم على سيدنا محمدﷺ وبعد.

فهذا تعليق بسيط على شرح التصريح قمت فيه:

- بتخريج الآيات والآحاديث النبوية الشريفة.
- تخريج الشواهد الشعرية واعتمدت في ذلك على المعجم المفصل.
- إعراب بعض الأبيات وتحديد موطن الشاهد في كل بيت.
- قمت بترجمة لبعض الأعلام التي تدعو الحاجة إلى الترجمة لهم.
- تنظيم الكتاب في فقرات حتى يسهل للقارئ قراءته.
- بيان وجه القراءات في بعض الآيات وأقوال العلماء فيها.
- ترتيب الشواهد وترقيمها بقدر الإمكان.
- مراجعة الكتاب على أكثر من نسخة.
- عمل فهرس لموضوعات الكتاب.
- ابتعدت عن التكلف وكثرة النقول وحاولت الاختصار بقدر الإمكان نظرًا لأن الكتاب به شرح وحاشية.

ومما لا شك فيه أن هذا الجهد جهد لبشري فيه صواب وخطأ ولا أدعى الكمال في عملي ولكنني بذلت جهدي وأعملت فكري فإن وافق

الصواب فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وإن كانت الأخرى فأسأل الله أن يغفر لي ويرحمني... وأسأل الله التوفيق والسداد..

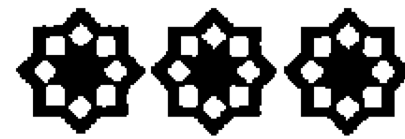
كتبها

أحمد السيد سيد أحمد علي

(١) ترجمة خالد الأزهري صاحب شرح التصريح

٨٣٨ - ٩٠٥هـ = ١٤٣٤ - ١٤٩٩م

خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري[1]، زين الدين، وكان يعرف بالوقاد: نحوي، من أهل مصر، ولد بجرجا **(من الصعيد)** ونشأ وعاش في القاهرة، وتوفى عائدًا من الحج قبل أن يدخلها. له ((**المقدمة الأزهرية في علم العربية - ط**)) و ((**موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب - ط**)) و ((**شرح الآجرومية - ط**)) و ((**التصريح بمضمون التوضيح - ط**)) و ((**في شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**)) و ((**شرح البردة - ط**)) و ((**شرح مقدمة الجزرية - ط**)) في التجويد، و ((**الألغاز النحوية - ط**)).



(١) الأعلام (٢/٢٩٧)، الكواكب السائرة (١/١٨٨)، والضوء اللامع (٣/١٧١)، والخطط التوفيقية (١٠/٥٣)، وبروكلمان في دائرة المعارف الإسلامية (٢/٧٥).

(٢) ترجمة ابن هشام صاحب التوضيح

التعريف به[1]:

عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الشيخ جمال الدين الحنبلي.

مولده وثقافته:

ولد في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة، ولزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل، وتلا على ابن السراج، وسمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى، ولم يلازمه، ولا قرأ على ابن السراج، وسمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى، ولم يلازمه ولا قرأ عليه، وحضر دروس التاج التبريزي...

وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وله تعليق على ألفية ابن مالك ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، اشتهر في حياته، وأقبل الناس عليه، وتصدر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة والتحقيق البارع، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد، مسهبا وموجزًا، مع التواضع والبر والشفقة ودماثة الخلق ورقة القلب.

قال لنا ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه.

تصانيفه:

صنف مغني اللبيب عن كتب الأعاريب... وقد كتب عليه حاشية وشرحًا لشواهده.

---

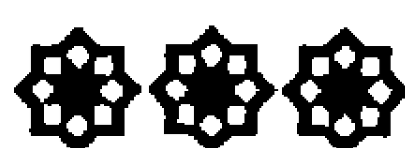
(١) انظر بغية الوعاة (٢/٦٨)، والدرر الكامنة (٢/٣٠٨)، الأعلام ٤/١٤٧)، حسن المحاضرة للسيوطي (١/٥٢٦)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (٦/١٩١)، طبقات الشافعية للسبكي (٦/٣٣).

- التوضيح على الألفية.
- رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة أربعة مجلدات
- عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب.
- التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل، عدة مجلدات.
- شرح التسهيل، مسودة.
- شرح الشواهد الكبرى.
- شذور الذهب، وقد كتبت عليه حاشية لما قرئ على قطر الندى.
- الجامع الكبير.
- الجامع الصغير.
- شرح اللمحة لأبي حيان، شرح بانت سعاد.
- شرح البردة.
- التذكرة؛ خمسة عشر مجلدًا.
- المسائل السفرية في النحو؛ وغير ذلك.
- وله عدة حواش على الألفية والتسهيل.

وفاته:

توفى في ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة ورثاه ابن نباته بقوله:

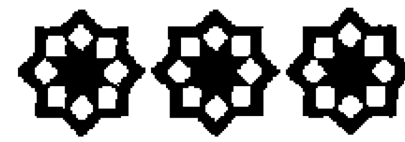
سقَى ابنَ هشام في الثرّى نوءُ رحمةٍ   يجُرّ على مثواهُ ذَيل غَمام
سأَروى له مِنْ سِيرةِ المدح مسندًا   فما زلتُ أروى سيرةَ ابن هشام



(٢) ترجمة: العليمي صاحب الحاشية

ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن عليم الحمصي، الشهير بـالعليمي: شيخ عصره في علوم العربية، ولد بحمص.

ونشأ واشتهر، وتوفى بمصر، لـه حـواش كثيرة، منهـا ((**حاشـية علـى ألفية ابن مالك – ط**))، و ((**حاشية على متن القطر وشرحه، للفاكي ط**)) و ((**حاشية على شرح التلخيـص المختصـر للسـعد التفتـازاني–خ**)) – و ((**حاشية على فتح الرحمن شرح لقطة العجلان – طــ**)) فـي الأصـول، و ((**حاشية على شرح الاستعارات – خ**)) و ((**حاشية على شرح السنوسي، على صغراه – خ**)) في التوحيد، و ((**حاشية على التصريح شرح التوضيح – ط**)) في النحو[١].



(١) الأعـلام (١٣٠/٨)، خلاصـة الأثـر (٤٩١/٤)، والكتبخانـة (٢٠/٢)، وخزائـن الأوقـاف ١٩٥.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملهم لتحميده حمدا موافيا لنعمه، ومكافئًا لمزيده، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرف من نحاه، ونصب نفسه لعبادته ورفع من خفض نفسه وهداه إلى طاعته، والصلاة والسلام على سيدنا محمد روض الفضل النضير، وعلم المعارف المفرد فليس لمجموع فضله نظير من محا بنور الإيمان ظلام الكفر الحالك وأرشد الأنام إلى سلوك أوضح المسالك، وعلى آله وصحبه المنعوتين بصفات الكمال المتميزين بالإضافة إليه على كل حال.

وبعد.. فيقول الفقير لرحمة رب العالمين يس بن زيد الدين العليمي الحمصي غفر الله له ولوالديه وأحسن في الدارين إليهما وإليه: هذه حواش رمقت نحوها عيون الطالبين، ولهجت بتمنيها كلمة كملة المحصلين غزيرة الفوائد كثيرة العوائد على شرح توضيح العلامة ابن هشام للشيخ الإمام العلامة الهمام خالد الأزهري ضمنتها المهم مما كتبه المشايخ الأعلام والأئمة الكرام الشهاب أحمد بن عبد الحق السنباطي، والشهاب أحمد الزرقاني الشهير بابن فجلة، وشيخنا عبد الله الدنوشري بهوامش نسخهم وأكثرهم كتابة شيخنا رحمهم الله أجمعين، ورفع قدرهم في عليين ووشحت ذلك بما كتبه العلامة الناصر اللقاني على المتني من التحقيقات وما للعلامة الشهاب القاسمي معه من المناقشات وضممت إلى ذلك أبحاثا يبتهج بها المحصلون وتحقيقات يتنافس بها المتنافسون، ويعترف بفضلها المنصفون وعلى الله الكريم الاعتماد في سلوك سبيل الرشاد وهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على مولانا وسيدنا ووسيلتنا إلى الله تعالى في كل المآرب أفضل الأنبياء الكرام محمد وعلى آله وصحبه الذين شاع فضلهم في المشارق والمغارب.

=

= ترجمة الشارح رحمه الله:

هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الخزرجي الشافعي النحوي يعرف بالوقاد، ولد تقريبًا سنة تسعمائة بجرجة من أعمال الصعيد، وتحول إلى الأزهر وقرأ على جماعة من أعيان عصره منهم الجوجري والشمني والزين الإبناسي ومات ببركة الحاج حين رجوعه من مكة المشرفة، ونقل إلى تربة يشبك الدوادار.

((**قوله الملهم لتحميده**)) يأتي قريبًا في كلام الشارح تفسير الإلهام، وقال لتحميده دون لحمده إشارة إلى المبالغة في حمده لله تعالى.

((**قوله حمدا**)) منصوب كما صرح به بعضهم بفعل مقدر لا بالحمد المذكور، لأن الخبر فاصل بينهما وهو أجنى.

((**فإن قلت**)) الخبر مرفوع بالمبتدأ على الصحيح، فلا يلزم الفصل بأجنبى، وبها يعمل في المفعول المطلق، فلو عمل النصب فيما بعد الخبر لكان عاملا بها ولزم فصل معموله باعتبار جهة أخرى تنزيلا لتغاير الجهتين منزلة تغير الذاتين فتأمله قال الناصر اللقاني في شرح ديباجة مختصر الشيخ خليل في نظير ما هنا لكن في الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لأَزْوَاجِهِم مَّتَاعاً إِلَى الحَوْلِ**﴾[1].

وقرأ أبي متاع لأزواجهم متاعا، وعلى قراءة أبي متاعا نصب بمتاع لأنه في معنى التمتيع، كقولك الحمد لله حمد الشاكرين، وأعجبني ضرب لك زيدًا ضربًا شديدًا.

قال السعد في قوله كقولك الخ ((**إن قيل**)) كيف جاز نصب حمد الشاكرين بالحمد مع وجود الفصل بالخبر ((**قلت**)) الخبر في الأصل كان معمولا للحمد في موقع المفعول كقولك حمدا له فجاز لذلك وكذلك كل مصدر جعل متعلقه خبرا عنه مثل الضرب لزيد ضربًا شديدًا والقيام في الدار قياما إلى الساعة.

((**قوله موافيا لنعمه**)) قال في الصحاح: وافى فلان أي أتى والمراد هنا مقابلا من استعمال الموافاة في مسببها وهوالمقابلة فهو مجاز، وقال الدنوشرى معناه ملافيا فيحصل معها ومعنى مكافئا لمزيده مساو لمزيده هذا معنى ما ذكره وقد=

---

(١) سورة البقرة: ٢٣٤.

شهادة مخلص في توحيده وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله أشرف خلقه وأعظم عبيده صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وجنوده.

وبعد.. فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغني خالد بن عبد الله الأزهري عامله الله بلطفه الخفي وأجراه على عوائد بره الحفي: إن الشرح المشهور بالتوضيح على ألفية ابن مالك في علم النحو للشيخ الإمام العلامة الرباني جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري تغمده الله بالرحمة والرضوان في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان لم يأت أحد بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله غير أنه يحتاج إلى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء الحجاب وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام فاعترف بهذا الكلام ووعد بأنه سيكتب عليه ما بين مراده ويظهر مفاده، فقصصت هذه الرؤيا على بعض الإخوان فقال هذا إذن لك يا

= يقال كون الحمد ملافيا لنعمه واضح وكونه مساويا لمزيده قد يتوقف فيه ويقال إن الحمد لا يساوى أقل النعم، وإن جل اهـ ويمكن أن يجاب بأن جملة الحمدلله إلخ إنشائية وهى لإنشاء الحمد بمضمونهاكما قالوا في الحمد لله على جميع نعمه، ونحو ذلك فلا يلزم إنشاء مساواة الحمد للنعم بل إنشاء الحمد الموصوف بالمساواة فتأمل.

((**قوله وحده**)) حال وقوله لا شريك له حال أيضًا زرقاني وكون وحده حالا أي مؤكدة مقررة لمضمون الجملة الاسمية قبلها واقعة موقع الصفة النكرة بمعنى منفردا مذهب سيبويه واختاره، الجمهور وذهب أبو علي إلى أن وحده منصوب على المصدرية للحال المقدرة على معنى منفردا إفرادا فحينئذ تكون الحال المؤكدة عاملا للمصدر وذهب الكوفيون ويونس إلى أنها منصوبة على الظرف والحال المؤكدة عامل الظرف أي مستقرا في انفراده ولا يجوز أن يقدر العامل فعلا على تقدير المصدرية أو الظرفية، لأن كلمة التوحيد دائم مضمونها ثابت مدلولها لا يقبل التجدد والتغيير وسيأتي في باب المفعول المطلق الكلام على نصب وحده من حيث هو من غير خصوصية بكلمة الشهادة، وللإمام السبكي رسالة في نصب وحده سماها الرفدة ذكرها السيوطي في الأشباه والنظائر.

فلان فإن إسناد الشيخ الكتابة إلى نفسه مجاز كقولهم بنى الأمير المجاز وليس هو الباني بنفسه وإنما يأمر العملة من أبناء جنسه وكنت أنت المشار إليه لما تمثلت بين يديه وخاطبك بهذا الخطاب فانهض وبادر للأجر والثواب فاستخرت رب العباد وشمرت ساعد الاجتهاد وشرحته شرحا كشف خفاياه وأبرز أسراره وخباياه وباح بسره المكتوم وجمع شمله بأصله المنظوم.

((**قوله شهادة مخلص**)) مفعول مطلق معمول لأشهد ((**قوله في توحيده**)) لعله تمجيده أو تحميده دنو شرى ولا ضرورة لذلك لصحة ما عبر به الشارح كما لا يخفى ((**قوله أشرف خلقه وأعظم عبيده**)) يجوز رفع أشرف وأعظم على أنهما خبر بعد خبر، ونصبها على الحال وهو صلى الله عليه وسلم أشرف الخلق وأعظم العبيد تفصيلا بمعنى أنه أشرف وأعظم من كل فرد فرد وجملة أي أنه أشرف وأعظم من جملة الخلق والعبيد بمعنى أنهم إن قوبلوا كلهم وجملتهم بهذا الفرد الجامع للكمال البشري رجح عليهم كما ذكره الإمام الرازي على ما نقل الطوخي وقد حررنا ذلك في حاشية أم البراهين.

((**قوله فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغني**)) لا يخفى ما في الجمع بين العبد والمولى والفقير والغني من الطباق الذي هو من المحسنات البديعية وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة، والعبد يطلق على معان منها وهو المراد هنا عبد الإيجاد كما في قوله تعالى: ﴿**إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ إِلاَّ آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً**﴾[1]. والفقير يحتمل أن يكون صيغة مبالغة أي كثير الفقر وأن يكون صفة مشبهة أي دائم الفقر.

((**قوله الحفى**)) أي المبالغ فيه من حفيت به بالكسر بالغت في إكرامه. ((**قوله الرباني**)) نسبة إلى رب على غير قياس ((**قوله جمال الدين يوسف**)) جرى على طريق المؤرخين من تقديم اللقب على الاسم أو لأن لقبه اشتهر وحينئذ يجوز تقديمه على الاسم عند النحاة كقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى**﴾[2]. ومنه قول الشاطبي وقالون عيسى، ولعدم اشتهار اسم ابن هشام غلط فيه الشارح فإن اسمه عبد الله ويوسف اسم أبيه، كما ذكر هو في بعض كتبه ورأيته بخطه

---

(١) سورة مريم: ٩٣.

(٢) سورة النساء: ١٧١.

في الحواشي والتذكرة وذكره السيوطي في حسن المحاضرة، والصفدي في تاريخه أعيان العصر، وهذا على ما في بعض النسخ والذي في النسخ الصحيحة أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف.

((**قوله ينسج**)) بكسر السين وضمها مضارع نسج إذا ضم اللحمة إلى السدي على وجه يحكم به تداخلهما، وتشبيه المصنف بالثوب الرفيع في بديع صنعته وتفرده بحسن أسلوبه استعارة بالكناية وإثبات المنوال له استعارة تخييلية والنسج ترشيح ويحتمل أن يكون المعنى ولم يصنف على طريقته فتكون الاستعارة تحقيقية تبعية وفي الصحاح وفلان نسيج وحده أي لا نظير له في علم أو غيره وأصله في الثوب لأن الثوب إذا كان رفيعا لم ينسج على منواله غيره وإذا لم يكن رفيعا عمل على منواله سدى لعدة أثواب.

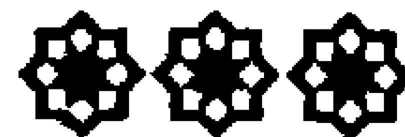
((**قوله في هذا النحو شكله**)) لا يخفى ما في قوله هذا النحو من التورية ((**قوله غير أنه**)) بيان للداعي لشرحه مع أنه بالصفة المذكورة.

((**قوله يسفر عن وجوه مخدراته النقاب**)) يسفر بمعنى: يكشف يقال: سفرت الشيء سفرا من باب ضرب أي كشفته وأوضحته وشبه المسائل الخفية بالنساء وأطلق المخدرات اسم المشبه به على المشبه على جهة الاستعارة التصريحية والوجوه والنقاب والسفر من باب الترشيح.

((**قوله ويظهر مفاده**)) هو بضم الميم مصدر سمي. ((**قوله مجاز**)) هو مقابل الحقيقة: ((**قوله بنى الأمير المجاز**)) هو الطريق وما ألطف قول بعضهم وقد بنى السلطان برقوق جسرا على النهر المسمى بالشريعة:

بنى سلطاننا برقوق جسرا بعدل والأنام له مطيعه
مجاز في الحقيقة للبرايا وأمر بالسلوك على الشريعة

((**قوله شرحا كشف خفاياه إلخ**)) فيه دليل على تأخر الديباجة على الشرح، وقوله بعد ذلك وأستغفر الله مما يقع لي من الخلل دون أن يقول وقع يقتضي تقدمها.



((وسميته التصريح بمضمون التوضيح)) ووشحته بعشرة أمور مهمة مشتملة على فوائد جمة أحدها: إنني مزجت شرحي بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد، لا يميز بينهما إلا صاحب بصر أو بصيرة ومن فوائد ذلك حال تراكيبه العسيرة ثانيها: إنني تتبعت أصوله التي أخذ منها وربما شرحت كلامه بكلامه ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه ثالثها: إنني ذكرت ما أهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه رابعها: إنني كملت بيت كل شاهد مما اقتصر على شطره وعزوته إلى قائله إلا قليلا لم أظفر بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريبا حتى يتم به التقريب وهو سوق الدليل على طبق المدعى خامسها: إنني ضبطت الألفاظ الغريبة بالحرف وبينت جميع معانيها ومن فوائد ذلك الأ من التحريف وحفظ مبانيها سادسها: إنني طبقت الشرح على النظم وقد كان أغفله، ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسألة سابعها: إنني ذكرت حجج المخالفين وقوة الترجيح ومن فوائد ذلك العلم بما يفتى به على الصحيح ثامنها: إنني ذكرت غالب علل الأحكام وأدلتها ومن فوائد ذلك تمكينها في الأذهان والجزم بمعرفتها تاسعها: إنني بينت المعتمد من المواضع التي تنقص كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل عاشرها: إنني بينت المواضع التي اعتمدها مع أنها من أبحاثه ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عندياته أقول قولي هذا وأستغفر الله ما يقع لي من الخلل في بعض المسائل المسطورة وأعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره، وأسأل فضل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد أديمه إذا عثر على شيء مما طغى به القلم أو زلت به القدم أن يدرأ بالحسنة السيئة ويحضر قلبه إن الإنسان محل النسيان الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الأشراف وإن الحسنات يذهبن السيآت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب وينحصر في علمي النحو والتصريف وقد تضافرت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الأسود، وأنه أخذه أولا عن علي بن أبي طالب ﷺ وكان أبو الأسود كوفي الدار، بصرى المنشأ ومات وقد أسن واتفقوا على أن أول من وضع التصريف

معاذ بن مسلم الهراء[١] بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة إلى بيع الثياب الهروية وكان تخرج بأبي الأسود وأدب عبد الملك بن مروان[٢] ثم خلف أبا الأسود خمسة نفر أولهم عنبسة الفيل كان اسم أبيه معدان قتل فيلا لعبد الله بن عامر بن كريز فسمي.

((**قوله وسميته التصريح**)) مدحه العلامة ابن المعلى الحلبي بقوله:

إنما التصريح شرح قصر الشراح عنه
قد غدا منهل علم كلهم يكرع منه

((**قوله أو بصيرة**)) هي نور في القلب كالنور في العين. ((**قوله ما أهمله من الشروط**)) لم يقل وبينت عدم الحاجة لما ذكره من الشروط، مع أنه أهم من الأول كأنه لأن ذلك لم يقع في كلام المصنف.

((**قوله إني طبقت الشرح على النظم**)) أي غالبا فقد أهمل ذلك في باب التصريف.

((**قوله وأسأل إلخ**)) سأل تارة يتعدى بنفسه إلى مفعولين كما في قوله تعالى: ﴿**ولا يسألكم أموالكم**﴾[٣].

(١) **معاذ من مسلم الهراء**، أبومسلم: أديب معمر، له شعر. من أهل الكوفة. عرف بالهَّراء، لبيعة الثياب الهروية الواردة من مدينة هراة، له كتب في النحو ضاعت، وأخبار مع معاصريه كثيرة. وفيه يقول سهل بن أبي غالب الخزرجى، من أبيات ((**قل لمعاذٍ إذا مررت به قد ضج من طول عمرك الأمدا**.

الأعلام (٢٥٨/٧)، وفيات الأعيان (٩٩/٢).

(٢) **عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي القرشي**، أبو الوليد: من أعاظم الخلفاء ودهاتهم. نشأ في المدينة، فقيهًا واسع العلم، متعبدًا، ناسكًا. وشهد يوم الدار مع أبيه. واستعمله معاوية على المدينة وهو ابن ١٦ سنة. وانتقلت إليه الخلافة بموت أبيه (سنة ٦٥هـ) فضبط أمورها وظهر بمظهر القوة، فكان جبارًا علىمعانديه، قوى الهيبة... توفى في دمشق.

الأعلام (١٦٥/٤)، ابن الأثير (١٩٨/٤)، والطبري (٥٦/٨) واليعقوبي (١٤/٣) وميزان الاعتدال (١٥٣/٣).

(٣) سورة محمد: ٣٦.

ومنه ما نحن فيه فمن مفعوله الأول وقوله فيما يأتي أن يدرأ مفعوله الثاني ويتعدى تارة إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بعن نحو ﴿**يسألونك عن الأهلة**﴾ أو ما في معناها نحو: فاسال به خبيرا بناء على أن الباء بمعنى عن وأن مجرورها المفعول الثاني، وأنكر ذلك البصريون وتأولوا الآية على أن الباء للسببية قال في المغني وفيه نظر لأنه لا يقتضي قولك سألته بسببه إن المجرور هو المسئول عنه ويمكن تأويله أيضا على أن به متعلق بخبيرا قال البيضاوى به متعلق باسال أو بخبير قال المولى سعدى أو بهما ففي الكلام صفة التجاذب اهـ وأراد بالتجاذب التنازع في المعمول المتوسط على القول بجوازه فيه لأن المجرور متعلق بهما لامتناع توارد عاملين على معمول واحد وبما ذكر هنا يظهر ما ذكر في سورة النبأ فإنهم جوزوا في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَاداً * لِلطَّاغِينَ مَآباً**﴾[1]. وجوها منها أن تعلق للطاغين بمآبا أو مرصادا.

فقال سعدى أو بهما ((**قوله خيمه**)) بكسر الخاء المعجمة: السجية والطبيعة قال الجوهري لا واحد له.

((**قوله وسلم من داء الحسد أديمه**)) أي جلده وهو هنا عبارة عن القلب لأنه محله وعبر به إشارة إلى شدته بحيث ظهر على الجسد وقال الدنوشرى الحسد ظلم ذي النعمة بتمنى زوالها عنه وصيرورتها إلى الحاسد شبهه بالداء الذي يفسد به الجلد ولهذا عبر بالأديم عن القلب فهو على حذف أداة التشبيه كلجين الماء.

((**قوله إذا عثر إلخ**)) إذا ظرف يتعلق بأسأل، وعثر عليه أي اطلع يقال عثر عليه يعثر بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع عثرا كقتلا وعثورا كقعودا، وطغى يجاوز الحد وخرج عن طريق الاستقامة وهو يأئي اللام وواويها يقال طغى يطغى ويطغوا طغيانا وزلة القدم خروجه عن الموضع الذي ينبغي ثباته فيه وكلاهما كناية عن الخطأ وصدور ما لا ينبغي، والمعني: إذا عثرت على شيء حاولت فيه الصواب فحلت عنه بغير اختيار والباء من به في الموضعين سببية أو ظرفية، وبين القلم والقدم الجناس المضارع وتعريفهما باللام للدلالة على أنه أريد بهما قلم معين، وقدم معين وهما قلم الشارح وقدمه.

((**قوله أن يدرأ**)) أي يدفع ((**قوله ويحضر**)) معطوف على يدرأ وقوله أن

---

(١) النبأ: ٢١.

الإنسان بفتح الهمزة مفعول يحضر.

((**قوله محل النسيان**)) عن ابن عباس -رضي الله عنهما- إنما سمى إنسانا لأنه عهد إليه فنسى فعليه فأصله إنسيان إفعلان حذفت ياؤه تخفيفا بدليل تصغيره على أنيسان وبعد حذف الياء وزنه إفعان لا فعلان.



معدان الفيل، وسمى ابنه عنبسة الفيل، وثانيهم: ميمون الأقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني والرابع والخامس: ولد أبي الأسود عطاء وأبو الحارث ثم خلف هؤلاء عبد الله بن إسحاق الحضرمي[(١)] وعيسى بن عمر الثقفي[(٢)] وأبو عمرو بن العلاء[(٣)] ثم خلفهم الخليل بن أحمد الفراهيدى[(٤)].

---

(١) **عبد الله بن أبي إسحاق الزيادي الحضرمي:** نحوى، من الموالى من أهل البصرة. أخذ عنه كبار من النحاة كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي والأخفش. فرّع النحو، وقاسه، وكان أعلم البصريين به: وهو الذي يقول الفرزدق في هجائه: «**ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكنّ عبد الله مولى مواليا**».
الأعلام (٤/٧١)، وخزانة الأدب للبغدادي (١/١١٥).

(٢) **عيسى بن عمر الثقفي بالولاء،** أبو سليمان: من أئمة اللغة. هو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء، وأول من هذب النحو ورتبه. و على طريقته مشى سيبويه وأشباهه. وهو من أهل البصرة ولم يكن ثقفيًّا وإنما نزل في ثقيف فنسب إليهم، وسلفه من موالى خالد بن الوليد المخزومي.
وكان صاحب تقعر في كلامه، مكثرًا من استعمال الغريب. له نحو سبعين مصنفًا احترق أكثرها، قال الأنباري: لم نرها ولم نر أحدًا رآهما.
الأعلام (٥/١٠٦)، وفيات الأعيان (١/٣٩٣).

(٣) **زَبَّان بن عمار التميمي المازني البصري، أبو عمرو،** ويلقب أبوه بالعلاء: من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة.
قال الفرزدق:
ما زلت أغلق أبوابًا وأفتحها حتى أتيت أبا عمرو وابن عمار

قال أبو عبيدة: كان أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر، وكانت عامة أخباره عن أعراب أدركوا الجاهلية. له أخبار وكلمات مأثورة. وللصولي كتاب «**أخبار أبي عمرو بن العلاء**».
الأعلام (٣/٤١)، غاية النهاية (١/٣٨٦).

(٤) **الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي أبو عبد الرحمن:** من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أخذه من الموسيقى، وكان عارفًا بها. وهو أستاذ سيبويه النحوي. ولد ومات في البصرة، وعاش فقيرًا صابرًا، كان شعث الرأس شاحب اللون، قشف الهيئة متمزق الثياب، متقطع القدمين، مغمورًا في الناس لا يعرف له كتاب «**العين**» في اللغة، و «**معاني الحروف – خـ**» و «**كتاب العروض**»، و«**النقط والشكل**»....
-

ثم سيبويه[١] والكسائي[٢] ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا، ثم خلف سيبويه أبو الحسن الأخفش الأوسط[٣] سعيد بن مسعدة، وخلف الكسائي الفراء[٤].

= الأعلام (٢/٣١٤)، وفيات الأعيان (١/١٧٢).

(١) **عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، بالولاء أبو بشر**، الملقب بـ «**سيبويه**»: إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه، وصنف كتابه المسمى «**الكتاب – ط**» في النحو. لم يصنع قبله ولا بعده مثله. ورحل إلى بغداد، فناظر الكسائي وأجازه الرشيد بعشرة ألاف درهم. وعاد إلى الأهواز فتوفى بها، وقيل: وفاته وقبره بشيراز...
الأعلام (٥/٨١)، البداية والنهاية (١٠/١٧٦).

(٢) **على بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي**: إمام في اللغة والنحو والقراءة. من أهل الكوفة. ولد في إحدى قراها. وتعلم بها. وقرأ النحو بعد الكبر وتنقل في البادية، وسكن بغداد، وتوفى بالرى، عن سبعين عامًا. وهو مؤدب الرشيد العباسي وابنه الأمين وأخباره مع علماء الأدب في عصره كثيرة.
له تصانيف منها «**معاني القرآن**» و «**المصادر**» ومختصر في «**النحو**» و «**المتشابه في القرآن – خ**» ....
الأعلام (٤/٢٨٣)، غاية النهاية (١/٥٣٥)، وابن خلكان (١/٣٣٠)، وتاريخ بغداد (١١/٤٠٣).

(٣) **سعيد بن سعدة المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري، أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوسط**: نحوى، عالم باللغة والأدب، من أهل بلخ. سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه. وصنف كتبًا منها «**تفسير معاني القرآن – خ**» و «**شرح أبيات المعاني – خ**».
وزاد في العروض بحر «**الخبب**» وكان الخليل قد جعل البحور خمسة عشر فأصبحت ستة عشر.
الأعلام (٣/١٠١-١٠٢)، وفيات الأعيان (١/٢٠٨).

(٤) **يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي**، مولى بنى أسد أو بنى منقر، أبو زكرياء، المعروف بالفراء: إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو.
ولد بالكوفة، وانتقل إلى بغداد، وعهد إليه المأمون بتربية ابنيه، فكان أكثر مقامه بها، فإذا جاء آخر السنة انصرف إلى الكوفة وتوفى في طريق مكة.
كان فقيهًا متكلمًا، عالمًا بأيام العرب وأخبارها عارفًا بالنحوم والطب. من كتبه «**المقصور والممدود – خ**» و «**المعاني**»... =

ثم جاء بعد ذلك صالح ابن إسحاق الجرمي(١) وبكر بن عثمان المازني(٢) ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد(٣)، وجاء بعده أبو إسحاق الزجاج(٤) وأبو بكر بن السراج(٥).

= الأعلام (٨/١٤٥،١٤٦)، وفيات الأعيان (٢/٢٢٨).

(١) **صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء:** أبو عمر: فقيه. عالم بالنحو واللغة. من أهل البصرة. سكن بغداد.
له كتاب في ((**السير**)) و ((**كتاب الأبنية**)) و ((**غريب سيبويه**)) وكتاب في ((**العروض**)).
الأعلام (٣/١٨٩)، بغية الوعاة ٢٦٨، وفيات الأعيان (١/٢٢٨).

(٢) **بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان المازني من مازن شيبان:** أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة. ووفاته فيها. له تصانيف، منها كتاب ((**ما تلحن فيه العامة**)) و ((**الألف واللام**)) و ((**التصريف**)) و ((**العروض**)) و ((**الديباج**)).
الأعلام (٢/٦٩)، وفيات الأعيان (١/٩٢)، ومعجم الأدباء (٢/٢٨٠)، والسيرافي (٧٤).

(٣) **محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي،** أبو العباس المعروف بالمبرد: إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار. مولده بالبصره ووفاته ببغداد.
من كتبه ((**الكامل – ط**)) و ((**المذكر والمؤنث – خ**)) و ((**المقتضب – ط**)) و ((**التعازى والمراثي – خ**)).
الأعلام (٧/١٤٤)، بغية الوعاة ١١٦، وفيات الأعيان (١/٤٩٥)، سمط اللآلي ٣٤٠، والسيرافي ٩٦، وتاريخ بغداد (٣/٣٨٠).

(٤) **إبراهيم بن السريّ بن سهل، أبو إسحاق الزجاج:** عالم بالنحو واللغة. ولد ومات في بغداد. كان في فتوته يخرط الزجاج. ومال إلى النحو فعلمه المبرد وطلب عبيد الله ابن سليمان مؤدبًا لابنه القاسم، فدله المبرد على الزجاج فأدب ابنه إلى أن ولى الوزارة مكان أبيه، فجعله القاسم من كتابه، فأصاب في أيامه ثروة كبيرة. وكانت للزجاج مناقشات مع ثعلب وغيره.
من كتبه ((**الاشتقاق**)) و ((**خلق الإنسان**)) و ((**الأمالي**)) في الأدب واللغة و ((**فعلت وأفعلت – ط**)) في تصريف الألفاظ و ((**إعراب القرآن**)) ثلاثة أجزاء.
الأعلام (١/٤٠)، معجم الأدباء (١/٤٧).

(٥) **محمد بن السرى بن سهل، أبو بكر:** أحد أئمة الأدب والعربية. من أهل بغداد. كان يلثغ بالراء فيجعلها غينًا.
ويقال: ما زال النحو مجنونًا حتى عقله ابن السراج بأصوله مات شابًا. وكان عارفًا بالموسيقى. =

وابن درستويه(١) وأبو بكر محمد بن مبرمان(٢) ثم جاء بعد هؤلاء أبو على الحسن بن عبد الغفار الفارسي، وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلى بن عيسى الرماني ثم أبو الفتح بن جنى، ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم ابن هشام مصنف هذا الكتاب ولد رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة ووافق وفاته خامس ذي القعدة أيضًا سنة إحدى وستين وسبعمائه وله من المصنفات: المغنى والتوضيح وعدة الطالب في تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة في أربعة مجلدات وشرح التسهيل في عدة مجلدات قيل ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذور والقطر وشرحاهما وشرح لمحة أبي حيان وأحكام لو وحتى وانتصاب لغة وفضلا وجرا في قولهم الدليل لغة وفضلا عن أن يكون كذا وهلم جرا كل منها في جزء لطيف وشرح بانت سعاد وشرح البردة وإقامة الدليل على صحة التحليل والتذكرة في خمسة

= من كتبه «**الأصول - ط**» في النحو و«**شرح كتاب سيبويه**» و «**الشعر والشعراء**» و «**والخط والهجاء**»....

الأعلام (١٣٦/٦)، بغية الوعاة ٤٤، وفيات الأعيان (٥٠٣/١)، وطبقات النحويين واللغويين (١٢٢).

(١) **عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه بن المرزباني أبو محمد** من علماء اللغة، فارسى الأصل، اشتهر وتوفى ببغداد له تصانيف كثيرة منها «**تصحيح الفصيح - خ**» يعرف شرح فصيح ثعلب. وكتاب «**الكتّاب - ط**» و «**الإرشاد**» في النحو و «**معاني الشعر**» و «**أخبار النحويين**» و «**نقض كتاب العين**» و «**شرح ما يكتب بالياء من الأسماء المقصورة والأفعال مؤلفًا على حروف المعجم - خ**».

الأعلام (٧٦/٤) بغية الوعاة (٢٧٩).

(٢) **محمد بن على بن إسماعيل العسكري، أبو بكر، المعروف بمبرمان**: من كبار العلماء بالعربية. من أهل بغداد. ولد في طريق رامهرمز، وأخذ عن المبرد والزجاج. وأخذ عنه الفاسي والسيرافي وكان ضنينا بالأخذ عنه.

من كتبه «**شرح شواهد سيبويه**» و «**النحو المجموع على العلل**» و «**العين**» و«**التلقين**» و «**صفة شكر المنعم**» و «**شرح كتاب سيبويه**» لم يتمه.

الأعلام (٢٧٣/٦)، مفتاح السعادة (١٣٧/١). وبغية الوعاة ٧٤، وإرشاد الأريب (٤٢/٧).

عشر جزءا والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين، وغير ذلك وكـان شافعي المذهب ثم تقلد للإمام أحمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين.

قال الشيخ رحمة الله تعالى: (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتـداء بـالقرآن العظيم وعملا بقول النبي الكريم كـل امـر ذي بـال لا يبـدأ فيـه ببسـم اللـه الرحمن الرحيم فهو ابترأى[1] ذاهب البركة. رواه الخطيـب بهـذا اللفـظ فـي كتابه الجامع والحافظ عبد القادر الرهاوي والتوفيق بينه وبين حديث لا يبـدأ فه بالحمد لله فهو أجذم[2] أي: مقطوع البركة ممكن بـأن يـراد بكـل منهمـا الذكر لأن كلا منهما ذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدأ فيه بذكـر اللـه وهو حديث حسن أو يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقـي بحيـث لا يسبقه وحديث الحمد له على الابتداء الإضافي.

((**قوله العدواني**)) قال في لب اللباب: العدواني بالفتح والسكون نسـبة إلـى عدوان قبيلة من قيس عيلان.

((**قوله ابن أحمـد**)) هـو أول مـن سـمى بهـذا الاسـم بعـد النبـيﷺ ((**قولـه الفراهيدى**)) بفتحتين وكسر الهاء وتحتية ساكنة ومهملة كما في قضية الصحاح حيث ذكره في باب الـدال المهملـة، وهـو الصـواب كمـا فـي القـاموس خلافـا لتصريح ابن الأثير فـي جـامع الأصـول أنـه بالمعجمـة وكـذا فـي اللبـاب وتبعـه السيوطي في مختصره المسمى باللب نسبة إلى فراهيد بطـن مـن الأزد، وسـيأتي في كلام الشارح آخر باب النسب التصريح بأن الفراهيدي بـالدال المهملـة وأن الخليل ينسب إليه.

((**قوله كل منها في جزء لطيف**)) قال الدنوشري المراد منـه أن الجميـع فـي جزء لطيف كما هو الواقع اهـ.

---

(١) **حسن:** أخرجه أحمد في مسنده (٢/٣٥٩) ح (٨٦٩٧) بلفـظ كـل كـلام أو أمـر ذي بال لا يفتح بذكر الله عز وجل فهو أبتر... من حديث أبي هريرة، وذكـره العجلوني في كشف الخفاء (٢/١٥٦) ح (١٩٦٤) وقال حديث حسن.

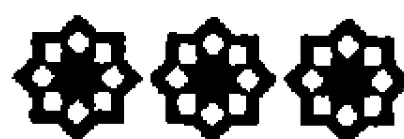
(٢) أخرجه أبو داود (٤/٢٦١) ح (٤٨٤٠) من حديث أبـي هريـرة، وقـال أبـو داود رواه يونس وعقيل وشعيب وسعيد بن عبد العزيز عن الزهري عن النبيﷺ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/١٨٨) بلفظ ((**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالمحمد لله أجذم أو أقطع**)).

يعني فالكل هنا بمعنى المجموع لا بمعنى الجميع. ((**قوله اقتداء بالقرآن العظيم**)) أي حيث ابتدئ بها فيه ((**قوله كل أمر ذي بال إلخ**)) البال يطلق ويراد به الشأن والحال وقد يطلق ويراد به القلب فعلى الأول المعنى ذو شرف وشأن يهتم به وعلى الثاني إن حمل على معنى ذي قلب فوجد الكلام أن الأمر لكونه شاغلا قلب صاحبه عن سائر الأمور كان كأنه صاحبه ومالكه وإن حمل على معنى ذي خطر وشرف فتوجيه الكلام أنه شبه الأمر بشخص ذي قلب وذكر المشبه وهو الأمر وترك المشبه به الذي هو ذلك الشخص فالأمر أو الشخص أو التشبيه المضمر استعارة بالكناية على الخلاف ولازم المشبه به وهو ذو بال أو إثباته للمشبه استعارة تخييلية وذكر ما يلائم المشبه به وهو الأبتر والأجذم في التشبيه البليغ في قوله فهو ترشيح إما باق على حقيقته، أو مجاز عن نقصان البركة على طريقة الاستعارة التصريحية لأنه أطلق لفظ المشبه به وهو الأجذم مثلا على نقصان البركة على الخلاف في التشبيه البليغ هكذا ينبغي أن يحقق لفظ هذا الحديث الشريف.

((**قوله والحافظ الرهاوي**)) بضم الراء نسبة إلى رها مدينة رومية.

((**قوله والتوفيق إلخ**)) أي وإلا فظاهر الروايتين أن ذهاب الأجذمية لا يتخلص منه إلا بالعمل بهما والعمل بهما غير ممكن لأن الابتداء بأحدهما ابتداء حقيقيا كما هو المتبادر من الابتداء يفوتك الابتداء بالآخر.

((**قوله لأن كلا منهما إلخ**)) أي فليس المراد ببسم الله الرحمن الرحيم خصوص هذا اللفظ، ولا بالحمد لله خصوص هذا اللفظ، بل مجرد الذكر وهو حاصل بكل منهما وبغيرهما فهو من حمل المقيد على المطلق بإلغاء قيده ومحل حمل المطلق على المقيد إذا لم يكن المقيد مقيدا بقيدين متنافيين أما إذا كان كذلك فيحمل المقيد على المطلق لأن القيدين يتعارضان فيتساقطان، ويرجع إلى المطلق وهذا الجواب يفيد أن ذهاب البركة لا يتوقف على إحدى الصيغتين فضلا عن الجمع بينهما.



وهو ما بعد البسملة، ولم يعكس لأن حديث البسملة أقوى بكتاب الله

((**قوله وهو ما بعد البسملة**)) بحيث لا يسبقه شيء فهو إضافي قريب من الحقيقي.

((**قوله بكتاب الله**)) أي بتبيينه فهو مبين لكيفية البداءة بهما، وهذا الجواب يفيد أن ذهاب الأجذمية يتوقف على الجمع بينهما على هذا الوجه المذكور فلا يكفى أحدهما ولا غيرهما ولا هما على غير هذا الوجه، وبعضهم وجه تقديم البسملة بأنها تتضمن الحمد لأن فيها ثناء على الله بصفة الرحمة.

واعلم أن شبهة التعارض بين الحديثين مبنية على خمسة أمور الأول: كون البدء حقيقيًّا وأن معنى بدء الشيء بالشيء تصديره به وجعله قبله كل عمل يعمل فيه ولا شك أن هذا المعنى إذا حصل في بداءة أمر ذي بال بشيء من البسملة والحمدلة لا يمكن أن يحصل في تلك البداءة بالآخر الثاني: أن يكون الابتداء المذكور أمرا خاليا عن الامتداد الثالث: أن تكون الباء فيهما صلة للبدء الرابع: أن يكون المراد بالبدء بتلك الأمور المذكورة تقديمها في الذكر اللساني الذي يترجم عنه بلفظ البسملة والحمدلة الخامس: أن المراد من البسملة والحمدلة خصوص هذين اللفظين وكل واحد من هذه المباني الخمسة لما أمكن أن يمنع منعا مستندا إلى سند يقويه افترق الناظرون في دفع التعارض أربع فرق اتخذ كل فرقة أحد تلك الممنوع مع سنده مسلكا أو المسلكان الأولان فتقريرهما أن التعارض إنما يلزم إذا كان المراد بالبدء في الحديثين الحقيقي، وكان أمرا غير ممتد وكل منهما ممنوع لجواز أن يكون المراد به في أحدهما الحقيقي وفي الآخر الإضافي مقيسا إلى بعض ما يتعلق بذلك الأمر ذي البال أو في جميعهما بدءًا إضافيا مقيسا إلى نفس ذلك الأمر ذي البال، أو المراد فيهما البدء العرفي الذي يسع الأمرين فأكثر وهذان الجوابان وإن كانا في حسم مادة الشبهة سببين إلا أن الثاني أوجه لأن إطلاق لفظ البدء على العرفي أشهر عند أهل اللغة من إطلاقه على حقيقي أو إضافي أو مطلق منقسم إليهما ولأن منع أهل التعارض أشد حسما للمادة الشبهة من التوفيق بعد التسليم ودعوى أن الثاني غير مطرد لعدم جريانه في ذي بال لا يكون له امتداد عرفي لا تسمع لأن تفسير الأمر ذي البال بماله شرف حسي أو شرعي أو عقلي يقتضي أن المراد بالبدء المتعلق به هو البدء العادي المقرون بالتهيؤ العادي المستدعى لقدر من الامتداد والبدء

الذي لا يكون كذلك لا يستحق أن يسمى بدء أمر ذي بال كالبدء الواقع بغتة ومن سلك هذين المسلكين جعل الباء صلة للبدء، وجعل البدء بما ذكر من البسملة والحمدلة عبارة عن تقديمهما في الذكر اللساني نظرا إلى تبادر هذين المعنيين إلى الفهم ومناسبتهما لسياق الأحاديث لا لكون دفع التدافع موقوفا عليهما وإلا لوجب أن يفوت بفواتهما.

وليس كذلك لأنه بعد حمل البدء على ما تقدم لو جعلت الباء للاستعانة أو الملابسة أو جعلت صلة للبدء وحمل على مطلق التقديم المتناول للتقديم في الذكر اللساني والذكر الجناني، والعمل الأركاني والتحرير البياني وتقديم الحمد خاصة في العمل الأركاني يحصل دفع الدافع بخلاف ما إذا فات حمل البدء في الكل أو بعضها على أحد المحامل المتقدمة كأن يحمل في الكل على الحقيقي فإنه لا يتم ذلك سواء حمل البدء على أحد المعنيين أو حمل البدء على مطلق التقديم.

أما عدم تمامه على التقدير الأول، وهو الذي جعل مسلكا ثالثا فلأن السالكين له استندوا في منع التدافع تارة إلى جواز كون الباء للاستعانة والاستعانة بشيء لا تنافى الاستعانة بغيره وأخرى إلى جواز كونها للملابسة وذكروا أن الملابسة تعم وقوع الابتداء بالشيء على وجه الجزئية.

وذكره قبله بدون فصل فيجوز أن يجعل بعض الأمور جزءًا من أمر ذي بال ويذكر الآخر قبل ذلك البعض بدون فصل فيكون الابتداءآن التلبس بهما وكل ذلك ضعيف.

أما الأول فلأنه إنما يتم ببيان إمكان الابتداء بأمر ذي بال حال الاستعانة بشيئين متعاقبين في الوجود اللفظي ودونه خرط القتادلان مبنى هذا المسلك على أن يكون الابتداء حقيقًا وأن يكون أمرا ممتداوأن لا يكون العدول عن العرفي الممتد الحاسم لمادة الشبهة غير موجه، ولا شك أن اقتران مثل هذا الابتداء للاستعانة بأحد هذين إن أمكن لكن اقترانه في تلك الحالة لآخر منهما لا يكاد يمكن إما ضعف الثاني فلأن المراد من الملابسة المعدودة من معاني الباء هو معنى المصاحبة أي المعية والمقارنة، وحينئذ إما أن يكون المراد بالآن الزمان كما هو المتعارف عند أهل العرف فإنهم يطلقونه على الزمان اليسير أو طرفه كما هو المتعارف عند أرباب العلوم العقلية فإنهم يطلقونه على شيء غير منقسم من أجزاء

الزمان وعلى كل لا يتم المقصود لأن زمان المصاحبة للتحميد هو زمان التكلم بجملة الحمد وزمان المصاحبة للتسمية هو زمان التكلم باسمه تعالى على الوجه المعهود والتغاير بين هذين الزمانين بين فإذا كان زمان الابتداء بالأمر ذي البال هو زمان المصاحبة للتحميد يكون هذا الزمان متأخرًا بالضرورة عن زمان المصاحبة للتسمية فكيف يتصور أن يكون زمان الابتداء عين زمان المصاحبة لهما مع امتناع اجتماعهما في الوجود اللفظي الذي لا يمكن تحقق معناهما اللغوي المراد هنا إلا به ولأن كلا من البسملة والحمدلة زماني لا آنى لتركبه من أجزاء زمانية هى الحروف وكل ما هو زماني يمتنع أن يكون آنيا فعلى تقدير صحة كون تحقق الابتداء مقارنا لتحقق الحمدالذي هو زماني يكون الابتداء زمانيا، فلا يتصور أن يكون هو آن الابتداء فضلا عن أن يكون هذا الآن آن المصاحبة مع البسملة والحمدلة على أن ما ذكره البعض لا يستقيم في الأفعال التي تشغل اللسان على الملابسة بشيء آخر حال ملابسة الفاعل بها كالتلاوة والأكل والشرب وهو مناف للاستغراق الذي نطقت به كلمة كل في كل أمر إلخ.

وأما المسلك الرابع الذي مبناه تسليم كون الباء صلة للبدء كما في المسلك الأول فتقديره أن يقال التعارض المذكور إنما يلزم أن لو كان طريق الابتداء بكل من التسمية والتحميد منحصرا في التصدير بهما في الذكر اللساني وليس كذلك بل يجوز أن يكون الابتداء بطرق تعرض السالكون لهذا المسلك لبعض منها من غير إيرادها تحت الضبط ويمكن ضبطها بأن يقال لكل من البسملة والحمدلة وجود في الذهن ووجود في العبارة ووجود في الكتابة، كما أن للحمد وحده وجودا في الأركان فأنحاء وجود الحمد أربعة وأنحاء وجود التسمية ثلاثة يحصل اثنتا عشرة صورة حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة اثنتان منها وهما أن تكون كلتاهما بحسب العبارة أو الكتابة لا يندفع بهما التعارض والباقي وهو عشرة يندفع به فتدبر التفصيل بعد الإحاطة بالإجمال، وهذا المسلك ضعيف لأن البدء ما هو المتبادر التقديم في الذكر اللساني فلا يتناول هذا.

المسلك الخامس أنه ليس المراد خصوص ما ذكر في الحديثين من البسملة والحمدلة، بل المراد الذكر وقد ذكر هذا المسلك الشارح أولا وذكر ماله وعليه وإيضاح المقام يحتاج إلى زيادة مقال لا تليق بالمقام وفيما ذكرناه كفاية لأرباب الأفهام.

الوارد على هذا المنوال، وإضافة اسم لله قيل من إضافة العام إلى الخاص كخاتم حديد وقيل المضاف هنا مقحم جيء به لإرشاد حسن الأداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومنشأ ذلك أنهم اختلفوا في الاسم والمسمى هل هما متغايران أم لا والأول رأى المعتزلة، والثاني قول الأشعري وقيل لا ولا وهو مذهب أهل النقل ويعزى لمالك -رضي الله تعالى عنه- والتحقيق أن الخلاف لفظي وذلك أن الاسم إذا أريد به اللفظ فغير المسمى وإن أريد به ذات الشيء فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الإمام الرازي: أنا لم نجد شيئًا معتدا به في النزاع أن الاسم هل هو عين المسمى أو غيره والله علم على الذات المعبود بالحق وقيل.

((**قوله كخاتم حديد**)) أي بناء على إضافة بيانية أي خاتم هو حديد فالمراد به لفظه لا ذاته العلية، فإن جعلت الإضافة على معنى الحرف لا يحسن الجواب وقال الدنوشرى: المراد أنه مثله في العموم والخصوص وإن كان في المشبه مطلقا وفي المشبه به وجهيًا.

((**قوله وقيل المضاف**)) هو لفظ اسم.

((**قوله لإرشاد حسن الأداء**)) لأن في إسقاطه إيهام القسم وحينئذ فالمراد بالله ذاته العلية لا لفظه ويمكن أن يبني على هذين القولين مسألة منطقية وهى أن جملة البسملة هل هى قضية كلية مسورة أو شخصية أو طبيعية فعلى الاحتمال الأول إذا جعلت الإضافة للعموم وقدر متعلق الجار والمجرور فعلا والمعنى أبتدئ أو أؤلف بكل اسم من أسماء الله فهى كلية، ولا يرد أن الكلية هى التي موضوعها كلى ولا يظهر ذلك هنا لأن المراد بالموضوع ما هو الموضوع في المعنى بدليل جعل الجملة الفعلية قضية وجعل فاعلها التي هو الجزء الأول نظرا إلى أن المعنى في قام زيد زيد محكوم عليه بالقيام وعدهم مثل اقتلوا المشركين من القضايا الكلية وإن كان العموم في المفعول لكن المعنى المشركون محكوم على كل فرد منهم بالقتل وعلى الاحتمال الثاني تكون شخصية وتسمى مخصوصة، والظاهر مجيء الاحتمالين فيما إذا قدر المتعلق اسما وجعل التقدير ابتدائي أو تأليفي، وتخصص الابتداء مثلاً بالإضافة

إلى الضمير لا يصير القضية شخصية لعمومه في كل ابتداء للمتكلم كما لا يصيرها كذلك كون المضاف إليه في بسم الله على الاحتمال الأول لفظ الجلالة الذي هو أعرف المعارف.

((**قوله بمعنى التسمية**)) أي ذكر الاسم وقد يتوقف في كون هذا مفيدا للجواب وكذا في الذي بعده ثم لا يخفى بقاء الإشكال بالنسبة للحمد.

((**قوله رأى المعتزلة**)) اختاره الإمام الرازي والبرهان الجعبري وعليه فلا حاجة إلى الجواب.

((**قوله وقيل لا ولا**)) أي لا متغايران ولا غير متغايرين، وعليه يحتاج للجواب ثم لا يخفى أن الخلاف الذي وقع بين الأشاعرة والمعتزلة محله في الكلمة المركبة من الهمزة والسين والميم كما يشهد به تمسكات الفريقين لأن المعتزلة تمسكوا بقوله تعالى ﴿**فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى**﴾(١). والأشاعرة تمسكوا بقوله تعالى ﴿**سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى**﴾(٢). وهذه لم يدع فيه أحد القول الثالث فإنما ادعوه فيما صدق هذه الكلمة فجعلوه تارة عينا كالجلالة، وتارة غيرا وذلك في المشتق إن كان اسم صفة يوجد أثرها في الغير كالخالق من صفات الفعل لا عينا ولا غيرا وذلك إذا كان المشتق اسم صفة لا يتعدى أثرها للغير كالعالم من الذات فليتأمل.

((**قوله والتحقيق أن الخلاف لفظي**)) أي كل يقول بما يقول به الآخر.

((**قوله لكنه لم يشتهر**)) أي فهو وإن استعمل لكنه لم يشتهر بينهم والحاصل أن من قال إن الاسم عين المسمى ليس مراده أنه كذلك دائما، بل مراده بأنه قد يكون كذلك ومعنى كونه عينه أن المراد من الاسم مسماه لا نفسه وذاته بأن يكون الحكم مناسبا للمسمى دون الاسم كما في سبح اسم ربك ومن قال إنه غيره ليس مراده أنه كذلك دائما بل قد يكون غيره، ومعنى كونه غيره أن المراد من الاسم نفسه وذاته لا مسماه بأن يكون الحكم مناسبا للاسم دون المسمى نحو له الأسماء الحسنى.

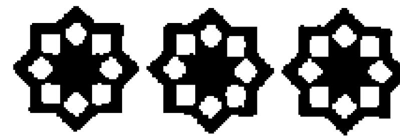
((**قوله علم على الذات المعبود**)) أي المعينة في الخارج، فهو علم شخصي لا جنسي وليس كليا انحصر فرده في الخارج وإلا لما استفيد التوحيد من اللفظ

---

(١) سورة الإسراء: ١١٠.
(٢) سورة الأعلى: ١.

بل من خارج على ما حرر في المختصر وحواشيه، والكلام على إطلاق الشخص على الله حررناه في حواشي الفاكهي في باب لا النافية للجنس قال شيخنا الغنيمي في شرح الشعراوية: والواضع له هو مسماه لا غير اتفاقا كأسماء الملائكة وفاقا لابن الهمام اهـ.

وفي دعوى الاتفاق نظر كما يعلم من جواب القوم عن استشكال علميته بأن العلم ما وضع لشيء من جميع مشخصاته فوضعه فرع تعقل الموضوع له بالكنه وذلك لا يمكن في وضع الجلالة بأنه يكفى التعقل حسب الطاقة البشرية، ومن الفائدة التي نقلها القرطبي في الخلاف في اشتقاق الاسم هل هو من السمو أو من السمة فإنه ذكر أن القول الثاني مبنى على قول المعتزلة أن الحق جل وعلا كان في الأزل بلا أسماء ولا صفات فلما خلق الخلق وضعوا له الأسماء.



هو وصف مشتق من الإلـه، وقيل أصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الألف الأخيرة وإدخال الألف واللام عليه وتفخيم لامه إذا انفتح ما قبله وانضم والرحمن فعلان من رحم بالكسر كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل إلى فعل بضم العين، أو بعد تنزيل الفعل المتعدى منزلة الفعل اللازم كما في قولك فلان يعطى لأن الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد، وقيل علم والرحيم فعيل من رحم أيضًا كمريض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليست في الرحيم واشتقاقهما من الرحمة وهى هنا مجاز عن الإنعام.

قال الإمام الرازي: إذا وصف الله تعالى بأمر ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك وملاءمته وهذه قاعدة في كل مقام (الحمد لله) الحمد لغة الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم والوصف لا يكون إلا باللسان فيكون مورده خاصا وهذا.

((**قوله من الإله**)) بفتح الهمزة واللام بمعنى التحير مصدر إله بكسر اللام، وقول الشارح من الأله أولى من قول غيره من إله لأن الصحيح أن الاشتقاق من المصدر لا الفعل.

((**قوله والرحمن فعلان إلخ**)) ذكر بعضهم أن الرحمن غير عربي واستدل بقوله تعالى: ﴿**وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن**﴾[1] قال بعضهم وهذا استدلال واه، لأن استفهامهم ليس راجعًا إلى اللفظ حتى يصح ما قال بل إلى المدلول.

((**قوله أو بعد تنزيل الفعل المتعدى منزلة اللازم**)) قضيته أنه جواب ثان عن سؤال أن الصفة المشبهة لاتبنى من فعل متعد وبذلك يشعر كلام جمع وظاهر كلام جمع آخر أنه جواب عن ذلك وما قبله جواب عن إشكال آخر وهو أن الصفة المشبهة لا تفيد المبالغة، ووقع في كلامهم تقديم الثاني على الأول وعطف الأول عليه بالواو عبارة بعض من كتب على البيضاوي.

((**فإن قلت**)) إذا جعل المتعدى لازما فما الحاجة إلى نقله إلى فعل بضم العين.

---

(١) سورة الفرقان: ٦٠.

((قلنا)) لإفادة المبالغة لأنها تحصل من جعل الفعل بمنزلة الغرائز وما في حكمها مما صار ملكة له بالتكرار اهـ.

وبه يظهر قول البيضاوى، والرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة وأنه أراد بالاسم مقابل الفعل والحرف فلا ينافى وصيتهما، وأن معنى قوله بنيا للمبالغة أنهما بنيا صفتين مشبهتين لإفادة المبالغة بسبب ما ذكر وليس معناه أنهما من صيغ المبالغة فيرد عليه أن صيغ المبالغة محصورة في صيغ ليس فعلان منهاوفعيل وإن عده سيبويه منها فإنما هو إذا عمل النصب ولم يعمل ذلك في البسملة وأنه لا حاجة لدعوى أن المحصور في تلك الصيغ الأوزان المشهورة، وعلى تقدير أنهما من صيغ المبالغة لا إشكال في بنائهما من فعل اللازم لأن صيغ المبالغة من أفراد اسم الفاعل وهو يبني من اللازم والمتعدى، وبهذا التقدير علم صحة قول الشارح لكن في الرحمن من المبالغة إلخ.

وسقط قول بعض الأفاضل أن مراده بقوله أن الرحمن صفة مشبهة يعني والرحيم مثله، وإن كان كلامه لا يفيد أنه صفة مشبهة أنهما كذلك بحسب الأصل فلا ينافي أنهما من صيغ المبالغة وأن حق الشارح أن يذكر ذلك ليحسن قوله لكن في الرحمن إلخ وظهر ما في كلام الشهاب عميرة في بسملته من الخلل كما يعلم بمراجعتها مع التأمل.

((فائدة)) نقل الدماميني عن بعض المتأخرين أن صيغ المبالغة في صفات الله كغفور وغفار، من المجاز وعلل ذلك بأن المبالغة أن تثبت للشيء أكثر مما له وبأن المبالغة إنما تكون في صفات تقبل الزيادة والنقص، وصفات الله منزهة عن ذلك وادعى أنها فائدة حسنة ويشبه أن تكون غلطا من اشتباه المبالغة عند أهل البيان بالمبالغة النحوية المذكورة في صيغ المبالغة فتدبر.

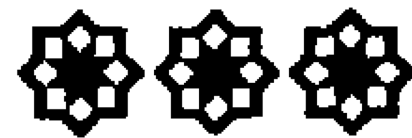
((قوله وهى هنا مجاز عن الإنعام)) فيكون من إطلاق اسم السبب أو الملزوم على السبب، أو اللازم فهى صفة فعل ويجوز أن يكون مجازا عن إرادة الإنعام من إطلاق اسم المسبب أو الملزوم على سببه، أو لازمه فيكون صفة ذات ويجوز أن يكون من باب الاستعارة التمثيلية بأن يشبه حاله تعالى بحالة ملك عطف على رعيته ورق لهم فعمهم معروفه فأطلق عليه وأريد غايتها التي هى فعل أو إرادة فعل كما مر لا مبدؤهما الذي هو انفعال، وصح كون ذلك استعارة تمثيلية لكن وجه الشبه منتزع من متعدد ولا تختص الاستعارة التمثيلية بالمجاز

المركب كما لا يختص بها وإن أوهم كلام التلخيص خلاف الأمرين.

هذا وقال الإمام السكوني في كتابه المسمى بالتمييز فيما وقع للزمخشري من الاعتزال في تفسير القرآن العزيز قوله إن وصفه تعالى بالرحمة مجاز اعتزال وضلال بإجماع الأمة أجمعت على أن الله تعالى رحيم على الحقيقة، وأن من نفى عنه حقيقة الرحمة فهو كافر، وإنما قال الزمخشري ذلك لأن الرحمة عند المعتزلة رقة وتغيير لأنهم ينكرون الإرادة القديمة ويصرفون رحمة الله تعالى إلى الأفعال أو إلى إرادة حادثة تعالى الله عن قولهم قالوا بخلقها لا في محل.

((**قوله الحمد لله**)) قال بعضهم يجوز أن يكون المصنف جعل الحمد قيدا للتأليف حالا من فاعله، كما جعل التسمية كذلك فكأنه قال ملتبسا ومتبركا بسم الله الرحمن الرحيم قائلا الحمد لله.

((**قوله بالجميل الاختياري**)) يوهم أنه يشترط في المحمودبه كونه اختياريا وهو مردود كما قال السيد وإنما المشترط كونه اختياريا المحمود عليه فلو قال كغيره هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري لكان أحسن، وتوجيه كلامه أن الباء بمعنى على وأنه لم يتعرض للمحمود به لاستلزام الوصف له.



الوصف يجوز أن يكون بإزاء نعمة وغيرها، فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعلا ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الشاكر فيكون مورده اللسان والجنان والأركان ومتعلقه النعمة الواصلة إلى الشاكر فكل منهما أعم وأخص من الآخر بوجه ففي الفضائل حمد فقط وفي أفعال القلب والجوارح شكر فقط وفي فعل اللسان بإزاء الإنعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره إلى ما خلق لأجله فالشكر أخص مطلقًا لاختصاص تعلقه بالبارى تعالى، ولتقييده بكون المنعم منعما على الشاكر فقط لوجوب شمول الآلات فيه بخلاف الحمد.

واعلم أن صرف العبد الجميع واحد اعتبارا كالشكر وإن كان أفعالا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي فحصل من ذلك ستة أقسام:

حمدان لغوي وعرفي وشكران كذلك وحمد وشكر لغويان وحمد وشكر عرفيان وحمد لغوي وشكر عرفي وحمد عرفي وشكر لغوي ويتبين لك بأدنى توجه أن النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم مطلق وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساو واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله ودلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظرًا إلى كون المقام مقام الحمد كما ذهب إليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في اقرأ باسم ربك وإن كان

((**قوله بإزاء نعمة**)) بمعنى إنعام لا بمعنى المنعم به خلافا لظاهر كلامه الآتي .

((**قوله وغيرها**)) أي غير النعمة بالمعنى المذكور فلا يشترط في المحمود عليه أن يكون خصوص الإنعام.

((**قوله والشكر**)) أى اللغوى.

((**قوله فعلا**)) أي أمرا على ما هو اصطلاح أهل اللغة.

((**قوله من حيث إنه منعم**)) حيثية تعليل لا إطلاق ولا تقييد أي لأجل إنعامه فلابد أن يكون المشكور عليه من الأفعال الاختارية خصوص الإنعام.

((**قوله والجنان والأركان**)) الواو فيهما بمعنى أو.

((**قوله ومتعلقه النعمة**)) أي الإنعام لا المنعم به وإن كان ظاهر قوله الواصلة إلى الشاكر يقتضي ذلك لأن هذا وصف النعمة بمعنى المفعول لا بمعنى الإنعام وحينئذ تؤول هذه العبارة بأن المراد الواصلة باعتبار أثرها.

((**قوله ففي الفضائل**)) أي باعتبار المورد ولا يخفى ما في كلامه حينئذ من المنافرة فلو قال غيره لاجتماعهما في ثناء بلسان على نعمة، وانفراد الحمد في ثناء بلسان لا على نعمة والشكر في ثناء بغير لسان على نعمة كان أولى، والمراد بالفضائل في كلامه الذاتية الاختيارية منها التي لا يتعدى أثرها كالصوم والصلاة لما علمت أن المحمودة عليه لابد أن يكون فعلا اختياريا.

((**قوله فعل إلخ**)) هذا هو الشكر اللغوي المتقدم وسيصرح بتساويهما والتساوى ظاهر على ما في بعض النسخ من زيادة أو غيره في تعريف الشكر بعد قوله على الشاكر كزيادة ذلك في جميع النسخ في تعريف الحمد العرفي بعد قوله على الحامد.

أما على ما في بعضها من عدم تلك الزيادة في تعريف الشكر فالنسبة العموم والخصوص المطلق، إذ الحد العرفي على هذا أعم مطلقا وقد حقق الناصر اللقاني في شرح خطبة المختصر أن النسبة بين الحمد العرفي والشكر اللغوي التساوي إن لم يعتبر في الشكر وصول النعمة إلى الشاكر كما لم يعتبر في الحمد وصول النعمة إلى الحامد وإن اعتبر في الشكر ذلك فالنسبة العموم والخصوص المطلق وظاهر كلامه أن عدم اعتبار التقييد في الحمد متفق عليه.

واعلم أن اعتبار التقييد في الشكر ذكره الفخر أول تفسيره وتبعه السيد في حاشية المطالع وكلام السعد يقتضى أن الشكر يكون في مقابلة النعمة مطلقا وقال الفنرى إن التقييد لم يثبت بالنقل الصحيح وقضية كلام شيخنا الغنيمي رحمة الله في شرح الشعراوية أن كلام الفخر والسيد وكلام غيرهما في الحمد العرفي وليس كذلك كما حرره في حواشي السنوسية فتنبه له.

((**قوله فالشكر**)) أي العرفي وقوله أخص مطلقا أي من الحمد العرفي.

((**قوله لاختصاص تعلقه بالبارى**)) أي لأنه لا يكون إلا له تعالى.

((**قوله ولتقييده بكونه منعما على الشاكر**)) أي فقط والتقييد مستفاد من

قوله جميع ما أنعم الله به عليه كما لا يخفى.

((**قوله بخلاف الحمد**)) أي العرفي فإن متعلقه لا يختص بالبارى، بل يكون له ولغيره ولا يتقيد بكون المنعم منعما على الحامد وغيره، ولا يجب فيه شمول الآلات بل يكفى بعضها مع عدم مخالفة الباقي.

((**قوله واعلم أن صرف العبد إلخ**)) قال الزرقاني: هو جواب سؤال تقديره الحمد العرفي لا يصدق على الشكر العرفي، لأنه فعل واحد والشكر أفعال متعددة والفعل الواحد لا يصدق على أفعال متعددة فكيف يكون الحمد أعم منه فأجاب بما ذكره اهـ.

وهو مأخوذ من كلام شيخه اللقاني في شرح خطبة المختصر ولايخفى أنا لا نسلم أن الحمد العرفي فعل واحد فقط بل هو أعم من أن يكون فعلا واحدًا أو أفعالاً إذ لو كان فعلا واحد فقط لما جامع الشكر.

((**قوله واختار لفظ الحمد لله**)) أي عدل إليه عن الجملة الفعلية وفيه إشارة إلى أن الفعلية هى الأصل ووجهه أن الحمد من المصادر السادة مسد أفعالها وأصل الحمد لله حمدت الله حمدا والفعلية دالة على التجدد والحدوث.

((**قوله على الدوام**)) هو ضد الحدوث وقوله والثبات هو ضد التجدد والكلام في دلالة الجملة الاسمية على الدوام مشهور لا نطيل به لا يقال الدلالة على ما ذكر هى حكمة بداءة الكتاب العزيز بها غير ذلك.

((**قوله وتقديم الحمد**)) أي على لفظ الجلالة.

((**قوله نظرًا لكون المقام مقام الحمد**)) أي مقام إفادة الحمد لا إفادة اختصاص الحمد به تعالى، ومن ثم لما كان المقام كذلك في بعض المحال قدم لفظ الجلالة كقوله فلله الحمد لا يقال الاختصاص مستفاد أيضًا من الحمد لله لأنا نقول استفادته منها بمعونة شيء آخر بقى أنه أورد أن الاهتمام باسم الله ذاتي، والاهتمام بالحمد عرضى والأول إن لم يقدم في الاعتبار على الثاني فالتساوى لازم لأن البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، سواء كان بواسطة الاهتمام الذاتي أو العرضي وأجيب بأن كلا منهما يرجح بقصد المتكلم ألا ترى أنه قدم بعضهم الحمد وقدم كثير لفظ الله وفي ضمن كل منهما نكات جيدة متعارضة كما يحذف لفظ المسند للاختصار ويذكر لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه.

ذكر الله أهم نظرا إلى ذاته، وأل في الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام في لله للملك أو للاستحقاق، وقيل للتعليل والمعنى على الأول جميع المحامد مملوكة لله أو مستحقة له، وعلى الثاني جميع المحامد ثابتة لأجل الله.

((فإن قيل)) ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع أن حمدهم حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم؟.

((فالجواب)) أن المراد منه تعلق الحمد لله ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلومات.

((رب)) معناه مالك صفة من ربه يربه فهو رب، وقيل هو في الأصل مصدر بمعنى التربية وهى تبليغ الشيء إلى كماله شيئًا فشيئًا، ثم وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل وهو من أسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره تعالى إلا مقيدا كرب الدار ومنه ارجع إلى ربك، وقد استعمل في المالك لأنه يحفظ ما يملكه.

((العالمين)) جمع عالم بفتح اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمى عالما لكونه علما على حدوثه وافتقاره إلى موجد قديم وإنما جمع باعتبار أنواع كل جنس مما سمى به أو لأنه يتوجه إلى عالم كل زمان وجمع بالواو أو الياء والنون لأن الأصل فيه العقلاء وغيرهم تطفل عليهم قاله شارح السراجية وقال ابن مالك: التحقيق أنه اسم جمع محمول على الجمع لأنه لو كان جمعا لعالم لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع، لأن العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء اهـ.

((والصلاة)) فعله من صلى إذا دعا بخير.

الشرح:

((**قوله وأل في الحمد إلخ**)) إيضاحه أن المعنى يصير عليه أن جميع المحامد أي كل فرد ثابت لله تعالى وعلى كونها للجنس يصير المعنى حقيقة المحامد ثابتة لله تعالى، والحكم على الحقيقة بالقصد الأول والإفراد تابعة ومن ثم كان حملها عليه أولى عند المحققين، وفي الاستغراق بالعكس فالحكم فيه

على الحقيقة أولا والأفراد تابعة لها لدخولها في ضمن الأفراد إذ فرد الحقيقة هو الحقيقة مع التشخص فهو الحقيقة بزيادة قيد، والحكم على الوجهين ظاهر في اختصاص جميع المحامد بالله تعالى.

أما على الاستغراق فظاهر من ثبوت جميع أفراد المحامد لله تعالى.

وأما على الجنس فلما أفادته اللام إذ من معانيها الاختصاص فلا فرد منه لغيره وإلا لم يكن مختصا به تعالى.

((**قوله على الأول**)) أي كون الكلام في لله للملك أو الاستحقاق.

((**قوله جميع المحامد**)) كان حقه أن يقول أو جنس المحامد أو الحمد المعهود.

((**قوله وعلى الثاني**)) أي كون اللام في لله للتعليل.

((**قوله جميع المحامد**)) فيه ما تقدم وقوله ثابتة فيه إشارة إلى أن الخبر على هذا التقدير محذوف.

وأما لام التعليل فهى متعلقة بالحمد الذي هو المبتدأ فالظرف لغو.

((**قوله لأجل الله**)) فيه أنه حيث ثبت أن الحمد مملوك لله، أو مستحق لله لا يكون لغيره، وقد قدم أن الحمد يكون لله ولغيره بخلاف الشكر العرفي لا يكون إلا لله تعالى.

((**قوله فإن قيل إلخ**)) هذا السؤال لا يرد لأن معنى كونه لله أنه لا يؤتى به إلا له تعالى. والحاصل أن هذا السؤال لا يتجه بعدما تقرر من معنى اللام ولا يفهم من الكلام قيام الحوادث بذاته.

((**قوله قلت المراد إلخ**)) قال شيخنا العلامة الغنيمي -رحمه الله تعالى- في شرح الشعراوية بعد نقل هذا الجواب عن الكافيجي وأجاب بعض الأفاضل بأن الحمد مأخوذ من المصدر المبنى للمجهول فالثابت له تعالى المحمود به انتهى والمتبادر أن هذا الجواب بناء على أن المراد من التعلق القيام وفيه أن المحمودية الناشئة عن حمد الخلق صفة حادثة كالحامدية فلا يصح قيامها بذات الله تعالى ثم إن البصريين لا يجيزون كون المصدر مبنيا للمجهول.

((**قوله صفة**)) أي مشبهة.

((**قوله من ربه**)) أي بمعنى ساسه قال في المصباح ورب زيد الأمر ربا من باب قتل ساسه، وقام بتدبيره على هذا فهو صفة مشبهة مصوغة من فعل متعد

فلابد من تقديره لازما بالنقل إلى فعل بالضم كما مر ومجيء الصفة المشبهة من فعل يفتح بفتح الماضي وبضم المضارع عزيز ولذا استشهد له البيضاوي كالكشاف بقولهما كقولهم تم الحديث يتمه فهو تم.

((**قوله وقيل هو في الأصل مصدر بمعنى التربية**)) قال الزرقاني: أي فهو مشترك بين الصفة المشبهة والمصدر اهـ.

وفيه نظر لأن الشارح لم يجز الأمرين كما هو قاعدة المشترك وكان الأولى ترك قوله في الأصل هنا، إذ ذكره في الأول أيضًا والحاصل حكاية قولين قول في أصله واختار البيضاوى الثاني وقدمه عكس ما فعل الشارح كالكشاف لأن جعله مصدرا قوى.

إما معنى فلأنه أبلغ، وإما لفظا فلأن جعله صفة يحوج إلى تكلف جعل المتعدى لازما.

((**قوله للمبالغة**)) أي فاندفع ما يقال يلزم من الوصف بالمصدر وصف الذات بالحدث وهى لا توصف به.

((**قوله ومنه**)) أي من استعماله مقيدا.

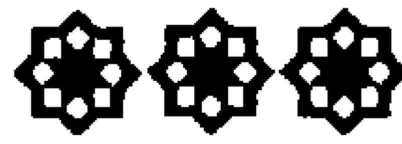
((**قوله لأن الأصل إلخ**)) هذا لا يكفى في كونه جمعا حقيقة بل لا يندفع ذلك اللهم إلا أن يقال إنه أجرى عالم مجرى الصفة وإن كان اسم جنس لأن مفرد الجمع الحقيقي لابدأن يكون علما أو صفة بالشروط الآتية.

((**وقوله محمول على الجمع**)) أي في إعرابه.

((**قوله لو كان جمعا**)) أي كما قال شارح السراجية، وفيه أي شارح السراجية إشارة إلى أن الجمع سوغه التغليب.

((**قوله من صلى إذا دعا بخير**)) أي فالصلاة بمعنى الدعاء، وهذا معناها لغة كما نص عليه النووي في دقائق المنهاج وفي شرح المنهج أو كتاب الصلاة هى لغة ما مر أول الكتاب وقال أوله إنها من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين تضرع ودعاء، وفي الكشاف عند تفسير قوله تعالى: يقيمون الصلاة أنها تحريك الصلوين حقيقة سميت بها الأركان المخصوصة لتحركهما فيها ثم سمى بها الدعاء تشبيها للداعي بالمصلى، فهو في الدعاء استعارة عن المجاز المرسل وفيه عند تفسير قوله تعالى: هو الذي يصلى عليكم وملائكته أن الصلاة عبارة عن الأركان المخصوصة ثم نقلت إلى الانعطاف على وجه الترحم

كانعطاف عائد المريض عليه والمرأة على ولدها لوجوده فيها ثم منه إلى الدعاء فيكون في الدعاء مجاز عن المجاز بالاستعارة انتهى. وفي الفائق أن الصلاة تقويم العود ثم قيل للرحمة صلاة لاشتمالها على تقويم العمل ثم نقلت إلى الدعاء، ففي الدعاء مجاز مرسل عن الاستعارة انتهى ولا يخفى ما بينهما من الخلاف وقد تعقب السعد ما في الكشاف بقوله وورد الصلاة بمعنى الدعاء في كلام العرب قبل مشروعية الصلاة المشتملة على الركوع والسجود المشتملتين على التخشع، وفي كلام من لا يعرف الصلاة بالهيئة المخصوصة دليل المشهور من أنها حقيقة لغوية في الدعاء مجاز في العبادة المخصوصة لاشتمالها على الدعاء.



والمراد بها هنا الاعتناء بشأن المصلي عليه وإرادة الخير له.

((والسلام)) التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾(١). وحذرا من كراهة إفراد أحدهما عن الآخر، ولو خطأ.

((الأتمان الأكملان)) نعتان للصلاة والسلام ((على سيدنا)) من ساد قومه يسودهم سيادة، فهو سيد ووزنه فيعل، وأصله سيود قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قال النووي في أذكاره.

((محمد)) علم منقول من اسم مفعول حمد بالتشديد سمي ﷺ بذلك لكثرة خصاله المحمودة قال حسان(٢) رضي الله عنه :

[١] وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد

(خاتم) أي آخر النبيين جمع نبي بغير همز مأخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الباء الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع، وبالهمز من النبإ وهو الخبر.

((وإمام المتقين)) جمع متق وهو الخائف من الله تعالى، والإمام المقتدى به والمتبع.

---

(١) سورة الأحزاب: ٥٦.

(٢) **حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، أبو الوليد:** الصحابي، شاعر النبي ﷺ وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام. عاش ستين سنة في الجاهلية، ومثلها في الإسلام، وكان من سكان المدينة. واشتهرت مدائحه في الغسانيين وملوك الحيرة، قبل الإسلام، وعمي قبيل وفاته.

توفي في المدينة. وفي ((**ديوان شعره – ط**)) ما بقي محفوظًا منه. وقد انقرض عقب حسان.

الأعلام (١٧٥/٢، ١٧٦) وتهذيب التهذيب (١٤٧/٢).

[١] **البيت من الطويل:** وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص٣٣٨، وخزانة الأدب (٢٢٣/١)، المعجم المفصل (٢٢٠/١).

الشاهد فيه: ((**محمد**)) حيث وضع علمًا للرسول ﷺ بملاحظة معناه، ومعناه: الذي كثرت خصاله الحميدة.

((وقائد)) أي دليل ((الغر)) جمع أغر من الغرة، وهي في الأصل بياض في وجه الفرس فوق الدرهم.

((المحجلين)) جمع محجل من التحجيل، وهو بياض في قوائم الفرس والمراد المصوفون ببياض مواضع الوضوء من الوجوه والأيدي والأقدام على طريق الاستعارة.

((وعلى آله)) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في ألفه أمنقلبة عن هاء أو عن واو قال بالأول سيبويه وأصله عنده أهل وقال بالثاني الكسائي وأصله عنده أول من آل إليه في الدين يئول ويظهر أثر القولين في التصغير فمن قال أصله أهل قال في.

((**قوله والمراد بها هنا**)) أي المراد من صلاة الله عليه ﷺ الاعتناء بشأن المصلى عليه وقوله وإرادة الخير له لعله عطف تفسير وإنما كان هذا هو المراد لأن حقيقة الرحمة في حقه مستحيلة فالمراد غايتها كما تقدم فالمراد إرادة الخير أو فعله وإنما اقتصر على الإرادة لأنها أقرب للحقيقة لا يقال لا حاجة له ﷺ في طلب ذلك لحصوله له ولا معنى لطلب تحصيل الحاصل لأنا نقول القرب الأعظم من الله لا نهاية له وهو ﷺ لا يزال مترقيا فيه، وصلاة الله تعالى عليه تزيده قربا.

((**قوله ولو خطأ**)) ممن قال بذلك الغزالى والزين العرافي وهو الموافق لإطلاق غيرهما كراهة الإفراد وحمله على خلاف الأولى يحتاج إلى نقل صريح عن أحد بأن الإفراد في الخط غير مكروه وعلم من قوله ولو خطأ الرد على من اعتذر عمن ترك السلام باحتمال أنه أتى به لفظا فإن ذلك إنما يدفع الكراهة اللفظية لا الخطية.

((**قوله الأتمان الأكملان**)) قيل هما بمعنى والغرض من الجمع بينهما الإطناب وقيل التمام نقص الذات والكمال نقص الصفة وهذا واضح في الماهيات الحسية لا الاعتبارية إلا أن تنزل منزلة الحسية.

((**قوله وأدغمت في الياء**)) قال الزرقاني: أي من حيث هي لا المنقلبة وكان الأولى وأدغمت الياء فيها.

((**قوله يستفزه**)) أي يحركه.

((**قوله لكثرة خصاله المحمودة**)) قال الدنوشري: بعضهم لو قال لكثرة حمد الناس له لكان أحسن لأنه المناسب لكونه اسم مفعول اهـ.

وقد يقال من كثرت خصاله الحميدة حمد بها فكثرة الخصال الحميدة تلزمها كثرة الحمد ولا يلزم من كثرة الحمد الخصال الحميدة وقوله حمد بالتشديد هو المراد بالفعل المضاعف في عبارة غيره أي الفعل المكرر العين لا المصطلح عليه.

((**قوله خاتم**)) بكسر التاء اسم فاعل فهو نعت لاشتقاقه وبفتحها اسم آلة فهو بدل لجموده وتفسير الشارح يحتملهما.

((**قوله والإمام المقتدى به**)) الجمع إمام أيضًا ذكره في القاموس وسيأتي في جموع التكسير ونظيره هجان فعلم بهذا أن ما قاله القاضي كالجوهري في قوله تعالى: ﴿**وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا**﴾[1]. من أنه في تقدير واجعل كلا منا لا ضرورة إليه و كثيرًا ما يجمع على أئمة والأصل أأممة على وزن أفعلة.

((**قوله من الغرة**)) أي مأخوذ لا مشتق لأن الغرة اسم جامد.

((**قوله وهي في الأصل بياض إلخ**)) ذكر بعض المحققين أنها تطلق في الأصل أيضًا على الشيء الذي عمه البياض، وانظر هل المراد بالبياض لون مخالف للون البدن كما في المستعار منه كما هو ظاهر كلام الشارح، أو هو كناية عن النور لما يلزم على الأول من تشوه الخلقة والظاهر الثاني.

((**قوله والمراد الموصوف ببياض إلخ**)) المراد نور في تلك المحال زائدة على نور بقية البدن، وظاهر هذا حصول ذلك لمن لم يتوضأ لكن في الحديث ما يقتضي أن ذلك لا يكون إلا من آثار الوضوء وإن لم يتوضأ لم يحصل له ذلك.

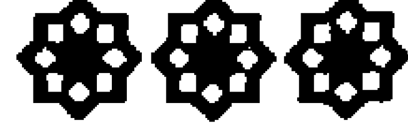
((**قوله في الدين**)) الأولى حذفه لأنه يريد بيان مأخذه الأصلي لا بقيد ما هنا وهو في الأصل من آل إليه رجع إليه بقرابة أو رأى أو نحوه، وقد يجاب بأنه راعى المقام وانظر ما وجه الخلاف بين الكسائي وسيبويه مع قول الشارح وكلاهما مسوغ وظهور بلوغ ذلك لهما بل ورد عن الكسائي أنه قال سمعت أعرابيا فصيحًا يقول أهل وأهيل.

فإن قيل لو كان أول أصلا لآل لنطق به العربي فقال أول وأوائل أجيب بأنه إنما ينطق بذلك الأصل لأنه مرفوض في كلامهم لأن كل واو متحركة وقعت إثر

---

(١) سورة الفرقان: ٧٤.

فتحة لا ينطق بها فجاز أن يكونا عند الكسائي مادتين مختلفتين كما قال الدماميني وجاز أن يكون آل له أصلان أهل وأول فصغر على أهيل بالاعتبار الأول وعلى أويل بالاعتبار الثاني.



تصغيره أهيل ومن قال أصله أول قال في تصغيره أويل وكلاهما مسموع ولكن الأول أشهر وأكثر ثم اختلف في معناه فقال الإمام الشافعي أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف لأنهم أهلوه أو آل أمر دينهم إليه وقيل غير ذلك.

((وصحبه)) اسم جمع صاحب كركب وراكب وعطف الصحب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقيهم.

((أجمعين)) توكيد معنوي مفيد للإحاطة والشمول ((صلاة وسلاما)) أسماء مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة مقيدان لتقوية عاملهما وتقرير معناه.

((دائمين)) نعت صلاة وسلاما ((بدوام)) أي ببقاء.

((السموات)) جَمع سماء على غير قياس ((والأرضين)) بفتح الراء ولا يجوز إسكانها إلا في الشعر كقوله:

[٢] لقد ضجَّت الأرضون إذ قام من بني هَـذاذٍ خطيبٌ فوق أعواد منبر

وجمعت أرض جمع المذكر السالم شذوذًا.

((أما)) بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني: حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة من النحويين لا حرف شرط اهـ.

وهي هنا مجردة عن التفصيل كما نص عليه في المغني في أما زيد فمنطلق وقول العلامة عبد القادر المكي(١) في حاشيته على هذا الكتاب.

---

[٢] البيت من الطويل وهو: لكعب بن معدان في الدرر (١/١٣٣)، والمحتسب (١/٢١٨)، وبلا نسبة في شرح التصريح (١/١٢)، وشرح شذور الذهب ص ٧٤، المعجم المفصل (١/٤١٩).

الشاهد فيه: قوله: ((الأرضون)) وهو جمع تكسير لـ ((أرض)) أتى على هيئة الجمع المذكر السالم، فألحق به.

(١) أظنه عبد القادر بن أحمد بن على الفاكهي: فاضل، من أهل مكة مولدًا ووفاة. من كتبه ((عقود اللطائف في محاسن الطائف – خ)) و ((شرح منهج القاضي زكريا)) وشرحان على ((بداية الهداية للغزالي)) و ((القول النقي)) رسالة في سيرة معاصر له، و ((شرح قصيدة الصفيّ الحليّ)) التي مطلعها:

=

أما هذه حرف شرط وتفصيل مخالف لما ذكرنا من النقلين معا.

((بعد)) ظرف زمان كثيرًا ومكان قليلاً تقول في الزمان جاء زيد بعد عمرو وفي المكان دار زيد بعد دار عمرو وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم واختلف في ناصبها إذا وقعت بعد أما.

((**قوله فقال الإمام الشافعي إلخ**)) إنما فسره الشافعي ﷺ بذلك لأنه أراد به من تحرم عليه الزكاة.

وأما في مقام الدعاء فالأنسب أن يراد به جميع أمة الإجابة.

((**قوله مفيد للإحاطة والشمول**)) كان الأولى إسقاط مفيد لأن هذا توكيد للإحاطة والشمول المستفاد من آله وصحبه، لأن اسم الجنس المضاف يفيد العموم.

((**قوله منصوبان على المفعولية المطلقة**)) قال الدنوشرى: المتبادر من عبارته أن عاملهما الصلاة والسلام المتقدمان ولا يخفى أنه إذا عطف سلاما على صلاة يلزم اتحادهما في العامل للزوم كون عامل المتبوع هو عامل التابع غير البدل على قول، والعامل هاهنا في المتبوع هو الصلاة فيلزم أن يكون أيضًا عاملا في سلام وهذا مما تأباه القواعد والمعنى.

أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن القصد تقوية السلام الأول وتقريره: وذلك لا يحصل إلا بكونه عاملا كما لا يخفى والذي يظهر أن ذلك من عطف الجمل وأن المعطوف والمعطوف عليه محذوفان والتقدير أصلى صلاة وأسلم سلاما انتهى.

وأقول لا مانع من حمل كلام الشارح على أن الكلام من عطف الجمل بل يتعين حمل كلامه على ذلك حيث المتبادر منه ما ذكر إذ لا يصح ذلك إلا بهذا وأيضًا يلزم على كون العامل الصلاة والسلام المذكورين عمل المصدر مفعولا بالأجنبي وهو الخبر أعنى قوله على سيدنا وقد تقدم امتناعه.

((**قوله مفيدان لتقوية عاملهما**)) يفهم منه أن ذلك من باب المفعول المطلق المؤكد، وهو مخالف لما سيأتي في باب المفعول المطلق أن نحو من ضربت

= خمـــدت لنـــور ولادك النـــيرانُ

الأعلام (٤/٣٦).

ضربا شديدا ليس مؤكدا اللهم إلا أن يقال التقوية والتقدير يوجدان في المبين للنوع والعدد وهو ينافى ظاهر قول الناظم.

توكيدا أو نوعا يبين أو عدد

ووجه المنافاة أنه جعل ما ذكر أقساما للمفعول المطلق، والأقسام لا يمكن اجتماعها.

((**قوله على غير قياس**)) لأنه اسم جنس خال من علامة التأنيث لأن ألفه زائدة وهمزته بدل من واو، ولذا صرف قال تعالى: ﴿**وأوحى في كل سماء أمرها**﴾.

((**قوله معنى الشرط**)) قال الرزقاني الإضافة بيانية أي معنى هو الشرط أي وفيه معنى التفصيل في غير هذا الموضع.

((**قوله لا حرف شرط**)) أي فقط قال الدنوشرى قد يقال إذا كان فيه معنى الشرط فهو حرف شرط، فكيف حسن التقابل بينهما، ويجاب بأن المراد بحرف الشرط الدال على الشرط أي التعليق نفسه.

وأما ليست دالة عليه بل هى دالة على استلزام أمر آخر كما قال الرضي: والاستلزام لازم للشرط المذكور لا نفسه على ما يفهم من كلام الرضى حيث قال: أما موضوعة لمعنيين تفصيل مجمل واستلزام شيء لشيء ومن ثم قيل إن فيه معنى الشرط لأن معناه هو استلزام الشرط للجزاء.

((**قوله وقول العلامة مكى**)) الذي قاله مكي هو نص كلام المصنف في الكتاب فيما سيأتي للشارح أول قوله حرف شرط بقوله أي متضمن معنى الشرط، ولا ضرورة لذلك كما سنبينه فيما يأتي، وعلى كل حال لاوجه لتخصيص مكى بالاعتراض عليه في قوله حرف شرط لأنه تابع للمصنف وكلامه.

أما على ظاهره أو مؤول وأما قوله وتفصيل فيحتمل أنه بيان لأما في غالب أحوالها إلا في خصوص هذا الموضع وقوله هذه إشارة إلى لفظه أما من حيث هى على أن اسم الإشارة ليس في كلام مكي، أو بناء على ما بحثه المصنف في حواشي التسهيل مما يقتضى ثبوت ذلك لها دائمًا ويقدر لها معادل إذا لم يوجد وسيأتي في كلام الشارح نقل كلامه وممن جرى على ثبوت التفصيل لها دائمًا حفيد السعد.

((**قوله ومكان قليلا**)) قال الزرقاني قال بعض الشيوخ وهو الأصل فيها.

فقيل فعل الشرط المقدر وقيل أما لنيابتها عن الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه فعلى الأول أما نائبة عن الفعل معنى لا عملا، وعلى الثاني نائبة معنى وعملا والأصل مهما يكن من شيء بعد.

((حمد الله)) فمهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ويكن شرط والفاء لازمة غالبا فحين تضمنت أما معنى الابتداء أو الشرط لزمتها الفاء، ولصوق الاسم إقامة للازم وهو الفاء ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وإبقاء لأثره في الجملة.

((مستحق الحمد وملهمه)) نعتان لله لمجرد المدح وصح نعت المعرفة بهما لأنهما للدوام والاستمرار فإضافتهما محضة أو بدلان ويمتنع جعلهما عطفيبيان على الله لأن عطف البيان للتوضيح المستدعى إيهاما وللتخصيص المستدعى عموما وكلاهما منتف هنا والاستحقاق الاختصاص والإلهام ما يلقى في الروع بضم الراء وهو القلب.

((ومنشيء الخلق ومعدمه)) فيهما الإعراب المتقدم والإنشاء هنا الإيجاد قال الله تعالى (إنا أنشأناهن إنشاء) أي أوجدناهن إيجادا والخلق بمعنى المخلوق والإعدام الإفناء والإنفاد لا يخفى ما في مقابلة الإنشاء بالإعدام من الطباق.

((والصلاة والسلام)) مجروران بالعطف على حمد الله وتقدم تفسيرهما.

((على أشرف الخلق)) متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضًا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع.

((وإكرامه)) معطوف على شرف ((المنعوت)) بالنون من النعت بمعنى الصفة.

((بأحسن)) متعلق بالمنعوت.

((الخلق)) بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها، والضم أشهر والخلق والخلق بفتح الخاء في الأول وضمها في الثاني في الأصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيآت والإشكال والصور المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة، والمراد هنا السجية

والطبيعة وبينهما من البديع الجناس المحرف.

((وأعظمه)) معطوف على أحسن وهو مقتبس من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾(١).

((محمد)) بدل من أشرف، ويجوز كونه عطف بيان عليه فإن إضافة اسم التفضيل إلى المعرفة معنوية خلافا لأبي البقاء العكبري حيث ذهب إلى أنها لفظية.

((نبيه وخليله وصفيه)) نعوت لمحمد والخليل الذي خلصت محبته والصفي المختار.

((وعلى آله وأصحابه وأحزابه وأحبابه)) معطوفات.

((**قوله: فعلى الأول**)) قال الزرقاني: من هنا تفهم أن الجواب في محل جزم.

((**قوله: فمهما هنا مبتدأ إلخ**)) الكلام على هذه العبارة يطلب من حواشي مختصر المعاني والبيان.

((**قوله: إقامة للازم**)) منصوب على أنه مفعول لأجله لقوله تضمنت بتأويله بجعلت منضنة فلا يردأنه يلزم على نصبه على ما ذكر عدم شرط نصب المفعول لأجله وهو اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلل لاختلافهما هنا لأن فاعل تضمنت.

أما وإقامة المقيم لأنه بالتأويل بما ذكر متحدان لأن فاعل جعلت الشخص الذي هو فاعل الإقامة.

((**قوله: أو بدلان**)) أي بدل ومعطوف عليه فليس من تعدد البدل الذي منعه الشارح في إعرابه وفيه كلام بيناه في شرح الألفية عند قولها خير مالك.

((**قوله ويمتنع**)) فيه نظر لأن عطف البيان قد يجيء للمدح كما نقله السعد عن الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾(٢). إلا أن يقال ملهم ومستحق جريا مجرى الجوامد، لأنهما قد لا يجريان على موصوف وأنه لا يخلص من الإشكال الوارد لأنه لا يجوز تخالف عطف البيان والمبين تعريفا وتنكيرا كالنعت والمنعوت وكان الأنسب للشارح التعليل بذلك.

---

(١) سورة القلم: ٤.

(٢) سورة المائدة: ٩٧.

((**قوله: والإلهام ما يلقى في الروع**)) قال الراغب ويختص بما كان من جهة الله تعالى وجهة الملأ الأعلى قال تعالى: ﴿**فألهمها فجورها وتقواها**﴾ وذلك نحو ما يعبر عنه بلمة الملك وبالنفث في الروع كقوله -عليه السلام- إن للملك لمة، وإن للشيطان لمة وإن روح القدس نفث في روعي، وأصله من التهام الشيء ابتلاعه والتهم الفصيل ما في الضرع ابتلعه وفرس لهم كأنه ملتهم الأرض لشدة عدوه انتهى. وهو مبنى على أن الإلهام يكون في الخير والشر وخصه بعضهم بالخير وقال إن قوله تعالى: ﴿**فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا**﴾[1]. من باب المشاكلة.

((**قوله: على سبيل التنازع**)) فيه أن التنازع لايكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره -والصلاة والسلام- جامدان لأنهما اسما مصدرين كما مر إلا أن يقال المراد أنهما على طريقه لا منه حقيقة كما يدل عليه إقحام لفظ سبيل.

((**قوله: المنعوت**)) أي في القرآن ومن أصدق من الله قيلا، أو الذي نعته العقلاء والعاقل لا ينعت أحدا بما ليس فيه، فاندفع أنه لا يلزم من كونه منعوتًا اتصافه بالفعل فكان الأولى أن يقول المتصف.

((**قوله: والمراد هنا السجية إلخ**)) أي لأن التمدح بها أعظم.

((**قوله: الجناس المحرف**)) هو اختلاف اللفظين في الهيئة نحو جبة البرد جنة البرد.

((**قوله: وهو مقتبس**)) الاقتباس في الاصطلاح البديعي أخذ شيء من القرآن أو الحديث، لا على أنه منه قالوا ولا بأس بتغيير يسير وأفهم أن التغيير الكثير مضرولا يخفى كثرة التغيير هنا ودعوى أنه أراد بالاقتباس مجرد الأخذ لا تسمع كما لا يخفى على ذي مسكة.

((**قوله بدل من أشرف**)) يلزم على ذلك تقديم عطف النسق وهو قوله وأكرمه على البدل أو البيان وذلك لا يجوز، فالأظهر أنه بدل أو بيان من المنعوت.

((**قوله: فإن إضافة اسم التفضيل إلى المعرفة معنوية**)) التقييد بالمعرفة نظرا للمقام وإلا فإضافته إلى النكرة معنوية مفيدة للتخصيص كما يأتي في باب الإضافة وقوله: خلافا لأبي البقاء قد سبق أبا البقاء إلى ذلك ابن السراج والفارسي والكوفيون وتبعهم جماعة من المتأخرين كما يأتي في كلام الشارح.

---

(١) سورة الشمس: ٨.

على أشرف وأعاد الجار مع آله لطول الفصل، والأصحاب جمع صاحب خلافا للجوهري ونظيره شاهد وإشهاد وفي التنزيل ﴿ويوم يقوم الأشهاد﴾[١]. قال بعض أهل التفسير: جمع شاهد والأحزاب جمع حزب وحزب الرجل جنده وأصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيها غلظة ويطلق على الأنصار وكلا المعنيين جائز هنا أما الثاني فظاهر.

وأما الأول فلقوله تعالى: ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾[٢]. وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الكُفَّارِ﴾[٣]. والأحباب جمع حبيب وبين الأحزاب والأحباب نوع من الجناس اللاحق.

((فإن كتاب الخلاصة)) جواب أما ولذلك قرن بالفاء وصح ذلك على ضرب من المجاز، وذلك لأن جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلا فيدعى أن الجواب محذوف والمذكور معموله أقيم مقامه عند حذفه والتقدير فإني قائل لك إن كتاب الخلاصة كذا وكذا إلخ. وإضافة كتابة إلى الخلاصة من قبيل إضافة الأعم إلى الأخص كشجر أراك، أو من قبيل إضافة المسمى إلى اسمه أي الكتاب المخصوص بهذا الاسم كما في قوله: سرنا ذات مرة مختصة بهذا الاسم.

((الألفية)) بالنصب بدل من كتاب وبالجر بدل من خلاصة منسوبة إلى ألف بناء على أشهر القولين أن البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين وقيل كل منهما بيت على حدة.

((في علم العربية)) حال من كتاب، والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المشتمل على علم التصريف، وله حد وموضوع وغاية وفائدة فحده علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية لأنه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الإعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه.

---

(١) سورة هود: ١٨.

(٢) سورة التوبة: ١٢٣.

(٣) سورة الفتح: ٢٩.

((نظم)) بمعنى منظوم نعت لكتاب إن نصب وللخلاصة إن خفض.

((الإمام)) مجرور بإضافة نظم إليه.

((العلامة)) صيغة مبالغة في عالم والتأكيد فيه لتأكيد المبالغة.

((جمال الدين)) لقب.

((أبي عبد الله)) كنية.

((محمد)) اسم.

((ابن مالك)) نعت أول

((للطائي)) نعت ثان.

((رحمه الله)) جملة دعائية لا محل لها من الإعراب، وفي كلامه مخالفة لأصلين أحدهما: أن الإمام العلامة نعتان لجمال الدين وما ذكر بعده فقدمهما والنعت لا يتقدم على المنعوت والثاني: أنه متى اجتمع الاسم واللقب وجب على الأفصح.

((قوله: لطول الفصل)) أو للرد على الشيعة حيث منعوا ذلك ووضعوا حديثا يدل على ذلك، وهو لا تفصلوا بيني وبين آلي بعلي.

((قوله والأحباب جمع حبيب)) فيه نظر ظاهر والمتعين أن يكون جمع حب كخدن إذ لا يجمع فعيل على أفعال، سواء كان بمعنى مفعول كما هنا أو بمعنى فاعل ككريم إلا ما شذ من نحو شهيد وأشهاد وشريف وأشراف.

((قوله الجناس اللاحق)) هو المختلف من أنواع الحروف، ويشترط فيه أن لا يقع الاختلاف في أكثر من حرف ثم إن كان الحرفان المختلفان متقاربين في المخرج، كان الجناس مضارعا كينهون وينأون وإن لم يكن متقاربين فيه كان لاحقا ومن المضارع الخيل معقود بنواصيها الخير.

((قوله: بضرب من المجاز)) أي مجاز الحذف، وبهذا المجاز يتوصل إلى دفع إشكال آخر وهو أن مضمون الجزاء هنا وهو كون كتاب الخلاصة بالأوصاف الآتية ثابت حمد أو لم يحمد فما المراد بكونه بعد الحمد؟ الجواب أن الذي جعل بعد الحمد القول والإخبار والأعلام والقيود تتعلق بذلك كما نص عليه ابن الحاجب.

((قوله فإني قائل لك)) لا يخفى أن اسم الفاعل حقيقة في الحال فلا يحسن

الجواب إلا أن يقال هو مستقبل باعتبار متعلقة ولو قال فأنا أقول كان أظهر.

((**قوله مختصة بهذا الاسم**)) أي الذي هو ذات كذا يستفاد من كلامه ولا يخفى أن مجموع اللفظين هو الاسم.

((**قوله حال من كتاب**)) فيه نظر لأن كتاب اسم أن والعامل في الحال هو العامل في صاحبها، وسيجيء في باب الحال أن أن ولكن لا يعملان في الحال: والأظهر أنه حال من الخلاصة وشرط مجيء الحال من المضاف إليه هنا موجود لأنه كبعض المضاف لصحة سقوط المضاف وإغنائه عنه وإن يقال فإن الخلاصة أو أنه صفة على ما حرر في قول التلخيص وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم فانظر حواشيه.

((**قوله والمراد بعلم العربية هنا**)) لأنه يطلق على ما يشتمل اثنى عشر علما كما قاله الزمخشري وذلك مشهور.

((**قوله إعرابا وبناء**)) لا يخفى أن هذا تعريف للنحو الذي لم يشتمل على التصريف فلا يناسب قوله أن المراد هنا المشتمل على التصريف وكان الصواب أن يقول بدل قوله إعرابا وبناء إفرادا وتركيبا ودعوى أن الضمير في حده عائد على الموصوف بدون صفته خارجة عن أساليب الكلام: بعيدة من المقام والكلام على ما يتعلق بحد الحد وما يتعلق بالموضوع فصلناه في حاشية شرح القطر للفاكهي، فلا نعيده وغايربين الغاية والفائدة والمشهور اتحادهما والفرق بينهما اعتبارى كما نقلناه عن السيد في تلك الحاشية.

((**قوله بمعنى منظوم**)) أي فهو مجاز لغوى وفيه استعارة تصريحية بأن شبه جمع الكلمات بنظم اللآليء المنظومة، وأطلق لفظ المشبه به وهو النظم بمعنى المنظوم عليها.

((**قوله: نعت لكتاب**)) يلزم عليه تقديم البدل وهو الألفية على المنعت وذلك لا يجوز ويلزم عليه الفصل بين النعت ومنعوته بالحال وهو علم إلخ.

((**قوله الطائي**)) أي نسبا الجياني بلدا الأندلسي إقليما الدمشقي منشأ ودارا وبدمشق توفي في ثمان عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة وولد سنة ستمائة أو إحدى وستمائة ورثاه ابن النحاس بقوله:

قل لابن مالك إن جرت بك أدمعي   حمرا يحاكيها النجيع القاني

فلقد جرحت القلب حين نعيت لي   فتدفقت بدمائه أجفاني

لكن يهون ما أجن من الأسى   علمي بنقلته إلى رضوان

تأخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به، وهنا قدم اللقب على الاسم والجواب على الأول أن النعت إذا قدم وكان صالحا لمباشرة العامل فإنه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا ويصير المتبوع تابعا واضمحلت النعتية كقوله تعالى ﴿إلى صراط العزيز الحميد الله﴾(١) في قراءة الخفض والجواب عن الثاني أن هنا اللقب مسوق للمدح فإذا جرى لفظ المدح أولا تشوقت النفس إلى الممدوح فإذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان أوقع في النفس على أن ذلك لغة كما سيأتي.

((كتاب)) خبر إن وصح الإخبار بكتاب عن كتاب وإن تساويا لفظا لتخالفهما إضافة ونعتًا.

((صغر حجما وغزر علما)) بضم عين الفعلين وفاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع إلى كتاب، والجملتان نعت لكتاب والمنصوب بعدهما تمييز محول عن الفاعل، والأصل كتاب صغر حجمه وغزر علمه هذا إن كانا باقيين على أصلهما من إفادة الإخبار وإن كانا حولا إلى معنى المدح على حد قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقاً﴾(٢). فهما خبر ثان لا نعت لكتاب لأن الجمل الإنشائية يخبر بها ولا ينعت والصغر القلة والحجم النتوء يقال ليس لمرفقه حجم أي نتوء والغزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق.

((غير)) بالنصب على الاستثناء المنقطع المخرج عما دخل في حكم دلالة المفهوم واختلف في نصبها في الاستثناء فقال ابن عصفور: عن تمام الكلام وقال الفارسي على الحالية وقال ابن الباذش على التشبيه بظرف المكان ويجوز أن تكون فتحة غير هنا بنائية لأن غير إذا أضيفت لمبني جاز بناؤها على الفتح كقوله:

[٣] لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال

---

(١) سورة إبراهيم: ١، ٢.

(٢) سورة الكهف: ٣١.

[٣] البيت من البسيط، وهو لأبي قيس الأسلت في ديوانه ص٨٥، وجمهرة اللغة ص ١٣١٦، وخزانة الأدب (٣/٤٠٦، ٤٠٧)، والدرر (٣/١٥٠)، ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه (٢/١٨٠)، وشرح شواهد المغني (١/٤٥٨)... المعجم المفصل =

((**قوله إن النعت إذا قدم**)) أطلق النعت فيشمل نعت المعرفة والنكرة فقول الموضح في شرح الشذور: ونعت إذا تقدم عليها انتصب على الحال معناه إن ذلك جائز لا واجب قال الرضي: يجوز أن تقول مررت بظريف رجل والحاصل أن النعت حيث كان صالحا لمباشرة العامل وتقدم أعرب بحسب ما يقتضيه العامل إن كان معرفة وجاز فيه ذلك وجاز إعرابه حالا إن كان نكرة وينظر ما الأولى فقول الشارح في شرح القواعد لأن نعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل ليس للاحتراز عن النكرة إذ هي يجوز فيها ذلك أيضًا وإن جاز أن يكون حالا بل ذكر المعرفة لأن ذلك يتعين فيها.

((**قوله أوقع في النفس**)) أي فخولف الواجب في خصوص هذا اللقب لهذه النكتة، ولا يخفى أن هذه النكتة تأتي فيما سبق للذم أيضًا وبعضهم خصه بغير اللقب الذي اشتهر الإنسان به، أما ما اشتهر به الإنسان عرفا كألقاب الخلفاء فإنه يقدم على الاسم لاشتهاره كما أسلفنا.

((**قوله: على أن ذلك**)) أي تقديم اللقب مطلقا أي وإن لم يكن خصوص هذا اللقب أي كونه للمدح على الاسم لغة، وفيه أن هذا لا ينافي أن الواجب على الأفصح تأخير اللقب على الاسم فلا وجه لجعله علاوة.

((**قوله: لتخالفهما إضافة ونعتا**)) فإن المبتدأ مضاف، والخبر منعوت ومع قطع النظر عن هذا النعت يصح الإخبار به بجعل التنوين للتعظيم وكأنه قال فإن كتاب الخلاصة كتاب عظيم.

((**قوله: فهما خبر ثان**)) قال الدنوشرى: فيه نظر لأن قوله كتاب قبله لايصح كونه خبرا لعدم الفائدة في الإخبار به إلا أن يقال التنوين للتعظيم وكأنه قال فإن كتاب الخلاصة كتاب عظيم اهـ.

ووجه النظر ظاهر لأن الشارح جعل مسوغ الإخبار بكتاب عن كتاب اختلافهما إضافة ووصفا، وإذا جعل جملة صغر حجما وغزر علما خبر الكتاب الأول لا صفة كتاب الثاني فأين مسوغ الإخبار به. والجواب بعيد من كلام الشارح لأنه لم يعرج على التسويغ بالتنوين.

((**قوله: المخرج عما دخل في حكم دلالة المفهوم**)) أي مفهوم الموافقة

- (٧٥١/٢).

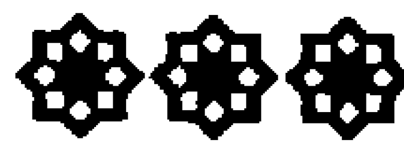
الشاهد فيه: ((فتح غير)) على البناء حيث أضيفت إلى أن.

لأن المفهوم من كونه صغر حجما وغزر علما أنه لا عيب فيه أصلا ثم ذكر فيه عيبا وهو أنه يولغ في اختصاره حتى قارب أن يعد من الألغاز التي لا تكاد تفهم إلا بعد العسر الشديد ويمكن أن يجعل الاستثناء متصلا لأن الصغر أعم من أن يكون قارب أن يعد من الألغاز أولا فكأنه قال لا عيب فيه إلا عيب واحد وهو قربه من الألغاز لكن قال الزرقاني: هذا لا يثبت به كون الاستثناء متصلا لأن النظر إلى الحكم السابق الذي هو الصغر والكبر وكونه قارب أن يعد من الألغاز ليس من ذلك.

((**قوله: واختلف في نصبها إلخ**)) ذكر ثلاثة أقوال والظاهر الأول لاطراده في نحو القوم إخوتك غير زيد فإنه لا يظهر هنا عامل غير التمام وهوعامل معنوي كالابتداء والتجرد، ويمكن إحداث قول به يجمع بين الأقوال وهو أنه يجوز نصبها على التمام في كل حال وعلى الحال أو التشبيه المذكور حيث وجد عامل صالح للعمل في الحال أو الظرف.

((**قوله ويجوز أن تكون فتحة إلخ**)) المقابلة باعتبار اختلاف وصف الحركة وإلا فهى على هذا الاحتمال لا تخرج عن أحد الثلاثة لأنها وإن كانت مبنية فهى محل إعراب لأنها اسم.

((**قوله: كقوله لم يمنع الشرب إلخ**)) أي فإن الشاعر فتح غير مع أنها فاعل يمنع لإضافتها إلى المبنى وهو الحرف أعنى أن كما ذكره الرضى وذلك بجعل ما يلاقي المضاف من المضاف إليه كأنه المضاف إليه كما قاله المصنف في الحواشي فلا يرد أن المضاف إليه لا يكون إلا اسما لأن ذلك في المضاف إليه حقيقة ونظيره الإضافة في الظاهر إلى الجمل وهى في الحقيقة لمصادرها لا المصدر المنسبك ليرد أنه معرب واندفع الإشكال الذي نقله الدماميني وضمير يرجع للناقة وإلا وقال ثمر المقل.



قاله في المغني. ((أنه)) بفتح الهمزة والضمير لكتاب.((لإفراط)) أي مجاوزة الحد ((الإيجاز)) الاختصار ((قد كاد يعد)) أي قارب أن يعد ((من جملة الألغاز)) مجمع لغز بضم اللام وفتح الغين المعجمة مثل رطب وأرطاب يقال ألغز في كلامه إذا عمى مراده والاسم اللغز كالرطب، واللغز كالعنق واللغز كالقفل حكاها الدماميني فقال وعينه تفتح وتضم وتسكن.

((وقد أسعفت طالبيه)) أي ساعدتهم يقال أسعفت الرجل بحاجته إذا قضيتها له، والمساعفة الموافاة والمساعدة (بمختصر) صفة لمحذوف أي بشرح مختصر (يدانيه) أي يقاربه في مسائله التي هي فيه، وليس المراد يقاربه في حجمه لأن الحس يخالفه. ((وتوضيح)) أي مبين وكاشف وبه اشتهر ((يسايره)) أي يحاذيه وقيل يمشي مشيه. ((ويباريه)) أي يعارضه ويفعل مثل فعله ((أحل به ألفاظه)) أي أبين به مفردات ألفاظه ((وأوضح معانيه)) بفتح الياء أي أكشفها وأبينها ((وأحلل)) أي أفكك ((به تراكيبه)) أي مركباته ((وأنقح)) أي أهذب ((مبانيه)) بفتح الياء المثناة تحت جمع مبنى ومباني الكتاب ما تنبني عليه مسائله.

((وأعذب)) بالذال المعجمة أي أحلى، ومنه الماء العذب ((به موارده)) جمع مورده بالهاء وهي في الأصل طرق الماء بالطاء المهملة ((وأعقل)) أي أمنع من العقل، وهو المنع ((به شوارده)) جمع شاردة أي نافرة وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الألفية بالإبل الشاردة ورشحها بذكر صفة ملايمة للمستعار منه وهو العقل ((ولا أخلى)) أي أترك ((منه مسألة)) مفعلة من السؤال وهي ما يبرهن عليه في العلم.

((من شاهد)) أي دليل وهو ما يذكر لإثبات قاعدة كلية من كتاب أو سنة أو من كلام عربي فصيح ((أو تمثيل)) أي مثال، وهو جزئي من جزئيات قاعدة يذكر أيضاحا لتلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس ((وربما أشير)) أنا ((فيه إلى خلاف)) في بعض المسائل أي مخالفة للناظم وغيره كقوله في باب الجوازم خلافا لابن مالك ((أو نقد)) بالدال أي انتقاد على الناظم كقوله في باب الوقف في مسألة تأتي وهذا مردود بإجماع المسلمين على الوقف على كذا ((أو تعليل)) لحكم ((ولم آل)) بمد الهمزة من الألو ويحتمل أن يكون

بمعنى أمنع فيتعدى إلى اثنين حذف أحدهما لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم أمنع أحدا.

((جهدا)) ويحتمل أن يكون بمعنى أقصر فيكون قاصرا، وإنما يتعدى بإسقاط الجار والتقدير ولم أقصر في جهد ثم حذف الجار فانتصب وهو بفتح الجيم وضمها وفصل الفراء فقال الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة.

((في توضحيه)) أي تبيينه ((وتهذيبه)) بالذال المعجمة أي تنقيته وتصفيته ((وربماخالفته في تفصيل)) كما فعل في الاسم والفعل والحرف حيث جعلها أقساما للكلمة لا للكلم.

((وترتيبه)) وهو كثير ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل حيث أخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب ((وسميته أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)) ليطابق اسمه معناه والمسالك جمع مسلك وهو طريق السلوك ((وبالله أعتصم)) أي أمتنع ((وأسأله العصمة)) أي المنع ((مما يصم)) بفتح الياء وكسر الصاد المهملة من الوصم بسكون الصاد وهو العيب والعار.

((**قوله: واللغز إلخ**)) نظم ذلك بعضهم فقال:

واللغز كالقفل وجاء كالرطب وعنق فاحفظه بلغت الإرب

ونظمه أيضًا فقال:

ولغز كرطب وعنق والقفل فاحفظ ما أتى وحقق

((**قوله أي أبين به مفردات ألفاظه**)) تفسير أحل بابين يحتمل أمرين كونه مجازا مرسلا وكونه استعارة تبعية كما قرره السعد في نطقت الحال، وقال إن اللفظ الواحد قد يكون استعارة ومجازًا مرسلا باعتبارين وبيانه هنا أنه يحتمل أنه شبه البيان بالحال، واشتق من الحل يحل ويحتمل أنه أراد بيحل يبين لأنه يلزم من الحل البيان لأنه يتسبب عن الحل البيان فبينهما علاقة السببية والمسببية وهذان الاحتمالان جائزان عند الجمهور ويجوز عندهما أيضًا أن يكون في الكلام استعارة بالكناية، بأن شبهت الألفاظ بالأشياء التي عقد عليها ما يمنع الوصول إليها وأثبت لها الحل على جهة الاستعارة التخييلية وهذا الاحتمال متعين عند السكاكي المنكر للاستعارة التبعية.

((**قوله بفتح الياء**)) قيل عليه هذا معلوم فما الحاجة للتنبيه عليه وأجيب بأنه للتنبيه على أن أوضح فعل لا اسم تفضيل لأنه مدح في حل أوضح المعاني وفيه أن هذه النكتة لا تطرد في ضبط الشارح مبانيه إذ لا مجال لتوهم أن الفتح اسم تفضيل.

((**قوله: وفيه استعارة**)) أي تصريحية لأنه أطلق لفظ المشبه به وهو الشوارد على المشبه وهو ما تمضنته الألفية.

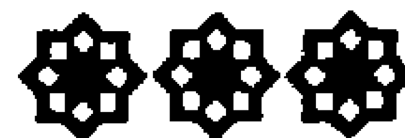
((**قوله: وكل شاهد مثال ولا عكس**)) أي فبينهما عموم وخصوص مطلق، والشاهد أخص وفيه نظر لأنه إن أراد أن الشاهد يذكر لإثبات القاعدة فقط والمثال لإيضاحها فقط فهما متباينان وإن أراد أن كلا منهما يجوز أن يكون كذلك ولما جاز له الآخر فبينهما عموم وخصوص وجهي، وكلام الشارح مأخوذ من كلام السعد في المختصر فانظر حواشيه.

((**قوله وربما أشير أنا**)) انظر هل لابراز الضمير المستتر فائدة مع أنه معلوم وقد يقال دفع توهم أن أشير فعل ماضٍ مبنى للمجهول والمعنى ربما أشير في الخلاصة إلى ذلك يعني فيصرح المصنف بما أشير فيها إليه.

((**قوله: ولم آل جهدا**)) في هذا التركيب كلام طويل في المختصر والمطول وحواشيهما من أراد الاطلاع عليه فليراجع إليه.

((**قوله: ثم حذف الجار فانتصب**)) فيه نظر فإن ذلك مقصور على السماع وبعضهم يقيسه وعلى كونه بمعنى اقتصر فيكون جهدا تميزا غير محول لا منصوبا بإسقاط الخافض.

((**قوله: كما في فعل في الاسم إلخ**)) هذا مردود كما يعلم بالوقوف على شروح الألفية.



الكلام وما يتألف منه

((لا رب غيره ولا مأمول إلا خيره عليه توكلت وإليـه أنيب)) أي أرجع قال الناظم: الكلام وما يتألف منه. هذه الترجمة فيها حذف وأصلها ((هذا باب شرح)) ماهية ((الكلام وشرح)) ماهية ((ما يتألف الكلام منه)).

((**قوله: لا رب غيره**)) اعلم أن لا التي لنفي الجنس أي لنفي صفته يكون الخبر بعدها منفيا عن جميع أفراد الاسم وغير هنا لا يصح أن يكون خبرا لـلا لأن ذلك يقتضي أن يكون مغايرة اللـه منفية عن كل رب، وليس كذلك لأن بعض الأفراد لا يغايره الله بل عينه فيتعين أن يكون غير صفة لرب على محله قبل لا وهي مفيدة للاستثناء، والمعنى أن الأرباب الموصوفة بأنها غير اللـه لا يطلب منها شيء والخبر محذوف أي لا غير الله يطلب منه شيء.

((**قوله: ولا مأمول إلاخيرة**)) الخبر محذوف تقديره معتدبه، والمعنى لا مأمول غير خير الله معتد به.

((**قوله: عليه توكلت**)) قال الرضي: على من معانيها الاستعلاء أي بيان أن شيئًا تفوق واستعلى على ما بعدها حقيقة نحو: زيد على السطح أو حكما ومجازا نحو عليه دين فالدين للزومه وتحمله كأنه ركب عليه أو حمل على ظهره فكأنه فوقه ومنه على قضاء الصلاة وعليه القصاص لأن الحقوق كأنها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى: ﴿كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا﴾[1]. تعالى عن استعلاء شيء عليه ولكنه إذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء لم يراع أصل معناه نحو ما أعظم الله ومنه توكلت على فلان كأنك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت على الله اهـ ويمكن أن يكون في اللام استعارة تبعية في الحرف بأن شبه تعلق التوكل عليه تعالى بتعلق الاستعلاء بمدخول على واستعمل فيه وكلام الرضي يشير إليه.

((**قوله: هذا باب شرح الكلام إلخ**)) أشار به إلى إعراب قول الناظم الكلام وما يتألف منه، وإلى أنه خبر عن مبتدأ محذوف بعد حذف مضافين وهل حذفا معًا أو على التدريج. فيه احتمال ولا يتعين هذا الإعراب بل يجوز أن يجعل

---

(١) سورة مريم: ٧١.

الكلام مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الآتي: وأن يجعل مفعولا به لفعل محذوف أي أفهم أو خذه ولا يجوز كونه مفعولا به لاسم فعل أي هاك كما قيل لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفا، والرفع أولى لأن فيه إبقاء لركن الإسناد قال المصنف في حواشيه على التسهيل إنما قدر قبل الباب هذا لعدم صلاحية غيره ولأنهم لما يتممون التراجم يصرحون به.

((**فإن قيل**)) كيف يشار إلى غير مشار إليه فأجاب الصغاني بأنهم يضمون التراجم بعد الفراغ من المترجم عليه وأجاب السيرافي بأنها وضعت غير مشاربها لتكون معدة للإشارة عند الحاجة إلى ذلك، ورده الفارسي في التذكرة بأنه يقتضى إعرابها، وأجاب أبو الفتح بن جني بأن الشيء إذا سلب وصفة فالأكثر أنه يبقى عليه حكمه كباب التسوية فإنه بقيت عليه المصدرية ولا يخرج عن ذلك إلا قليلا وأجاب آخرون بأنه أشار لما في نفسه من العلم وذلك حاضر عنده وقال آخرون أشار إلى الباب مع أنه غائب لأنه متوقع قريب ومثله (هذه جهنم) وليست الحاضرة ولكن لقرب الساعة جعلت كالموجودة، ومثله (أتى أمر الله) أي يأتي بدليل فلا ستعجلوه وكل مدخل لشيء فهو باب وهو حقيقة في الحسيات مجاز في المعنويات، والشرح الكشف يقال شرحت الغامض إذا فسرته اهـ كلام المصنف.

وقال الفارسي في التذكرة: ما ذكره بعضهم من أن هذا في أوائل الأبواب إنما وضع غير مشاربه ليشار به إذا وجد ما أريد من الإشارة إليه خطأ لا وجه له ولو جاز أن يخلو عن معنى الإشارة مع تضمنه معنى حرفها الموجب للبناء فيها لجاز أن تخلو كيف من الدلالة على الحال وأين من الدلالة على المكان وهو وأنا من التركيب الذي يدلان عليه، وإنما معناه التقريب وتنزيله بذلك منزلة ما حضر، ولم يبعد تناوله وتمثيلهم هذا بقولهم ما شهد عليه الشهود وأن ذلك يكتب ولم يشهدوا بعد لا يدل على هذا وإنما هذا بمنزلة قولهم قد قامت الصلاة يقال هذا ولم يقم بعد يراد بها أنها من قرب إقامتها بمنزلة ما قد وقع وأقيم وإنما ضع لفظ الماضي والمعنى الاستقبال انتهى.

وإنما قدر شرح دون أحكام لقوله في بعض تعليقاته وقد اعترض بعض العصريين على هذه التراكيب بأنها شاملة لجميع الكتاب على تقديره وهو خطأ فإنه لم يتكلم في هذا الباب على شيء من الأحكام، بل على شرح الكلام وشرح

الألفاظ التي يتألف منها اهـ.

ولا يتعين تقدير شرح بل يجوز تقدير بيان ونحوه لكن تقدير شرح أولى لتصريحه في التسهيل وغيره قال السيوطي في حاشيته المسماة بالتوشيح على التوضيح وقال صاحب الحاشية قدر المصنف لفظ شرح دون لفظة حد إشارة منه إلى عسر الحد فإنه لا يكون إلا بالجنس والفصل القريبين، وأقول ما زال العلماء والمحققون قديمًا وحديثًا يستنكرون استعمال الحدود والألفاظ المنطقية في صناعة النحو وسائر الفنون ويذمون ذلك أبلغ ذم ويعدونه من التخليط وإدخال اصطلاح قوم في اصطلاح آخرين قال الإمام أبو محمد عبد الله بن السيد البليوسي أحد كبار أئمة العربية والمعقول في كتابه الموسوم بكتاب المسائل وقع البحث بيني وبين رجل من أهل الأدب في مسألة نحوية فجعل يكثر من لفظ الموضوع والمحمول والألفاظ المنطقية فقلت له صناعة النحو تستعمل فيها مجازاة ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق وقد قال أهل الفلسفة يجب حمل كل صناعة على المتعارف بين أهلها وكانوا يرون أن إدخال صناعة في أخرى إنما يكون لجهل المتكلم، أو لقصد المغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى عند ضيق طرق الكلام عليه اهـ.

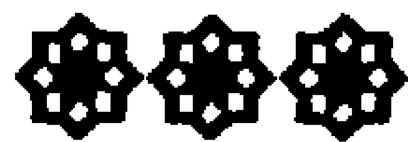
وقال المصنف في بعض تعاليقه: حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقة يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود وإنما الغرض بها تمييز الشيء ليعرف أنه صاحب هذا الاسم، ولهذا لا تراهم يحترزون عما يحترز عنه أهل العقليات من استعمال الجنس البعيد ونحوه قال وإنما وقع الاعتراض عليهم بذلك وأمثاله في كتب النحو من جهة متأخرى المشارقة الذين نظروا في تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون انتهى.

وقوله: وشرح ما يتألف الكلام منه تقدير معنى لا تقدير إعراب، إذ العامل في المعطوف عليه ليس بمقدر مثله في المعطوف على الصحيح بل ينصب عليهما انصبابة واحدة قاله السيف الحنفي.

((**فإن قلت**)) شرح الشيء تفسيره مع أنه لم يفسر ما يتألف منه الكلام.

((**أجيب**)) بأن ذكر علاماتها متضمن لتفسيرها فإن قوله الاسم مثلا ما يتميز بكذا في معنى الاسم ما يقبل كذا وهذا تفسير له، وبهذا ظهر صحة تقدير الشارح ماهية ثانيا، والحاصل أن الماهية قد تتبين بأجزائها كتبيين الإنسان

بالحيوان الناطق وقد تبين بوجه من وجوهها كتبيين الإنسان بالضاحك ومن وجوه تبيين ما يتألف منه الكلام العلامات وقد بينه بها وأشار المصنف بقوله وما يتألف الكلام منه إلى الضمير في قول الناظم وما يتألف منه عائد على غير من هو له فكان حقه البروز فالتركيب على طريق الكوفيين.



وهو الكلم الثلاث، والتألف والتأليف وقوع الألفة والتناسب بين الجزأين، وهو أخص من التركيب إذ التركيب ضم كلمة إلى أخرى فأكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس ((والكلام)) في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول.

((**قوله: وهو الكلم الثلاث**)) قضيته تأليف الكلام من الحروف قال الشيخ ولا مانع من ذلك لأنه أمر اصطلاحي لا حجر فيه، وإن كان في ذلك تردد في كلامهم لانتفاء اللبس لظهور أن المتألف هو الكلام وقال المصنف في تعليقته الكبرى على الألفية إنما فصل العلماء تصانيفهم بالتراجم ليضموا الشيء إلى ما يلائمه ويفصلوه عما لا يلائمه وتسهيلا على الطلاب إذ كان إفراد كل نوع بباب يقصد عند الحاجة أسهل في الاقتباس وأبعد في تحصيل الشيء من مظانه عن الالتباس وتنشيطًا للقارئ لأنه كلما ختم بابا وأخذ في غيره كان ذلك أبسط لنفسه وأنشط لهمته من أن يستمر على الكتاب بطوله ولذلك فصل الحكيم تعالى كتابه سورًا واجزأه العلماء أعشارًا وأخماسًا وأحزابًا.

((**قوله والتألف والتأليف وقوع الألفة إلخ**)) هذا بالنسبة إلى التأليف تفسير باللازم وللتاليف تفسير بالعين ثم ظاهر كلامه أن المصنف عبر بيتألف دون يتركب مراعاة للخصوصية التي في التأليف وبذلك صرح المنكت وتعقبه الشيخ بأنه إنما يحسن لو اعتبرت الألفة والمناسبة في الكلام وليس كذلك بل المدار فيه على مطلق التركيب، ولو فقدت المناسبة بين الأجزاء فليس المراد بالتأليف إلا مجرد التركيب وقد ذكر السيد في حواشي المطالع أن المركب والمرتب والمؤلف ألفاظ مترادفة بحسب الاصطلاح المشهور إلا أن يراد بالألفة والمناسبة مجرد ارتباط الأجزاء بعضها ببعض من حيث الصناعة كارتباط الفعل بفاعله والمبتدأ بخبره وقد فرق شيخ الإسلام في شرح اللب وغيره بين الترتيب والتركيب والتأليف فراجعه وأنه لا فرق بين التألف والتأليف.

وقال بعضهم قد يشعر تعبيره بيتألف دون يؤلف بعدم اشتراط القصد في الكلام على خلاف ما ذكره في غير هذا الكتاب، إلا أن يجاب بأن يتألف من تفعل وللتفعل معان منها وهو المناسب هنا: مطاوعة فعل التي هى قبول أثر الفاعل وذلك مما يقتضى القصد فيه قيل والأولى أحسن لدلالتها صريحا على الانفعال الناشيء من فعل الفاعل إشارة إلى احتياج التأليف إلى معالجة وكان

وجه هذا التوجيه حمل الصيغة على المطاوعة لكن المعالجة غير مطلوبة ولا منظور إليها ولا لازمة هنا ففي الترجيح بها مالا يخفى.

((**قوله من غير عكس**)) أي لغوي.

((**قوله الكلام**)) قيل أل فيه للحضور أي هذا اللفظ بدليل قوله عبارة ومحل كون أل الداخلة على المعرفات للحقيقة ما لم يمنع منه مانع.

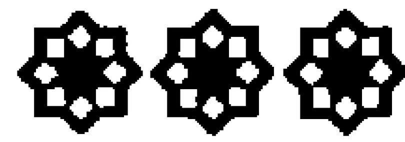
((**قوله: في اصطلاح اللغويين**)) هو وما بعده إما حال من الكلام على رأي سيبويه أو لأن محل منع مجيء الحال من المبتدأ إذا كان مبتدأ في الحال والأصل وليس الكلام مبتدأ في الأصل إذ الأصل مفسر الكلام فهو في الأصل مضاف إليه وصح مجيء الحال منه لأن المضاف عامل فيه أو حال من ضمير منصوب بمحذوف تقديره أعنيه والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان المراد بالمبتدأ ويجوز جعله متعلقا بالنسبة من غير اعتبار لفظ على ما جوزه بعض النحاة كأنه قال الكلام ثبت له هذا الخبر وثبوت الخبر في اصطلاح اللغويين مثلا.

((**قوله: عبارة**)) أي معبر به وهى مصدر عبر كنصر استعملت بمعنى اسم المفعول.

((**قوله: عن القول**)) لعل مراده بالقول ما يتكلم به قليلاً كان أو كثيرًا قال في القاموس: القول الكلام أو كل لفظ مدل به اللسان، تاما أو ناقصًا فاندفع ما قد يتوهم عن خروج اللفظ غير المفيد من تعريف القاموس لأن القول اشتهر في عرف اللغة في المفيد بخلاف اللفظ والكلام كما قال السيد فلا يدخل في القول وما كان مكتفيا بنفسه أي في أداء المرام لكن يبقى المهمل خارجا وقال الرضى: الكلام لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف، أو أكثر أو كان أكثر من كلمة وسواء كان مهملا أولا إلى أن قال:

وأما إطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له وإطلاق الكلام على اللفظ مطلقا حقيقي كما صححه في الارتشاف، وقيل مجازى فيه حقيقى فيما في النفس من المعاني، وقيل مشترك بينهما ثم لا يخفى أن قوله وما كان مكتفيا بنفسه يشمل أمورًا الخط وشرطه: كما يؤخذ من كلامه أن يكون معبرا عنه باللفظ المفيد، لأن الكتابة إنما سميت كلاما لقيامها مقام الكلام واعترضه المصنف بأن هذا إطلاق مجازى لا حقيقى فلا يشترط فيه ما ذكر

والإشارة ما يفهم من حال الشيء وما في النفس من المعاني قال المصنف التي العبارة عنها مفيدة وهو مأخوذ من كلام القاموس وإطلاق الكلام عليها مجازى وقيل إنه في الأخير حقيقى وقيل مشترك بينه وبين ما في النفس هذا، وكلام القاموس أشد مناسبة لما اصطلح علي حيث ذكر أن الكلام لغة يطلق على القول فالأولى أن يكون المعنى الاصطلاحي منقولا عنه، بقى أن الكلام يطلق لغة على التكليم الذي هو المصدر، وفي كلام بعضهم ما يقتضى أن إطلاقه عليه حقيقى وإطلاقه عليه لا يستفاد من كلام القاموس فليحرر.



وما كان مكتفيًا بنفسه كما ذكره في القاموس، وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس و ((في اصطلاح النحويين عبارة عما)) أي مؤلف ((اجتمع فيه أمران اللفظ والإفادة)) والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة﴾(١) أي أنه ﷺ في نفسه أسوة حسنة كما قاله في الكشاف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والإفادة لا أن هناك ظرفا ومظروفا حقيقة ولو قال عبارة عن اللفظ والإفادة كما قال الناظم: لفظ مفيد، كان أجود واللفظ في الأصل مصدر لفظت الرحى الدقيق إذارمته إلى خارج ((والمراد باللفظ)) هنا الملفوظ به وهو ((الصوت)) من الفم

((**قوله: وما كان مكتفيا بنفسه**)) قال الزرقاني: عطف عام على خاص اهـ وفيه نظر لأن قوله وما كان إلخ لا يشمل القول غير التام فالحق أن بينهما عموما وخصوصا وجهيًا.

((**قوله: عبارة عن المعنى القائم بالنفس**)) أي الكلام مطلقا الذي من ما صدقاته كلام الله عندهم عبارة عما ذكر وقول بعضهم الكلام عندهم عبارة عن المعنى القائم بذاته تعالى تخصيص ببعض الأفراد نظرا لاشتهار بحثهم عن كلامَ الله تعالى، هذا والحق أن كلام الله عندهم يطلق بالاشتراك على معنيين على الكلام النفسي المذكور وعلى الكلام اللفظي الدال على الكلام النفسي ومحل بسطه كتب الكلام.

((**قوله: في اصطلاح النحويين**)) أخذ هذا من إضافة الناظم الكلام إليه، وفيه أن الإضافة لا تدل على الاصطلاح ويمكن الجواب بأنها تكون للملابسة وتكون بمعنى عند، ومنه شاة رقود الحلب وحينئذ فمعنى كلام الناظم الكلام عندنا.

((**قوله: ما اجتمع فيه أمران**)) أي لا زائد عليهما ما زاده بعضهم إما راجع إليهما كرجوع الوضع والإسناد والتركيب والقصد للإفادة على ما سيأتي أو لعدم تصوره كاشتراط بعضهم في الكلام صدوره من ناطق واحد على كلام فيه ذكرناه في حواشي النكت.

((**قوله: والظرفية هنا مجازية**)) جواب عما يقال هو مجموع الأمرين فيلزم اتحاد المجتمع والمجتمع فيه مع وجوب تغايرهما وأجيب أيضًا بأن المجتمع

---

(١) سورة الأحزاب: ٢١.

فيه مجموع الأمرين والمجتمع كل واحد منهما ولا مانع من كون الجزء مظروفًا للكل.

((**قوله: أي أنه ﷺ في نفسه أسوة حسنة**)) أي قدوة وهو المؤتسى به والمقتدى به كما تقول في البيضة عشرون منا حديدا أي هي في نفسها هذا المبلغ من الحديد وهذا على المبالغة.

وأما على غيرها فالأسوة بمعنى الاقتداء، وهو وصف المقتدى متعلق برسول الله ﷺ فشبه تعلقه به بتعلق الظرف بالمظروف واستعملت في على طريق الاستعارة التبعية في الحرف.

((**قوله: لا إن هناك ظرفا ومظروفا حقيقة**)) قال الزرقاني: بل هنا مظروف حقيقة فقط فالمنفى إنما هو اجتماع الظرف الحقيقي مع المظروف الحقيقي فتأمل.

((**قوله: ولو قال عبارة إلخ**)) قال الدنوشري: لو قال ذلك لكان باطلا لأن المركب من اللفظ، والإفادة غير لفظ فيلزم أن يكون الكلام ليس من الألفاظ وهو خلف اهـ.

ويجاب بأن المراد بالإفادة المفيد كما أريد باللفظ الملفوظ.

((**قوله: واللفظى الأصل مصدر**)) قيد بقوله في الأصل لما سيأتي أن المراد به اسم المفعول بالمعنى الآتي، وبجعل اللفظ هنا بمعنى الملفوظ يندفع أن لفظ الرمى وهو فعل الرامي وفعله ليس هو الكلام بل متعلقه فلا يصح قولهم إن الكلام هو اللفظ ويندفع اعتراض أبي حيان بأن اللفظ جمع لفظة وأقل الجمع ثلاث فيلزم أن لا يكون كلاما إلا ما وجد فيه الثلاث وليس كذلك اهـ.

ومن ثم أجاب المصنف بأنه حقيقة عرفية، قال ولو سلم فمع القرينة جائز وظاهر كلامه في اللفظ الرمى مطلقا وهو حاصل ما في الحواشي العصامية على الجامي لكن قال في شرح رسالة الوضع: اللفظ في اللغة الرمى من الفم لا الرمى مطلقا كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لأنه مجاز صرح به في الأساس.

وقال السيد في بعض كتبه: واللفظ في أصل اللغة الرمى يقال لفظت الرحى الدقيق ثم استعمل في الرمى من الفم، والمعنيان مصدريان وقيد في الأول بأدني اللغة لأنه الموضوع له وأما غيره فمنقول إليه من ذلك المعنى فهو فرعه وفاقا في الثاني، ثم استعمل ولم يقل وضع لاحتمال كونه حقيقة وكونه مجازا أي من

حيث خصوص كون الرمي من الفم.

أما من حيث عموم كونه رميا فهو من إفراد الموضوع له في الأصل فيكون حقيقة قطعا.

((**قوله: والمراد باللفظ إلخ**)) إنما قال والمراد لما ذكره الشارح من أنه في الأصل مصدر بمعنى الرمي فهو منقول في عرف النحاة إلى ما ذكر ابتداء أو بعد جعله بمعنى الملفوظ وإلى هذا يشير كلام الشارح وصرح بذلك في شرح الأزهرية.

((**قوله: وهو الصوت**)).

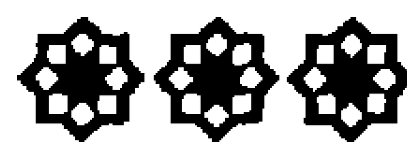
((**إن قيل**)) الصوت فعل الصائت لأنه مصدر صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر.

((**أجيب**)) بأن الصوت يستعمل بمعنيين بمعنىالمصدر المذكور وبمعنى الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا.

((**قوله: من الفم**)) هذا يقتضى أن اللفظ خاص بما يخرج من الفم وبذلك صرح الرضى وفرع عليه أنه لا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله.

((**فإن قلت**)) يشكل حينئذ أخذ اللفظ في تعريف الكلام لعدم شموله كلام الله.

((**أجيب**)) بأن المراد ما يمكن أن يخرج من الفم وإن لم يخرج منه والحاصل أن المراد به الحروف خرجت من الفم بالفعل أولا فيشمل كلام الله وإنما لم يقل لفظ الله رعاية للأدب وتسبيح الحصى ونحوه.



((المشتمل على بعض الحروف)) الهجائية ((تحقيقا)) كزيد ((أو تقديرا)) كألفاظ الضمائر المستترة وسمي الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمي الهواء من داخل الرئة إلى خارجها إطلاقا لاسم السبب على المسبب قاله الفخر الرازي والإفادة مصدر أفاد بمعنى دل دلالة مطلقًا.

((والمراد بالمفيد)) هنا ((ما)) أي لفظ ((دل على معنى يحسن السكوت)) من المتكلم ((عليه)) أي على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء آخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكره أنه لا يحتاج إلى قولهم.

((**قوله: المشتمل على بعض الحروف**)) هذا التعريف قيل إنه رد بحضرة البدر بن مالك على ما قاله الشنواني في الحواشي، أو بحضرة المصنف على ما في التوشيح وسلمه بأن نحو واو العطف يسمى لفظا قطعا، ولا يقال إنها اشتملت على هذا الحرف لأن الشيء لا يشتمل على نفسه فالأحسن تعريفه بالصوت المشتمل على تقطيع وأوجب بأن الصوت فيه جهة عموم وهي كونه صوتا وجهة خصوص وهي كونه لفظا، فالصوت مشتمل من جهة عمومه ومشتمل عليه من جهة خصوصه بقي أن قضية التعريف أن الحركات ليست بألفاظ وفيها تردد وذهب بعضهم إلى أنها ألفاظ بل كلمات.

((**قوله: الهجائية**)) أي التي هي حروف ا ب ت وهي بديهية تعرف من غير احتياج إلى معرفة معنى اللفظ والكلمة فاندفع ما قيل الحرف كلمة كذا والكلمة لفظة كذا فيلزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل.

((**قوله: كالضمائر المستترة**)) أي فإنها ليست بحرف ولا صوت ولم يوضع لها لفظ، وإنما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل لها وأجروا عليها أحكام اللفظ كالإسناد إليها والعطف عليها وتأكيدها والإبدال منها وكونها ذات حال فإن قيل فيلزم أن يكون اللفظ مستعملا إما في حقيقته ومجازه إن استعمل فيهما جميعًا أو في مجازه فقط إن استعمل في معنى شامل لهما بعموم المجاز، وعلى التقديرين يلزم المجاز في التعريف على أنه يمكن أن يدعى أن الضمير المستتر عند النحاة لفظ حقيقة لا مجازًا.

((**قوله: إطلاقا لاسم السبب على المسبب**)) السبب هو الرمي، واسمه اللفظ والمسبب هو الصوت.

((**قوله: والمراد بالمفيد هنا**)) أي في تعريف الكلام فإن المفيد قد يكون غير لفظ كالدوال الأربع واعترض بأن هذا دفع بالعناية، وهو غير مقبول لأن الإيرادات لا تبطل بالمزادات وأجيب بأن هذا عناية ببيان المستعمل اصطلاحا فيكون هو المتبادر بحسب ذلك والمنصرف إليه عند الحقيقة العرفية فتكون مقبولة، وقال السيف الحنفي: إن هذا هو المعنى بالمفيد حيث وقع قيد اللفظ.

((**قوله: ما دل**)) أي وضعا بأن يدل على معنى عينه الواضع بإزائه بأن يحسن السكوت عليه بخلاف الدال بغيره كالعقل والطبع، ولا يلزم خروج المجاز لأنه موضوع بالنوع وبذلك يجاب عن عدم تعرضه للوضع العربي وقد نص السيد على أن الأفعال في التعاريف لا تدل على اقتران بزمان، بل المراد منها مجرد ثبوت الحدث بالفعل وقيل يراد بها الاستمرار وعلى التقديرين فهي مجاز مشهور فلا ضرر، وحينئذ لا يكون التعريف صادقا على الجملة الواقعة خبرا أو صفة أو صلة أو حالا لأنها كانت مفيدة بالمعنى المذكور وليست الآن كذلك لأن التحقيق أنه لم يبق فيها إسناد كان قبل التركيب.

وحكى بنفي أو إثبات لأن ما فيه ذلك لا يرتبط بغيره أصلا بل في صورة كلام أخرجت عنه معناه وأتى بها ليتصور مفهومها فيرتبط بغيره.

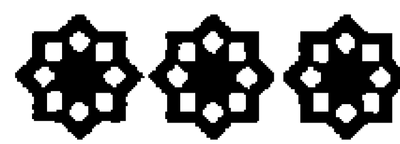
((**قوله: من المتكلم**)) هو أحد أقوال ثلاثة ورجح بأن السكوت خلاف التكلم فكما أن التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت.

((**قوله: أي على ذلك اللفظ**)) فيه نظر من وجهين الأول: لزوم خلو الصفة من عائد والثاني: أن المعنى لا يحسن السكوت عليه وإن كان مدلول لفظ.

((**قوله: منتظرا لشيء آخر**)) أي انتظارا تاما كالانتظار الذي يبقى مع المسند بدون المسند أو بالعكس، ولهذا يدخل مجرد الفعل المتعدى والفاعل بدون المفعول به مع أنه يبقى انتظاره لكنه أقل من الانتظار الأول، فإن قيل تعقل الفعل المتعدى موقوف على المفعول به كما صرح به في الكافية أجيب بأن تعقل المتعدى إنما يتوقف على تعقل شيء ما وهو معلوم كل شخص فلا ينتظر أن يذكره المتكلم للتعقل أصلا وإنما ينتظره لأجل الربط وبيان حال الواقع وبذكر الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لو ذكر المفعول يعلم حال الواقع ويحصل الربط أيضًا ولا يحتاج إلى الفاعل ولا

ينتظره فيكون الفعل مع المفعول كلاما لأنا نقول الاحتياج إلى ذكر خصوص الفاعل لأجل بناء الفعل المبني للفاعل لا لأصل الإفادة حتى لو بنى للمفعول لكفى المفعول.

((**قوله: وعلم من تفسير المفيد بما ذكر أنه لا يحتاج إلخ**)) بذلك أيضًا يجاب عن عدم تعرضه للإسناد مع توقف الفائدة عليه، وهو نسبة كلمة إلى أخرى على وجه يفيد فائدة تامة ولا يرد نحو جسق مهمل، وديز مقلوب زيد فإنه كلام ولا يقصد الإسناد فيه، إذ المسند إليه فيه غير كلمة لأنه مهمل وذلك لأنه كلمة حكمًا لأن اللفظ إذا أريد به نفسه يجرى عليه أحكام الكلمة وإن كان مهملا وأما القول بأن تقديره لفظ جسق فليس بحاسم للشبهة بالكلية فإنه يبقى الإشكال في أنه مضاف إليه لا يكون إلا اسما إذ هو كل اسم نسب إلخ. فيفسد تعريف المضاف إليه ويمكن أن يجاب أيضًا بأن المصنف يختار أنه شرط لتحقق الكلام لا جزء وإن اقتضى كلام ابن الحاجب أنه جزء وصرح به الرضى فقد استشكله السيد الصفوى بأنه يقتضى أن لا يكون الكلام لفظا حقيقة أصلا فإن الإسناد ربط إحدى الكلمتين بالأخرى بحيث إنه لو لم يتكلم بشيء غيرهما لم يبق للمخاطب انتظار تام لشيء غيرهما مع أنهم أطبقوا على تقسيم اللفظ إلى الكلام وما ليس بلفظ حقيقة لا يكون من أقسام اللفظ حقيقة، والمركب من اللفظ وغيره لا يكون لفظا حقيقة ولك أن تقول لعل المقسم اللفظ مطلقًا.



المركب لأن المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا إلىقولهم المقصود لأن حسن سكوت المتكلم يستدعى أن يكون قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ والإفادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد قائم، ويوجد اللفظ بدون الإفادة، كما في المفرد وتوجد الإفادة بدون اللفظ كما في الإشارة، وكل شيئين كان كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه يجعل أحدهما جنسا والآخر فصلا فيحترز بكل عما يشارك الآخر من غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الأربعن وهى الإشارة والكتابة والعقد والنصب إذ كل منها مفيد وليس بلفظ ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المقيد كالإضافي نحو غلام زيد والمزجى كبعلبك والإسنادى المسمى به كبرق نحره والمعلوم للمخاطب كالسماء فوقنا والأرض تحتنا إذ كل لفظ وليس بمفيد

((**قوله: لأن المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب**)).

((**فإن قيل**)) القصد من التعريف شرح الماهية ببيان أجزائها، فلا يكفى دلالة الالتزام ولذا قالوا إنها مهجورة في التعاريف.

((**قلت**)) أهل هذه الفنون يتسامحون كثيرا في أمثال ذلك ويرد عليه الأعداد المسرودة فإنها مفيدة ولا تركيب فيها لا لفظا ولا تقديرا.

((**تنبيه**)) عرف المفيد دون الإفادة مع أن التعبير بها إذ هى التي يشتمل عليها الكلام وتجتمع فيه لأن تصور المفيد يستلزم تصور الإفادة لأن المشتق أخص من مصدره الذي اشتق منه وتعريف الأخص يستلزم تعريف الأعم فحصل تكثير الفائدة بتصور شيئين.

((**قوله: لأن حسن السكوت إلخ**)) بهذا يعلم أن ما يلفظ به المجنون والسكران ليس بكلام لعدم إفادته لكن يبقى ما يلفظ به الساهي ومن لم يقصد ويبعد كونه غير مفيد ويندفع قول السيوطي في التوشيح: ثم هنا أمر مهم وهو أن المصنف عرف المفيد بما ذ كره ولم يتعرض لاشتراط القصد لا تصريحا ولا تلويحا مع أن رأيه ورأى الناظم اشتراطه كما هو مصرح به في التسهيل والشذور وقد ذكر المصنف في التعليقه الكبرى أن القصد منطو تحت اشتراط الإفادة قال لأن المتحرر في حد المفيد أنه الدال على معنى يحسن السكوت عليه بما هو مقصود ولم يعلم ثبوته ولا نفيه ليخرج بالقيد الأخير نحو السماء

فوقنا والنار حارة قال وللمقيد حدود مدخولة، وهذا الذي تحرر لي هذه عبارته وحينئذ يتجه الاعتراض عليه في التوضيح لأنه ترك التصريح به في تعريف الكلام ثم في تفسير المفيد فلا هو أفرده بالاشتراط كما صنع في الشذور ولا هو فسر المفيد بتفسير يشمله كما صنع في التعليقة ولا جواب عن ذلك إلا ما كره الرضى والشاطبي في الاعتذار عن ابن مالك حيث اشترطه في التسهيل ولم يشترطه في الألفية بأنه قد يكون رآه حين تصنيفها على خلاف ما رآه حال تصنيف التسهيل، قال ولا يبعد هذا فقد يكون للعالم المجتهد نظر في وقت لا يرتضيه في وقت آخر، وبهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان وبمثل هذا أجاب شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني في كتاب الملمات برد المهمات عما وقع للرافعي والنووي من التناقض في الترجيح.

((**قوله: وبين اللفظ والإفادة عموم وخصوص من وجه**)) إن قيل كيف يكون بينهما ذلك والماهية لا تتركب من أمرين بينهما عموم وخصوص من وجه مع أن ماهية الكلام متركبة منهما أجيب بأن ذلك في الماهيات الحقيقية المحصلة في الخارج لا في الماهيات الاعتبارية الوضعية والكلام فيها.

فإن قيل الكلام لفظ واللفظ مسموع موجود في الخارج فكيف يكون اعتباريًا أجيب بأن اللفظ يكون مسموعا ومخيلا وعلى تقدير أنه لا يكون إلا مسموعًا ومخيلا في الخارج فإنه ليس عبارة عن اللفظ فقط، بل عن لفظ وغيره وذلك لغير أمر اعتباري كما هو مقرر في محله ثم كلام الشارح قال الدنوشرى: فيه نظر لأنه فسر الإفادة فيما سبق بأنها مصدر أفاد بمعنى دل فلا يصح حملها على اللفظ ولا حمله عليها والأمران اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه يصح حمل أحدهما على الآخر، فالحق أن الذي بين الإفادة واللفظ التباين وقد يقال ذاك تفسير بحسب الأصل، والمراد بها المفيد كما يشعر به تعريف المفيد لا الإفادة، بقى أن مراده بالإفادة الدلالة المطلقة كما قال قريبًا.

وأما الإفادة بمعنى دلالة اللفظ فبينهما عموم وخصوص مطلق كما لا يخفى.

((**قوله: وتوجد الإفادة بدون اللفظ**)) انظر هذا مع تفسيره ما في تعريف المفيد بلفظ فكيف توجد الإفادة بدون اللفظ إلا أن يقال تفسير المفيد بلفظ تفسير مراد.

((**قوله: عما يشارك الآخر من غيره**)) الأولى أن يقول عما يشمله الآخر من غيره.

((**قوله: والمركب غير المفيد**)) قال المنكت استثنى من غير المفيد المحال نحو حملت الجبل، فإنه كلام نص عليه السيد قال القاسمي وقد يراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه مع قطع النظر عن حال المعنى في نفسه فيدخل المحال ولا حاجة للاستثناء.

((**قوله: والمعلوم للمخاطب إلخ**)) قضية جعله غير مفيد أنه ليس بكلام وصحح أبو حيان أنه كلام ومبنى الخلاف أنه هل تشترط الفائدة الجديدة بأن يفيد المخاطب ما يجعله أو تكفى الفائدة الوضعية بأن يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجهله أحد.

وقال الأصفهاني: مثل هذا كلام لأنه خبر وكل خبر كلام.

((**فإن قلت**)) إنما يكون خبرا إذا أفاد السامع وهذا ليس كذلك.

((**أجيب**)) بأن المراد بالمفيد أن يكون بحيث يفهم منه معنى يصح السكوت عليه، وإن كان حاصلا عند السامع ولئن سلم اشتراط عدم حصوله عنده لكن في ظن المتكلم لا في نفس الأمر.

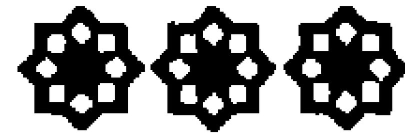
((**فإن قلت**)) لا يتصور ذلك في ظن المتكلم وهو من الأمور المعلومة لكل أحد.

((**قلت**)) لا يلزم أن يكون المدرك منتقشا بها دائما فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين كلامه عدم حصوله عند السامع فيخبر به، وأيضًا مثل هذه الضروريات عائد إلى المحسوس بإحدى الحواس الخمس فيفيد بالنسبة إلى فاقد ذلك الحس الذي يدرك به هذا النوع من المحسوسات، فيكون كلاما وليس من شرط الكلام أن يكون مفيدا عند كل أحد أقول قوله وأيضًا مثل هذه الضروريات إلخ لا يجرى في مثل الجزء أقل من الكل لأنه غير عائد إلى ما ذكر قال أبو حيان: ومحل الخلاف ما إذا ابتدئ به فيصح أن يقال زيدقائم كما أن النار حارة.

واعلم أن قضية كون المعلوم للمخاطب غير مفيد أن الفائدة المعتبرة في الكلام غير المعتبرة في باب الابتداء، لأن صنيعهم هناك صريح في صحة الابتداء بالمعرفة مطلقا، ولو فيما لا يجهل ويبعد غاية البعد الحكم بصحة الابتداء المقتضى لصحة التركيب مع إخراجه عن الكلام اصطلاحًا إلا أن يخص عند من يشترط الفائدة الجديدة بما إذا أفادها وهو في غاية البعد عن صنيعهم ويلزم على

اختلاف البابين.

إما وجود كلام اصطلاحي مع عدم صحة الابتداء، وإما تصحيح الابتداء مع انتفاء الكلامية اصطلاحا وكلاهما في غاية البعد والأوجه التسوية بين البابين وإن كل ما صح الابتداء به كان كلاما اصطلاحا وكل ما صح كونه كلاما اصطلاحا صح الابتداء به، وإن تفاوت الحال بالنسبة لاعتبار الفائدة وعدم اعتبارها.



ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع، ولا يحتاج إلى ذكر الوضع لأن الأصح أن دلالة الكلام عقلية لا وضعية، فإن من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم، وسمع زيد قائم بإعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام إلى زيد وصور تأليف الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة أسماء فعل وأربعة أسماء جملة القسم وجوابه أو الشرط وجوابه. ((وأقل ما يتألف الكلام)) خبرا كان أو إنشاء.

((**قوله ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع**)) أي ولم يعين جنسا ولا فصلا.

((**قوله: ولا يحتاج إلى ذكر الوضع**)) أي العربي لا الوضع بمعنى القصد لأنه مرأنه لا حاجة إليه وحينئذ يرد على الشارح بتسليم قوله لأن الأصح أن دلالة الكلام عقلية أنه يحتاج إلى الوضع العربي احترازا عن الكلام العجمي، وما دلالته عرضية لم يوضع اللفظ لها كدلالة جاء غلام زيد على أن لزيد غلاما فتدبر.

((**قوله: لأن الأصح أن دلالة الكلام عقلية**)) هذه طريقة ضعيفة والصحيح أنها وضعية وما ذكره دليلاً على ما ادعاه مثبت له لأنه لا يلزم من الفهم بالضرورة أن تكون دلالة الكلام عقلية لجواز الفهم بوضع الواضع مع العقل، وقد صرح بعض المحققين من المناطقة عند تقسيم الدلالة إلى وضعية وعقلية وطبيعية بأن المراد بالعقلية ما ليس لغير العقل فيه مدخل لاما للعقل فيه مدخل وإلا كانت جميع الدلالات عقلية لأن العقل له مدخل في الجميع.

((**قوله: بإعرابه المخصوص**)) احترز عما لو سمعه من غير إعراب بل على طريق التعداد فإنه لا يدل على ذلك، لأن الدال على النسبة بين المبتدأ والخبر في اللسان العربي إنما هو الحركات الإعرابية، ولا يرد على تقييد الإعراب بالمخصوص أنه لو أعربه بإعراب خطأ بأن نصب الفاعل في قام زيد فهم بالضرورة معناه لأن الغرض إنما هو الاحتراز عن صورة التعداد والكلام الملحون خارج عن الاعتبار.

((**قوله: فهم بالضرورة**)) أي العقل.

((**قوله: وصور تأليف الكلام ستة**)) دخول على قول المصنف وأقل ما يتألف

إلخ. لأن قوله وأقل مؤذن بأنه قد يتألف من أكثر ممـا ذكـر وبقـى عليـه سابعة وهى تألفه من اسم وجملة كزيد يقوم أبوه وثامنـه وهـى مـن صـور الأقـل وهـى تألفه من حرف واسم نحو ألامـاء لأن ألا التـي للتمنـي لا خـبر لهـا لا لفظـا ولا تقديرا وإنما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو أتمنى ماء والإتيان بالتاء فـي العدد نظرا إلى إضافة المعدود إلى المميز الذي هو الكـلام والقـاعدة أن المميـز أضيف إليه المعدود يجوز معه الإتيان بالتاء وتركه كما صرح به المرادي.

((**قوله: جملة القسم وجوابه**)) أي الشرط وجوابه ما ذكره تبعا للمصنف في شرح القطر من أن الكلام في الجملـة الشـرطية والجملـة القسـمية هـو مجمـوع الشرط والجزاء ومجموع القسم والجواب خلاف ما صرح به الشيخ الرضى فإنه قيد الإسناد المعتبر في الكلام بالمقصود لذاته وأخرج بذلـك الإسـناد الـذي فـي الجملة القسمية لأنها لتوكيد جواب القسم والـذي فـي الشـرطية لأنهـا قيـد فـي الجزاء قـال فجـزاء الشـرط وجـواب القسـم كلامـان بخـلاف الجملـة الشـرطية والقسمية لكن قال السيد جواب القسم كلام بلا نزاع.

وأما جواب الشرط ففيه بحث والحق أن الكلام هو المجموع المركـب مـن الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لأن الصدق والكـذب إنمـا تعلقـا بالنسـبة التـي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهـر لـك ذلـك بالتـأمل فـي قولـك إن ضربتني ضربتك فإنه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم المقصـود الجـزاء لـم يتصـور صدقـه مـع انتفـاء مدلولـه بالكلية، وتحقيق هذا المبحث يطلب من حواشينا على المختصر في بحث تقييـد المسند بالشرط.

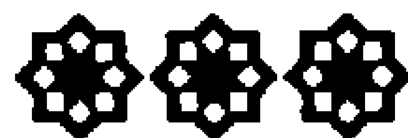
((**قوله: وأقل ما يتألف إلخ**)) ما فيه مصدرية ومن ابتدائيـة أي وأقـل تـأليف الكلام ناشئ من اسمين أو كائن منهما، وبقى للأقل صورة قدمناها قال في شرح القطر وما صرحت به من أن ذلك أقل ما يتألف منه الكـلام هـو مـراد النحويـين وعبارة بعضهم توهم أنه لا يكون إلا من اسمين أو فعل واسم اهـ.

يعني ابن الحاجب وبما قاله المصنف في شرح القطر يسقط قول اللقـاني لا حاجة لقوله أقل نظرا لما قاله ابن الحاجب ومن تبعه وقد وجه السيد عبارته فـي حاشية المتوسط بأن الكلام إنمـا يتحقـق بالإسـناد الـذي يتحقـق بالمسند إليـه والمسند فقط وهما إما كلمتان أو ما يجرى مجراهما وما عداهما من الكلمـات

التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اهـ. ومراده بما يجرى مجراهما ما يرتبط بغيره بالإسناد إليه أو به كما صرح في حاشية الرضى فيدخل طرفا الشرط قطعا ولا يرد أن طرفيها لا يصح التعبير عنهما بكلمتين، وقال السيد الصفوى الأوجه أن الحصر بالنسبة إلى التراكيب الباقية أي لا من فعلين أو حرفين أو فعل وحرف أو حرف واسم وكأنه قال يحصل منهما لا من بقية الأقسام فلا يضر وجود الكلام في موضع آخر.

((**فإن قيل**)) يجب تغاير المتألف والمتألف منه بالضرورة وإلا فلا تألف وهذا ليس كذلك لأن الاسمين نفس الكلام فإنه ليس إلا عبارة عنهما.

((**قلت**)) يكفى تغايرهما بالاعتبار فإن المتألف هو المجموع من حيث هو والمتألف منه الأجزاء ملحوظة على التفصيل.



((من اسمين)) حقيقة كهيهات العقيق أو حكما ((كزيد قائم)) فإن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل أن الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فيه فسقط ما قيل إن زيدا قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط ((ومن فعل واسم كقام زيد)) ونعم العبد ((ومنه)) أي من التأليف من فعل واسم ((استقم فإنه)) أي فإن استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف ((من فعل الأمر المنطوق به)) وهو استقم ((ومن ضمير)) المفرد ((المخاطب)) المستتر فيه: ((المقدر بأنت)) ولا يجوز التلفظ به وإنما فصله بقوله ومنه لأمور أحدها التنبيه على أنه مثال لا من تتميم الحد خلافا للشارح والمكودى ثانيها: أنه لا فرق في التأليف بين أن يكون الجزآن مذكورين أو أحدهما ثالثها: أنه لا فرق في الكلام بين الإخبار والإنشاء رابعها: أن شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي أن يكون الضمير واجب الاستثناء، فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الأصح خامسها: الرد على أبي حيان حيث قال إن مقتضى تمثيله يعني الناظم باستقم أنه بسيط لأن التركيب من عوارض.

((**قوله: من اسمين**)) قدم تأليف الاسمين لاستحقاق جزئية التقديم، وإنما قدم الفعل على الاسم في تأليف الاسم والفعل لأن المركب منهما يلزم فيه تقديم الفعل.

((**قوله: فإن الوصف إلخ**)) تعليل لقوله أو حكما.

((**قوله: مع مرفوعه المستتر**)) وأما مرفوعه الظاهر فتارة يكون في حكم المفرد نحو زيد قائم أبوه، وتارة يكون كلاما تاما نحو أقام الزيدان ووجه ذلك حررناه في حواشي الفاكهي والمختصر.

((**قوله: فسقط ما قيل إلخ**)) أي بقوله فإن الوصف إلخ وفي تعليقه المصنف مثل أبو علي الاسمين بزيد أخوك وتعقبه بعض المتأخرين بأن هذه ثلاثة أسماء فكان الصواب تمثيله بقوله ذا زيد والجواب أن الاسم الثالث جيء به لبيان الاسم الثاني وتعريفه ثم وقع الإسناد بين الإسناد الأول والثاني ولاحظ للثالث في ذلك قال وللشارح أن يشاح في دار زيد أيضًا لأن التنوين حرف معنى

فالمثال السالم ذا أحمد بقى أنه إنما يتم كون الاسمين بمجردهما نفس الكلام بناء على أن الإسناد شرط لا جزاء على ما مر، ولا يصح الجواب عنه وما قبله بأن المراد من اسمين ملفوظين لأنه يندفع مع قوله ومنه استقم.

((**قوله: ونعم العبد**)) ربما يفهم منه أن ذلك بمجرد كلام، وفيه تأمل يعلم من قوله في شرح الأزهرية أن من التركيب غير المفيد حبذا وهى كنعم الرجل بلا اشتباه لأن حب فعل وذا فاعل ومما قيل إن هذه الكلمة خبر عن المخصوص على بعض الأقوال وإنما زاد الشارح هذا المثال للرد على القائل بأن نعم اسم أو حرف كما سيجيء وكان ينبغي أن يزيد أيضًا يا زيد لأنه من تركيب الفعل والاسم عند الجمهور لأن حرف النداء نائب عن الفعل بدليل أن الكلام لابد فيه من مسند ومسند إليه والحرف لا يصلح لذلك وأن لام الاستغاثة تلحق المنادى وهى من حروف الجر فلابد من فعل أو ما في معناه ليتعلق به وإن يا تمال والحرف لا تمال وإنما أميلت لقيام يا مقام الفعل وأما كون يا زيد إنشاء وادعوا زيدا خبرا فلا يصح كونهما بمعنى فمدفوع بأن النيابة إنما كانت لهذا الغرض وبأنه لا يلزم تساوى المتساويين في معنى في جميع الأحكام.

((**قوله: أي التأليف**)) الأظهر رجوعه إلى المؤلف الذي هو الكلام أي متألف الكلام وعلى ما ذكره لابد من مضاف أي تألف استقم.

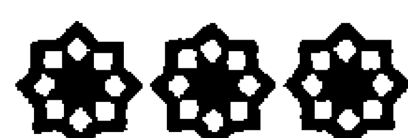
((**قوله: المقدر بأنت**)) أي المقدر معناه إذا أريد تفسيره لأن المستتر متصل وأنت بارز فلا يقدر به: لا يقال لابد من المقدر أن يحكى بملفوظ يكون مطابقا للمقدر ليصح التعبير عنه والمطابقة الآن غير حاصلة لتفاوتهما بالاتصال والانفصال لأن المطابقة إنما تعتبر حيث أمكن التعبير عن المقدر والمانع من المطابقة هنا الاستحالة لأن المتصل لا يمكن النطق به.

((**قوله: وإنما فصله بقوله ومنه الأمور**)) هذه الأمور كلها غير الأول لا يتعين أن تستفاد الفصل بل يجوز أن تستفاد من التمثيل من غير فصل.

((**قوله: لا من تتميم الحد خلافا للشارح والمكودي**)) ظاهره أنهما لم يجعلاه مثالا، وليس كذلك كما هو صريح قول الشارح فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل فالخلاف إنما هو في كونه مثالا مجردا ومثالا متمما للحد بناء على أن الفائدة مطلقة أو منصرفة إلى التامة ثم ما نبه عليه المصنف لا مانع منه بناء على أن الفائدة عن الإطلاق إنما تنصرف للتامة والشارح والمكودي جعلاه تقييدا

لبيان أنه لا قرينة على إرادة التقييد.

((**قوله: رابعها أن شرط إلخ**)) فيه نظر والظاهر أن ذلك لا يشترط فنحو قام في جواب هل قام زيد أو ما فعل زيد كلام، ولا وجه لنفي كلاميته مع تحقيق التركيب والإسناد المقصود فيه ولما ذكر إمام الحرمين إن الكلام يتألف من حرف واسم نحو ما قام قال الجلال المحلى: أثبته بعضهم ولم يعد الضمير في قام الراجع إلى زيد مثلا لعدم ظهوره، والجمهور على عده كلمة اهـ أي لتوقف الفائدة الكلامية عليه وبه يفارق عدم عد الضمير في قائم من زيد قائم.



الألفاظ ويستدعي تقدير وجود ولا وجود، ورد بأن المراد بالألفاظ ما يكون بالقوة أو بالفعل والضمائر المستترة ألفاظ بالقوة، ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من الأفعال استحضارا لاخفاء معه ولا لبس قاله الموضح في شرح اللمحة.

((والكلم)) الذي يتألف الكلام منه.

((اسم جنس)) لأنه يدل على الماهية من حيث هي هي، وليس بجمع خلافا لما وقع في شرح الشذور، لأنه يجوز تذكير ضميره والجمع يغلب عليه التأنيث ولا اسم جمع خلافا لبعضهم لأن له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك (جمعي) لدلالته على أكثر من اثنين، وليس بإفرادى لعدم صدقه على القليل والكثير واستفيد كونه اسم جنس للأنواع الثلاثة من قول الناظم ((واسم وفعل ثم حرف الكلم)) وكونه جمعيًا من قوله: واحده كلمة، وظاهر النظم أن الكلم

((قوله والكلم الذي يتألف الكلام منه)) فيه نظر لأن المراد بالكلم لفظه لأنه الذي يقال فيه اسم جنس، والذي يتألف منه الكلام ما صدق الكلم أي ما يصدق عليه لفظ الكلم وهو الاسم والفعل والحرف ويمكن أن يقال في الكلام مضاف مقدر أي من ما صدقاته أو الضمير في يتألف عائد على الكلم بمعنى آخر على طريق الاستخدام.

((قوله: لأنه يدل على الماهية من حيث هي هي)) هذا مبنى على أن اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي هي: وهو ما مشى عليه بعض النحاة واختار ابن الحاجب أنه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا وتبعه السعد في مباحث تعريف المسند إليه وسيأتي ما يتبني عليهما.

((قوله: لأنه يجوز تذكير ضميره)) أي جوازا مساويا للتأنيث فلا ينافى قوله: بعد الجمع يغلب عليه التأنيث واستدل أيضًا بتصغيره على كليم، ولو كان جمعا لكان في التصغير مردودا إلى الواحد فيصغر على كلمة لا على كليم وبعضهم يوقعه تمييزا لأحد عشر واستدل الجامي على أنه اسم جنس بتذكير

وصفه في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾[1]. فإنه لو كان جمعا لوجب التأنيث، ورد بأنه لا دلالة في التذكير على ذلك الجواز أنه اسم جمع أو جمع تكسير فإنه يجوز تذكير وصفهما أخذا من قول الرضي.

وأما اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كالإبل والخيل والغنم فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر: والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتأنيثه كالركب فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضوا انتهى ولا فرق بين الخبر والوصف فإذا جاز التذكير والتأنيث في خبر اسم الجمع جاز في وصفه وقال في اسم الجمع يجوز إجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما، ولا يمتنع إجراء ضميره مجرى ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت النخل، والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن اهـ. وهذا صريح في جواز تذكير ضمير التكسير وتأنيثه وصرح به قبل ذلك في قوله وضمير العاقلين لا بالواو والنون أما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا إلى العقل.

وأما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت وتفعل وفاعلة نظرا إلى طريان معنى الجماعة على اللفظ اهـ. وهذا قطعا يفيد جواز تذكير الضمير في الوصف، إذ لا فرق قطعا بين الخبر والوصف فتذكير وصف الكلم لم يدل على أنه اسم جنس لجواز أنه اسم جمع أو جمع تكسير على بعض لغات الكلمة.

((قوله: لدلالته على أكثر من اثنين)) هذا يدل على أن اسم الجنس الجمعي ما دل على أكثر من اثنين، وهو مخالف لما دل عليه كلامه سابقا من أنه موضوع للماهية من حيث هي هي ومال الرضي إلى أنه اسم جنس حقه أن يقع على القليل والكثير، لأن الاستعمال يمنع من صدقه على ما دون الثلاث، وقوله لكن الاستعمال إلخ. معناه إنه اسم جنس وضعا جمعي استعمالا فلا يردأن اسم الجنس موضوع للماهية، وذلك مناف لكونه جمعا لكن يرد أنه يلزم كونه مجازا دائما والظاهر أنه غير مجاز وإن قلنا إن استعماله في الإفراد حقيقة أشكل بأنه إنما وضع للجنس وقد يقال إنه استعمل في الجنس في ضمن أفراد ثلاثة فأكثر نظير لام الاستغراق وهو بعيد وبالجواب المذكور يعلم أن اسم الجنس

---

(١) سورة فاطر: ١٠.

موضوع للماهية سواء فيه الذي يعبر عنه باسم الجنس الإفرادى والذي يعبر عنه باسم الجنس الجمعي وتقسيمه إليهما إنما هو بحسب الاستعمال لا الوضع، وهو ظاهر ضرورة أنه اسم جنس وحيئذ فمراد الشارح ومن يوافق كلامه بدلالته على أكثر من اثنين الدلالة بحسب الاستعمال لا الوضع ومن الناس من توهم أن اسم الجمع موضوع للإفراد، وهو فاسد، كما لا يخفى، واعلم أن كون اسم الجنس صالحا بحسب الوضع للقليل والكثير إنما يستقيم على قول من يجعله موضوعا للماهية من حيث هى هى فإن الماهية توجد في الفرد والأكثر أما من يجعله موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا كابن الحاجب في شرح المفصل ومشى عليه السعد في مباحث تعريف المسند باللام فلا يستقيم عنده إطلاقه على الكثير بحسب الوضع إلا مع أل: ومن ثم قالوا إنها تدخل عليه مجردا عن معنى الوحدة لكن مشى السعد في بحث كون المسند إليه مبنيا على الأول حيث قال في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾[1] إن إله حامل لمعنى الجنسية والوحدة فليحرر.

((**قوله: واستفيد كونه اسم جنس إلخ**)) فيه نظر لأنه لايستفاد من النظم إلا إطلاقه على الثلاثة وأما كونه اسم جنس فلا وكذا يقال في قوله واستفيد كونه جمعا من قوله واحده كلمة فإن الواحد يكون للجمع ولاسمه ولاسم الجنس.

((**قوله: وظاهر النظم إلخ**)) فيه نظر لأن الظاهر كون الكلم مبتدأ وما بعده خبره إذ الأصل تأخير الخبر لا يقال يعارضه إن الأصل في الخبر الإفراد لأن الرضى نص على منع أن الأصل الإخبار بالمفرد لوقوع كل منهما في كلام العرب وذلك الوقوع لا يستلزم أصالة أحدهما وفرعية الآخر ولو سلم فهو وإن كان جملة لكنه مفرد حكما، وقولهم الأصل إخبار بالمفرد معناه حقيقة أو حكما والجملة مفرد حكما.

---

(١) سورة النساء: ١٧١ .

مبتدأ وما قبله خبر عنه فتتوقف ماهية الكلم على الأنواع الثلاثة، ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد فقط فلا جرم عدل الموضح عن ذلك، وجعل الأقسام الثلاثة خبرا لمبتدأ محذوف وجعل جملة قوله: ((واحدة كلمة)) خبرا ثانيًا عن الكلم، وقال واحده بتذكير الضمير تبعًا للناظم، ولو قال واحدها تبعًا لابن معط لجاز فإن اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى: ﴿كأنهم أعجاز نخل خاوية﴾.[1] ونخل منقعر ((وهي)) أي الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع ((الاسم والفعل والحرف))، ونقل عن الفراءأن كلا ليست واحدا من هذه الثلاثة بل هي بين الأسماء والأفعال، وقال الفخر الرازي لا يصح أن تكون الكلمة جنسًا لهذه الأنواع الثلاثة لأنها لو كانت جنسا لها لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودي مع إن الحرف يمتاز عن الاسم، والفعل بقيد عدمي، وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية، والاسم أيضًا يمتاز عن الفعل بقيد عدمي، وهو كونه غير دال على زمانه المعين اهـ. وحاصل كلامه إن الماهيات لا تقوم بالعدم لكنه قال قبل هذا الكلام اللهم إلا إذا عنى بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة فحينئذ يستقيم انتهى، وينقسم اسم الجنس الجمعى إلى ثلاثة أقسام ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء، والتاء في مفرده كرطب ورطبة وما يفرق بينه، وبين مفرده بالتاء والتاء في الجمع ككمأة وكمء وما يفرق.

((قوله: ونحن نجد إلخ)) تحرير هذا الموضع أنه يرد على كون الكلم مبتدأ مخبرا عنه بما قبله أي والكلم اسم وفعل وحرف: أي ينقسم إلى الثلاثة أنه لا يصح انقسامه إلى الثلاثة سواء جعل من تقسيم الكل إلى أجزائه إذ لا يشترط في إطلاق اجتماع الأنواع الثلاثة أو من تقسيم الكلى إلى جزئياته إذ كل واحد منها ليس جزئيا له، إذ الاسم وحده ليس كلما وكذا الباقي وأجيب باختيار الشق الثاني وحمل الاسم على معنى الأسماء والفعل على معنى الأفعال والحرف على معنى الحروف، والمعنى أن الكلم أسماء وأفعال وحروف أي ينقسم إلى هذه

---

(١) سورة الحاقة: ٧.

الأقسام الثلاثة انقسام الكلي إلى جزئياته ويرد عليه مع ما فيه من التعسف أنه غير حاصل للأقسام إذ يخرج منها البعض من تلك الأنواع الثلاثة كاسمين وفعل أو حرف وكاسم وفعل وحرف وكحرف واسم وفعل وكفعل واسم وحرف وكحرفين واسم أو فعل وكحرف واسم وفعل فإن حمل على معنى والكلم أسماء وأفعال وحروف بمعنى أنه ينقسم إلى جموع في هذه الأنواع متفقة النوع أو مبعضة كان تعسفا على تعسف.

((**قوله: فلا جرم عدل الموضح إلخ**)) يشكل عليه أن المراد بواحده فرد من معناه وهو فرد من ما صدقات مفهوم الكلمة لأن مسماه ثلاثة أفراد فصاعدا من أفراد مفهومها سواء كانت الثلاثة فصاعدا أسماء أو أفعالا أو حروفا أو مبعضة من ذلك بناء على أنه لا يشترط في مسماه تركيب ولا ارتباط لبعض أجزائه ببعض من حيث المعنى كما هو الظاهر وإن وقع في بعض العبارات التعبير بالتركيب ولا يخفى أن الواحد بهذا المعنى لا يتصور أن ينقسم إلى اسم وفعل وحرف وإنما الذي يتصور انقسامه إلى ذلك هو مفهوم الكلمة الاصطلاحية المحدودة بقولهم الكلمة قول مفرد بقولهم الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا المفهوم ليس هو واحد الكلم إذ ليس معناه جماعة منها هذا المفهوم بل لا يتصور تعدده وإنما المتعدد ما صدقاته وحينئذ فهذا الوجه لا يمكن تصحيحه إلا بغاية التكلف والتعسف بأن يجعل الضمير المحذوف المخبر عنه باسم وما عطف عليه راجعا لمفهوم الكلمة من حيث هي لا للكلمة المرادةفي قوله واحدة كلمة فيصير القدير واحده كلمة أي واحده فرد من الأفراد يسمى كلمة، وهي أي الكلمة أي مفهومها من حيث هي لا المرادة هنا اسم وفعل ثم حرف أي تنقسم إلى ذلك فتأمل بقي أنه على ما عدل إليه الموضح يكون قوله واحده كلمة جملة مستأنفة لبيان أن الواحد مما يطلق عليه الكلم يسمى كلمة.

((**قوله: خبرا ثانيا**)) قال الزرقاني: أي في كلام الموضح لأن اسم جنس خبر أول والجملة خبر ثان لكن يشكل على هذا أن الموضح لم يجعل الأقسام خبرا لمبتدأ محذوف وإنما جعلها الناظم على حل الموضح ويحتمل أن يكون في كلام الناظم ويكون سماه خبرا ثانيا باعتبار الخبر الأول وهو الذي مبتدؤه محذوف.

((**قوله: فإن اسم الجنس الجمعي إلخ**)) ظاهره أن كل اسم جنس جمعي

كذلك وسيأتي في باب العدد أنه ثلاثة أقسام ما فيه التذكير فقط كغنم وما فيه التأنيث فقط كبط وما فيه من الوجهان كبقر.

((**قوله: ونقل عن الفراء إلخ**)) من تأمل كلام الفراء ظهر له أنه لم يحكم عليها بأنها غير الثلاثة وإنما توقف فيها هل هى اسم أو فعل لتعارض الأدلة والقول بأنها أحدهما ليس حكما بأنها غيرهما.

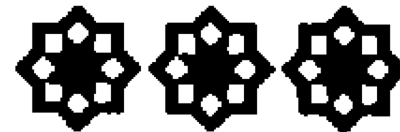
((**قوله: وقال الفخر الرازي إلخ**)) قد يمنع ما ذكره من أصله في الماهيات الاعتبارية والاصطلاحية كما هنا.

((**قوله: ما يفرق**)) قال الزرقاني: بسكون الفاء وأما بفتحها فهو لتفريق الأجسام قاله القرافي.

((**أقول**)) نقض كلامه بقوله تعالى ﴿**وإذ فرقنا بكم البحر**﴾[1]. وحاصل ما قاله القرافي إن فرق مخففا في المعاني ومضارعه يفرق بسكون الفاء وفرق مشددا في الإجرام ومضارعه يفرق بفتح الفاء.

((**قوله: ككمأة وكمء**)) قال الزرقاني: كمأة كنسوة وكمء مفرد الإكام اهـ.

وهذا مخالف لقول غيره الكمأة نوع من النبات وهى بفتح الكاف وكذا الكمء.



(١) سورة البقرة: ٥٠.

بينه وبين مفرده بياء النسب وهي في المفرد نحو روم ورومي وزنج وزنجي فأطلق الموضح اسم الجنس وأراد الأول لغلبته، ويدل على ذلك قوله: ((ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنه يدل على جماعة)) من الكلمات أقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التأنيث ((و)) أنه ((إذا زيد على لفظ تاء التأنيث فقيل)) فيه ((كلمة نقص معناه)) عن الجمع ((وصار)) مع زيادة التاء ((دالا على الواحد)) فقط ((ونظيره)) من أسماء الأجناس الجمعية من المصنوعات وهي غير مطردة نحو ((لبن ولبنة)) وهي الطوبة النيئية ((و)) من المخلوقات وهي مطردة نحو ((نبق ونبقة)) وليس نظيره نحوكمء وكمأة مما يدل على الجمع بالتاء وعلى الواحد بتركها، ولا نحو زنج وزنجي مما يدل على الواحد بياء النسب وعلى الجمع بتركها فتبين أن الضابط المذكور للقسم الأول فقط فسقط ما قيل إن هذا الضابط غير جامع لخروج نحوكمء وكمأة وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة من المجموع الغالب عليها التأنيث.

((وقد تبين بما ذكرناه)) من قبل ((في تفسير)) ماهية ((الكلام من أن شرطه)) أن يجتمع فيه اللفظ و ((الإفادة)) وبهذا التقدير سقط ما قيل إنه جعل الإفادة أولا شطرا وهنا شرطا ((و)) من ((أنه)) قد يتألف ((من كلمتين و)) تبين ((بما هو)) قول ((مشهور)) عندهم ((من أن أقل الجمع ثلاثة)) من الآحاد أي من مجموع هذين الأمرين تبين ((أن بين الكلام والكلم)) من النسب الأربع ((عموما)) من وجه ((وخصوصا من وجه فالكلم أعم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد)) كضربت زيدا ((و)) على ((غيره)) أي غير المفيد كان قام زيد ((وأخص من جهة اللفظ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين)) كقام زيد والكلام أعم من جهة اللفظ لانطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر وأخص من جهة المعنى لكونه لا ينطلق على غير المفيد.

((قوله:ومعنى كونه اسم جنس جمعي)) إيضاح لمجموع قوله والكلم اسم جنس جمعي واحده كلمة وظاهر رسم قوله جمعي بغير ألف أنه صفة لجنس والصواب أنه صفة لاسم وجر بالمجاورة أو هو منصوب ورسم بلا ألف على لغة

ربيعة واستفيد من كلامه اعتبار أمرين في مفهوم اسم الجنس الجمعي الدلالة على جماعة أي جمع، لأن الجماعة أقلها اثنان والثاني نقص معناه أي زوال دلالته على الجمع بالزيادة المذكورة وحينئذ يخرج مثل لفظ لأنه وإن نقص معناه بزيادة التاء حيث تتعين الوحدة مع كون ما قبلها صادقا بها، وبالأكثر منها لكنه ليس دالا على جماعة على واحدة بالتاء.

((**قوله: فتبين أن الضابط المذكور إلخ**)) من قوله فأطلق الموضح اسم الجنس إلخ وقد يقال لا حاجة إلى ذلك لأن الضمير في قوله كونه راجع للكلم والكلم مما يفرق بينه وبين واحده بالتاء، والتاء في المفرد إلا أن يقال هذا يلزمه تعريف لنوع من اسم الجنس وهو ما دل على جماعة، وإذا زيد عليه التاء نقص معناه.

((**قوله: لخروج نحوكمء وكمأة**)) سقط هذا من قوله إن المصنف أراد الأول يعني ما التاء في مفرده.

((**قوله: وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمه**)) سقط هذ من قوله ولم يغلب عليه التأنيث وقد يقال لا حاجة لذكر ذلك، لأن التاء فيه في المفرد لا في الجمع بخلافه هنا فليتأمل.

((**قوله: وبهذا التقدير سقط ما قيل إلخ**)) والشطرية والشرطية متنافيان لأن الشطر داخل والشرط خارج وحاصل وجه السقوط أن الشرطية واقعة على الاجتماع، وقد أجاب السيف الحنفي بأن المراد بالشرط ما لابد منه داخلا كان أو خارجا فالمراد الشرط اللغوى هذا، ولك أن تمنع كونه اعتبر ثم إن الإفادة شطر بل هى كاللفظ شرط لأن الكلام كما علمته على أن المناسب أنه عبارة عن مؤلف موصوف باللفظ والإفادة فليتأمل.

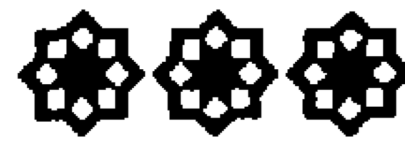
((**قوله: إن بين الكلام إلخ**)) هذا فاعل تبين ومراده أن النسبة المذكورة بين الكلام والكلم إنما ثبت من أمور ثلاثة ذكر اثنين منها فقط هما المتعلقان بالكلام.

وأما الثالث المتعلق بالكلم وهو أنه لا ينطبق على المركب من كلمتين فإنما يعرف من أن الكلام جمعى الدلالة والمشهور أن أقل الجمع ثلاثة لا من قوله إن الكلم يدل على جماعة لأن الاثنين فما فوقهما جماعة، فقوله وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة يعني مع زيادة جمعى فيما سبق من قوله والكلم اسم جنس جمعى.

((**فإن قيل**)) إذا كان ذلك تبين وعلم ما سبق فلا فائدة في ذكره والإخبار به.

((**قلت**)) فائدة ذلك دفع التوهم والغفلة فإنه لا يلزم أن يكون المدرك منتقشا بها دائمًا فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين كلامه عدم حصوله عند السامع فيخبر به وأيضًا فإن جميع الأذهان لا تهتدى إلى علم ذلك مما ذكر فلله در المصنف حيث أشار إلى النسبة المذكورة فيما سبق، ثم نبه عليها بقوله وقد تبين إلخ بناء على تفاوت الطباع فلم يهمل في التعليم جانب الذكي ولا غيره.

((**قوله: لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين**)) ظاهره أن الكلم اصطلاحا يعتبر فيه التركيب كالكلام وإلا لقال ينطلق على كلمتين ركبتا تركيب الإعراب أولا: وهو خلاف ما قدمناه في تفسير الكلام اصطلاحًا من أنه عبارة عن ثلاث كلمات فصاعدا مطلقا، سواء ركبت تركيب الإعراب كقولك غلام زيد ذاهب أم لا كقولك زيد عمرو بكر، قاله السيف الحنفي قال تلميذه السيوطي في التوشيح قلت الموجود في عبارتهم اعتبار التركيب فيه قال ابن الصائغ في شرحه على الألفية: واعلم أن الكلم في مقابلة الكلام وهو اللفظ المركب من ثلاث فصاعدا فهو أخص من الكلام بالتركيب من ثلاث وأعم منه باشتراط الفائدة هذه عبارته.



((فنحو زيد قام أبوه كلام لوجود الفائدة وكلم لوجود)) الأفراد ((الثلاثة)) التي هي زيد وقام وأب بدون الهاء ((بل الأربعة)) بالهاء من أبوه وبل هنا انتقالية لا إبطالية: ولم يقل ابتداء لوجود الأربعة لقوله أولا أقل الجمع ثلاثة ((وقام زيد كلام)) لوجود الفائدة ((كلم)) لعدم التركيب من الثلاثة ((وإن قام زيد بالعكس)) أي كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفائدة، وفي كلامه ثلاث مناقشات إحداها: أن ذكر هذه النسبة هاهنا قال الحلواني يعد من فضول الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين بن جماعة لابد في اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه من معرفة أمور معروضين وعارضين، وثلاث ما صدقات ومادة ومتلعق وهذا البحث بمعزل عن موضوع الفن اهـ.

الثانية: أنه جعل جهة العموم في الكلم راجعة إلى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة إلى اللفظ، وهذا مما لا يليق لأن النسبة بين اللفظين إنما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغي أن يقول الكلم أعم باعتبار انطلاقه على اللفظ وغيره، وأخص باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين قاله بعض المتأخرين الثالثة: أن ما صدق الاجتماع يفسد حد كل منهما لدخول كل منهما في حد الآخر والمتغايران في المفهوم ينبغي أن يتغايرا في الماصدق ويمكن أن يدفع بأن الحيثية في التعريفات مرعية.

((والقول)) على الأصح ((عبارة عن اللفظ)) المفرد أو المركب ((الدال على معنى)) يصح السكوت عليه أولا ولهذا قال في النظم والقول عم ((فهو أعم من الكلام)) لا نطلاقه على المفيد وغيره ((و)) أعم من ((الكلم)) لانطلاقه. على المركب من كلمتين فأكثر ((و)) من ((الكلمة)) لانطلاقه على المفرد والمركب ((عموما مطلقا)) لصدقه على الكلام والكلم والكلمة وانفراده في مثل غلام زيد فإنه ليس كلاما لعدم الفائدة ولا كلما لعدم الثلاثة ولا كلمة

((قوله: فنحو زيد قام أبوه)) هو كناية عن زيد قام أبوه ونحوه فلا يلزم خروج زيد قام أبوه.

((قوله: إحداها أن ذكر هذه النسبة هاهنا قال الحلواني إلخ)) قد يقال لما

كان الغرض تفسير الكلام والمقام مقام تفسيره وتفسيره تعريفه والغرض من التعريف تمييز المعرف عما عداه وبيان النسبة بينه وبين الكلم وزيادة في شرحه لأنه به يعرف مقدار التمييز بينه وبين الكلم وما هو كذلك لا يقال إن ذكره يعد من فضول الكلام.

((**قوله: من معرفة أمور معروضين إلخ**)) اعلم أن المعروضين هنا ماهية الكلام والكلم والعارضان الإفادة وجمع الكلمات الثلاثة فأكثر فالإفادة عارض الكلام والجمع المذكور عارض الكلم والماصدقات ثلاث صور قد أفلح المؤمنون قام زيد إن قام زيد والمادة الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف أو الأسماء والأفعال والحروف والصورة هي المتعلق والمراد بها الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو كلمات، والنسبة الحكمية حالة في هذه الصور.

((**قول: الثانية أنه جعل جهة العموم إلخ**)) يدفع هذا بأن معنى قول المصنف وأخص من جهة اللفظ أي اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام لا لفظ الكلم والحاصل أن اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلم أخص من اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام فلم ينظر في النسبة إلا إلى معنى الكلم.

((**قوله: الثالثة أن ما صدق الاجتماع إلخ**)) لا بأس بإيضاح هذه المناقشة وجوابها، وذلك لأن الكلام والكلم متداخلان لأنهما متباينان بحسب المفهوم دون الذات لتصادق أحدهما مع الآخر ضرورة أنهما يتصادقان في مثل قد أفلح المؤمنون إذ يصدق عليه ما اجتمع فيه أمران اللفظ والإفادة، وما تركب من ثلاث كلمات وعدم تباينهما بحسب الذات قادح في حديهما بأن يقال إنهما غير مميزين لأنهما غير جامعين ولا مانعين فيكونان فاسدين مثلا كل من حد الكلام والكلم صادق على نحو قد أفلح المؤمنون فلم يكن حد الكلام مميزا له ولا مانعا من دخول فرد الكلم فيه وكذا حد الكلم هذا ما يتعلق بإيضاح المناقشة وأما إيضاح الجواب فبأن نقول إن قيد الحيثية معتبر في الأمور التي تختلف بالاعتبار وإن لم يكن مذكورا فتكون ذات الكلام وذات الكلم متمايزين بالاعتبار وحد كل منهما مميز له: ومانع من دخول غيره مثلا قد أفلح المؤمنون باعتبار ملاحظة كونه لفظا مفيدا غيره باعتبار ملاحظة كونه مركبا من ثلاث كلمات، فهو بالاعتبار الأول من أفراد الكلم مندرج في حده وباعتبار الثاني ليس من إفراده وخارج عن حده فهو من إفراده وليس من إفراده وداخل في حده

وخارج عنه بالاعتبارين المذكورين، وتداخلهما لا يقدح في صحة التقسيم إليهما لتباينهما بالاعتبار وهو كاف في صحة التقسيم هذا ولك أن تقول هذه المناقشة ساقطة ولا يتجه إيرادها ليحتاج إلى الجواب لأنه لم يشترط في الكلام عدم التركيب من الثلاث ولا في الكلم عدم الإفادة فقد أفلح المؤمنون كلم وكلام بكل اعتبار فتدبر.

((**قوله: والقول**)) أي هذا اللفظ بدليل قوله عبارة أي معبر به والمراد لفظ ق و ل وليس المراد خصوص القول مصدرا بل مادته الشاملة للأفعال المتصرفة منه كقال وقيل فيصح أن يقال قال لمن أتى بكلمة أو كلام أو كلم.

((**قوله: على الأصح**)) مقابلة قولان أحدهما مرادفة الكلام والثاني مرادفة الكلم.

((**قوله: يصح السكوت عليه أولا**)) هذا هو المتبادر حيث لم يعتد بالمفيد وفي بعض الحواشي وشمل تعريفه المفرد والمركب المفيد، وهذا هو الصحيح وقيل القول عبارة عن المركب خاصة مفيدا كان أو غير مفيد، فيكون أعم مطلقًا من الكلام ومباينا للكلمة وقيل إنه حقيقة في المفرد وإطلاقه على المركب مجاز وقيل إنه يطلق على اللفظ المهمل أيضًا فيرادف اللفظ حكاه أبو حيان في باب ظن من التسهيل وجزم به أبو البقاء في اللباب اهـ.

((**قوله: فهو أعم من الكلام**)) فيه شبه استخدام لأنه أطلق القول في الأول وأرد به اللفظ كما تقدم وأعاد عليه الضمير باعتبار معنى آخر وهو مفهومه، وقال أبو طلحة الأندلسي في شرح فصول ابن معطى إن قوله القول يعم الجميع وعبارة رديئة لأنه لو عم الجميع لأطلق أيضًا على المجموع وذلك لا يصح لأن إطلاقه عليه إطلاق على ما يفيد ومالا يفيد معا في حالة واحدة وذلك محال لأنهما نقيضان وإطلاق اللفظ الواحد على النقيضين معا في حالة واحدة محال فيحمل على أن مراده العموم بالبدل لا بالشمول والظاهر أنه مبني على قول الإمام الرازي أنه لا يجوز أن يكون اللفظ الواحد مشتركا بين النقيضين كوجود الشيء وانتفائه إذ لو جاز وضع لفظ لهما لم يفد سماعه عند التردد بينهما وهو حاصل وأجيب بأنه قد يغفل عنهما فيستحضرهما بسماعه ثم يبحث عن المراد منهما وانظر نحو استعمال المشترك في معنييه في الأصول.

لأنه ثنتان. ((لا عموما من وجه)) دون وجه إذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة بدون القول فكلما وجد واحد منهما وجد القول ولا عكس، وفيه إيماء إلى أن عم قول الناظم والقول عم أفعل تفضيل أصله أعم حذفت الهمزة ضرورة كما حذفت تخفيفًا من خير وشر، ولي هنا تشكيك وهو أن يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم إلى وضعية كما في المفردات الحقيقية وإلى عقلية كما في المركبات والمفردات المجازية وإلى طبيعية كأخ فإنه يدل على ألم الصدر دلالة طبيعية فإن أراد الأول كما هو ظاهر قوله في شرح القطر، والقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وإن أراد الثاني خرج المفردات الحقيقية وقد قال إن القول أعم من الكلام والكلم والكلمة وإن أراد مطلق الدلالة دخل نحو أخ واللفظ المصحف إذا فهم معناه والمهمل كديز فإنه يدل على حياة الناطق به، وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قاله المرادي في شرح التسهيل، فضلا عن أن يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الرأى والاعتقاد نحو قال الشافعي بحل كذا أي رأي ذلك. واعتقده، ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو قولهم من أنت زيد عند سيبويه قاله ابن الناظم في نكت الحاجبية ونقله أيضًا عن أبي الحسين البصري من الأصوليين ويطلق الكلم لغة ويراد به الكلام نحو الكلم الطيب ((وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام)) مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه ((نحو)) قوله تعالى: ﴿كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ (١). أي أن مقالة من قال رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت كلمة ونحو قولهﷺ أصدق كلمة قاله شاعر كلمة لبيد

ألا كل شيء ما خلا الله باطل(٢)

وقولهم كلمة الشهادة يريدون لا إله إلا الله محمد رسول الله ((وذلك كثير)) في الورود ((لا قليل كما يفهم من قول الناظم:

---

(١) سورة المؤمنون: ١٠٠

(٢) صحيح البخاري (٣/١٣٩٥) ح (٣٦٢٨)، وصحيح مسلم (٤/١٧٦٨) ح (٢٢٥٦) من حديث أبي هريرة.

وكلمــة بهــا كــلام قــد يــؤم

لأن قد تشعر بالتقليل في عرف المصنفين كما ذكره الموضح في باب الإمالة ولك أن تقول إطلاق الكلمة على الكلام وإن كان كثيرًا في نفسه لكنه قليل بالنسبة إلى إطلاقها على المفردات.

((**قوله ولا عكس**)) إذ لا يوجد القول ولا يوجد واحد منها نحو غلام زيد ولعل هذا هو سبب اختيار المصنف جعل عم أفعل تفضيل لا فعلا ماضيا مع أنه لا تكلف فيه لأنه لا يستفاد منه، إلا أن القول يعم الثلاثة أي يشملها ولا يفيد صريحا أنه يعمها وغيرها وإن احتمله اللفظ.

وأما احتمال أنه اسم فاعل وأن الأصل عام حذفت منه الألف كما في بر والأصل بار فمسا ولكونه أفعل تفضيل في التكلف لكنه لا يدل صريحا على ما تقدم.

((**قوله: ولي هنا تشكيك إلخ**)) هذا التشكيك مبني على أن المركبات ليست موضوعة وعلى أن دلالة الكلام عقلية لا وضعية وعلى أن المجازات غير وضعية وهو مذهب مرجوح والراجح أن المركبات والمجازات موضوعة بالنوع كما هو مبسوط في التلويح وغيره.

((**فإن قيل**)) قد ذكر السيد في حاشية المطول أن المجاز غير موضوع البتة لعدم صدق حد الوضع عليه.

((**قلت**)) هو معارض بما ذكره في حاشية العضد، فإنه صرح بأن الخلاف في أن المجاز موضوع أولا لفظى منشؤه أن وضع اللفظ للمعنى بوجهين الأول تعيين اللفظ بنفسه للمعنى فعلى هذا لا وضع في المجاز أصلا لا شخصيا ولا نوعيا لأن الواضع لم يعين اللفظ بنفسه للمعنى المجازى بل بالقرينة الشخصية فاستعماله فيه بالمناسبة، لا بوضع والثاني تعيين اللفظ بإزاء المعنى، وعلى هذا ففي المجاز وضع نوعى قطعا إذ لابد من العلاقة المعتبر نوعها عند الواضع قطعا.

وأما الوضع الشخصي فربما ثبت في بعض اهـ ولعل المصنف يفسر الوضع بالوجه الثاني: والمعترض لا يكفيه الاحتمال بخلاف المجيب ولا ينافي هذا أن المصنف ذكر في شرح اللمحة أن دلالة المركبات عقلية لأنه قد يكون للمجتهد نظر في وقت ولا يرتضيه في وقت آخر وبهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان.

((**قوله كما في المفردات الحقيقية**)) قضيته أن جميع المفردات الحقيقية تدل بالوضع الشخصي لأن الوضع عنده محصور فيه ولا يثبت النوعي بدليل جعله دلالة المركبات والمجازيات عقلية، والذي حققه السعد في التلويح في مباحث العام أن كل ما يكون دلالته على المعنى بالهيئة كالمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب وعامة الأفعال والمشتقات موضوع بالنوع كالمركبات وحينئذ فكان ينبغي للشارح أن يضم مثل ذلك للمركبات ويجعل دلالتها عقلية.

((**قوله: والمهمل كديز**)) فإنه يدل على حياة الناطق.

((**قوله: فضلا عن أن يسمى قولا**)) الظاهر أن الصواب أن يقول فلا يسمى قولا فضلا عن أن يسمى كلمة قال السيد في شرح المفتاح فضلا منصوب بفعل محذوف أبدا يتوسط بين أعلى وأدنى للتنبيه بنفى الأدنى واستبعاده على نفي الأعلى واستحالته فيقع بعد نفي صريح أو ضمنى كما في تقاصرت الهمم عن ظواهر العلوم فضلا عن دقائقها وهو مشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى القلة والكثرة.

((**قوله: من أنت زيد عند سيبويه**)) سيأتي الكلام عليه عند قول الناظم وحذف ما يعلم جائز.

((**قوله: مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه**)) هذا يقتضى أنها تطلق على الكلم الذي ليس بكلام لعدم إفادته لوجود العلاقة المذكورة فيه وقيل إن الإطلاق المذكور من قبيل الاستعارة، وأن أجزاء الكلام لما ارتبط بعضها ببعض حصلت له بذلك وحده فشابه بذلك الكلمة فأطلق لفظها عليه وقال بعضهم إنه حقيقة لغوية نقله السنهوري في شرح الآجرومية.

((**قوله: لا قليل كما يفهم إلخ**)) ظاهره أن غرض الموضح الاعتراض على الناظم وفي التوشيح أن كلام المصنف هذا إشارة إلى ما ذكره في تعليقه من أن قد في كلام الناظم للتكثير دافعا به اعتراض من اعترض عليه بأنها إن كانت للتقليل بالنسبة فممنوع لأنه كثيرًا أو إلى الاصطلاح فكذلك لأنه معدوم لكن رد بأنها في عرف المصنفين للتقليل قال المصنف في تذكرته هى للتقليل من غير إرادة شيء منهما بل أراد أنه قليل في الجملة لا بالنظر إلى اصطلاح قوم ولا إلى عرف خاص ولا شك أنه قليل في الجملة بالنظر إلى إطلاق الكلمة على المفرد اهـ وبهذا تعلم أن الشارح مسبوق بقوله ولك أن تقول إلخ.

فصل يتميز الاسم عن الفعل بخمس علامات

((فصل يتميز الاسم)) عن قسيميه الفعل والحرف ((بخمس علامات)) وهي المشار إليها في النظم بقوله:

بالجر والتنوين والنداوأل ومسند للاسم

((إحداها الجر)) وهو في الأصل مصدر جر ((وليس المراد به)) في النظم ((حرف الجر)) أي دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمل في عبارة المفصل، حيث قال وأراد بالجر دخول حرف الجر اهـ. وكما قال الموضح في النداء وليس المراد به دخول حرف النداء كما سيأتي فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه بدليل قوله: ((لأنه)) أي حرف الجر ((قد يدخل في اللفظ على ماليس باسم)) على التقديم والتأخير والأصل قد يدخل

((قوله: يتميز الاسم)) قال اللقاني: اللام ليست للحقيقة إذ لا يتميز بها في كيف مثلا ولا للشمول لذلك فتعين أنها لما يصدق عليه الاسم في الجملة، وأما اللام في قوله عن الفعل والحرف فللحقيقة أو الشمول بلا ريب اهـ. وحاصل ما أشار إليه أن اللام للعهد الذهني على رأى المعانيين أي الحقيقة في ضمن بعض الأفراد وكأنه قال يتميز بعض أفراد الاسم عن حقيقة الفعل والحرف، وقوله إذ لايتميز بها في كيف قال الشهاب ينبغي أن لا يكون هذا الكلام إلا سهوا إذ الجنس يوجد ويتحقق في ضمن بعض الأفراد فالتمييز لبعض الأفراد تمييز للجنس قطعا لوجوده في ضمنه فليتأمل، وقوله ولا للشمول لذلك قال الشهاب يمكن أن يجاب بأنها للشمول بناء على أن المراد بتميز الاسم بهذه الخمسة تمييزه بمجموعها أو بجميعها أعم من أن يقبلها بنفسه أو بمعناه على أن كيف دخل عليها حرف الجرف في قول العرب على كيف يتبع الأحمرين هذا، ويرد أنه يلزم على إرادة العهد الذهني أن يكون تعريفًا بالأخص وقد جوزه بعضهم.

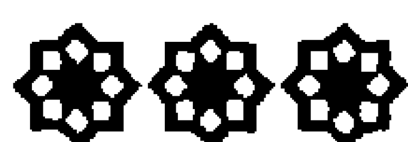
((قوله: لأنه يدخل في اللفظ إلخ)) أخذ المصنف هذا من شرح العمدة للناظم لكن قال في تعليقه أن ذكر حرف الجر يرجح بأن على والكاف يستدل

على اسميتهما بدحول حرف الجر لا بالكسرة التي هى الجر ورجحه شارح اللب أيضا لأن الجر يكون في الفعل على الظاهر نحو هذا يوم ينفع بخلاف حرف الجر فإنه لا يدخله إلا بتأويل كذا في التوشيح، وقال اللقاني الأجود التمثيل لدخول الجار على غير الاسم بقوله:

ما ليلى بنام صاحبه

إذ قوله من إن قمت مدخول من اسم تأويلا وقوى الشهاب في حواشي النكت كلام المصنف، حيث قال لأن مجموع إن قمت وهو الحرف والفعل لا يكون اسما بل في حكمه، والجر لا يكون إلا للاسم حقيقة بخلاف حرف الجر فإنه يكون لما في حكمه أيضًا لا يقال كما دخل حرف الجر في هذا وجد الجر لأنه في محل جر فلا مزية لأنا نمنع وجود الجر لأن معنى كون اللفظ في محل أنه في محل لو كان فيه اسم معرب كان مجرور لفظا أو تقديرا فالجر لم يتحقق في الاسم المجرور محلا بخلاف حرف الجر فإنه متحقق معه وبهذا يندفع كلام شرح اللب ولا يضر عدم شمول الجر بعض الأسماء كعن وعلى اسمين، لأن شأن الخاصة أن لا تنعكس ويعرف اسمية ما ذكر بشيء آخر كدخول حرف الجر اهـ. وما ذكره من أن الجر لا يتحقق في الاسم المجرور محلا يأتي عن ابن قديد خلافه، هذا وفي كلام المصنف إشارة كما قال اللقاني إلى وجوب اطراد العلامة بمعنى أنها متى وجدت وجب وجود ماهى علامة عليه، وإن لم يجب انعكاسها أي انتفاء ما هي نه عند انتفائها بخلاف التعريف يجب فيه الاطراد والانعكاس حدا كان أو رسما أى تعريفا بالخاصة، والفرق بين التعريف بالعلامة والتعريف بالرسم أن التعريف بالرسم تعريف بهو هو فيجب فيه الأمران، والتعريف بالعلامة تعريف بقولك الاسم مثلا يعرف بالجر مثلا الاسم ما يقبل الجر غير صحيح، وقولك الاسم بالجر صحيح هذا كلامه قال الشهاب: وقوله فقولك مثلا الاسم إلخ هذا لا يتعين أن يكون معنى التعريف بالعلامة حتى يرد ما ذكر بل يجوز أن يكون معناه أن الاسم ما يقبل هو أو معناه إحدى هذه العلامات جميعها أو مجموعها أو ما يقبل بعض أفراد الجر وهو صحيح مطرد منعكس، وقال لعل وجه قوله غير صحيح أن الحصر فيما يقبل الجر غير صحيح.

((**قوله: على التقديم والتأخير إلخ**)) قال الدنوشري: يمكن أن يقال عليه لا تقديم ولا تأخير وحاصل المعنى حينئذ لأنه في بعض المواضع إذا نظرت إلى الظاهر وقطعت النظر عن التقدير يكون داخلا في اللفظ على ما ليس باسم ثم على كلا المعنيين لا يخفى أن ما ذكره لا يصلح موجبا لما ذكره، ومن ثم علل في شرح الكافية بغير هذا فقال وهو أي التعبير بالجر أولى من التعبير بحرف الجر ليتناول الجر بالحرف والجر بالإضافة.



على ما ليس باسم في اللفظ، لأن الغرض نفي الاسمية في اللفظ وإن كانت ثابتة في التقدير، لا الدخول في اللفظ فليتأمل ((نحو عجبت من أن قمت)) فدخل حرف الجر وهو من على أن قمت، وهو ليس باسم في اللفظ وإن كان اسما بالتأويل أي من قيامك ((بل المراد)) أي بالجر ((الكسرة التي يحدثها عامل الجر)) أو نائبها ونسبة الإحداث إلى العامل استعارة لأنه مجاز مبني على التشبيه كنسبة الإرادة إلى الجدار في قوله تعالى: ﴿جِدَاراً يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾[1]. ((سواء كان)) ذلك ((العامل)) للجر ((حرفا)) نحو مررت بزيد ((أم إضافة)) نحو غلام زيد ((أم تبعية)) نحو مررت زيد الفاضل ((و)) هذه العوامل الثلاثة ((قد اجتمعت في البسملة)) فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالإضافة، والرحمن والرحيم مجروران بالتبعية للموصوف، هذا هو الجاري على الألسنة والتحقيق خلافه قال في الموضح في باب الإضافة من هذا الكتاب ويجر المضاف إليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وقال في شرح الشذور وإنما لم أذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة لأن التبعية ليست عندنا العامل وإنما العامل عامل المتبوع في غير البدل وقال في شرح اللمحة في باب المجرورات: كان ينبغي للمؤلف يعني أبا حيان أن لا يذكر الجر بالتبعية كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب بها يعني بالتبعية كجاء زيد الفاضل ورأيت زيدا الفاضل انتهى. ولم يذكر الجر بالمجاورة وبالتوهم لأنهما يرجعان عند التحقيق إلى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله في شرح اللمحة لكن قال شرح الشذور وقسمتها يعني المجرورات إلى ثلاثة أقسام: مجرور بالحرف ومجرور بالإضافة ومجرور بالمجاورة، فجعله قسما برأسه حينئذ مجازا العلامة ((الثانية التنوين وهو)) في الأصل مصدر نونت الكلمة أي أدخلت نونا وفي الاصطلاح ((نون ساكنة)) أصالة.

((**قوله: فليتأمل**)) قال الدنوشري: تأملناه فوجدناه كلاما فاسدا ووجهه أن الغرض الاستدلال على النفي المدعى في قوله وليس المراد به حرف الجر أي دخوله في اللفظ أي التلفظ على ما ليس باسم حقيقة أي فلو كانت العلامة

---

(١) سورة الكهف: ٧٧.

الدخول لكان باطلا لثبوت الدخول في اللفظ علــى مـا ليس باسـم، فـلا تكـون العلامة مطردة وحكمه بأن كلام الشارح فاسد تحـامل مخـالف لمـا أسـلفه مـن الإشارة إلى جوازه وإلى جواز دعوى عدم التقديم والتأخير، والجواز هو الظـاهر لأن قوله في اللفـظ يصـح أن يكـون قيـدا للدخـول وعلـى نفـي الاسـمية، وفـي الحقيقة لابد منها فلو قيل بأن المصنف حذف من الثـاني لدالـة الأول لكـان لـه وجه ولذا أشار الزرقاني إلى توجيه كلام الشارح بأن ظاهر العبارة يقتضــى نفـي الاسمية مطلقا، حيث قال قول الشارح لا الدخول فــي اللفـظ أي لأنـه لـو كـان المراد لكان يلزم أن يدخل حرف الجر على مـا ليـس باسـم أصـلا، لا لفظـا ولا تقديرا أخذا من قوله ما ليس باسم وظاهره الإطلاق.

((**قوله: بل المراد به الكسرةالتي يحدثها عامل الجر**)) قال ابن قديــد: فيـه نظر لأن الكسرة التي يحدثها عامل الجر أعم من أن يكون لفظيـا أو تقديريـا أو محليا وحينئذ يرد عليه نحو هذا يوم ينفع فإن ينفع في محل الكسر وليس باسـم فإن قال هو اسم تأويلا قلنا وكذلك إن قمت اسم تأويلا ولذا قالوا أنه مبتدأ فــي قوله وأن تصوموا خير لكم قال وأيضًا يرد عليه الكسرة في نحـو مسـلمات فإنـه مختص بالاسم أيضًا ولم يحدثـه عـامل الجـر فـالصواب أن يقـول الكسـرة التـي يحدثها عامل الاسم وحينئذ يدخل نحو مسلمات ويخرج عنه نحو يوم ينفع فإنه يصدق عليه أنه لم يحدثه عامل الاسم اهـ.

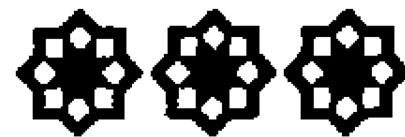
ونظر فيه في التوشـيح لأن المقصـود بذكـر الجـر مـا يكـون علامـة ظـاهرة يعرفها المبتدى المخاطب بهذا الكلام ليميز الاسم مــن غـيره، ومعلـوم أن الجـر التقديري والمحلى لا يحصل به التمييز لكونه ليس بظاهر ومتــى يـدرك المبتـدى أن موضع الجملة جر.

((**قوله: أو نائبها**)) أي نائب الكسرة إشارة إلى قول نحوى الحجاز في قولـه المسماة رفع الستور والأرائك يريد المصنف الكسرة أو نائبها كالفتحة فـي غـير المنصرف والياء في الأسماء الستة، والمثنى والجمع اهـ. وقـال السـيف الحنفـي لم يقل والمراد ما يحدثه عامل الجر لأن الكسرة هى الأصل فالاقتصـار عليهـا لا يضر واعترضهما في التوشيح بما اعترض ابن قديد فقال وكذا تقول فـي الفتحـة التي هى نائبة عن الكسرة لا يحصل بها التمييز عنـد المبتـدى لأنـه يـرى صـورة

الفتحة موجودة في الفعل فلا يكفى هذا عنده في التمييز، وكذا الياء يراها في نحو تفعلين فلا يكفى عنده في التمييز، وإن كان كل مما ذكر يختص بالاسم فوضح أن ذكر الكسرة والاقتصار عليها أحسن من حيث كونه أنفع للمبتدى فيما هو المقصود بذلك.

((**قوله: ونسبة الإحداث إلى العامل استعارة**)) لعل المراد أنها استعارة تخييلية التي هى قرينة المكنية التي هى التشبيه المضمر في النفس، ويحتمل أن يكون مجازا عقليًّا من الإسناد إلى السبب أو حقيقيًّا لأنهم جعلوا هذه العلامة بمثابة العلل الحقيقية والعامل هو المحدث حقيقة.

((**قوله وهو في الأصل مصدر نونت إلخ**)) نبه بذلك على أنه نقل عن أصله من المصدرية إلى الاسمية فتعريفه باعتبار نقله لا باعتبار أصله كما قال العجيسي فاندفع بذلك قول السهيلي في نتائج الفكر قال بعضهم في حد التنوين نون ساكنة تلحق أواخر الأسماء المتمكنة وتصحيح هذه العبارة عندي أن يقال التنوين إلحاق الاسم نونا ساكنة لأن التنوين مصدر نونت الحرف أي ألحقته نونا كما أن التنعيل مصدر نعلت الرجل إذا جعلت لها نعلا وليس التنعيل هو النعل وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها وهذا يطرد في الحروف تقول سنيت الكلمة أي ألحقت بها سينا وكوفتها أي ألحقت بها كافا اهـ.



((تلحق الآخر)) أي تتبعه ((لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج بقيد السكون)) وبقيد عدم الخط أيضًا ((النون)) الأولى ((في ضيفن للطفيلي)) وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلا قاله في القاموس ((و)) النون الأولى في ((رعش للمرتعش)) لتحركهما وصلا وثبوتها خطا، وهاتان النونان المتحركتان زائدتان فيهما للإلحاق بجعفر وما بعدهما تنوين وقيدت السكون بالأصالة لئلا يخرج بعض أفراد التنوين إذا حرك لالتقاء الساكنين نحو محظورا انظر ((و)) خرج ((بقيد)) لحوق ((الآخر)) وبقيد عدم الخط أيضًا ((النون في انكسر ومنكسر)) لأنها لا تلحق الآخر، وتثبت في الخط لا يقال يخرج بقيد الآخر قول بعضهم شربت ما بالقصر والتنوين فإن الميم أول الاسم لا آخره وقد لحقها التنوين لأنا نقول إن التنوين لحق الألف وهى آخر ثم حذفت لالتقاء الساكنين قاله الموضح في الحواشي، والمراد بالآخر ما كان آخرا في اللفظ حقيقة كزيد أو حكما كيد ((و)) خرج ((بقولى لفظا لا خطا النون اللاحقة لآخر القوافي وستأتي)) قريبا والنون الخفيفة لآخر الأفعال توكيدا لها المصورة نونا والنون اللاحقة لآخر الكلمة من كملة أخرى نحو أحمد انطلق لثبوتها في الخط فلا حاجة إلى زيادة الحديث في حد التنوين ولا يكون جزء غيرها ولا إلى اعتذار الدماميني عنه بأن المراد باللحوق التبعية ((و)) خرج ((بقولى لغير توكيد نون نحو لنسفعا)) خاصة على تقدير رسمها في الخط ألفا لوقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فإنها تصور نونا فتثبت في الخط فتخرج بقوله لا خطا ومن ثم قيل إن الموضح ضرب بالقلم على قوله: ((ولتضربن يا قوم ولتضربن يا هند)) بضم الباء في الأول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الزيلعي عند القراءة عليه ولهذا لم يحد في بعض النسخ المعتمدة ولا عرج عليهما في المغنى وغيره (وأنواع التنوين) الخاصة بالاسم ((أربعة أحدها تنوين التمكين)) والأولى التمكن مصدر تمكن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا ممكن ويسمى تنوين.

((**قوله لفظا لاخطا**)) أتي بقوله لا خطا بعد قوله تثبت لفظا لأن التنوين في اللغة لا ينافيه الثبوت في الخط لوجوده معه و لم يقيد الثبوت في اللفظ بقوله

فقط فاحتاج إلى إخراج الثبوت في الخط لما صرح به من قوله لا خطا ولذلك كان هو المخرج كما يرشد إلى ذلك قوله فيما يأتي، وبقولى لا خطا فجعله المخرج وحينئذ فذكر قوله لفظا ليس للاحتراز بل لبيان الواقع وهو أنها إذا لم تثبت في الخط تكون ثابتة في اللفظ ويحتمل أن يقال أيضًا لما كان قوله تثبت لفظا لا يعلم منه محترزه وهو ثبوتها خطا لما تقدم من اجتماعه معه أتى بقوله لا خطا بيا محترزه لكن يبعد هذا قوله وبقولى لا خطا لأنه لو كان اللفظ هو المخرج لكان يقول وبقولى لفظا هذا.

وقال الشهاب في حواشي المتن: الظاهر أنه أراد بالخط أن تكتب بصورتها لا أو بعوضها من الألف أيضًا وإلا لم يحتج لغيره توكيد في نحو لنسفعن ومن عمم كابن المصنف لمن يحتج لذلك ولا يرد عليه يدا في الوقف حيث تكتب بعوضها لأن السقوط خطا يكفى في بعض الأحوال كالدرج هنا وليس في العبارة زيادة على ذلك وفيه أن وجه الإيراد الثبوت في الخط المنصوب الموقوف عليه يثبت فيه الألف حتى في الدرج فكان الأولى أن يقول كحالة الرفع والجر.

((**قوله: وبقيد عدم الخط أيضًا**)) يريد أن قيد عدم الخط يغني عن قيد الآخر وفيه أن إغناء المتأخر عن المتقدم لا يضر قال السيف الحنفي في حاشيته هذه كلها تخرج بقيد لا خطا فلا حاجة إلى إخراجها بقيد آخر قال والحق أن القيود المذكورة لبيان الواقع لا للاحتراز، ويكفى في تعريفه نون تثبت لفظا لا خطا ولا يخفى أن لا يكون لفظا عن لا خطا إذ ما يثبت لفظا وخطا يصدق أنه يثبت لفظا وكون المراد لفظا فقط لا دليل عليه فقوله في التوشيح إن قول والده نون تلحق لفظا أخصر.

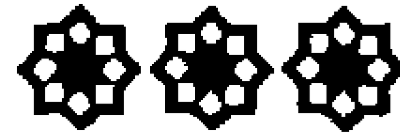
((**قوله: لتحركهما وصلا**)) قد يقال هذه النون تخرج بقولنا تلحق الآخر لأن هذه نفس الآخر إلا أن يقال لما كانت للإلحاق كانت كأنها ليست آخرا حقيقة فتأمل.

((**قوله: لئلا يخرج بعض أفراد التنوين إلخ**)) أي فلا يكون تعريف التنوين جامعا وبقي عليه أن يقول ولئلا يدخل النون في نحو يضربون وقفا فإنها ليست ساكنة أصالة وكذلك النون في نحو الزيدان والزيدون وقفا، فلا يكون التعريف

مانعا ويمكن أن يقال إنما لم ينبه الشارح على ذلك لأن النون فيما ذكرت تثبت خطا فهي خارجة بقوله لا خطا.

((**قوله: لأنا نقول التنوين لحق الألف إلخ**)) أجيب أيضًا بأن الميم كما هي أول باعتبار تقدم شيء عليها آخر باعتبار عدم تأخر شيء عنها ولهذا الاعتبار لحقها التنوين هذا وأورد على قوله إن التنوين لحق الألف أنه غير مسلم، وإنما لحق الهمزة فهي لا تحذف لالتقاء الساكنين لأنها متحركة وقال بعض مشايخنا إن الهمزة مع التنوين حذفا وألحق به تنوين آخر فالتقى مع الألف فحذفت الألف وحنيئذ فيكون معنى قوله بالقصر أي قبل التنوين فإنه آل أمره إلى ذلك ثم لا يخفى أن إعرابه تقديرى على الهمزة المحذوفة لأنه إنما لحق الهمزة.

((**قوله والأولى التمكن إلخ**)) فيه نظر لأن تنوين التمكين مركب إضافي منقول وقوله لتمكنه مفرد قصد به بيان معنى تنوين التمكين وهذا معنى قول الشهاب: التمكين هنا صار لقبا على المعنى المعبر عنه بالأمكنية.



الأمكنية وتنوين الصرف، وهو اللاحق لفظا لغالب الأسماء المعربة المنصرفة معرفة ((كزيدو)) نكرة نحو ((رجل)) ورجال، والذي يدل على أن تنوين نحو رجل للتمكين لا للتنكير بقاءه من العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب وغيره ورد ((وفائدته الدلالة)) بتثليث الدال ((على خفة الاسم بكونه معربا منصرفا)) ((و)) على ((تمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف)) شبها قويًا ((فيبنى ولا)) يشبه ((الفعل)) في فرعيتين ((فيمنع من الصرف)) وهو التنوين النوع ((الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض)) الأسماء ((المبنيات للدلالة على التنكير)) قياسا في باب العلم المختوم بويه، وسماعا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء أو غيرها، وفي اسم الصوت ((تقول سيبويه)) بلا تنوين ((إذا أردت شخصا معينا اسمه ذلك)) أي اسمه سيبويه ((و)) تقول ((إيه)) بسكر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت، وكسر الهاء بلا تنوين ((إذا استزدت مخاطبك)) أي طلبت منه زيادة ((من حديث معين فإذا أردت شخصا ما)) أي شخص كان ((اسمه سيبويه أو)) أردت استزادة من حديث ما ((أي حديث كان)) نونتهما ((فقلت سيبويه)) وإيه بالتنوين فيهما، فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وإيه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بأل العهدية أي الحديث المعهود كذا.

((**قوله: وهو اللاحق لفظا**)) قيد بذلك لتقييده غالب الأسماء المعربة المنصرفة ولو أريد مطلق اللحوق لم يصح ذلك التقييد، لأن تنوين التمكين يلحق ما جمع بألف وتاء ونحوه مما خرج بقوله غالبًا لما يأتي من أنها قابلة له فهو حينئذ قيد لبيان الواقع لا يقال خرج بقوله لفظا اللاحق تقديرا فإنه لا يختص بل يكون في غير المنصرف كما سيأتي في باب الإضافة من أنه يحذف ما في المضاف من تنوين ظاهر نحو ثوب زيد أو مقدر نحو دراهم فاستدل على أن فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا ينصبه التمييز نحو هو أحسن وجها ولا ينصب نحو هذا إلا عن تمام الكلام بل قيل في المبنيات تنوين مقدر يحذف للإضافة نحو لدى زيدوكم غلام لأنا نقول غير المنصرف خرج بقوله الأسماء المعربة المنصرفة فهو وإن كان فيه تنوين مقدر لكنه ليس للتمكين كما لا يخفى والذي

يفهم من تقييد اللحوق للأسماء المعربة المنصرفة، بكونه غالبا الاحتراز عن اللاحق تقديرًا للأسماء المعربة المنصرفة لا عن اللاحق تقديرا لغير المعربة المنصرفة التي لحقها تقديرا من غير الغالب فحينئذ الخارج بقوله لفظا لغالب الأسماء شيء واحد فأحد التقييدين لا حاجة إليه فليتأمل.

((**قوله: لغالب الأسماء**)) إشارة إلى أنه لا يلحق بعضها نحو المضاف والعلم الموصوف بابن ومسلمات وكل وبعض على قول والمعرف بأل.

((**فإن قيل**)) كيف يقال لها منصرفة، وليس فيها الصرف وهو التنوين.

((**قلنا**)) هي قابلة لذلك مع عدم وجود العلتين فيها فإطلاق أنها منصرفة حقيقي كإطلاق الكاتب على القابل للكتابة مع كونه غير كاتب بالفعل، وقد يتوقف في كون ذلك إطلاقا حقيقيا وقال بعضهم وجه كون المذكورات قابلة للتنوين أنها منصرفة لعدم وجود العلتين المانعتين من وجود هذا التنوين أو ما يقوم مقامها لكن منع من التنوين مانع غير ما ذكر، فإطلاق أنها منصرفة حقيقة اصطلاحية لأن غير المنصرف ما يوجد فيه العلتان أو ما يقوم مقامهما.

((**قوله والذي يدل على أن تنوين نحو رجل للتمكين إلخ**)) قال في التوشيح: وأورد عليه نحو صه لو سمى به فإنه يبقى على حاله وأجاب ابن الحاجب في أماليه بأنه لا يخلو إما أن يسمى بصه المعرفة أو النكرة فإن كان الأول صار علما ويرد حينئذ: وإن كان الثاني فلا يخلو إما أن تحكيه أولا فإن حكيته ثبت في التنوين محكيا وهو على كسرة فتقول هذا صه ورأيت صه ومررت بصه كما لو سميت بسيبويه منونا فإنك تحكيه بهذا التنوين وهو تنوين، وإن لم تحكه عاملته معاملة اسم على حرفين وأعربته ودخل عليه تنوين التمكين ما لم يكن فيه علتان، فإن كان فيه علتان احتمل أن يجرى هند لخفته وأن يقال هو مصروف لا غير لأنه أخف من باب هند وليس لهذا أصل يرجع إليه حتى يحمل عليه فيقال إن كان ساكن الأوسط فهو مثل هند وإن كان متحركة فهو كسقر وإنما يمكن أن يقال ذلك في مثل يد ودم وأخ إذا اتفق فيه علتان، ويمكن أن يقال ما قيل أولا.

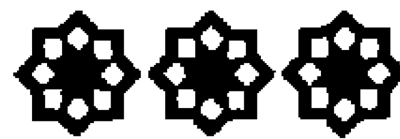
((**قوله: ورد**)) وجه الرد أن التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها قال الرضي:

وأنا لا أرى منعا من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا ورب حرف يفيد فائدتين كالألف والواو في مسلمات ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير أيضًا فإذا سميت به تمحض للتمكين قال السيد فيه رد على من استدل بثبوت التنوين بعد العلمية على أنه ليس للتنكير ويمكن الانتصار لابن الحاجب بأن الأصل بقاء ما كان على ما كان قال الدنوشرى: ويمكن أن يقال تنوين نحو رجل قبل العلمية للتنكير فقط وبعدها يخلفه التمكين.

((**قوله: وعلى تمكنه**)) قال الدنوشري: الظاهر أنه عطف تفسير ويصح أن يكون من عطف السبب على المسبب.

((**قوله: وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنيات**)) في التوشيح قال أبي في حاشيته: هذا قول من يعرفه بما يدخل على المعرفة فيصيره نكرة ولم يوجد في الاستقراء اسم معرفة قبل التنوين ويكون نكرة بعده إلا الصوت واسم الفعل، وأما إذا عرفناه بما يدخل على ما ليس بنكرة فيصيره نكرة سواء كان قبل دخول التنوين معرفة كالصوت واسم الفعل، أو غيره معرفة كما أنه ليس بنكرة كأسماء الأجناس فلا يكون حينئذ مختصا بهما لوجوده في أسماء الأجناس فرجل بالتنوين نكرة كما أنه باللام معرفة، وقبل دخولهما ليس بواحد منهما فالتنكير استفيد من التنوين والتعريف من اللام اهـ.

قلت هذا الذي ذكره آخرا من إثبات الواسطة بين النكرة والمعرفة مذهب معروف لبعض النحاة، حكيته في جمع الجوامع وقررته في شرحه وفي الأشباه والنظائر النحوية وإنما نبهت على ذلك لأنه قد يستغرب فيظنه من لا اطلاع له لا وجود له.



قالوا وهو مبنى على أن مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكرات وتقول صاح الغراب غاق غاق فإذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص وإذا نونتها كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى مبهم قاله الثمانيني النوع «الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات» مما جمع بألف وتاء مزيدتين سمى بذلك لأن العرب جعلوه في مقابلة النون «في نحو مسلمين» مما جمع بالواو والنون أو الياء والنون قال الرضى: معناه أنه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك اهـ. والذي يدل على أنه لتمام الاسم ليس غير أنه ليس بتمكين خلافا للربعى لثبوته فيما فيه فرعيتان كعرفات، ولا تنكير لثبوته مع المعربات ولا عوض عن شيء والقول بأنه عوض عن الفتحة نصبا مردود بأن الكسرة عوضت منها وقال شارح اللباب في توجيه المقابلة إن جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي المؤنث لم يزد فيه إلا حرف واحد لأن التاء موجودة في مفرده فزيد التنوين فيه ليوازى النون في جمع المذكر كما أن الحركة في مسلمات موازية لحرف العلة في مسلمين اهـ. وفيه نظر لأن التاء التي في المفرد ليست هي التاء التي في الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء لفظا بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديرا كهندات بل قد يكون لمذكر كاصطبلات والحكم واحد في الجميع وقال آخر لأن الألف والتاء في مقابلة الواو ولدلالتهما على الجمع، وإن التنوين في مقابلة النون ولا يخفى ضعفه النوع «الرابع تنوين التعويض» وهو تفعيل من العوض والتعويض فعل الفاعل وليس هو عوضا عن شيء فأولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغنى ولكنه قصد هنا.

«**قوله: لأن جميع الأفعال نكرات**» قال الدنوشرى: هذا بمعزل عما نحن فيه عند التحقيق لأن اسم الفعل حينئذ دال على لفظ الفعل، ولفظ الفعل أمر معين لا يختلف الدال عليه تعريفا وتنكيرا، فعلى هذا يكون اسم الفعل من باب

علم الجنس سواء كان منونًا أو غير منون: وأما الفعل إذا استعمل في معناه مثل ضرب في ضرب زيد فهو يكون معنى وليس الكلام في ذلك وقال الزرقاني: قوله لأن جميع الأفعال نكرات يدل على أنه على هذا القول في حال عدم التنوين نكرة وليس كذلك، إذ هو مع عدمه معرفة باتفاق تأمل.

((**قوله: فإذا لم تنونها كانت معرفة**)) قال الدنوشرى: فيه فإن أسماء الأصوات المحاكي بها ليست معرفة أو نكرة وممن صرح بأنها ليست اسما الملاجامي وأن لها حكم الأسماء، وقد يقال إنه إذا لم ينون كان معرفة بمعنى أنه محاكي بصوت غراب على وجه مخصوص، وإذا نون لم يلاحظ فيه ذلك بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على أي صفة كان فهذا هو المراد بالتعريف والتنكير في هذا المقام وإن لم يكن حقيقيًّا.

((**قوله: في نحو مسلمين**)) حال من النون.

((**قوله: معناه أنه قائم مقام إلخ**)) قال الدنوشرى ربما ينافى ظاهر التعبير بالمقابلة قلنا لا منافاة فإنه في مقابلته وقائم مقامه وقال الزرقاني: محصل ما فهمه الشارح عن الرضى أن التنوين في جمع المؤنث قائم مقام التنوين الذي في مفرده وحيئنذ فالتنوين والنون متساويان في قيام كل منهما مقام التنوين الذي في مفرده فأين المقابلة مع أن كلام الرضى ليس كذلك إذ قال عقب ذكره يكون التنوين في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر السالم ما نصه فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم وليس من النون شيء من معاني أقسام التنوين الخمسة المذكورة فكذا التنوين في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها شيء من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون لسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لأنها أقوى وأجلد بسبب حركتها اهـ. وهذا ظاهر لا يحتاج إلى البيان وتأنيث الضمير المجرور بالحرف وبالمضاف العائد على التنوين باعتبار أنه لون.

((**قوله فقط**)) أي لا يدل على تمكين ولا تنكير ولا هو عوض عن شيء.

((**قوله لثبوته مع ما فيه فرعيتان كعرفات**)) أي علما فإن فيه العلمية

والتأنيث واعترض بأنه لو كان للمقابلة في هذه الحالة، وسيأتي أنه يجوز ترك التنوين إما مع الجر بالكسرة أو الفتحة والحق أن تنوين ما جعل علما من هذا الجمع يخرج عن المقابلة ويصير للتمكين كما سيعلم من كلام الشارح وحينئذ كان من حقه عدم تنوينه وجره بالفتحة.

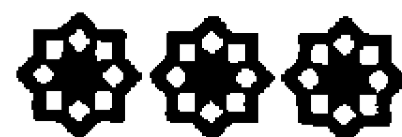
((**قوله: مردود**)) قال الدنوشرى: قد يرد هذا الرد ويقال حيث فقد النصب بالفتحة وكانت الكسرة نائبة عنها فقد حصل له وهن فجبر بالتنوين وقيل إنه نائب عن الفتحة أي النصب بها وبعضهم رد هذا القول بثبوته في حالتي الرفع والجر ويمكن أن يجاب بأن ثوبته فيهما بطريق الاستطراد والحمل على النصب.

((**قوله: ليست هى التاء التي في الجمع**)) فيه نظر فقد يقال إنها هى وحمل الباقي على ما فيه التاء.

((**قوله: ولا يخفى ضعفه**)) قال الزرقاني: ولعل وجه ضعفه أن الدال على الجمعية في جمع المذكر هو الواو والنون وقال الدنوشري: لعل وجهه أن الألف والتاء في مقابلة الواو والياء أيضًا لا الواو وحدها وقال وقد يقال هذا القول هو الأول بعينه فليس فيه ضعف.

((**قوله: فعل الفاعل**)) أي جعله الشيء عوضًا عن شيء آخر.

((**قوله وليس هو**)) أي فعل الفاعل عوضا عن شيء كان الشارح فهم أن الإضافة في كلام المصنف بيانية، وقد حكم بأنه عوض عن الياء فاقتضى أن فعل الفاعل وقع عوضا وقال الدنوشرى: قد يقال لم يزعم أحد أن فعل الفاعل عوض عن شيء والتنوين هو العوض وأضيف إلى فعل الفاعل لكونه سببه فليتأمل وهو مأخوذ من كلام الشهاب القاسمي فإنه قال في حواشي المنن قوله تنوين العوض أي تنوين سبب الإتيان به العوض فهو من إضافة المسبب إلى السبب فلا اعتراض بل هذا التعبير لكون الإضافة فيه حقيقية أولى من التعبير بتنوين العوض لكون الإضافة فيه بيانية.



المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع المقصود حاصل والخطب سهل ((وهو اللاحق لنحو غواش وجوار)) من الجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل حال كونه ((عوضا)) أو لأجل العوض ((عن الياء)) المحذوفة اعتباطا رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد و لا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للأخفش وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل أعيم ويعيل مصغرى أعمى ويعلى فإنهما ممنوعان الصرف للوصف ولكونهما يشبهان الفعل في زنته نحو أبيطر ويبيطر وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة وسيأتي بيانهما في باب مالا ينصرف ((و)) اللاحق ((لإذ في نحو ﴿ويومئذ يفرح المؤمنون﴾ عوضا عن الجملةالتي تضاف إذ إليها)) والأصل والله أعلم، ويوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة إيجازا وتحسينا فالتقى ساكنان إذ والتنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين وليست هذه الكسرة كسرة إعراب بإضافة يوم إليها خلافا للأخفش لأن إذ ملازمة للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار إلى جملة وفي الوضع

((**قوله اعتباطا**)) معمول للمحذوفة والحذف الاعتباطي هو الحذف لا لعلة موجبة كالحذف للتخفيف فإن التخفيف علة غير موجبة، وهذا إنما يتأتى على القول بأن منع الصرف مقدم على الإعلال، أما على القول بأن الإعلال مقدم فحذف الياء قياسي لأنه لالتقاء الساكنين.

((**قوله: لا عن ضمة الياء**)) معطوف على الياء أي: وليس التنوين عوضا عن ضمة الياء وعن الفتحة النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد فإنه يرى ذلك فعنده لما حذفت الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة وعوض عنهما التنوين التقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما فكل من الضمة والفتحة مقدر على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين المعوض عنها التنوين.

((**قوله: خلافا للمبرد**)) قال الدنوشرى: قد يقال لا يلزم على مذهب المبرد محذور فلا يحكم عليه بالبطلان أو الضعف إلا بدليل قوى.

((**قوله: ولا هو تنوين صرف**)) قال الدنوشرى: قد يقال لا محذور في ذلك كونه غير منصرف.

((**قوله: لصيرورته**)) تعليل للمنفي لا للنفي.

((**قوله: خلافا للأخفش**)) أي فإنه يرى أنه تنوين صرف مثل سلام وكلام، فيكون مرفوعا بالضمة الظاهرة، وكذا بالكسرة لزوال صيغة منتهى الجموع لحذف الياء التي قطع النظر عنها.

((**قوله وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء إلخ**)) كيف يتأتي الانتظام مع تفسير كلام المصنف بقوله من الجموع الآتية إلخ. ولو فسر كلام المصنف بما يعم هذا بأن يقول من كل اسم ممنوع من الصرف معتل الآخر لم يحتج إلى هذا، وقوله مثل أعيم أي حين يجعل علما يرد أن الوصف المانع مع وزن الفعل يشترط فيه أن يكون على وزن أفعل فقط وقوله أبيطر ويبيطر أي مضارعا بيطر من البيطرة.

((**قوله: واللاحق لإذ**)) قال في الضرب الأول لنحو جوار وفي هذا لإذ بدون كلمة نحو للإشارة إلى أن الأول له أمثلة كثيرة تحت ضابط وأن الثاني لا ثاني لإذ فيه وهو موافق لمنقول النحاة لكن ذهب بعض المتأخرين إلى قياس إذا الظرفية على إذ في ذلك إذا حذفت الجملة التي تضاف هى إليها عوض عنها التنوين كقوله تعالى: ﴿**وَإِذاً لَآتَيْنَاهُم**﴾[1]. إذا لأمسكتم، إذا لأذقناك. وإذا لايلبثون، وإنكم إذا لمن المقربين.

وتقول لمن قال أنا آتيك إذا أكرمك بالرفع على معنى إذا أتيتني أكرمتك فحذف أتيتني وعوض التنوين من الجملة فسقطت الألف لالتقاء الساكنين قال وليست إذا في هذه الأمثلة الناصبة للمضارع، لأن تلك تختص به ولذا عملت فيه ولا يعمل إلا ما يختص وهذه لا تختص به بل تدخل على الماضي وعلى الاسم كا ترى قال في التوشيح: وهذا المعنى كنت سمعته من شيخنا العلامة محيي الدين الكافيجي قرره لنا غير مرة في دروس الكشاف وكنت أظن أنه منفرد بذلك وأنه قاله استنباطا ثم رأيت له موافقين، فنقله أبو حيان في تذكرته

---

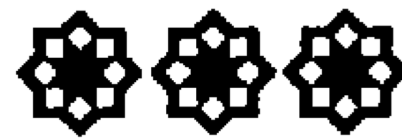
(١) سورة النساء: ٦٧.

عن ابن رزين والزركشي في البرهان، وقال به الخوبى من أئمة المتأخرين وبه أقول وقد قررته بأبسط مما هنا في حاشية المغنى.

((**قوله: ويوم إذ غلبت الروم**)) غلبت بالبناء للفاعل والروم فاعل والمفعول محذوف أي فارسا لأن هذا شرح لقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾[1]. المشار به إلى قوله: ﴿وَهُم مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾[2]. والمؤمنون إنما يفرحون بغلبة الروم لفارس لأن الروم أهل كتاب.

((**قوله: وليست هذه الكسرة كسرة إعراب إلخ**)) قال الدنوشرى: هذا رد لمذهب المجتهد بغير دليل قوى.

((**قوله: لأن إذ ملازمة للبناء**)) كالمصادرة على المطلوب مع أنه لا يسلم الملازمة المذكورة، ولكون البناء خاصا تذكر الجملة وتعرب إذا حذفت الجملة عنده ولا محذور في ذلك فإن فيه رجوعا إلى الإعراب الذي هو أصل في الأسماء ويكون التنوين تمكين.



(١) سورة الروم: ٤.

(٢) سورة الروم: ٣.

على حرفين وليست الإضافة في يومئذ ونحوها من إضافة أحد المترادفين للآخر خلافا لابن مالك بل من إضافة الأعم إلى الأخص كشجر أراك وفاقا للدماميني ولم يذكر هنا العوض عن مفرد وهو اللاحق لكل وبعض إذا قطعا عن الإضافة مع أنه ذكره في المغنى لأن التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن ألف كجندل أصله جنادل بغير تنوين حذفت منه الألف وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك: واختار في المغنى أنه للصرف «وهذه الأنواع الأربعة» فقط «مختصة بالاسم» فلا تدخل على غيره لدلالتها على معان لا توجد في غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الأربعة لنا في ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الشذوذ.

«وزاد جماعة» من النحويين منهم الموضح في المغني على هذه الأربعة «تنوين الترنم» أي المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيا أن الترنم يحصل بالنون نفسها لأنها حرف أغن وكذا قال شارح اللباب إنما جيء به لوجود الترنم وذلك لأن حرف العلة مدة في الحلق فإذا أبدل منها التنوين حصل الترنم لأن التنوين غنة في الخيشوم اهـ.

وقال جماعة: هو بدل من الترنم ثم اختلفوا في التعبير عنه فقيل الصواب أن يقال تنوين ترك الترنم، واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللمع الكاملية وقيل يجوز أن يقال تنوين الترنم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك في شرح الكافية.

«**قوله: من إضافة أحد المترادفين**» أي فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه ووجهه أن يوم للزمان وإذ للزمان.

«**قوله: ولم يذكر هنا العوض عن مفرد**» كذا قاله نحوى الحجاز وقال السيف الحنفي في العناية للمصنف: تنوين العوض ضربان أحدهما ما هو عوض عن حرف وهو اللاحق لنحو جوار وغواش أي لكل منقوص ممنوع من الصرف والثاني ما هو عوض عن مضاف إليه إما مفرد نحو كل وبعض، وإما جملة وهو اللاحق لإذ.

((**قوله: لأن التحقيق أن تنوينهما إلخ**)) فيه نظر بيناه في حواشي الفاكهي.

((**قوله: وهذه الأنواع الأربعة إلخ**)) أورد عليه أنه بقي من أنواعه أربعة أخر ستأتي في كلام الشارح وهي أيضًا من خواص الاسم تنوين الحكاية وتنوين ما لا ينصرف والمنادى في الضرورة وتنوين الشذوذ قال المصنف في تعليقه: والحق أن الأولين من الصرف وقد يقال به في الثالث أيضًا لأن الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الإعراب وأما الرابع فاختار ابن مالك أنه كتنوين ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين هذا ويمكن أن يقال الاختصاص في كلامه إضافي بالنسبة للترنم والغالي بدليل قوله وزادبعضهم إلخ. أو أن في مفهوم العدد تفصيلا لكن هذان الجوابان منافيان لقول الشارح فقط وفي التوشيح.

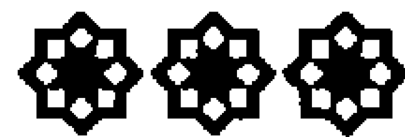
((**تنبيه**)) ظاهر كلام المصنف أن الأنواع التي ذكرها مستوية في إطلاق التنوين عليها، لأن ذلك شأن الجنس وأنواعه كما يستوى الاسم والفعل والحرف في إطلاق الكلمة على كل منها، لكن قال ابن أبي الربيع في شرح الإيضاح: متى أطلق التنوين فإنما يراد به تنوين الصرف أي التمكن فإذا أريد غيره من التنوينات فقيد قيل تنوين التنكير تنوين المقابلة تنوين العوض قال وكذا الألف واللام إذا أطلقت فإنما يراد التي للتعريف فإذا أريد الموصولة أو الزائدة قيدت اهـ. وهذا قد يعطي أن التنوين حقيقة في الأول مجاز في الباقي لأن التقييد شأن المجازات وقد لا يعطيه بدليل ما ذكره في الألف واللام فإنها في الموصولة حقيقة بلا شك وقد يتأيد الأول بما ذكره صاحب اللباب من أن التنوين الخاص بالاسم ثلاثة وأسقط المقابلة، ووجه شارحه بأنه يرى أنه داخل في التمكين وذكر ابن الحاجب في شرح منظومته الوافية ما نصه ونعني بالتنوين تنوين التمكين والتنكير، ولم يذكر المقابلة ولا العوض، فكأنه يرى دخولهما في التمكين وهذا كله وإن لم يرجح ففيه دلالة على أن تنوين التمكين والأصل والباقي فروع، وقد قررت في حاشية المغنى وفي الأشباه والنظائر أن كل باب ذي أدوات ففيه أداة هي الأصل وباقي أدواته فروع كالألف أصل أدوات الاستفهام، ويا أصل أدوات النداء والواو أصل أدوات العطف، فلا يبعد أن يكون التمكين أصل أدوات التنوين اهـ أقول وفي دعوى أن للتنوين أدوات تأمل وإنما هو أداة واحدة تأتي لمعان كما يظهر نعم يتجه أن يسئل هل هي حقيقة في

التمكين مجاز في غيره أو وضعت للجميع على طريق الاشتراك.

((**قوله: أي المحصل للترنم**)) حاصل الكلام في المقام أن الترنم إن كان عبارة عن مد الصوت فيقال تنوين الترنم من غير تأويل بل لا يصح التأويل إن كان عبارة عن مد الصوت فقيل لا يجوز أن يقال ذلك لإيهامه وقيل يجوز على حذف المضاف أي ترك الترنم والإضافة لأدنى ملابسة.

((**قوله: أبدل منها**)) قال الدنوشري: فيه تأنيث الضمير الراجع لحرف العلة لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه، وهو العلة أو يقال أنث باعتبار الخبر وهو مدة اهـ. ويرد على الجواب الثاني أن تأنيث الخبر هنا إنما هو سبب اكتساب المبتدأ التأنيث من المضاف إليه، فلا يقال الجواب الأول ولا يصح أن يجاب عن أصل الإشكال بأن الحرف يذكر ويؤنث، لأن ذاك في حروف التهجي كالباء والجيم لا في لفظ حرف الذي الكلام فيه.

((**قوله: وقيل يجوز أن يقال تنوين الترنم على حذف مضاف**)) هو لفظ ترك أو يقال الإضافة لأدنى ملابسة، ومعنى تنوين الترنم التنوين الذي يجاء به عوضا منه أو الحاصل بسببه أي بسبب كراهته وإرادة دفعه لثقله فهو كقوله تعالى ﴿**لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها**﴾[1]. أي ضحى يومها إذ العشية لا ضحى لها.



(١) سورة النازعات: ٤٦.

((وهو اللاحق للقوافي)) جمع قافية وهي من آخر متحرك في البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره آخر كلمة في البيت ((المطلقة أي التي آخرها حرف مد)) وهو الألف والواو والياء المولدات من إشباع الحركة، وتسمى أحرف الإطلاق وقد تلحق الأعاريض المصرعة وهي التي غيرت لتوازى ضروبها عند حذف حرف الإطلاق ((كقوله)) وهو جرير.

أقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي إن أصبت لقد أصابن

فلحق العروض والقافية وهما العتابن وأصابن ((الأصل والعتابا وأصابا فجئ بالتنوين بدلا من الألف)) والأول اسم، والثاني فعل وأقلي أمر من الإقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذلة ولقد أصابن مقول قولي وجواب الشرط محذوف تقديره إن أصبت أنا أو إن كنت نطقت بالصواب فلا تعذلي وقولي لقد أصاب وقد يدخل الحرف كقوله النابغة:

[٤] أفد الترحُّلُ غيرَ أنّ ركابنا لما تزُل برحالِنا وكأن قدِ

الأصل قدى فجيء بالتنوين بدلا من الياء (لترك الترنم) على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من أن الترنم وهو التغني إنما يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت بها فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون في مكانها في لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما الحجازيون فلا لأنهم يدعون القوافي على مالها في الترنم فعبروا أولا بتنوين الترنم موافقة لابن مالك في شرح العمدة نظرا إلى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانيا بترك الترنم موافقة للتسهيل نظرا إلى ما صرح به سيبويه وأصحابه، وقد يبدل التنوين من حرف الإطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم والليل إذا يسر بالتنوين كما ذكره في المغني في حرف الكاف.

---

[٤] **البيت من الكامل:** وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٩، والأزهية ص ٢١١، والأغاني (١١/٨)، والجني الداني ص١٤٦، وخزانة الأدب (١٩٨،١٩٧/٧)، والدرر اللوامع (٢٠٢/٢)، (١٧٨/٥)... المعجم المفصل (٢٢٦/١).

الشاهد فيه: يروى ((قدن)) وفي هذه الرواية شاهد على أن تنوين الترنم يدخل على الحرف.

((وزاد بعضهم)) وهو الأخفش والعروضيون كما قاله في المغني ((التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة)) أي التي يكون حرف رويها ساكنًا ليس حرف مد والأعاريض والمصرعة ((زيادة على الوزن)) فهو في آخر البيت كالخزم بمعجمتين في أوله.

((ومن ثم سمي غاليا)) وسمى الأخفش الحركة التي قبل لحاقة غلوا وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمي غاليا لقلته، ونفاه السيرافي والزجاج وزعما أن الشاعر زاد إن في آخر البيت إيذانا بتمامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك، قال الموضح وفي هذا توهيم الأخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كما في صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على حركة ما قبل نون التوكيد كاضربا، وقال هو أشبه قياسا على ماله أصل في المعنى ثم قال الموضح وسمعت بعض العصريين.

((**قوله: وهو اللاحق للقوافي**)) قال اللقاني أي آخر القوافي بقرينة ما سبق وفيه إشكال إذ آخرها على ما سيصرح به حرف المد فتنوين الترنم يلحق حروف المد المذكورة لقضية ما ذكر وليس كذلك إذ للتنوين بدل من حرف المد لا لاحق به.

((**قوله: فلحق العروض والقافية**)) كان غرضه الاعتراض على المصنف في تقييده بالقوافي فقد قال الحفيد: ينبغي أن يقول والأعاريض المصرعة وإلا فكيف يصح التمثيل بقوله:

أقلي اللوم عاذل والعتابن

ويمكن أن يقال كلام المصنف مبنى على أن كل شطر بيت قال اللقاني فيه أي قوله أقلي إلخ. شاهدان والتمثيل بهما مبني على أن كل مصراع بيت وإلا فالشاهد في أصابن فقط إذ القافية هى آخر البيت.

((**قوله: أفد الترحل**)) أفد بكسر الفاء بمعنى قارب ويروى أزف وهو كأفد وزنا ومعنى وقوله لما تزل بضم الزاى.

((**قوله: فعبر أولا إلخ**)) يريد أن المصنف جمع بين قولين متنافيين، والأظهر

أن المصنف عبر أولا بترك المضاف موافقة لقول ابن مالك في شرح الكافية وأتى ثانيا بالمضاف موافقة لشيخه حيث قال: لابد من الإتيان بالمضاف دفعا للإيهام إشارة إلى جوازالأمرين، وبه يعلم أن ابن مالك أشار لما سلكه في شرح العمدة والتسهيل إلى جواز الأمرين ولم يحمع بين قولين مختلفين وقال الحفيد.

((**فإن قيل**)) بين هذا أي قوله لترك الترنم وبين قوله أولا تنوين الترنم تخالف.

((**قيل**)) معنى قوله تنوين الترنم أي الترنم الحاصل من الخيشوم، ومعنى قوله لترك الترنم أي الترنم الحاصل من أخذ حروف الإطلاق فلا تخالف.

((**قوله: زيادةعلى الوزن**)) حال لا مفعول له لأن الزيادة ليست السبب في اللحاق بل هو معنى آخر فليتأمل.

((**قوله: ومن ثم سمي غاليا**)) لأنه زيادة على الوزن والغلو في اللغة الزيادة.

((**قوله: وسمى الأخفش الحركة التي قبل**)) وهى الكسرة لأنها الأصل في حركة التقاء الساكنين كقولهم يومئذ وصه فكسروا ما قبل التنوين.

((**قوله: إنما سمي غاليا لقلته**)) وقوله فيما يأتي واختار ابن الحاجب حاصله أنه خالف الأخفش في التسمية، وقال إن الأولى أن تكون الحركة قبله فتحة كما في نحو اضربا وأن هذا أولى من أن يقال على يومئذ، لأن ذاك له أصل في المعنى وهو العروض من المضاف إليه ويرد عليه أنه لا يفرق غلا الشيء بمعنى قل ولكن غلو قيمة الشيء لازمة عن قلة وجوده وأما غلا الشيء بمعنى زاد فثابت وكذلك قياس التنوين على التنوين أولى لاتحاد جنسهما، ولأنما يكونان في الاسم والنون لا تكون إلا في الفعل، ثم أن فتحة اضربا للتركيب كما في خمسة عشر لالتقاء الساكنين وبدليل والله لتضربن بدليل ردهم حرف العلة في نحو قو من واقعدن بخلاف نحو قم الليل.



يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف، وهذا خلاف ما أجمعوا عليه وقد مضى أن الحركة قبله تسمى غلوا واختلف مثبتوه تنوينافى فائدته فقال ابن يعيش فائدته الترنم أيضًا ورد على من جعله قسيم تنوين الترنم وقال الجرجاني الحق أمارة على الوقف إذ لا يعلم في الشعر المسكن الآخر أواصل أنت أم واقف. قال وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف في نحو قام زيد ووقع في شرح اللب أن هذا التنوين إنما يلحق الكلم إذا أريد به ترك الوقف ووصل إلى آخر البيت الأول بأول البيت الثاني اهـ. والتحرير هو الأول وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤبة(1):

[٥] وقاتم الأعماق خاوي المخترقن

والفعل كقول العجاج:

[٦] من طلل كالاتحمي انهجن

والحرف ((كقوله)) وهو رؤبة على ما قيل:

---

(١) رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، أبو الحجَّاف أو أبو محمد: راجز، من الفصحاء المشهورين من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية كان أكثر مقامه في البصرة، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة. وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته في اللغة. مات في البادية وقد أسن.

وله ((ديوان رجز – ط)) وفي الوفيات لما مات رؤبة قال الخليل: دفنا الشعر واللغة والفصاحة.

الأعلام (٣/٣٤)، وفيات الأعيان (١/١٨٧).

[٥] الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٠٤، والأشباه والنظائر (٢/٣٥)، والأغاني (١٠/٥٨٩)، وجمهرة اللغة ص ٤٠٨، ٦١٤، ٩٤١، وخزانة الأدب (١٠/٢٥)، والخصائص (٢/٢٢٨)، والدرر (٤/١٩٥)... المعجم المفصل (٣/١٢٠٩).

الشاهد فيه: ((المخترقن)) حيث نونت التنوين الغالي الذي يلحق القوافي الساكنة.

[٦] **الرجز للعجاج في ديوانه** (٢/١٣)، وتلخيص الشواهد ص ٤٧، والخصائص (١/١٧١)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥١٤)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٣٥١)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٩٣)... المعجم المفصل (٣/١١٣٢).

الشاهد فيه: وصل القافية بتنوين الترنم.

[٧] قالت بنات العم يا سلمى وإنن كان فقيرا معدما قالت وإنن

فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن، والمعنى قالت بنات العم يا سلمى أرتضين به وإن كان هذا البعل فقيرا معدما قالت رضيت به وإن كان فقيرا معدما واختلف في هذين التنوينين المسميين بالترنم والغالي على أقوال أحدها أنهما تنوينان لهما خصوصيات منها مجامعة أل والاتصال بغير الاسم والثاني أن الترنم نون مبدلة من حرف العلة كما يبدل منه في نحو رأيت زيدا قاله ابن معزوز وزعم أنه ظاهر قول سيبويه وإن الغالي نون إن فحذفت الهمزة والثالث ((و)) هو ((الحق)) كما قاله ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية ((أنهما)) ليسا بتنوين بل هما ((نونان زيدتا في الوقف)) وتقدم حكاية ما في شرح اللب ((كما زيدت نون ضيفن)) للطفيلي ((في الوصل والوقف)) وجه التشبيه الزيادة في الوقف خاصة ((وليسا من أنواع التنوين)) حقيقة ((في شيء لثبوتهما مع أل)) كالعتابن والمخترقن ((وفي الفعل)) كأصابن وانهجن ((وفي الحرف)) كقدن وإنن أول الأمثلة للترنم وثانيهما للغالي ((وفي الخط والوقف ولحذفهما في الوصل)) وليس شيء من أقسام التنوين كذلك ((وعلى هذا)) التقرير ((فلا يردان على من أطلق)) من النحويين كالناظم ((أن الاسم يعرف بالتنوين إلا من جهة أن يسميهما تنوينين أما باعتبار ما في نفس الأمر فلا)) يردان عليه وزاد بعضهم سابعا وثامنًا وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله:

[٨] ويوم دخلت الخدر خدرة عنيزة

---

[٧] **الرجز لرؤبة** في ملحق ديوانه ص ١٨٦، وخزانة الأدب (٩/١٤، ١٦)، الدرر (٥/٨٨)، وشرح شواهد المغني (٢/٩٣٦)، والمقاصد النحوية (١/١٠٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٨)... المعجم المفصل (٣/١٢٦٩).

الشاهد فيه: وصل القافية بتنوين الترنم.

[٨] **البيت من الطويل،** وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١١، وخزانة الأدب (٩/٣٤٥)، وشرح التصريح (٢/٢٢٧)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٦٦)، والمقاصد النحوية (٤/٣٧٤)... المعجم المفصل (٢/٧٦٦).

الشاهد فيه: ((عنيزة)) حيث نونه تنوين الضرورة الشعرية؛ وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

وفي المنادى المضموم كقوله:

[٩] سلام الله يا مطر عليها

وتاسعًا: وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك، حكاه أبو زيد وعاشرا: وهو تنوين الحكاية ومثل أن تسمى رجلا بعاقلة لبيبة فإنك تحكي اللفظ المسمى به قال ابن الخباز: وقد جمعها بعضهم في قوله:

مكن وقابل وعوض والمنكر زد ورنم اضطر غال واحك ما همزا

((**قوله: وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف**)) قال الدنوشري قد يقال إن ما ذكره ضده فإن التنوين فيه أمارة على عدم الوقف وعدم التنوين أمارة عليه بخلاف هذا التنوين، وقد يجاب بأنه نظيره في أصل التفرقة بين الوصل والوقف لأنه نظيره من كل وجه فليتأمل.

((**قوله: وقاتم الأعماق**)) أي مغيرالنواحي والأطراف وهو وصف لمكان وقوله خاوى المخترقن: المخترق مهب الرياح أي خالى الموضع الذي يهب فيه الريح فليس ثم ما يعوق هبوب الريح والقصد أنه لا أنيس به وألا تحمى بالتاء المثناة والمهملة البرد ومعنى انهجن خلق: والتمثيل بهذا ليس كما ينبغي فإنه من تنوين الترنم لا الغالي إذ هو بدل من الألف لأن أصله انهجا كما ينبئ عن ذلك بقية الأبيات وصدر هذا المصراع وهو:

ماهاج أشجانا وشجوا قد شجا

لا ما زعمه ابن الناظم من أنه:

يا صاح ما هاج العيون الذرفا ومن طلل أمسى يحاكي المصحفا

((**قوله: باعتبار ما في نفس الأمر فلا**)) أي بحسب الاصطلاح فإنهم

---

[٩] **البيت من الوافر،** وهو للأحوص في ديوانه ص ١٨٩، والأغاني (١٥/٢٣٤)، وخزانة الأدب (٢/١٥٠،١٥٢)، (٦/٥٠٧)، والدرر (٣/٢١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٦٠٥)، (٢/٢٥)، وشرح التصريح (٢/١٧١)... المعجم المفصل (٢/٨٥١).

الشاهد فيه: ((**يا مطرٌ**)) والقياس: يا مطرُ بالبناء على الضم لأنه منادى مفرد علم، ولكن الشاعر نونه اضطرارًا لإقامة الوزن.

اصطلحوا على أن التنوين هو العرف بما تقدم ولابد من إثبات ذلك وإلا لم يصح الرد عليه لجواز أن يكون هذا التعريف لنوع من أنواعه وحاصل هذا يرجع إلى الاختلاف في نقل الاصطلاح، فمن سمى ما ذكر تنوينا يقول اصطلحوا على أن التنوين اسم لما هو أعم مما ذكرتم ومن لا يسمى ما ذكر تنوينا يقول اصطلحوا على أن التنوين لما عرفناه لا غير فليتأمل. وقال الشهاب القاسمي في حواشي اللقاني لقائل أن يقول الحقائق الاصطلاحية ليست أمورًا حقيقة واقعة حتى تطابق الواقع تارة وتخالفه أخرى، بل هي أمور اعتبارية فأي فرد اعتبر لتلك الحقيقة كان منها وأي فرد لم يعتبر لها فليس منها، ولا تعلق للواقع بذلك وحينئذ فمن يقول إن تنوين الترنم والغالي من التنوين يكون عنده تنوينًا حقيقة ولا يوصفان بمخالفة نفس الأمر، إذ لا مدخل لنفس الأمر في مثل ذلك لأنه اعتباري اصطلاحي ففي قوله أما باعتبار إلخ نظر.

((**قوله: وهو التنوين الشاذ**)) قال الزرقاني تسميته شاذا وعطفه على تنوين التنكير يدل على أنه ليس بتنوين تنكير، وذلك لأن أسماء الإشارة لا تقبل التنكير لكن سماه بعضهم تنوين التنكير قال الرضي ما معناه: وإنما سمى تنوين التنكير وإن كان أولا معرفة لأن التنوين كالكاف في إفادة البعد والبعد كالنكرة المجهولة فيكون أولا معرفة لأن التنوين كالكاف في إفادة البعد والبعد كالنكرة المجهولة فيكون أولاء كأولئك انظره في بحث أسماء الإشارة.

((**قوله: مثل أن تسمي رجلا بعاقلة لبيبة**)) الغرض من هذا أن التسمية وقعت بالنون من غير اعتبار حركة معينة.

((**قوله: والمنكر زد**)) قال الزرقاني أي، زده على التنوين الثلاثة فتصير أربعة والستة الباقية وقوله ما همزا إشارة إلى تنوين المهموز وهو الشاذ اهـ.

وعلى هذا فليس قوله زد إشارة إلى شيء ويحتاج أنه دخل في الضرورة قسمان تنوين المنادى وصرف مالا ينصرف كما صنع الشارح، ولا يخفى ما فيه إذ الظاهر هو جعل الضرورة قسما واحدا تحته أفراد لتكون الأقسام عشرة وبعضهم خص تنوين الصرف بتنوين مالا ينصرف وسمى تنوين المنادى تنوين الزيادة فيكون قوله: زد إشارة إليه.

العلامة ((الثالثة)) من علامات الاسم ((بالمد مع)) بالمد مع كسر النون وضمها ((وليس المراد به)) أي بالنداء ((دخول حرف النداء)) كما يوهمه قول ابن مالك في شرح العمدة لأن النداء قد يباشر الفعل والحرف حين يحذف المنادى انتهى.

((لأن يا)) خاصة ((قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم)) حرفا كان أو فعلا فالأول نحو ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي﴾(١). والثاني نحو ﴿أَلاَ يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ﴾(٢)(٣). في قراءة الكسائي رحمه الله فإنه يقف على يا ويبتدئ اسجدوا واختلف في توجيه ذلك. فقيل يا فيهما حرف تنبيه لا للنداء وقيل للنداء والمنادى محذوف تقديره يا قوم ليت قومي ويا هؤلاء اسجدوا، وهو مقيس في الأمر كالآية والدعاء كقوله ألا يا اسلمى ((بل المراد)) بالنداء ((كون الكلمة مناداة)) أي مطلوبا إقبالها بحرف مخصوص ((نحو يا أيها الرجل)) ويا أيتها المرأة ((ويا فل)) بضم الفاء واللام ويا فلة بمعنى يا رجل ويا امرأة وقول ابن مالك بمعنى يا زيد ويا هند، قال الموضح وهم ((ويا مكرمان)) بفتح الراء الكريم الواسع الخلق حكاه سيبويه والأخفش وصاحبا الصحاح والقاموس ويا ملامان للئيم الدنئ الأصل الشحيح النفس وإنما خص هذه الأسماء بالذكر لملازمتها للنداء فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة إلا كونها مناداة العلامة ((الرابعة أل)) بجيمع أقسامها ((غير الموصولة)) والاستفهامية ((كالفرس)) من غير العقلاء ((والغلام)) من العقلاء ((فأما)) أل ((الموصولة فقد تدخل على)) الفعل ((المضارع)) اختيارا عند الناظم وبعض الكوفيين واضطرارا عند الجمهور، حتى قال الشيخ عبد القاهر إنه من أقبح الضرورات كما نقله الموضح عنه في شرح الشذور ((كقوله)) وهو الفرزدق يخاطب رجلا من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان:

---

(١) سورة يس: ٢٦.

(٢) سورة النمل: ٢٥.

(٣) ومن ذلك قراءة الأعمش ((هلا تَسْجُدُوا)) و ((هلا يَسْجدوا)) وكذلك في حرف عبد الله وأُبي.

وقيل في قراءة عبد الله ((ألاَ يسجدوا لله)).

انظر المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص: ١١٠.

[١٠] ما أنت بالحكم الترضي حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

فأدخل أل على ترضى، وهو فعل مضارع والحكم بفتحتين المحكم بحكمه الخصمان في الأمر والترضى بإدغام اللام في التاء والبناء للمفعول وحكومته مرفوع به على النيابة عن الفاعل

((**قوله: وضمها**)) قال الشهاب القاسمي لا يجوز الضم لأنه مصدر فاعل انتهى. ويجاب بأن هذا مصدر سماعي لا قياسي وقد صرح في القاموس بجواز الضم.

((**قوله: دخول حرف النداء**)) أي إدخال إذ هو الذي يطالق عليه النداء المنفى.

((**قوله: قد تدخل في اللفظ**)) تقدم ما في نظير هذه العبارة في الجر.

((**قوله: فقيل يا فيهما إلخ**)) رد المصنف في التعليقة الجوابين بأن التأويل بذلك إنما عرف بعد استقرار أن ما دخلت يا عليه في مثل ذلك ليس اسما، ونحن إنما نخاطب بهذه من يجهل الاسم ليعرفه بها لا من يعرف الاسم من غيره، ورد بعضهم الأول بأنه كما لا ينادى إلا الأسماء لا ينبه إلا الأسماء لأن التنبيه يستدعى منها وهو المنادى ورد الناظم في التوضيح الثاني بأن القائل لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف.

((**قوله: بل المراد به كون الكلمة**)) قال اللقاني إن قلت النداء هو الدعاء وهو وصف المنادى بالكسر والكون المذكور وصف الكلمة، فكيف يصح أن يفسر به على أن الكلمة غير مناداة بل المنادى مدلولها قلت المنادى المفسر بها مأخوذ من نودى لا من نادى، والمراد بندائها كون مدلولها منادى أي مدعوا انتهى. وحاصل جواب الإشكال الأول أن النداء هنا مصدر نوى المجهول

---

[١٠] **البيت من البسيط**، وهو للفرزدق في ديوانه، والإنصاف (٢/٥٢١)، وجواهر الأدب ص ٣١٩، وخزانة الأدب (١/٣٢)، والدرر (١/٢٧٤)، وشرح شذور الذهب ص ٢١، ولسان العرب (٦/٩) (**أمس**)... المعجم المفصل (٢/٧٧٢).

الشاهد فيه قوله: ((**الترضى**)) حيث أدخل ((**أل**)) الموصول الاسمى على الفعل المضارع، وهذا قليل.

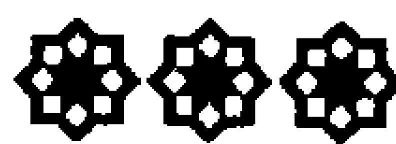
لتكون العلامة راجعة للفظ لا المعلوم وإلا فات ذلك، لكن يرد عليه أن مذهب البصريين أن المصدر الصريح لا يكون من المجهول دفعا للبس وأجاب الشهاب القاسمي عن الإشكال الثاني بقوله لك أن تقول الكلمة نفسها مناداة اصطلاحا.

((**قوله: أي مطلوبا إقبالها**)) أي إقبال مدلولها على ما مر، وقد يرد على المصنف أنه علل عدم جعلهم العلامة كون الاسم مفعولا به مع أن كونه منادى إنما اختص بالاسم وصح أن يجعل علامة عليه لأن المنادى مفعول به، والمفعول به لا يكون إلا اسما بأن كونه مفعولا به علامة خفية لا يدركها المبتدى ولا شك أن كون الكلمة مناداة أي مطلوبا إقبالها أخفى. نعم إذا أريد بالنداء دخول حرف النداء فهو أظهر من كون الاسم مفعولا، لأن دخول حرف النداء محسوس وذاك معقول.

((**قوله: غير موصولة**)) هذا مع قطع النظر عن كون دخولها على المضارع ضرورة ومع النظر لا يحتاج لذلك.

((**قوله: فأما الموصولة فقد تدخل على المضارع**)) قال في التوشيح: يعني على رأى الناظم وإلا فقد صرح بمخالفته في المعنى وأن ذلك خاص بالشعر وفي شرح الشذور أنه ضرورة قبيحة انتهى. أقول ليس في كلام المصنف ما يقتضى أن دخولها عام أو خاص اختياري أو غيره وحيث دخلت عليه لا تطرد علامة على الاسم فيحتاج لاستثنائها مطلقا إلا بتكليف أن العلامة دخولها دخولا لا ضرورة فيه ولا قبح فما شرح به الشارح من التعميم أليق فتدبر.

((**قوله: الترضى حكومته**)) كون هذه الجملة لها محل لقيامها مقام المفرد أولا محل لها لإطلاق أن جملة صلة الموصول لا محل لها محل خلاف بين الدماميني وغيره بسطناه في حواشي الفاكهي.



والذي سوغ دخول أل على ترضى، وهو فعل مضارع كونه يشبه الوصف نحو مرضى حجة الناظم ومن وافقه أن الشاعر متمكن من أن يقول المرضى قيل وقد سبقه إلى هذا التوجيه سيبويه ثم ابن السراج وأما أل الاستفهامية فقد تدخل على الفعل الماضي نحو أل فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب العلامة ((الخامسة الإسناد إليه)) أي إلى الاسم من قوله يتميز الاسم ((و)) معنى الإسناد إلى الاسم ((هو أن تنسب إليه ما)) أي حكما ((يحصل به الفائدة)) التامة ((وذلك)) الإسناد ((كما في)) نسبة القيام إلى تاء ((قمت و)) كما في نسبة الإيمان إلى ((أنا في قولك أنا مؤمن)) واستفيد من هذين المثالين أنه لا فرق بين تأخر المسند إليه وتقدمه، ولا بين أن يكون المسند إليه فاعلا أو مبتدأ، ولا بين أن يكون المسند فعلا أو وصفا ثم لا فرق بين الإسناد المعنوي كما مر واللفظي في نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر إذ لا يسند إلى الفعل والحرف إلا محكوما باسميتها قال في الكافية:

وإن نسبت لأداة حكما فاحك أو أعرب واجعلنها اسما

فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة أو سكون وعلى الإعراب ترفعها على الابتداء.

((**قوله: متمكن من أن يقول المرضى**)) لا يقال إنه غير متمكن من ذلك لأن حكومته مؤنث والمرضى مذكر، وقد قال ابن الخباز إنما لم يقل المرضى لأن المسند إليه مؤنث لأنا نقول هذا لا يمنع التمكن لأمرين الأول أن المؤنث المجازى لا يجب تأنيث عامله المسند إليه كما في طلع الشمس والثاني أن حكومته مصدر فمعناه الحدث وهو مذكر فيجوز التذكير نظرا إلى المعنى وإن كان اللفظ مؤنثًا.

((**قوله: أي الاسم**)) الأظهر جعل الضمير هنا وفي قوله أن تنسب إليه راجعا إلى اللفظ أو الشيء ورجوعه للاسم فيه دور وقيل قولهم الإسناد إليه كالمفعول به لغلبة الاستعمال لا يقتضى الضمير مرجعا والمعنى الخامسة العبارة التي يعبر عنها بهذا اللفظ.

((**قوله: ثم لا فرق بين الإسناد المعنوي**)) هو أن تنسب للكلمة ما لمعناها وقوله واللفظي هو أن تنسب لها ما للفظها، وهذا مذهب الجمهور وجرى عليه الناظم في الكافية الشافية لكنه في التسهيل خص الإسناد بالمعنوى.

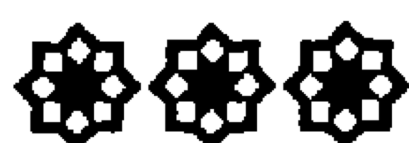
((**قوله: وضرب فعل ماض ومن حرف جر**)) هذا بناء على ما اختاره السيد الجرجاني قدس سره ورد على الرضى في جعله الإسناد في هذين معنويا وأن المحكوم عليه ليس ضرب نفسه ولا من نفسها بل ضرب آخر ومن أخرى مدلول عليهما بهما بأن ذلك غير صحيح، لأن دلالة الألفاظ على أنفسها إن سلمت ليست بالوضع قطعا لثبوتها في المهملات قال والتحقيق أن الألفاظ لا توصف بالفعلية والاسمية والحرفية في أنفسها بل بالقياس إلى ما وضعت هي بإزائه من المباني فإذا أردت أن تحكم على لفظ بما ثبت له في نفسه، وتلفظت به وأجريت الحكم قلت ضرب مثلا مركب من ثلاثة أحرف لم يكن هناك ضرب دالا على شيء هو المحكوم عليه بالتركيب، بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وكذلك إذا حكمت على لفظ بالقياس إلى ما وضع له وعين بإزائه، كما إذا قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه إلا نفس ما تلفظت به وإن كان اتصافه بالمحكوم عليه مستفادا له من غيره، والمقصود أنه فعل ماض بسبب كونه موضوعًا لمعناه واسمية المبتدأ وعمل الفعل وذكر متعلق الحرف أحوال لها إذا استعملت في معانيها ولعل الناظم في التسهيل يجنح لما قاله السيد، ويقول بمثله فلا يلزمه ما قاله المصنف في الباب السابع من المغنى غلط النحاة في قولهم الفعل لا يخبر عنه والحرف لا يخبر به لأن كلام النحاة محمول على ما إذا استعمل الفعل والحرف في معناهما فتدبر.

((**قوله: أو إعراب**)) قال الزرقاني: يرد عليه أن من الأدوات ما هو موضوع على حرفين وحينئذ فهو مشبه بالحرف فكان المناسب فيه البناء لا الإعراب والجواب عن ذلك أن القاعدة فيما إذا أخبر عما هو على حرفين أن يزاد فيه حرف ثالث فيكرر الحرف الأخير، فيقال من حرف جر بتشديد النون قال الشاعر:

إن لــــوا وإن ليتـــا عنـــاء

فشدد الواو أي أن قوله: لو وليت عبث لا فائدة فيه أنشد هذا الرضى في باب اسم الفعل انتهى. وما ذكره من أنه يقال من بتشديد النون يقتضى أن القاعدة عامة فيما هو على حرفين سواء كان ثانيهما حرف لين أو صحيحا هو ما مشى عليه الرضى، وقال في الكافية بعد هذا البيت وضعف الثاني في لو وما أشبهها وفي التسهيل وإن كان ما سمى به حرفى هجاء ضعف ثانيهما إن كان حرف لين، قال بعض شراحه فإن كان ثاينهما صحيحًا نحو من وعن أعربته كيد ودم، ولم تضعف وفي إعرابه نظر على رأى المصنف لأنه يعتبر الشبه الوضعي في البناء إلا أن يكون بنى ذلك على عدم اعتباره وهو ظاهر قول سيبويه.

((**قوله: واجعلنها اسما**)) أي اجعل تلك الأداة التي نسبت لها الحكم اسما للإسناد إليها والإسناد مطلقا من علامات الاسم.



فصل ينجلي الفعل بأربع علامات

((فصل ينجلي الفعل)). ويتضح عن قسيمية الاسم والحرف (بأربع علامات) ذكرها في النظم بقوله:

بتا فعلت وأتت ويا افعلي

ونون أقبلن ((إحداها تاء)) ضمير ((الفاعل)) في المعنى فالدور مدفوع والإيراد ممنوع أما الدور فلأنه أخذ الفاعل في علامات الفعل.

((**قوله: إحداها تاء الفاعل**)) عدل عن قول الناظم تاء فعلت المقصورة على ما شرحه ولده من أن المراد تاء ضمير المخاطب أو لبيان أنه أراد بها تاء الفاعل لاحتمال اللفظ لذلك لجواز أن يقرأ فعلت بفتح التاء وكسرها وضمها، ولا مرجح لأحد الاحتمالات على الآخر.

((**قوله: فالدور مدفوع إلخ**)) في حاشية السيف الحنفي الإضافة في قوله تاء الفاعل بيانية، والمراد بالفاعل الفاعل المعنوى فلا يرد أن هذا يصدق على التاء من قولك ما قام إلا أنت من جهة أنها منسوبة إلى أن التي هى الفاعل ولا يلزم الدور من جهة أخذ كل من الفعل والفاعل في تعريف الآخر انتهى. وبه يعرف الدور والإيراد، وأنهما اتفقا في الجواب عن الدور بما حاصله أن الفاعل الذي أخذ في تعريف الفعل هو المعنوي، والفاعل الذي أخذ الفعل في تعريفه الاصطلاحي، وأما الجواب عن الإيراد فحاصل جواب الشارح أن المراد تاء هى ضمير، والتاء في أنت ليست كذلك بل حرف خطاب وجواب السيف الحنفي أن الإيراد مبنى على أن المراد تاء منسوبة إلى الفاعل وهو ممنوع بل المراد تاء هى الفاعل، وهذه ليست كذلك ومآل الجوابين واحد وملحظهما مختلف فالشارح قدر في العبارة مضافا والمحشي جعل الإضافة بيانية.

وأخذ الفعل في تعريف الفاعل، وأما الإيراد فلأنه يصدق على أن من قولك ما قام إلا أنت أنها فعل لأنها منسوبة إلى الفاعل مع أنَّ أنْ هي الفاعل وهي اسم على الأصح اتصل بها تاء العلامة ((متكلما كان)) **الفاعل** ((كقمت)) **بضم التاء** ((أو مخاطبا نحو تباركت)) **بفتح التاء وأحسنت بكسر التاء العلامة** ((الثانية تاء التأنيث الساكنة)) **في الأصل** ((كقامت وقعدت)) **ولا التفات إلى عروض الحركة نحو: قالت أمة بنقل حركة الهمزة إلى التاء، وقالت امرأة العزيز، وقالتا أتينا طائعين بكسر التاء في الأولى وفتحها في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما.** ((فأما المتحركة)) **بحركة الإعراب** ((فتختص بالاسم كقائمة)) **وقاعدة المتحركة بحركة البناء فقد تتصل بالحرف نحولات وثمت وربت وبالاسم نحو لا قوة** ((وبهاتين العلامتين)) **وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة** ((رد على من زعم)) **من البصريين** ((حرفية ليس)) **كالفارسي.**

((**قوله: أو مخاطبا نحو تباركت**)) قال في التوشيح: فيه إيماء إلى ما قاله ابن مالك في شرح الكافية انفردت تاء التأنيث بلحاقها نعم وبئس، كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك قال العجيسي في شرحه: قيل وفيه نظر إذ لا مانع أن يقال تباركت أسماء الله بلحاق تاء التأنيث الساكنة: وفي قوله تبارك اسم ربك ما يؤيد ذلك وفات المصنف أن يقول أو مخاطبة كما قاله الناظم في شرح الكافية وتبعه ابن عقيل وابن قاسم وابن الصائغ.

((**قوله: تاء التأنيث الساكنة**)) قال العجيسي زاد الأمين المحلي المنسوب معناها إلى الفاعل ولابد كما قيل من ذلك ليحترز عن نحو ربت وثمت قال.

((**فإن قلت**)) فما وجه تقديم تاء فعلت وتاء أتت على ياء افعلى ونون اقبلن والجمع من خواص الفعل.

((**قلت**)) اختصهما بالماضي والماضي مقدم على غيره من الأفعال إذ كل حادث مسبوق بأراد قال تعالى: ﴿**إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ**﴾[1]. فأوقع الماضي الذي هو أراد أولاً وياء افعلى ونون أقبلن يشترك فيهما المضارع والأمر.

((**فإن قلت**)) إذا سلمنا ما ذكر فلم قدم تاء فعلت على تاء أتت.

---

(١) سورة النحل: ٤٠.

((**قلت**)) لأنها لا تلحق في وجه من الوجوه إلا الفعل، وأما تاء أتت فقد لحقت الحرف في كلامهم قليلا كربت وثمت، وأيضًا فإن تاء فعلت أحد ركني الإسناد دون تاء أتت كذا في التوشيح وليتأمل قوله: وأما تاء أتت فقد لحقت الحرف مع قوله أولا زاد الأمين المحلى المنسوب معناها إلخ. فإن هذا لا يتصور إلا مع قطع النظر عن تلك الزيادة.

((**قوله: بحركة الإعراب**)) أي بقرينة المثال وهذا التقييد والتفصيل في المتحركة بحركة البناء أخذه من المرادى وقد علمت أنه لا حاجة إليه لعدم ورود ربت وثمت على ما زاده المحلى فلعل المصنف يوافقه.

((**قوله: فتختص بالاسم كقائمة**)) أي إذا كانت في الآخر أو الكلام في التاء المتمحضة للتأنيث فلا يرد أن المتحركة حركة بناء تكون في الأفعال أولا كتقوم هند لأنها لحقت أولا وتدل على التأنيث والمضارعة.

((**قوله: وبالاسم**)) نحو لا حول ولا قوة.

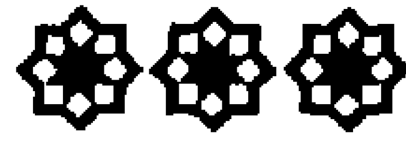
((**قوله: وبهاتين العلامتين**)) قال اللقاني: قد يقال التاء اللاحقة لعسى وليس ليست فاعلا اصطلاحا بل اسم لهما ولا لغة إذ مدلولها لم يفعل النفي ولا الرجاء فليتأمل.

((**فإن قيل**)) فإن لم يفعلهما فقد قاما به فيكون فاعلا.

((**قلت**)) فيكون حنيئذ نافيا أو منفيا وراجيا وهو باطل ضرورة وقد تبين بهذا أن في الرد بالتاء الساكنة نظرا إذ تاء التأنيث هى الدالة على تأنيث الموصوف بمعنى ما هى فيه من الفاعل كقامت هند أو غيره كقائمة والتاء اللاحقة للأفعال الأربعة ليست كذلك، أما ليس وعسى فلأن مرفوعهما ليس موصوفا بمعناهما كما مر وأما نعم وبئس فلأن معناهما إن كان أمدح أو أذم فكذلك وإن كان حسن وقبح فلأن الفاعل هو الحسن أي الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا أنوثة فالمتجه أن ليس وعيسى لنفي النسبة الكلامية ورجائها ونعم وبئس لمدح الجنس أو ذمه ودخلت التاء فيها لمطابقة لفظ ما بعدها فما قاله المخالف من الحرفية والاسمية لم ينهض رده انتهى. وأجاب الشهاب القاسمي بأن المراد بتاء الفاعل ما يكون فاعلا في الجملة وإن لم يكن فاعلا في ليس وعسى وتاء التأنيث الدالة على التأنيث في الجملة وإن لم تكن للتأنيث في نفس

الأمر بل في نعم وبئس انتهى ولا يخفى ما فيه وقال بعض مشايخنا ما ذكره اللقاني من بطلان كون الفاعل نافيا وراجيا غير ظاهر في تاء المتكلم أما فيها فلا يظهر لأن المتكلم ناف وراج فتأمل.

((**أقول**)) ويمكن أن يجاب في تاء المخاطبة بأن معنى ليس الانتفاء وهو قائم بالمرفوع نحو ماتت هند، ومن قال معناها النفي مراده الانتفاء لأن المصدر كثيرا ما يراد به الحاصل به والمراد بأنت الفاعل نفسه أو فرده المقصود بالحكم.



ومن تابعه كأبي بكر بن شقير قياسا على ما النافية بجامع النفي ((و)) رد على من زعم حرفية ((عسى)) من الكوفيين قياسا على لعل بجامع الترجي والصحيح أن ليس وعسى فعلان لقبولهما التاءين المذكورتين، تقول لست وليست وعسيت وعست ((وبالعلامة الثانية)) فقط وهي تاء التأنيث الساكنة ((رد على من زعم)) من الكوفيين كالفراء ((اسمية نعم وبئس)) لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع، كقول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير وتأولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته ودخول حرف الجر على معمول الصفة والأصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على الاسم وإنما لم يقل وبالعلامتين كالتي قبلها لأن تاء الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فإنهما يقبلان العلامتين كما مر العلامة ((الثالثة ياء)) ضمير المؤنثة ((المخاطبة كقومي)) يا هند ((وبهذه)) العلامة ((رد على من قال)) كالزمخشري ((أن هات)) بكسر التاء ((وتعال)) بفتح اللام ((اسما فعلين)) للأمر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى أقبل والصحيح أنهما فعلا أمر للمذكر لدلالتهما على الطلب، وقبولهما ياء المخاطبة تقول هاتي بكسر التاء وتعالي بفتح اللام وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما فالمحذوف من هات الياء كما في ارم والمحذوف من تعال الألف كما في اخش العلامة ((الرابعة نون التوكيد شديدة)) كانت نحو لينبذن ((أو خفيفة)) نحو لنسفعا ويجمعهما ((ليسجنن)) بالتشديد ((وليكونا)) بالتخفيف ((وأما قوله)) وهو رؤبة:

[١١] أريت أن جاءتْ به أملودا مرجَّلا ويلبس البرودا
أقائلُنّ أحضروا الشُّهُودا

---

[١١] الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٣، والمقاصد النحوية (١/١١٨)، (٣/٦٤٨)، (٤/٣٣٤)، ولرجل من هذيل في حاشية ياسين (١/٢٤)، وخزانة الأدب (٦/٥)، والدرر (٥/١٧٦)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٥٨). المعجم المفصل (٥/١١٤٤).
الشاهد فيه: حيث أكد اسم الفاعل بنون التوكيد وهذا نادر.

((**قوله: قياسا على ما النافية إلخ**)) قال أبو البقاء في اللباب: أما ليس فمن البصريين من قال هى حرف وأن الضمير المتصل بها لشبهها بالأفعال كما اتصل الضمير بها على لغة من قال في التثنية ها آوفى الجمع هاؤا وأبو على يشير إليه في كتبه كثيرًا، ويقوى ذلك أنها لا تدل على زمان وأنها تنفي كما تنفي ما وأنهم شبهوها بها في إبطال عملها بدخول إلا على الخبر في قولهم ليس الطيب إلا المسك بالرفع فيهما ومن قال هى فعل احتج باتصال الضمائر وتاء التأنيث الساكنة وسلبت التصرف لشبهها بما، ويدل على أنها فعل جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع وتقديمه عليها عند كثير منهم بخلاف ما.

((**قوله: لقبولهما التاءين**)) ولاتصال الضمائر بهما.

((**قوله: على من زعم اسمية نعم وبئس**)) سيأتي في بابهما أن في نقل الخلاف فيهما طريقين وفي التبيين لأبي البقاء قال الكوفيون: هما اسمان وهما في الأصل صفة لموصوف محذوف كأنك إذا قلت نعم الرجل زيد فتقديره الرجل نعم الرجل ولما حذف الموصوف وهو اسم فكما كان الرجل اسما فكذلك ما قام مقامه والرجل مرفوع بنعم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل وحجة الأولين أوجه. أحدها: اتصال ضمير المرفوع بها كما حكى الكسائي نعموا رجالا الزيدون وإذا لم يظهر كان مستترا وأضمر على شريطة التفسير كما كان ذلك في قولهم ربه رجلا، وهذا لا يكون في الأسماء الوجه الثاني: أن تاء التأنيث الساكنة تتصل بها كقولك نعمت المرأة هند وهذا لا يكون في الأسماء.

((**فإن قيل**)) التاء قد تتصل بالحرف نحو ربت وثمت ولات فلا يدل اتصالها بنعم على أنها فعل قبل اتصالها ساكنة بنعم دليل على أنها فعل وليس كذلك ثم ورب لأنها محركة ويدل على الفرق بينهما أن التاء في نعمت تدل على تأنيث الفاعل كدلالة التاء في قامت والتاء في ربت وثمت تدل على تأنيث الكلمة في نفسها لا على التأنيث في غيرها، وحكم لات حكم ربت ولذلك وقف عليها قوم بالهاء فقالوا لاه ولم يقف أحد على نعمت بالهاء.

((**فإن قيل**)) لحوق التاء بنعم غير لازم بل يجوز أن يقال نعم المرأة هند قيل ودخولها أحسن وأما حذفها فلأن المرأة معنى الجنس فكان التذكير لذلك على

أن الحجة في جواز دخولها لا في وجوبه.

((**تنبيه**)) قال ابن إياز في شرح الفصول: اعلم أن التاء الساكنة وإن كانت لاحقة للفعل فإنها دالة على تأنيث فاعله لأن الفعل لا يقبل التأنيث لأن مدلوله المصدر الذي هو جنس مطلق، والجنس موضوع على التذكير ولأن الأصل في التأنيث هى الحقيقة التي لها فرج وبإزائه ذكر كامرأة وبقرة ونعجة وناقة وهذا إنما يتصور في الأسماء فلما امتنع التأنيث الحقيقي حمل غيره في المنع عليه وأما عبد القاهر الجرجاني فإنه سوغ تأنيث الفعل تأنيثًا لفظيا قال: ولا معنى لتأنيث اللفظ إلا أنه توجد فله أمارة التأنيث فيصدق بها تأنيثه وتأنيث غيره ولولا ذلك لكان قولهم أنث الفعل خطأ.

((**قوله: فهات بمعنى ناول**)) قال في البسيط وأما هات زيدا ففيه مذهبان أنه اسم للفعل مسماه أعط، وكسر آخره هربا من الساكنين ويعتذر عن بروز الضمير معه بقوة شبهه بالفعل والمذهب الثاني ويعزى إلى الخليل أنه فعل، والهاء في أوله بدل من همزة أتى يؤاتى ودليل فعليته أنه يتصرف مثل تصرف رام فيقال هات وهاتيا وهاتوا وهاتى وهاتين وفي التنزيل هاتوا برهانكم انتهى. وقال ابن خطيب المنصورية كلام ابن هشام هذا يدل على أن هات هذا لا يستعمل إلا على صيغة الأمر، وليس كذلك فإنه يقال هاتي للماضي بمعنى عاطى وتصريفه كتصريفه ويدخل علل ما يدخل على هاتى من علامات الأفعال قال:

لله ما يعطى وما يهاتي

أي وما يأخذ قال وقيل أصله آت قلبت همزته هاء ولا يقال فيه إلا هات بكسر التاء لأنه أمر من هاتي كعاطي.

((**قوله: وهو رؤبة**)) كذا وقع للعيني وفي التوشيح قوله: أقائلن كذا أورده المصنف وغيره، وقال ابن دريد في أماليه أخبرنا أبو عثمان التوزي عن أبي عبيدة وقال ابن دريد في أماليه: أتى رجل من العرب أمة له فلما حبلت جحدها فأنشدت تقول:

أريت أن جاءت به أملودا مرجلا ويلبس البرودا
أقائلون أحضرى شهودا فظلت من شر اللداة كيدا

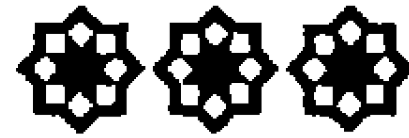
كـــالله تربـــي صـــائدا فـــاصطيدا

وكذا أورده السكوني في كتاب أشعار هذيل ونسبه لرجل من هذيـل وعلـى هذا فلم تدخل نون التوكيـد علـى اسـم الفـاعل، وانتفـت الضـرورة وأورده ابـن الدهان في الغرة بلفظ:

أقـــائلن احضـــرى الشـــهودا

وقال إنما جسره على ذلك عمله في الظاهر والمضمر قال وهـذا قريـب مـن دخول نون الوقاية على الاسم في قوله:

ومـــا أدرى وظنـــى كـــل ظـــن أمســـلمنى إلـــى قومـــى شـــراحي



فضرورة نادرة أي دخول نون التوكيد على قائلن مع أنه اسم والذي سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو أتقولن وأريت أصله أرأيت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفًا، والأملود بضم الهمزة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذي شعره بين الجعودة والسبوطة يقول أخبرني أن جاءت هذه بشاب يتزوجها مرجل الشعر حسن الملمس كالغصن الناعم أآمر أنت بإحضار الشهود لعقد نكاحها عليه ينكر وقوع ذلك منه ولقائل أن يقول لا نسلم أن في قوله أقائلن توكيدا بالنون لاحتمال أن يكون أصله أقائل أنا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم أدغم التنوين في نون أنا على حد قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا۠ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾(١)(٢). قاله الدماميني وقال غيره: نقلت حركة الهمزة إلى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم أدغم التنوين في نون أنا والأول قصر المسافة وعليهما اعتراض من وجهين أحدهما: أنه يعتبر في المقيس أن يكون على وزان المقيس عليه، وهنا ليس كذلك لأن الألف الثانية في المقيس عليه مذكورة وفي المقيس محذوفة والثاني: أن هذا الاحتمال إنما يتمشى حيث كان المعنى أقائل أنا على التكلم، أما إذا كان المعنى على الخطاب كما تعطيه السوابق واللواحق فلا على أن العيني قال والمعنى هل أنتم قائلون فأجراه مجرى أتقولون انتهى. ويؤخذ منه أن الوصف هنا مسند إلى ضمير جماعة الذكور بناء على أنه يسلك بالوصف مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم أقف على نص في ذلك.

((**قوله: ينكر وقوع ذلك منه**)) قال الزرقاني: أي ينكر وقوع إحضار الشهود منه وذلك لأن الاستفهام في قوله أقائلن إنكاري ووجه إنكار ذلك أن

---

(١) سورة الكهف: ٣٨.

(٢) ومن ذلك قراءة أبي بن كعب والحسن:

لَكِنْ أَنَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي

وقرأ ((لَكِنْ هُوَ اللَّهُ رَبِّي)) - ساكنة النون من غير ألف عيسى الثقفي.

وهناك أيضًا ((لكنه هو الله ربي)) يقف بالهاء أبي عمرو رواية.

انظر المحتسب لابن جني (٢/٧٥)، والمختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص٨٣.

من كان على الصفة المذكورة كان من أهل الحضر وذلك لا يصاهرهم عندهم قاله بعض شيوخنا.

((**قوله: ثم أدغم التنوين في نون أنا**)) أي بعد تسكين التنوين لأنه نقلت إليه الفتحة فصار مفتوحا فيحتاج لتسكينه قال الزرقاني: وفي كل من الوجهين المذكورين مرجح ومسقط، وذلك لأن الحذف على الأول اعتباطي وهو غير قياسي والإدغام على الثاني غير قياسي لأن المحذوف لعلة كأنه موجود.

((**قوله: وعليهما اعترض من وجهين إلخ**)) قال شيخ شيوخنا الشنواني فيه أمور.

((**أحدها**)) ما ذكره أنه يعتبر في المقيس إلخ فيه نظر من وجهين:

الأول: إنه يعتبر في المقيس أن يكون على وزان المقيس عليه في علة الحكم لا في غيرها وقد ذكر بعضهم أن القياس في العربية على أربعة أقسام حمل فرع على أصل وحمل أصل على فرع وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد ومثل لكل نوع بما يطول.

الثاني: سلمنا ما ذكره لكن نقول إن الألف الثانية في المقيس عليه محذوفة وصلا في قراة غير ابن عامر لأن ابن عامر قرأ بإثبات الألف وصلا ووقفا والباقون بحذفها وصلا وبإثباتها وقفا وكفى ذلك في كون المقيس على وزان المقيس عليه.

((**ثانيها**)) أن في إعطاء ما ذكر نظرا لجوازأن المتكلم جرد من نفسه نفسا خاطبها.

((**ثالثها**)) ما ذكره من بناء الفعل المؤكد بالنون على الضم مع واو الجماعة الذكور لم أقف على نص في ذلك فإن الذي وقفنا عليه بناؤه مع نون للتوكيد، وإن لم تباشره، وأما أن بناءه على الضم مع الواو وعلى الكسر مع الياء فلم نره في شيء مما وقفنا عليه فإن كان الشارح اطلع على نقل في ذلك فسمعا وطاعة وإلا فهو محل توقف واقتصر الدنوشرى على قوله يمكن أن يقال إنما يشترط مما يلي المقيس في علة الحكم فقط لا من كل وجه وهنا كذلك على أن الشارح سيأتي في كلامه ما هو كذلك، وهو قوله قريبًا على حد وإن امرأة

خافت من بعلها اهـ. وصدر كلامه يوهم أنه لم يسبق بما قاله، وكان وجه كون ما سيأتي للشارح كذلك هل ليست كان من كل وجه لأن أن مختصة اختصاصا غير مقيد بحالة.

((**قوله: على أن العيني إلخ**)) قد يقال العيني إنما أخذ ذلك من قرينة غير ضم لام قائلن إذ يحتمل الإفراد والجمع.

((**قوله: ولم أقف على نص في ذلك**)) قال الدماميني ما نصه وهاهنا بحث وهو أن اسم الفاعل عند اتصال نون التوكيد به هل يبني لشبهه بفعل الأمر فإنه أحق الأفعال بهذه النون أو تلحقه بلا شرط، وأما غيره فلا تلحقه إلا بشرط هذا مما لم أر نصا فيه وسمعت شيوخنا ينشدون البيت بضم اللام من أقائلن ولم أقف عليه مضبوطا كذا في كتاب معتمد فإن ثبتت الرواية على هذا الوجه علم أن العرب لا تبنيه عند لحاق هذه النون المتصلة به لكن يسأل حينئذ لم أعرب مع قيام المقتضى للبناء اهـ. وهو صريح في أنه عند ضم اللام لا يكون مبنيا جزما وأجيب عن عدم بنائه على الفتح حينئذ بأن النون إنما دخلته لشبهه بالمضارع لفظا ومعنى، والأصل في الأسماء الإعراب فبقي على أصله مع أنه لا ضرورة في بنائه بل في لحاق النون به وقد اختلف في بناء المضارع عند اتصال النون به.



((فصل ويعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع)).

((ويعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع)) المذكورة للاسم والفعل ولا غيرها، وإليه أشار الناظم بقوله: سواهما الحرف ((كهل)) من حروف الاستفهام ((وفي)) من حروف الجر ((ولم)) من حروف الجزم ((وقد أشير)) في النظم ((بهذه المثل)) الثلاثة، وتعبيره بالمثل مجاز عن استعمال بناء الكثرة للقلة ولو عبر بالأمثلة كان حقيقة ((إلى)) بيان ((أنواع الحروف)) بالنسبة إلى الاختصاص وعدمه ((فإن منها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال فلا يعمل شيئًا كهل)) حيث لم يكن في حيزها فعل فإنها تدخل على الاسم ((تقول هل زيد أخوك)) بخلاف ما إذا كان في حيزها فعل فتختص به إما صريحا نحو ((هل قام زيد)) وهل يقوم وإما تقديرا نحو هل زيد قام فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور على حد وإن امرأة خافت عند جمهور البصريين، وبالفعل المذكور عند الأخفش والكوفيين ولاختصاص هل بالفعل إذا كان في حيزها وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته، ومنها مالا يختص بالأسماء ولا بالأفعال ويعمل كما ولا ولات وإن المشبهات بليس ((ومنها ما يختص بالأسماء فيعمل فيها)) الجر كفى نحو ﴿وَفِي الأَرْضِ آيَات للموقنين﴾[1]. ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُم﴾[2]. أو يعمل النصب والرفع كإن وأخواتها، ومنها ما يختص بالأسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف ((ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها)) الجزم ((كلم نحو ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَد﴾[3])). أو يعمل فيها النصب كلن نحو: لن ينال الله لحومها، ومنها ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف.

((فصل)) ((قوله: ويعرف الحرف بأن لا يحسن فيه شيء)) السيف الحنفي تساهل في تعبيره بعدم الحسن عن عدم الصلاحية والقبول، وفي قوله التسع نظر لأن العلامات ليست منحصرة فيما ذكر ولا يلزم من عدم قبوله لهذه العلامات عدم قبوله لجميع العلامات وإلى هذا أشار الشارح بقوله ولا غيرها، وإنما عبر

---

(١) سورة الذاريات: ٢٠.

(٢) سورة الذاريات: ٢٢.

(٣) سورة الإخلاص: ٣.

في الاسم بتمييز لأن من علاماته الإسناد وهو علامة معنوية خفية، وعبر في الفعل بينجلي لأن علاماته كلها لفظية ظاهرة وعبر في الحرف بيعرف لأن علامته بسيطة والمعرف يتعلق بالبسائط هذا وقال الناصر اللقاني: كان عليه أن يزيد قيدا آخر يخرج أسماء الأفعال كما قال ابن الناظم، ولم يدل على نفى الحرفية دليل أي كأن تقع الكلمة أحد ركنى الإسناد فإنها حينئذ تنتفى عنها الحرفية، وتتردد بين الاسمية والفعلية، والاسم أصل الإلحاق به عند التردد أولى، وقال أيضًا إن كلامه منقوض بكيف فإنها لا يحسن فيها شيء من العلامات إلا أن يريد بالإسناد الإسناد في اللفظ أو في المعنى كما تقدم في قط فلا نقض قال الشهاب القاسمي: لا يقال بل يحسن فيها الجر حكى في المغنى عن بعض العرب على كيف تبيع الأحمرين لأنا نقول الجر عند المصنف ليس دخول حرف الجر بل الكسرة ولا كسرة هاهنا إلا أن يراد الكسرة ولو محلا.

((**قوله: ولا غيرها**)) ليس فيه حوالة على مجهول لأن الوقف فيه يبين الغير وبقول الشارح ولا غيرها اندفع قول المصنف أن من الكلمات ما لا يقبل شيئًا من العلامات المذكورة مع كونه غير حرف واندفع أن في معرفة لا الحرف بعدم حسن شيء من العلامات التسع معه انعكاس العلامة وقد قالوا إنها تطرد ولا تنعكس لأن محل ما قالوه ما لم تكن العلامة شاملة بقى أنه أورد على معرفة الحرف بما ذكر الدور لأن علامات الاسم والفعل حروف وكأنه قيل يعرف الحرف بأن لا يقبل شيئًا من الحروف ودفع بأنه لم يعنون في علامات الاسم والفعل بعنوان الحرفية بل عين ألفاظًا مخصوصة.

((**قوله: وتعبيره بالمثل مجاز**)) هذا بناء على افتراق الجمعين في المبتدأ والنهاية والذي حققه السعد أنهما يفترقان في النهاية فلا مجاز هنا.

((**قوله: حيث لم يكن في حيزها فعل**)) كما أشار إليها بالمثال.

((**قوله: فتختص بالفعل**)) أي فتكون داخلة عليه لا على الاسم لأن اللفظ يوهم أنها داخلة على اسم.

((**قوله: ومنها مالا يختص بالأسماء ولا بالأفعال ويعمل**)) أي على خلاف الأصل كما أشار إليه من قال حق مالا يختص أن يعمل، وما اختص بقبيل أن

يعمل العمل الخاص به ولكونه على خلاف الأصل احتيج إلى توجيه عمل هذه الأدوات لشبهها بليس.

((**قوله: كما ولا**)) لأن خبرها لا يلزم اسميته، وقيل يكفي اختصاص اسمها وقال الزرقاني في قوله المشبهات بليس نظر لأنها حيث أشبهت اختصت بالاسم وأجيب بأن ما العاملة عمل ليس تدخل على الفعل، وحينئذ تعمل وكذا لا وإن وأما لات فهى لا والتاء فيه للمبالغة، وتدخل على الفعل حيث سقطت منها التاء فلو أسقطها الشارح كان أولى.

((**قوله: أو تعمل النصب**)) أي على خلاف الأصل، ولذا احتيج إلى توجيهه قال الأشموني: وإنما عملت لن أي وأخواتها النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لأنها بمعناها على أن بعضهم جزم بها.

((**قوله: كلام التعريف**)) أي لتنزيلها منزلة الجزء ولأن هذا النوع خلاف الأصل فلابد من توجيهه عدم عمله وقال الشهاب القاسمي في حواشي اللقاني يقولون إن ما اختص بقبيل عمل فيه العمل الخاص وأقول يرد عليه إن وأخواتها فإنها مختصة بالأسماء وتعمل الرفع والنصب وهما عام لا خاص وقد يجاب بأن المراد أن ما اختص بقبيل ولم يشبه الفعل بعمل العمل الخاص فخرج إن وأخواتها لأنها مشبهة بالفعل لفظا ومعنى كما صرح به في محله لا يقال لا نسلم اختصاصها بالأسماء لأن خبرها يكون فعلا لأنا نقول لا بدلها من الاسم فاسمها لا يكون إلا اسما، وأما خبرها فقد يكون وقد لا يكون ويكفي في هذا الاختصاص انتهى. وفي كلام الأشموني شرح الألفية أن إن وأخواتها من الحروف المختصة بالأسماء قال وإنما لم تعمل الجر لما يذكر في بابها.

((**قوله: ومنها ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها**)) أي على خلاف الأصل كقد والسين وسوف أي لتنزيلها منزلة الجزء كذا قالوا قال الشهاب القاسمي: ولا يظهر كون سوف وقد كالجزء.

((**تنبيه**)) تحصل أن أنواع الحروف ثمانية مختص بالأفعال أو الأسماء يعمل عملا خاصا أو عاما أو لا يعمل مشترك لا يعمل أو يعمل عملا عاما ولم يذكروا مشتركا يعمل عملا خاصا فانظر حاشيتنا على الفاكهي.

فصل والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع

((فصل والفعل)) بكسر الفاء من حيث هو فعل ((جنس تحته ثلاثة أنـواع)) عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر بناء على أن أصله مضارع وانتصر لهم الموضح في المغني وقواه وسيأتي تقريره ((أحدها)) الفعل ((المضارع)) أي المشابه، وسيأتي وجه الشبه ((وعلامته أن يصلح لأن يلي لم)) بأن يقع بعدها من غير فصل ((نحو لم يقم ولم يشم)) وهذه العلامة أنفع علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم بقوله:

فعـــل مضـــارع يلـــى لـــم كيشـــم

((والأفصح فيه)) أي في يشم ((فتح الشين)) مضارع شمم بكسر الميم ((لاضمها)) مضارع شمم بفتح الميم ((الأفصح في الماضي)) منه ((شممت بكسر الميم لافتحها)) والحاصل أنه جاء من بابى فرح يفرح، ونصر ينصر والأول أفصح من الثاني وفيه رد على ابن درستويه حيث أنكر مجيئه من باب نصر ينصر، وقال إنه خطأ اهـ. والصواب وروده وممن حكاه الفراء وابن الأعرابي[(١)] وغيرهما كما قال المرادي ((وإنما سمى)) هذا الفعل ((مضارعا لمشابهته للاسم)).

المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى أما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الأصول والزوائد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الأولى، وأما من جهة المعنى فلأن كل واحد منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه أحسن ما سمعت انتهى. فلهذا اقتصرت عليه دون غيره من

---

(١) محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابي، من موالي بني هاشم.

قال الجاحظ: كان نحويًا عالمًا باللغة والشعر، ناسبًا كثير السماع من المفضل بن محمد الضبي، راوية للأشعار، حسن الحفظ لها، ولم يكن أحد من الكوفيين أشبه رواية برواية البصريين منه.

وكان يزعم أن الأصمعي وأبا عبيدة لا يحسنان قليلاً ولا كثيرًا. وكان أحول أعرج بغية الوعاة (١/١٠٥،١٠٦).

التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها ((ولهذا)) الشبه ((أعرب)) المضارع ((واستحق التقديم في الذكر على أخويه)).

الماضي والأمر فينبغي للشخص أن ينجلي بالأوصاف الجميلة ليحصل له التقديم على أقرانه ((ومتى دلت كلمة)) من الكلمات ((على معنى)) الفعل ((المضارع)) وهو الحدث المقترن بأحد الزمانين الحال أو الاستقبال ((ولم تقبل)) تلك الكلمة ((لم فهي اسم)) إما لوصف كضارب الآن أوغدا وإما لفعل ((كأوه وأف بمعنى أتوجع وأتضجر)) فأوه اسم لأتوجع وأف اسم لأتضجر وفي أف أربعون لغة ذكرها في الارتشاف وحاصلها أن الهمزة إما أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة فإن كانت مضمومة فاثنتان وعشرون لغة وحاصل ضبطها أنها إما مجردة عن اللواحق أو ملحقة بزائد، والمجردة إما أن يكون آخرها ساكنا أو متحركا والمتحركة الآخر إما مشددة أو مخففة وكل منهما مثلث الآخر مع التنوين وعدمه، فهذه اثنتا عشرة في المتحركة والساكنة إما مشددة.

((**فصل**)) ((**قوله: والفعل جنس**)) أي إضافي فلا ينافي أنه نوع من الكلمة كما أشار إليه اللقاني، وإلا ظهر أن المراد الجنس اللغوي.

((**قوله: وإنما سمى مضارعا إلخ**)) قال في الغرة.

((**فإن قيل**)) لم سميتم الفعل مضارعا لمشابهته الاسم ولم تسموا مالا ينصرف مضارعا لمشابهته الفعل، ولم تسموا أيضًا الاسم المبنى مضارعا لمشابهته الحرف.

((**فالجواب**)) أن الاسم خرج عن بابه إلى مشابهة الفعل والحرف فلو قال اسم مضارع لم يعلم أي القسمين هو فمنعناه من هذه التسمية، وليس كذلك الفعل وأيضًا فإن الاسم شابه الفعل فيما لا ينصرف من وجهين فنقص تمكنه وشابه الفعل بالحركات السكون حتى عمل فلو سمى مضارعا لالتبس المقصود ورأيت في بعض كتب المتقدمين سؤالا وجوابا وكلاهما فيه نظر حاصل السؤال هو أنه قال:

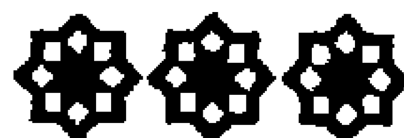
((**فإن قيل**)) لما شابه الفعل الاسم أعطيتموه بعض الإعراب، ولما أشبه الاسم الحرف أعطيتموه كل البناء فأجاب بأن الإعراب لما كان يتبعض أعطى الفرع فيه دون ما للأصل ولما كان البناء لا يتبعض تساوى الأصل والفرع فيه، والكلام على هذا أن الإعراب إنما هو معنى، وهو تغيير آخر الكلمة لتغيير العوامل وهذا كما وجد في الاسم كذلك وجد في الفعل وإنما بعض العوامل التي تحدث حركة امتنع من الدخول على الفعل لعلة فامتنع لذلك ما كان يوجد فيه وهو التغير بشيء له بعض، وإنما الحركات هى التي تتبعض وليست الحركة عنده هى الإعراب قال أبو سعيد: الحروف لها السكون فقط والأسماء فيها ثلاث حركات وسكون فاعطى المشابه للحرف السكون إذ لا يتبعض، وأعطى المشابه للأسماء بعض الحركات.

((**فإن قيل**)) لما شابه الفعل الاسم أعطى الإعراب دون التصغير والتثنية والجمع.

((**فالجواب**)) أن التصغير والتثنية والجمع معان تختص بالذوات والإعراب معنى يختص بالحال فأعطيت الأفعال الإعراب؛ وأيضًا فإن التصغير صورة واحدة فلو أعطيت الفعل للمشابهة لكان الأصل كالفرع، وأيضًا فإنهم آنسوا بالحرف المختص بالاسم أن يؤثر في الاسم إعرابا وللأفعال حروف تختص بها فأحدثت فيها إعرابا اهـ ما في الغرة.

((**قوله: لعدم سلامتها من الطعن فيها**)) الطعن فيها ليس من جهة أنها توجيه للتسمية بالمضارع بل من جهة كونها توجيها لإعرابه.

((**وله: ومتى دلت كلمة على معنى المضارع ولم تقبل لم فهى اسم**)) قال اللقاني: ينتقض بنحويا في يا زيد فإنها نائبة عن أدعو وهى حرف إلا أن يراد بقوله دلت عليه الدلالة الوضعية على أن فيه نظرا لأن الواضع وضع يا للدعاء فالجواب الصحيح أن يراد بقوله دلت الدلالة بالهيئة بالمادة فلا نقض بيا.



أو مخففة فهذه أربع عشرة، واللواحق لهـا مـن الزوائـد إمـا هـاء السـكت أو حرف المد فإن كان هاء السكت فالفاء مثلثة مشددة فهذه سـبع عشـرة، وإن كان حرف مد فهو إما واو أو ياء أو ألـف والفـاء فيهـن مشـددة والألـف إمـا مفخمة أو بالإمالة المحضة أو بين بين فهذه خمس أخـرى مـع السـبع عشـرة وإن كانت مكسورة فإحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهـذه ست، وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه أربع لغات والحادية عشرة أو في بالإمالة وإن كانت مفتوحـة فالفـاء مشـددة مـع الفتـح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة أف بالسـكون والسادسـة أو فـي بالإمالـة والسابعة أفاه بهاء السكت فهذه السبع مكملة للأربعين النوع ((الثاني)) الفعل ((الماضي ويتميز)) عن أخويه المضارع والأمـر ((بقبـول تـاء الفـاعل كتبـارك وعسى وليس)).

تقول تباركت يا الله، وعسيت أنا ولست ((أو تاء التأنيث السـاكنة كنعـم وبئس وعسى وليس)) تقول نعمت وبئست وعسيت وليست فنبه بتكرير عسى وليس على اشتراك التاء فيهما كما أومأ إليه سـابقا بقولـه وبهـاتين العلامتيـن وبعدم تكرير تبارك ونعم وبئس على انفراد تبارك بتـاء الفـاعل، وانفـراد نعـم وبئس بتا التأنيث كما أومأ إليه أيضًا بقوله وبالعلامة الثانية وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال: وقد انفردت يعني تاء التأنيث بلحاقها نعم وبئس كما انفـردت تـاء الفـاعل بلحاقهـا تبـارك، وفـي شـرح الآجروميـة للشهاب البجائي أن تبارك يقبل التاءين تقول تباركت يا الله وتباركت أسـماء الله اهـ. وهذا إن كان مسموعا فذاك وإلا فاللغة لا تثبـت بالقيـاس واسـتفدنا من تعبير الموضح بالتاءين أن أل في التاء في قـول النـاظم: ومـاضي الأفعـال بالتامز. للعهد المتقدم في قوله: بتـا فعلـت وأتـت ((ومتـى دلـت كلمـة علـى معنى)) الفعل ((الماضي)) وهو الحدث المقترن بالزمن الماضي.

((وتقبل)) تلك الكلمة ((إحدى التاءين)) المتقدمين وهما تاء الفاعل وتـاء التأنيث السـاكنة ((فهي اسم)) أما الوصف كضارب أمـس أو لفعـل ((كهيهـات وشتان بمعنى بعد وافترق)).

فهيهات بعد، وشتان بمعنى افترق وفي هيهـات أربعـون لغـة ذكرتهـا فـي

باب اسم الفعل من هذا الكتاب لا يقال يشكل عليه أفعل في التعجب، وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وحبذافى المدح فإنها أفعال ماضية، ولا تقبل إحدى التاءين فيلزم أن تكون أسماء، لأنا نقول عدم قبولها لإحدى التاءين عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالأصل النوع «الثالث» الفعل «الأمر وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالته على الأمر» أي الطلب بصيغته فالدور مدفوع وإيراد الأمر باللام ممنوع فإن دلالته على الطلب نشأت من اللام لا من الصيغة بخلاف الأمر بالصيغة «نحو من» فإنه دل على الطلب وقيل نون التوكيد وهذا معنى قول الناظم:

وسم بالنون فعل الأمر إن أمر فهم

«فإن أو قبلت كلمة النون» المذكورة «ولم تدل» تلك الكلمة «على الأمر» الذي هوالطلب «فهي فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا» فعل تعجب نحو احسنن بزيد فإنه ليس أمرا على الأصح بل على صورته «وإن دلت» كلمة «على الأمر» الذي هو الطلب «ولم تقبل النون» المذكورة «فهي اسم» أما المصدر نحو:

صبرا بني عبد الدار

بمعنى اصبروا أو اسم لفعل «كنزال ودراك» أو حرف نحو كلا بمعنى ائته «هذا» التمثيل بنزال ودراك «أولى من التمثيل بصه وحيهل» في قول الناظم:

والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل

«فإن اسميتهما» أي اسمية صه وحيهل «معلومة مما تقدم» في علامات الاسم «لأنهما يقبلان التنوين» تقول صه وحيهلا بالتنوين، وعلى هذا كان ينبغي للموضح أن لا يمثل فيما تقدم بأف لأنها تقبل التنوين فاسميتها معلومة مما تقدم أيضًا ثم النظر في هات وتعال هل يقبلان نون التوكيد فيدخلان في علامة الأمر أولا فيخالف ما اختاره أولا فيهما ولله دره حيث تمم أقسام اسم الفعل من الماضي والمضارع ومفهومي علامة الأمر التي أغفلها الناظم.

((**قوله: وهذا إن كان مسموعا إلخ**)) قال شيخ شيوخنا الشنواني: لا نسلم أنه قياس في اللغة لجواز أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء وما ذكره محقق له ولو سلم فلا نسلم أن القياس في اللغة ممتنع، ولو سلم أنه ممتنع لكن لا يمتنع مطلقا بل في المدلولات، أما في الأحكام كما هنا فلا يمتنع نبه عليه ابن جماعة في نظير ذلك وقال ابن الأنباري وهو أي القياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه.

((**قوله: فيلزم أن تكون أسماء**)) الأولى فيلزم أن لا تكون أفعالا لأن ذلك هو اللازم من عدم قبول التاء لا كونها أسماء.

((**قوله: فالدور مدفوع**)) تقرير الدور واضح لأنه عرف الأمر بأن يدل على الأمر، ووجه الدفع ما قاله المصنف في التعليقة أن الأمر المعرف هو الأمر الاصطلاحي وهو لفظ والأمر المعرف به هو الأمر اللغوي وهو طلب الفعل واللفظ والمعنى غير أن بقى أن المصنف أورد على علامة الأمر المذكورة أفعل في التعجب كقولك أحسن بزيد فإنه فعل أمر مع أنه لا يفهم منه الأمر وأجاب بأن شرط العلامة صحة الاطراد لا الانعكاس وقال.

((**فإن قلت**)) فهل يمكن أن يجاب عنه بأن يدعى أن يفعل في التعجب أمر للمخاطب بأن يتعجب ولأن فيه ضميرًا مستترًا وحينئذ فلا إشكال لأنه يدل على الطلب ويقبل نون التوكيد كقوله:

فأحربه من طول فقر وأحريا

أراد أحرين فأبدل النون في الوقف ألفا ((**قلت**)) لا لأن هذا وإن كان قولا لقوم من النحاة إلا أن الناظم لا يقول به، ولا يرى قولك أحسن بزيد إلاماويا لقولك ما أحسنه اهـ.

((**قوله: وإن لم تقبل النون إلخ**)) قال الدنوشرى: جعل العلامة هنا وفيما تقدم في المضارع والأمر منعكسة أي يلزم من عدمه العدم، وهذا خلاف شأنها فلينظر وجهه اهـ.

((**وأقول**)) قد عرفت وجهه في علامة الحرف فلا تغفل.

((**قوله: بمعنى أنزل وأدرك**)) ضبط بعضهم أنزل بألف الوصل وأدرك بألف القطع، وكأنه لأن أنزل من النزول وأدرك من الإدراك، ولا مانع أن يكون أنزل بالقطع من الإنزال بناء على جواز بناء اسم الفعل من المزيد.

((**قوله: أو هي حرف نحو كلا**)) قال الحفيد لا نسلم أنها تدل على الأمر بل على الردع والزجر وليس بأمر.

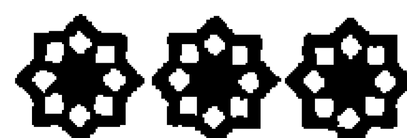
((**قوله: فإن اسميتهما إلخ**)) جوابه أن الذي علم مما تقدم هو مطلق اسميتها، والمراد هنا اسميتها للفعل لأن قوله هو اسم المراد هو اسم للفعل، وهذا لم يعلم مما سبق بقى أنه يستفاد من كلامه اسميته نحو نزال ودراك لأنه أفادأن الدلالة على الطلب مع عدم محلية النون من علامات الاسمية، وهذا موجود في دراك ونزال فلا محذور في ترك التمثيل بهما، وأورد اللقاني على المصنف في دعواه عدم العلم باسمية نزال ودراك مما تقدم أنه يفضى إلى بطلان العلامة التي ذكرها للحرف لصدقه حينئذ عليهما وأجيب بأن غاية ما يلزم أنه من قبيل التعريف بالأعم.

وقد أجازه القدماء لأنه يفيد التمييز في الجملة، وأجاب بعضهم عن اعتراض المصنف بأن الناظم ليس في مقام الاستدلال على الاسمية بالعلامات حتى تفترق الحال بين ما علمت اسميته مما تقدم فلا يمثل به، وما لم يعلم فيمثل به بل في بيان أن ضابط الاسمية شامل للقسمين شمولا واحدا، وهو أن ما دل على الطلب ولم يقبل النون اسم ولا يتفاوت الحال بين ما علم مما تقدم وغيره.

((**قوله: حيث تمم أقسام اسم الفعل**)) أي لأن الناظم ذكر من أسماء الفعل الأمر فقط والموضح زاد الماضي والمضارع.

((**قوله: ومفهومي إلخ**)) معطوف على الأقسام أي وحيث تمم مفهومي علامة الأمر وذلك لأن علامته مشتملة على قيدين بين الناظم مفهوم أحد القيدين فقط وتمم الموضح بيان القيد الثاني.

((**قوله: التي أغفلها**)) صفة للأشياء المتمم بها.



باب شرح المعرب والمبني

المشتقين من الإعراب والبناء، وإنما قدم الفرع على أصله وإن كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الإعراب والبناء تأصيلا وتفريعا ((الاسم)) بعد التركيب ((ضربان)) أشار به إلى أن في كلام الناظم حذفا والتقدير والاسم معرب ومنه.

((باب شرح المعرب والمبني))

مر في بحث الكلمة والكلام ما يعلم به ما أشار إليه المصنف في هذا التركيب.

((**قوله: وإنما قدم**)) قال الزرقاني:

((**إن قيل**)) مقتضى كلام الشارح أن المصنف ذكر تعريف البناء مع أنه لم يذكره.

((**فالجواب**)) أنه لما ذكر تعريف الإعراب وهو يفهم منه لأنه خلافه فكأنه ذكره.

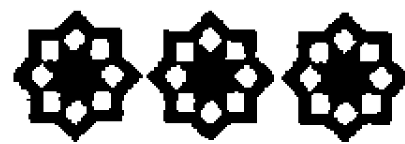
((**قوله: وإن كان معرفة المشتق إلخ**)) أن هذه وصلية وهل جيء بها لمجرد الوصل والربط فلا جواب لها لا في اللفظ ولا في التقدير، أو هي مع ذلك شرطية فيقدر جوابها أولا يحتاج مع كونها شرطية إلى جواب فيه كلام مضطرب للسعد بيناه في حواشي المختصر في بحث تقييد المسند بالشرط، وأجيب عما أشار إليه الشارح من الاعتراض بأن معرفة المشتق إنما تتوقف على معرفة المشتق منه إذا أريد تعريفه من حيث قيام المشتيق منه به، والمعرب لم يرد تعريفه من هذه الحيثية بل من حيث كونه محلا يصلح أن يقع فيه الإعراب على ما ستعرفه قريبًا في حكم الأسماء قبل التركيب، وبأن الإعراب والبناء من قبيل الأعراض والمعرب والمبنى من قبيل الذوات، والذوات سابقة على الأعراض لأنها محل لها.

((**قوله: تأصيلا وتفريعا**)) أي باعتبار علامة الأصول والفروع.

((**قوله: بعد التركيب**)) أما قبله فقيل موقوفة لا معربة ولا مبنية، وجرى عليه ابن الحاجب اعتبار الحصول الاشتقاق بالفعل وقيل معربة وجرى عليه الزمخشري اعتبار المجرد صلاحية استحقاق الإعراب بعد التركيب وهو ظاهر كلام عبد القاهر ومحل النزاع المعرب اصطلاحا لا المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك أعربت الكلمة فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الإعراب على الكلمة بعد التركيب ولم يعتبر أحد وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معربا ولذا يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة وقيل مبنية للشبه الإهمالي وجرى عليه ابن مالك والمصنف من اتباعه فكان اللائق بالشارح ترك هذا القيد وقال الدنوشرى: لعله قيد بذلك لأنها بعد التركيب تنقسم إلى قسمين أما قبله فهى مبنية اهـ.

وقال الزرقاني: قيد بذلك لكون الأسماء قبل التركيب موقوفة فلا يجيء منها التقسيم إلى قسمين اهـ. ويرد عليهما أنه إذا جعل المقسم الاسم مطلقا يكفى مجيء القسمين فيه مطلقا، ولا يلزم مجيئهما في كل ضرب منه ثم قال الزرقاني: وهذا حمل للمعرب على ظاهره وهو ما قام به الإعراب ولذلك قال الشارح فيما يأتي وهو ما تغير آخره فعبر بالماضي اهـ. وفيه نظر لما مر من أنه لم يعتبر أحد في كون الاسم معربا وجود الإعراب بالفعل، وقد نبه السيد على أن الأفعال الواقعة في التعاريف لا دلالة لها على الزمان.

((**تنبيه**)) محل الخلاف في الأسماء قبل التركيب الأسماء التي لم تشبه الحرف شبها متفقا عليه كالمضمرات أما هى فمبنية فتنبه له.



مبنى على حد ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾[1]. فاندفع الاعتراض بأن عبارة النظم تقتضي بظاهرها أن من الاسم هذين الشيئين، ومنه شيء آخر وهو لم يذكره ضرب ((معرب وهو الأصل)) في الأسماء وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ((ويسمى)) الاسم المعرب ((متمكنا)) لتمكنه في باب الاسمية، ثم إن كان منصرفا سمي أمكن وإلا سمي غير أمكن وإنما يعرب الاسم إذا لم يشبه الحرف، وإنما كان الأصل الإعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب ((و)) ضرب ((مبنى)) وذهب قوم إلى أن المضاف لياء المتكم لا معرب ولا مبنى وسموه خصيا وليس بشيء ((و)) المبنى ((هو الفرع ويسمى)) لعدم إعرابه ((غير متمكن)) في الاسمية ((وإنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف)) لا الفعل عند الناظم ((شبها قويا يدنيه منه)) أي يقرب الشبه المذكور الاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم:

لشبه من الحروف مدني

((وأنواع)) هذا ((الشبه ثلاثة)) هنا ((أحدها الشبه الوضعي)) أي المنسوب إلى الوضع الأصلي وهو المشار إليه بقوله في النظم:

كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا

((وضابطه)) المنطبق على جزئياته ((أن يكون الاسم)) موضوعًا ((على حرف)) واحد ((أو)) على ((حرفين)) فقط سواء كان ثانيهما حرف لين أم لا ((فالأول)) وهو الموضوع على حرف واحد

((**قوله: فاندفع الاعتراض**)) ظاهره أن الاعتراض اندفع بمجرد تقدير ومنه ثانيا، وفيه نظر لأن منه ومنه لا إشعار له بحصر ولا عدمه بل هو بقرينة العدول عن المنفصلة الشائعة في مثل هذا المقام يشعر بعدم الحصر كما دل عليه كلام السعد عند قول التلخيص ثم الإسناد منه حقيقة عقلية، ومنه مجاز عقلي فانظر حاشيتنا عليه نعم الذي يدفع الاعتراض قول المصنف ضربان، وليس في كلام

---

(١) سورة هود: ١٠٥.

الناظم ما يدل عليه، وأجاب بعضهم عن الناظم بأنه لما ذكر أن المبنى ما أشبه الحرف ثم قال:ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف... علم أنه لا واسطة بينهما ولعل المصنف في كلامه ضربان قد أخذا من ذلك.

((**قوله: وهو الأصل**)) قال اللقاني يعني الراجح فالمتجه أن يقال في مقابلته وهو خلاف لا الفرع كما قال إذ الفرع إنما يناسب الأصل بمعنى ما ينبنى عليه غيره اهـ.

قال الشهاب القاسمي: قد يجاب بما قاله السيد الشريف في حواشي المفصل في الكلام على الأصل والفرع من أن للمرجوح ابتناء على الراجح، وأوضح ذلك بقوله أيضًا هذا ممنوع بل يناسب الأصل بمعنى الراجح لأنه كما أن المعرب راجح في نظر اللغة لأنه بواسطة الإعراب تتبين المعاني المعتورة عليه فالمبنى مرجوح في نظر اللغة لعدم تبين تلك المعاني به. ففي قوله وهو الفرع إشارة إلى أنه متصف بضد الأصالة المذكورة وذلك فائدة، أي فائدة ولو عبر بقوله وهو خلافه لم يفهم ذلك، وإنما يفهم مخالفته له في معناه أو نحوه فتأمله اهـ.

((**فإن قيل**)) كيف يكون الأصل في الأسماء الإعراب مع أنهم صرحوا بأن الأصل في الاسماء الإفراد فالتركيب الذي يكون فيه الإعراب خلاف الأصل.

((**فالجواب**)) أن غرض الواضع من الأسماء استعمالها مركبة فكأنه هو الأصل فإفرادها وإن كان هو الأصل بالنظر للوضع لكنه صار خلاف الأصل بالنظر إلى غرض الواضع.

((**قوله: وهو تغير آخره**)) مراده بتغير الآخر تغيره ذاتا أو صفة فيدخل المعرب الحروف، ومعنى التغير الذاتي أن يبدل حرف بحرف آخر حقيقة أو حكما كما في المثنى في النصب والجر، والتغير في الصفة أن تبدل الحركة بحركة أخرى حقيقة أو حكما كما في جمع المؤنث السالم في حالة الجر والنصب فإن حركته تغيرت حكما.

((**قوله: أشبه**)) قال الدنوشرى: مثل أشبه في المعنى شابه والمشابهة هى المشاركة في الكيفية وابن الحاجب استعملها في مطلق المناسبة مجازا حيث

قال المبنى ما ناسب.

((**قوله: وأنواع الشبه**)) قال اللقاني إن أراد الشبه القوى المذكور قبل فالشبه في أب ونحوه مفقود وإن أراد مطلق الشبه فلم يدع أحد أنه موجب للبناء فيجاب بضعفه، وقد يجاب بأنه تقسيم للشبه القوى وللغفلة يتوهم أن الشبه في أب ونحوه من الموردات قوى فنبه عليها اهـ. ملخصًا.

((**قوله: أحدها الشبه الوضعى**)) قال المصنف في الحواشي شرط اعتباره تأصله، ومن ثم أعربت الظروف مع تضمن معنى في أو غير مع تضمن إلا فأما قوله حين يأتي غيره وقوله غير أن نطقت فقال الناظم المقتضى للبناء إضافتها إلى مبنى وجعل البناء في الثاني أولى لصلاحية غير فيه لحلولها محل إلا بخلاف الأول ولك أن تقول أبى ويأبى يصح وقوع الاستثناء المفرغ بعدهما.

((**قوله: وضابطه المنطبق على جزئياته أن يكون إلخ**)) لا يخفى أن الضابط بمعنى القاعدة وهى قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها فإخبار المصنف عن الضابط بأن يكون الذي هو مفرد حكما تجوز وكان المراد ضابطه ما يتضمنه قولنا أن يكون إلخ. وقس عليه نظائره وقول الشارح المنطبق على جزئياته تجوز أيضًا لأنه إنما ينطبق على جزئيات موضوعه كما عرفت في تعريف القضية.

((**قوله: موضوعًا على حرف**)) قدر متعلق الجار خاصا لأن محل تقديره عاما ما لم تقم قرينة على الخصوص كما قاله اليمني والقرينة هنا قائمة.

((**قوله: أو حرفين**)) قال الا ماني: يرد عليه مع فإنها منصوبة ظرفا أو حالا ويجاب بأنها مبنية على ظاهر ٠ ـهب سيبو ه أو بأنها محذوفة اللام، وهى الألف المنقلبة عن ياء والإعراب مقدر يها إن أف دت وظاهر ما قبلها إن أضيفت، وهذا مقتضى كلام ابن الناظم والمختار عند الرضى اهـ.

وأجاب في الهمع بأنها إنما أعربت لأن الإضافة عارضت شبه الحرف كما قيل في أي وفيه بحث لأن أيا لا تلزم الإضافة، والمعارض لشبه الحرف إنما هو لزومها فانظر حاشيتنا على الألفية فإنها اشتملت هنا على أبحاث نفيسة.

((كتاء قمت)) أي كالتاء من قمت ((فإنها)) في حال الكسر ((شبيهة بنحو باء الجر)) مطلقا ((ولامه)) مع الظاهر غير المستغاث ((و)) في حال الفتح شبيهة بنحو ((واو العطف وفائه)) وفي حال الضم شبيهة بنحو الله في القسم في لغة من ضم الميم إذا لم تكن محذوفة من أيمن ذكرها في شرح الشذور في الحروف المبنية على الضم ((والثاني)) وهو الموضوع على حرفين ((كنا من قمنا فإنها)).

أي فإن نا ((شبيهة بنحو قد وبل)) وما ولا وقال الشاطبي: نا في قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا أوليا كما ولا فإن شيئًا من الأسماء علىهذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا اعترض ابن جني[1] على من اعتل لبناءكم ومن بأنهما موضوعان على حرفين فأشبها هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما أشار إليه الناظم هو التحقيق، ومن أطلق في الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بسديد اهـ. ثم استشعر اعتراضا بأن نحو أب وأخ على حرفين مع أنهما معربان فأجاب بقوله: ((وإنما أعرب نحو أب وأخ لضعف الشبه بكونه عارضا)) بعد حذف لامهما ((فإن أصلهما)) قبل الحذف ((أبو وأخو بدليل)) قولهم في التثنية ((أبوان وأخوان)) برد المحذوف والتثنية ترد الأشياء إلى أصولها فثبت أنهما موضوعان على ثلاثة أحرف وأما أبان وأخان من غير رد فتثنية أبا وأخا بالقصر كما سيأتي.

((فإن قيل)) لم لم يبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلاثة أحرف كنعم وبلى.

---

(١) عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. ولد بالموصل وتوفي ببغداد، عن نحو ٦٥ عامًا وكان أبوه مملوكًا روميًا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي. من تصانيفه رسالة في ((من نسب إلى أمه من الشعر - خ)) و ((شرح ديوان المتنبي - ط)) و ((المبهج - ط)) في اشتقاق أسماء رجال الحماسة، و ((المحتسب - ط)) في شواذ القرآات...
الأعلام (٤/٢٠٤)، إرشاد الأريب (٥/١٥-٣٢).

((فالجواب)) أن هذا الشبه مهجور لأن أكثر الأسماء موضوع على ثلاثة أحرف فلزم أن يكون غالب الأسماء مبنيا.

((فإن قيل)) نحن نجد بعض الأسماء الثلاثية مبنيا كنحن.

((فالجواب)) أن بناء نحو نحن ليس لهذا الشبه بل لشبه آخر يأتي في بناء المضمرات النوع ((الثاني الشبه المعنوى)) وهو المشار إليه بقول الناظم:

والمعنوى في متى وفي هنا

((وضابطه)) المنطبق على جزئياته ((أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف)) أي من المعاني التي تؤدى بالحروف ((سواء أوضع لذلك المعنى)) الذي تضمنه ذلك الاسم ((حرف أم لا)) يوضع له حرف أصلا ((فالأول)).

وهو الذي تضمن معنى وضع له حرف ((كمتى فإنها تستعمل شرطا)) فيجزم فعلين ((نحو متى تقم أقم وهى حينئذ)) أي حين إذ استعملت شرطا ((شبيهة في)) تأدية ((المعنى)) وهو تعليق الجواب على الشرط ((بأن الشرطية)) نحو أن تقم أقم ((وتستعمل أيضًا استفهاما)) فلا تعمل شيئًا ((نحو ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾[1]. وهى حينئذ)) أي حين إذا استعملت استفهامًا ((شبيهة في)) تأدية ((المعنى)) وهو طلب الفهم ((بهمزة الاستفهام)) في طلب التصور ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال أي الشرطية وأي الاستفهامية أشبها الحرف ومع ذلك فهما معربان فأشار إلى جوابه

((**قوله: أي كالتاء من قمت**)) جعل إضافة التاء إلى قمت على معنى من وفيه نظر لا يخفى على عارف نحوه والظاهر أن الإضافة لأدنى ملابسة وأنها على معنى اللام إذ التاء ليست جزأ من قمت ولا يصح الإخبار عن التاء بقمت كما هو ضابط الإضافة التي بمعنى من.

((**قوله: لضعف الشبه**)) قال الزرقاني: فيه نظر لأن الشبه الوضعي منتف بالكلية إذ لم يوضع نحو أب وأخ على حرفين فلذلك كان كلام ابن المصنف أحسن مما هنا لأنه لم يجعل ذلك من الشبه لمعارض فانظر اهـ. ومر عن اللقاني الجواب.

---

(١) سورة البقرة: ٢١٤.

((**قوله: ترد الأشياء إلى أصولها**)) أي الأصل الذي سبق له استعمال فلا يرد نحو يدان ودمان فإن الأصل فيهما مهجور بخلاف أخ فإنه نطق بالأصل في نحو جاء أخوك.

((**قوله: بالقصر كما سيأتي**)) قال فيما سيأتي ومن النقص قولهم أبان وأخان فقوله هنا بالقصر سهو.

((**قوله: بل لشبه آخر**)) وهو الشبه الجمودي أو الافتقاري أو اختلاف صيغها لاختلاف معانيها، والصحيح أن بناءها للشبه الوضعي وبناء نحو نحن بطريق الحمل لأن أصل الضمائر أن تكون على حرف أو حرفين.

((**قوله: أن يتضمن الاسم إلخ**)) قال الدنوشرى: المعتبر في التضمن بحسب الوضع فالتضمن للعارض لا يوجب البناء فلذلك لم تبن الظروف مع أنها متضمنة معنى في التركيب اهـ. ومر نحوه عن المنصف ويرد عليه المنادى فالأولى أن يقال المعتبر التضمن اللازم بأن يتوقف عليه المعنى الذي قصد عند التضمن فيخرج الظرف ويدخل المنادى، وتفصيل المقال ينظر في حواشي الفاكهي.

((**قوله: أي من المعاني التي تؤدى بالحروف**)) أي وليس المرادمن معاني الحروف المعاني التي وضعت لها الحروف فهذا توطئة لقوله سواء وضع إلخ.

((**قوله: أم لا**)) كان المناسب لقوله وضع أم لم يوضع لأن عدم الوضع ماض لا مستقبل، ثم وليس في كلام المصنف حذف المعطوف وبقاء العاطف وهو غير جائز بل حذف بعض المعطوف لأن لا من تتمته، وقال بعضهم بعد الجواب بما ذكر على أن أحرف الجواب كثيرا ما تحذف الجمل بعدها مع عدم ملاقاته للسؤال يرد عليه أن لا هنا ليست جوابية.

((**قوله: وهو طلب الفهم**)) قال الدنوشري: ما ملخصه الظاهر أن يقول لأنه المقدور للمفهم فيطلب منه والفهم صفة الطالب ولا يصح طلبه من الغير ثم إن آل في الفهم عوض عن المضاف إليه أي أفهم الطالب فلا نقض بفهم وعلم ولا نقل بفهمين وعلمين لأن الدال على طلب الفهم هو فهم وعلم والدال على خصوص الفاهم ياء المتكلم.

بقوله ((وإنما أعربت أي الشرطية في نحو ﴿أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾(١))). فلا عدوان علي، فأي اسم شرط جازم منصوب على المفعولية بقضيت، وقدمت لأن لها الصدر وما صلة والأجلين مضاف إليهما وجملة فلا عدوان على جوابها ((و)) أي ((الاستفهامية فأي الفريقين أحق)) بالأمن فأي اسم استفهام مبتدأ والفريقين مضاف إليهما وأحق خبر المبتدأ ((لضعف الشبه)) فيهما ((بما عارضه من ملازمتهما للإضافة)) إلى المفرد وفي بعض النسخ لملازمتها بالإفراد والمراد الملازمة أي في الشرط والاستفهام للإضافة ((التي هي من خصائص الأسماء والثاني)) وهو الاسم الذي تضمن معنى ولم يوضع له حرف ((نحو هنا)) من أسماء الإشارة للمكان ((فإنها متضمنة لمعنى الإشارة)).

أي لمعنى هو الإشارة فالإضافة بيانية كشجر أراك.

((وهذا المعنى)) الذي هو الإشارة ((لم تضع العرب له حرفا)) يدل عليه ((ولكنه من المعاني التي من حقها أن تؤدى بالحروف لأنه)) أي معنى الإشارة ((كالخطاب)) الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب ((و)) مثل ((التنبيه)) الموضوع لها ها المسماة بها التنبيه بالقصر ((فهنا)) لتضمنها معنى الإشارة ((مستحقا للبناء لتضمنه)) أي لفظ هنا ((المعنى حرف كان يستحق الوضع)) لتؤدى به الإشارة وعدل عن قول أكثرهم لأنه كالتمنى والترجى إلى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان الإشارة، في بعض المواضع نحو هذاك فوضعوا للتنبيه ها وللخطاب، الكاف وتركوا الإشارة بلا حرف فكانت تستحق أن يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها ولما بعدها ((وإنما أعرب هذان وهاتان)) من أسماء الإشارة ((مع تضمنها لمعنى الإشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية من خصائص الأسماء)) وهذا القول ملفق من قولين فإن من قال بأنهما معربان

((قوله: وإنما أعربت أي)) أي قال الرزقاني أي وجوبا وفي كلام الشمنى في حاشيته على المعنى ما يدل على أن الإعراب جائز ويجوز البناء ذكره في بحث قد وفيه شيء.

---

(١) سورة القصص: ٢٨.

((**قوله: لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتهما للإضافة**)) خرج بقوله من ملازمتهما للإضافة كم لأنها لا تضاف إلى المفرد وهى مبنية لأن إضافتها غير لازمة وبهذا يعلم ما في قول الزرقاني التقييد باللزوم لأجل ما هنا وإلا فالإضافة كافية، وذلك لأن اسم لا المفرد مبنى لتضمنه معنى من، وهذه العلة موجودة في المضاف والشبيه به مع أنه معرب قال ملاجامى ولم يبين المضاف ولا المضارع لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية فترجع الاسمية بسببها إلى ما تستحقه في الأصل أعنى الإعراب اهـ. وعلل ابن مالك إعراب أي بما ذكر وبأنها بمعنى بعض إن أضيفت إلى مفرد وكل إن أضيفت إلى جملة وأورد عليه أبوحيان أن هذا المعنى موجود في لدن فإنها ملازمة للإضافة بل هى أقوى من أي فيها فإنها لا تنفك عنها لفظا وهى بمعنى عند وعند معربة ولدن مبنية، وكان ينبغي أن تعرب وهى مبنية. وأجاب شيخ الإسلام السراج البلقيني بأن لدن ليست بمعنى عند بل لدن لأول غاية زمان أو مكان وحينئذ فلم تعرب لأنها ليست بمنى لفظة معربة بخلاف أي وبأن لدن بنيت لشبهها الحرف في لزوم استعمال واحد وامتناع الإخبار بها وعنها بخلاف عند فإنها لا تلزم استعمالا واحدا أو تكون لابتداء الغاية، وتستعمل فضلة وعمدة فلم يعارض شبه الحرف في لدن من الوجوه المذكورة لزوم الإضافة فإن الشيء الواحد لا يقوى أن يعارض أشياء بخلاف أي فإن معنى الحرف واحد عارضه لزوم الإضافة لفظا ومعنى أو لفظا لا معنى فيصير إلى ما هو الأصل في الأسماء وهو الإعراب، وبأن من العرب من أعرب لدن وهم قيس لما كان موضع لدن صالحا لعند شبهوها بها فأعربوها وبلغتهم قرأ أبو بكر عن عاصم ﴿**لينذر بأسًا شديدا من لدنه**﴾[1]. إلا أنه أسكن الدال وأشمها ضمة فلا إيراد لا يقال الإيراد على ما جاء في أكثر اللغات لأنا نقول يكفى مثل التعليل مجيء الإعراب، وأما القلة والكثرة فلا تعلل لأن هذا بحسب الواقع بأن لدن وإن كانت بمعنى عند لكن عند من الظروف العامة التصرف وليس لها في الإعراب من التصرف ما لكل وبعض فلم يكن وقوع لدن موضعها مقتضيا لزوال البناء لعدم القوة فيها بخلاف كل وبعض اهـ.

وقال الشهاب القاسمي: قوة الشبه في لدن بأنه انضم إلى شبهها المعنوي

(١) سورة الكهف: ٢.

وهو تضمنها معنى الملاصقة المخصوصة التي من معاني الحروف الشبه اللفظي في بعض لغاتها.

((**قوله: لم تضع له العرب حرفا يدل عليه**)) قيل وضعت له لام العهد لأنها للإشارة إلى معهود بين المتكلم والمخاطب، وهى حرف غايته أنها للإشارة الذهنية ولا فرق بينها بين الخارجية.

((**قوله: ولكنه من المعاني إلخ**)) بيان ذلك أن الإشارة نسبة بين المشار والمشار إليه كما أن الخطاب نسبة بين المخاطب والمخاطب، والتنبيه نسبة بين المنبه والمنبه وما كان كذلك لا يستقل بالمفهومية فحقه أن يؤدى بالحرف لا بالاسم أو الفعل لأن كلا منهما يستقل بالمفهومية.

((**قوله: ها التنبيه بالقصر**)) أي ولا يجوز المد وإلحاق همزة بعد ألفه لأنه علم على الكلمة المركبة من ها وألف ثم نكر وأضيف للتنبيه ليتضح المراد به ولو كان بعد الألف همزة اقتضى أن لنا هاء تكون للتنبيه وليس كذلك.

((**قوله: مستحقة**)) الأولى مستحق أو يقال لتضمنها ليجرى الجميع على نسق واحد.

((**قوله: لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى**)) قال في الهمع وأما يا زيدان فإنه جاز لأنه يشبه الإعراب ألا ترى أنه يتبع لفظه كالمعرب اهـ. والأظهر أن يجاب بأنه ورد فيه سبب البناء على التثنية بخلاف هذان وهاتان فإنه ورد فيهما سبب الإعراب على المبنى فعمل بالوارد في الموضعين لقوته.

((**قوله: وهذا**)) قال الشهاب القاسمي: الوصف بصورة المثنى لا ينافي أنه مثنى حقيقة إذ يصدق على فرد المثنى أنه على صورته غاية الأمر أنه موهم فالتلفيق ممنوع على أنه يمكن منع الشرط المذكور ولو سلم فيكفى تقدير التنكير وفرضه اهـ.

وقال اللقاني: إن في قوله على صورة المثنى إشارة إلى أن تثنيتهما الحقيقية هذيان وهتيان بقلب ألف ذواتا ياء كالفتيان فتثنيتهما هاهنا بحذف ألف ذواتا فهما على صورة المثنى لا على قياسه وكونهما كذلك محقق أنهما معربان لا مثنيان لأن ذلك حقق كون الألف الموجودة ألف الإعراب لا ألف ذواتا.

قال بتثنيتهما حقيقة، ومن قال بأنهما مبنيان قال جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة وهو الأصح لأن من شرط التثنية قبول التنكير وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف كما ذكره في شرح الشذور ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المرفوع، وفي حالتي الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب فقوله أولا وإنما أعرب هذان وهاتان يقتضي أنهما مثنيان حقيقة كالقول الأول وقوله ثانيا لمجيئها على صورة المثنى يقتضي أنهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثاني،، وإذا جمع بين طرفي كلامه أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم أقف عليه النوع ((الثالث الشبه الاستعمالي)) وهو أن يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقوله الناظم:

وكنيابةٍ عن الفعل بلا تأثر وكافتقار أصلا

((وضابطه)) المنطبق على جزئياته ((أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف)) الدالة على المعاني ((كأن ينوب)) الاسم ((عن الفعل)) في معناه وعمله ((ولا يدخل عليه عامل)) من العوامل ((فيؤثر فيه)) لفظا أو محلا وأما قول زهير:

[١٢] ولنعم حشو الدرع أنت إذَا دعيتَ نزال ولجّ في الذعر

فمن الإسناد إلى اللفظ أي إذا دعيت هذه الكلمة وقوله: فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصب على الدخول الناشيء عنه التأثير يفهم منه أن العامل قد يدخل ولا يؤثر مع أن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق كما صرح الموضح به في باب الإضافة فلو اقتصر على نفي الدخول كما فعل

---

[١٢] **البيت من الكامل**، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٨٩، وإصلاح المنطق ص٣٣٦، والإنصاف (٢/٥٣٥)، وخزانة الأدب (٦/٣١٧)، (٣١٨، ٣١٩)، والدرر (٥/٣٠٠)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٣١)، وشرح شواهد الشافية ص٢٣٠... المعجم المفصل (١/٤٣٥).

الشاهد فيه قوله: ((**دعيت نزال**)) وهو من باب الإسناد اللفظي لا المعنوي لأن أسماء الأفعال لا يسند إليها ولا يخبر عنها، وقال الأعلم: الشاهد في قوله: ((**نزال**)) وهو اسم لقوله: انزل..

في الشبه به الآتي لكفاه ولكنه حاول شرح قول النظم بلا تأثر الذي لو حذف وجعل الألف في قوله أصلا ضمير تثنية عائدا على النيابة والافتقار أو للإطلاق.

((**قوله: كأن ينوب**)) وكأن يفتقر قال الشهاب القاسمي: الكاف فيهما باعتبار الأفراد الذهنية، وقال اللقاني مثالان لطريقه لا لأن يلزم إذ النيابة والافتقار لا إشعار فيهما باللزوم، وحينئذ فلا حاجة إلى قوله ولا يدخل عليها عامل ولا قوله متأصلا فإن المصدر النائب عن فعله لا يلزم النيابة عنه ويوم في ﴿يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾(١). لا يلزم الافتقار إلى الجملة أي لازم ذلك اهـ.

((**فإن قيل**)) عدم دخول العوامل كاف في البناء فلا حاجة إلى ضم النيابة عن الفعل إليه.

((**قلت**)) إنما هو كاف في انتفاء الإعراب والبناء قدر زائد عليه يحتاج إلى مشابهة الحرف وهي لا تتم إلا بالجزأين.

((**قوله: المنصب على الدخول**)) قال الدنوشري: اعلم أن الفعل منصوب في جواز النفي يرد على وجهين أحدهما: أن يقدر النفي منصبا على الأول فينتفي الثاني: لأن الأول سبب له والثاني أن يقدر النفي منصبا على الثاني فقط فيصدق نفيه مع وجود الأول إذا علمت ذلك فالاعتراض أن كلام المصنف يفهم منه أن العامل قد يدخل ولا يؤثر مبنى على أن النفي منصب على الثاني وهو خلاف تقرير الشارح فإنه جعل النفي منصبا على الأول، وعليه فكيف يفهم منه أنه يدخل ولا يؤثر بل المفهوم منه أنه لا يدخل فلا يؤثر فيصير مثل قوله تعالى: ﴿**لَاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا**﴾(٢). اهـ. وقوله لأن الأول سبب له أي مساو كما هو ظاهر لأن دخول العوامل والتأثير لا ينفك أحدهما عن الآخر فلا يرد أنه لا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب لأن الشيء قد يكون له أسباب متعددة، وقوله فيصدق نفيه مع وجود الأول فيه نظر لأن الثاني سبب عن الأول ويلزم من انتفاء المسبب انتفاء جميع أسبابه ولو كان السبب أعم فما الظن به إذا كان مساويا

(١) سورة المائدة: ١١٩.
(٢) سورة فاطر: ٣٦.

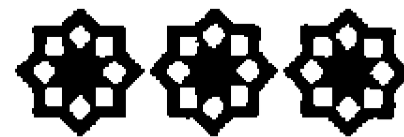
كما هنا على ما عرفت، وجميع ما ذكرناه دل عليه كلام السعد في بحث لو وإذا علمت ذلك عرفت أنه لا اعتراض على المصنف على الوجهين، وقوله وهو خلاف تقرير الشارح فإنه جعل إلخ. يقال عليه الشارح لم يجعل النفي منصبا على الأول أعنى الدخول فقط بل عليه مقيدًا بعدم التأثير كما ينبئ عنه قوله الناشيء عنه التأثير فيرجع ذلك إلى دخول النفي على ما هو مقيد بقيد والأصل توجه النفي إلى القيد كما هو مشهور. نعم ذلك ليس بلازم لكن الشارح سلك ما هوالأصل فلا يتعجب منه ويقال كيف يفهم منه إلخ فتدبر.

((**قوله: مع أن العوامل اللفظية لا تدخل إلخ**)) كلام الشارح في باب أسماء الأفعال ربما يشعر بأن العوامل اللفظية التي لا تدخل عليه العوامل التي تقتضى فاعلية أو مفعولية لا مطلقا وهو المناسب لكونها نائبة عن الفعل معنى واستعمالا لأن الأفعال تتأثر بالعوام اللفظية التي لا تقتضى ما ذكر كالنواصب والجوازم وأما العوامل ففيها خلاف هل تدخل عليه فيكون مبتدأ أولا.

وذكر الشارح في ذلك الباب إن الخلاف في أنها تتأثر بالعوامل أولا مبنى على الخلاف في مدلولها فراجعه.

((**قوله: كما فعل في الشبه به**)) هو ليت ولعل.

((**قوله: ولكنه حاول شرح قول النظم إلخ**)) الأقرب أنه أراد الإشارة إلى أن مراد الناظم بنفى التأثير نفى الدخول للتلازم بينهما وإن كان لا حاجة للجمع بينهما.



والحذف من الأولى لدلالة الثاني والأصل كنيابة أصلت وافتقار أصل لسلم مما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال وهذا يعني بلا تأثر لا محصول له فإن تقديره من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثرا في لفظه وهذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرطه ولا سببه، فحاصل المعنى على هذا من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون معربا وهذا محال اهـ. ولما ورد المصدر النائب عن فعله لأن نيابته عن الفعل عارضة في بعض التراكيب كما صرحوا به بخلاف اسم الفعل فإن نيابته عن الفعل متأصلة في المرتجلات، ومنزلة منزلة المتأصلة في المنقولات، وهذا هو السر في بناء اسم الفعل وإعراب المصدر للنائب عن فعله مع أن كلا منهما نائب عن الفعل وإلا فما الفرق فليتأمل.

((وكأن يفتقر)) الاسم ((افتقارا متأصلا إلى جملة)) اسمية أو فعلية ((فالأول)) وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل ((كهيهات وصه وأوه)) من أسماء الأفعال ((فإنها)) أي فإن هيهات وصه وأوه ((نائبة عن بعد)) بضم العين ((واسكت وأتوجع)) على طريق اللف والنشر المرتب فهيهات نائبة عن فعل ماض وهو بعد، وصه نائبة عن فعل أمر وهو اسكت، وأوه نائبة عن فعل مضارع وهو أتوجع ((ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل)) اللفظية والمعنوية ((فتتأثر به)).

على القول الصحيح من أنها لا محل لها من الإعراب، وقد بسطت الخلاف في ذلك في باب اسم الفعل ((فأشبهت)) من الحروف ((ليت ولعل مثلا ألا ترى أنهما نائبان)) عن الفعل فليت نائبة ((عن أتمنى و)) لعل نائبة عن ((أترجى ولا يدخل عليهما عامل)) أصلا فضلا عن أن يتأثرا به ((واحترز)) الناظم ((بانتفاء التأثر من المصدر النائب عن فعله نحو ضربا في قولك ضربا زيدا فإنه)) أي ضربا.

((نائب عن اضرب وهو مع هذا)) أي مع كونه نائبا عن الفعل ((معرب وذلك لأنه)) منصوب بالفعل المحذوف وجوبا، والتقدير أضرب ضربا كما أنه إذا ناب عن أن والفعل ((تدخل عليه العوامل)) اللفظية ((فتؤثر فيه تقول)) في الرفع ((أعجبني ضرب زيد و)) في النصب ((كرهت ضرب عمرو و)) في

الخفض ((عجبت من ضربه)) وبهذا التقدير

((**قوله: لسلم مما نقله إلخ**)) هو وما عطف عليه جواب لو، فالسلامة مما نقله الشاطبي مسببة عن حذف بلا تأثر وعدم ورود المصدر النائب عن فعله مسبب عن جعل التأصيل قيدا في النيابة عن الفعل كالافتقار.

((**قوله: وهذا محال**)) قال الدنوشرى: بيانه أن عدم الإعراب هو البناء وقد جعل شرطا في البناء فيئول الأمر إلى أن شرط البناء هو البناء، والشيء لا يكون شرطا لنفسه اهـ.

وقال الزرقاني: وجهه معنى كونه محالا أن ذلك من تحصيل الحاصل ولا شك أن تحصيل الحاصل محال إذ الحاصل متعذر تحصيله لكون التحصيل إنما يكون لغير موجود والله أعلم.

((**وأقول**)) الاستحالة إنما تظهر إذا قيد التأثير بكونه في اللفظ.

((**فلو قيل**)) المراد بلا تأثير لفظا أو محلا وهو ما جرى عليه الشارح أولا لم يكن محالا لأنه يصير المعنى أن من شرط بناء اسم الفعل أن لا يتأثر بالعوامل لفظا أو محلا وهذا كناية عن عدم دخول العوامل إذ العوامل، لابد أن تؤثر أحد الأمرين كما لا يخفى فصار معنى كلام الناظم وكناية عن الفعل بأن لا تدخل عليه العوامل، وحينئذ لا يرد المصدر لأنه يدخل عليه العوامل تقديرا ولا حاجة إلى قيد الأصالة في النيابة في إخراجه، وجعل الألف في أصلا للتثنية أو دعوى الحذف وقد مر آنفا أن الموضح أشار لذلك فتفطن.

((**قوله: وكان يفتقر إلخ**)) قال اللقاني: يرد عليه لفظ القول مرادا به حكاية ما بعده قال الشهاب القاسمي: قد يقال يحكى بالقول المفرد في مسائل فطلبه للجملة غير لازم فليتأمل.

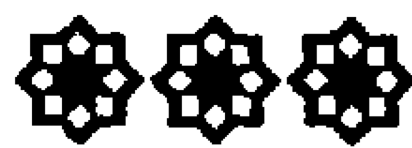
((**قوله: متأصلا**)) قال اللقاني: يرد عليه ذو الطائية واللذين عند من أعربهما قال الشهاب القاسمي: قد يجاب بأن الكلام باعتبار لغة الجمهور وقال الدنوشري: يمكن رده بأن إعرابهما قليل فلا يردان وهو يرجع لجواب الشهاب.

((**قوله: إلى جملة**)) قام الدنوشرى: أو ما قام مقامها كالوصف في أل

الموصولة أو عوض منها كالتنوين في إذ.

((**قوله: من المصدر النائب**)) أي ومن الأوصاف نحو جاء الضارب زيدا وأقائم الزيدان فإنها وإن نابت عن الفعل إذ الأصل الذي ضرب زيد أو يقوم الزيدان لكنها تتأثر بالعوامل.

((**قوله: وبهذا التقدير إلخ**)) قال الدنوشرى: حاصل هذا الجواب أنه جعله تنظيرا لا تمثيلا لأنه نائب عن الفعل في الجملة اهـ. وبيان أنه جعله تنظيرا أنه قال كما أنه إذا ناب عن أن والفعل والقائل إن التمثيل غير مطابق مكي وتبعه الحفيد وعبارة مكى أما قوله ضربا في ضربا زيادا فإنه مثال صحيح للمصدر النائب عن الفعل. وأما الأمثلة الثلاثة فإن المصدر فيها لم ينب عن الفعل، والمطلوب تمثيل المصدر النائب عن الفعل ويكون مع ذلك متأثرًا بالعامل أي في حالة نيابة عن الفعل والأمثلة الثلاثة فإن المصدر فيها لم ينب عن الفعل، والمطلوب تمثيل المصدر النائب عن الفعل ويكون مع ذلك متأثرًا بالعامل أي في حالة نيابة عن الفعل والأمثلة الثلاثة التي ذكرها المصدر فيها متأثرًا بالعامل لكنه ليس بنائب عن الفعل فذكرها وهم عجيب منه رحمه الله وقد صرح بالمقصود المكودي رحمه الله ولله دره فما أحسن مافهم انتهت. وقال اللقاني: قوله وذلك لأنه تدخل عليه العوامل فيؤثر فيه إن أراد مع كونه نائبًا فهو في الأمثلة ليس كذلك وإن أراد مع عدمه فذلك لا يضر وإلا لورد عليه رويد زيدا فإنه مبنى لنيابته عن أمهل مع جواز أن يدخل عليه مع عدم النيابة عامل كقولك أمهل زيدا رويدا فتأمله، ولو سكت عن قوله يقول إلخ وأراد بالتأثير نصبه بالعامل المقدر كان واضحا اهـ. وعليه فيقدر التنظير بعد قوله يدخل عليه العوامل وقيل قوله يقول خلاف ما سلكه الشارح فتدبر.



يندفع ما قيل إن التمثيل غير مطابق للحكم ((والثاني)) وهو الذي يفتقر افتقارا متأصلا إلى جملة ((كإذ وإذا)) من ظروف الزمان ((وحيث)) خاصة من ظروف المكان وحيث لي العمائم نادرًا ((و)) كالذي والتي من ((الموصولات ألا ترى أنك تقول: جئتك إذ فلا يتم معنى إذ حتى تقول جاء زيد ونحوه)) من الجمل ((وكذلك الباقي)) من الظروف والموصولات فإنها أشبهت الحروف بأسرها في افتقارها في إفادة معناها إلى ذكر متعلقها افتقارا متأصلا إلى جملة لأنها إنما وضعت لنسبة معاني الأفعال إلى الأسماء ((واحترز بذكر الأصالة)) المستفادة من قول النظم أصلا ((من نحو)) يوم في ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُم﴾[1]. فيوم في قراءة الرفع خبر هذا وهو ((مضاف)) بدليل حذف تنوينه ((إلى الجملة)) بعده وهي الفعل ومفعوله وفاعله ((والمضاف)) أبدا ((مفتقر إلى)) ذكر ((المضاف إليه)) في إفادة معناه.((ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب)) ويزول في بعضها ((ألا ترى أنك تقول صمت يوما)) إذا أخبرت عن الترك ((وسرت يومًا)) إذا أخبرت عن الإيجاد ((فلا يحتاج)) في تمام معنى يوم ((إلى شيء)) آخر ((واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان)) من أسماء المصادر ((وعند)) من الظروف ((فإنهما مفتقران بالأصالة لكن)) افتقارهما ((إلى المفرد)) لا إلى جملة.

((تقول سبحان الله وجلست عند زيد)) فلذلك أعربا نصبا على المصدرية والظرفية والناصب لسبحان فعل محذوف تقديره أسبح والناصب لعند جلست وما ذكره من أن سبحان ملازم للإضافة هو المشهور وقال الفخر الرازي: سبحان مصدر لا فعل له فيستعمل مضافا وغير مضاف وإذا لم يضف ترك تنوينه فقيل سبحان من زيد أي براءة منه كقوله:

[١٣] سبحان من علقمة الفاخر

---

(١) سورة المائدة: ١١٩.

[١٣] البيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه ص١٩٣، وأساس البلاغة ص ٢٠٠، (سبح)، والأشباه والنظائر (١٠٩/٢)، وجمهرة اللغة ص ٢٧٨، وخزانة الأدب (١٨٥/١)، (٢٣٤/٧، ٢٣٥)، والخصائص (٤٣٥/٢)، والدرر (٧٠/٣)، وشرح أبيات = سيبويه (١٥٧/١)... المعجم المفصل (٤٢٣/١).

وإنما منع صرفه لأنه معرفة وفي آخره ألف ونون اهـ. بحروفه وأما استعمال عند غير مضافة كقوله:

[١٤] كلُّ عندٍ لك عندِي لا يُساوى نصفَ عندى

((**قوله: وحيث لي العمائم نادرًا**)) إشارة إلى قول الشاعر:

ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم

وسيأتي في باب الإضافة، ولى العمائم شدها على الرءوس قال الحفيد.

((**فإن قلت**)) إن إذو إذا ملازمان الإضافة مع بنائهما والقياس يقتضي إعرابهما كما أعربت أي لملازمتها للإضافة.

((**قلت**)) إضافتهما كلا إضافة لأنهما مضافان إلى الجمل والإضافة إليها في تقدير الانفصال فكأنهما غير مضافين اهـ. وقد أشار الشارح فيما تقدم إلى ذلك حيث قيد قول المصنف بأن أيا الشرطية وأيا الاستفهامية أعربا لملازمتهما الإضافة بقوله إلى المفرد.

((**قوله: بأسرها**)) قال الدنوشرى: أي بجميعها لأن الأسر لغة القيد وإذا ذهب المقيد بقيده فقد ذهب بجملته فاستعملوا بأسره في معنى بجملته.

((**قوله: واحترز بذكر الأصالة إلخ**)) لم يقل الشارح بعد احترز هو بيانا للضمير المستتر في احترز كما فعل سابقا فلعله يقرأ هنا بالبناء للمفعول لأنه عطف عليه قوله واحترز بذكر الجملة، وذكر الجملة ليس في كلام الناظم وهذا أحد أوجه ثلاثة يحتملها كلام الناظم ذكرها المصنف في الحواشي حيث قال: يحتمل قوله أصلا ثلاثة أوجه أحدها: أن يحترز به عما يعرض من الافتقار عند

الشاهد فيه قوله: نصب ((**سبحان**)) على المصدر ولزومها النصب لأنها مصدر جامد، وقد منعت من الصرف لأنها علم للتسبيح، فجرت مجرى ((**عثمان**)) الممنوع من الصرف لزيادة الألف والنون فيه.

[١٤] **البيت من مجزوء الرمل**، وهو لبعض المولدين في مغني اللبيب (١/١٥٦).

الشاهد فيه: قوله: ((**كل عند**)) حيث جاءت ((**عند**)) اسما غير ظرف، وغير مجرورة بـ ((**من**)) وهذا لحق عند الحريرى، وقيل: ليس لحنا؛ لأن كل كلمة ذكرت مرادًا بها لفظها يسوغ أن تتصرف تصرف الأسماء، وأن تعرب، ويحكى أصلها.

التركيب كأسماء الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى الجمل نحو: على حين عاتبت المشيب. فالبناء هنا لإضافته لمبنى لا لافتقاره العارض إلى الجملة أولهما ولا يرد لأنه أثر الجواز لا الوجوب وإنما تكلم النحاة في مثل هذا الموضع على ما يوجب البناء دون ما يجوزه وبهذا يجاب عما يورد على قوله: ومعرب الأسماء البيت. من ذلك وكافتقار الفاعل والمفعول إلى ما يتقوم به معناهما أعني الفاعلية والمفعولية وكافتقار رجل وقع إلى الجملة بعدهما في رجل يفعل الخير وبل أنتم قوم تجهلون وثانيها: أن يحترز به عما يعارض الافتقار مما نحى عن البناء كافتقار أي فإنه يعارض بلزوم إضافتها، وأنها بمعنى كل إذا أضيفت إلى نكرة وبمعنى بعض إذا أضيفت إلى معرفة وثالثها: أن يكون ذكره تأكيدا لما قرره من الأصول رافعا لما عساه يتجوز به أي أصل ما ذكرته تأصيلا وقرره تقريرًا ويرجح الجوابين المتقدمين صلاحيتهما جوابًا لما يعترض به ويرجح الثالث كونه أوفق لما في كتب الناظم اهـ. والتمثيل بافتقار الفاعل والمفعول نظرا إلى عدم تقييد الافتقار في كلام الناظم بكونه إلى جملة إذ افتقارهما ليس إليها لأن التقييد بها لو ذكر يكون متأخرًا عن قيد الأصالة كما في كلام المصنف فيصح الاحتراز عن الافتقار لغيرها قبل مجيء التقييد بالافتقار إليها، والوجه الثاني لا حاجة إليه لحصول الاحتراز عما ذكر فيه بقول الناظم أو لا مدني.

((**قوله: في قراءة الرفع**)) أما في قراءة النصب فسيأتي في الشرح أنه على البناء وجمهور البصريين يجعلون الفتحة إعراباً مثلها في صمت يوم الخميس والتزموا لذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم بل للفعل الواقع فيه وهو النفع وإلا لزم كون الشيء ظرفا لنفسه.

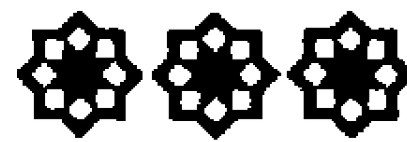
((**قوله: من نحو سبحان**)) قال الدنوشرى: قال البيضاوى سبحان اسم بمعنى التسبيح الذي هو التنزيه وقد يستعمل علما له فيقطع عن الإضافة ويمنع الصرف.

((**قوله وقال الفخر الرازي**)) قال الدنوشرى ساق كلام الفخر في معارضة قول المصنف لا يستعمل إلا مضافا والجواب أن هذا شاذ فلا يرد نقضا اهـ وبالبيت نقض اللقاني كلام المصنف.

((**قوله: سبحان من علقمة الفاخر**)) عجز بيت من أبيات الكتاب قائله الأعشى يهجو به علقمة بن علاثة لمناصرته لعامر بن الطفيل صدره:

قد قلت لما جاء في فخره

ومعنى سبحان من علقمة الفاخر أي براءة من فخره وتكبره فالفاخر بالخاء المعجمة لا بالجيم كما في خط الدنوشرى وغيره.



فمن كلام المولدين وليس بلحن خلافا للحريرى بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ أن تتصرف تصرف الأسماء وأن تعرب، ويحكى أصلها قاله في المغنى ثم استشعر اعتراضا بأن اللذين واللتين وأيا من الموصولات معربة مع أنها مفتقرة بالأصالة إلى جملة فأجاب بقوله:

((وإنما أعرب اللذان واللتان وأي الموصولة في نحو اضرب أيهم أساء)).

بنصب أي لأن جملة أساء صلة تامة فسقط القول بأن أيا هنا مبنية على الضم لإضافتها، وحذف صدر صلتها وهذا سهو عن شرط المسألة لأن حذف الصلة مشروط فيه أن يكون خبره مفردا، ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سيأتي ((لضعف الشبه)) متعلق بقوله أعرب ((بما عارضه)) متعلق بضعف ((من المجيء)) بيان لما متعلق بعارضه ((على صورة التثنية)) متعلق بالمجيء وهو راجع إلى اللذين واللتين وفيه البحث السابق في هذين وهاتين ((و)) بما عارضه ((من لزوم الإضافة)) إلى مفرد راجع إلى أي وأهمل الشبه الإهمالي وضابطه أن يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول كأسماء الأصوات والأعداد المسرودة قبل التركيب وفواتح السور وأدخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوى، وأدخله غيره في الاستعمال وأدخله الشاطبي في أسماء الأصوات في قول النظم:

وكنيابة عن الفعل بلا تأثر

فقال لأنهاتعطى من المقصود في الزجر والاستدعاء ما يعطيه الفعل لو كان للزجر أو الاستدعاء لمن يخاطب وحمل حكاية الأصوات كغاق وقب على أسماء الأصوات ذكره في باب اسم الفعل. هذا حكم ما أشبه الحرف من الاسم ((و)) أما ((ما سلم)) منه ((من مشابهة الحرف فمعرب وهو)) أي المعرب ((نوعان ما يظهر إعرابه كأرض تقول هذه أرض)) بالرفع ((ورأيت أرضا)) بالنصب ((ومررت بأرض)) بالخفض ((وما لا يظهر إعرابه كالفتى)) من المقصور ((تقول جاء الفتى)) بضمة مقدرة على الألف ((ورأيت الفتى)) بفتحة مقدرة عليها ((ومررت بالفتى)) بكسرة مقدرة عليها ((ونظير الفتى)) في تقدير الحركات في آخره ((سما)) بضم أوله وفتح ثانيه والقصر ((كهدى وهي)) أي

سما «لغة في الاسم» من ست ثانيها سما بكسر السين والقصر كرضى وثالثها ورابعها اسم بضم السين وكسرها من غير قصر وخامسها وسادسها اسم بضم الهمزة وكسرها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف كأرض وسما

بضم السين والقصر لغة في الاسم «بدليل قول بعضهم» وقد سئل عن اسم شخص «ما سماك» أي ما اسمك «حكاه صاحب الإفصاح» فيه وجه الدلالة منه أنه أثبت الألف مع الإضافة وذلك يفيد كونه مقصورًا وأما أنه يفيد ضم السين فلا إذ يحتمل كسرها وبعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول خالد القناني نسبة إلى القنان بفتح القاف جبل لبنى أسد:

والله أسماك سما مبارك

وهو ليس بنص في المقصود. فلأجل ذلك قال: «وأما قوله: والله أسماك سما مبارك» آثرك الله به إيثاركا «فلا دليل فيه لأنه» أي سما «منصوب منون فيحتمل أن الأصل سم» من غير قصر «ثم دخل عليه الناصب» وهو أسماك «ففتح» أي نصب على أنه مفعول ثان لأسماك لأنه بمعنى سماك وقد روى به أيضًا «كما تقول في يد» إذا دخل عليها ناصب «رأيت يدا» ومعنى آثر الله به إيثاركا اختصك بهذا الاسم المبارك كإيثاره: إياك بالفضل فأضاف المصدر إلى مفعوله وطوى ذكر الفاعل.

«قوله: وليس بلحن» اللحن تغيير الإعراب فإطلاقه على مثل هذا تجوز.

«قوله متعلق بعارضه» قال الدنوشرى: فيه نظر لأن مقتضى جعله بيانا لما جعله حالا منها ومقتضى ذلك أن يكون متعلقا بمحذوف لا يعارضه فليتأمل.

«قوله: وفيه البحث السابق» فيه الجوابان السابقان.

«قوله: من لزوم الإضافة إلى مفرد» قال الدنوشرى: إن قيل يرد على هذا قد الاسمية ولدن فإنهما ملازمان للإضافة إلى مفرد وهما مبنيان فالجواب أن لزوم الإضافة إلى مفرد إنما يعارض تحتم البناء لا جوازه وهذان يجوز أن يعربا في لغة انتهى. ويرد عليه أن الكلام في أسباب البناء عند الجمهور وفي اللغات

الفصيحة كما مر نحوه عن الشهاب القاسمي، وتوجيه بناء لدن مفصلا في كلام البلقيني والجواب المذكور لم يذكره الشهاب، وإنما أجاب بأن الشبه الوضعي لا يعارض خصوصا فيما هو على صورة الحرف وكون شبه قد وضعيا إنما يظهر إذا لم يعتبر فيه كون الثاني حرف لين، وفي كلامه بحث من وجه آخر ذكرناه في حواشى الألفية.

((**قوله: في الشبه المعنوى**)) قال الزرقاني: وجهه أن ليس المراد بالشبه المعنوي ما تقدم بل المراد أنها مشبهة للحرف المهمل من حيث إن لها معنى قبل التركيب كما أنه كذلك.

((**قوله: وأدخله غيره في الشبه الاستعمالي**)) قال الزرقاني: وجهه أنه ليس المراد بالشبه الاستعمالي ما تقدم بل المراد أنه أشبه في كونه لا عاملا ولا معمولا.

((**قوله: لو كان**)) قال الدنوشرى: ضمير كان عائد إلى الفعل.

((**قوله: وأما ما سلم**)) قدر أما لدخول الفاء في الخبر وهو قوله فمعرب والمبتدأ هنا وإن كان شبيها في العموم لأنه اسم موصول لكن صلته ليست مبهمة لعدم كونها فعلا مضارعا إلا أن يقال هو وإن كان ماضيا لفظا فيمكن جعله مضارعا معنى، وانظر تقدير أما مع قولهم لا يحذف من أدوات الشرط وحده أي دون فعل الشرط غير أن عند بعضهم، وقد يقال المحذوف هنا أداة الشرط وفعله وفيه نظر لأن أصل وما سلم مهما يكن من شيء فما سلم وما عوض عن مهما ويكن ومحل منع أبي حيان من حذف أدوات الشرط وفعله غير أن ما لم يكن هناك تعويض لكن يرد أنه حيث كانت أما عوضا فلا يجوز حذفها لأنه لا يجوز حذف الأعواض إلا شذوذا إذ لا يختصر المختصر.

((**قوله: ما سلم من مشابهة الحرف**)) أي المشابهة المتقدمة وهى القوية التي لم تعارض بأن لا تشابه الحرف أصلا أو شابهته شبها غير قوى فاندفع قول المصنف في الحواشي أن ما أشبه الحرف شبها غير قوى يعترض به على قول الناظم: لشبه من الحروف وقوله:

ومعرب الأسماء ما قد سلما

لأنهما يجريان مجرى الحد للمعرب والمبنى والدفع حد المعرب ظاهر لتقييد الناظم بقوله مدنى فمن العجب نقل المنكت الاعتراض وإقراره.

((**فإن قيل**)) كون المعرب السالم من شبه الحرف يستلزم أن يكون الإعراب المشتق منه المعرب هو السلامة من مشابهة الحرف ولا قائل به.

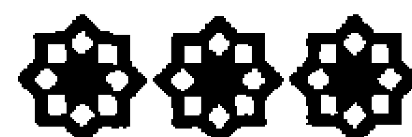
((**قلت**)) لا يلزم من حمل المشتق على المشتق حمل مواطأة حمل المبدأ على المبدأ كذلك لأنك تقول الضاحك كاتب، ولا يجوز أن تقول للضحك الكتابة كا ذكروه في حواشي التلخيص في تفسير الفصاحة بالخلوص فلا حاجة إلى قول بعضم هذا إنما يرد لو أريد بيان مفهوم المعرب وهو ممنوع، وإنما المراد بيان ضابطه انتهى. مع أن منعه ممنوع والمراد بيان المفهوم لكن ذكر الفاكهي أن هذا تعريف باللازم وأن تعريف المعرب بالمفهوم ما تغير آخره إلخ.

((**قوله: وهو نوعان إلخ**)) قيل هذا إشارة إلى فائدة قول الناظم: ومعرب الأسماء. البيت ورد ما قيل إنه مستغنى عنه وذكر المصنف في الحواشي له فائدة أخرى وهى الإشارة إلى انحصار علة بناء الاسم في شبه الحرف إذ لم يكن في عبارته السابقة حصر، وقال الشهاب القاسمي فائدته التصريح بمعنى المعرب وضابطه إذ لا يلزم من كون المبنى ما أشبه الحرف الشبه المخصوص أن المعرب مجرد ما سلم من تلك المشابهة لجواز أن يعتبر فيه شيء آخر وراء تلك المشابهة المذكورة ولم يسبق ما يستلزم أن المعرب ليس إلا السالم من تلك المشابهة انتهى وهو في غاية الحسن.

((**قوله: ما يظهر إعرابه**)) أي يصح أن يظهر إعرابه فلا ينافى تقدير الإعراب فيه في الوقف مثلاً.

((**قوله: من ست**)) قال الدنوشرى: ذكر غيره في الاسم ثماني عشرة لغة جمعها كاتبه عبد الله الدنوشرى بقوله:

سماسم واسم سماة كذا سما وزد سمة واثلث أوائل كلها



فصل والفعل ضربان مبني وهو الأصل إلخ

((فصل والفعل)) أيضًا **((ضربان))** ضرب **((مبني وهو الأصل))** في الأفعال إذا لم تعتورها معان تفتقر في تمييزها إلى إعراب (و) ضرب **((معرب وهو بخلافه))** أي بخلاف المبنى وهو الفرع **((فالمبنى))** من الأفعال **((نوعان أحدهما))** الفعل الماضي **((مبنى))** باتفاق **((وبناؤه على الفتح))** للخفة ثلاثيا كان **((كضرب))** أو رباعيا كدحرج، أو خماسيًا كانطلق، أو سداسيًا كاستخرج ولا يزيد على ذلك وإنما بني على حركة لمشابهته المضارع في الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا ولنقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا إلى الفتح لخفته **((وأما ضربت ونحوه))** مما اتصل.

((**فصل**)) ((**قوله والفعل ضربان**)) قال الدنوشري: المعطوف على قوله الاسم ضربان وقول الشارح أيضًا أي كما أن الاسم كذلك.

((**قوله: وهو الأصل**)) قال الدنوشري: المراد بالأصل أو ما ينبغي أن الشي عليه والفرع بخلافه ويمكن أن يكون المراد بالأصل الراجح بعد انتهى. وتعبير المصنف بقوله وهو بخلافه دون أن يقول وهو الفرع يؤيد ما مر عن اللقاني ولكن قول الشارح وهو الفرع لا يناسبه.

((**قوله: وهو بخلافه**)) قال الدنوشري: الظاهر أن الباء زائدة في الخبر فهو كقوله تعالى: ﴿**جزاء سيئة بمثلها**﴾[1] ويجوز أن يكون الخلاف مصدر خالف أي وهو ملتبس بمخالفة، ولو قال وهو بضده لكان أولى لأن الإعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك يشعر بثبوت الواسطة لأن الضدين قد يجوز ارتفاعهما ولو عبر بقوله وهو نقيضه كان أولى وقد يقال إن النحويين يستوى عندهم الجمع انتهى. وفي دعواه استواء الكل عند النحويين نظر وفي حاشية الفاكهي ما ينبغي مراجعته.

((**قوله: وبناؤه على الفتح**)) قال الدنوشرى: مبنى على البناء معنوى وأما

---

(١) سورة يونس: ٢٧.

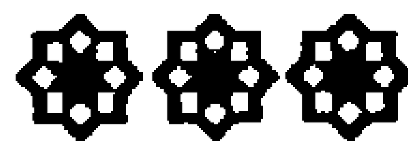
على القول بأنه لفظي فكان يقول وبناؤه فتحة.

((**قوله: في الجملة**)) قال الدنوشري: ينظر ما المراد بالجملة هنا انتهى. وفيه ما تعرفه.

((**قوله: لوقوعه صفة إلخ**)) قال الدنوشرى: الواقع صفة إلخ الماضي ومرفوعه لا هو وحده ففى كلامه تجوز، وبعضهم قال إنما بنى الماضي على حركة لئلا يلتقى ساكنان في نحو قال وطرد في الباقي انتهى.

((**أقول**)) يندفع هذا بقوله في الجملة فإن معناه أن المشابهة على طريق الإجمال فهو باعتبار وقوعه صدر الجملة، والحاصل أن المشابهة في الحقيقة بين الجملتين الماضوية والمضارعية لكنهما باعتبار وقوع الفعلين صدرهما، وكون كل من اللفظين لفظا حقيقة بخلاف فاعلهما وهو الضمير جعلت المشابهة بين الفعلين فتدبر.

((**قوله: وأما ضربت إلخ**)) حاصله أن الفتح فيما ذكر مقدر للنقل في ضربت والتعذر ففي ضربوا وكذا رمى وغزا فالماضي مبنى على الفتح لفظا أو تقديرا وليس مبنيا فيما ذكر على السكون ولا على الضم ومن البناء على الفتح الظاهر نحو ضربا لا على المقدر والظاهر لمناسبة الألف كالكسر في مررت بغلامي لأن حركة المناسبة في نحو غلامي سابقة على دخول العامل في نحو مررت بغلامي فلم يمكن إلا التقدير ونظيره لن يضربا على مذهب سيبويه من إعراب الأمثلة الخامسة بالحركات بخلاف الفتحة في ضربا لأنها موجودة في آخر الفعل قبل وجود الألف التي هى الفاعل ولم يفتح الفعل لمناسبتها بل بقى على فتحه.



ضمير رفع متحرك بارز ((فالسكون)) فيه ((عارض أوجبه كراهتهم)) أي العرب ((توالى أربع متحركات)) وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل ((فيما هو كالكلمة)) الواحدة لأن تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء ((وكذلك ضمة)) الباء من ((ضربوا عارضة لمناسبة الواو)) بإضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله والأصل لمناسبتها الواو ((و)) النوع ((الثاني الأمر)) مبنى على الأصح عند جمهور البصريين وإلى هذين الإشارة بقوله:

وفعل أمر ومضى بنيا

وبناؤهما مختلف، فالماضي بناؤه على الفتح كما تقدم ((و)) الأمر ((بناؤه على ما يجزم به مضارعه)) المبدوء بتاء الخطاب ((فنحو اضرب مبنى على السكون)) فإن مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب ((ونحو اضربا)) واضربوا واضربي ((مبنى على حذف النون)) لأن مضارعها يجزم بحذف النون نحو لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي ((ونحو اغز)) واخش وارم ((مبنى على حذف آخر الفعل)) لأن مضارعها يجزم بحذف آخره نحو لم تغز ولم تخش ولم ترم فاغز مبنى على حذف الواو واخش مبنى على حذف الألف وارم مبنى على حذف الياء وذهب الأخفش والكوفيون إلى أن الأمر معرب مجزوم بلام الأمر وأنها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والأصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال الموضح في المغني: وبقولهم أقول لأن الأمر معنى فحقه أن يؤدى بالحرف ولأنه أخو النهي انتهى. وقد دل عليه بالحرف ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله:

[١٥] لتقُم أنتَ يا بنَ خير قريش كي لتقضِّي حوائجَ المسلمينَا

---

[١٥] البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الإنصاف (٢/٥٢٥)، وتذكرة النحاة ص ٦٦٦، وخزانة الأدب (٩/١٤،١٠٦)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٠٢)، ومغني اللبيب (١/٢٢١).

وكقراءة بعضهم: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[1][2]. بالتاء الفوقية وفي الحديث: لتأخذوا مصافكم ولأنك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربى، كما تقول في الجزم ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم لأنه

((**قوله بارز**)) صفة كاشفة يستغنى عنها بمتحرك.

((**قوله: فالسكون فيه**)) أي ما ذكر من ضربت ونحوه.

((**قوله: أربع متحركات**)) قال الدنوشرى: هذا في الثلاثي وحمل عليه غيره نحو أكرمت مثلا و قال قوله أربع بتأنيث العدد والمعدود مذكر وأحسن منه أن يقال أربعة متحركات انتهى. وقوله بتأنيث العدد صوابه بتذكير العدد.

((**قوله: وتاء الفاعل وقوله لأن تاء الفاعل**)) اقتصاره في الموضعين على التاء غير واضح لأن ذلك لا يختص بها بل يشمل نحو ضربن وضربنا وكالفاعل نائب الفاعل.

((**قوله: فيما هو كالكلمة**)) هذا ظرف لقوله أربع متحركات، وقد يقال المتحركات الأربع هى كالكلمة الواحدة لا أنها مظروفة فيما هو كالكلمة فيلزم ظرفية الشيء لنفسه والصواب أن المظروف إنما هو التوالي لا المتحركات المذكورة وهذا صحيح.

= **الشاهد فيه قوله**: ((**لتقم**))، و ((**لتقضى**)) حيث جاء أمر المخاطب باللام، وهذا في الشعر أكثر منه في النثر، والياء في ((**فلتقضي**)) إشباع للكسرة، ويروى: ((**فلتقضي**)) بدون ((**كي**)).

(١) سورة يونس: ٥٨.

(٢) ومن ذلك قراءة النبي ﷺ وعثمان بن عفان وأُبي بن كعب والحسن: ((**فَبذلك فلتفْرَحوا**)) بالتاء.

وقرأ: ((**فَبذَلكَ فافرَحوا**)) أُبي بن كعب.

وقرأ: ((**فلِيَفْرحوا**)) بكسر اللام والياء الحسن وابن أبي إسحاق.

انظر المحتسب لابن جني (٤٣٣/١)، والمختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٦٢.

((**قوله: إلى مفعوله**)) لو جعله مضافا إلى فاعله مع حذف مفعوله كان أولى فإن كان كلا مناسب للآخر.

((**قوله: على ما يجزم به مضارعه**)) قال الدنوشرى: ذلك مقيد بغير المتصل به نون التوكيد أما هو فمبنى على الفتح نحواضربن أقول زاد بعضهم لإخراج هذا قوله لو كان معربا وقد حررنا المقام في حاشية الفاكهي.

((**قوله: المبدوء بتاء الخطاب**)) قيد بذلك لأن الأمر بالصيغة للمخاطب فيناسب أخذه من المبدوء بتاء الخطاب.

((**قوله: وتبعها حرف المضارعة**)) إنما تبعها دفعا للالتباس بالمضارع المرفوع في الوقف وإنما يأتي الالتباس في الصحيح دون المعتل، لكن حمل عليه ((**فإن قلت**)) لا أمر عند الكوفيين ومن تبعهم فكيف يصح التعليل بدفع الالتباس بالمضارع فإن ذلك يؤدى إلى أن الشيء يلتبس بنفسه.

((**قلت**)) المراد دفعا لالتباس المضارع الذي هو الطلب بالمضارع الذي لا طلب فيه.

((**قوله: لأن الأمر معنى فحقه إلخ**)) قال الزرقاني: قيل عليه الخبر معنى فلم لم يكن حقه أن يؤدى بالحرف والجواب أن ما حقه أن يؤدى بالحرف هو المعنى الكائن على الأصل وأما المعنى الذي على الأصل في الكلام وهو الخبر فليس الأصل فيه أن يؤدى بالحرف قاله بعض شيوخنا انتهى. وبهذا يقال عما يجاب المضي معنى والاستقبال معنى ويؤديان بغير الحرف.

((**قوله: ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان**)) قال الزرقاني مقتضى هذه العبارة أن لا يكون الفعل موضوعا للدلالة على الحدث وزمانه وهو باطل قاله الدماميني انتهى. وأشار بعضهم إلى جوابه بقوله واللام يعني في قوله لتقييد الحدث لام العلة والغرض أي العلة في وضع الفعل لمعناه الذي هو الحدث والزمان تقييد الحدث انتهى. ولا يخلو عن نظر.

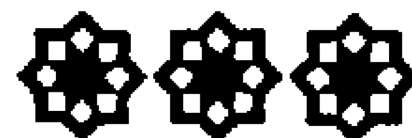
((**قوله: المحصل**)) أي المعين عن مقصوده أعني المقصود بالفعل.

((**قوله: ولأنهم قد نطقوا إلخ**)) قال الزرقاني: إن قيل هذا يخالف ما تقدم من أن اللام قد حذفت حذفا مستمرا وأين الاستمرار مع الذكر والجواب أن

الحذف المستمر في نحو قم واقعد، ولا شك أنها تذكر مع ذلك أصلا وأما الجواب عن السؤال المذكور بأن هذا ضرورة ونادر والاستمرار باعتبار الغالب ففيه نظر لأنه إذا كان كذلك فكيف يستدل به فيتعين الجواب بما أشرنا إليه.

((**قوله: كما تقول في الجزم**)) أي فلما وافق المجزوم صار معربًا.

((**قوله: ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم إلخ**)) يعني أن قم مثلا فعل إنشاء لا دلالة على الزمان، وانتفاء ذلك فيه غير عارض لأنه لو كان عارضا لكان له حالتان كبعت مثلا، وهذا ليس له إلا حالة واحدة وكيف يكون فعلا مع عدم دلالته على الزمان مطلقا فقد أشكلت فعليته على مذهب البصريين قال الدماميني: لا إشكال فإن أفعال الإنشاء إنما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هى إنشاء والأمر لا دلالة على الزمان بحسب الوضع من حيث إنشائيته وهذه الحيثية ليست هى جهة كونه فعلا بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب، وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وإن كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه إنشاء وكذا إذا قلنا بأن الإنشاء لابد له من زمان حالي كما ذهب إليه بعضهم في سائر الإنشاآت لم يشكل لأنا نقول له زمانان زمن إيقاعه من المتكلم، وهذا زمنه من حيث هو إنشاء وهو الحال، وزمن حدثه المستند إلى المخاطب وهذا زمنه من حيث هو فعل وحينئذ فالإنشاء نوعان إنشاء حدث مسند إلى غير المخاطب كبعت وهذا حالي وليست الحال من دلالته بل من ضرورة وقوعه وإنشاء حدث مسند إلى المخاطب وهو الأمر المدلول عليه بالصيغة وهذا واقع في الحال من حيث هو إنشاء وأما من حيث إسناد حدثه إلى المخاطب المأمور فهو مستقبل ولا شك أنه فعل بهذا الاعتبار.



ليس له حالة غير هذه، وحينئذ فتشكل فعليته وإذا ادعى أن أصله لتقم كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل انتهى كلامه في المغني. وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الأفعال ((والمعرب)) من الأفعال ((المضارع نحو يقوم)) زيد ((لكن)) لا مطلقا على الأصح بل ((بشرط سلامته من نون الإناث و)) من ((نون التوكيد المباشرة)) وإلى ذلك الإشارة بقوله:

وأعربوا مضارعا إن عريا من نون توكيد مباشر ومن نون إناث.

((فإنه مع نون الإناث مبنى على)) الأصح ((على السكون)) كالماضي ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾(١).وذهب السهيلي إلى أنه نون مع الإناث معرب تقديرا ((ومع نون التوكيد المباشرة مبنى)) على الأصح، وقيل لا تشترط المباشرة فنحو لتبلون مبنى أيضًا وقيل الجمع معرب تقديرا، والمختار أنه مع المباشرة مبنى ((على الفتح نحو لينبذن)) لتركيبه مع النون تركيب خمسة عشر ولهذا لو فصل بين الفعل والنون ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة لم يحكم على الأصح ببنائه لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء ((وأما)) نون التوكيد ((غير المباشرة)) لفظا أو تقديرًا ((فإنه)) أي المضارع ((معرب معها تقديرا نحو لتبلون)) مضارع بلا يبلو مبنى للمجهول مسند لجماعة الذكور من البلاء وهو التجربة أصله قبل التوكيد لتبلوون كتنصرون بواوين.

((**قوله: كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل**)) أي وإذا لم يثبت له دلالة على الطلب كان مضارعا، وإذا ثبت كونه مضارعا ثبت أيضًا أن الفعل ينقسم عند الكوفيين ومن وافقهم إلى قسمين فقط كما صرح بذلك الشارح سابقًا.

((**قوله: من نون الإناث**)) مراده بها الموضوعة أصالة للإناث وإن استعملت للذكور مجازًا فيشمل نحو:

ويرجعن من دارين بجر الحقائب

((**قوله: كالماضي**)) قال الزرقاني: راجع لقوله مبنى لا لقوله على السكون

---

(١) سورة البقرة: ٢٢٨.

لما تقدم من أن الماضي مبنى على الفتح مطلقا وقال الدنوشرى: أشار به يعني بقوله كالماضي إلى أن علة بناء المضارع على السكون الحمل على الماضي وإن كان سيكون الماضي اختلف هل هو مبنى عليه أو على الفتح مقدرا، وقيل علة بنائه أنه اتصل به مالا يتصل مثله بالأسماء، وقيل غير ذلك انتهى. وقال الشهاب وجه التشبيه بالماضي المتصل بها استواؤهما في أصالة السكون وعروض الحركة.

((**فإن قيل**)) أي حاجة إلى الحمل على الماضي وهلا علل بأصالة السكون للبناء.

((**قلت**)) لما استحق المضارع الإعراب الذي أصله الحركة وبنى مع نون التوكيد على حركة دل على أن الحركة هى المنظور إليه، أو السكون يلغي منه اعتباره فإذا خرج عن الحركة مع نون الإناث احتيج إلى وجه إخراجه ولا يكفى بأن يتمسك بأن الأصل في البناء السكون انتهى. ولشيخنا الغنيمي توجيه للتشبيه استنبطه من الرضى ذكرناه في حاشية الفاكهي.

((**قوله: وذهب السهيلي إلى أنه إلخ**)) قال ابن جماعة وعلى هذا يكون إعرابه مقدرا منع من ظهوره التزامهم السكون في محل الإعراب.

((**قوله: وقيل لا تشترط المباشرة**)) قال الدنوشرى: ينظر على هذا القول على ماذا بنى نحو لتبلون انتهى ويأتي جوابه.

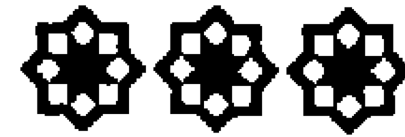
((**قوله: وقيل الجمع معرب تقديرًا**)) يشكل بنحو ولا يصدنك فإن إعرابه ليس تقديرا فكيف قال تقديرًا.

((**قوله: لتركيبه مع النون إلخ**)) عبارة بعضهم والجمهور على أنه مبنى لتركيبه مع النون، والإعراب لا يكون في الوسط والنون حرف لاحظ له في الإعراب فبقى الجزآن مبنيين انتهت. وهى أولى من كلام الشارح التركيب ليس من أسباب البناء بل إنما يصلح سببا للإعراب، وقد يقال قوله لتركبه إلخ. علة لكون البناء على الفتح لا لأصل البناء لأن الأصل في الأفعال البناء فلا يعلل لكن قال الشهاب القاسمي: إنه علة البناء وكونه على الفتح وإنما احتاج لتعليل بنائه لأن الإعراب فيه كالمتأصل بسبب المشابهة السابقة فإذا خرج عنه فكأنه خرج

من الأصل وإنما شبه تركيبه معها بتركيب خمسة عشر لا بتركيب معديكرب ونحوه لأن معدى كرب كلمتان ركبتا وصارتا كالكلمة الواحدة، والمعنى واحد غير منظور فيه للتعدد والفعل مع النون ليس كذلك لأن الفعل دال على الحدث الواقع في الزمن المعين والنون على التوكيد فهما نظير خمسة عشر لأن المعنى فيه متعدد لأنه بمنزلة خمسة وعشرة.

((**قوله: لا يركبون ثلاثة أشياء**)) سيأتي في باب لا النافية للجنس أنهم جوزوا في وصف اسمها النكرة الفتح وقالوا إن الصفة والموصوف ركبا قبل دخول لا فهلا قيل هنا إن الفعل ركب مع الفعل قبل دخول النون ثم دخلت النون.

((**قوله: للمجهول**)) قال الدنوشري: المجهول هو الفاعل والمفعول ليس بمجهول فلعل معنى قولهم المجهول والمجهول فاعله.



الأولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فإما أن تقول استثقلت الضمة على الفعل فحذفت لاستثقالها أو تقول تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، وعلى التقديرين التقى ساكنان الواوان علىالتقدير الأول والألف والواو على التقدير الثاني فحذف أول الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم أكد بالثقيلة فصار لتبلونن بثلاث نونات فحذفت نون الرفع لفظا لتوالى النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة وتعذر حذف إحداهما فحركت الواو بحركة تجانسها وهى الضمة ولم تحرك النون محافظة على الأصل ولعروض الضمة لم تنقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال فهى مقدرة الثبوت لأنها علامة الرفع بخلاف ما إذا حذفت للجازم.

فإن المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو: ﴿فَإِمَّا تَرَيِن﴾[1]. أصله قبل التوكيد ترأيين كتمنعين نقلت حركة الهمزة إلىالراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار تريين بفت الراء وكسر الياء الأولى وسكون الثانية وإما أن تقول حذفت الكسرة لاستثقالها أو تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذف أولهما كما مر فصار ترين بفتح الراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو أن الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصار فإما ترى بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد وتعذر حذف أحدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة إلىآخر ما مر في لتبلون (و) نحوو «لا تتبعان» أصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا تتبعا ثم أكد بالثقيلة.

فالتقى ساكنان الألف ونون التوكيد المدغمة، ولم يجز حذف الألف لئلا يلبتس بالواحد ولا تحريكها لأنها لا تقبل الحركة ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسرة تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الألف هذه أمثلة غير المباشرة لفظا وأما غير المباشرة تقديرًا فنحو: ولا يصدنك بضم الدال أصله قبل التوكيد والنهي يصدونك حذفت النون للجازم

---

(١) سورة مريم: ٢٦.

وهو لا الناهية فصار يصدوك ثم أكد بالثقيلة فالتقى ساكنان حذفت الواو لدلالة الضمة عليها فصار ولا يصدنك فنون التوكيد وإن باشرت الفعل لفظًا إلا أنها لم تباشره في الأصل لأن الواو المحذوفة فاصله بينهما تقديرًا والضابط أن الفعل المضارع إن كان يرفع بالضمة فإنه إذا أكد بالنون يبني وإن كان يرفع بثبات النون فإنه إذا أكد بالنون يبقى على إعرابه لفظا أو تقديرًا لوجود الفاصل لفظا أو تقديرًا وقد تبين بما قررنا أن الإعراب التقديري في لتبلون خاصة بخلاف.

((**قوله: لتوالى النونات**)) أي التي ليست كلها أصولا فلا يرد اجتماعهما في جنن.

((**قوله: معرب مع نون التوكيد لفظا**)) قال الدنوشري: أشار بقوله لفظا إلى أن قول المصنف فيما سبق معرب معها تقديرا مشكل بالنسبة لقوله فإما ترين فليتأمل. فإن إعرابه ليس تقديريا وسيأتي في كلامه.

((**قوله: لئلا يلتبس إلخ**)) إن قيل الالتباس يندفع بكسرة النون لأن حركتها مع الواحد الفتح. قيل الجواب إن الكسر لا يكون إلا بعد الألف فإذا زالت الألف رجع للفتح أو الالتباس حال الوقف أو لئلا يغفل عن الآخر.

((**قوله: فحركت النون**)) فيه نظر فإن الذي حرك ليس النون الساكنة التي التقت مع الألف لأنها مدغمة بل المحرك هو النون الثانية.

((**قوله: وقد تبين أن الإعراب التقديري إلخ**)) سبقه إلى ذلك ولد المصنف والمكي قال الحفيد اعترض على المصنف ولده في تمثيله بقوله فإما ترين ولا تتبعان لما هو معرب تقديرًا ثم ذكر ما حاصله أن المصنف لم يقصد التمثيل بهما لما هو بصدده بل نبه بهما على أن عموم قوله فإنه يعرب معهما تقديرًا غير مراد وقال اللقاني: قال الرضى اعلم أنه اختلف في المضارع المتصل به نونًا التوكيد فقال جمهورهم إنه مبنى لتركبه مع النون ولا إعراب في الوسط، وأما النون فحرف ولا حظ له في الإعراب، وقال بعضهم المضارع مع النونين مبنى للتركيب إلا إذا أسند إلى الألف نحو هل تضربان أو الواو نحو هل تضربون أو الياء نحو هل تضربين لأن الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما

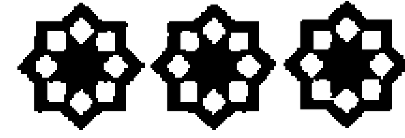
والمحذوف للساكنين في حكم الثابت فنحو تضربن وتضربن لتخشون وتخشين فالمسند إلى أحد الأحرف الثلاثة معرب مقدر الإعراب لاشتغال محله بحركة الفرق.

((**فإن قيل**)) فإذا كانت معربة فلم لم تعوض النون من الحركة كما عوض في نحو تضربان وتضربون وتضربين لما اشتغل محل الإعراب أي لام الكلمة بالحركات المناسبات للحروف التي هى ضمائر.

((**قلت**)) كراهة لاجتماع النونات، وإنما لم يدر الإعراب عند هؤلاء على نون التوكيد كما دار على ياء النسب وتاء التأنيث لمشابهتهما للتنوين والإعراب قبل التنوين لا عليها ولتشابهها تقلب ألفا في نحو لنسفعن اهـ. وبه يظهر أن الموضح ماش تبعا للنظم على القول الثالث وأن قوله فمعرب معها تقديرًا صحيح على عمومه وإن إعرابه بحركات مقدرة على آخر الفعل وأن مخطئه في ذلك مخطئ. نعم يتجه أن يقال ما المانع من أن النون في المثالين الأخيرين إنما دخلت بعد دخول الجازم فيهما واستيفائه مقتضاه من حذف النون كما صرح به الشيخ التفتازاني في شرح تصريف العزى فالإعراب فيهما لفظى لا تقديرى فليتأمل. والحاصل أن كونهما معربين تقديرا مبنى على دخول الجازم عليهما مؤكدين بالنون وهو صحيح في نفسه لكنه غير متعين لإ مكان دخوله تقديرا قبل التأكيد كما قيل به بل بأنه الحق لأن النون إنما يؤكد بها بعد الطلب وما أشبه. وقول الرضى حركة الفرق معناه كما صرح هو به قبل ما حكيناه الحركة الفارقة بين المفرد المذكر وجمع الذكر والمخاطبة المؤنثة وقوله: فقال جمهورهم مبنى على الضم قال في الإرشاد الفعل المضارع إذا لحقه نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة بنى على الفتحة إذا كان مفردا أو ثنى، وأما إذا كان جمعًا فمبنى على الضمة ثم قال وأما بناء الفعل المضارع المشتمل على تثنية الفاعل وجمعه فلاشتغال آخره بالحركة التي هى أخت الألف والواو وسقوط النون لنون التوكيد.

((**فإن قيل**)) إذا أعرب الفعل مع اتصاله بالفاعل الذي هو في غاية الامتزاج بالفعل كيضربان ويضربون لم لا يعرب مع نون التوكيد والجواب أن إعراب الفعل المتصل بالفاعل بالحرف الذي بعد الفاعل ولو زيد حرف بعد نون

التوكيد لزم زيادة الثقل في النون الثقيلة وحمل الخفيفة عليها، بقي أنه يشك بمثل المنسوب كقرشي بإنه يمكن أن يقال وجب بناؤه لتركبه مع ياء النسبة ولا إعراب في الوسط، وأما الياء فحرف ولاحظ له في الإعراب وكتب الشهاب القاسمي على قوله إنما يؤكد بها بعد الطلب وما أشبه في التسهيل بعد أن ذكر الأمور التي يؤكد بعدها المضارع ما نصه وربما أكد المضارع خاليًا مما ذكر وظاهره أنه جائز توكيد المضارع المرفوع المجرد عن سائر الأمور على قلة نظمًا ونثرًا.

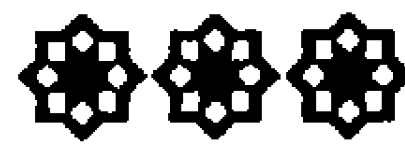


فإما ترين ولا تتبعان فإنه فيهما لفظي وذلك خلاف سياق كلامه «والحروف كلها مبنية» لأنها لا تتصرف ولا يعتقب عليها من المعاني ما تحتاج معه إلى إعراب وهذه العبارة أحسن من قول الناظم:

وكل حرف مستحق للبنا

إذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به والبناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت وفي الاصطلاح لزوم آخر الكلمة حالة واحدة على القول بأنه معنوى وعلى القول بأنه لفظي فقال ابن مالك ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو اتباعًا أو نقلا أو تخلصًا من سكونين.

«**قوله: وهذه العبارة أحسن من قول النظم وكل حرف إلخ**» أجيب بأن الواضع حكيم يعطى الأشياء ما تستحقه فحيث استحقت الحروف البناء لزم اتصافها به، وهذا إنما يقتضى تصحيح قول النظم لا أن كلام المصنف أحسن منه والأظهر في الجواب أن في كلام النظم التصريح بالاستحقاق والبناء ولا يلزم من البناء الاستحقاق.



فصل وأنواع البناء أربعة

((فصل، وأنواع البناء أربعة)) لا زائد عليها ((أحدها السكون وهو الأصل)) وإليه أشار بقوله: ((والأصل في المبنى أن يسكنا)).

وإنما كان الأصل في البناء السكون لخفته واستصحابا للأصل وهو عدم الحركة، فلا ينبني عليها إلا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو أمس وكون الكلمة على حرف واحد كتاء قمت، وكونها عرضة للابتداء بها كلام الابتداء وكونها لها أصل في التمكن كأول وكشبهها بالمعرب كضرب ((ويسمى)) عدم الحركة ((أيضًا وقفا)) كما يسمى سكونا والسكون خفيف ((ولخفته دخل في الكلم الثلاث)) الحرف والفعل والاسم ففى الحرف ((نحو هل و)) في الفعل نحو ((قم و)) في الاسم نحو ((كم)) بدأ بالحرف لتوغله في البناء وثنى بالفعل لأنه الأغلب فيه ((و)) النوع ((الثاني الفتح وهو أقرب الحركات إلى السكون)) لحصوله بأدنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فإن الأول إنما يحصل بإعمال العضلتين معا الواصلتين إلى طرفى الشفة.

((فصل)) ((قوله: وأنواع البناء إلخ)) قال الدنوشرى: لم يفرق رحمه الله في التعبير في جانبي الإعراب والبناء فعبر في الموضعين بأنواع وابن الحاجب رحمه الله فرق بينهما فعبر في جانب إعراب الاسم بالأنواع، وفي جانب بنائه بالألقاب ووجهه العجدواني بأنه إنما لم يقل لحركات الوقف والبناء أنواع لفقد ما يكون لها جنساً شاملا نظرا إلى الأصل إذ الأصل أن يكون البناء منحصرا في واحد وهو السكون فلما كان من حق البناء أن لا يشمل هذه الأشياء نظرا إلى الأصل لم يطلق عليها اسم الأنواع رعاية لجانب الأصل وكون ما ذكر أنواعًا للبناء على القول بأنه معنوي مشكل فإن اللزوم ليس متنوعا إلى الفتح وأخوته، وقد يقال إن النوع مثلا لزوم فتح ولزوم سكون مثلا، وأما على القول بأن البناء لفظى فالأمر واضح ويرد على قوله أربعة ما بنى على حرف كالمنادى واسم لا وما بنى على حذف كاخش واغز وارم قال اللقاني: وعبارته تقتضى الحصر وفيه نظر لأن عبارته ليس فيها ما يدل على الحصر. أقول بناء على اعتبار مفهوم

العدد فيها الحصر بل قد يدعى الحصر أخذا من المقام، وقد يقال إن الحصر في الأربعة باعتبار الأصل وما أورد فرع عن هذا اهـ. وهو عجيب فإن اللقاني سأل هذا وأجاب عنه فقال ينتقض هذا الحصر ببناء الأمر والمنادى واسم لا التبرئة على ما سيذكره في أبوابها من الحروف وحذفها.

((**قوله:فإن قيل**)) هذه فرعية.

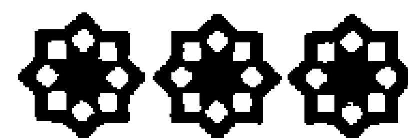
((**قلت**)) الأصالة والفرعية لا تعقل في الأنواع بخلاف العلامات كما سيجيء فليتأمل اهـ. بنصه قيل عليه الأنواع التي لا يعقل فيها ما ذكر المنطقية لا اللغوية، وهى المراد هنا وبالجملة فقول الناظم: ومنه ذو فتح إلخ. أجود من تعبير المصنف لإشعار قوله ومنه بقرينة العدول عن المنفصلة المشعر بعدم الحصر وسقط عنه الاعتراض بأنه فاته أن يقول وغير ما ذكر ينوب كما قال في أنواع الإعراب.

((**قوله: وإليه أشار بقوله والأصل إلخ**)) إلا أن تعبير المصنف بالسكون أولى لأن مصدر أن يسكن التسكين فيشعر بإزالة حركات كانت موجودة.

((**قوله: لخفته**)) أي السكون يغنى وثقل البناء للزومه.

((**قوله: وكونها عرضة للابتداء بها كلام الابتداء**)) يغني عن هذا ما قبله كما لا يخفى.

((**قوله: وكونها لها أصل في التمكن**)) فيه أن كل اسم له أصل في التمكن والأظهر أن يقال وكونها لها حالة إعراب لأنهم لم يمثلوا لهذا السبب إلا بما له حالتا إعراب وبناء وكان عليه أن يذكر أسباب خصوص كل حركة من فتح وكسر وضم وقد أوضحنا ذلك في حواشي الفاكهي والألفية.



والثاني إنما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة إلى أسفل ((فلهذا)) القرب ((دخل)) الفتح ((أيضًا في الكلم الثلاث)) في الحرف ((نحو سوف و)) في الفعل نحو ((قام و)) في الاسم نحو ((أين والنوعان الآخران وهما الكسر والضم)) ثقيلان ((ولثقلهما)) لكونهما يحتاجان إلى إعمال إحدى العضلتين أو كلتيهما ((وثقل الفعل)) لدلالته على الحدث والزمان مطابقة والفاعل التزاما ((لم يدخلا فيه)) لئلا يجمع بين ثقيلين ((ودخلا في الحرف والاسم)) لخفتهما بدلالتهما على شيء واحد فالكسر في الحرف ((نحو لام الجر)) الداخلة على ظاهر غير مستغاث ((و)) الكسر في الاسم نحو ((أمس)) عند الحجازيين بشرطه الآتي ((و)) الضم في الحرف والاسم ((نحو منذ في لغة من جر بها أو رفع فإن الجارة)) للاسم ((حرف والرافعة)) له ((اسم)) وسيأتي إيضاح ذلك في باب حروف الجر وإلى أنواع البناء الأربعة الإشارة بقوله في النظم:

ومنه ذو فتحٍ وذو كسرٍ وضمٍ كأينَ أمسِ حيثُ والساكن كمْ

وأقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح وسمى الأول ضما لأنه ينشأ من ضم الشفتين أولا ثم رفعهما ثانيًا، وسمى الثاني كسرا لأنه ينشأ من انجرار اللحى الأسفل إلى أسفل انجرارًا قويًّا وسمى الثالث فتحا لأنه يتولد من مجرد فتح الفم وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مر ومقدرة كتقدير الضم في ياء سيبويه والفتح في نحو لا فتى إلا على والكسر في نحو هؤلاء حال الوقف.

((**قوله: ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه**)) قال اللقاني: هذا ظاهر على القول بأن الضمة في ضربوا عارضة لمناسبة الواو لا ضمة بناء كما مشى عليه المصنف في غير هذا الكتاب وجماعة حيث قالوا في الماضي مبنى على الفتح ما لم يتصل به واو الجماعة فيضم أو ضمير الرفع البارز المتحرك فيسكن انتهى. وقد يقال مراد المصنف وغيره أنه يبنى على الفتح لفظا إلا فيما ذكر فلا يبنى عليه لفظا بل تقديرا وهو ظاهر، واقتصر في جمع الجوامع على حكاية خلاف الزنجاني فقال ولا يكونان يعني الكسر والضم في الفعل خلافًا للزنجاني قال في شرحه وزعم الزنجاني في شرح الهادي وجودهما فيه نحو ع و س ورد بضم

الدال وهو مردود فإن الأول مبنى على الحذف، والثاني على السكون تقديرا والضمة إتباع لا بناء انتهى بحروفه.

((**قوله: والفاعل التزاما**)) قال الدنوشرى: أي المعين أما دلالته على فاعل منافيا لمطابقة انتهى. وأقول لا دلالة للفعل على فاعل معين بوجه بل التحقق كما قال السيد الصفوى أن الحدث إنما يتوقف على شيء ما يقوم به أو يقع عليه وإنما لم يصح الكلام من الفعل والمفعول لبناء الفعل للفاعل لا لاحتياجه إليه فلذا إذا بنى للمفعول كان الفعل مع المفعول كلاما تاما ثم إذا سلم دلالته على فاعل معين كيف يصح أنه يدل على فاعل بما مطابقة والمطابقة دلالة الفعل على تمام ما وضع فهى دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل ما.



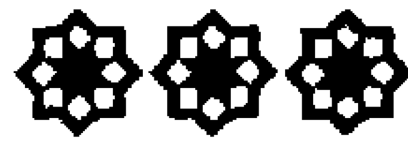
فصل الإعراب أثر ظاهر أو مقدر إلخ

((فصل في الإعراب)) لغة البيان واصطلاحا تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرًا على القول بأنه معنوى وعلى القول بأنه لفظى ((أثر ظاهر)) في اللفظ ((أو مقدر)) فيه.

((**فصل**)) ((**قوله: الإعراب لغة البيان**)) قال الزرقاني في الحصر نظر فليتأمل. وقال الدنوشرى: ظاهره أن الإعراب محصور في البيان مع أن له معاني آخر في اللغة ويمكن الجواب بأن المراد المعنى المشهور انتهى. ويمكن أن يجاب بأن المراد المعنى المناسب للمعنى الاصطلاحي فقد ادعى بعضهم أنه لا يناسبه من المعاني اللغوي إلا البيان وإن كانت تلك الدعوى ممنوعة كما بيناه في حاشية الفاكهي، وذكر الدنوشرى أنه يطلق في اللغة على ستة معان الأول: أعرب أي أبان الثاني: يقال أعرب أي أجاد الثالث: أعرب أي حسن الرابع: التغير يقال أعرب أي غير الخامس: يقال أعرب أي أزال عرب الشيء وهو فساده السادس: يقال أعرب أي تكلم بالعربية انتهى. وقد أنهى الأشموني المعاني اللغوية إلى اثنى عشر.

((**قوله: تغيير أواخر الكلم إلخ**)) قال الدنوشري: اعترض عليه بوجوه منها أن التغير فعل الفاعل والإعراب وصف الكلمة فينبغي أن يفسر بالتغير الذي هو وصف الكلمة والجواب أنه أطلق وأراد الأثر وهو الحاصل بالمصدر أو هو مصدر المبنى للمفعول وأل في الكلم للجنس فالمضاف الذي هو أواخر كذلك اكتسابا من المضاف إليه فيصدق بواحد ولا يشترط الجمعية والمراد من الاختلاف الوجود إطلاقًا للملزوم على اللازم فالمدار على وجود العامل لا على تعدده المشعر به قوله لاختلاف وأل في العومل للجنس فيصدق بواحد ومنها أن الدخول لا يصدق على العامل المعنوي كالتجرد، والجواب أن المراد بالدخول الطلب والتجرد طالب ومنها أن قوله لفظا أو تقديرًا لا يصح أن يكون تفصيلا للتغيير لأن التغيير لا يلفظ به ولا يقدر ولا يصح أن يكون تفصيلا للعامل لأنه لا

يشمل المعنوى كالابتداء والجواب أنه تفصيل للتغيير باعتبار ما يدل عليه ومنها أن هذا التعريف يلزم عليه الدور لأن أخذ العامل في تعريف الإعراب وسيأتي أنه أخذ الإعراب تعريف العامل والجواب أن هذا تعريف لفظي لمن يعرف هذا المعنى ويجهل تسميته إعرابًا، واعترض تعريف العامل الذي ذكره الشارح بأنه يشمل المتكلم والسبب كالفاعلية وبأنه لا يشمل عامل الفعل والعامل الزائد انتهى. وقد أسلفنا أن جعل المصدر مصدر المبني للمجهول لا يقول به البصريون وقد صرح غير واحد من المحققين بأن الإضافة تأتي لما تأتي له اللام فلا حاجة في جعل أواخر للجنس للاكتساب من المضاف إليه المعرف بأل وأما الاعتراض على تعريف العامل وأنا بما ذكر بالإسناد بالتركيب من اثنين وأكثر فقد أجيب عنه كما تضمنته الحواشي الشنوانية وحاصل ذلك أن الباء للسببية والمراد السبب في عرفهم ولا يطلق فيه سبب حصول المعاني على ما ذكر، وإنما هي شروط والعامل الزائد يتناوله التعريف لأن الباء مثلا في بحسبك درهم حصل بها كون الشيء مضافًا إليه حكما وصورة لكن يبقى النقض بعامل الفعل لأن المعنى المقتضى للإعراب لا يوجد فيه إلا إن قيل إعراب الفعل بطريق الأصالة وأن المعاني المفتقرة للإعراب تعتوره وأنها أعم من الفاعلية والمفعولية والإضافة وأنها تشمل المعاني المعتورة في لا تأكل السمك وتشرب اللبن فليتأمل.



((يجلبه العامل)) المقتضى لـه ((في آخـر الكلمـة)) التي هـى اسـم لـم يشبه الحرف أو فعل مضارع لم تتصل بـه نـون الإنـاث ولـم تباشـره نـون التوكيـد والمراد بالأثر الظاهر أو المقدر نفس الحركات الثلاث والسـكون ومـا نـاب عنها، والمراد بالظاهر ما تلفظ به مـن حركـة أو حـرف أو سـكون أو حـذف والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك كما تنوى الضمـة والفتحـة والكسـرة فـي نحو الفتي وكما تنوى الواو في نحو مسلمي رفعا وكما تنوى النـون فـي نحـو لتبلون وكما ينوى حذف الحركة في نحو لم يقرأ إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به.

والمراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحـوج للإعـراب، والمـراد بـآخر الكلمة ما كان آخرا حقيقة كدال زيد أو مجازا كـدال يـد والمـراد بالكلمـة هنا الاسم والفعل المعربان والإعراب جنس ((وأنواعه)) الداخلة تحته ((أربعـة رفع ونصب)) يشتركان ((فـي اسـم وفعـل)) فـالرفع ((نحـو زيـد يقـوم)) فزيـد مرفوع بالابتداء ويقوم مرفوع بالتجرد ((و)) النصب نحو ((إن زيدا لن يقـوم)) فزيدا منصوب بإن ويقوم منصوب بلن ((وجر)) مختص بمعنى ((في اسم نحو)) مررت ((بزيد)) اسم مجرور بالباء ((وجزم)) مختص بمعنى ((في فعـل نحـو لـم يقم)) فيقم فعل مجزوم بلم وإلى هذه العلامات الأربع أشار بقوله:

والرفـع والنصـب اجعلـن إعرابـا لاسـم وفعـل نحـو لـن أهابـا
والاسـم قـد خصـص بـالجر كمـا قـد خصـص الفعـل بـأن ينجزمـا

ولهذه الأنواع التي هى الرفع والنصب والجر والجـزم ((علامـات)) جمـع علامـة بمعنـى علـم أو جمـع علـم كـاصطبلات جمـع اصطبـل فالضمـة علـم ومسماه الرفع، وكذا الباقي وبهذا يندفع ما يقال إن في كلامه تناقضـا وذلـك أنه جعل الإعراب أولا نفس الحركات وما ناب عنها بقولـه أثـر إلـخ وجعلهـا ثانيًا علامات للإعراب بقوله: ((و)) لهذه الأنواع الأربعة علامات.

((قوله: يجلبه العامل إلخ)) قال الدنوشـرى: ليـس المـراد بكونـه يجلبـه أن يحدث بعد أن لم يكن لأنه حينئذ لا يصدق على أبوك إذا دخل عامل فإن الـواو موجودة قبل العامل بل المراد يطلبه ويقتضيه، والظرفية في قوله في آخر مجازيـة

لأن الإعراب قد يكون نفس الآخر كألف المثنى، والمراد بكونه فيه أن تكون معه فيصلح لكل قول من الأقوال الثلاثة فإنه اختلف هل الإعراب مع الآخر أو قبله أو بعده وهو الذي اختاره الرضي.

((**قوله: والسكون**)) قال الدنوشرى: عد السكون من الإعراب اللفظي فيه تسامح وكأنهم أرادوا باللفظي ما يتعلق باللفظ والسكون عدم الحركة الملفوظة أو ما يلفظ به وقال أيضًا جعلهم السكون وهو عدم الحركة والحذف وهو إسقاط حرف أو حركة لفظيا تسمح: واللفظ إنما هو متعلقها وهو الحركة والحرف وقال أيضًا قوله ما يتلفظ به من حركةأو حرف أو سكون أو حذف مشكل فإن الحركة والسكون والحذف ليس لفظا بل الحركة وما بعدها صفة للحرف فلا يكون لفظا ويصح أن يقال فيها هى أمر لفظى أي منسوب إلى اللفظ لكونه صفة له.

((**قوله: ولم يعتد به**)) أما إذا اعتد به فالإعراب ظاهر لأنه بالحذف وفي قوله إذا كان الإبدال إلخ بحث لأنه يوهم أن الإبدال إذا كان بعد دخول الجازم لا يكون مقدرا وليس كذلك.

((**قوله: والمراد بالعامل إلخ**)) قال الدنوشرى اعترض بأنه لم نسب العمل لجاء مثلا ولم ينسب للفاعلية، والجواب أن جاء مثلا أمر ظاهر بخلاف الفاعلية فإنها أمر خفى اهـ. وفي الإرشاد وإضافته يعني الاختلاف للعامل للدوران.

((**قوله: والمراد بالكلمة هنا إلخ**)) هذا تقدم في قوله التي هى اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع إلخ فيكون تكرارا.

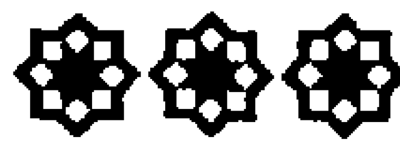
((**قوله: وجر في اسم**)) قال الدنوشري: اعترض بأنه تكرار لأنه ذكر أولا أن الاسم يعرف بالجر فيستفاد منه أنه مختص به والجواب أن الغرض مختلف فذكر هناك لفرض التمييز وإن لزم منه الاختصاص وذكر هنا لغرض كونه نوعا من الإعراب ومختصًا بالاسم وإن لزم مما سبق وقوله يختص بمعنى في اسم وقوله مختص بمعنى في فعل.

((**إن قلت**)) هذا مخالف لقول النحاة قاطبة الجر مختص بالاسم والجزم مختص بالفعل.

((**قلت**)) هو مخالف له ظاهرا ويمكن أن يكون معنى كلامهم ما ذكره الشارح.

((**قوله: أوعلم**)) قال الدنوشرى: أقول هذا غلط من الشيخ ﷺ فإنه لو كان جمع علم لقيل علمات لا علامات لأن الألف والتاء يزادان على المفرد والفرض أن مفرد علم تأمل وقال اللقاني إن القول بأن العلامات جمع علامة بمعنى علم مردود بأن الضم وأخواته أجناس لا أعلام لقبولها التعريف عليها وصدق حد النكرة وهى ما دل على شيء لا بعينه عليها.

((**قوله: تناقضا**)) قال الأشموني: ولا منافاة بين جعل الأشياء إعرابًا وجعلها علامات إعراب، هى إعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل وعلامات إعراب من جهة الخصوص اهـ. وأورد على جعلها علامات إعراب من جهة الخصوص أنها من تلك الجهة علامات كما مر والأنواع ليست علامات للأجناس فإن الإنسان من حيث خصوصه ليس علامة للحيوان بل نوع منه ويجاب بأن هذا من الأنواع المنطقية وما هنا أنواع لغوية.



((أصول وهى الضمة للرفع)) نحو جاء زيد ((والفتحة للنصب)) نحو رأيت زيدا ((والكسرة للخفض)) نحو مررت بزيد ((وحذف الحركة للجزم)) نحو لم يقم وذلك مستفاد من قوله في النظم:

فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا كذكر الله عبده يسر

واجزم بتسكين ((وعلامات فروع)) نائبة ((عن هذه العلامات)) الأصول وهى عشرة: ثلاث تنوب عن الضمة وهى الواو والألف والنون وأربعة تنوب عن الفتحة، وهى الكسرة والألف والياء وحذف النون، واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء، وواحدة تنوب عن حذف الحركة وهى حذف العلة أو حذف النون وإليها أشار بقوله وغير ما ذكر ينوب ((وهى)) أي هذه العشرة ((واقعة في سبعة أبواب)) متفرقة.

((**قوله: وهى الضمة إلخ**)) قال اللقاني قد يقال الضمة وما عطف عليها تقدم أنواع البناء الذي هو ضد الاعراب والتضاد هو غاية الخلاف بين الطرفين بحيث يستحيل اجتماعهما على ذات، والعلامة على شيء يقتضى ارتباطا بينهما في الوجود بحيث يلزم من وجودها وجوده فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الإعراب والبناء في الكلمة ولا خفاء في استحالته وحل هذه الشبهة أن مطلق الضم وما عطف عليه أعم من أنواع البناء فإنه إن كان لعامل فعلامة إعراب وإلا فإن كان لازما فبناء وإلا فغيرهما كحركات الثقل والاتباع والتخلص من السكونين فليتأمل اهـ. وفي قوله فإنه إن كان لعامل فعلامة إعراب إشارة إلى أن حركات الإعراب ليست مجرد الضم وما عطف عليه بل مع دلالتها على الفاعلية والمفعولية والإضافة فقولهم ارفع بضمة معناه اجعل الضمة علامة للفاعلية وهكذا يرد على قوله وإلا فإن كان لازما فبناء أن حركات ما عدا الآخر قد يلزم ولا يكون بناء ولابد من التقييد بالآخر أو ما هو بمنزلته، واعلم أنهم اختلفوا في أن حركات الإعراب هى حركات البناء أو غيرها، فقال الجمهور غيرها وقال قطرب هى هى قال في الهمع والخلاف لفظى لأنه عائد على التسمية فقط فالأولون يطلقون على حركات الإعراب الرفع إلخ وعلى حركات البناء الضم إلخ. وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه اهـ. وفي كون الخلاف لفظيا نظر يعلم مما أسلفنا من اعتبار كون حركات الإعراب اعتبر فيها أنه بسبب العامل وأنها دالة على ما ذكر.

الباب الأول

باب الأسماء الستة

المشار إليه بقول النظم:

وارفع بواو انصبن بالألف واجرر بياء ما من الأسماء أصف

من ذاك ذو إن صحبة أبانا والفم حيث الميم منه بانا

أب أخ حم كذاك وهن

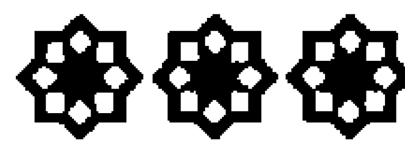
وهو ((باب الأسماء الستة)) المعتلة المضافة ((فإنها ترفع بالواو)) نيابة عن الضمة ((وتنصب بالألف)) نيابة عن الفتحة ((وتخفض بالياء نيابة)) عن الكسرة ((وهي ذو بمعنى صاحب)) لا بمعنى الذي ((والفم إذا فارقته الميم)) لا المتصل بها ((والأب والأخ)) بالتخفيف ((والحم)) بغير همز ((والهن)).

الباب الأول

((**قوله: فإنها ترفع بالواو**)) قال الدنوشرى: علة لجمل باب الأسماء الستة وكان الأولى أن يقول فإن رفعها الواو ونصبها الألف وجرها الياء وإنما أعربت هذه الأسماء الستة بالحروف لأنهم لما رأوا المثنى والجمع إعربا بالحروف والإعراب بالحروف لكون الحرف بمنزلة حركتين والمثنى والجمع فرعا المفرد كرهوا استبداد الفرع بذلك فجعلوا الإعراب بالحروف في هذه المفردات، وإنما اختاروا أن تكون ستة لأن أعداد الجمع والمثنى ستة ثلاثة في كل واحد وإنما اختاروا هذه الكلمات دون غيرها لأنها أشبهت المثنى من حيث إن كلا منها يستلزم ذاتا أخرى اهـ ولا يخفى اشتهار هذه الأسئلة وأجوبتها بما ذكر وبغيره فلا ينبغي إيراده في حواشي هذا الشرح ويرد على قوله لأن أعداد المثنى إلخ أن أعدادها أكثر كما يعلم من بحث ملحقات المثنى والجمع وعلى قوله لأنها أشبهت إلخ إن ابنا وولدا ووالد كذلك فلابد أن يضم إلى قوله من حيث إن كلا إلخ وإن أواخرها حرف علة وبقى من الأسئلة المشهورة في المقام وجوابه أنهم خصوا ذلك بحال إضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة ووقع في عبارة بعضهم

لتنظهر اللام الزائدة وهو تحريف كما بيناه في حواشي الفاكهي.

((**قوله: والفم**)) قال الدنوشرى: أصل فم فوه على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين اهـ. وقول المصنف والفم إذا فارقته الميم كعبارة النظم وقد قال في الحواشي إنها لا تستقيم لوجهين أحدهما: أن الفم هذه اللفظة بعينها لا وجود لها مع مفارقة الميم لأن الموجود مع مفارقة الميم لفظة أخرى ليست هذه فهو فرض محال والآخر أن المحكوم عليه بالإعراب الخاص لفظة الفم نفسها والمعرب الإعراب المذكور لفظة أخرى، وهى المتعقب عليه الأحوال الثلاثة أعني فوك وفاك وفيك فالمحكوم عليه شيء لم يثبت له الحكم الثابت له الحكم غير المحكوم عليه، وأما أخواته الخمسة فإن هذا الإعراب ثابت لها أعينها وقد اتفق مثل هذا الاستعمال أو قريب منه في قوله: إلى ثلاثة رأى وعلما إلخ. لأن المحكوم عليه بالتعدى إلى ثلاثة أرى وأعلم وليس قوله: إذا صار إلخ بنافع له ما لا ينفعه قوله: حيث الميم منه بانا. لأن رأى وعلم لا وجود لهما مع أرى واعلم كما لا وجود للفم مع مفارقة الميم اهـ. وأجيب بأن المراد بالفم ما يدل على مسماه وما يدل عليه ما يكون مع ميم وما يكون دونها إذا عادت إليه العين وفي شرح الراعي أن هذه مناقشة لفظية وإنه إذا فهمت المعاني لا مشاحة في الألفاظ.



قال ابن مالك في شرح العمدة جعل أولها ذو لأنه مختص بملازمة الإعراب بالحروف، وجعل فو قرين ذو في الذكر لتساويهما في لزوم الإضافة والإعراب بالحروف إلا أن ذو لا تضاف لياء المتكلم وفو تضاف إليها فلهذا انحط عن درجة ذو وأخر عنه والأب والأخ والحم مستوية في الإعراب بالحروف إذا أضيفت لغير ياء المتكلم فقرن بينها في الذكر قبل الهن وأخر الهن لأن إعرابه بالحرف قليل اهـ. ملخصًا ((ويشترط)) لإعراب هذه الأسماء بالحروف ((في غير ذو أن تكون مضافة لا مفردة)) عن الإضافة ((فإن أفردت)) عنها ((أعربت بالحركات)) الثلاث ظاهرة فالرفع ((نحو وله أخ)) فأخ مرفوع على الابتداء وخبره في الجار والمجرور قبله ((و)) النصب نحو ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾[1].فأبا اسم إن وخبرها الجار والمجرور المقدم على اسمها والجر نحو ﴿وَبَنَاتُ الأَخِ﴾[2]. فالأخ مجرور بإضافة بنات إليه ثم استشعر اعتراضا بأن فا جاء معربا بالحروف مع أنه مفرد فأجاب بقوله: ((فأما قوله)) يعني العجاج:

[١٦] خالط من سلمى خياشيم وفا

فشاذ)) لأنه منصوب بالألف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المفعولية مع أنه غير مضاف وخرجه أبو الحسن وتابعه ابن مالك على أنه

---

(١) سورة يوسف: ٧٨.

(٢) سورة النساء: ٢٣.

[١٦] **البيت من الرجز:** وهو للعجاج في ديوانه (٣/٣٣٥)، وإصلاح المنطق ص٨٤، وخزانة الأدب (٣/٤٤٣،٤٤٤)، والدرر (١/١١٣)، وشرح أبيات سيبويه (١/٣٠٤)، والمقاصد النحوية (١/١٥٣)، والمقتضب (١/٢٤٠)، والممتع في التصريف ص٤٠٨، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٤/٤٣٧) (٦/٥١٠)، (٧/٣٤٤،٣٤٦).

اللغة:الخيشوم: هو أقصى الأنف.

الإعراب: خالط: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر تقديره ((**هي**)) من سلمى: جار ومجرور متعلق بـ ((**خالط**)) خياشيم: مفعول به منصوب بالفتحة.

وفا: الواو عاطفة، فا: معطوف على خياشيم منصوب بالألف لأنه اسم من الأسماء الستة، وحذف المضاف إليه، والتقدير و ((**فاها**)).

الشاهد: ((**خياشيم وفا**)) حيث الأصل ((**فاها**)) حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله.

حذف المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه.

((والإضافة منوية)) في المعطوف والمعطوف عليه ((أي خياشيمها وفاها)) فأبقاه على حاله غير مضاف إضافة صريحة، وقال ابن كيسان إنما جاز ذلك لأنه موضع لا يلحقه التنوين فحذف يعني التنوين وبقي مفردا على حرفين إذ الألف هي المنقلبة عن عين الكلمة فلم يلزم من ذلك أن يبقى على حرف واحد فعلى قول ابن مالك لا يشترط في الإضافة أن تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء ((ويشترط في الإضافة أن تكون لغير الياء)) الدالة على التكلم سواء في ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره وضمير المخاطب وضمير الغائب وفروعها ((فإن كانت)) الإضافة ((للياء)) المذكورة ((أعربت)) هذه الأسماء ((بالحركات المقدرة)) في الأحوال الثلاث على الأصح فالرفع ((نحو ﴿وَأَخِي هَارُونُ﴾[1]. فأخي.

((قوله: والأب والأخ والحم مستوية إلخ)) سكت عن حكم ترتيبها على هذا الوجه الخاص وهى ظاهرة لشرف الأب ويليه الأخ ولزم تأخير الحم.

((قوله: ويشترط في غير ذو أن تكون مضافة)) قال الشهاب القاسمي في حواشي اللقاني:

((فإن قلت)) هلا قال وفي غير الفم إذا فارقته الميم لأن الظاهر أنه لا يستعمل إلا مضافا فهو كذو في ملازمته للإضافة فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه أيضًا.

((قلت)) لكنه لا يلازم الإضافة لغير الياء بل يضاف للياء أيضًا واستثناء المصنف لذو بالنظر إلى الإضافة ولكونها لغير الياء الآتي في قوله: ويشترط في الإضافة أي لغير ذو أن تكون بغير الياء وهذا الشرط معقول في الفم بلا ميم دون ذو، وأيضًا فلما عبر بالفم وكان يمكن قطعه عن الإضافة وإن كان باعتبار القيد لا يمكن أطلق الاشتراط بالنسبة له فليتأمل.

((قوله: خياشيم)) جمع خيشوم وهو الأنف وقوله فشاذ قال الدنوشرى: قد

---

(١) سورة القصص: ٣٤.

يقال إن بينه وبين قوله: والإضافة منوية نوع تناف كذا قيل ويرد بأن قوله والإضافة منوية بيان لتسهيل الشذوذ وقوله وخرجه إلخ. يقتضي أنه جواب آخر عن الشذوذ اهـ. أقول كان الظاهر أن يقول لكن قوله وخرجه إلخ ليكون استداركا على ما ذكره من أنه بيان لتسهيل الشذوذ المقتضي لكونه جوابا واحدا هذا ولا يخفى ما في عبارة الشارح من الحزازة ولو جعل الشارح تخريج أبي الحسن توطئة لقول المصنف والإضافة منوية وأنه جواب ثان، والواو بمعنى أو كما في بعض النسخ وعليها شرح أبو النجاء اللغوي كان حسنا فكان يقول بعد سوق كلام أبي الحسن وإلى هذا أشار الموضح بقوله والإضافة إلخ. ثم يقول قالوا وبمعنى أو وعبارة أبى النجاء فشاذ لا يقاس عليه أو الإضافة منوية أي خالط من سلمى خياشيمها وفاها فصار ريقها كأنه الخمر فلذا أعرب بالألف نصبا انتهت وأورد الحضرمي في حاشيته على المتن أن نية الإضافة خاصة بالظروف وكأنه أراد ما ألحق بها وكون ذلك بلا شرط وإلا فسيأتي في باب الإضافة أنه إذا كان المحذوف المضاف إليه فهو على ثلاثة أقسام ثالثها أنه يبقى إعرابه ويترك تنوينه وأن شرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف وأن من غير الغالب قراءة بعضهم ﴿فلا خوف عليهم﴾(١). أي فلا خوف شيء عليهم ومن هنا ظهر لي من فهم كلام المصنف شيء غفل عنه الناظرون في المقام وهو أن قوله الإضافة منوية توجيه للشذوذ لا لتسهيله وأنه يتعين العطف بالواو وهو من عطف السبب على المسبب وحاصله أن وجه الشذوذ حذف المضاف إليه من خياشيم وفا وبقاء المضاف على حاله من غير شرط وذلك من غير الغالب فهو شاذ فتدبر بالإنصاف.

((**قوله: وقال ابن كيسان إلخ**)) سياق الكلام يقتضي أن هذا جواب عن الاعتراض فليتأمل فإن فيه خفاء، والذي يظهر لي أن كلام ابن كيسان جواب عن اعتراض غير الاعتراض الذي قرر به الشارح كلام المصنف أشار إليه الحضرمي في حاشيته وحاصله وإن كان بعيدا من سياق كلام المصنف أن فو إذا لم يضف وجب أن يتصل به الميم لئلا يبقى على حرف واحد وما في البيت لم تتصل به الميم فإن كلام ابن كيسان يظهر جوابًا عن هذا الاعتراض لجوا بي المصنف أو جوابه فتأمل.

---

(١) سورة البقرة: ٣٨.

مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة علـى الخـاء منـع مـن ظهورهـا اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهارون بدل منه أو عطف بيان عليه وجملـة هو أفصح مني لسانًا خبره، ومما يحتمل الرفـع والنصـب ﴿إن هـذا أخـي لـه تسع وتسعون نعجة﴾(١) فأخي يحتمل أن يكون منصوبًا على البدليـة مـن هـذا ويحتمل أن يكون مرفوعًا على أنه خبر أول لإن وجملة له تسع وتسعون خـبر ثان ومما يحتمل الأوجه الثلاثة ﴿إِنِّي لاَ أَمْلِكُ إِلاَّ نَفْسِي وَأَخِي﴾(٢). فـأخي يحتمل أن يكون مرفوعًا وأن يكون منصوبًا وأن يكون مجرورًا.

فرفعه من ثلاثة أوجه أحدها: أن يكون عطفـا علـى الضمـير المسـتتر فـي أملك ذكره الزمخشري واعترضـه الموضـح بـأن أملـك لا يرفـع الظـاهر فـلا يعطف على مرفوعه ظاهر وجوابه أنه يغتفر في التابع مالا يغتفر فـي المتبـوع، والذي حسن العطف على الضمير المرفـوع المتصـل الفصـل بيـن المعطـوف والمعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثاني: أن يكون معطوفـا علـى إن واسـمها الثالـث: أن يكون مبتدأ حذف خبره والتقديـر وأخـي لا يملـك إلا نفسـه فهـو على هذا من عطف الجمل وعلى الأوليـن مـن عطـف المفـردات ونصبـه مـن وجهين أحدهما: أن يكون معطوفا علـى اسـم إن والثـاني: أن يكـون معطوفـا على نفس وجره من وجه واحد وهو أن يكون معطوفـا علـى اليـاء المجـرورة بإضافة نفس إليها وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعـدم إعـادة الجـار واستغنى عن اشتراط التكثـير والإفـراد المقابل للتثنيـة والجمـع تبعـا لأصلـه حيث اقتصر على قوله:

وشـــرط ذا الإعـــراب أن يضفـــن لا

للياء لكونه ذكرها كذلك «وذو» حالـة إفرادهـا «ملازمـة للإضافـة لغـير الياء» من أسماء الأجنـاس الظـاهرة غـير الصفـات «فـلا حاجـة إلـى اشـتراط الإضافة فيها» لأنها حاصلة والاشتراط تحصيل ما ليس بحـاصل «وإذا كـانت ذو موصولة» بمعنى الذي وأخوته «لزمتها الواو» فـي الأحـوال الثلاثـة غالبـا والبنـاء علـى السـكون «وقـد تعـرب بـالحروف» الثلاثـة رفعـا ونصبـا وجـرا

(١) سورة ص: ٢٣.
(٢) سورة المائدة: ٢٥.

((كقوله)) وهو منظور بن سحيم الفقعسي:

[١٧] فإما كرام موسرون رأيتهم ((فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا))

هكذا رواه أبو الفتح ابن جني بالياء معربا ورواه غيره بالواو على البناء وإذا ثبت إعرابها في الجر قلنا به في الرفع والنصب وقيد ابن الضائع ذلك بحالة الجر لأنه محل السماع ((وإذا لم تفارق الميم الفم أعرب بالحركات)) الثلاث سواء أفرد أو أضيف ولا تختص بثبوت الميم في الفم حالة الإضافة للضرورة نحو:

[١٨] يصبح ظمآن وفي البحر فمه

خلافا للفارسي ويرده قوله: ﷺ لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك(١).

((قوله: تسع وتسعون نعجة)) رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه نعجة تمييز ونقل عن شيخنا الشنواني أن العامل في نعجة النصب جملة له تسع وتسعون اهـ بحروفه وهو عجيب فإن من المشهور أن التمييز الرافع لإبهام اسم الناصب له ذلك الاسم فالناصب لنعجة تسع وتسعون والرفع لإبهام نسبة الناصب له ما في

---

[١٧] البيت من الطويل، وهو لمنظور بن سحيم في الدرر (٢٦٨/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥٨، وشرح شواهد المغنى (٨٣٠/٢)، وشرح المفصل (١٤٨/٣)، والمقرب (٥٩/١)، والمقاصد النحوية (١٢٧/١)... المعجم المفصل (١٠٨٧/٢).

والشاهد فيه قوله: (من ذي) بالإعراب وقد روي (من ذو) مبنية على السكون، وذلك على لغة طيىء وهى بمعنى (صاحب).

[١٨] الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٥٩، والحيوان (٢٦٥/٣)، وخزانة الأدب (٤٥١/٤، ٤٥٤)، والدرر (١١٤/١)، وشرح شواهد المغني (٤٦٧/١)، والمقاصد النحوية (١٣٩/١)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣١/١)، وهمع الهوامع (٤٠/١)... المعجم المفصل (١٢٦٢/٣).

والشاهد فيه: إبقاء ميم (فم) حال الإضافة، وهذا من الضرورات عند الفارسي، وجائز في الاختيار عند ابن مالك وأبي حيان.

(١) صحيح البخاري (٦٧٠/٢) ح (١٧٩٥)، ح (١٨٠٥)، صحيح مسلم (٨٠٧/٢) ح (١١٥١).

الجملة من فعل أو شبهه فلا يكون ناصب التمييز جملة قط.

((**قوله: ومما يحتمل الأوجه الثلاثة إلخ**)) ولذا لم يذكر المصنف مثال الجر إشارة إلى أن الآية صالحة له كما قال اللقاني.

((**قوله: وجوابه أنه يغتفر إلخ**)) هذا الاغتفار إنما يصار إليه عند الحاجة إليه ولا ينبغي أن يتخذ مذهبا في كل مكان كما ذكره المصنف في التذكرة في الجواب عن قولهم في باب العطف أن الواو انفردت بعطف عامل حذف وبقى معموله كقوله تعالى: ﴿**اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ**﴾(١). واعترض أبو حيان في البحر على هذا الوجه باعتراض آخر وذلك لأنه يلزم عليه أن موسى وهارون لا يملكان إلا نفس موسى فقط وليس المعنى عليه بل على أن موسى يملك أمر نفسه وأمر أخيه فقط، ورده السمين بأن القائل بهذا الوجه صرح بتقدير المفعول بعد الفاعل وأيضًا فإن اللبس مأمون فإن كل أحد يتبادر إلى ذهنه أنه لا يملك إلا أمر نفسه.

((**قوله: على أن واسمها**)) أجود من قول المصنف في شرح الشذور على محل أن واسمها لأن محلهما الرفع، وهو ليس بمعطوف عليه ولم يجعل العطف على محل الاسم فقط لأن شرط العطف على محل الاسم بقاء المحرز والابتداء قد زال بدخول الناسخ.

((**قوله: وذو**)) قال الدنوشرى وزنها فعل بالتحريك عند سيبويه ولامها ياء وبالسكون عند الخليل ولامها واو.

((**قوله: حالة إفرادها**)) قال الدنوشرى. يحترز به عن حالة تثنيتها وجمعها فإنها ليست من الأسماء الخمسة كذا قيل، وقد يرد بأنها ملازمة للإضافة لغير الياء مطلقًا ولا تضاف إلى الأعلام غالبًا ومن غير الغالب أنا الله ذوبكة وإنما اشترط أن تضاف إلى أسماء الأجناس لأنهم وضعوها ليتوصلوا بها إلى الوصف بأسماء الأجناس فلذلك لم يجز إضافتها إلى الصفات وقد أضيفت إلى المضمر شذوذًا وإلى الجملة كذلك كقولهم اذهب بذى تسلم.

((**قوله: فإما كرام إلخ**)) قال المصنف في شرح شواهد ابن الناظم إما بكسر

---

(١) سورة البقرة: ٣٥.

الهمزة كذا ثبت في نسخ الحماسة وعليه شرح التبريزي إلا أنــه قدرهـا كلمتيـن إن الشرطية وإما الزائدة وقدر الاسم معمولا لفعـل محـذوف مبنى للمفعـول أي فإما تقصد كرام كما قدروا في قوله:

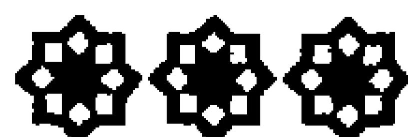
لا تجزعـــــي إن منفـــــس أهلكتـــــه

أن يهلك منفس والصواب أنها إما التي في قولك جاء إمـا زيـد وإمـا عمـرو وأن الاسم خبر لمبتدأ محذوف أي فالناس إما كرام بدليل قوله وإما لئـام وليـس بعده فعل يفسر المحـذوف الـذي زعمـه، والجملتـان أتيتهـم وعذرتهـم صفتـان وقوله: فحسبى البيت أي فكافى من عطـائهم مـا يكفينـي لحـاجتي أي لا ابتغـى منهم زيادة على الحاجة ولولا هذا التأويل لفسد لاتحاد المبتدأ والخبر اهـ. وقد يقال ليس هذا تأويلا في البيت بل هو ظاهر لأنه وصل ذي بالظرف كما يوصـل به الذي في جاء الذي عندك فلا خفاء أن معنى عندهم مـن عطـائهم، ولـذا قـال اللقاني إن فيه الإخبار بالعام عن الخاص إلا أنه قال ولا فائدة فيه كما ترى وقـد يقال الإخبار بالعام عن الخاص جائز ومفيد نحو كل إنسان حيوان.

((**قوله: قلنا به في الرفع والنصب**)) قال الزرقاني إذ لا قائل بالفرق.

((**قوله: لخلوف فم الصائم**)) الخلوف بضم الخاء هو التغـير: قـال العـز بـن عبد السلام: رائحة المسك للخلوف في الآخرة فقط لرواية مسـلم: لخلـوف فـم الصائم عند الله يوم القيامة.

وقال ابن الصلاح في الدنيا والآخرة لما رواه السـمعاني مـن حديـث جـابر: أعطيت أمتي خمس خصال. ثم قال وثانيها أنهم يمشون وخلوف أفواهم أطيـب عند الله من ريح المسك ولقوله ﷺ: ((**لخلوف فم الصائم حيـن يخلـف**)) روى هذه الزيادة ابن حبان في صحيحه ويخلف بفتح اليـاء وضـم الـلام وصنـف كـل منهما تصنيفًا شنع به على صاحبه.



فصل والأفصح في الهن النقص

((فصل)) ((والأفصح في الهن)) إذا استعمل مضافا ((النقص أي حذف اللام)) منه وهي الواو وإلى ذلك الإشارة بقوله:

والنقص في هذا الأخير أحسن

((فيعرب بالحركات)) الثلاث على العين وهي النون فتقول هذا هنك ورأيت هنك ونظرت إلى هنك ((ومنه)) أي من النقص في الهن ((الحديث)) وهو قوله ﷺ: ((من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا))[(١)]. قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم: تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاي مشددة أي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان لتخرج الناس معه إلى القتال في الباطل فأعضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة أي قولوا له اعضض على هن أبيك أي على ذكر أبيك أي قولوا له ذلك استهزاء به ولا تجيبوه إلى القتال الذي أراده أي تمسك بذكر أبيك الذي انتسبت إليه عساه أن ينفعك.

فأما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا أي لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا له صريح اسم الذكر وهو الأير تكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون والشاهد في قوله بهن أبيه إذا استعمله منقوصا اهـ وإذا استعمل الهن غير مضاف كان الإجماع منقوصا تقول هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهو اسم يكنى به عن أسماء الأجناس، كرجل وفرس وغيرهما، وقيل عما يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قاله الموضح في شرح القطر ((ويجوز النقص)) بضعف وهو حذف اللام وإعراب بالحركات ((في الأب والأخ والحم)) وهو المراد بقول النظم:

وفي أب وتالييه ينـدر

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه ح (٣١٥٣)، وأحمد في مسنده ح (٢١٢٧١) (١٣٦/٥)، وابن السني في عمل اليوم والليلة ح (٩٧٤) (٥٣٩/١)، ح (٩٧٥) من حديث أبي بن كعب.

فتقول هذا أبك وأخك وحمك ورأيت أبك وأخك وحمك ومررت بأبك وأخك وحمك ((ومنه)) **أي من النقص قوله وهو رؤبة يمدح عدى بن حاتم الطائي**(١):

[١٩] بأبه اقتدى عدى في الكرام ومن يشابه أبه فما ظلم

((**فصل**)) ((**قوله: والأفصح في الهن النقص**)) لم يذكر فيه القصر وقال المصنف في شرح الشواهد: مسألة في الهن مضافا لغير الياء اللغات الثلاث وأغربها القصر ولم أر من حكاه عن أبي البقاء في اللباب والأندلسي في شرح المفصل ولم يذكرا له شاهدا! ولا دليل في قولهم هنوان لأنه قد يكون على لغة من يستعمله بالأحرف الثلاثة، وقد جزم بذلك سيبويه فقال في باب النسب ومنهم من يقول هنوك ومررت بهنيك وهنوان فيجريه مجرى الأب اهـ ومن خطه نقلت.

((**قوله: من تعزى إلخ**)) قال الدنوشرى: لفظ الحديث في الجامع الصغير للسيوطي: إذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا . حم ن عن أبي فإن صح اللفظ الذي ذكره المصنف فمسلم وإلا فلا اهـ. ولا

(١) **عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي أبو وهب وأبو طريف:** أمير، صحابي، من الأجواد العقلاء. كان رئيس طيء في الجاهلية والإسلام وقام في حرب الردة بأعمال كبيرة حتى قال ابن الأثير: خير مولود في أرض طيء وأعظمه بركة عليهم. وكان إسلامه سنة ٩هـ، وشهد فتح العراق، ثم سكن الكوفة وشهد الجمل وصفين والنهروان مع عليّ. روى عنه المحدثون ٦٦ حديثًا.
عاش أكثر من مئة سنة وهو ابن حاتم الطائي الذي يضرب بجودة المثل.
الأعلام (٤/٢٢٠)، خزانة البغدادي (١/١٣٩).

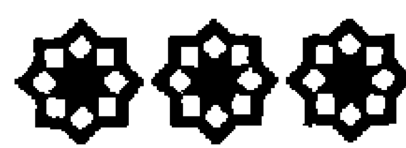
[١٩] **الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه** ص ١٨٢، والدرر (١/١٠٦)، والمقاصد النحوية (١/١٢٩)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٤٤)، وتخليص الشواهد ص٥٧، وشرح الأشموني (١/٢٩)، وشرح ابن عقيل ص٣٢، وهمع الهوامع (١/٣٩).
والشاهد فيه قوله: (بأبه) و (يشابه أبه) حيث أعرب الشاعر هاتين الكلمتين بالحركات الظاهرة، فجر الأولى بالكسرة الظاهرة، ونصب الثانية بالفتحة الظاهرة، مع أنهما مضافتان إلى ضمير الغائب، وذلك على لغة من لغات العرب، والأشهر الجر بالياء، والنصب بالألف.

يخفى أن السيوطي لم يذكر أنه لم يرد إلا باللفظ الذي أورده وقد اقتصر ابن الأثير في النهاية على اللفظ الذي أورده المصنف ثم إن للشاهد حاصلا على الروايتين فلا إشكال بكل حال.

((**قوله: أي قولوا له اعضض**)) بكسر الهمزة لأن مضارعه مفتوح العين أو مكسورها قال في المصباح عضضت اللقمة وبها وعليها عضا أمسكتها بالأسنان وهو من باب تعب في الأكثر لكن المصدر ساكن ومن باب منع لغة تميمية وفي أفعال ابن القطاع من باب قتل أيضًا انتهى. وعلى كلام ابن القطاع فالهمزة في اعضض مضمومة وعلى الجملة فاعضض هذا أمر من الثلاثي المجرد وهمزته همزة وصل وأما اعضوه فأمر من الثلاثي المزيد وهمزته همزة قطع، ولذا كانت مفتوحة وماضيه اعض ومنه حديث أبي أنه اعض إنسانا أفضل وقول أبي جهل يوم بدر لعتبة لو غيرك قالها لأعضضته.

((**قوله: عن أسماء الأجناس**)) قال الدنوشرى: أي عن مسمى أسماء الأجناس إذ الظاهر أن مدلوله ليس اسم الجنس فليتأمل اهـ. ولا وجه للأمر بالتأمل مع اشتهار ما ذكر من التأويل لظهوره.

((**قوله: بأبه اقتدى عدى**)) قيل إن كان هذا تمثيلا فمسلم أو استشهادا ففيه نظر لاحتمال أن يكون الأصل بأبيه وحذفت الياء للضرورة أقول لا نظر لهذا الاحتمال البعيد ومثله لا ينافي في الاستشهاد.



فأبه الأول مجرور بالكسرة، وأبه الثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السائر: من أشبه أباه فما ظلم، واختلف في معنى نفي الظلم في المثل فقيل فما ظلم في وضع الشبه في موضعه وقيل فما ظلم أبوه حين وضع زرعه حيث أدى إليه الشبه وقيل الصواب فما ظلمت أي أمه حيث لم تزن بدليل مجيء الولد على مشابهة أبيه قاله اللحياني ((و)) من مطلق النقص من غير نظر إلى الإعراب بالحركات ((قول بعضهم)) أي العرب ((في التثنية)) أي تثنية الأب والأخ المنقوصين ((أبان وأخان)) قال الفراء: أبان جاء على لغة من قال هذا أبك قال الموضح في الحواشي: وكذا قياس أخاه اهـ. فظهر أن المسموع أبان فقط وأخان مقيس عليه وإذا جاز أخان قياسا فينبغي أن يكون حمان كذلك ولم أقف عليه ونقل عن ثعلب أحمد بن يحيى أنه قال يقال هذا أبوك وأباك وأبك فمن قال هذا أبوك وأباك قال في التثنية أبوان، ومن قال هذا أبك قال في التثنية أبان ((و)) الأب والأخ والحم ((قصرهن أولى من نقصهن)) وهو المراد بقول النظم:

وقصرها من نقصهن أشهر

وعدل الموضح عن ها إلى هن لأن الأكثر في هن أن يعود إلى جمع القلة وها بعكس ذلك والمراد بقصرهن أن يلزم آخرهن الألف المنقلبة عن لامهن في الأحوال الثلاثة فيعربن بحركات مقدرة عليها ((كقوله)) وهو أبو النجم فيما قال الجوهري وقيل رؤبة:

[٢٠] إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

---

[٢٠] البيت من الرجز وهو لرؤية: في ملحق ديوان ص ١٦٨، وله أو لأبي النجم في الدرر (١/١٠٦)، وشرح شواهد المغني، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٤٦)، وتخليص الشواهد ص ٥٨، وخزانة الأدب (٤/١٠٥)، (٧/٤٥٣)، وشرح الأشموني (١/٢٩)، وشرح ابن عقيل ص٣٣، وهمع الهوامع (١/٣٩).

الإعراب: إن: حرف توكيد ونصب، أباها: أبا اسم إن منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، والهاء ضمير مبنى مضاف إليه، وأبا أباها: الواو عاطفة، أبا: معطوف على ((أبا)) منصوب بالألف لأنه اسم من الأسماء الستة، أباها: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والهاء ضمير مبنى مضاف إليه، =

أنشده ابن جني وغيره وأبا الأول وما عطف عليه لا شاهد فيه لأن كل واحد منهما يحتمل أن يكون منصوبًا بالألف نيابة عن الفتحة، ويحتمل أن يكون مقصورا منصوبا بفتحة مقدرة على الألف، والشاهد في أباها الثالث إذ هو نص في القصر لأنه مضاف إليه فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف وإلا لجر بالياء ((وقول بعضهم)) وهو أبو حنش حين قال له خاله وقد بلغه أن ناسا من أشجع في غار يشربون وهم قاتلون إخوته: هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى أقامه على فم الغار ثم دفعه في الغار فقال ضربا أبا حنش فقال بعضهم: إن أبا حنش لبطل فقال أبو حنش ((مكره أخاك لا بطل)) فصار هذا مثلا يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه.

وقيل إن أول من قاله عمرو بن العاص لما زعم عليه معاوية ليخرجن إلى مبارزة على رضى الله عنهم فلما التقيا قال عمرو: مكره أخاك لا بطل فأعرض عنه وذكر الأخ للاستعطاف.

فأخاك مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الألف، وبطل معطوف بلا على مكره، ومكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز أن يكون مكره مبتدأ وأخاك نائب عن الفاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفي أو الاستفهام عند جمهور البصريين، وأجازه الأخفش والكوفيون كما سيأتي ((وقولهم)) بالجر وهم العرب ((للمرأة حماة)) فإنه يستدعي أن يقولوا للرجل حما لأن ضيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث، فلما اتصلت التاء نقل الإعراب من الألف إليها وظهر لأنها حرف صحيح، والمذكر على أصله فيقدر الإعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة وحاصل ما ذكره تبعا لأصله أن الأسماء الستة على ثلاثة أقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب والفم بغير الميم وما فيه لغتان وهو الهن فإن فيه النقص والإتمام وما فيه ثلاث لغات وهو الأب والأخ والحم فإن فيه الإتمام والنقص والقصر.

= قد: احرف تحقيق بلغا: فعل ماض مبنى على الفتح، والألف ضمير مبنى في محل رفع فاعل، في المجد: جار والمجرور متعلق بـ ((**بلغا**)) ((**غايتاها**)) مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر، والهاء: ضمير مبنى مضاف إليه.

الشاهد فيه: إلزام الأسماء الستة الألف في النصب والرفع والجر.

((**قوله: وقيل فما ظلم أبوه**)) قائله الميداني قال المصنف: يرده قول اللحياني أن اسم الشرط على تأويلهما لم يعد إليه ضمير من خبره اهـ. واللحيان بكسر اللام وسكون الحاء نسبة إلى لحيان أبو قبيلة.

((**قوله: من غير نظر إلى الإعراب بالحركات**)) أي لأن أبوان وأخوان في هذا القول معربان بالحروف لأنهما مثنيان.

((**قوله: قال الفراء إلخ**)) غرضه من ذلك توجيه كلام المصنف فقد اعترض عليه بأنه ذكر القول المذكور دليلا على النقص حال الإضافة، والمثنى لا يدل إلا على أن ما قبل العلامة كان متعقب الإعراب لا على أنهم حذفوا اللام عند الإضافة، وأجيب بأن عدم التمام في التثنية لازم لعدم التمام في الإضافة وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم، وقد انتفى التمام في التثنية فلزم منه قطعا انتفاء التمام في الإضافة.

((**قوله: ونقل عن ثعلب أحمد**)) قدم اللقب على الاسم لاشتهاره ولئلا يتوهم أن نقل مبنى للفاعل وهو أحمد بن يحيى وأنه غير ثعلب وأنه ناقل عنه.

((**قوله: غايتاها**)) الألف للإشباع لا للتثنية، وجاء على لغة من يلزم المثنى الألف خلافا للعيني إذ ليس للمجد إلا غاية واحدة إلا أن يلتزم أن له غايتين باعتبار المبدأ والآخر.

((**قول: وقيل أول من قاله عمرو بن العاص**)) اقتصر على هذا المصنف في شرح الشواهد مع حكايته بقيل ولم يذكره الزمخشري في مستقصى الأمثال وذكر الأول مع بعض مخالفة لكلام الشارح فقال أصله أن أبا حنش خال بيهس هجم به بيهس على قاتلى إخوته وهم في غار وكان شديد الجبن زاعما أن في الغار حمرا فجد في القتال فقيل له ما أشجعه فقال ذلك ثم ذكر قولا آخر وبيهس هو الملقب نعامة قال في تهذيب الأسماء: واللغات والجمهور على كتابة العاصي بالياء وهو الفصيح عند أهل العربية ويقع في كثير من كتب الحديث والفقه كتابته بحذف الياء وهى لغة، وقد قرئ في السبع نحوه كالكبير المتعال والداع ونحوهما.

((**قوله: وحاصل ما ذكره إلخ**)) قال الزرقاني: وزاد ابن مالك في التسهيل في أب التشديد فيكون فيه أربع لغات، وفي أخ التشديد وأخو بإسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات وفي حم حمو كقرو وحمء كقرء وحمأ كخطأ فيكون فيه ست لغات وترك المصنف هذه اللغات هنا لأن غرضه بيان اللغات اللاتي يختلف بها الإعراب وهذه ليست كذلك اهـ. وعلى ذكر التشديد في الأب يسقط الاعتراض على بعض الرؤساء الذي قال لشهاب الدين القوصى أنت عندنا مثل الأب وشدد الباء فقال لا جرم أنكم تأكلون، ولا وجه لقول بعضهم من يشدد الباء من الأب الذي هو الوالد ما يكون إلا دابة، ولو قال القوصى لا جرم أنكم ترعون كان ألطف كما لا يخفى على أهل الذوق.



الباب الثاني

المثنى

من أبواب النيابة ((المثنى)) وهو في الأصل المعطوف من ثنيت العود إذا عطفته وفي الاصطلاح ((ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين)) فما وضع جنس ولاثنين فصل أول مخرج لما وضع لأقل كرجلان للماشي أو أكثر كصنوان، وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنان واثنتان وشفع وزوج وزكا بالتنوين اسم للشيئين، ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر قال الموضح في شرح اللمحة: والذي أراه أن النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى، وغايته أن هذا مثنى في أصله اهـ. وصرح المرادي بأنه ملحق بالمثنى ودخل فيه أيضًا تثنية المفرد المذكر اسما كان أو صفة ((كالزيدان)) المسلمان ((و)) المؤنث كذلك نحو ((الهندان)) المسلمتان وتثنية الجمع المكسر كالجمالان وتثنية اسم الجمع كالركبان وتثنية اسم الجنس كالغنمان، وثبوت الألف مع الجار في هذه الأمثلة من استعمال الشيء في أول أحواله وهو الرفع واقترانها بأل المعرفة عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند إرادة التثنية فيما أصله العلمية وجميع ذلك معرب على الأصح ((فإنه يرفع بالألف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها)) وإلى ذلك الإشارة بقوله بالألف ارفع المثنى مع قوله:

وتخلف اليا في جميعها الألف جرا ونصبا بعد فتح قد ألف

الباب الثاني

((**قوله من أبواب النيابة**)) قال المصنف في التذكرة: ذكر ثعلب في أماليه أنه يقال ناب عن هذا نوبا ولا يجوز ناب عنه نيابة قال وهو غريب.

((**قوله: ما وضع لاثنين إلخ**)) قال اللقاني: هذا الحد صادق بالضمير في أنتما قائمان وباثنين واثنتين إذ هي مغنية عن أنت وأنت، وعن رجل ورجل وعن

امرأة وامرأة اهـ. ويمكن أن يجاب بأن المراد بقرينة ما اشتهر من شروط المثنى عن اثنين معربين فلا يرد الضمير، وظاهر أن المراد اثنين من لفظه فلا يرد اثنان واثنتان إذ رجل ورجل ليسا من لفظ اثنين وامرأ وامرأة ليسا من لفظ اثنتين وقال الدنوشرى: معنى لاثنين لشخصين إما مذكرين أو مؤنثين أو مذكر ومؤنث اهـ.

وقال بعض الفضلاء تعريف المتعاطفين وتنكير اثنين هل هو لنكتة أقول نعم له نكته تظهر بالتأمل.

((**قوله: كصنوان**)) قال الزرقاني: جمع تكسير وإذا ثنى صنو التبس بالجمع المذكور والقرائن تميز بين ذلك اهـ. وفي كون ذلك من الإلباس نظر، وإنما هو من الإجمال والفرق بينهما أن في الأول يتبادر الفهم إلى خلاف المراد وفي الثاني لا يتبادر إلى شيء بل يقف لاستواء الأمرين عنده.

((**قوله: وشفع وزكا**)) هذا بناء على ما ذكره ابن الناظم مما يدل على اثنين وفيه نظر لأنهما يصدقان على اثنين لأنهما يدلان عليهما لأن شفعا مقابل الفرد وهذا أعم من اثنين والأعم يصدق على الأخص ولا دلالة له عليه.

((**قوله: لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى**)) يوجد بعد هذا في بعض النسخ وغايته أن هذا مثنى في أصله تجوز اهـ. قال الدنوشرى: وجه التجوز أنه أطلق الأب مثلا على الأم ثم ثنى ولكن فيه حينئذ نظر لأنه حقيقة ومجاز ويأتي أنه لا يثنى الحقيقة والمجاز والتغليب إطلاق اسم أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر.

((**قوله: وتثنية الجمع**)) قال الزرقاني: هذا ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع كما سيأتي في أول الشروط.

((**قوله: وتثنية اسم الجمع إلخ**)) هذا يقتضي جواز تثنية هذه الأمور المذكورة، واشتراط الإفراد الآتي يخلف ذلك اللهم إلا أن يراد ما نقل عن ابن مالك وهو قوله لما كان شبه الواحد شرطا في صحة التثنية كان ما هو أشبه بالواحد أولى به فلذلك كان تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع. قال ومن

تثنية اسم الجمع ﴿**قد كان لكم آية في فئتين**﴾[1]. ﴿**يَوْمَ التَقَى الجَمْعَان**﴾[2].

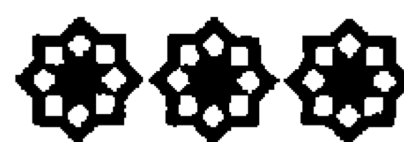
((**قوله: فإنه يرفع بالألف إلخ**)) إن قيل علامة الإعراب لا تكون إلا بعد تمام الكلمة وأنتم أجزتم في الأسماء الستة والمثنى والمجموع حصولها خطأ قبل تمام حروفها فالجواب أن حق إعراب الكلمة أن يكون بعد حصولها بكمال حروفها وفي آخرها لما تقدم من أن الإعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فإن كان بالحركات فلابد أن يكون على حرفها الآخر، ومحل الحركة بعد الحرف فتكون الحركة بعد حروف جميع الكلمة، وأما إذا كان بالحروف التي هى من نسج الكلمة فلابد أن يكون الحرف آخر حروفها ويكون الإعراب فيها أيضًا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة، لأنها إنما تجعل إعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة كذابها مش نسخة الدنوشرى بخط كاتب الأصل وقوله: ومحل الحركة بعد الحرف خلاف التحقيق، والحق أنه مقارن له كما قال السخاوي في نونيته:

والشكل سابق حرفه أو بعده

قولان والتحقيق مقترنان.

((**فإن قيل**)) ما الحكمة في جريان صيغة المثنى على طريقة واحدة من غير تفرقة بين مثنى العاقل وغيره كما فعل في الجمع حيث فرق فيه بين صيغتي جمع من يعقل وما لا يعقل.

((**أجيب**)) بأن المثنى لما كان لا يصلح إلا لوجه واحد فلم يكن مسلمان لأكثر من اثنين فكان ما يعقل وما لا يعقل واحدا في المثنى، ولم يحتج إلى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فإنه يحتمل القلة والكثرة وجمع المذكر السالم خص بالقلة من العاقل دون جمع المؤنث فلهذا افترقت صيغة الجمع.



(١) سورة آل عمران: ١٣.
(٢) سورة آل عمران: ١٥٥.

وقدم الجر على النصب لأن الجر أصله، والنصب هنا محمول عليه وذهب الزجاج إلى أن المثنى مبني ويشترط في كل ما يثنى عند الأكثرين ثمانية شروط أحدها: الإفراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد الثاني: الإعراب فلا يثنى المبنى وأما نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين الثالث: عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب إسناد اتفاقا ولا مزج على الأصح.

وأما المركب تركيب إضافة من الأعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه الرابع: التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى الخامس: اتفاق اللفظ وأما نحو الأبوان للأب والأم فمن باب التغليب السادس: اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز، وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ السابع: أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء لأنهم استغنوا بتثنية شيء عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا سوا آن، وأن لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته فلا يثنى أجمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا الثامن: أن يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس ولا القمر، وأما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز، فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بألف رفعا وبالياء جرا ونصبا على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الألف في الأحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الألف، ومنهم من يلزمه الألف دائمًا ويعربه بحركات ظاهرة على النون

((قوله: وذهب الزجاج إلى)) قال الد شرى: وجه ذلك عنده أنه تضمن معنى حرف العطف واختلاف صيغة لا تقتضى الإعراب بل هى صيغ عنده وضعت هكذا ومثل مذهبه في المثنى مذهبه في الجمع على حده ويبطل مذهبه الاتفاق على إعراب جمع التكسير وجمع المؤنث السالم ولينظر هل يمكن الفرق على مذهبه أولا اهـ.

وقال الزرقاني: لم يبين البناء على ماذا وهو على الألف في جاء الزيدان وعلى البناء في نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين قاله بعض شيوخنا.

((**قوله: ويشترط في كل ما يثنى إلخ**)) قال الدنوشرى: ويشترط فيما يثنى أن لا يكون اسما يراد به الاستغراق كأحد ولا اسم جنس يراد به الحقيقة ولا اسم عدد إذا كان ثم ما يغنى عن تثنيته نحو ثلاثة وأربعة إذ يستغنى عن تثنيتهما بستة وثمانية، ولا لفظ كل وبعض ولا تثنى الكنايات عن الأعلام نحو فلان وفلانة لأنها لا تقبل التنكير، لأنهاوضعت موضع أسماء الإشارة وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير فكذلك ما أشبهها.

((**قوله: فلا يثنى المثنى إلخ**)) قال الدنوشرى: ظاهر اقتصاره على ما ذكر جواز تثنية جمع المؤنث السالم أو ينظر ما حكم المثنى والمجموع على حده المسمى بهما هل يثنيان أو لا اهـ. ولا وجه لهذا النظر مع اشتهار الحكم في كلامهم فقد نصوا على أن المانع من تثنية المثنى والجمع استلزام ذلك اجتماع إعرابين في كلمة واحدة، وقالوا ومنها ما سمى به إذا أعرب إعرابهما للزوم المحذور فيه فإن أعرب بالحركات جاز تثنيته وجمعه ما لم يتجاوز خمسة أحرف.

((**قوله: فلا يثنى المبنى**)) قال الدنوشري: ليس من تثنيته يا زيدان ويا زيدون بل هو من بناء المثنى والجمع لا من تثنية المبنى وجمعه وأما منان فالألف فيه للحكاية انتهى. وإنما لم يعارض التثنية والجمع سبب البناء في باب النداء ومثله باب لا لأن سبب البناء ورد عليهما والوارد له قوة كما ورد سبب الإعراب وهو التثنية على المبنى في اللذان واللتان وذان وتان فأعربت وإنما لم يعرب اللذين لأنه لم يأت على سنن الجمع على أن بعضهم أعربه، وبهذا يندفع قول الزرقاني وأما نحويا زيدان ويا زيدون فهو تثنية معرب وجمع لأن يا إنما دخلت على مثنى ومجموع.

((**فإن قيل**)) كل من المثنى والجمع معارض للبناء فيما ذاته مبنية لاختصاصها بالأسماء المعربة فما بالك بما هو مبنى بطريق العروض.

((**فالجواب**)) لا نسلم أن التثنية من خصائص الأسماء لوجودها في الأفعال وحينئذ ففي قول الموضح فيما تقدم والتثنية من خصائص الأسماء نظر.

((**قوله: موضوعة للمثنى**)) قال الدنوشرى المراد به الاثنان.

((**قوله: فلا يثنى المركب إلخ**)) قال الدنوشرى اقتصر على ما ذكر وبقى التركيب التقييدي كالحيوان الناطق فينظر ما حكمه، والظاهر أنه يثنى كل من الجزأين ويتوصل إلى تثنية المركب بتثنية ذو مضافة إلى المركب وكذا الجملة.

((**قوله: فمن باب التغليب**)) هو أن تعم كلا الصنفين بلفظ أحدهما ولنا رسالة غراء في بيان أنه مجاز مرسل، وبيان علاقته وشروطه ونص في الهمع على أن هذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه وبينا في تلك الرسالة أنه لا يلزم من كونه مجازا وجود علاقة المراد وقياسيته.

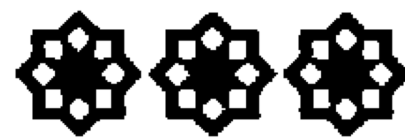
((**قوله: ولم يقولوا سوا آن**)) أي في الكثير فلا ينافي أنه سمع سوا آن.

((**قوله: فمن باب المجاز**)) قال الدنوشرى: هذا بحسب الظاهر ينافي قوله ولا الحقيقة والمجاز سابقا فليتأمل.

((**قوله: ومن العرب إلخ**)) قال الدنوشري: جاء على هذه اللغة قوله ﷺ: ((**لا وتران في ليلة**)) انتهى. قال المصنف في بعض تعاليقه قال شيخ الشيوخ ابن حمويه في مليح رآه بموضع يعرف بعمان:

أفدى حبيبا منذ واجهته عن وجه بدر التم أغناني
في خده خالان لولاهما ما كنت مفتونا بعمان

قيل يحتاج في الموري عنه أن يقول بعمين، والجواب أن بعضهم يجعل المثنى بالألف مطلقا انتهى.



إجراء للمثنى مجرى المفرد قاله المرادي في شرح التسهيل ((و)) المثنى الحقيقي ((حملوا عليه)) في الإعراب بالحروف ((أربعة ألفاظ)) اقتصر عليها في النظم ((اثنين اثنتين)) في لغة الحجازيين وثنتين في لغة التميميين ((مطلقا)) سواء أفردا أو ركبا مع العشرة أو أضيفا إلى ظاهر أو مضمر ويمتنع إضافتهما إلى ضمير تثنية فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما أو ثنتاهما لأن ضمير التثنية نص في الاثنين فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه قاله الموضح في شرح اللمحة ((وكلا وكلتا)) بشرط أو يكونا ((مضافين لمضمر)) تقول جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ورأيت الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما ((فإن أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف)) في الأحوال الثلاثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الألف إعراب المقصور تقول جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين.

فعلى هذا ألف كلا كألف عصا وألف كلتا، كألف حبلى ووزن كلا فعل كمعي وألفها قيل عن واو لقلبها تاء في كلتا وقيل عن ياء لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه إذا سمى بها ووزن كلتا فعلى كذكرى وألفها للتأنيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي إما واو وهو اختيار ابن جني أو ياء وهو اختيار أبي علي والتفرقة بين الإضافة إلى ظاهر والإضافة إلى مضمر هي اللغة المشهورة وهي من إعطاء الأصل للأصل والفرع للفرع ووراء هذه التفرقة إطلاقان أحدهما: الإعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة والثاني: الإعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلحارث حكاها الفراء: ويلتحق أيضًا بالمثنى ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالألف ويجر وينصب بالياء ويجوز في هذا النوع أي يجرى مجرى سلمان فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون وإذا دخل عليه أل جر بالكسرة كقوله:

[٢١] ألا يا ديار الحي بالسبعان

---

[٢١] وتمام البيت:

أَمَلَّ عليها بالبِلَى المَلَوان =

وهو اسم موضع نقل من تثنية سبع.

((**قوله: وحملوا عليه أربعة ألفاظ**)) قال الدنوشرى: قد يقال ما وجه حمل ما ذكر على المثنى الحقيقي مع أن العرب نطقوا بهما معًا مصاحبين للإعراب المذكور، والجواب أن المستجمع للشرائط أكثر فكان أصلا وغيره فرع محمول على هذا الأصل.

((**قوله: في الإعراب بالحروف**)) قال الدنوشرى: ظاهره أنه لا يتأتي ما تقدم من قوله ومن العرب إلخ في الألفاظ المحمولة وكتب على قوله ومن العرب ما نصه ينظر هل يجرى ما ذكر في اثنين واثنتين كما جرى في المثنى الحقيقي وأما كلا وكلتا فمن العرب من يلزمها الألف مطلقًا كما سيأتي في كلامه.

((**قوله: إلى ضمير تثنية**)) قال الدنوشرى: مثله في الامتناع إضافتهما إلى المعدودة قال بعضم: وفي التعليل نظر لأنه يلزم عليه منع نفسه وعينه في جاء زيد نفسه وكذلك كلاهما وكلتاهما وفي النظر نظر انتهى. وخرج بالضمير الظاهر قال الزرقاني فلا يمتنع اثنا الرجلين والفرق ظاهر لأن الضمير ينزل مما قبله منزلة الجزء فيلزم اجتماع تثنيتين بخلاف الظاهر فإنه لا ينزل منزلة الجزء

= **البيت من الطويل**، وهو لابن أحمر في ديوانه ص ١٨٨، وشرح الأشموني (٨٤٩/٣)، وخزانة الأدب (٣٠٢/٧، ٣٠٣، ٣٠٤)، وفي خزانة الأدب أنه لشاعر جاهلي من بني عقيل ولكنه برواية أخرى:

ألا يا ديار الحَيِّ بالسَّبُعان عَفَتْ حِججًا بعدِي وهُنَّ ثماني

اللغة: السبعان: اسم واد، **أمل**: طال عليها الوقت، **الملوان**: الليل والنهار

الإعراب: ألا: حرف استفتاح لا محل له، يا: حرف نداء مبنى لا محل له، ديار: منادى منصوب بالفتحة، الحي: مضاف إليه مجرور بالكسرة، بالسبعان: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ((**ديار**))، أمل: فعل ماض مبنى على الفتح، عليها: جار ومجرور متعلق بـ ((**أمل**)) با لبلى: جار ومجرور متعلق بـ ((**أمل**)) الملوان: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى

الشاهد: ((**بالسبعان**)) حيث إنه مثنى ((**سبع**)) ثم صار اسمًا لمكان، فإن إعرابه يكون في الأكثر إعرابه قبل التسمية، وقد استعمله الشاعر هنا علمًا لمكان، فأعرب إعراب المفرد ولم ينظر إلى التثنية، فجره بالكسرة ولمَ يجره بالياء.

فلا يلزم ما ذكر انتهى. وقد أشار الشارح إلى الفرق بغير لك حيث قال لأن ضمير التثنية نص في مدلوله.

((**قوله: إلى نفسه**)) قال الدنوشرى: يؤخذ منه جواز الإضافة إلى ضمير التثنية إذا أريد بالاثنين شيء غير المراد بالضمير كما قلت جاء اثناكما أي عبداكما مثلا انتهى. وقد سبقه إلى ذلك الشهاب القاسمي فإنه بحث في كلام شرح اللمحة من خمسة أوجه فقال: وفيه بحث من وجوه أحدها إن أراد باتحاد معناهما كونهما عبارتين من معنى واحد فهذا غير لازم لجواز أن يراد بالمضاف شخصان مغايران للمضاف إليه فيختصان بملك أو غيره كعبد المخاطبين في اثناكما أو الغائبين في اثناهما نعم هو مسلم في نحو جاء الزيدان اثناهما لأن معنى كل من المضاف والمضاف إليه هو نفس الزيدين وثانيهما أنه يشكل بقولك كلاهما أو كلا كما إلا أن يفرق بأن المضاف يدل على معنى الكلية بخلاف المضاف إليه فإنه بمعنى الشخصين فتغايرا وثالثهما أنه يشكل بما أجازه الشارح وغيره من جاءا زيدا نفساهما إلا أن يفرق بأن النفس مغايرة باعتبار الأصل وإن أريد منها هنا معنى الذات وبأن من أجاز ثم أجاز هنا ومن منع هنا منع هناك إلا أنه يشكل على هذا أن ابن هشام المانع هنا يجوز هناك كما أفاده كلامه في الأوضح ورابعها: أنه يجوز جاءني رجلا اثنان وفي القرآن إلهين اثنين فلو كان لفظ اثنين متحد المعنى مع المثنى لامتنع ذلك على الوصفية لاشتراط تغاير الوصفين بين الصفة والموصوف وعلى التأكيد لأنه ليس تأكيدا لفظيا وغيره لابد فيه من التغاير وخامسها: أنا لا نسلم اتحاد معنى المتضايفين هنا فإن مفهوم الاثنين أعم من مفهوم الضمير المضاف إليه فهو من إضافة الأعم إلى الأخص انتهى بنصه.

((**قوله: وكلا وكلتا إلخ**)) قال الدنوشرى: فيه إشكال لأن ألف كلا منقلبة عن واو وألف كلتا للتأنيث وتاؤه منقلبة عن واو وكل ذلك عند سيبويه فالألف أصلية لا مجتلبة للعامل فكيف تكون إعرابا قاله اللقاني، ويجاب بأنه لا مانع من ذلك كالأسماء الخمسة فإن إعرابها جزء منها.

((**قوله: عن واو لقلبها تاء إلخ**)) قال الدنوشرى: ينظر ما الأصح من ذلك والتاء لا تدل على الواو، ولما ذكره أبو على في كلتا انتهى ورأيت بخط

المصنف ما نصه واعلم أن ألف كلا أصل إذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة عن ياء عند سيبويه لأنه الغالب في المتطرفة ولأنها أميلت، وقيل عن واو لئلا يختلف مع كلتا فإن لامها عن واو مثل تجاه وتراث وبنت وأخت لا عن ياء كثنتان إذ لا ثاني له وأما الإمالة فللكسرة أو للرجوع للياء جرا ونصبا، وألف كلتا عند سيبويه للتأنيث والتاء عن الواو وقال الجرمى الألف لامه والتاء للتأنيث فلو سمى به ثم نكر لم ينصرف عند سيبويه وانصرف عند الجرمى ويرد قوله أنه لا يعرف وزن فعتل وأن التاء لا تقع حشوا ولا بعد ساكن صحيح وقال أبو على إنما أبدلوا لام كلتا لأنها وقعت قبل ألف التأنيث فلابد من اختلاف لفظ المذكر والمؤنث فيما عدا العلامة إذا كانت ألفا ألا ترى أنهم قالوا أحد وإحدى وأما اللذان لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة فهما المذكر والمؤنث الذي علامة تأنيثه التاء انتهى ومن خطه نقلت.

((**قوله: جر بالكسرة**)) قال الدنوشرى: قد يقال كيف تدخل أل مع أنه علم.

((**قلت**)) دخلت ضرورة.



الباب الثالث

باب جمع المذكر السالم

من أبواب النيابة ((باب جمع المذكر السالم)) وهو الجمع الذي على هجاءين ((كالزيدون)) من الأسماء ((والمسلمون)) من الصفات وأتى بالمثال مع الجار مرفوعًا لأنه أول أحواله وهو معرب خلافًا للزجاج ((فإنه يرفع بالواو)) المضموم ما قبلها لفظا نحو: جاء الزيدون أو تقديرا نحو: ﴿وأنتم الأعلون﴾[1]. ((ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها)) لفظا نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين أوتقديرا نحو رأيت المصطفين وإنهم عندنا لمن المصطفين وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب

وإنما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين أحدهما: أن المثنى أكثر من الجمع فخص بالفتحة لأنها أخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني: أن نون المثنى كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فرارا من نقل الكسرتين وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك والجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني ((ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع)) من اسم.

الباب الثالث

((**قوله: وهو الجمع الذي على هجاءين**)) قال الدنوشرى: أي على حرفين وهما الواو رفعا والياء في غيره وقد يقال الهجا آن الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا.

((**قوله: كالزيدون**)) قال الدنوشرى: مثل لهذا الجمع ولم يحده كالمثنى

---

(١) سورة آل عمران: ١٣٩.

وحده ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا تأكيد فقولنا من غير عطف أخرج زيد وزيد، وقولنا ولا تأكيد أخرج زيد زيد زيد ويشترط في هذا الجمع ما اشترط في المثنى من الإعراب والإفراد والتنكير والاتفاق في اللفظ، وقد يقال هذا التعريف الذي ذكر في هذه الحاشية يدخل فيه الجمع المكسر ولعل المصنف لم يحده اكتفاء بحدالمثنى لأنه يعلم منه بالمقايسة فيقال الجمع ما دل على أكثر من اثنين وأغنى عن المتعاطفين انتهى. ويرد عليه أن هذا الحد يتناول الجمع المكسر فلابد من زيادة ولم يتغير بناء مفرده ورأيت بخط بعض الفضلاء ويرد النقص في جمع التكسير وهل يشترط تنكير مفرده أولا.

((**قلت**)) وهو عجيب فإن الشارح في شرح الأزهرية في باب الفاعل نص على تنكيره.

((**قوله: وهو معرب خلافا للزجاج**)) قال الزرقاني: أي فإنه عنده مبني وبناؤه على الواو في جاء الزيدون وعلى الياء في رأيت الزيدين ومررت بالزيدين.

((**قوله: وأنتم الأعلون**)) أصله الأعليون والباء مبدلة من الواو لأنه من العلو.

((**قوله: رأيت المصطفين**)) أصله المصطفيين والياء بدل من الواو لأنه من الصفوة.

((**قوله: لوجهين أحدهما أن المثنى إلخ**)) هذان الوجهان غير ما أشار إليه الناظم بقوله: بعد فتح قد ألف. وحاصله أنهم أبقوا الفتحة قبل ياء المثنى إشعارًا بأنها منقلبة عن الألف وإن الفتح الذي قبل الياء هو المألوف قبل الألف، وهذا أولى من الوجه الثاني لأنه لا يطرد في لغة من فتح نون المثنى ومن ضمها.

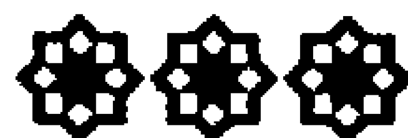
((**قوله: ليحصل الفرق إلخ**)) فيه إشارة إلى أن الفرق إنما يحصل بمجموع الأمرين وهو كذلك، وأنه لا يكفى في الفرق اختلاف حركة ما قبل الياء لأنه قد يفتح في الجمع إذا دخله إعلال نحو المصطفين، والنون قد تحذف للإضافة وقد يقال الفرق في نحو المصطفين بين المثنى والجمع يحصل بغير حركة ما قبل الآخر لأن الألف في نحو مصطفى تحذف في الجمع وتقلب ياء في التثنية فيقال المصطفون والمصطفيان، ويقال في الجمع في الجر والنصب المصطفين بياء

واحدة وفي المثنى المصطفيين بياءين.

((**قوله: ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع إلخ**)) قال اللقاني: الإشارة بهذا الجمع تحتمل أن تعود إلى جمع المذكر السالم في قوله: باب جمع المذكر السالم وإلى الرفع بالواو والجر والنصب بالياء في قوله: فإنها ترفع إلخ وأيا كان فهو منقوض، أما الأول فإن أهلا ووابلا ونحوهما مما يتناوله الفرع الثالث من الملحقات جمعت جمع سلامة مع انتفاء الشروط كما اعترف المصنف بجميع ذلك، وأما الثاني فلأن الأنواع الثلاثة أعربت بالحرفين مع انتفاء الشروط الخمسة كما في سنة أو بعضها كما في غيرها.

((**فإن قيل**)) يختار الثاني ولا نقض بالأنواع المذكورة لأنها محمولة كما صرح به.

((**قلت**)) الحمل وهو القياس يتوقف على تساوى المحمول والمحمول عليه في علة الحكم وثبوت شرطه وانتفاء مانعه كقياس الحلى على المسكوك في وجوب الزكاة لمساواته في بلوغ النصاب، وثبوت الحول وانتفاء الدين على القول بمانعيته وإعراب الجمع بالواو مشروط بالشروط الخمسة، فإلحاق الأنواع الثلاثة به في ذلك الإعراب يتوقف على وجود شرطه فيها وإذ لا وجود فلا إلحاق فليتأمل انتهى. ويمكن أن يختار الأول والثاني والمشار إليه جمع المذكر السالم أصالة أو الذي يرفع بالواو ويجر وينصب أصالة، والقرينة على ذلك قوله وحملوا على هذا الجمع إلخ. وإن كثيرا من الجماعة يقول باب جمع المذكر السالم وما ألحق به وقد جرى على ذلك المصنف في الكلام على حركة النون، وما ذكره من توقف القياس على تساوى المحمول والمحمول عليه في ثبوت الشروط وانتفاء الموانع إنما هو في القياس الأصولي لا النحوي فإن الشرط فيه إنما هو التساوى في علة الحكم فقط كما مر الكلام عليه في بحث علامة الفعل فتدبر.



أوصفة ((ثلاثة شروط أحدها الخلو من تاء التأنيث فلا يجمع)) هذا الجمع من الأسماء ((نحو طلحة و)) لا من الصفات نحو ((علامة)) بتشديد اللام لئلا يجتمع فيهما علامتا التأنيث والتذكير ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها، وقيد التأنيث بالتاء احترازا من التأنيث بالألف كحبلى وحمرا علمين لرجلين فإنهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واو فيقال: الحبلون والحمراوون الشرط ((الثاني أن يكون لمذكر)) مناسبة بينهما ((فلا يجمع)) هذا الجمع علم المؤنث ((نحو زينب و)) لا صفة المؤنث نحو ((حائض)) لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث فلو كان نحو زينب علما لمذكر جازأن يجمع هذا الجمع لعدم اللبس فلو كان نحو زيد علما لا مراة امتنع أن يجمع هذا الجمع لما تقدم الشرط ((الثالث أن يكون لعاقل)) مناسبة بينهما لأن هذا الجمع مخصوص بالعقلاء ((فلا يجمع)) هذا الجمع ((نحو واشق علما لكلب، وسابق صفة لفرس)) لعدم العقل فلو كان واشق علما لرجل وسابق صفة له جمع هذا الجمع، وجميع هذه الشروط جارية في الاسم والصفة ((ثم يشترط)) لانفراد كل منهما عن الآخر ((أن يكون إما علما)) لأن هذا الجمع يجبر العلمية الزائلة لأجله وأن يكون العلم ((غير مركب تركيبا إسناديا

((**قوله: ثلاثة شروط**)) أي زيادة على الثمانية التي تقدمت في المثنى، فإنها شروط لهذا الجمع أيضا وقد ذكر المصنف منها شرطا واحدا وهو عدم التركيب كما يأتي وقال اللقاني: الثلاثة منقوضة بقوله تعالى: ﴿**قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ**﴾[1]. ولا يخرجه تنزيله منزلة العاقل عن ذلك أي من كونه لغير عاقل.

((**قوله: الخلو من تاء التأنيث**)) قال الزرقاني: قال بعض شراح الألفية الخلو من تاء التأنيث المغايرة لما في عدة وثبة علمين انتهى. وسيأتي ذلك في كلام الشارح ووجه ذلك أن التاء عوض عن أصل فهي كالأصلية وقال الدنوشري: مراده بتاء التأنيث الموضوعة له وإن لم تستعمل فيه ليصح إخراج نحو علامة فإن التاء فيه ليست للتأنيث بل لتأكيد المبالغة، وقال أيضًا لو سمى مذكر بثبة وعدة مما حذفت لامه أو فاؤه جاز جمعه بالواو والنون.

---

(١) سورة سورة فصلت: ١١.

((**قوله: فلا يجمع نحو طلحة**)) قال الدماميني: وانظر لأي شيء امتنع نحو طلحون وقيل طلحات فأعطى حكم المؤنث اعتبارا بلفظه، وقيل في العدد ثلاثة طلحات بإلحاق عدده حرف التاء على إعطائه حكم المذكر اعتبارا بمعناه انتهى. وقد أجبنا عنه في حاشية الفاكهي.

((**قوله: وقلب الممدودة**)) فيه مسامحة لأن الممدود ما قبلها قال الزرقاني: وفيه إشارة إلى عدم أصالتها وذلك لأن أصله الألف الزائدة للتأنيث عند الجمهور ولا نسلم الهمزة إلا إذا كانت أصلية كقراء ووضاء كما سيأتي، ولو سلمت في الجمع التبس بالمفرد عند الإضافة نحو عندي حمراء القوم.

((**قوله: فلو كان نحو زينب إلخ**)) رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه تخصيص زينب بالذكر يشعر أن حائض لو وصف به مذكر لا يجمع وهو محل احتمال.

((**قوله: أن يكون لعاقل**)) قال الدنوشرى: قيل الأولى أن يقال لعالم ليدخل (**فنعم الماهدون**) وفيه نظر لأن هذا الشرط لما يجمع باطراد وصفات الله لا تجمع باطراد انتهى. وأورد أنه لا يكفى في دخول ما ذكر التعبير بعالم لأن قبله اشتراط أن يكون لمذكر: والباري جل وعلا لا يتصف بذلك وأجيب بأن المراد بالمذكر ما ليس بمؤنث فيشمل ما لا يتصف بتذكير ولا تأنيث، وقال كان المناسب أن يقول أو ينزل منزلته كما في التسهيل ليشمل ما جمع هذا الجمع لتنزيله منزلة من يعقل ثم إن كلا من التذكير والعقل بالنسبة إلى الصفة يكفى فيه البعض قال الرضى: واعلم أن التذكير غالب للمؤنث فيكفى كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون، وكذا العقل في بعضه كاف نحو زيد والحمير مبتلون انتهى. وقوله ليشمل ما جمع إلخ نحو (**قالتا أتينا طائعين**) وفيه مخالفة لما مر عن اللقاني وما ذكره عن الرضى صرح بمثله ابن مالك بالنسبة للعقل بقى أن بعضهم قال المراد بالعاقل ما هو من جنس العقلاء وشأنه العقل لا العاقل بالفعل وبهذا رد السمين على أبي البقاء في إعراب ﴿**والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من**

هذه القرية الظالم أهلها﴾(١) فإن أبا البقاء جعل الذين صفة للرجال والنساء فقط، لا للولدان نظرا إلى أن شرط الجمع أن يكون مفرده عاقلا بالفعل ومما يدل على فساد كلامه قوله تعالى: **﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾**(٢).

((**قوله: أن يكون إما علما**)) قال الدنوشرى: اعترضه الدماميني بأن هذا فيه تناف لأنهم اشترطوا العلم في الجمع فإذا وجد العلم اشترط انتفاؤه والجواب أن العلم شرط في جواز إيراد الجمع على الكلمة وانتفاء العلمية شرط في الجمع بالفعل انتهى. وتقريره الاعتراض لا يفى بالمراد لما فيه من إجمال الكلام وإيضاحه أنهم شرطوا في مفرد هذا الجمع إذا كان اسما أن يكون علما: وقالوا من شرط ما يثنى ويجمع هذا الجمع التنكير فلزم أنه إذا وجد معلم لابد من انتفاء علميته، ولم يشر المصنف ولا الشارح في هذا المقام إلى اعتبار الشروط المتقدمة في المثنى في هذا الجمع وبان بهذا الإيضاح قول الدماميني في سؤاله لأهل الهند المشهور:

فيسأل ما أمر شرطتم وجوده لأمر فلم تقض النحاة برده
فلما وجدتم ذلك الأمر حاصلا أبيتم حصول الحكم إلا بفقده

((**قوله: لأن هذا الجمع إلخ**)) قال الدنوشرى: فيه نظر لأنه بصدد بيان وجه اشتراط العلمية لا بيان التمرة المترتبة على اشتراطها نبه على ذلك شيخنا أبو بكر الشنواني، وقد علل بعضهم اشتراط التذكير والعلمية والعقل بكون هذا الجمع أشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العاقل أشرف من غيره فأعطى الأشرف للأشرف وقد علل الشارح التذكير والعقل بالمناسبة بين المفرد والجمع وهى ترجع لما ذكر قال الحفيد في تعليل اشتراط التذكير وذلك للمناسبة بينهما من حيث إن السلامة في الجمع أشرف من التكسير كما أن المذكر أشرف من المؤنث انتهى. وقال الشهاب القاسمي هذا التوجيه يصلح أيضًا لاشتراط العقل.

---

(١) سورة النساء: ٧٥.
(٢) سورة سورة النور: ٣١.

ولا مزجيا فلا يجمع)) المركب الإسنادى ((نحو برق نحره)) علمـا اتفاقـا لأن المحكى لا يغير ((و)) لا المزجي نحو ((معديكرب)) ونحو سيبويه على الأصح فيهما تشبيها بالمحكى في التركيب وقيل يجـوز مطلقـا، وقيـل إن ختـم بويـه جاز وإلا فلا، وعلى الجواز في المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامـة بـآخره فيقول سيبويهون، ومنهم من يحذف ويه ويقول سيبون وسكت عـن المركـب الإضافي فإنه يجمع أول المتضايفين ويضاف للثاني فيقول في غلام زيد علمـا غلامو زيـد وغلامـي زيـد، وعـن الكوفييـن أجـازه جمعهـا معـا فيقـال غلامـو الزيدين وغلام الزيدين بكسر الدال فيهما ودخل في قوله علما ما كـان علمـا على التوكيد نحو أجمع فإنه يقـال فـي جمعـه أجمعـون ((وإمـا صفـة)) يصـح جمعها بالألف والتاء وهى التـي ((تقبـل التـاء)) المقصـود بهـا معنـى التـأنيث فلايجمع هذا الجمع نحو علامة ونسـابة لأن التـاء فيهمـا لتـأكيد المبالغة لا لقصد معنى التأنيث ((أو)) صفة لا تقبل التاء ولكنها ((تدل على التفضيل))

((**قوله: ولا مزجيا**)) قال اللقاني: يحمل علـى مـا يتنـاول العـددي كخمسـة عشر وإلا انتقض به كلامه وقال لو قال جـزؤه الثـاني مبنـى وحـذف معديكـرب لوافق الرضى.

((**قوله: نحو برق**)) بفتح الراء بمعنى لمع وبرق البصر شق.

((**قوله: فإنه يجمع أول المتضايفين**)) قال الزرقاني: وإنما لم يجمـع الثـاني لعدم الحاجة إلى ذلك إذ المتعدد هو الغلام مثلا المنسوب إلى زيد ووجـه قـول الكوفيين إن جمع المضاف إليه بطريق التبع لجمع المضاف.

((**قوله: ما كان علمـا علـى التوكيـد**)) قـال الدنوشرى: أي علـى الإحاطـة والشمول وفيه حينئذ نظر لأنه ليس بعاقل ولا مذكر معنى كذا قيل وهـو مـردود بأن معنى ذلك للمذكر العاقل انتهى. فتأمله. ولا يخلـو عـن إشـكال هـذا وقـال الحفيد.

((**فإن قلت**)) أجمع فـي بـاب التوكيـد الـذي يجمـع بـالواو والنـون مـن أي القبيلين أهو من قبيل العلم أم صفة.

((**قلت**)) الذي يظهر أنه من قبيل القسم الثاني أعنى الصفة نظرا إلى أصله لأنه في الأصل أفعل تفضيل، وكان معنى قرأت القرآن أجمع أتم جمعا في قراءتي لكل شيء ثم أزيل عنه معنى الوصفية وجعل بمعنى جميعه.

((**قوله: وإما صفة تقبل التاء**)) قال الدنوشرى يشكل بذو بمعنى صاحب فإنها تجمع هذا الجمع ولا تقبل التاء اللهم إلا أن يقال إنها تقبل التاء يقال ذات ولا يشترط في التاء بقاء صغية المذكر علىحالها حال إدخال التاء، وقد يقال إن ذو ليست صفة وإن دل على معنى الوصفية وأما نحو ذو مال فهو ملحق بهذا الجمع وليس جمعا انتهى. قال الزرقاني هذا يعني قوله وإما صفة تقبل التاء شامل لفعيل إذا لم يجر على موصوفة فإنه يقبل التاء مع أنه لا يجمع فلو زاد باطراد كما زاده ابن المصنف لسلم من هذا ولكن هو مراده بقرينة قوله فلا يجمع هذا الجمع جريح وصبور انتهى.

وفي قوله ولكن هو مراده بقرينة إلخ. نظر إذ لا قرينة فيما ذكر لأنه لا يقبل التاء.

وقال المصنف في الحواشي: إن ابن المصنف احترز بقوله باطراد من نحو مسكين وميقان ورجل حميد وذميم فإنهم قالوا مسكينة وميقانة وحميدة وذميمة ولكن لا يطرد ذلك في نظائرهن.

((**قوله: المقصود بها معنى التأنيث**)) قال الزرقاني: مقتضى هذا التقييد خروج نحو علام ونساب فإنهما وإن قبلا التاء لكن ليست يقصد بها معنى التأنيث وحينئذ فلو قال الشارح عوض قوله فلا يجمع هذا الجمع علامة ونسابة إلى آخر ما نصه فلا يجمع هذا الجمع نحو علام ونساب لأن ذلك وإن قبل التاءفليس المقصود بها معنى التأنيث لكان حسنا وذلك لأن نحو علامة ونسابة خرج بقيد الخلو من تاء التأنيث بخلاف ما ذكر فإن كلام المصنف يشمله وتقييد الشارح يخرج ذلك انتهى. وفيه نظر تعلمه قريبا.

((**قوله: فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة ونسابه**)) قال الدنوشرى: هما خارجان بقوله فيما سبق في الشروط العامة لا يجمع نحو طلحة وعلامة إلى آخر ما قاله ويمكن أن يجاب عن ذلك بأنه لا مانع من خروجهما بقيدين.

((**فإن قلت**)) كيف يخرجان بقيد قبول التاء.

((**قلت**)) كيفية إخراجهما به أنه يصدق عليهما أنهما لا يقبلان التاء المقصود بها التأنيث وإن كان فيهما تاء لم يقصد بها التأنيث بل قصد بها تأكيد المبالغة ونقل الدماميني عن شرح التسهيل عن الموضح في هذا الشرط أعني قبول التاء إلخ. الأولى عدم جعله شرطا، وإنما هو بيان محل ما يجمع هذا الجمع، وهو مردود كما يعلم ببادي الرأي فتأمل، ولكن يبقى الكلام في علام ونساب فإنهما لا يقبلان التاء المقصود بها التأنيث مع أنهما يجمعان هذا الجمع، كما قيل في نسبه ﷺ بعد عدنان وبعد ذلك كذب النسابون وسيأتي في صيغ المبالغة أنه يجوز أن يجمع هذا الجمع كقول الشاعر:

أتاني أنهم مزقون عرضي

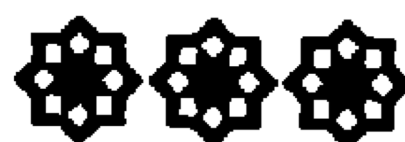
وقد يقال ضرابون إلخ. فليتأمل هذا المقام عسى أن ينجلي عنه الظلام انتهى. ويمكن أن يقال علام ونساب يقبلان التاء الدالة على التأنيث وضعا وعدم قبولهما لها عارض في الاستعمال ومدار هذا الجمع على قبول مفرده إذا كان وضعا فتدبر.

((**قوله: لا لقصد معنى التأنيث**)) قال الزرقاني: بل لتأنيث اللفظ لأن وضعها للتأنيث.

((**قوله: أو صفة لا تقبل التاء**)) قال الدنوشرى قال الدماميني في شرح التسهيل.

((**قلت**)) يعني أن انتفاء المقبول المذكور يصدق بصورتين كونه ذا مؤنث، ولا يقبل التاء وكونه لا مؤنث له.

((**قوله: أو تدل على التفضيل**)) قال الزرقاني: مثله التصغير قال ابن القاسم في شرحه وإن لم تقبل الصفة التأنيث فيشترط أن تدل على التفضيل أو التصغير وقال أيضًا قال الدماميني يرد على المصنف نحو خصى مما هو صفة خاصة بالمذكر فإنه يجمع بالواو والنون مع أنه لايصدق عليه شيء، مما ذكره إذ ليس بقابل للتاء، ولا دال على المفاضلة.

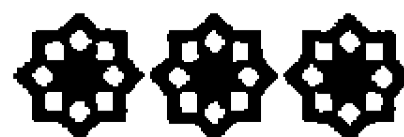


فالصفة التي تقبل التاء المذكورة ((نحو قائم)) من المجرد ((ومذنب)) من المزيد تقول قائمة ومذنبة ((و)) الصفة التي تدل على التفضيل نحو ((أفضل)) فهذه الصفات الثلاث تجمع هذا الجمع كما تجمع بالألف والتاء فيقال قائمون ومذنبون، وأفضلون كما يقال قائمات ومذنبات وفضليات ((فلا يجمع)) هذا الجمع ((نحو جريح)) بمعنى مجروح ((وصبور)) بمعنى صابر ((وسكران وأحمر)) لأنها لا تقبل التاء، ولا تدل على تفضيل لأن جريحا وصبورا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث، وسكران مؤنثه سكرى وأحمر مؤنثه حمراء فلا يقال جريحون وصبورون وسكرا نون واحمرون، كما لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات فلو جعلت إعلاما جاز الجمعان.

((**قوله: والأفضل**)) قال الشهاب القاسمي في هامش المتن: عبر بالأفضل دون أفضل لأن أفضل يلزمه التوحيد فلا يجمع بخلاف الأفضل انتهى الذي في النسخ إنما هو التعبير بأفضل وقال الراعي وقال ابن هشام أو يدل على التفضيل فيه نظر لأن من أفعل التفضيل ما يلزم فيه الإفراد والتذكير في الأحوال كلها.

((**قوله: نحو جريح وصبور**)) قال اللقاني: هذا لا يقبلها في الجملة أي حيث تبع موصوفة في الغالب.

((**قوله: لأن جريح وصبور**)) قال الدنوشرى: لو قال لأن جريحا وصبورا كان حسنا اهـ. ونصب جريح وصبور في أكثر النسخ ثم في التعليل إشارة إلى أنه إنما يجمع هذا الجمع إذا كان بمعنى فاعل بخلاف ما إذا كان بمعنى مفعول فلا يجمع لأنهم لو جمعوه لقيل جريحون في المذكر وجريحات في المؤنث فيلزم الاختلاف بين صيغتي الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتي الواحد في المذكر والمؤنث فيلزم مزية الفرع على الأصل.



فصل وحملوا على هذا الجمع أربعة أنواع

((فصل)) ((وحملوا على هذا الجمع)) السالم للمذكر ((أربعة أنواع)) أعربت بالحروف وليست جمع تصحيح نبه عليها في النظم بقوله:

......وبـه عشـرونا وبابـه ألحـق والأهلونـا
أو لـو وعـالمون عليونـا وأرضـون شـذ والسـنونا

وبابه. فهذه كلها ترجع إلى أربعة أنواع ((أحدها أسماء جموع وهي أولو)) بمعنى أصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب، وقيل جمع ذو على غير لفظه ((وعالمون)) اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعا له لأن العالم عام في العقلاء وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو أعم منه قاله ابن مالك، وتبعه الموضح هنا وذهب كثير إلى أنه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب أبو الحسن إلى أن أصناف الخلق العقلاء وغيرهم، وهو ظاهر كلام الجوهري[1] وذهب أبو عبيدة إلى أنه أصناف العقلاء فقط وهم الإنس والجن والملائكة ((وعشرون وبابه)) وهو سائر العقود ((إلى التسعين)) وكلها في التنزيل قال الله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾[2]. ﴿وَوَاعَدْنَا

---

(١) إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر: أول من حاول ((الطيران)) ومات في سبيله. لغوي من الأئمة. وخطه يذكر مع خط ابن مقلة.

أشهر كتبه ((الصحاح – ط)) مجلدان. وله كتاب في ((العروض)) ومقدمة في ((النحو)) أصله من فاراب، ودخل العراق صغيرًا وسافر إلى الحجاز فطاف البادية، وعاد إلى خراسان ثم أقام في نيسابور. وضع جناحين من خشب وربطهما بحبل وصعد سطح داره، ونادى الناس: لقد صنعت ما لم أسبق إليه وسأطير الساعة: فازدحم أهل نيسابور ينظرون إليه فتأبط الجناحين ونهض بهما، فخانة اختراعه فسقط إلى الأرض قتيلاً.

الأعلام (٣١٣/١)، معجم الأدباء (٢٦٩/٢).

(٢) سورة الأنفال: ٦٥.

مُوسَى ثَلاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيلَةً﴾[1]. ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إلاَّ خَمْسِينَ عَاماً﴾[2]. ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً﴾[3]. ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً﴾[4]. ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[5]. ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[6]. ((و)) النوع ((الثاني جموع تكسير)) تغير فيها بناء الواحد وأعربت بالحروف ((وهي بنون)) جمع ابن، وقياس جمعه جمع السلامة أبنون كما يقال في تثنيته ابنان، ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة ((وآخرون)) بكسر.

((**قوله: اسم جمع ذو**)) قال الزرقاني: إنما لم يقل اسم جمع صاحب لأن صاحبا صفة وأولوليس بوصف كما أن ذو كذلك.

((**قوله: على حقيقة الجمع**)) قال الدنوشرى: أي لكنه لم يستوف الشروط لأنه ليس بعلم ولا صفة وقوله على حقيقة إلخ معناه أن يكون الجمع أزيد من المفرد على أحد التوجيهين المذكورين وفيه نظر.

((**قوله: إلى أنه أصناف الخلق العقلاء إلخ**)) قال الزرقاني: أي على سبيل البدل فهو نكرة كرجل.

((**قوله: إلى أنه أصناف العقلاء فقط**)) قال الزرقاني: أي على سبيل البدل أيضًا.

((**قوله: وعشرون**)) قال الزرقاني: أي فهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه.

((**قوله: الثاني جموع التكسير**)) مثل ذوو لأنه جمع ذو فهو من جملة الملحقات.

---

(١) سورة الأعراف: ١٤٢.
(٢) سورة العنكبوت: ١٤.
(٣) سورة المجادلة: ٤٠.
(٤) سورة الحاقة: ٣٢.
(٥) سورة النور: ٤.
(٦) سورة ص: ٢٣.

((**قوله: وهي بنون**)) قال الدنوشري: هو مخالف لما قاله ابن فلاح في الكافي وعبارته وبنون جمع سالم خلافا لعبد القاهر ووجه ما قاله ابن فلاح أن اللفظ إذا رجع إلى أصله في الجمع لا يوجب جعله جمع تكسير.

((**قوله: ولكن خالف إلخ**)) قال الدنوشري: لأن ابن أصله بنو حذفت لامه للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل والجمع يرد الأشياء إلى أصولها فلما جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذفت الواو والمحذوف لعلة كالثابت فلم تأت الهمزة وأما في التثنية فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما يقتضى حذفها لأنها متحركة بالفتح والفتح خفيف وقد حذفت أول لغرض التخفيف فلو حذفت لزال ذلك الغرض والمانع من حذفها لو رجعت ومن قلبها ألفا سكن ما بعدها كما في بيان ولو حذفت لصار اللفظ بنان فيحصل اللبس ببنان الكف بخلاف بنون فليتأمل. وقال بعضهم إن العلة أن الجمع لما كان ثقيلا خفف بحذف الهمزة بخلاف التثنية فإنها خفيفة فأبقيت فيها الهمزة وليس من نوع جموع التكسير الأعجمين ونحوه من كل منسوب حذفت ياؤه في الجمع تخفيفاً قال ابن فلاح في الكافي وأما قوله تعالى: ﴿**ولو نزلناه على بعض الأعجمين**﴾[1]. و﴿**سلام على إلياسين**﴾ على قراءة من كسر الهمزة وقول الشاعر:

تهددنا فأوعدنا رويدًا متى كنا لأمك مقتوينا

فإنه جمع منسوب وأصله أعجمي والياسي ومقتوى فحذفت ياء النسب وجمع بالواو والنون، لأنه يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه عند البصريين والكوفيين وليس جمع أعجم لأن مؤنثه عجماء ومقتوين جمع مقتو وهو الخادم منسوب إلى مقتى كقرى فخفف بحذف ياء النسب انتهى بتصرف في آخره. هذا كلام الدنوشرى، وكتب بعض الفضلاء على قول الشارح لعلة تصريفية لعلها -والله تعالى أعلم- الانتقال من الكسر إلى الضم لأن الساكن حاجز غير حصين فكتب فاضل آخر فيه نظر فإن الانتقال المذكور لو وجد كان له نظير نحو امشوا وأنا أقول يمكن أن يقال لو حذفت الألف من اثنان، وقيل ثنان التبس ببنان الأصابع فكتب الفاضل الأول قد أبعد هذا القائل غاية الإبعاد وأتى بما لا يقارب ولا يكاد إذ الضمة في امشوا عارضة ليس بها اعتداد ولا يصح بذكرها إيراد.

---

(١) سورة الشعراء: ١٩٨.

الهمزة وحكى يونس فتحها أيضًا وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار وأصلها أحرة كما يفهم من قول الجوهري كأنه جمع أحرة، وعلى هذا يشكل المثالان بنون جمع باعتبار أصله وهو بنو وأحرون جمع أصله وهو أحرة فصارا من جمع السلامة بلا تكسير، ويجاب بأن ذلك الأصل قد ترك وصار نسيا منسيًّا «وأرضون» بفتح الراء جمع أرض بسكونها وجمع هذا الجمع لأنه ربما يورد في مقام الاستعظام كقوله:

[٢٢] لقد ضجت الأرضون إذ قام من بني سدوس خطيب فوق أعواد منبر

ألا أنه سكن الراء للضرورة «وسنون» بكسر السين جمع سنة بفتحها اسم للعام ولامها واو أو هاء لقولهم سنوات وسنهات «وبابه» الجارى على سنته وضابطه مستفاد من قوله: «فإن هذا الجمع مطرد في كل» اسم «ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر» تكسيرًا يعرب بالحركات «نحو عضة وعضين» وأصل عضة عضه بالهاء من العضه وهو الكذب والبهتان، وفي الحديث: لا يعضه بعضكم بعضًا[1] وقيل أصله عضو من قولهم عضيته إذا فرقته ومنه قول رؤبة

وليس دين الله بالمعضى

أي المفرق فعلى الأول لامها هاء ويدل له تصغيرها على عضيهة وعلى الثاني ويدل له جمعها على عضوات فكل من التصغير

«قوله: اسم للعام» أي وسنة اسم للعام.

«قوله: فإن هذا الجمع مطرد إلخ» قال الزرقاني: الإشارة للجمع بالواو والنون أو الياء والنون، وقوله مطرد ظاهره مقيس، ولذلك قابله بالشذوذ. أي المخالفة للقياس فيما خرج عن الضابط، ومن هذا تعلم أن أحرون وأرضون كبنين، لخروجهما عن الضابط وكان الأحسن التصريح بإخراجهما كما فعل في

---

[٢٢] سبق تخريجه برقم (٢).

(١) صحيح مسلم (١٣٣٣/٣) ح (١٧٠٩) بلفظ «... ولا يعضه بعضنا بعضا...» وأبى عوانة في مسنده (١٥٤/٤) ح (٦٣٤٧) من حث عبادة بن الصامت.

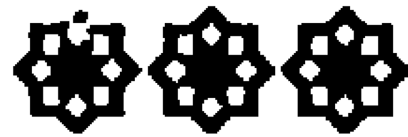
بنين بأن يقول عقب قوله، ولا يجوز في نحو ثمرة لعدم الحذف، وشذ أرضون وأحرون انتهى، وهو حسن والتصريح بشذوذ أرضين هو الموافق لكلام الناظم حيث صرح بشذوذه وتوجيه شذوذه بما ذكر قاله المكودي وكثير من شراح الألفية لم يحسن ذلك.

((**قوله: مطرد إلخ**)) قال الزرقاني: فيه نظر فإنه شائع لا مطرد مع أنه ينافي قوله أولا ويشترط إلخ لأن الاشتراط مع الاطراد فيما انتفت فيه الشروط مناف له قال في التسهيل وشرحه وما أعرب من هذا الجمع غير مستوفي الشروط مسموع أي يقتصر فيه على مورد السماع، ثم قال وشاع هذا الاستعمال أي الجمع بالواو والنون أو الياء والنون فيما لم يكسر مما حذفت لامه وعوض إلخ انتهى. ويمكن أن يجاب بأن، المراد بالاطراد الاطراد اللغوي وهو الكثرة لكن يبعد هذا التعبير فيما خرج عن الضابط بالشذوذ فإنه مراعى فيه التعبير بالاطراد وإلا فكان يعبر بالقلة كما هو المناسب لكلام التسهيل ومن كلامه تعلم أن جميع ما خرج عن الضابط مما لم يستوف الشروط قليل فيشمل ما قلناه من خروج أحرون، وأرضون، وكذا أهلون، ووابلون لعدم صدق الضابط على ذلك، وعبارة التسهيل بتمامها، وما أعرب مثل هذا الجمع غير مستوفى الشروط فمسموع كنحن الوارثون، وأولى وعليين، وعالمين، وأهلين، وأرضين، وعشرين إلى تسعين، وشائع هذا الاستعمال فيما لم يكسر من المعوض لامه هاء التأنيث إلخ انتهى.

وما ذكره من التنافي بين الاطراد، وانتفاء الشروط أخذه من شيخه اللقاني، فإنه قال عند قول المصنف مطرد لو قال شائع، كما قال الرضي كان أنسب بقوله أولا، ويشترط إلخ فإن الاشتراط مع الاطراد فيما انتفت فيه الشروط مناف له، وفي قوله: ومن كلامه تعلم إلخ نظر لأن مما خرج عن الضابط ما لم يكسر مما حذفت لامه، وعوض إلخ وهو ليس بقليل بل شائع، كما صرح بذلك ثم إن عبارة التسهيل إنما تقتضي أن ما خرج عن الضابط مسموع وذلك لا يستلزم القلة لما عرفت أن من المسموع ما هوشائع فلا يلزم أن يكون أهلون، ووابلون، ونحوهما مما شذت مثل أرضين وبنين ونحوهما مما خرج عن باب سنين والحاصل أن ما خرج عن الضابط المشار إليه في التسهيل بقوله وما أعرب من

هذا الجمع إلخ مسموع، ولا يلزم من ذلك الشذوذ، وما خرج عن ضابط باب سنين الذي صرح به المصنف، وأشار إليه في التسهيل بقوله فيما لم يكسر إلخ. شاذ فتأمل. فإنه دقيق يظهر الحكم على أرضين ونحوه بالشذوذ دون أهلون، ووابلون ونحوهما في كلام الناظم والمصنف، وإن كان ابن الناظم حكم بشذوذ أهلين ووابلين.

((**قوله: ولم يكسر تكسيرًا يعرب بالحركات**)) قال الزرقاني: جواب سؤال مقدر تقديره إن هذا الحد الذي حد به باب سنين يخرج باب سنين لأنه ثلاثي حذفت لامه، وعوض عنها هاء التأنيث لكنه مكسر فأجاب بما ذكر.



والجمع يردان الشيء إلى أصله ((وعزة وعزين)) فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاى أصلها عزى فلامها ياء وهى الفرقة من الناس والعزين الفرق المختلفة، لأن كل فرقة تعتزى إلى غير من تعتزى إليه الأخرى ((وثبة وثبين)) والثبة بضم الثاء المثلثة وفتح الموحدة الجماعة وأصلها ثبو وقيل ثبي من ثبيت أي جمعت فلامها على الأول واو وعلى الثاني ياء، وأما الثبة التي هى وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح، لأنها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب إذا رجع، وقيل بل هى محذوفة اللام أيضًا من ثبيت فعلى الأول لا تجمع بالواو والنون، وتجمع على الثاني بهما، وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ثلاثة أنواع مفتوح الفاء نحو سنة، ومكسورها نحو عضة، وعزة ومضمومها نحوثبة فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين، وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع نحو عضين، وعزين وما كان مضموم الفاء ففيه في الجمع وجهان الضم، والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها، وهو الأكثر ووقع جمع سنة، وعضة وعزة في التنزيل: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾[1]. فسنين مجرور بإضافة عدد إليه وعلامة جره الياء ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا القُرْآنَ عِضِينَ﴾[2]. فعضين مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه الياء ﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ﴾[3]. ﴿عَنِ اليَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾[4]. فعزين صفة لمهطعين، ومهطعين حال من الذين كفروا، وهو منصوب وعلامة نصبه الياء، ولم يقع جمع ثبة في التنزيل إلا في الألف والتاء، نحو أنفروا ثبات ((ولا يجوز ذلك)) الجمع المعرب بالحروف ((في نحو ثمرة لعدم الحذف ولا في نحو عدة وزنه)) غير علمين ((لأن المحذوف)) منهما الفاء لا اللام، وأصلهما وعد ووزن بكسر أولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما بعدها ثم حذفت الواو، وعوض منها الهاء وشذ لدون جمع لدة، وأصلها ولد وهى المساوى في السن

(١) سورة المؤمنون: ١١٢.
(٢) سورة الحجر: ٩١.
(٣) سورة المعارج: ٣٦.
(٤) سورة المعارج: ٣٧.

فإن كانا علمين لمذكر جمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون ((ولا)) يجوز ذلك ((في نحو يدودم)) لعدم التعويض من لامهما المحذوفة وأصلهما يدى ودمى بسكون الدال والميم.

وذهب الكوفيون إلى فتح الدال، واختاره ابن طاهر، وذهب المبرد إلى فتح الميم، وضعفه الجاربردي، وحذفت لامهما على غير قياس، وجعل الإعراب على عينهما ((وشذ أبون وأخون)) وهنون فإنهما جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض، وأصلها أبو، وأخو وهنو فحذفت لاماتها كما مر، ولم يعوض منها شيء ((ولا)) يجوز ذلك ((في اسم وأخت وبنت لأن العوض)) فيهن عن لامهن المحذوفة ((غير الهاء)) أما اسم فأصله سمو عند البصريين فحذفت لامه، وعوض منها الهمزة في أوله، وأما أخت وبنت فظاهر كلامه هنا أن أصلهما أخو وبنو حذفت لامهما وعوض منها تاء التأنيث لا هاء التأنيث والفرق أن تاء التأنيث فيهما لا تبدل في الوقف هاء، وتكتب مجرورة وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة.

وذهب يونس إلى أن تاء أخت وبنت ليست للتأنيث، لأن ما قبلها ساكن صحيح ولأنها لا تبدل في الوقف هاء نقل ذلك الموضح عنه في باب النسب وسلمه وادعى أن الصيغة كلها للتأنيث، وسيأتي قول إن التاء فيهما للإلحاق بجذع وقفل إلحاقًا للثنائي بالثلاثي. ((وشذ بنون)) جمع ابن لأن المعوض فيه همزة الوصل، وأصله بنو لأن مؤنثه بنت ولم نر هذه التاء تلحق مؤنثًا إلا ومذكره محذوف الواو وقاله الجوهري ((ولا)) يجوز ذلك ((في نحو شاة وشفة)) وإن كانا محذوفي اللام معوضا عنها هاء التأنيث ((لأنهما

((قوله: كم لبثتم إلخ)) كم معمول للبثتم وعدد تمييز لكم.

((قوله: فما للذين إلخ)) ما اسم استفهام مبتدأ وللذين الخبر، وقبلك ظرف مكان معمول لمهطعين أي مسرعين حولك وعن اليمين متعلق بمهطعين.

((قوله: فعزين صفة إلخ)) مبنى على أن الوصف يوصف وأعربه مكي حالا من الذين أيضًا.

((**قوله: وشذ لدون**)) قال الدنوشرى: مثله رقة ورقون وهى الدراهم المضروبة فهى محذوفة الفاء كلدة فجمعها بالواو والنون شاذ قال في القاموس الورق مثلثة، وككتف وجبل الدراهم المضروبة، والجمع أوراق ووراق كالرقة، والجمع رقات والوراق الكثير الدارهم وقال الطيبي: شارح المشكاة الرقة كعدة وأصله الورق والجمع على رقين مثل قبين وعزين.

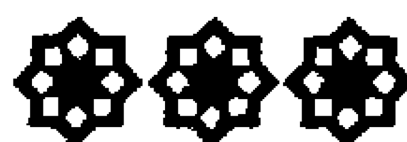
((**قوله: وهى المساوى في السن**)) قال الدنوشرى في القاموس: واللدة الترب الجمع لدات ولدون والتصغير وليدات ووليدون لا لديات ولديون كما غلط فيه بعض العرب اهـ. وفيه نظر إذ كيف يتأتي تغليظ العرب وهم أهل اللسان غاية الأمر أنه قد يقال التصغير يرد الأشياء إلى أصولها وهنا الفاء التي هى الواو في محلها يصلح أن يكون وجها للغلط، وقد يقال الواو التي هى الفاء ردت في التصغير ولكن هى في غير محلها بعد ياء التصغير وقلبت ياء وأدغمت في ياء التصغير وسبب قلبها ياء هو اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون فلا وجه للحكم بالغلط والقلب المكاني معهود في كلامهم، وقد يقال إن صاحب القاموس لعله اعتد في الغلط على إقرار اللافظين به ويكون ذلك ثبت عنده بطريق صحيح فليحرر ذلك.

((**قوله: وضعفه الجاربردي**)) قال الدنوشرى: ينظر ما وجه ضعفه وهل من جمعه على فعال هو دليل المبرد كجمل وجمال أولا.

((**قوله: فأصله سمو**)) قال الزرقاني: وأما إن قلنا أصله وسم فيخرج بقوله حذفت لامه.

((**قوله: أصلهما أخو وبنو**)) قال الدنوشرى: ينظر هل أخو بضم الهمزة وسكون الخاء وهل بنو بكسر الباء وسكون النون أولا اهـ. أقول ضبطهما الشارح بخطه بكسر همزة أخو وكسر ياء بنو.

((**قوله: ولأنها لا تبدل في الوقف هاء**)) قال الدنوشرى: أقول علة عدم إبدالها المذكور لا تقتضى إنها ليست للتأنيث كما في مسلمات.



كسرا)) تكسيرا يعرب بالحركات وذلك أن شاة كسرت (على شياه و) شفة كسرت على ((شفاه)) بالهاء فيهما وأصل شاة شوهة بسكون الواو كصفحة فلما لقيت الواو الهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفا فصار شاهة فحذفت لامها وهي الهاء، وعوض منها هاء التأنيث، وأصل شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وأصل شفة شفهة شفهة حذفت لامها، وهي الهاء أيضًا وعوض منها هاء التأنيث، والدليل على أن لامهما هاء تصغير هما على شويهة، وشفيهة وتكسيرهما على شياه، وشفاه والتصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها، وزعم قوم أن لام شفة واو لقولهم في الجمع شفوات.

قال الجوهري: ولا دليل على صحته، وإنما لم يجمعا بالحروف لأن العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما.

وشذ ظبون جمع ظبة فإنهم كسروها على ظبا، ولامها واو محذوفة والهاء عوض منها، والظبة بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم، وأصلها ظبو لقولهم ظبوته إذا أصبته بالظبة ((و)) النوع ((الثالث)) مما حمل على هذا الجمع ((جموع تصحيح لم تستوف الشروط)) المتقدمة في الاسم والصفة ((كأهلون)) جمع أهل وهم العشيرة ((ووابلون)) جمع وابل وهو المطر الغزير ((لأن أهلا، ووابلا ليسا علمين ولا صفتين ولأن وابلا لغير عاقل)) وتقدم أن شرط هذا الجمع أن يكن لعلم من يعقل أو صفته، ووقع جمع أهل في التنزيل دون وابل قال الله تعالى: ﴿شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا﴾(١). ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾(٢). ﴿إلى أهليهم أبدا﴾(٣). ((و)) النوع ((الرابع ما سمى به من هذا الجمع)) المستوفى للشروط ((و)) من ((ما ألحق به)) فالثاني ((كعليون)) فإنه ملحق بهذا الجمع. ومسمى به أعلى قال الله تعالى: ﴿إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾(٤). وهو في الأصل جمع على بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء، ووزنه

(١) سورة الفتح: ١١.

(٢) سورة المائدة: ٨٩.

(٣) سورة الفتح: ١٢.

(٤) سورة المطففين: ١٨، ١٩.

فعيل من العلو، ونقل الغزنوى عن يونس أن واحد عليين علي وعلية وهي الغرفة ((و)) الأول نحو ((زيدون مسمى به)) شخص فيعربان بالحروف إجراء لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما، وإن كانا مفردين حينئذ ((ويجوز في هذا النوع)) المسمى به ((أن يجرى)) في الإعراب ((مجرى غسلين)) وهو ما يسيل من جلود أهل النار ((في لزوم الياء)).

في الأحوال الثلاثة ((والإعراب بالحركات)) الثلاثة ظاهرة على النون حال كونها ((منونة)) إن لم يكن أعجميا فتقول هذا زيدين وعليين ورأيت زيدينا وعليينا ومررت بزيدين وعليين فإن كان أعجميًّا امتنع التنوين وأعرب إعراب مالا ينصرف فتقول: هذه قنسرين وسكنت قنسرين، ومررت بقنسرين وإطلاقه تبعا للنظم في قوله:

ومثل حين قد يرد ذا الباب...

محمول على المنصرف بقرينة التشبيه.وعدل عن التشبيه بحين إلى التشبيه بغسلين لأنه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين الياء والنون ((ودون هذا)) المجرى من لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون منونة ((أن يجرى مجرى)) هرون في لزوم الواو، والإعراب على النون غير منونة للعلمية.

((**قوله: لزم انفتاحها**)) قال الدنوشري: ينظر ما وجه لزوم الانفتاح فإن قيل إنه وجد الهاء بعدها نقض بقولهم: شوهاء بالمد انتهى.

وقال الزرقاني: وجه ذلك أن حرف الحلق لثقله استدعى انفتاح ما قبله، ويدل على ذلك أنهم قالوا في يدع إنه فتح لحرف الحلق، وحمل عليه يذر لمشاركته له في معناه ففتح.

((**قوله: وعوض منها هاء التأنيث**)) أي قصد بها التأنيث أي يكون عوضا لأنها موجودة.

((**قوله: طرف السيف**)) عبر بعضهم بدله بقوله حد السيف والسهم.

((**قوله: جموع تصحيح لم تستوف الشروط**)) فيه مسامحة إذ غير المستوفى للشروط ليس جمع تصحيح.

((**قوله: جمع أهل**)) قال الدنوشرى: الذي حسن جمع أهل هذا الجمع كونه يرد بمعنى الوصف كقولهم الحمد لله أهل الحمد وكونه في الواقع للعقلاء اهـ. وفيه أن أهل الوصف لم يستوف أيضًا الشروط لأنه لا يقبل الفاء، ولا يدل على التفضيل.

((**قوله: قال الله تعالى إن كتاب الأبرار إلخ**)) في الاستدلال بالآية على كون عليين اسما لأعلى الجنة نظر، إذ الظاهر منها أن عليين اسم للكتاب المرقوم، إلا أن يقال إن في الآية حذف مضاف أي محل كتاب بدليل ﴿**أن كتاب الأبرار لفي عليين**﴾(١).

وقال الراغب: قيل هو اسم أشرف الجنان كما أن سجين هو أشرف النيران، وقيل بل ذلك في الحقيقة اسم سكانها، وهذا أقرب إلى العربية إذ كان هذا الجمع يخص الناطقين والواحد على ومعناه إن الأبرار في جملة هؤلاء فيكون كقوله: ﴿**أُوْلَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم**﴾(٢). الآية.

((**قوله: ويجوز في هذا النوع**)) قال الدنوشرى: ظاهره أن هذا أمر جائز عند جميع العرب فيجوز سلوكه، ويجوز بما يذكر ولا ينافي ذلك في لزوم الياء فليتأمل انتهى.

ومحل ما ذكره المصنف ما لم يتجاوز المسمى به سبعة أحرف، وإلا فلا يعرب بالحركات.

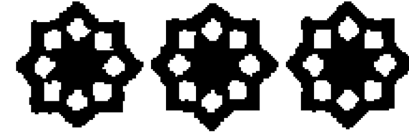
((**قوله: تبعا للنظم في قوله: ومثل حين قد يرد**)) قال الدنوشرى: فيه نظر لأن كلام الناظم في باب سنين لا فيما سمى به أوفى جميع الملحقات لا فيما سمى به خاصة انتهى. وحاصله أن كلام الناظم في غير حال العلمية كما لا يخفى، وقول الشارح: وعدل إلخ ليس في محله، وكان ينبغي تأخيره إلى قول المصنف، وبعضهم يجرى بنين وباب سنين إلخ لأنه شرح لقول النظم المذكور.

((**قوله: ذا زيادتين**)) أي ذا حرفين شبيهين بالزيادتين، وإلا فالياء والنون في غسلين ليسا زائدتين بل هما من الكلمة كذا بخط بعض الفضلاء، وفيه نظر فإن

---

(١) سورة مريم: ٥٨.
(٢) سورة المطففين: ١٨.

الياء والنون في غسلين زائدتان قال الحاتمي في غريب القرآن: كل جرح أو دبر غسلته فخرج منه شيء فهو غسلين، أي فعلين من غسل الجراح والدبر اهـ. ورأيت بخط المصنف في حواشي النظم ما نصه قوله مثل حين لو مثل بعربون لكان أولى لأن نونه زائدة وقد عاب هو على السيرافي تمثيله بزيتون لأصالة نونه مع أن فيه خلافًا انتهى. والتمثيل بغسلين أجود ليفيد المثلية له لزوم الياء، وقد جمع هنا بينهما.



وشبه العجمة كحمدون قالوا هذا يا سمون بضم النون من غير تنوين أو يجرى مجرى «عربون» بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة «في لزوم الواو والإعراب بالحركات» الثلاث «على النون» حال كونها «منونة» فتقول هذا زيدون، ورأيت زيدونا ومررت بزيدون «كقوله»:

[٢٣] طال ليلي وبت كالمجنون (واعترتني الهموم بالماطرون)

بكسر النون وعدم التنوين لوجود أل، ويحتمل أن يكون من باب هارون، وهذا البيت قال ابن برى في حواشي الصحاح إنه لأبي ذهل الخزاعي ردا على الجوهري حيث زعم أنه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري، والماطرون بالميم والطاء المهملة موضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس، وهو جمع ماطر مسمى به «ودون هذه» اللغة «أن تلزمه الواو وفتح النون» مطلقا ذكره السيرافي، وزعم أن ذلك صحيح من كلام العرب، ونظير هذه من يلزم المثنى الألف مطلقا، وكسر النون ويقدر الإعراب كقوله: وهو يزيد ابن معاوية يتغزل في نصرانية كانت قد ترهبت في دير خراب عند الماطرون:

[٢٤] (ولها بالماطرون إذا أكل النمل الذي جمعا)

---

[٢٣] **البيت من الخفيف**، وهو لأبي دهبل الجمحي في ديوانه ص٦٨، وخزانة الأدب (٣١٤/٧، ٣١٥)، ولسان العرب (٢٤٢/٤) (**خصر**)، (٢٢٤/١٣) (**سنن**)، ومعجم ما استعجم ص٤٠٩... المعجم المفصل (١٠٣٦/٢).

والشاهد فيه قوله: «**بالماطرون**» حيث أعرب الشاعر جمع المذكر السالم المسمى به بالحركات، فجره بالكسرة، ويجوز فيه إعرابه جمع المذكر السالم، ومن العرب من يلزمه الواو ويفتح النون.

[٢٤] **البيت من المديد**، وهو لأبي دهبل الجمحي في ديوانه ص ٨٥، وقد اختلف في صاحب هذا البيت اختلافًا واسعًا. فهو للأحوص الأنصاري في ديوانه ص٢٢١، وليزيد ابن معاوية في ديوانه ص ٢٢، وليزيد أو للأحوص في خزانة الأدب (٣٠٩/٧، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب (٦٢٦/٢).

المعنى: إن هذه المرأة لها تردد على «**الماطرون**» في فصل الشتاء.

الإعراب: ولها: الواو بحسب ما قبلها، لها جار ومجرور متعلق بخبر محذوف، بالماطرون: جار ومجرور متعلق بخبر محذوف، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بالخبر المحذوف متضمن معنى الشرط، أكل: فعل ماض، النمل: فاعل مرفوع بالضمة، الذي: اسم موصول في محل نصب مفعول به، جمعا، فعل ماض مبنى على

الرواية بفتح النون في الماطرون، وتقدم أنه اسم موضع وأورده في الصحاح في فصل النون من باب الراء بالنون في أوله، وكسر النون في آخره فغير أوله بالنون بدل الميم، وآخره بالكسر بدل الفتح قاله الموضح في الحواشي، والهاء من لها تعود على النصرانية، والجار والمجرور في موضع الخبر قوله: خرفة في البيت بعده، والباء للظرفية والمعنى لهذه النصرانية خرفة وقت أكل النمل الذي جمعه، وأراد به أيام الشتاء فإن النمل يخزن ما يجمعه تحت الأرض ليأكله أيام الشتاء، والخرفة بكسر الخاء المعجمة ما يخترف من التمر أي يجتني ((وبعضهم)) أي العرب ((يجرى بنين وباب سنين)) وإن لم يكن علما ((مجرى غسلين)) في لزوم الياء والحركات على النون منونة غالبًا على لغة.

((**قوله: هذا يا سمون**)) قال الدنوشري: قال في القاموس الياسمون معروف الواحد ياسم كصاحب أو عالم، ولا نظير له سوى عالمون جمع عالم، أو معرب فلا يجرى مجرى الجمع، وهو أبيض وأصفر نافع للمشايخ، والصداع البلغمي والزكام وذر سحيق يابسه على الشعر الأسود يبيضه،، وشرب أوقية من ماء سحيق زهرة ثلاثة أيام مجرب لقطع نزف الأرحام انتهى.

قال بعضهم: وما قاله الشارح في ياسمين مشكل لأنه ليس علما، وكلامنا في العلم وقد يقال إنه علم جنس، ويرده دخول الألف واللام عليه فهو اسم جنس فليتأمل ذلك انتهى.

وقد يقال المراد قالوا هذا يا سمون في شخص سمى بذلك بقرينة أن الكلام فيما سمى به، ودخول أل إنما هو على ما هو اسم جنس للمنبت المخصوص على أنه يجوز التسمية بما فيه أل، والعلمية إنما طرأت بعد دخولها كالماطرون.

((**قوله: عربون**)) قال الدنوشري: قال الدميرى في شرح المنهاج: والعربون

= الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: ((**الماطرون**)) حيث ذهب أبو على الفارسي إلى كسر النون؛ لأن اسمه أعجمي.

أعجمي معرب وفيه ست لغات أفصحهن فتح العين والراء، وضم العين وإسكان الراء، وعربان بالضم والإسكان أيضًا، وإبدال العين همزة مع الثلاثة، ومن لحن العوام عربون بفتح العين وإسكان الراء، ومراد الموضح اللغة الأولى وظاهر كلام الموضح أنه لا يمنع الصرف مطلقا بل ينون، وينبغي تقييده بغير نحو العجمي، كما في الوجه الذي قبله، وكان ينبغي للشارح ذكره، وقد يقال الشارح أشار إلى ذلك بقوله ويحتمل أن يكون من باب هارون.

((**قوله: منونة**)) أي إن خلت من مانع للتنوين كما في المثال.

((**قوله: ويقدر الإعراب**)) قال الدنوشرى: الظاهر في المثنى حينئذ أن يقدر الإعراب جميعه على الألف، ويقدر الإعراب جميعه في الجمع على الواو، ولا يمكن تقدير إعرابه على النون، ولم تطلع المسألة انتهى.

ويلزم على هذا تقدير الإعراب في وسط الكلمة، وأن في الأسماء مايقدر فيه الإعراب على الواو.

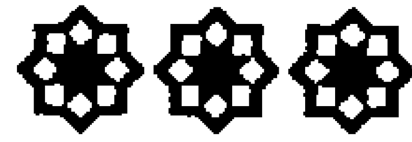
((**قوله: وأورده في الصحاح إلخ**)) ظاهر قوله فيه فغير أوله إلخ. أنه اعتراض عليه ويكون الصواب ما أثبته المصنف من أن أوله الميم وآخره مفتوح، ويحتمل أن يكون الصواب صنيع صاحب الصحاح فليحرر ذلك، وينظر هل يجوز كون بالماطرون خبرا عن خرفة ثانيًا أو لا، وهل إعراب الشارح متعين أو لا انتهى. ولا يخفى أن توهم احتمال أن يكون صنيع الصحاح هو الصواب غير لائق بنقل الكلام عن الموضح في الحواشي، لأنه نص في الاعتراض على الصحاح، والذي يرشد إليه المعنى تعين إعراب الشارح، وأن قوله: بالماطرون متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الخبر، وهو لها كما تقول لي في مصر خرفة فتأمل.

((**قوله: وأراد به**)) الضمير المجرور عائد على وقت في قوله: وقت أكل النمل.

((**قوله: وإن لم يكن**)) قال الدنوشرى ضمير يكن راجع للمذكور إلا فالظاهر، وإن لم يكونا علمين وفائدة الإتيان بالواو دفع توهم اختصاص هذه اللغة بما ذكر في حال عدم العلمية، فذكر إن الوصلية بالواو قبلها لينبه على أن الحكم غير خاص بالعلمية، كما يعلم مما سبق فتأمل انتهى.

وأقول الأظهر إسقاط الواو لأن حال العلمية تقدمت، والمقصـود هنـا شـرح قول الناظم، ومثل حين إلخ المصور بغير حال العلمية.

((**قوله: على النون منونة إلخ**)) قال الدنوشرى: ينظر ذلك خاص ببني عامر، وبني تميم كما هو ظاهر عبارته أولا، وإذا لم تنون النون على لغة بني تميم فهل يعرب بالحركات الثلاث على النون، أو يعرب عليها إعراب ما لا ينصرف، أو لا ثم رأيت بعض شراح التسهيل وقال ظاهر كلامه أن من لم ينونه يجره بالكسرة، وظاهر كلام الفراء أنه يمنعه الصرف فيجره بالفتحة انتهى. ويكون المانع له مـن الصرف شبه العجمة وينظر ما العلة الأخرى إن لم يكن علما.



بني عامر وغير منونة على لغة بني تميم حكاه عنهم الفراء، ولا تسقط النون للإضافة «قال» أحد أولاد عل بن أبي طالب ﷺ:

[٢٥] (وكان لنا أبو حسن علي أبا برا ونحن له بنين

الرواية بنين بالياء، والإعراب على النون «وقال» الصمة بن عبد الله بن الطفيل[1]:

[٢٦] (دعاني من نجد فإن سنينه) لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

---

[٢٥] **البيت من الوافر**، وهو لأحد أولاد علي بن أبي طالب في المقاصد النحوية (١٥٦/١)، ولسعيد بن قيس الهمداني في خزانة الأدب (٧٨،٧٦،٧٥/٨)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٥٥/١)... المعجم المفصل (١٠٠٥/٢).

والشاهد فيه قوله: (بنين) حيث أعربه بالحركات، فرفعه بالضمة على لغة بعض العرب، والأكثر إعرابه إعراب جمع المذكر السالم.

(١) **الصمة بن عبد الله بن الطفيل بن قرة القشيرى**، من بني عامر بن صعصعة، من مضر: شاعر غزل بدوي. من شعراء العصر الأموي، ومن العشاق المتيمين. كان يسكن بادية العراق، وانتقل إلى الشام. ثم خرج غازيًا يريد بلاد الديلم، فمات في طبرستان. الأعلام (٢٠٩/٣)، الأغاني (١٢٦/٥)، وسمط اللآلي ٤٦١.

[٢٦] **البيت من الطويل**، وهو للصمة بن عبد الله القشيرى في تخليص الشواهد ص٧١، وخزانة الأدب (٧٦،٦٢،٦١،٥٩،٥٨/٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٩٧، وشرح المفصل (١٢،١١/٥)، وبلا نسبة في جواهر الأدب ١٥٧، وشرح الأشموني (٣٧/١)، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٠.

المعنى: يطلب الشاعر من صاحبيه ألا يذكرا له نجدًا؛ لأن الأيام التي قضاها هناك شيبته رغم صغره، لأنه مرت به أحداث عظام.

الإعراب: دعاني: فعل أمر مبنى على حذف النون، والألف ضمير مبنى في محل رفع فاعل، والنون للوقاية، والياء ضمير مبني في محل نصب مفعول به، **من نجد:** جار ومجرور متعلق بـ «دعاني» **فإن:** الفاء استئنافية، **إن:** حرف توكيد ونصب، **سنينه،** اسم «**إن**» منصوب بالفتحة، **والهاء:** ضمير مبنى في محل جر بالإضافة، **لعبن:** فعل ماض مبنى على السكون، ونون النسوة ضمير مبني في محل رفع فاعل، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر «**إن**»، **بنا:** جار ومجرور متعلق بـ «**لعبن**» **شيبًا:** حال منصوبة بالفتحة، **وشيبننا:** الواو عاطفة، **شيبننا:** فعل ماض مبني على السكون، والنون ضمير مبني في محل رفع فاعل، و «**نا**» ضمير مبني في محل نصب مفعول به، **مرادا:** حال منصوبة.

الشاهد: «**سنينه**» حيث جعل النون متعقب الإعراب، تنبيهًا على مخالفته للقياس، -

الرواية سنينه بإثبات النون، ولم تسقط للإضافة وعلامة نصبه الفتحة لا الياء، وإلا لقال فإن سنيه بحذف النون للإضافة، وهذه لغة بني عامر فإنهم يعربون المعتل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء لأنها أخف عليهم، ولأن النون قامت مقام الذاهب من الكلمة، ولو كان الذاهب موجودا لكان الإعراب فيه كسائر المفردات، فكذلك يكون ما قام مقامه، وقوله دعاني أمر، ومعناه اتركاني من نجد، وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم، وشيبا بكسر الشين جمع أشيب، وهو حال من المجرور بالباء، ومردا حال من مفعول شيبننا «وبعضهم» أي النحاة «يطرد هذه اللغة» وهي لزوم الياء، والإعراب على النون منونة «في جمع المذكر السالم و» في «كل ما حمل عليه» لأن باب الياء أوسع من باب الواو، وهذا أعم من قول النظم، وهو يعني باب سنين عند قوم يطرد «ويخرج عليها قوله» :

[٢٧] رب حي عرندس ذي طلال لا يزالون ضاربين القباب

الرواية ضاربين بإثبات النون مع الإضافة إلى القباب فدل على أن ضاربين معرب بالفتحة على النون كمساكين لا بالياء، وإلا لحذفت النون للإضافة، وقيل ضاربي ورد بأنه يحتمل أن يكون الأصل ضاربين ضارب القباب فحذف البدل الذي هو ضاربي لدلالة المبدل منه، وهو ضاربين عليه قاله في المغني، ويحتمل أن يكون الأصل ضاربين نفس القباب، فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على حاله، ويحتمل أن يكون القباب منصوبًا بضاربين، والأصل القبابي بياء النسب في الجمع ثم حذف أحد الياءين، وأسكن الياء الباقية وعرندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال، وفي آخره سين مهملة الشديد القوى، والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة، والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي

- فكأنه جمع مكسر، فجرى فيه إعراب المكسر فيدخله التنوين ولا يسقط بالإضافة.

[٢٧] **البيت من الخفيف**، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/٥٩)، وتخليص الشواهد ص ٧٥، وخزانة الأدب (٨/٦١)، والدرر (١/١٣٦)، وشرح الأشموني (١/٣٧)، ومغني اللبيب ص٦٤٣... المعجم المفصل (١/٩٩).

والشاهد فيه: قوله: «ضاربين القباب» حيث نصب «ضاربين» بالفتحة الظاهرة على النون، وجعل النون كأنها من أصل الكلمة.

تتخذ من الأديم والخشب واللبد ونحوها، و قد تطلق على ما يتخذ من البناء ((وقوله:)) وهو سحيم:

[٢٨] وماذا تبتغي الشعراء مني (وقد جاوزت حد الأربعين)

الرواية بكسر النون على أنها كسرة إعراب، وبه قال الأخفش الأصغر علي بن سلمان، ولم يفرق بين العقود وغيرها، وجعله بمنزلة الجمع المكسر، وجعل إعرابه في آخره كما يفعل في فتيان، وقال الأ علم يوسف الشنتمري[١] هو في السنين والعقود أمثل منه في المسلمين ونحو لأنه لفظ مخترع للعقود فهو أشبه بالواحد الذي إعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه، ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز أن تكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سيأتي، وبذلك صرح ابن جني.

((**قوله: فإنهم يعربون المعتل إلخ**)) قال الدنوشرى: فيه نظر أما أولا فلأنه مكرر مع ما تقدم، وأما ثانيًا فلان اعتلال لام سنين غير مجمع عليه، فإن بعضهم يقول إن لامها هاء فليست معتلة اللام،ولعل بنى عامر تجعل لامها واوا دائمًا ويكون ذلك محفوظًا عنهم.

---

[٢٨] **البيت من الوافر**، وهو لسحيم بن وثيل في إصلاح المنطق ص ١٥٦، وتخليص الشواهد، وتذكر النحاة ص ٤٨٠، وخزانة الأدب (٨/٦١،٦٢،٦٥،٦٧،٦٨)، وشرح المفصل (٥/١١)، ولسان العرب (٣/٥١٣) (**نجذ**)، (٨/٩٩) (**ربع**)، (١٤/٢٥٥) (**درى**)... المعجم المفصل (٢/١٠٤٣).

والشاهد فيه قوله: (الأربعينِ) حيث أعربه بالحركات، فجره بالكسرة،ولم يعربه إعراب جمع المذكر السالم على اللغة الأشيع وقيل: إن كسرة النون هنا، لغة من لغات العرب.

وقيل: كُسِرت النون على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

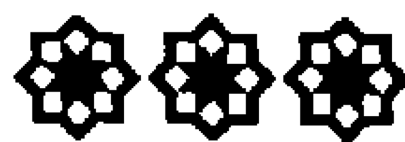
(١) **يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي**، أبو الحجاج المعروف بالأعلم: عالم بالأدب واللغة. ولد في شنتمرية العزب ورحل إلى قرطبة. وكف بصره في آخر عمره، ومات في إشبيلية. كان مشقوق الشفة العليا، فاشتهر بالأعلم. من كتبه ((**شرح الشعراء الستة**)) و ((**شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**)) و ((**شرح ديوان طرفة بن العبد**)) و ((**شرح ديوان علقمة الفحل**)) ...
الأعلام (٨/٢٣٣)، وفيات الأعيان (٢/٢٥٣).

((**قوله: ولو كان الذاهب موجودا إلخ**)) لو كانت اللام المحذوفة موجودة كان الإعراب ظاهرا عليها، فلذا يظهر على ما قام مقامها، وهذا ظاهر ولا وجه لتوقف الدنوشرى في فهمه فليتأمل.

((**قوله: وهذا أعم من قول النظم وهو يعني باب سنين إلخ**)) قد يقال ليس في النظم ما يقتضى عود الضمير على باب سنين فيجوز جعله عائدا إلى ما تقدم من باب سنين، وما حمل عليه والمتبادر أن المصنف قصد بما قاله شرح النظم.

((**قوله: ضاربين القباب**)) قال الدنوشرى: نقل الدماميني عن ابن إياز أنه يحتمل أن الأصل ضار بين للقباب فحذفت اللام، وبقى القباب مجرورا بها مع حذفها، ورده ابن هشام وغيره اهـ. وظاهر هذا أن ابن إياز قواه وارتضاه، وليس كذلك لأنه بعد أن ذكر فيه وجهين الأول أن النون جعلت متعقب الإعراب، والثاني لاحتمال المذكور قال والأول أجود لما في الثاني من الحذف، وإعمال حرف الجر مع عدمه، وأيضًا فلا يقال زيد ضارب لعمرو بل ضارب عمرا، فإن قدمت فقلت زيد لعمرو ضارب جاز اهـ المقصود منه.

((**قوله: كسرة بناء ضرورة**)) قال الدنوشرى: فيه نظر والظاهر أنها على هذا كسرة ضرورة فحسب.



فصل نون المثنى وما حمل عليه مكسورة إلخ

((فصل)) في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما ألحق بهما المشار إليها في النظم بقوله:

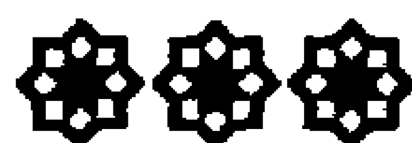
ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق

ونون ماثنى والملحق به بعكس ذاك استعملوه فانتبه

ولما كان المثنى سابقا على الجمع قدمه الموضح عليه فقال ((نون المثنى وما حمل عليه مكسورة)) بعد الألف والياء على أصل التقاء الساكنين.

((**فصل**)) ((**قوله: سابقا على الجمع**)) قال الدنوشري: توجيه حسن، وأما توجيه تقديم الجمع فلشرفه لاختصاصه بمن يعقل.

((**قوله: نون المثنى إلخ**)) قال الدنوشرى قال الرضى: أما نون المثنى، والمجموع فالذي قوى عندي أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة، وأنها غير مضافة لكن الفرق بينهما أن التنوين مع إفادته هذا المعنى يكون على خمسة أقسام بخلاف النون فإنها لا يشوبها من تلك المعاني شيء، وإنما يسقط التنوين مع حرف التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير، ولا تسقط النون معها لأنها لا تكون للتنكير، وقد أسقط للتنافي نحو يا زيد، ولا رجل بخلاف النون في نحو يا زيدان، ويا زيدون، ولا مسلمين، ولا مسلمات لأنها ليست للتمكين كالتنوين، وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف، بخلاف النون فإنها متحركة، وبإسكان المتحرك يكتفى في الوقف، وإن كان الحرف الآخر ساكنا فإن كان ذلك بعد حركة الإعراب، وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر، وقلب ألفا بعد الفتح انتهى. وقول الرضي إن التنوين يكون على خمسة أقسام إن أراد التنوين المشهور المخصوص بالاسم فهو أربعة فقط، وإن أراد مطلق التنوين فهو عشرة أقسام كما مر.



وضمها بعد الألف لغة كقوله:

[٢٩] يا أبتا أرقني القذان فالنوم لا تألفه العينان

بضم النون، والقذان بكسر القاف، وإعجام الذال المشددة جمع قذذ وهو البرغوث ((وفتحها بعد الياء لغة)) لبنى أسد حكاها الفراء ((كقوله)) وهو حميد بن ثور وقيل أبو خالد يصف قطاة:

[٣٠] (على أحوذيين استقلت عشية) فما هي إلا لمحة وتغيب

الرواية بفتح النون من أحوذيين تثنية أحوذى بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة، وفتح الواو وكسر الذال المعجمة، وتشديد الياء آخر الحروف، وهو الخفيف في المثنى لحذفه، وفي ديوان الأدب الأحوذي الراعي المتشمر للرعاية الضابط لما ولى وأراد بالأحوذيين هنا جناحي قطاة يصفهما بالخفة،وفاعل استقلت ضمير القطاة، وعشية نصب على الظرفية الزمانية، والمعنى أن القطاة ارتفعت في الجو عنه على جناحين فما يشاهدها الرائي إلا لمحة، وتغيب عنه ((وقيل لا يختص)) فتح النون ((بالياء)) بل يكون بعدها، وبعد الالف في لغة من يلزم المثنى الألف في كل حال قاله ابن عصفور (كقوله:

[٣١] (أعرف منها الجيد والعينانا) ومنخرين شبها أظبيانا

---

[٢٩] الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٦، وخزانة الأدب (٩٢/١)، وبلا نسبة في الدرر (١٤٢/١)، وشرح الأشموني (٣٩/١).

والشاهد فيه قوله: (العينانُ) حيث ضم نون المثنى شذوذًا وقيل: على لغة.

[٣٠] **البيت من الطويل**، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ص ٥٥، وخزانة الأدب (٤٥٨/٧)، والدرر (١٣٧/١)، وشرح المفصل (١٤١/٤)، ولسان العرب (٤٨٦/٣)، (حوذ)... المعجم المفصل (٩٤/١).

والشاهد فيه قوله: (أحوذيينَ) حيث فتحت نون المثنى على لغة بعض العرب، وليس الفتح، هنا، ضرورة لأن الكسر يصح معه الوزن.

[٣١] الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧، ولرؤبة أو رجل من ضبة في الدرر (١٣٩/١)، والمقاصد (١٨٤/١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٦٤/١)، وتخليص الشواهد ص٨٠، وخزانة الأدب (٤٥٢/٧،٤٥٣،٤٥٦،٤٥٧)... المعجم المفصل (١٢٧٣/٣).

أنشده ابن عصفور والسيرافي، وغيرهما بفتح النون في العينانا تثنية عين، وأما ظبيانا بفتح الظاء المعجمة، وسكون الموحدة، وبالياء آخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنية ظبي خلافًا للهروى ((وقيل)) هذا ((البيت مصنوع)) لادليل فيه.

وقال أبو زيد هو لرجل من بني ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة، وظاهر كلام الموضح أن الفتح يجرى بعد الألف إذا كانت علامة للرفع، وفي نون اثنين واثنتين فإنهما محمولان على المثنى، ولم أقف على نص صريح في ذلك اعتمد عليه ولا على شاهد استند إليه ((ونون الجمع)) السالم للمذكر، وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء للخفة لأن الجمع أثقل من المثنى ((وكسرها جائز في الشعر بعد الياء كقوله)) وهو جرير لا سحيم خلافا للجوهري:

[٣٢] عرفنَا جعفرًا وبنى أبيه (وأنكرْنا زعانفَ آخرين)

الرواية بكسر النون من آخرين، وهو جمع آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير، وجعفر، وبنو أبيه أولاد ثعلبة بن يربوع، والزعانف بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون قبل الفاء جمع زعنفة بكسر الزاى، والنون وهو القصير

= **والشاهد فيه قوله:** (والعينانا) حيث فتح نون المثنى، ونصبه بفتحه مقدرة على الألف، وذلك على لغة.

[٣٢] **البيت من الوافر،** وهو لجرير في ديوانه ص ٤٢٩، وتخليص الشواهد ص ٧٢، وخزانة الأدب (٩٥٦/٨)، والمقاصد النحوية (١٨٧/١)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣٩/١)، وشرح ابن عقيل ص ٤٠.

اللغة: زعانف: الزعانف وهم الأدعياء، **والزعانف:** وهي في الأصل أطراف الأديم.. وأجنحة السمك.

الإعراب: عرفنا: فعل ماض مبني على السكون، **ونا:** ضمير مبني في محل رفع فاعل، **جعفرًا:** مفعول به منصوب بالفتحة، **وبني:** الواو عاطفة، بني معطوف على ((**جعفر**)) منصوب بالياء لأنه ملحق بالجمع المذكر السالم، **أبيه:** مضاف إليه مجرور بالياء لأنه اسم من الأسماء الستة، **والهاء:** مضاف إليه، **وأنكرنا:** الواو عاطفة، **أنكرنا:** فعل ماض مبني على السكون، **ونا:** ضمير مبني في محل رفع فاعل، **زعانف:** مفعول به منصوب بالفتحة، **آخرين:**نعت لـ ((**زعانف**)) منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم.

الشاهد: ((**آخرين**)) حيث كسرت نون الجمع للضرورة.

وأراد به الأدعياء الذين ليس أصلهم واحدا ((وقوله)) وهو سحيم:

[٣٣] وماذا تبتغى الشعراءُ منّي (وقد جاوزت حد الأربعين)

بكسر النون، وتقدم ما فيه واختلف رأي ابن مالك فتارة حكم عليه بأنه مجرور بالكسرة، وتارة بأنه مجرور بالياء، وكسر النون على لغة، وتابعه الموضح هنا فاستشهد به أولا على الإعراب بالكسرة، وثانيًا على كسر النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس.

((**قوله: وضمها بعد الألف لغة**)) لا بعد الياء لأنها أشبهت ألفا غضبان، وعثمان، وظاهر كلامه أنه حينئذ معرب بالألف ولم يحكوا ضم النون بعد الواو التي هى مقابلة للألف في الجمع، فما الفرق؟ وظاهر التسهيل أن الضم لا يختص بما بعد الألف.

((**قوله: جمع قذذ**)) قال الدماميني: واحده قذه بضم القاف، ونقله عن الصحاح، ونقل عن شيخه الكمال الدميرى أنه بالدال المهملة، ونسب ذلك لابن سيده.

((**قوله: وهو البرغوث**)) قال الدنوشرى: فيه نظر فإنه مخالف لقول السيوطي في كتابه المسمى بالطوثوث في فوائد البرغوث باؤه مثلثة، والضم أفصح وهو للمذكر والمؤنث منه برغوثة، والجمع براغيث ومن أسمائه القدة والقذة، والجمع قذان بالكسر والإهمال بوزن كتان، والقدان بالكسر وتشديد المهملة قال الراجز:

يا أبتى أرقنى القدان فالنوم لا تألفه العينان

انتهى بحروفه لكن ليس في القاموس إلا القذان بكسر القاف وبالذال المعجمة المشددة، كما قال الشارح فليتأمل كلام السيوطي انتهى. وقد قدمنا أن الدماميني نقل الإهمال عن الدميرى وأنه عزاه لابن سيده في قدة ويلزم من ذلك الإهمال في قدان وانظر قول السيوطي يقال للمؤنث برغوثة مع قول أبي حيان إن برغوثا يقع على الذكر، والأنثى، وأن العرب لم تميز بين مذكره، ومؤنثه.

---

[٣٣] سبق تخريجه برقم ٢٨.

((**قوله: في لغة من يــلزم إلـخ**)) أي لا فـي اللغـة المشـهورة لأن الشـاهد لا يطابق ذلك كذا قيل، و مقتضى كلام الدماميني الآتي على الأثر أنه يطابق.

((**قوله: أعرف منها إلخ**)) قال الدماميني: قلـت وهـو مـن العجـب فـإن فـي البيت شاهدا على رد هذه الدعوى مقبولا، وذلك أن قائله قال: ومنخريـن باليـاء فدل ذلك على أن أصحاب هذه اللغة قد لا يلتزمونها بل تارة يسـتعملون المثنـى بالألف مطلقًا وتارة يستعملونه كاستعمال الجماعة.

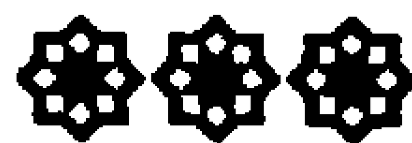
((**قوله: وقال أبو زيد إلخ**)) قال الدنوشرى: فعلى كلامه لا يكون مصنوعًا.

((**قوله: وظاهر كلام الموضح إلخ**)) قال الدنوشرى: أمـا ظهـوره فـي اثنيـن واثنتين فلا تردد ولا شك يعتريه بل هو نص فيه، وأما توهم احتماله لعلامة الرفع المذكورة، وهو في صيغة يفعلان، وتفعـلان فهـو أبعـد بعيـد وتوهـم سـاقط لأن الكلام في التثنية التي هى من أقسام الأسماء، وأما ذاك فله حكـم خـاص، واسـم مستقبل، وباب مفرد لا يحتمل إرادته هنا بل لا تصح انتهى.

وفي قوله: وأما توهم احتماله إلخ نظر ظاهر، وإن نقله بعض الفضلاء وأقـره لأنه لا وجه لذلك التوهم في كلام الشارح، وإنما مراد الشارح أن الظاهر كـلام الموضح أن الفتح يجرى بعـد الألـف فـي اللغـة المشـهورة التـي تعـرب المثنى بالحروف، وإنما قال إن ذلك ظاهر كلامه على لغة من يلزم المثنى الألف، كمـا حمل الشارح الكلام عليه فيما مر، ومعلوم أن الإعراب على تلك اللغة بحركات مقدرة الألف كالمقصورة فتأمل.

((**قوله: وتابعه الموضح هنا**)) قال الدنوشرى: ربما يفهم من كلامــه تنـاقض كلام الموضح، وقد يقال لا تناقض لأنه هناك عن غيره، وهنا اختار أنــه مجـرور بالياء أو يقال فيه إشارة إلى جواز الأمرين.

((**قوله: جائز في الشعر**)) قال الدنوشري: يفهم منه أنه ليس لغة ونقل العيني أنه لغة في شواهده.



الباب الرابع

الجمع بألف وتاء مزيدتين

من أبواب النيابة ((الجمع بألف وتـاء مزيدتيـن)) ولا فـرق بيـن أن يكـون مسمى هذا الجمع مؤنثًا بالمعنى فقط ((كهندات)) ودعدات أو بالتاء والمعنى جميعًا كفاطمات ((ومسلمات)) أو بالتاء دون المعنى كطلحـات وحمـزات أو بالألف المقصورة كحبليـات، أو الممـدودة كصحـراوات، أو يكـون مسـماه مذكرا كاصطبلات ولا فرق بين أن تكون سـلمت فيـه بنيـة واحـدة كضخمـة وضخمـات أو تغيرت كسجدة وسـجدات، وحبلـى وحبليـات، وصحـراء وصحراوات فالأول حرك وسطه.

والثاني قلبت ألفه ياء والثالث قلبت همزته واوا ولهذا عدل الموضح عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم إلى أن قال الجمع بألف وتاء مزيدتين ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير ((فإن)) فـي جميـع ذلك ((نصبه)) بالكسرة نيابة عن الفتحة حمـلا للنصـب علـى الجـر كمـا فـي جمع المذكر السالم إجراء للفرع على وتيرة الأصل، وإنما تخلف الفرع عن الأصل في الإعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع وهي أنه ليس فـي آخـره حروف تصلح للإعـراب ((نحـو خلـق اللـه السـموات)) فالسـموات منصـوب بالكسرة على أنه مفعول به عند الجمهور، ومفعـول مطلـق لبيـان النـوع عنـد الشيـخ عبـد القـاهر الجرجـاني[١] ومحمـود الزمخشـري[٢] وأبـي عمـر بـن

---

(١) عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر: واضع أصول البلاغة. كان من أئمة اللغة. من أهل جرجان (بين طبرستان وخراسان) له شعر رقيق. من كتبه ((أسرار البلاغة – ط)) و ((دلائل الإعجاز – ط)) و ((الجمـل – خ)) في النحو، و ((التتمة – خ)) في النحو، و ((المغنى)) في شرح الإيضاح، ثلاثون جزءًا، اختصره في شرح آخر سماه ((المقتصر – خ)) في الظاهرية.

الأعلام (٤/٤٨،٤٩)، فوات الوفيات (١/٢٩٧).

(٢) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكة فجاور بها زمنا فلقب بـ ((جار الله)). وتنقل من =

الحاجب[١].

الباب الرابع

((**قوله: بألف وتاء قال**)) الدماميني: أي لأولويتهما به من حيث إن كلا منهما جاء للتأنيث، والجماعة، أما مجيء الألف للتأنيث ففي نحو حبلى، وأما الجمع ففى نحو رجال، وأما مجيء التاء للتأنيث فظاهر، وأما في الجمع ففي نحو كمأة فإنها جمع كمء، وكمأة وكمء عكس تخمة، وتخم اهـ. وفي شرح النظم للراعي قال بعض الشيوخ، وإنما دلوا على الجمع في هذا النوع بالألف والتاء لعروض الجمعية والتأنيث المجازى فيه، ولأن كلا من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما في رجال وسلمى وضاربة والجمالة.

((**قلت**)) أما في التأنيث فمسلم، وأما في الجمع فغير مسلم، لأن التأنيث يكون بالتاء والألف بخلاف الجمع فلا يفهم من التاء، ولا الألف، وإنما يفهم من أبنية الجموع اهـ.

وذكر المصنف في الحواشي للتاء اثنى عشر معنى، ولم يذكر منها الدلالة على الجمعية لكن في المصباح في مادة جمل وجمعه جمال، وأجمال وجمالة

= البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية، ومن قرى خوارزم فتوفى بها.
من كتبه ((**الكشاف**)) في تفسير القرآن، و((**أساس البلاغة**)) و ((**المفصل – ط**))، و((**المقدمة – ط**)).
وكان رحمه الله معتز لي المذهب، مجاهرًا، شديد الإنكار على المتصوفة، أكثر من التشنيع عليهم في الكشاف وغيره.
الأعلام (١٧٨/٧)، وفيات الأعيان (٨١/٢)، وإرشاد الأريب (١٤٧/٧)، ولسان الميزان (٤/٦).

(١) **عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس**، أبو عمر وجمال الدين بن الحاجب: فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية، كردي الأصل، ولد في إسنا (**من صعيد مصر**) ونشأ في القاهرة وسكن دمشق ومات بالإسكندرية، وكان أبوه حاجبًا فعرف به، من تصانيفه ((**الكافية في النحو – ط**)) و ((**الشافية في الصرف – ط**))، و ((**مختصر الفقه – خ**)) استخرجه من ستين كتابًا، في فقه المالكية، ويسمى ((**جامع الأمهات**)). و((**المقصد الجليل – ط**)) قصيدة في العروض، و ((**الأمالي النحوية –خ**)).
الأعلام (٢١١/٤)، وفيات الأعيان (٣١٤/١).

بالهاء، ويأتي قريبًا ما يؤيده هذا، وقدم المصنف الألف لتقدمها في اللفظ وفيه إشارة إلى أن الناظم إنما قدمها للضرورة.

((**قوله: مزيدتين**)) قال اللقاني: إن كانت الباء للملابسة أي الجمع الملتبس بذلك فقيد مزيدتين لابد منه احترازًا عن نحو أبيات وقضاة وإن كانت صلة الجمع فالقيد مستدرك.

((**قوله: مؤنثًا بالمعنى**)) قال الدنوشرى: يستثنى من قوله: مؤنثًا بالمعنى فقط باب قطام في لغة من بناه.

((**قوله: أو بالألف المقصورة كحبليات أو الممدودة كصحراوات**)) قال الدنوشرى: يستثنى فعلان كسكران فلا يقال سكريات، وفعلاء أفعل كحمراء فلا يقال حمراوات كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون، وأجازه الفراء وهو قياس قول الكوفيين في المذكر، ومحل الخلاف ما داما باقيين على الوصفية فإن سمى بهما جمعا بالألف والتاء بلا خلاف.

((**قوله: أو تغيرت إلخ**)) قال الدنوشرى: معطوف على قوله: سلمت وحينئذ تصيربين في قوله: ولا فرق بين أن تكون سلمت مضافة إلى مفرد وهى ممنوعة. وقوله: قبله أو يكون مسماه لو عبر بدله بقوله: وأن يكون لكان أحسن لأن بين لا تضاف إلا إلى متعدد.

((**قول: في جميع ذلك**)) في بعض النسخ بحذف في ويكون نصبه بدل اشتمال من جميع، وضمير نصبه راجع إلى الجمع بمعنى المجموع في قول المصنف بألف وتاء إلخ.

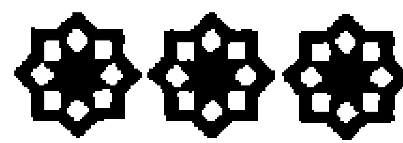
((**قوله: فإن نصبه بالكسرة**)) هو مذهب الجمهور وذهب الأخفش إلى أنها كسرة بناء.

((**قوله: حملا للنصب على الجر**)) قال الدنوشرى: علل أيضًا حمل النصب على الجر بأن المجرور والمنصوب فضلتان فلما لم يكن لأحدهما علامة تخصه حمل على صاحبه في العلامة وقد منع مالا ينصرف من الجر فحمل على النصب.

((**قوله: ومحمود الزمخشري وأبي عمرو بن الحاجب**)) قضية كلام الرضى

أن الزمخشرى وابن الحاجب يقولان إنه مفعول به، لأنه قال عند قول الكافية المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل هو لفظ جار الله يريد ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في نحو ما ضربت زيدًا وأوجد ضربًا فكأنك أوقعت عدم الضرب على زيد، وكان الضرب شيئًا أوقعت عليه الإيجاد اهـ.

قال اللقاني: وعلى هذا فالسموات مفعول به.



وصوبه الموضح في المغني ووضحه بأن قال: المفعول به ما كان موجودًا قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، وإن كان ذاتًا لأن الله تعالى موجد للأفعال وللذوات جميعًا اهـ. وسبقه إلى هذا الإيضاح الشيخ عبد القاهر في أسرار البلاغة إذا قلنا خلق الله العالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لأن المفعول به هو الذي كان موجودًا فأوجد الفاعل فيه شيئًا آخر كقولك ضربت زيدًا فإن زيدًا كان موجودًا، وأنت فعلت به الضرب.

والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودًا فحصل بك، والعالم لم يكن موجودًا بل كان عدما محضا، والله أوجده وخلصه من العدم، فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر، ولم يكن مفعولا به اهـ.

واحتج الجمهور الذاهبون إلى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور:

أولها أنا قد نعلم العالم، وإن كنا لانعلم أنه مخلوق لله تعالى إلا بدليل منفصل، والمعلوم مغاير للمجهول فإذن كون الله خالقا للعالم غير ذات العالم، وثانيها أنا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم أن يكون الله تعالى موصوفًا بالعالم، كما أنه موصوفا بخالقية العالم، وثالثها أن تقول العالم ممكن فلم يوجد إلا لأن الله أوجده وأحدثه وأبدعه، فلو كان إيجاد العالم وإحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لأن الله أوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد، لأنه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه، ويرجع حاصله إلى أن العالم وجد بنفسه، وذلك نفي للصانع قاله الفخر الرازي في شرح المفصل: ونصب الجمع بالألف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقًا هو الغالب «وربما نصب بالفتحة» على لغة كما قال أحمد بن يحيى[1]

(١) أظنه أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب: (إمام الكوفيين في النحو واللغة) كان راوية للشعر، محدثًا مشهورا بالحفظ وصدق اللهجة ثقة حجة. ولد ومات في بغداد، وأصيب في أواخر أيامه بصمم فصدمته فرس فسقط في هوة فتوفى على الأثر.

من كتبه «**الفصيح – ط**» و «**قواعد الشعر – ط**» و «**شرح ديوان زهير – ط**» و«**شرح ديوان الأعشى**»، و «**مجالس ثعلب – ط**»...

الأعلام (١/٢٦٧) تذكرة الحفاظ (٢/٢١٤).

((إن كان محذوف اللام)) ولم ترد إليه في الجمع ((كسمعت لغاتهم)) بفتح التاء. حكاه الكسائي ورأيت بناتك بفتح التاء كما حكاه ابن سيده[(١)] وكقوله:

[٣٤] فلما جلاها بالأيام تحيرت ثباتًا عليها ذلها واكتئابها

والأيام الدخان وثباتًا بضم الثاء الجماعات المتفرقة منصوبة على الحالية بالفتحة، والكثير أن ينصب بالكسرة كقوله تعالى: ﴿فَانفِرُوا ثُبَاتٍ﴾[(٢)]. والضمائر المؤنثة للنحل بالحاء المهملة، والمراد بيان حالها حين يؤخذ عسلها، وإنما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها لهذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء أو جبرا لما فاته من حذف لامه كما أعرب نحو سنين بالحروف خبرا لما فاته من حذف لامه، وليس الوارد من ذلك مفردا مردود اللام خلافًا لأبي على في زعمه أن نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه وأصله لغية أو لغوة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفًا فصار.

((قوله: وصوبه الموضح في المغنى)) أجاب الشيخ تاج الدين التبريزي في شرح الحاجبية عن هذه الشبهة بأنا لا نسلم أن من شرط المفعول به وجوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل، وإنما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان

---

(١) علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده أبو الحسن: إمام في اللغة وآدابها. ولد بمرسية (في شرق الأندلس)، وانتقل إلى دانية فتوفى بها. كان ضريرًا (وكذلك أبوه) واشتغل بنظم الشعر مدة، وانقطع للأمير أبي الجيش مجاهد العامري. ونبغ في آداب اللغة ومفرداتها، فصنف ((المخصص – ط)) وهو من أثمن كنوز العربية و ((المحكم والمحيط الأعظم – ط)) و ((الأنيق)) في شرح حماسة أبي تمام وغير ذلك.
الأعلام (٤/٢٦٣-٢٦٤)، بغية الملتمس ٤٠٥.

[٣٤] البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في أدب الكاتب ص ٤٤١، وجمهرة اللغة ص (٢٤٨،١٣٣٤)، وشرح أشعار الهذليين (٥٣/١)، وشرح المفصل (٨/٥)، ولسان العرب (٤١/١٢) (أيم)... المعجم المفصل (٤٩/١).
والشاهد فيه قوله: ((ثباتا)) حيث نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة، ومن العرب من ينصب جمع المؤنث السالم بالفتحة إما مطلقًا، وإما إذا كان اللفظ محذوف اللام، ولم ترد إليه في الجمع، كما في البيت الشاهد.

(٢) سورة النساء: ٧١.

موجودًا في الخارج نحو ضربت زيدا، أو ما ضربته، أو لم يكن موجودًا في الخارج نحو عدمت زيدا وبنيت الدار قال الله تعالى: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾(١).فإن الأشياء متعلق لفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد يوجد في الخارج، وقد لا يوجد، ذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا، وقال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئاً﴾(٢).وأجاب الشيخ شمس الدين الأصفهاني في شرح الحاجبية أيضًا بأن المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضى أن يكون موجودًا، ثم أوجد الفاعل فيه شيئًا آخر، فإن إثبات صفة غير الوجود يستدعى ثبوت الموصوف أو لا، وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضى أن يكون موجودًا ثم أوجد فيه الفاعل الوجود، بل يقتضى أن لا يكون موجودًا، وإلا لكان تحصيل الحاصل اهـ. كلام هذين الإمامين كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الأصل.

((**قوله: واحتج الجمهور إلخ**)) قال الدنوشري هذه الأمور التي احتج بها الجمهور إنما تأتي بناء على أن المفعول المطلق نفس الفعل العامل فيه، كما في ضربت ضربا وليس كذلك بل المفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاد سواء كان عينه كما في ضربت ضربا، أو غيره كما في أحدث الله زيدا، وخلق الله العالم وقول الشارح فكان العالم المفعول المطلق، وهو المصدر فيه نظر لأنه من البين أن العالم ليس مصدرًا.

((**قوله: وثالثها**)) قال الدنوشري إذا تأملته حق التأمل رأيته غير واضح.

((**قوله: كما قال أحمد بن يحيى**)) قال الدنوشرى: إن قيل ما وجه تخصيصه وقد حكى الكسائي وابن سيده وغيرهما ما سيأتي قلنا هو حكاها لغة وغيره حكى أفرادا مخصوصة.

((**قوله: ولم ترد إليه في الجمع**)) لا يحتاج إلى هذا التقييد لأن الضمير في كان راجع للجمع فتأمل.

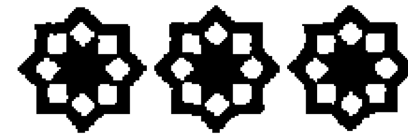
((**قوله: واكتئابها**)) قال عطف تفسيرى على قوله: ذلها.

(١) سورة طه: ٥٠.
(٢) سورة مريم: ٩.

«**قوله: والأيام الدخان**» قال الدنوشرى: ينظر في ضبط الأيام، وينظر أيضًا هل أهل هذه اللغة يجوزون أيضًا النصب بالكسرة أولا اهـ. وأقول البيت في الصحاح ونسبه لأبي ذؤيب، والأيام مضبوطة في النسخ الصحيحة بكسر الهمزة وعبارة القاموس والأيام كغراب وكتاب داء في الإبل ودخان.

«**قوله: بالتاء التي تبدل في الوقف هاء**» نحو تاء فتاة وقضاة وغزاة وقناة.

«**قوله: أن نحو سمعت لغاتهم إلخ**» قال الدنوشرى: ينظر هل يأتي على كلامه في بنات وثبات فيكون مفردا على قوله.



لغات ورد بأنه يلزم الجمع بين العوض، والمعوض فإن ردت اللام في الجمع كسنوات أو سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو: اعتكفت سنوات، أو سنهات بكسر التاء هذا إذا كانت الألف والتاء زائدتين ((فإن كانت التاء أصلية)) والألف زائدة ((كأبيات)) جمع بيت ((وأموات)) جمع ميت ((أو)) كانت ((الألف أصلية)) والتاء زائدة ((كقضاة)) جمع قاض ((وغزاة)) جمع غاز، وأصل قضاة وغزاة قضية وغزوة، تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلها قبلتا ألفين، فالألف فيهما أصلية لكونها منقبلة عن أصل والتاء زائدة للتأنيث ((فالنصب بالفتحة)) على الأصل نحو وليت قضاة وجهزت غزاة والمطرد من الجمع بالألف والتاء المزيدتين ما كان علما لمؤنث مطلقًا أو صفة له مقرونة بالتاء، أو دالة عل التفضيل نحو فضليات، أو علما لمذكر مقرونًا بالتاء، أو صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات، أو مصغرة كدريهمات ((وحمل على هذا الجمع شيئان)) أحدهما

((**قوله: ورد بأنه يلزم الجمع إلخ**)) رده اللقاني بأن التاء فيه لمحض التأنيث لا للعوض عن اللام، لأنها حينئذ ثابتة ثم إن الشارح لو أسقط قوله: ورد وأتى بلام التعليل بدل الباء لا نسجم كلامه مع قوله: أولا وليس الوراد إلخ فتأمل.

((**قوله: والمطرد في الجمع إلخ**)) قال الدنوشرى: يخرج بقوله مقرونة بالتاء نحو سكرى وحمراء ونحو صبور وصفا لمؤنث، وحائض وطامث من أوصاف المؤنث الخالية من التاء، وإذا سمى بذلك مؤنث جمع بالألف والتاء لخروجه عن الوصفية، وعلى ذلك الحديث ليس في الخضراوات صدقة، وكلام الشارح يفهم منه أن نحو ثبة، وهبة لا يجمع هذا الجمع، وهو مردود فإن كل ما فيه التاء يجمع هذا الجمع إلا ثلاثة ألفاظ شفة وأمة وشاة لأنهم استعنوا عن ذلك بجمعها جمع تكسير، وندر خود وخودات، وسماء وسموات ولا يقال دار ودارات، وشمس وشمسات، والشارح كلامه في المطرد فلا يرد عليه ذلك اهـ. ونظم الدنوشرى ذلك فقال:

وكل ما أنث بالتا يجمع بألف والتاء قول متبع
واستثن من هذا الذي قد ذكرا ثلاثة ألفاظها لن تنكرا

شاة ولفظ أمة ثم الشفة فجمعها بما مضى لن نعرفه

وذكر في الهمع أن الذي يجمع بألف وتاء خمسة أنواع، وتبعه الفاكهي في شرح القطر، وقد ذكرنا في حاشيته ما فيه كفاية فلا نطيل بذلك، لكن دل ذلك على أن في تقرير الشارح قصورا، إد يخرج من كلامه اسم الجنس المؤنث بالتاء كثمرة وبالألف المقصورة والممدودة مع أن ما جعله قسما برأسه وهو ما كان صفة لمؤنث مقرونا بالتاء داخل فيما فيه التاء لأنه في الحقيقة ليس قسما مستقلا، فلو قال أحدها ما فيه التاء كما فعل غيره فيدخل ما كان اسم جنس بالتاء كثمرة اللذين عد منهما الأول قسما برأسه، وأما الثاني فيخرج عن كلامه ويدخل فيما اقتصر هو عليه أيضًا ثم يزيد ما كان اسم جنس مؤنثًا بألف كحبلى أو صحراء وبعده خامسًا لكان أولى وينطبق كلامه حينئذ على الخمسة.

((**قوله: أو صفة لمذكر غير عاقل كجبال رسيات**)) يمكن أن يكون منه قوله تعالى: ﴿**أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ**﴾[1]. فواحدها معدود لا معدودة، وجمع بالألف، والتاء لأنه صفة لمذكر لا يعقل، وهو اليوم ولا دليل في قوله تعالى في الآية الأخرى ﴿**أَيَّاماً مَّعْدُودَةً**﴾[2]. على أن واحد معدودات معدودة، لأن معدودة جاءت هناك لمعاملة جمع المذكر غير العاقل معاملة الجماعة كما في قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً**﴾[3]. وحينئذ لا تشكل الآية علىقولهم مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد، نعم يشكل عليها قوله تعالى: ﴿**فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ**﴾[4]. لأن واحد أخر أخرى، واليوم لا يوصف بأخرى فهنا إنما قوبل الجمع بالجمع من نظر للآحاد، وقد ذكر في الإتقان لتلك القاعدة ثلاثة أحوال وينبغي أن يزاد هذه الحال، وقد أشرت إلى ذلك في رجز فقلت:

إن قوبل الجمع بجمع ثان فصرح الجلال في الإتقان

بأنه يأتي على أحوال ثلاثة تدرك بالمثال

(١) سورة البقرة: ١٨٤.

(٢) سورة البقرة: ٨٠.

(٣) سورة النساء: ٥.

(٤) سورة البقرة: ١٨٤.

فتـــارة تطلـــب نصـــا بـــادى تقـــابل الآحـــاد بالآحـــاد
ومنـــه واستغشـــوا ثيـــابهم ومـــا أكـــثر ذاك فـــي كـــلام العلمـــا
وتـــارة ثبـــوت جمـــع نبـــدى لكـــل فـــرد مثـــل أي الجلـــد
وتـــارة تحتمـــل الأمريـــن ولـــم تكـــن نصـــا بغـــير ميـــن
نحـــو لمـــن آمـــن جنـــات ولا يخفـــى نظـــيره لمـــن تـــأملا
كـــلام رب العـــزة البديـــع حـــاوى جميـــع الحســـن والبديـــع
وثـــم حـــال يقتضـــى بـــلا غلـــط جزمـا ثبـوت الجمـع للجمـع فقـط
دل عليهـــا صفـــة الأيـــام بـــآخر فـــي أشـــرف الكـــلام
وليـــس أخـــرى صفـــة لليـــوم وفـــات هـــذا الحـــال كـــل القـــوم
وليـــس مـــن ذا صفـــة الأيـــام بـــالجمع مثـــل آيـــة الصيـــام
لأن معـــدودا لـــذاك الجمـــع فـــرد ولا يظهـــر وجـــه المنـــع
فوصـــف مـــالا يعقـــل المذكـــر يجمـــع بالتـــاء بغـــير منكـــر

واعلم أنه يجوز في نفس جمع المذكر لما لا يعقل أن يعامل معاملة جمع المؤنث، فإن فيه وجوها كما سيأتي في باب النعت عن ابن الحاجب، وعليه جرى كثير من المعربين في أيامًا معدودات، وإذا عومل تلك المعاملة كان من مقابلة الجمع بالجمع من غير نظر للآحاد.

((**قوله: وحمل على هذا الجمع شيئان إلخ**)) قال الزرقاني: ظاهره فقط وقد تبع الألفية في هذا، وقال في حواشي التسهيل: واللات في لغة ذكرها في باب الموصول من التسهيل قال فلا يدخل تحت الجمع بألف وتاء، لأن الحق في الذين واللات ونحوهما أنهما أسماء جموع اهـ.

ونص التسهيل واللات مكسورا أو معربا إعراب أولات اهـ. فقوله مكسورا أي مبنيًّا على الكسر في الأحوال الثلاثة نحو جاء اللات فعلن ورأيت اللات فعلن، ومررت باللات فعلن، وقوله أو معربًا إعراب أولات أي فترفع بالضمة وتنصب وتجر بالكسرة.



أولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه وواحده في المعنى ذات بمعنى صاحبة، وأصله أُلي بضم الهمزة وفتح اللام، قلبت الياء الفاء ثم حذفت لاجتماعهما مع الألف، والتاء المزيدتين، ووزنه فعات «نحو: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلاتِ حَمْلٍ﴾[1]». فأولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير النسوة، وهو النون المدغمة في نونها، وأصل كن كون بضم الواو بعد النقل إلى باب فعل بضم العين فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين «و» الثاني «ما سمي به من ذلك» الجمع ومما ألحق به «نحو رأيت عرفات» وهو علم لموضع الوقوف، واستدل سيبويه على علميته بقولهم هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركًا على الحال.

ولو كان نكرة لجرى عليه صفة، وبأنه لو كان نكرة لدخلت عليه الألف واللام، وهي لا تدل عليه «وسكنت أذرعات» بكسر الراء قاله في الصحاح وزاد في القاموس، وقد تفتح وفيه وفي تهذيب الأسماء واللغات النسبة إليها أذرعي بالفتح، وهي جمع أذرعة، وأذرعة جمع ذراع في لغة من ذكره قاله أبو الفتح الهمداني في اشتقاق البلدان «و» أذرعات «هي قرية من قرى الشام».

وقال الجوهري: موضع بالشام، ولا منافاة بينهما، واختلف العرب في كيفية إعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق «فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية» ولم يحذف تنوينه لأنه في الأصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية «وبعضهم»

«قوله: وأصله إلخ» قال الدنوشري: قد يقال عليه لا نسلم أن وزنه فعلت، وما المانع من أن يكون وزنه فعلة بإبقاء لامه، وعدم ادعاء حذفها، و لو قال أصله أوليات كان أحسن على أن قوله: أصله ربما يشعر بأنه مفرد، وهو مناف لقوله أولا اسم جمع اهـ. وقد يقال الشارح أراد بيان أن الألف والتاء فيه زائدتان لأن كونه ملحقًا بالجمع لا يقتضي أصالتهما ولو كان وزنه فعلة، وكان

---

(١) سورة الطلاق: ٦.

أصله أولية تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا كانت الألف أصلية، ولو قال أصله أوليات أفاد زيادة الألف والتاء، لكن ربما يتوهم أن المحذوف الألف الزائدة لأنه بعد قلب الياء ألفًا لما مر يجتمع ألفان، فيلزم حذف إحداهما، وحذف اللام أولى لأنه عهد حذفها بخلاف العلامة، كما قالوا في مقول ونحوه ولا التفات لما ذكر من الأشعار بعد التصريح بأنه لا واحد له من لفظه فتدبر.

((**قوله: المدغمة في نونها**)) قال الدنوشرى: كان الأولى أن يقول المدغم فيها نونها فليتأمل ثم رأيت بعضهم قال في عبارته قلب.

((**قوله: نحو رأيت عرفات**)) قال الدنوشرى: زعم بعضهم أن عرفات وضع ابتداء للموقف، وليس في الأصل جمعا، وأجاب بعضهم بأنه جمع عرفة كما قيل الحج عرفة، وفيه نظر إذ عرفة علم أيضًا على الموقف فليس مفرد الجمع فليتأمل اهـ.

((**قوله: وبأنه لو كان نكرة إلخ**)) قال الدنوشري: فيه نظر لأنا لا نسلم إنه حال من عرفات، وما المانع من أن يكون حالا من اسم الإشارة، والعامل حرف التنبيه سلمنا أنه حال منها لكن ذلك لا يدل على تفريعها لمجيء الحال من النكرة في الفصيح كما في الأثر: صلى النبيﷺ جالسا، وصلى وراءه رجال قياما، ويؤخذ من قول الشارح وهى لا تدخل عليه رد قول البيضاوى في بعض النسخ أن الألف واللام يدخلان عليها، ويصاحبهما التنوين وهو غلط فاحش.

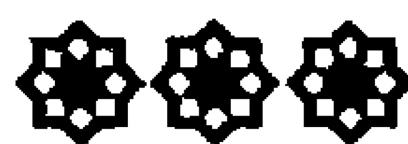
قال الدنوشري: على ثلاث فرق متعلق بحال محذوف، والتقدير مستقرين على ثلاث فرق والاستعلاء مجازى.

((**قوله: ولم يحذف تنوينه إلخ**)) عبارة المرادي، وإنما نون إعرابه على اللغة المشهورة مع أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية لأن تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة.

قال الشهاب القاسمي: وقوله لأن تنوينه إلخ. هذا التوجيه يناسبه أنه ممنوع بالفعل من الصرف إذ لو كان غير ممنوع فلا حاجة إلى الاعتذار بذلك لأنه إذا لم يكن ممنوعا لم يرد أنه منون، وإن فرض أن التنوين للتمكين حتى يحتاج إلى الاعتذار بذلك لأن التعبير بقوله من حقه يشعر بأنه ليس ممنوعًا بالفعل لكن

قضية أن فيه العلمية والتأنيث أن يكون ممنوعًا، وقد يقال تركوا العمل بهذه القضية لأن إعرابه على اللغة المشهورة باعتبار أصله واستصحاب إعرابه ولا مانع باعتبار ذلك، وهذا قضية قول التوضيح إن قوله تنورتها من أذرعات روى بأوجه ثلاثة إذ لو كان ممنوعا على اللغة المشهورة لم يكن هناك أوجه ثلاثة إلا باعتبار مجرد كونه منونا على اللغة المشهورة، وهو بعيد وقد يقال لا بعد في جعلها ثلاثة باعتبار ذلك فإنه على الوجه الثاني ممنوع من الصرف أيضًا، فليس الفارق بينه وبين الوجه الثالث إلا بالتنوين وعدمه، إلا أنه على الوجه الثاني يكون الجر بالكسرة نيابة عن الفتحة، وفي الوجه الثالث الإعراب بالفتحة، والفارق بينهما أيضًا كون الإعراب بالكسرة في الثاني وبالفتحة في الأول اهـ.

وقال في حواشي الحفيد: وقد وجه الحفيد كلام من جره بالكسرة وترك تنوينه بقوله: واعلم أنه قد اجتمع في عرفات حالة التسمية أمران مراعاة أحدهما محله بمراعاة الآخر لأن جر مالا ينصرف محمول على نصبه ونصب جمع المؤنث السالم محمول على جره، فإن راعينا الجمع أتبعنا نصبه جره، وإن راعينا مالا ينصرف جعلنا جره محمولا على نصبه فراعى هذا البعض كل واحد منهما بحسب الإمكان فحذف التنوين وإن لم يكن تنوين صرف، إلا أنه مشبه له في الصورة مراعاة لما لا ينصرف وإعرابه في حالة النصب بالكسر مراعاة لجمع المؤنث السالم اهـ. فعلم أنه عند هؤلاء البعض ممنوع من الصرف، ولا ينافى ذلك قول المصنف عقب هذا: وبعضهم يعربه إعراب مالا ينصرف لأنه إنما أفهم أن البعض الأول لا يعربه إعراب مالا ينصرف بل يعربه إعراب أصله وهو الجمع بالألف والتاء ولم يفهم أن البعض الأول لا يمنعه الصرف أي لا يعده من الممنوع الصرف، كما قد يتوهم قبل التأمل من عبارة المصنف، والحاصل أن ما سمى به ممنوع من الصرف مطلقًا لوجود العلتين فيه، وفيه مع ذلك ثلاثة أوجه إعرابه إعراب الجمع مع إثبات تنوينه لأنه ليس تنوين الصرف حتى يحذف، بل تنوين المقابلة، وإعرابه إعراب الجمع مع حذف التنوين، وإن لم يكن تنوين الصرف لأنه يشبه تنوين الصرف، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف مع حذف التنوين فليتأمل اهـ. ومن خطه نقلت.



يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ((ويترك تنوين ذلك)) مراعاة للعلمية والتأنيث ((وبعضهم يعربه إعراب مالا ينصرف)) فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية، فالأول راعى الجمعية فقط، والأخير راعي التسمية فقط، والمتوسط بين الأمرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة، وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه، وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين فإنه أخذ من الأول النصب بالكسرة ومن الأخير حذف التنوين فتحصل في المسألة ثلاثة أوجه: ((وروو بالأوجه الثلاثة قوله:)) وهو امرؤ القيس الكندي[1] في محبوبته:

[٣٥](تنورتها من أذرعات وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عال)

---

(١) **امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي**، من بنى أكل المرُار: أشهر شعراء العرب على الإطلاق. يماني الأصل. مولده بنجد، اشتهر بلقبه واختلف المؤرخون في اسمه، فقيل حندج وقيل مليكة وقيل عديّ وكان أبوه ملك أسد وغطفان، وأمه أخت المهلهل الشاعر. فلقنه المهلهل الشعر. فقاله وهو غلام وجعل يشبب ويلهو ويعاشر صعاليك العرب.

وقد جُمع بعض ما ينسب إليه من الشعر في ديوان صغير (ط).

الأعلام (٢/١١، ١٢)، الأغاني طبعة دار الكتب (٩/٧٧).

[٣٥] **البت من الطويل**، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٣١، وخزانة الأدب (١/٥٦)، والدرر (١/٨٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٢١٩)، وشرح ابن عقيل ص٤٤، والمعجم المفصل ص ٧٤٨.

اللغة: تنورتها: رأيت نارها، **أذرعات**: بلد في أطراف الشام.

المعنى: من فرط حب الشاعر لمحبوبته التي لا تغادر خاطره فهو يرى النار التي في بيت محبوبته على الرغم من تباعد المسافات بينهم.

الإعراب: تنورتها: تنور: فعل ماض، والتاء: تاء الفاعل، **والهاء**: ضمير في محل نصب مفعول به، **من أذرعات**: جار ومجرور متعلق بتنورتها، **وأهلها**: الواو حالية، **أهلها**: أهل: مبتدأ، وأهل: مضاف، والهاء مضاف إليه، **بيثرب**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ تقديره ((**كائن**)) **أدنى**: ظرف مكان، وأدنى مضاف، **ودارها**: مضاف ومضاف إليه، **نظر**: مبتدأ مؤخر، **عال**: نعت لنظر، وشبه الجملة متعلقة بخبر محذوف تقدير كائن، وجملة ((**أهلها بيثرب**)) **حالية**: في محل نصب حال، وجملة ((**أدنى دارها**)) استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: من أذرعات: حيث يجوز فيها حذف التنوين وإبقاء الكسر، ويجوز التنوين، =

الرواية بجر أذرعات بالكسرة مع التنوين وتركه، وبالفتحة بلا تنوين، ومعنى تنورتها نظرت إلى نارها بقلبي من أذرعات، وأنا بالشام وأهلها بيثرب مدينة الرسول ﷺ سميت باسم الذي نزلها من العماليق وهو يثرب بن عبيد، وفي السنة منع إطلاق هذا الاسم عليها لأنه من مادة التثريب، وأما قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ يَثْرِبَ﴾[1]. فحكاية عمن قاله من المنافقين، وإلى هذا الباب الإشارة بقول النظم:

وما بتا وألف قد جمعا ... يكسر في الجر وفي النصب معا
كذا أولات والذي اسما قد جعل ... كأذرعات فيه ذا أيضًا قبل

((**قوله: يعربه على ما كان عليه**)) قال الدنوشري: الظاهر أنه ضمن يعربه معنى يبقيه فعداه بعلى.

((**قوله: وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف**)) أي للعلمية والتأنيث، قال ابن عصفور في شرح الجمل: ونازع في ذلك المبرد محتجًا بأن التاء للجمع فهى كالواو وكالياء، فلا ينبغي أن يمنع الصرف، وإنما الوجه أن يعرب بالضمة، والكسرة كما كان، ويزول عنه التنوين لزوال المقابلة ولزوال الجمعية قلنا هذا الذي ينبغي أن لا يجوز، إذ لا وجه له حينئذ لنصبه بالكسرة، ولا لعدم تنوينه إذ لم يمنع الصرف والتاء للتأنيث قطعا وكونها تدل على الجمعية لا يخرجها عن ذلك، ومن روى تنورتها عن أذرعات فهو مخطئ قال المصنف بعد أن نقل هذا الكلام: وتلخص أن ابن مالك في تسهيله بين القولين، وجعل الراجح مرجوحا وبالعكس قال الزمخشرى: في ﴿**فإذا أفضتم من عرفات**﴾[2] إن قيل لم لا امتنع الصرف، وفيه التعريف والتأنث، فالجواب أنه لا يكون تأنيثها بالتاء التي في لفظها لأنها ليست للتأنيث، وإنما هى والألف قبلها علامة جمع المؤنث ولا

= ويجوز وجه ثالث بفتح التاء في مثله مع حذف التنوين، ويروى ((**من أذرعات**)) كسائر ما لا ينصرف فعلى هذا التنوين للصرف بلا خلاف، والأشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية، وقال بعضهم: التنوين فيه عوض من منع الفتحة.

(١) سورة الأحزاب: ١٣.

(٢) سورة البقرة: ١٩٨.

يصح تقدير التاء فيها لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها كما لا يقدر تاء التأنيث في بنت، لأن التاء التي هى بدل من واو لاختصاصها بالمؤنث كتاء التأنيث فات تقديرها.

وقال ابن الخباز: الدليل على أن تنوين مسلمات تنوين مقابلة لا تنوين صرف تنوين عرفات في التنزيل مع أنه قد اجتمع فيه العلمية والتأنيث، ودليل ذلك قولهم هذه عرفات مباركا فيها فأشير إليها إشارة المؤنث، وجاءت الحال منها واستصعب الزمخشرى تأنيثها، وليس بشيء لأنه لا يتقاصر عن تأنيث دمشق ومصر ونحوهما.

((**قوله: أدنى دارها نظر عال**)) قال الدنوشري: ينظر ما معنى ذلك وما وجه الإخبار عن قوله: أدنى دارها بقوله نظر عال، وينظر معنى البيت من شواهد العينى، وقوله وأهلها بيثرب كناية عنها، أي هى بيثرب مع أهلها ثم ظهر أن المراد أدنى دارها أي المكان الذي يقرب من دارها صاحب نظر عال أي الرائي منه إذا أراد أن ينظر إلى دارها، فلابد أن ينظر من محل عال فكيف من هو بأذرعات فالإخبار بالمصدر عن أدنى على حذف مضاف تقديره ذو نظر انتهى.

وقال الزرقاني: أدنى دارها كلام إضافي مبتدأ وقوله: نظر عال خبره، وأراد أن القريب من دارها بعيد، فكيف بها ودونها نظر عال أي مرتفع انتهى، وهذا مأخوذ من العيني، ولابد من حذف المضاف أي ذو نظر ليصح الحمل.

((**قوله: وأنا بالشام**)) أي لكوني بأذرعات، وليس المراد بالشام دمشق بخصوصها بل المراد بها الإقليم الشامل لأذرعات.



الباب الخامس

ما لا ينصرف

من أبواب النيابة ((مالا ينصرف)) أي مالا يدخله تنوين الصرف ((وهو ما فيه علتان)) فرعيتان ((من)) علل ((تسع)) جمعها ابن النحاس في قوله:

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وسيأتي شرح ذلك في باب معقود له، والذي يخصه هنا أنه متى اجتمع في اسم علتان منها ((كأحسن)) فإن فيه الصفة، ووزن الفعل ((أو واحدة منها تقوم مقامهما)) في منع الصرف ((كمساجد وصحراء)) فإن صيغة منتهى الجموع بمنزلة جمعين، والتأنيث بالألف بمنزلة تاء التأنيث، فكل من صيغة منتهى الجموع، وألف التأنيث قائم مقام علتين

الباب الخامس

((**قوله: وهو ما فيه علتان**)) قال الدنوشري: إنما اكتفوا بعلة واحدة في بناء الاسم، وهي مشابهة الحرف من وجه واحد لأن مشابهة الاسم للفعل غير ظاهرة، ولا قوية بخلاف مشابهة الاسم للحرف فإنها ظاهرة قوية انتهى. وبهامش نسخته بخط كاتب الأصل: اعلم أولا أن قول النحاة إن الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به أنه موجب له، بل المعنى أنه إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء، وذلك الحكم ويسمى ذلك الحكم في اصطلاح الأصوليين موجب العلة، وإياه عنى المصنف بقوله، وحكمه أن لا كسر ولا تنوين لأن سقوط الكسر والتنوين في غير المتصرف مقتضى العلتين، وتسميتهم أيضًا لكل واحد في غير المتصرف سببًا. وعلة مجاز، لأن كل واحد منهما جزء علة لا علة تامة، إذ باجتماع الاثنين يحصل الحكم فالعلة التامة إذا مجموع علتين أو واحدة تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحدة منهما اهـ. رضي مع إصلاح خلل فيه، ويؤخذ من حكمه بأن كل واحد جزء علة لا علة مستقلة الجواب عما يقال إن جعل معلول العلتين الفرعية أشكل أن الفرعية تحصل بعلة واحدة، وكانت الأخرى ضائعة، وإن جعل

معلولها منع الصرف أشكل أنه أمر واحد، وتوارد العلتين على أمر واحد باطل، وهذا الجواب باختيار الشق الثاني من الترديد، ويجوز أن يختار الأول، ويجاب بأن إحدى العلتين يكفى لحصول الفرعية بجهة واحدة، والمطلوب ثبوت الفرعية بجهتين حتى يتحقق الشبه بالفعل، والفرعية بجهتين لا تتحقق إلا بعلتين توجب إحداهما الفرعية بجهة والأخرى الفرعية بجهة أخرى أو ما يقوم مقامهما، ويؤخذ من قوله مع حصول شرط كل واحدة منهما أن المراد بالفرعيتين الفرعيتان المعتبرتان فلا يرد على الحد نحو هند، وسلاسل ومسلمات علم مؤنث فإنها منصرفات مع العلتين، أو ما يقوم مقامهما لكن لم يعتبر إحداهما في هند لمعارضة خفة اللفظ لها، ولا الجمعية في سلاسل للتناسب ولا التأنيث في مسلمات لما مر عن الزمخشري، والمبرد أو رعاية لحالته الأصلية، ويرد عليه أن أخذ الاعتبار للعلتين في تعريف ما لا ينصرف يلزم الدور لتوقف معرفة الاعتبار على كون ما فيه علتان غير منصرف، ثم إن نحو سلاسل وهندات غير منصرف على المختار، ولهذا قيل إن الصرف في قول ابن الحاجب: ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب بالمعنى اللغوى أي يجوز العدول به عن ذلك الحكم أو على حذف مضاف أي ويجوز جريان حكم صرفه، وإنما يقال يجوز صرف ما لا ينصرف للضرورة مثلا إذا فسر ما لا ينصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين كما قاله النحاة فاندفع تنظير الرضى فيه بأن الصرف على قوله: عبارة عن تعرى الاسم عن السببين المعتبرين، أو ما يقوم مقامهما وهو في حال الضرورة أو التناسب غير مجرد عنها، فكان الواجب أن يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة أو التناسب يعني أن اللقاني قال حد غير المنصرف بما ذكر يؤخذ منه حد المنصرف بأنه الفاقد للعلتين والواحدة المذكورة، وحد عدم الانصراف باشتمال الاسم على ذلك وحد الانصراف بعدم اشتماله عليه، وفي الأخيرين تعريف العدم بالوجود وعكسه، ويرد النقض بنحو نوح ولوط على طرد أولهما، وعكس ثانيهما وفيه مخالفة ما سيأتي من أن الصرف تنوين الأمكنية فتدبره انتهى. ويمكن أن يجاب بأنه لا ضرر في تعريف العدم إلخ في المفهومات الاعتبارية كما قيل بذلك في تعريف الاسم ولا نقض بعدما تقرر من أن المراد علتان معتبرتان ولا مخالفة بين ما هنا، وبين ما سيأتي لأن تنوين الأمكنية إنما يوجد عند الخلو من العلتين المعتبرتين أو ما يقوم مقامهما فليتأمل.

((فإن جره بالفتحة)) نيابة عن الكسرة ((نحو ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾[(١)])). ونحو اعتكفت في مساجد ((إلا إن أضيف)) لفظا ((نحو: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[(٢)])). وفي مساجد عائشة أو تقديرًا نحو: ابدأ بذا من أول في رواية من جر بالكسرة بلا تنوين على نية لفظ المضاف إليه ((ودخلته آل معرفة)) كانت نحو، ﴿وأنتم عاكفون في المساجد﴾[(٣)] ((أو موصولة)) نحو قوله: وهن الشافيات الحوائم بخفض الحوائم بالكسر لدخول آل الموصولة عليه، وهي جمع حائمة، وأما الداخلة على الصفة المشبهة ((كالأعمى والأصم)) واليقظان فإنها حرف تعريف على الأصح كما في المغني وغيره لا موصولة أو زائدة كقوله:

[٣٦] رأيتُ الوليدَ بن اليريدِ مباركا شديدًا بأعباء الخلافة كاهله

(١) سورة النساء: ٨٦.

(٢) سورة التين: ٤.

(٣) سورة البقرة: ١٨٧.

[٣٦] **البيت من الطويل**، وهو لابن ميادة في ديوانه ص١٩٢، وخزانة الأدب (٢/٢٢٦)، والدرر (١/٨٧)، وسر صناعة الإعراب (٢/٤٥١)، وشرح شواهد الشافية ص ١٢، وشرح شواهد المغني (١/١٦٤)، ولسان العرب (٣/٢٠٠)، والمقاصد النحوية (١/٢١٨)، وشرح الأشموني (١/٨٥)، وشرح التصريح (١/١٥٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/٣٦)، ومغني اللبيب (١/٥٢).

اللغة: رأيت بمعنى أبصرت أو علمت، **وأعباء الخلافة** جمع عبء - بكسر العين المهملة وفي آخره همزة - وهو كل ثقل من غرم أو غيره، ويروى، أحناء. جمع حنو - بكسر الحاء المهملة، وأراد بذلك أمور الخلافة الشاقة، والكاهل ما بين الكتفين.

المعنى: أبصرت هذا الرجل في حال كونه مباركًا شديدًا كاهله بأعباء الخلافة، وقادرًا على تحمل أعبائها وما يعرض له من المشاكل فيها.

الإعراب: رأيت، رأي فعل ماض مبنى، والتاء تاء الفاعل، **الوليد**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ((**ابن**)) نعت للوليد منصوب بالتبعية وعلامة النصب الفتحة الظاهرة، وابن مضاف، و((**اليزيد**)) مضاف إليه، مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ((مباركًا)) حال منصوبة بالفتحة الظاهرة علىاعتبار أي ((**بصرية**))، ومفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة على اعتبار رأى علمية ((**شديدًا**)) معطوف بحرف عطف محذوف على مباركًا ((**بأعباء**)) جار ومجرور متعلق بقوله شديدًا، وأعباء مضاف و ((**الخلافة**)) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة كاهله كاهل فاعل بشديد مرفوع بالضمة، =

بخفض اليزيد لدخول أل الزائدة عليه بناء على أنه باق على علميته، ويحتمل أن يكون قدر فيه الشيوع فصار نكرة ثم أدخل عليه أل للتعريف كما قال الموضح في شرح القطر، وعلى هذا لا شاهد فيه، وهذا البيت لابن ميادة الرماح يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بني أمية، والأعباء جمع عبء بكسر العين المهملة، وسكون الموحدة وفي آخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة، وسكون القاف وأراد به أمور الخلافة الشاقة، والكاهل ما بين الكتفين، والمعنى أبصرته شديدًا كاهله بحمل أثقال الخلافة وإلى هذا الباب أشار الناظم بقوله:

وجُــر بالفتحــةِ مــالا ينصــرفْ   ما لم يضــفْ أويــكُ بعـد أل ردفْ

وإذا دخله أل أو أضيف وجر بالكسرة هل يعود منصرفًا أولا، أقول ثالثها إن كانت العلتان باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه وإلا صرف وهو المختار.

((**قوله: فإن جره بالفتحة**)) قال اللقاني: منقوض بما سمى به مؤنث من الجمع بألف وتاء، والملحق به على أنه معرب بإعراب أصله انتهى. وقد يجاب بأن هذا ونحوه من الأعلام المحكية، ولا يدخل في كلامه كما يدخل العلم المبنى كسيبويه كما بيناه في حواشي الألفية.

وقال الدنوشري: فإن قيل لم حمل الجر على النصب هنا، ولم يحمل على غيره فالجواب المجرور والمنصوب فضلتان في الكلام، فلما لم يكن من الحمل حمل أحدهما على الآخر كما في المثنى والمجموع، وأن الفتحة إلى الكسرة أقرب من الضمة إليه فحمل على الأقرب منه.

((**قوله: إلا إن أضيف**)) قال الدنوشري: قال بعضهم: إن فيه مفتوحة لأن المستثنى المتصل لا يكون جملة، ويرد بأنه هنا منقطع فتكسر إن على أنه منقطع ولو فتحت انتهى.

= وشديد صفة مشبهة تعمل عمل الفعل، وكاهل مضاف، وضميرا لغائب العائد على الممدوح مضاف إليه. اهـ. بتصرف.

والشاهد: إدخال الألف واللام في العلمين بتقدير التنكير فيهما.

وقال اللقاني: هو استثناء متصل، وقضيته أن الأمثلة المذكورة في الاستثناءين ممنوعة من الصرف حين الإضافة ودخول اللام وهو كذلك.

((**قوله: وهن الشافيات الحوائم**)) بعض بيت للفرزدق أوله:

أتانا بها قتلى وما في دمائها   شفاء...

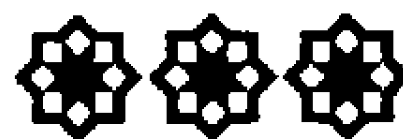
يقول ليس الشفاء في الدماء التي نهرقها بالسيوف، وإنما هن الشافيات لأنه لولاها لما سفكت الدماء.

((**قوله فإنها حرف تعريف على الأصح**)) الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل أن اسم الفاعل أشبه بالفعل من الصفة المشبهة، وفي كلام الشارح تنكيت على المصنف وإن تمثيله للموصولة بالداخلة على الصفة المشبهة مخالف للأصح، وقد اعترض الحفيد على المصنف وأجاب بأنه قد يكفى لصحة التمثيل كونه صحيحًا على قول.

((**قوله: مباركًاشديدًا**)) قال الزرقاني: أي في حال كونه مباركًا شديدًا فكاهله فاعل بشديد.

((**قوله: والكاهل ما بين الكتفين**)) قال الزرقاني: قال الدماميني ويقال له الحارك وشدته بحيث يقوى لحمل تلك الأعباء كناية عن كفاية الممدوح للإمامة العظمى.

((**قوله: ثالثها إلخ**)) هو ما اقتضاه كلام المصنف كما مر عن اللقاني اهـ.



الباب السادس
الأمثلة الخمسة

من أبواب النيابة ((الأمثلة الخمسة)) سميت بذلك لأنها ليست أفعالا بأعيانها كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها، وإنما هى أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها، وسميت خمسة على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين، والأحسن أن تعد ستة قاله الموضح في شرح اللمحة ((وهى كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين)) بالتاء للمخاطبين ((نحو تفعلان)) يا زيدان أو للخاطبتين نحو تفعلان يا هندان، أو للغائبتين نحو الهندان تفعلان ((و)) بالياء للغائبين نحو الزيدان ((يفعلان أو واو جمع)) بالتاء للمخاطبين ((نحو)) أنتم ((تفعلون و)) بالياء للغائبين نحوهم ((يفعلون أو ياء مخاطبة نحو)) أنت ((تفعلين)) ولا فرق بين أن تكون الألف والواو ضميرين كما

الباب السادس

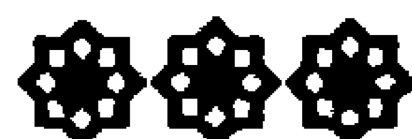
((**قوله: والأحسن أن تعد ستة**)) قال الدنوشري: قد يقال الأولى أن تعد سبعة بزيادة الغائبتين فإن تفعلان صالح لهما للمخاطبتين قال بعضهم: واختلف في الغائبتين إذا عبر عنهما بالضمير نحوهما تقومان وأردت امرأتين هل يؤنث الفعل حملا على المعنى، ولأن الضمير بمنزلة الظاهر أولا يؤنث الفعل نظرا للفظ الضمير إذ هو مذكر لفظا انتهى. وهو غفلة عما صرحوا به في باب الفاعل أن الفعل إذا أسند إلى الضمير المؤنث وجب تأنيثه.

((**فائدة**)) عد الأفعال ستة بناء على إدراج الغائبتين في المخاطبتين، وإلا فيهى سبعة كما عرفت، ويصح أن تكون عشرة باعتبار كون الألف والواو حرفين أو ضميرين، ففي يفعلان بالتحتية اثنان وفي يفعلون بالتحتية أيضًا اثنان، وفي تفعلان بالفوقية أربعة تفعلان يا زيدان أو يا هندان والهندان تفعلان وتفعلان الهندان والتاسع والعاشر تفعلون، وتفعلين بالفوقية فيهما، ولا يكون الواو، والياء فيهما إلا ضميرين، وذكر المكودي أنها تكون ثمانية انتهى. وأقول قوله قد يقال

الأولى أن تعد سبعة إلخ. سبقه إليه الشهاب القاسمي، والعجب من الشارح أنه صرح بالغائبتين بعد المخاطبتين فكيف يجعلها ستة، وأيضًا قد عدها تسعة سبعة الألف والواو فيها علامة وهى تفعلان الهندان بالتاء بالفوقية فكان ينبغي التنبية على ما في كلامه من الحزازة، وقوله: وذكر المكودى إلخ. لم يبين وجهه، وبيانه أنه ضم إلى الخمسة الأصلية التي الألف والواو فيهما ضمائر بقطع النظر عن المخاطبتين والغائبتين ثلاثة تكون فيها الألف والواو علامات الصورتان اللتان ذكرهما الشارح والصورة التي تركها، والعجب للمكودي حيث ذكر الصورة التي تركها الشارح والألف فيها علامة، ولم يذكر عكسها في اللفظ بالتقديم والتأخير مع أن الألف فيه ضمير، والأصل في هذه الأمثلة كون الألف والواو ضميرين فتأمل.

((**قوله: وهى كل فعل إلخ**)) قال اللقاني: التعريف للماهية، وكل للإفراد وأيضًا كل تفهم أن كل واحدمنها هو الخمسة، وهذا الأخير معنى قوله: في عبارة أخرى فيه تصدير الحد بكل، وهو مخل بصدق الحد على المحدود الذي هو الأمثلة الخمسة انتهى.

قال الدنوشري: بعد الاعتراض بالوجه الأول من كلامه الأول والجواب أن التعريف ما بعد كل، وفائدة الإتيان بها التصريح بأن الحد مطرد منعكس من أول الأمر، وفي شرح الجامي في التوابع كلام يتعلق بالمسألة لا بأس بمراجعته انتهى. ويمكن أن يجاب بذلك عن الثاني وعبارة الجامي التي أشار إليها عند قول ابن الحاجب التوابع كل ثان إلخ. ثم إن لفظة كل هاهنا ليست في موضعها لأن التعريف إنما يكون للجنس لا للأفراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان أعرب بإعراب سابقة من جهة واحدة لكنه لما دخل كل عليه أفاد صدق المحدود على كل أفراد الحد فيكون مانعًا، والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكره غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جهة جمعه ومنعه كالمنصوص عليه.



تقدم أو علامتين كيفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون في لغة طيء ((فإن رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾(١))). الأول جازم ومجزوم، والثاني ناصب ومنصوب، وقدم الجزم على النصب لأن النصب محمول على الجزم كما حمل النصب على الجر في المثنى، والمجموع على حده لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص، فيفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون، وتفعلين كالزيدين في مطلق الحركات والسكنات.

وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك في يفعلون لأنه يؤدى إلى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة للرفع لأنها شبيهة بالواو ومن حيث الغنة ثم حذفوها لأجل الجازم، ثم حملوا النصب عليه كما فعلوا ذلك في نظيره من الأسماء وحملوا تفعلان وتفعلين على يفعلون ولما كان هاهنا مظنة سؤال وهو أن يقال إنك قلت إن المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى: ﴿إِلاَّ أَن يَعْفُونَ﴾(٢). منصوب بأن والنون لم تحذف فأشار إلى جوابه بقوله: ((وأما إلا أن يعفون فالواو لام الكلمة)) لا ضمير الجماعة وهي واو عفا يعفو ((والنون ضمير النسوة)) عائد على المطلقات لا نون الرفع ((والفعل)) معها ((مبنى)) على السكون لاتصاله بنون النسوة ((مثل يتربصن)) لا معرب ((ووزنه يفعلن)) فالعين فاؤه والفاء عينه والواو لامه وهذا ((بخلاف قولك الرجال يفعون فالواو)) فيه ((ضمير)) للجماعة ((المذكرين)) كالواو في قولك يقومون وواو الفعل محذوفة ((والنون علامة رفع)) ووزنه يعفون ((فتحذف)) النون للجازم والناصب ((نحو)) لم تعفو، وفي التنزيل: ﴿وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾(٣). ووزنه تفعوا وأصله تفعووا)) بواوين الأولى لام الكلمة، الثانية واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو الأولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة، وإلى هذا الباب أشار

---

(١) سورة البقرة: ٢٤.
(٢) سورة البقرة: ٢٣٧.
(٣) سورة البقرة: ٢٣٧.

الناظم بقوله:

واجعل لنحو يفعلانِ النونا رفعا وتدعين وتسألونا
وحذفُها للجزم والنصب سمه

«**قوله: فإن رفعها إلخ**» قال اللقاني: منقوض بالأمثلة المقرونة بنون التوكيد فإن إعرابها بالحركات مقدرة كما أشار إليه الموضح فيما مر بقوله فإنه معرب معها تقديرًا وصرح به الرضى على ما سبق اهـ.

ونقل بعض الأفاضل أن النحراوي أجاب بأن ما ذكره خلاف المشهور، والمشهور أنه معرب بالنون المقدرة، إذ الحروف تقدر كالحركات، وسيأتي تصريح الشارح بذلك أول الفصل الآتي.

«**قوله: بثبوت النون**» قال الدنوشري: أي بالنون الثابتة، وإنما عبر بهذه العبارة لأجل المقابلة في النصب والجزم بالحذف وجملة ولن تفعلوا معترضة بين الشرط والجزاء اهـ.

«**تنبيه**» هذه النون قال الرضي: تنكسر بعد الألف غالبًا لأن الساكن إذا حرك فالكسر أولى، وقرئ في الشواذ أتعدانني بفتحها، وتفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم اهـ.

وقال أبو حيان: إنما حركت لالتقاء الساكنين، وكانت بعد الواو والياء فتحة تشبيهها بنون الجمع، وكسرت مع الألف تشبيهها بنون التثنية.

«**قوله: وجزمها ونصبها بحذفها**» قال الدنوشري: وقد تحذف النون بغير ناصب ولا جازم كقوله:

أبيت أسرى وتبيتي تدلكي شعرك بالعنبر والمسك الذكي

وإنما حذفت لأنها فرع عن الضمة والضمة تحذف تخفيفًا في بارئكم وينصركم وما يشعر كم فلو لم تحذف النون مع أنها فرع لكانت آمنة من حذف لم يأمن منه الأصل صرح بذلك النووي في كتاب له سماه رءوس المسائل اهـ.

وقال المصنف في الحواشي: وقد تحذف تخفيفًا، وذلك على ضربين واجب

لنون التوكيد نحو: ولا يصدنك عن آيات الله. وإما ترين، وإما يبلغن عندك. وجائز وهو ضربان كثير وذلك لنون الوقاية نحو: أفغير الله تأمروني فيمن قرأ بالتخفيف، وقليل وهو فيما عدا ذلك نحو: لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا. اهـ.

وقوله: لنون الوقاية أي بناء على أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية، وهو الأصح كما يأتي.

((**قوله: لأنها شبيهة بالواو**)) عبارة المصنف في الحواشي لأن النون شديدة الشبه بحروف العلة الواو والياء والألف، ولهذا تدغم في الواو والياء، وزيدت ساكنة ثالثة في نحو جحنفل كما زيدت واو فذو عكس ياء سميذع وألف غدافر وأبدلت منها في نحو رأيت زيدًا وحذفت في نحو قل هو الله أحد الله الصمد.

((**قوله: وحملوا تفعلان إلخ**)) الحامل له على الحمل في تفعلان تخصيصه جعل علامة رفع الجمع الواو، والمناسب لما قاله أولا أن يزيد، وعلامة الرفع في الزيدان الألف، وأنه لا يمكن ذلك في يفعلان لأنه يؤدى إلى اجتماع ألفين وعبارة الرضى لما اشتغل محل الإعراب وهو اللام بالحركة المناسبة لحروف العلة لم يمكن دوران الإعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الإعراب بالكلية جعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو، وخص هذا الإبدال بهذا النوع دون يدعو، ويرمى ويخشى، والقاضي وغلامي ليكون هذا النوع كالاسم المثنى، والمجموع بالواو والنون، وحمل الياء في تفعلين على أخويه.

((**قوله: ولما كان ههنا مظنة سؤال**)) قال الدنوشري: يجوز أن يكون مظنة فيه هو اسم كان وهنا خبرها ولاه إشكال في ذلك، ويجوز أن يكون هنا هو الاسم، وهو المطابق للمقام لأن القصد الإخبار عن هذا المكان بأنه مظنة سؤال لكن يلزم على هذا الوجه خروج هنا عن النصب على الظرفية اللازمة له.



الباب السابع

الفعل المضارع المعتل الآخر

من أبواب النيابة وهو خاتمتها «الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو ما آخره» حرف علة «ألف كيخشى أو ياء كيرمي أو واو كيدعو فإن جزمهن بحذف الآخر» نيابة عن السكون نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع فالمحذوف من يخش الألف، والفتحة قبلها دليل عليها ومن يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع الواو، والضمة قبلها دليل عليها، ثم القول بأن علامة الجزم فيها حذف حرف العلة إنما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بأن هذه الأفعال لا يقدر فيها الإعراب بالضمة في حالة الرفع، والفتحة في الألف في حالة النصب وعلل ذلك بأن الإعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدواء المسهل إن وجد فضلة أزالها وإلا أخذ من قوى البدن، وذهب سيبويه إلى تقدير الإعراب فيها فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لابه وعلى قول ابن السراج الجازم حذف نفس حرف العلة وقول الناظم:

واحذف جازما ثلاثهن

يحتمل المذهبين ثم استشعر اعتراضا بأن أحرف العلة قد ثبتت مع الجازم فأشار إلى جوابه بقوله: «فأما قوله:

[٣٧] إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق

---

[٣٧] الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٩، وخزانة الأدب (٨/٣٥٩،٣٦٠)، والدرر (١/١٦١)، والمقاصد النحوية (١/٢٣٦)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٢٩)، ولسان العرب (١٤/٣٢٤) (رضي)... المعجم المفصل (٣/١٢١٦).

والشاهد فيه قوله: «**ولا ترضاها**» حيث أبقي حرف العلة مع وجود حرف الجزم، وهذا قليل.

وقوله:

[٣٨] هجوْت زبان ثم جئت معتذرًا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

وقوله وهو قيس بن زهير(١):

[٣٩] ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد

فضرورة)) فيهن حيث أثبت أحرف العلة الثلاثة مع الجازم وقيل هذه الأحرف إشباع والحروف الأصلية محذوفة للجازم، وقيل هذه الأحرف أصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة، ويقر حرف العلة على حاله والأنباء جمع نبأ وهو الخبر وتنمى بفتح التاء المثناة من فوق من نميت الحديث يقال بالتخفيف إذا بلغه على وجه الإصلاح وبالتشديد إذا كان على وجه الإفساد واللبون الناقة ذات اللبن ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام الناقة الشابة بدل لبون وبنو زياد الربيع بن زياد وإخوته وفاعل يأتيك مضمر وبما لاقت متعلق.

---

[٣٨] **البيت من البسيط**، وهو بلا نسبة في الإنصاف (٢٤/١)، وخزانة الأدب (٣٥٩/٨)، والدرر (١٦٢/١)، وسر صناعة الإعراب (٦٣٠/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (١٨٤/٣)، ولسان العرب (٤٩٢/١٥) (يا)... المعجم المفصل (٥٥٠/١).

والشاهد فيه قوله: (لم تهجو) حيث لم يحذف حرف العلة من الفعل المضارع المجزوم اضطرارًا.

(١) **قيس بن زهير بن جزيمة بن رواحة العبسي**: أمير عبس، ولاهيتها، وأحد السادة القادة في عرب العراق كان يلقب بقيس الرأي، لجودة رأيه. ويكنى أبا هند وهو معدود في الأمراء والدهاة والشجعان والخطباء والشعراء ورث الإماة عن أبيه .. شعره جيد فحل. زهد في أواخر عمره، فرحل إلى عمان وعف عن المأكل حتى أكل الحنظل. (الأعلام ٢٠٦/٥)، الميداني (١٨٤/١) وابن أبي الحديد (١٥٠/٤).

[٣٩] **البيت من الوافر**، وهو لقيس بن زهير في الأغاني (١٣١/١٧)، وخزانة الأدب (٣٥٩/٨، ٣٦١، ٣٦٢)، وشرح أبيات سيبويه (٣٤٠/١)، وشرح شواهد الشافية ص٤٠٨، ولسان العرب (١٤/١٤) (أتي)... المعجم المفصل (٢٤٦/١).

والشاهد فيه قوله: (ألم يأتيك) حيث أثبت الياء للضرورة الشعرية. ويروى: **(وهل أتاك)**، و **(ألم يأتك)** و **(ألم يبلغك)** ولا شاهد في هذه الروايات.

الباب السابع

في تقديم هذا الباب على الفصل الذي بعده عكس ما فعل الناظم إشارة إلى الاعتراض عليه لأنه فصل بين النظائر، وهي أبواب النيابة.

((**قوله: المعتل**)) قال الدنوشري: عبر به دون المعل، لأن المدار على كون آخره حرف علة سواء أعل كيخشى أو لم يعل كيدعو ويرمى، وقوله ما آخره أحسن من قول غيره ما في آخره.

((**قوله: فإن جزمهن بحذف إلخ**)) لو حذف الباء لكان أحسن، وقد يقال إن الباء للتصوير، أي فإن جزمهن يصور بحذف الآخر.

((**قوله: ومن تابعه إلخ**)) قال الدنوشري: المفاعلة هنا ليست على بابها بل المراد تبعه فهو بمعنى أصل الفعل.

((**قوله: فلا حاجة لتقديره**)) قال الدنوشري: الظاهر أنه حينئذ مبنى وقال بعضهم معرب ولا إعراب له، وهو لا يكاد يفهم اهـ. وكونه مبنيًّا بعيد جدا والأقرب أنه معرب بنفس الحروف كما يرشد إليه قولهم إن الجازم يحذف علامة الرفع.

((**قوله: فعلى قول سيبويه**)) قال الدنوشري: الجار وهو على متعلق بمحذوف تقديره فيقال أو تقديره حذف الحركة المقدرة، واكتفى بها ودل على هذا الحذف جواب لما ولا يصح أن يعمل ما بعد لما لأن لها الصدر.

((**قوله: يحتمل المذهبين**)) قال الدنوشري: قال بعضهم: ويمكن أن يجرى كلام المصنف على كل قول بأن يقال لما كانت الحركات مقدرة في بعض الأحوال، وجد الجازم حروفًا تشبه الحركات، وهى حروف العلة فحذفها فلا يتعين أن يكون هذا الكلام على قول ابن السراج لجواز أن يوجه قول سيبويه بما ذكر.

((**قوله: إذا العجوز غضبت**)) قال الدنوشري: بعده:

واعمد لأخرى ذات دل مؤنق لينة اللمس كلمس الخرنق

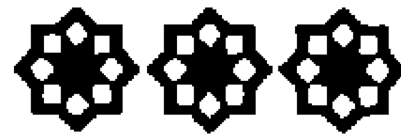
الخرنق: بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء، ولد الأرنب والدل بفتح الدال

وتشديد اللام الغنج ومثله الدلال والمونق بكسر النون من آنق يؤنق من الأنق بفتحتين وهو الإعجاب، وقيل إن لا نافية وليست بجازمة والواو للحال والتقدير فطلقها غير مترض عنها وقال ابن جني: وقد جاء على الوجه الأعرف ولا ترضيها، وحذف إحدى التاءين من ترضى ومن تملق.

((**قوله: حيث أثبت أحرف العلة**)) الإعراب حينئذ مقدر وذلك ظاهر على مذهب سيبويه، ويكون السكون مقدرا على أحرف العلة الثابتة على القول الأول والثالث والمحذوفة على الثاني، وأما على مذهب ابن السراج وابن مالك، والمصنف فإنما يظهر تقدير الإعراب، وهو حذف الحروف على الثاني لا على الأول والثالث إذ كيف يقدر مع وجودها والقول بأن الإعراب لفظي متعذر لوجود الحروف والظاهر إهمال الجازم، ولشيخ مشايخنا الشنواني في ذلك كلام غير محرر كتبه بهامش الأشموني، وأظنه ذكره في الحواشي.

((**قوله: وقيل هذه الأحرف**)) إشباع هذا لا يقابل القول بأنه ضرورة، وإنما يقابل القول بأنه لغة المشار إليه بقوله: وقيل هذه الأحرف إلخ إلا أن يقال القائل بالضرورة اختلف هل هذه الحروف نفسها ثابتة أو محذوفة وهذه إشباع للضرورة.

((**قوله: وتنمى بفتح التاء**)) قال اللقاني: وتنمى بمعنى تزيد يقال نمى الشيء ينمى إذا زاد.



بتنمى لقربه ويجوز أن يكون مالاقت فاعل يأتيك والباء زائدة في الفاعل مثلها في ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾(١). وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾(٢). بإثبات الياء من يتقى، وتسكين يصبر ((في قراءة قنبل)) عن ابن كثير فاختلف في تخريجه ((فقيل من موصولة)) لا شرطية ويتقى مرفوع لا مجزوم ((وتسكين يصبر)) مع أنه معطوف على مرفوع ((إما لتوالى حركات الياء)) الموحدة ((والراى)) من يصبر ((والفاء والهمزة)) من فإن كما في يأمركم بإسكان الراء تنزيلاً للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة، وهم يكرهون توالى أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وإما على تنزيل الرفع من يصبر فإن منزلة بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين فسكن لأنه بناء مهمل وهم يخففون مضموم العين إذا كان مستعملا فما بالك بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس:

[٤٠] فاليومَ أشربُ غيرَ مستحقبٍ إثمًا من اللهِ ولاَ واغل

(١) سورة النساء: ٧٩.

(٢) سورة يوسف: ٩٠.

[٤٠] **البيت من السريع**، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٢٢، والأصمعيات ص ١٣٠، وخزانة الأدب (٤/١٠٦)، (٨/٣٥٠،٣٥٢،٣٥٤،٣٥٥)، والدرر (١/١٧٥)، وشرح المفصل (١/٤٨)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/٦٦)، وهمع الهوامع (١/٥٤).

اللغة: مستحقب: مادة حقب، وأصله الذي يجمع حاجاته في الحقيبة، والمراد غير المكتسبِ، الواغل: الداخل إلى القوم من غير أن يدعى إلى مشاركتهم.

الإعراب: اليوم: ظرف زمان متعلق بأشرب، **أشرب:** فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وسكن للتخفيف، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا، غير: حال من فاعل أشرب، وغير مضاف ومستحقب مضاف إليه، ومستحقب اسم فاعل، فاعله ضمير مستتر تقديره هو، **إثمًا:** مفعول به لمستحقب، من الله: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لإثم، ولا: الواو عاطفة، ولا زائدة لتأكيد النفى، **واغل:** معطوف على مستحقب.

الشاهد فيه: قوله: أشرب: فإنه فعل مضارع لم يتقدمه جازم، وهو مع ذلك ساكن الآخر، وللعلماء في تخريج هذا الإسكان وجهان:

الأول: أنه ضرورة دعا إليها النظم.

الثاني: أنه لما توالى في الكلمة مع ما بعدها ثلاث حركات: أولاها فتحة وهى حركة الراء، وثانيتها ضمة وهى حركة الباء، وثالثتها فتحة وهى حركة الغين، لما توالت =

فنزل رب غ من أشرب غير منزلة عضد، وسكن الباء كما سكن عضد ((وإما على أنه)) أي قنبلا ((وصل بنية الوقف)) كقراءة الحسن البصري[١] ﴿وَلاَ تَمْنُن تَسْتَكْثِرْ﴾[٢][٣]. بتسكين تستكثر مع أنه مرفوع بإجماع السبعة، وكقراءة نافع: ﴿مَحْيَايْ وَمَمَاتِي﴾[٤]. بسكون ياء محياي وصلا ((وإما على العطف على المعنى لأن من الموصولة بمعنى)) من ((الشرطية لعمومها وإبهامها)) ولكون مدخولها مستقبلا سببًا لما بعده ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب قاله الفارسي فلذلك صح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط،وقيل شرطية والياء في يتقى إما إشباع فلام الفعل حذفت للجازم وإما على إجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة.

((تنبيه)) ما مر من حذف حرف العلة للجازم فهو ما إذا كان أصليًا.

((فأما إذا كان حرف العلة)) عارضا بأن كان ((بدلا من همزة)) مفتوح ما قبلها ((كيقرأ)) مضارع قرأ ((و)) مكسور ما قبلها نحو ((يقرأ)) مضارع يقرئ ((و)) مضموم ما قبلها نحو ((يوضؤ)) مضارع وضؤ بضم الضاد بمعنى حسن وجمل ((فإن كان الإبدال)) للهمزة ((بعد دخول الجازم)) على المضارع ((فهو إبدال قياسي)) لكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم وإبدال الهمز الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي ((ويمتنع حينئذ)) أي حين إذ أبدل بعد

= هذه الحركات الثلاث أشبهت عضدًا في وجود فتحة تتبعها ضمة، والعرب تجوز تسكين عضد ونحوه، فلما أشبهت هذه الأحرف الثلاثة عضدًا استساغ لنفسه أن يسكن وسطها، كما يسكن وسط عضد.

(١) ومن ذلك قراءة الحسن: ((ولا تَمْنُنْ تَسْتَكِثْرُ)) جزمًا وقرأ الأعمش: ((تَسْتَكْثِرَ))، نصبا. وقرأ الحسن وأبو السمال: ((ولا تَمُنَّ تستكثر)). وفي حرف عبد الله ((ولا تمنن أن تستكثر)).
انظر المحتسب لابن جنى (٣٩٨/٢)، والمختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص١٦٤.

(٢) سورة المدثر: ٦.

(٣) ومن ذلك قراءة ابن أبي إسحاق: ((مَحْيَيَّ)).
انظر المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص٤٧.

(٤) سورة الأنعام: ١٦٢.

دخول الجازم ((الحذف)) للحرف المبدل من الهمزة ((لاستيفاء الجازم مقتضاه)) وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الإبدال فلا يحذف شيئًا آخر ((وإن كان)) الإبدال ((قبله)) أي قبل دخول الجازم ((فهو إبدال شاذ)) لتكون الهمزة متحركة فهي متعاصية بالحركة عن الإبدال وإبدال الهمز المتحرك من جنس حركة ما قبله شاذ ((ويجوز)) حينئذ ((مع)) دخول ((الجازم الإثبات)) للحرف المبدل ((والحذف)) له ((بناء على)) قول ((الاعتداد بالعارض)) وله الإبدال هنا ((وعدمه)) أي عدم الاعتداد بعروض الإبدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الإبدال بحذف حرف العلة للجازم لأن حرف العلة على هذا القول معتد به، ومنزل منزلة الحرف الأصلي، وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الإبدال يثبت حرف العلة لأنه لا يحذف للجازم إلا الحرف الأصلي لا العارض ((و)) عدم الاعتداد بالعارض ((هو الأكثر)) في كلامهم وعليه الأكثرون ففي كلامه لف، ونشر غير مرتب لأن الاعتداد بالعارض علة للحذف، وعدمه علة للإثبات، وما ذكره من جواز الإثبات، والحذف هو ما ذكره ابن عصفور، وذهب غيره إلى أن الإبدال إذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لأن تسهيل الهمزة كتحقيقها.

((**قوله: كما في يأمركم**)) قال الدنوشري: هو مثله في مطلق التسكين لأنه ليس في يأمركم توالى أربعة متحركات.

((**قوله: ويجرون المنفصل مجرى المتصل**)) قد عقد ابن جنى في الخصائص بابا لإجراء المتصل مجرى المنفصل، وإجراء المنفصل مجرى المتصل، وذكر ذلك السيوطي في الأشباه والنظائر، فمن الأول نحو اقتتل القوم واشتتموا فهذا شبيه وجعل لك هو أحسن من قوله: الحمد لله العلى الأجلل. وبابه لأن ذلك إنما يظهر مثله ضرورة وإظهار نحو اقتتل واشتتم مستحسن ومن غير ضرورة ومن الثاني ما ذكره الشارح وقولهم هاء الله أجرى مجرى دابة وشابة، وكذلك قراءة من قرأ ولا تناجوا وحتى إذا اداركوا فيها.

قال ابن جني ونحوه من هذا التخفيف قولهم في المرأة والكمأة إذا خففت الهمزة المراة والكماة وكنت ذاكرت الشيخ أبا على بهذا بضع عشرة سنة فقال

هذا إنما يجوز في المنفصل قلت له فـأنت أبـدًا تكـرر ذكـر إجرائهـم المنفصـل مجرى المتصل فلم يرد شيئًا قال: وهذا الباب فيه ما يحسن ويقـاس وفيـه مـا لا يحسن ولا يقاس ولكل وجه قال السيوطي: وخرج على إجراء المنفصـل مجـرى المتصل قراءة ألم تر إلى الملأ من بنى إسرائيل. بسكون الراء.

((**قوله ولا واغل**)) قال الزرقاني: الواغل هو الداخل على القوم فـي شـرابهم فيشرب معهم من غير أن يدعى إليه ويسـمى مـا يشربه وغـلا بالسـكون وأصـل المادة وغل الرجل يغل وغلا دخل في الشجر وتوارى فيـه والمـراد الإخبـار عـن نفسه بأنه يشرب بلا إثم من الله ولا لوم من الناس.

((**قوله: بنية الوقف**)) قال اللقاني: فيه ضعف مـن جهـة تقدير الوقـف علـى الشرط دون الجزاء اختيارًا، وقد يجاب بـأن الضعـف هـو الوقـف علـى ذلـك لا تقديره.

قال الشهاب: هذا ليس شرطا بل صلة إلا أن يقال في معنى الشرط تأمل.

((**قوله: فهو ما إذا كان أصليًّا**)) قال الدنوشري: مراده بالأصلي ما ليس بدلاً من همزة وإن كان بدلا من ياء كيخشى إذ الألف لا تكون أصلا أبدًا.

((**قوله: فهو إبدال قياسي**)) قال الدنوشري: انظر لـو كـان سـكونها للوقـف هل يكون قياسًا كسكونها للجازم أولا والأول أولى لأن ذلك لا يتقيـد بالجـازم كرأس وبئر وسؤر إلى غير ذلك.

((**قوله: وإبدال الهمز إلخ**)) إيضاح لكلام الموضح غير محتاج إليه.

((**قوله: ويمتنع حينئذ**)) الظـاهر كمـا لا يخفـى أن الإعـراب حينئـذ مقـدر، والظاهر أن السكون حينئذ مقدر على الهمزة دون الألـف عكـس مـا يـأتي ولـم يتعرض لذلك الدنوشري هنا.

((**قوله: وعلى القول بعدم الاعتـداد إلـخ**)) قـال الدنوشـري: الإعـراب حينئـذ مقدر كما أسلفه الشارح في فصل تعريف الإعراب لكن هل يقال إن السكون مقدر على الألف أو الهمزة المقلوبة ألفًا مثلا انتهى والأظهر الأول بل لا وجه للثاني.



فصل وتقدر الحركات الثلاث إلخ

تقدر الواو رفعًا في جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم نحو جاء مسلمي والنون رفعا في المضارع المعتل إذا أسند إلى واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة، وأكد بالنون الثقيلة نحو لتبلون لتبلوان لتبلين ((وتقدر الحركات الثلاث)) تعذرا ((في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة)) غير مهموزة ((نحو الفتى)) مما ألفه منقلبة عن ياء ((والمصطفى)) مما ألفه منقلبة عن واو وإن صورت فيها الألف ياء نظرا إلى أصلها في الأول ومجاوزتها الثلاثة في الثاني ((ويسمى)) الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة ((معتلا)) لكون آخره حرف

((**فصل**)) ((**قوله: تقدر الواو إلخ**)) قال الدنوشري: كان من حقه أن يؤخر هذا عن كلام المصنف لأن تقدير الحركات أصل لتقدير الحروف ولأن الشارح وظيفته أن يتمم ما أخل بذكره المصنف والتتمة تكون بعد المتمم وقد يجاب بأنه إنما قدمه على كلام المصنف لطول الكلام عليه وقصر ما ذكره الشارح وبأن الإعراب بالحروف أقوى من الإعراب بالحركات، وإن كانت الحركات هي الأصل في الإعراب فقدم الشارح المتعلق بالأقوى.

((**قوله: نحو جاء مسلمي**)) قال الدنوشري: قال النجم سعيد.

((**فإن قيل**)) هلا كانت الياء المنقلبة عن الواو علامة للرفع كما كانت علامة للجمع.

((**أجيب**)) بأن الواو للجمع علامة من حيث إنها حرف علة، وهو باق وعلامة الرفع من حيث خصوصيتها ولم تبق. انتهى. من النكت ومن هامش نسخته بخط كاتب الأصل قال بعضهم جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى كلمة أولها ساكن كان إعرابه تقديريًّا في الأحوال الثلاثة نحو جاءني صالحو القوم ومررت بصالحي القوم، وكذا المثنى في الرفع فقط تقول: جاءني غلاما الرجل ولعل الشارح لم يلتفت إلى ذلك لأنه أمر عارض بواسطة كلمة مستقلة، وأما

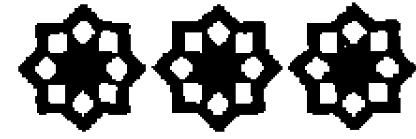
المضاف لياء المتكلم فإنه لعدم استقلاله بمنزلة اللازم.

((**قوله: المعتل**)) قال الدنوشري: لو حذفه لكان أولى لأن الصحيح كذلك وقيد بقوله الثقيلة لأجل الألف وإلا فالخفيفة مع الواو والياء كذلك.

((**قوله: وتقدر الحركات الثلاث إلخ والضمة والكسرة إلخ**)) قال الدنوشري: هو فيما ينصرف أما ما لا ينصرف كموسى فيقدر فيه الضمة والفتحة أصالة أو نائبة عن الكسرة إلا إن أضيف كموسى بنى إسرائيل فيقدر فيه الكسرة أيضًا، وكذا قوله: والضمة والكسرة إلخ هو أيضًا فيما ينصرف، وأما غيره كجوار فالمقدر فيه الضمة، والفتحة نائبة إلا إن أضيف كجواري الأمير فيقدر فيه الكسرة أيضًا لكن يصدق حينئذ أنه يقدر فيه الحركات الثلاث في الجملة في الموضعين. انتهى لقاني وما ذكره في الأول مذهب الجمهور وخالف في ذلك ابن فلاح كما هو مشهور والحاصل إنه إذا جعلت أل في الاسم المعرب للاستغراق فإن أريد بالحركات الثلاث في المقصور وبالضمة والكسرة في المنقوص الأصلي منها دون النائب فالكسرة لا تقدر في غير المنصرف غير ما ذكر وإن أريد الأعم من الأصلي، والنائب فالحركات الثلاث في الجملة تقدر في النوعين كما بينه اللقاني في قوله أخرى قال الشهاب: والظاهر أن قول الألفية الإعراب فيه قدرًا جميعه أسلم من الاعتراض من كلام التوضيح لأنه يفسر الإعراب جميعه بالرفع والنصب والجر وذلك حاصل في كل مقصور حتى ما لا ينصرف لأن نفس الفتحة نصب وجر فيه، وإنما قوى الإشكال على التوضيح لتعبيره بالحركات الثلاث بخلاف الإعراب فإن النصب كما يكون فتحة كذلك الجر تأمل. ((**قوله: لازمة**)) قال الدنوشري: المراد باللزوم في الألف والياء لزوم وجودهما في أحوال الإعراب كلها لفظا كالفتى أو تقديرًا كفتى لكنه يخرج بخروج ما فيه الألف والياء العارضتان بسبب انقلابهما عن همزة كالمقرئ اسم مفعول، وفاعل من أقرأ فإن التقدير المذكور موجود فيهما مع عدم اللزوم لجواز النطق بالهمزة التي هى الأصل. انتهى لقاني.

وقال الشهاب القاسمي: أقول يمكن أن يجاب بأن لزوم وجودها لفظًا أو تقديرًا ولو باعتبار ذلك الاستعمال الذي باعتباره وجدت الألف فتدخل الألف، والياء العارضة بسبب الإبدال لأنها باعتبار ذلك الاستعمال، وهو الإبدال لازمة

وإن لم تكن لازمة من حيث هى أو باعتبار الأصل أو في الجملة وإيضاح ذلك أن للمقرا اسم مفعول استعمالين أحدهما الهمزة، والثاني إبدالها ألفا فباعتبار الاستعمال الأول وملاحظته تكون الألف لازمة وإلا انتفى الإبدال فلا يكون تغييرًا ملاحظًا وإن كانت في حد ذاتها ليست لازمة لجواز العدول عن ذلك الاستعمال إلى استعمال آخر وهذا بخلاف الألف في رأيت أخاك فإنها باعتبار هذا الاستعمال الذي وقعت بسببه وهو الإعراب بالحروف ليست لازمة لأنها في ذلك الاستعمال تسقط في غير النصب فتأمل.



علة و ((مقصورًا)) لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه والقصر المنع أو لكونه منع المد والمقصور يقابله الممدود فعلى هذا لا يسمى نحو يسعى مقصورًا وإن كان ممنوعًا من ظهور الحركات فيه لأنه ليس في الأفعال ممدود تقول جاء الفتى والمصطفى ورأيت الفتى والمصطفى، ومررت بالفتى، والمصطفى بلفظ واحد في الأحوال الثلاثة، والتقدير مختلف فتقدر في الرفع الضمة وفي النصب الفتحة وفي الجر الكسرة في الألف إن قلنا بمقارنة الإعراب لآخر المعرب، وهو الأصح وإلا فبعدها وموجب هذا التقدير أن ذات الألف لا تقبل الحركة ((و)) تقدر ((الضمة والكسرة)) فقط في الاسم المعرب الذي آخره ((ياء لازمة)) في الأحوال الثلاثة ((مكسور ما قبلها نحو المرتقى)) من مزيد الثلاثي ((والقاضي)) من الثلاثي ((ويسمى)) الاسم المذكور ((معتلا)) ليكون آخره حرف علة و ((منقوصا)) لأنه نقص منه بعض الحركات، وظهر فيه بعضها أو لأنه تحذف لامه لأجل التنوين نحو مرتق وقاض.

والحذف نقص، وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر أما الأول فلأن نحو يدعو ويرمى نقص منه بعض الحركات، وهو لا يسمى منقوصًا.

وأما الثاني فلأن نحو الفتى حذف لامه لأجل التنوين ولا يسمى منقوصًا ((وخرج بذكر الاسم)) في حد المقصور الفعل ((نحو يخشى)) والحرف نحو على مما في آخره ألف لازمة ((و)) في حد المنقوص الفعل نحو ((يرمى)) والحرف نحو في مما آخره ياء لازمة، وخرج بذكر المعرب في حديهما المبني نحو ذا وتا والذي والتي ((و)) خرج ((بذكر اللزوم)) في الألف ((نحو رأيت أخاك و)) في الياء نحو ((مررت بأخيك)) فإنهما يتغيران بحسب الإعراب ((و)) خرج ((باشتراط الكسرة)) قبل الياء في حد المنقوص ((نحو ظبي)) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح ((وكرسى)) مما آخره ياء قبلها ساكن معتل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وسم معتلا من الأسماء ما كالمصطفى والمرتقى مكارما
فالأول الإعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد قصرا

والثاني منقوص ثم قال:

ورفعه ينوى كذا أيضًا يجر

((وتقدر الضمة والفتحة في الفعل)) المضارع ((المعتل بالألف نحو هو يخشاها ولن يخشاها)) فيخشى في الأول مرفوع وفي الثاني منصوب تقديرًا فيهما ومثلهما متصلين بهاء الضمير ليوافق اللفظ بالألف الخط ((و)) تقدر ((الضمة فقط في الفعل)) المضارع ((المعتل بالواو أو الياء نحو هو يدعو هو يرمي)) فيدعو ويرمي مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء وما ذكره من تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه ومتابعيه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لأنا إنما قدرنا في الاسم لأن الإعراب فيه أصل فيجب المحافظة عليه، وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره، والمعتمد الأول، وعليه جرى في النظم فقال:

وأي فعل آخر منه ألف أو واو أو ياء فمعتلا عرف

فالألف انوفيه غير الجزم

ثم قال والرفع فيهما انو ((وتظهر الفتحة)) لخفتها ((في الواو والياء)) في الفعل وهو المنبه عليه في النظم بقوله:

وأبد نصب ما كيدعو يرمي

وفي الياء في الاسم وهو المنبه عليه في النظم بقوله ونصبه ظهر ((نحو إن القاضي لن يرمي ولن يغزو)) وليس في العربية اسم مرتجل معرب في آخره واو لازمة وقبلها ضمة.

الشرح:

((قوله: لكونه قصر إلخ)) عبارة الرضى وسمي نحو الفتى والعصا مقصورًا لكونه ضد الممدود ولكونه ممنوعًا عن مطلق الحركات، والقصر المنع والأول أولى لأنه لايسمى نحو غلامي مقصورًا وإن كان ممنوعًا من الحركات الإعرابية أيضًا هذا مع أنه لا يجب اطراد أيضًا ومذهب النحاة أيضًا أن نحو غلامي مبني والمقصور من ألقاب المعرب كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الأصل.

((قوله: وخرج إلخ)) قال الدنوشري: اقتصر المصنف على إخراج نحو

يخشى ويرمى لأنه محل التوهم لوجود التقدير فيه بالفعل وتمم الشارح لأنه وظيفته اهـ.

وقوله: وتمم الشارح، أي بذكر الحرف، ولا إعراب له لا لفظا ولا تقديرًا.

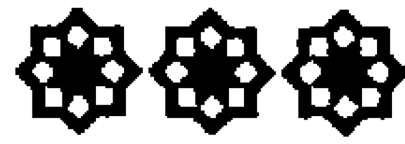
«**قوله: مما في آخره إلخ**» لو حذف في لكان أحسن كما فعل مرارًا.

«**قوله: وتظهر الفتحة إلخ**» قال الدنوشري: ومن العرب من يسكن الياء في النصب قال الشاعر:

ولو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

قال أبو العباس المبرد: وهو من أحسن ضرورات الشعر، لأنه حمل حالة النصب على حالة الرفع والجر اهـ. أشموني وعلى هذا فتقدر الفتحة على الياء وتقدر أيضًا عليها في المركب المزجى إذا كان آخر الجزء الأول ياء وأعرب إعراب المتضايفين نحو قالى قلا ومعديكرب قال في الهمع بلا خلاف وهل لو قدر أن آخر الجزء الأول منه واو يكون كالياء الظاهر نعم بقى أن ألف لدى تقلب ياء نحو لديهم وعليه فهل تقدر الفتحة على الياء إذا نصب أو على الألف المنقلبة ياء الظاهر الثاني هربا من تخلف قاعدة ظهور الفتحة على الياء.

«**قوله: في الواو والياء**» قال اللقاني: لم يقل في الفعل المعتل كما قال فيما قبله، ولا فيه بالضمير العائد عليه كما هو مقتضى الظاهر ليندرج فيه الياء من الاسم نحو إن القاضي ومن الفعل نحو لن يرمى وقد نبه على ذلك بالتمثيل اهـ. وقد أشار الشارح إلى ذلك بقوله أولا في الفعل وثانيًا في الاسم والله أعلم.



باب النكرة والمعرفة

وهما في الأصل اسما مصدرين لنكرته وعرفته فنقلا، وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعرف «الاسم ضربان» على الأصح «نكرة وهي الأصل» لأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج «وهي» بالحد عبارة عما شاع في جنس موجود مقدر فالأول كرجل فإنه موضوع لما كان حيوانًا ناطقًا ذكرا بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه، والثاني كشمس فإنها موضوعة لما كان كوكبًا نهاريًّا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك، وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج، ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لها فإنه يوضع على أن يكون خاصًّا كزيد وعمرو.

وإنما وضع وَضْع أسماء الأجناس وكذلك قمر فأما قوله: فكأنه لمعان برق أو شعاع شموس وقوله: وجوههم كأنها أقمار فإن العرب تنسب إليهما التعدد باعتبار الأيام، والليالي، وإن كانت حقيقتهما واحدة يقولون شمس هذا اليوم أحر من شمس أمس وقمر هذه الليلة أكثر نورًا من قمر ليلة أول ذلك الشهر وبالخاصة «عبارة عن نوعين أحدهما ما يقابل أل المؤثرة للتعريف كرجل» لحيوان

باب النكرة والمعرفة

قال العصام في حواشي الجامي: أتى بهما معرفتين لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتين وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة إليهما داعية لتقدمهما.

«**قوله: اسما مصدرين**» قال الدنوشري: قال الحفيد النكرة والمعرفة مصدران في الأصل ثم نقلا وسمي بهما نوعان من الأسماء ويتأمل مع كلام الشارح اهـ. ويمكن أن يكون كلام الحفيد بناء على أن نكرته بكسر الكاف مخففًا، وكلام الشارح على أن نكرته بفتح الكاف مشددًا لكن في المصباح أن

مصدر نكر كتعب إنكارًا.

((**قوله: الاسم ضربان إلخ**)) قضية هذا التقسيم أن أو مانعة خلو لا حقيقة لاجتماع التعريف والتنكير في الاسم الواحد كالمعرف بلام الجنس فإنه بحسب اللفظ معرفة وبحسب المعنى نكرة فالتعريف والتنكير اجتمعا هنا وإن كانا باعتبارين.

((**قوله: على الأصح**)) . مقابل الأصح أن الخالي من التنوين واللام نحو ما ومن واسطة بينهما.

وقال الزرقاني: أشار بذلك إلى أن تقول الأقسام ثلاثة، واعلم أن الثالث نحو صه منونًا بناء على أنه واقع موقع لفظ الفعل كما يأتي فإنه لا يقبل أل ولا يقع موقع ما قبلها فهو قسم لا معرفة ولا نكرة مع أنه يرد على حد المعرفة والنكرة كما لا يخفى اهـ. وحصره الثالث فيما ذكره فيه نظر وقوله مع أنه يرد إلخ لا يرد على حد المعرفة لصدقه عليه فلا يكون مانعًا.

((**قوله: وهى الأصل**)) قال الدنوشرى: الضمير الأول للنكرة باعتبار معناها، والثاني باعتبار لفظها لقاني اهـ ولعل مراده باعتبار معنى ما صدقها ولفظ ما صدقها كما لا يخفى.

((**قوله: بالغا**)) قال الدنوشري: ينظر هل هو قيد أولا وقد أسقطه فيما يأتي في قوله الحيوان مذكر عاقل.

((**قوله: ظهوره**)) قال الدنوشري: بالتذكير وفي بعض النسخ ظهورها مراعاة لمعنى الشمس.

((**قوله: وبالخاصة**)) قال الدنوشري: فيه دفع لما أورد عليه كأصله من الأسماء المتوغلة في الإبهام وأسماء الفاعلين والمفعولين فإنها لا تقبل أل المؤثرة ولا تقع موقع ما يقبلها فيشير الشارح إلى أنه تعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس وفيه نظراهـ. ووجه النظر منع أن أسماء الفاعلين والمفعولين لاتقع موقع ما يقبلها بدليل ما يأتي وأجيب أيضًا عن الأسماء المتوغلة في الإبهام بأنها قد تتعرف في بعض الأحوال كما يعلم من محله فهى تقبل أل أو تقع موقع ما قبلها في الجملة بأن معناها في نفسها قابل إلا أنه عرض

منع القبول بسبب التزام الواضع الاستعمال الخاص فيها ويحتمل أن وجه النظر منع أن التعريف بالخاصة لا يشترط فيه الانعكاس لأن كل تعريف سواء كان حدا أو رسمًا لابد أن يكون مطردًا منعكسا نعم بعضهم جوز التعريف بالأخص، وأيضًا يشكل على كونه غير منعكس قول الناظم وغيره معرفة لأنه يدخل حينئذ في الغير النكرات التي لم تشملها هذه الخاصة إلا أن يقال ضمير غيره للنكرة لا للقابل أل إلخ لكن يردانه يصير الغير مبهما لأنه ما لم يعرف النكرة بحد جامع مانع لا يعرف الغير فلا فائدة في التعريف، وأما تذكير ضمير الغير مع عوده حينئذ للنكرة فباعتبار أنها صفة لموصوف مذكر محذوف، والتقدير اسم نكرة.

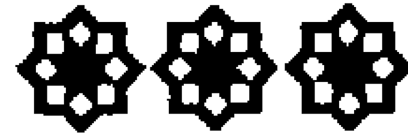
((**قوله: عبارة عن نوعين**)) قال الدنوشري: مقتضاه أن لفظ نكرة مشترك بين النوعين أي موضع لكل منهما بمفرده والحق أنه متواطئ أي موضوع لمعنى واحد كما ينقسم إليهما فالوجه أن يقول عبارة عما دل شائع وهو نوعان لقاني.

((**قوله: أحدهما ما يقبل أل**)) قال الدنوشري: تعريفهم بالنكرة بما ذكر لا يشمل ما لا تدخل عليه أل لتوغله في الإبهام نحو غير، فإنهم صرحوا بأن أل لا تدخل عليه.

قال الحريري: ولاتقل في غير جاء الغير فليس في تعريفها من فائدة فآلة التعريف عنها حائدة وكذا لا يشمل نحو بعض وجزء فإن أل لا تدخل عليه، وأما الجمل والأفعال فليست نكرات وإن حكم لها بحكم النكرات وما يوجد في عبارة بعضهم أنها نكرات فهو تجوز، وقال أيضًا: استشكل حد النكرة بما ذكر فإنه غير جامع لأنه يخرج منه أسماء الفاعلين والمفعولين فإنها لا تقبل أل المؤثرة للتعريف ولا تقع موقع ما يقبلها ويجاب كما قال بعض المشايخ بأنها تقبل أل المؤثرة للتعريف فإن أل الموصولة مؤثرة للتعريف أي مفيدة له لأنها معرفة لا معرفة والمؤثرة للتعريف أعم من أن تؤثره في غيرها أولا وقد يجاب أيضًا عن ذلك بجوابين الأول: أنها واقعة موقع ذات وقع منها الحدث والذات تقبل أل المؤثرة للتعريف، والجواب الثاني: أنها في بعض الأحوال تقبل أل المؤثرة للتعريف وذلك إذا أريد بها المضي فهى تقبل أل المؤثرة للتعريف في الجملة تأمله وأنصف ولكن يبقى النظر في ضمير النكرة نحو ضربت رجلا، وأكرمته فإنه واقع موقع ما يقبل أل فيقتضى أنه نكرة والصحيح أنه معرفة وقوله

في الحاشية: والذات تقبل أل هو بمعناه قاله اللقاني في حاشيته اهـ.

ويأتي عن الشهاب ما في كون اسمى الفاعل والمفعول بمعنى ما يقبل أل وقد علل اللقاني كون هذا الضمير معرفة بأنه لهذا الرجل دون غيره من الرجال وأجاب الشهاب عن إيراده بأن الضمير ليس واقعًا موقع رجل المتقدم بمجرده بل باعتبار كونه صار معهودًا فمعناه الرجل المعهود، وذلك لا يقبل أل وأورد اللقاني أيضًا أن قوله: والثاني ما يقع إلخ صادق بعلم الجنس كأسامة في قولك إن رأيت أسامة أي فردا منه ففر منه قال الشهاب: لك أن تقول أسامة لا يطلق حقيقة إلا إذا أريد به الحقيقة المعينة في ضمن الفرد حتى إذا أريد به خصوص الفرد كان مجازًا فأسامة في قولنا إن رأيت أسامة واقع موقع الحقيقة المعينة الموجودة في ضمن هذا الفرد وذلك لا يقبل أل.



مذكر عـاقل ((وفـرس)) لحيـوان مذكـر غـير عـاقل ((ودار)) لمؤنـث غـير حيوان ((وكتاب)) لمذكر غير حيوان وهذه الأمثلـة الأربعـة تقبـل أل المؤثـرة فتقول الرجل، والفرس والدار والكتاب ((و)) النوع ((الثـاني مـا)) لا يقبـل أل المؤثرة للتعريف ولكنه ((يقع موقع مـا يقبـل أل المؤثـرة للتعريـف نحـوذى)) بمعنى صاحب ((ومن)) بفتح الميم بمعنـى إنسـان ((ومـا)) بمعنـى شـيء ((فـي قولك مررت برجل ذي مال و)) مررت ((بمـن معجـب لـك و)) مـررت ((بمـا معجب لك)) فذوو من وما نكرات لأن ذي نعـت لنكـرة ومـن ومانعتـا بنكـرة ونعت النكرة، والمنعوت بالنكرة نكرة، وهي لا تقبل أل ولكنها واقعـة موقـع مـا قبلهـا أمـا ذو ((فإنهـا واقعـة موقـع صـاحب)) وصـاحب يقبـل أل المؤثـرة للتعريف فتقول الصاحب وليست أل فيه موصولة لأنـه قـد تنوسـى فيـه معنـاه الأصلي بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد.

ولذلك لا يعمل لا تقول مررت برجل صاحب أخوه عمـرا قالـه الشـاطبي في باب المبتـدأ ((و)) أمـا مـن فإنهـا نكـرة موصوفـة واقعـة موقـع ((إنسـان)) وإنسان يقبل أل فتقول ((و)) أما مـا فإنهـا نكـرة موصوفـة أيضًـا واقعـة موقـع ((شيء)) وشيء يقبل أل فتقـول الشـيء فمـن للعـاقل ومـا لغيره وكذلـك إذا استعملا في الشرط، والاستفهام فمعناهما في الشرط كل إنسان، وكل شـيء، وفي الاستفهام أي إنسان، وأي شيء فإنسان وشيء يقبـلان أل قـال الشـاطبي ثم قال، وكذلك أين، وكيف فإنهما واقعان موقع قولك في أي مكـان وعلـى أي حـال ومكـان وحـال يقبـلان أل اهـ. وذهـب ابـن كيسـان إلـى أن مـن ومـا الاستفهاميتين معرفتان ((وكذلك نحو صه)) حال كونه ((منونا فإنه)) نكرة ولا يقبل أل

((**قوله: لحيوان مذكر غير عـاقل**)) قـال الدنوشـري: صريحـه أن الفـرس لا يطلق على الأنثى وأن مسماه لغة الذكر لا الأنثى وهو مخالف لما في القـاموس أنه مشترك بينهما اهـ. وفي المصباح الفرس يقع على الذكـر والأنثى فيقـال هـو الفرس وهي الفرس وتصغير الذكر فريس والأنثى فريسة على القياس ثم قال: قـال ابن الأنباري وربما بنوا الأنثـى علـى الذكـر فقـالوا فيهـا فرسـة، وحكـاه يونـس سماعا عن العرب اهـ. ومقتضى وقوع فرس على الأنثى والذكر مـن غـير لحـوق

الهاء للمؤنث تذكيرها، ولو أريد المؤنث، ويأتي في التصغير عد فرس من الثلاثي المؤنث العاري من التاء الذي لا يرد بالتاء في التصغير مع عدم اللبس شذوذًا. وقال حفيد السعد: إن فرسًا مؤنث سماعًا.

((**قوله: لأنه قد تنوسى إلخ**)) قال الدنوشري: فيه نظر لأن الرضى صرح بأن ذو تتحمل الضمير لكونها بمعنى صاحب فما بالك بصاحب نفسه وغاية أمره أنه صار من الصفة المشبهة لعدم دلالته على الحدوث، والتحقيق أن يقال إن صاحب إن كان بمعنى مصاحب فأل الداخلة عليه موصولة غير مؤثرة تعريفًا وإلا فهو صفة مشبهة وأل الداخلة عليه معرفة له ويتحمل الضمير على كل حال وذو بمعنى صاحب الذي هو صفة مشبهة فيبطل ما قاله الشارح فتأمل ذلك اهـ.

وقوله: فأل موصولة غير مؤثرة تعريفًا مخالف لما أسلفه من أن الموصولة مؤثرة للتعريف أي مفيدة له، واعلم أن شيخ الإسلام أجاب في حواشي ابن الناظم عن إيراد أن صاحب اسم فاعل بأنه من الأوصاف التي غلبت عليها الاسمية.

وقال الشهاب القاسمي: لا يخفى أن ذو موضوعة للوصف بها فليست مستعملة إلا بمعنى صاحب المستعمل في المعنى الوصفى لا الاسمى فأل الداخلة عليه موصولة قال: فالأولى أن يجاب بأن المراد واقع موقع ما يقبل أل ولو في الجملة وصاحب كذلك فإنه يقبلها باعتبار معناه الاسمي العلمىوإن لم يقبل باعتبار المعنى الوصفى المراد من ذو.

((**قوله: وكذلك إذا استعملا في الشرط إلخ**)) إنما احتاج إلى ذلك لأن المصنف خص كلامه بالوصفين حيث قال في قولك مررت إلخ مع أن أبا حيان إنما اعترض بالشرطيتين والاستفهاميتين لأنهما ليس لهما اسم بمعناهما يقبل أل وما ذكره الشاطبي لا يكفى في دفعه كما لا يخفى ألا ترى أنه جعل المعنى كل إنسان كل شيء والأظهر في الجواب أنهما في الاستفهام والشرط بمعنى إنسان وشيء ولا يشترط التساوى في معنى الحرف لأنهما لم يوضعا لذلك في أصلهما.

((**قوله: كل إنسان وكل شيء**)) قال الدنوشري: يفهم منه أنه لا يضر في

قولهم أو يقع موقع ما يقبل أل إلخ مخالفة فإن التعليق فائت فيما نحن فيه.

((**قوله: ومكان وحال**)) قال الزرقاني أي اللذان هما من جملة الواقع موقع أين وكيف، ويكفى ذلك.



ولكنه ((واقع موقع قولك سكوتًا)) يقبل أل لأنه مصدر.

فتقول السكوت بناء على أن التنكير والتعريف في اسم الفعل راجعان إلى المعنى المصدري بواسطة أو بلا بواسطة وإلا فمذهب الجمهور أن أسماء الأفعال واقعة موقع الأفعال، وكذا نحو أحد وديار وعريب وكتيع من الأسماء الملازمة للنفي فإنها نكرات ولا تقبل أل ولكنها واقعة موقع ما يقبل أل وهو مثلا رجل أو حي أو ساكن أو نحو ذلك. قاله الشاطبي، وأنكر النكرات شيء ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم إنسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة يقابل كل منها ما هو في مرتبته ((و)) الضرب الثاني ((معرفة)) وإلى هذين الضربين أشار الناظم بقوله:

نكــــرة قـــابل أل مؤثـــرًا أو واقـــع موقـــع مـــا ذكـــرا

((قوله: واقع موقع قولك سكوتًا)) قال الدنوشري: فيه نظر فإن صه منونًا وقع في مكان طلب سكوت ما لا في مكان سكوت كما قال لفوات معنى الطلب حينئذ المقصود من اسم الفعل: قاله اللقاني بمعناه وقد يرد بأن القسم الثاني من النكرة، وهو ما لا يقبل أل المؤثرة ولكنه واقع موقع ما يقبلها لا يشترط في الواقع موقعه مرادفته لما وقع موقعه كما في من وما الشرطيتين فإن الشارح نص على أنهما واقعتان موقع كل إنسان وكل شيء ولا شك أن التعليق المقصود فات منهما حينئذ، وكذلك الأسماء الملازمة للتنكير كأحد وغريب وديار فإنه يقع موقع ما ذكره الشارح بقوله:وهو مثلا رجل أوحي أو ساكن.

((قوله: ومذهب الجمهور إلخ)) قال الدنوشري: في بعض النسخ وإلا فمذهب الجمهور وهو أحسن.

((قوله: وكذلك نحو أحد)) قال الزرقاني: أي بمعنى إنسان أما أحد بمعنى واحد فيستعمل في الإيحاب والنفي ومنه: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1]. أي واحد اهـ. وفي الإتقان قال أبو حاتم في كتاب الذريعة: أحد اسم أكمل من الواحد ألا ترى أنك إذا قلت فلان لا يقوم له واحد جاز في المعنى أن يقوم له اثنان

---

(١) سورة الإخلاص: ١.

فأكثر بخلاف قولك لا يقوم له أحد وفي الأحد خصوصية ليست في الواحد تقول ليس في الدار أحد فيجوز أن يكون من الدواب والطير والوحش والإنس فيعم الناس وغيرهم بخلاف ليس في الدار واحد لأنه مخصوص بالآدميين دون غيرهم قال: ويأتي الأحد في كلام العرب بمعنى الواحد فيستعمل في الإثبات والنفي نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ أي واحد وأول ﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ﴾(١). وبخلافهما فلا يستعمل إلا في النفي تقول، ما جاءني من أحد ومنه: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾(٢). ﴿أن لم يره أحد﴾(٣). ﴿فمامنكم من أحد﴾(٤). ولا فضل لأحد على أحد. واحد يستعمل فيهما مطلقًا وأحد يستعمل في المذكر والمؤنث قال تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾(٥). بخلاف الواحد فلا يقال كواحد من النساء بل كواحدة وأحد يصلح للإفراد والجمع.

((**قلت**)) ولهذا وصف به في قوله: من أحد عنه حاجزين بخلاف الواحد والأحد له جمع من لفظه وهو الأحدون والآحاد وليس للواحد جمع من لفظه فلا يقال واحدون بل اثنان وثلاثة والأحد ممتنع الدخول في الضرب والعدد والقسمة وفي شيء من الحساب بخلاف الواحد اهـ. ملخصًا وقد تلخص من كلامه سبعة فروق اهـ وسكت عن بيان ما يعرف به كون أحد بمعنى واحد وفي المطول في بحث تقديم المسند إليه أن أئمة اللغة ذكروا أن أحدا إذا لم تكن همزته بدلا من الواو ولا تستعمل في الإيجاب إلا مع كل قال الفنرى: إن الذي همزته لا تكون بدلاً عن الواو وهو الذي يكون مهموز الفاء ثم قال: وقد يقال ما همزته أصلية لا يستعمل في الإيجاب أصلا كلفظ أريم وإرم بل المستعمل فيه ما همزته منقلبة اهـ. وقوله لا يستعمل في الإيجاب أصلاً أي لا بدون لفظ كل ولا معها وتلخص من هذا أن ما كانت همزته بدلا من الواو كأحد في ﴿قُلْ هُوَ

---

(١) سورة الكهف:
(٢) البلد: ٥.
(٣) سورة البلد: ٧.
(٤) سورة الحاقة: ٤٧.
(٥) سورة الأحزاب: ٣٢.

اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1]. فإن أصله وحد بمعنى واحد يستعمل في الإيجاب، والنفي باتفاق وما لم تكن همزته كذلك قيل لا يستعمل في الإيجاب، وهو ما نقله في الإتقان عن أبي حاتم، وأشار إليه الفنرى بقوله، وقد يقال وقيل يستعمل فيه مع كل وهو ما نقله في المطول عن أئمة اللغة.

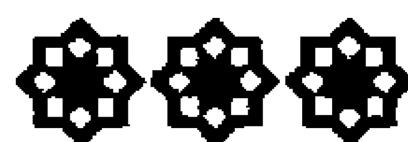
وقال الأشموني في باب الإعلال: وأما الواو المفتوحة فلا تقلب لخفة الفتحة إلا ما شذ من قولهم امرأة أناة والأصل وناة لأنه من الونى وهو البطء.

قال ابن السراج: وأسماء اسم امرأة لأنه في الأصل وسماء من الوسامة وهو الحسن واحد المستعمل في العدد وأصله من الوحدة بخلافه في ما جاءني أحد فقيل همزته أصلية لأنه ليس بمعنى الواحدة اهـ. ويؤخذ منه أن أحدًا إن كان مأخوذًا من الوحدة كالمستعمل في العدد نحو **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾**. فهمزته بدل من الواو وما لا فلا واقتصاره على المستعمل في العدد ليس للحصر بدليل ما بعده وللمصنف كلام في أحد. نقله الشارح في باب أسماء الأفعال فراجعه ونحن أوردنا ما ذكرناه هنا لاقتضاء المقام له هذا وبما ذكره الشارح يندفع ما أورده اللقاني على الحد من هذه الأسماء وقد دفعه الشهاب بنحو ذلك ثم قال: ((**فإن قلت**)) ديار بمعنى إنسان مراد به معنى النكرة وفاء بلزوم ديار للتنكير.

((**قلت**)) مسلم ولكنه يقبل أل في الجملة أي مع قطع الظر عن كونه بمعنى ديار وهذا كاف وكذا يقال في أحد وعريب وقد يقال التنكير إنما التزم في لفظ ديار ونحوه لا في معناه.

((**قوله: وأنكر النكرات إلخ**)) قال الدنوشري: مخالف لكلام الأشموني وغيره فليراجع ذلك.

((**قوله: يقابل كلا إلخ**)) قال الدنوشري: ينظر هل المراد أن كلا من ذلك يقابل نظيره في المعارف فشيء يقابل الله لأن الأول أنكر النكرات والثاني أعرف المعارف وهكذا لكن يشكل على ذلك قوله: ما في مرتبته أو المراد أن شيئًا يقابل لا شيء وهكذا إلى آخرها فليتأمل اهـ. وعلى الأخير اقتصر الزرقاني: فقال أي ما هو في مرتبته في العموم فيقال لا شيء وكذا الباقي.



---

(١) سورة الإخلاص: ١.

وغيره معرفة ((هي الفرع)) لأنها تحتاج في دلالتها إلى قرينة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم ((وهي عبارة عن نوعين أحدهما ما لا يقبل أل)) المؤثرة ((ألبتة)) بقطع الهمزة سماعًا قاله شارح اللباب والقياس وصلها((ولا يقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو)) فأما قوله:

باعد أم العمر من أسيرها

فضرورة ((و)) النوع ((الثاني ما يقبل أل ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس وضحاك فإن أل الداخلة عليها)) غير مؤثرة للتعريف لأنها معارف بالعلمية، وإنما دخلت عليها أل ((للمح الأصل بها)) وهو التنكير وفي بعض النسخ للمح الوصف والأول أولى لأن مدخولها قد يكون غير وصف كالنعمان فإنه في الأصل اسم عين للدم بالدال المهملة وتخفيف الميم، وظاهر كلامه أن أل في هذه الأمثلة دخلت عليها، وهي أعلام وقال الشاطبي. لم تدخل عليها وهي أعلام بل على تقدير تنكيرها لتكون أل مشعرة بأصلها من الصفة فدخولها عليها كدخولها على القائم، والقاعد وبابه وهذا معنى ما ذكره سيبويه ثم قال: فإذا ثبت أنها قد أثرت معنى التعريف تقديرا، ولمح الصفة صار التعريف مشكلا وأجاب عنه بما حاصله أنها لم تؤثر تعريفًا فيما لم يكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر بالتأمل.

((وأقسام المعارف سبعة)) أحدها ((المضمر)) بضم الميم الأولى وفتح الثانية لحاضر أو غائب ((كأنا وهم و)) الثاني ((العلم)) لمذكر أو مؤنث ((كزيد وهند و)) الثالث ((الإشارة كذا)) للمذكر ((وذى و)) الرابع ((الموصول)) بناء على أن تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بأل ملفوظة كالذي أو مقدرة كمن أو بالإضافة كأي ((كالذي)).

((قوله: لأنها تحتاج إلخ)) قال الدنوشري: مشكل في العلم لأنه يعين مسماه بلا قرينة كما صرحوا به في بابه.

((قوله: وهى عبارة إلخ)) قال الدنوشري: يشكل على حد المعرفة بما ذكر اسما الفاعل والمفعول غير الماضيين فإن أل الداخلة عليهما معرفة لا معرفة

فيدخلان في حد المعرفة لصدقه عليهما لأنهما لا يقبلان أل المؤثرة، ويمكن الجواب عن ذلك فليتأمل اهـ. وقد مر الجواب وقد أورد اللقاني ذلك ولم يقيد بقوله غير الماضيين بل بقوله المجرد من أل، وقال إنه يفسد بهما حد المعرفة دون حد النكرة فإن كلا منهما واقع موقع شيء ثابت له الضرب مثلاً أو وقع عليه، ولم يجب عنه وقال أولا أعلم أن القبول يزول بحصول المقبول فلا يرد النقض بالمعرف بال ثم قال وأشكل منهما المقرون بأل فإنهما نكرتان لقبولهما الإضافة المعنوية كالضارب رأس الجاني، ولا يقبلان أل المعرفة، ولا يقعان موقع ما يقبلها بل موقع الفعل لنصبهم على أنها مع أل في صورة الاسم إلا أن يجاب بأن الوصل بهما عارض، وفيه بعض شيء وهو أن يكونا حينئذ مجازا لإخراجهما عن موضعهما، وقوله كالضارب رأس الجاني قال الشهاب انظره فإن هذه إضافة إلى المعمول، ومثلها لفظية وكتب على قوله: فإن كلا منهما واقع إلخ. أقول لا يخفى أن قولنا شيء ثابت له الضرب، أو واقع عليه يقبل أل المؤثرة للتعريف فاسم الفاعل، والمفعول واقع موقع ما يقبل أل فيخرج عن حد المعرفة فلا يفسد، ويدخل في حد النكرة، وقد يدفع ذلك بأن الوصف اعتبر فيه الإبهام في الذات المدلولة فهو واقع موقع شيء بشرط إبهامه، وحدث ولا يقبل أل والحاصل أن معاني الأوصاف اعتبرت على وجه ينافي التعريف فلم يكن معناها قابلا للتعريف بخلاف ذو وأحد، ونحوهما لم يعتبر في معناها ما ينافي، وإنما المنافاة في لفظها فلعل الأحسن في الجواب أن المراد بأل المؤثرة للتعريف الدالة عليه أعم من أن تدل عليه مجردة كما في أل الحرفية أو عليه مع موصوف، وهو الاسمية لأن مدلولها الذات وتعيينها.

«**قوله: وهذا هو معنى ما ذكره سيبويه**» قال الشاطبي: وزعم الخليل أن الذين قالوا الحرث، والعباس، والحسن إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه يعني أن يكون لفظه موافقًا لمعنى الصفة فيه ولم يجعلوه سمى به، ولكنهم جعلوه كأنه وصف له غلب عليه، ومن قال حارث، وعباس فهو يجريه مجرى زيد هذا نصه، وفيه نظر يظهر بالتأمل لعل وجهه أن مقتضى قوله أنها دخلت على تقدير التنكيل أنها أثرت تعريفًا فيما ليس فيه تعريف إذ التعريف زال بقصد التنكير.

«**قوله: وأقسام المعارف سبعة**» قال الدنوشري: هذا عند غير ابن كيسان،

وأما هو فقد ذهب إلى أن من المعارف أيضًا من وما الاستفهاميتين، واستدل بتعريف جوابهما نحو من عندك؟ فيقال زيد، وما دعاك إلى كذا؟ فيقال لقاؤك، والجواب يطابق السؤال والجمهور على أنهما نكرتان لأن الأصل التنكير ما لم تقم حجة واضحة على خلافه ولأنهما قائمتان مقام أي إنسان وأي شيء وهما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما، وما قيل في تعريف الجواب غير لازم إذ يصح أن يقال في الأول رجل من بني فلان وفي الثاني أمر مهم.

((**قوله: كأنا وهم**)) كان المناسب أن يضم إليهما أنت.

((**قوله: كزيد وهند**)) قال الدنوشري: تمثيله للعلم بزيد وهند يشعر بأنه المراد دون علم الجنس لأنه على مذهبه نكرة لا معرفة.

((**قوله: بالعهد الذي في الصلة**)) رد بأن الصلة كالجزء من الموصول، وجزء الشيء لا يعرفه.

((**فإن قيل**)) مشترك الإلزام في الغلام.

((**قلنا**)) لا لأنها تفارقه بخلاف الصلة فهي بالجزء أشبه لأنها لا تفارق بحال.

((**قوله: ومقدرة إلخ**)) فيه نظر. قال المصنف في الحواشي: ذهب أبو علي إلى أن تعريف الموصول بأل ورد بمن وما ونحوهما وأجيب بأنهما في معنى ما فيه أل وأورد أي فإنه لا يمكن فيها تقدير أل وأجيب بأن تعريفها بالإضافة قاله ابن عصفور، وهو عندي غلط منه لأنه مرادهم بكون من وما على أل أنهما في معنى الذي، والتي لا أن أل فيهما مقدرة فما اعترض به في أي فاسد لأنها على معنى الذي ولو كانت مضافة ثم ما أجاب به عن أي لا يستقيم لوجهين أحدهما أن الذي يراه هو في أي إنها تضاف لنكرة فهو حينئذ نكرة ولا يستقيم عنده أن يكون على معنى أل لأن أل والإضافة لا يجتمعان، والثاني أنه قرر أولا عن أبي على أنه يرى أن الموصول من قبيل ما عرف بأل فكيف يجيب عن أي بجواب يخالفه اهـ.

وبه يعلم ما في قول الشارح أن أل في ما، ومن مقدرة وقوله: أن تعريف أي بالإضافة إلا أن يكون كلامه في أي على غير قول أبي على فليحرر، وقائله، والمشهور في تعريف الموصول قولا إما بأل أو بالعهد الذي في الصلة.

للمذكر ((والتي)) للمؤنث ((و)) الخامس ((ذو الأداة)) للمذكر والمؤنث ((كالغلام والمرأة و)) السادس ((المضاف)) إضافة محضة ((الواحد منها)) أي من هذه الخمسة معتلا كان أو صحيحًا ((كابنى وغلامي و)) السابع المزيد على قول النظم:

كهم وذى، وهند وابنى والغلام والذي ((المنادى)) المنكر المقصود ((نحو يا رجل لمعين)) بناء على أن تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف منوى، قال في التسهيل: وأعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام يعني بأن يتقدمه اسم واحد معرفة أو نكرة ثم المشار به، والمنادى يعني أنهما في مرتبة واحدة لأن التعريف فيهما بالقصد عنده ثم الموصول وذو الأداة يعني أنهما في مرتبة واحدة، لأن تعريفهما بالعهد، وفي بعض نسخه ثم الأداة فجعله بعد الموصول، والمضاف بحسب المضاف إليه فجعل المضاف إلى الضمير في مرتبة الضمير، والصحيح ما نسب إلى سيبويه أن المضاف في رتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العلم، وذهب المبرد إلى أن المضاف دون المضاف إليه مطلقًا فتحصل ثلاثة أقوال.

((**قوله: السابع إلخ**)) قال الدنوشري: فيه إشارة إلى أن الناظم رحمة الله عليه إنما تركه في المثال، وإلا فهو داخل في عموم قوله وغيره.

((**قوله: المنكر المقصود**)) كذا قيد الناظم في شرح الكافية فلا يدخل يا زيد لأنه معين قبل النداء، ولا قول الأعمى يا رجلا.

((**قوله: وأعرفها ضمير المتكلم**)) لأنه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبغير صورته ووليه ضمير المخاطب لأنه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله، والعلم لأنه يدل على المراد حاضرا أو غائبًا على سبيل الاختصاص، ولو قال أرفعها بدل أعرفها كان أولى كما قال السيوطي لأن أفعل التفضيل لا يبنى من التعريف لزيادته على الثلاث.

((**قوله: ثم العلم**)) قال الزرقاني: ظاهره سواء كان خاصا أو عرض له اشتراك، وفي كلام الرضى نقلا عن ابن مالك التقييد بالخاص، وفسره بقوله أي

الذي لم يتفق له مشارك ولم يتعرض لغير الخاص انظر في باب النعت، والظاهر ما هنا.

((**قوله: السالم عن إبهام**)) قضيته أن المقترن بالإبهام لا فوق العلم ولا دونه فما محله.

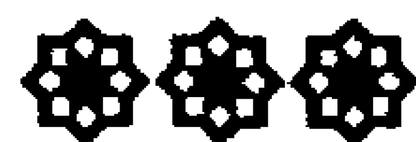
((**قوله: بأن يتقدمه اسم واحد**)) قال الزرقاني: أي فلا يشتبه مفسره وقال الدنوشرى: وذلك نحو زيد رأيته فلو تقدم اسمان أو أكثر نحو قام زيد، وعمرو كلمته تطرق إليه الإبهام ونقض تمكنه في التعريف.

((**قوله: ثم المشار به**)) قال الدنوشري: هذا على مذهب غير الكوفيين وأما هم فذهبوا إلى أن مرتبة الإشارة قبل العلم، و نسب لابن السراج واحتجوا بأن الإشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم، وتعريفها حسى وعقلى، وتعريفه عقلى فقط، وبأنها تقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد، ولا حجة في ذلك لأن المعتبر إنما هو زيادة في الوضوح والعلم أزيد وضوحا لاسيما علم لا تعرض له شركة كإسرافيل وطالوت قاله أبو حيان قال أصحابنا: أعرف الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسي ثم أسماء الأجناس، وأعرف الإشارات ما كان للقرب ثم للوسط ثم للبعد، وأعرف ذي الأداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد ثم للجنس.

((**قوله: لأن تعريفهما بالعهد**)) وقيل لأن تعريف الموصول بأل، وقيل ذو الأداة قبل الموصول، وعليه ابن كيسان لوقوعه صفة له في قوله تعالى: ﴿**مَنْ أَنزَلَ الكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى**﴾[1]. والصفة لا تكون أعرف من الموصوف، وأجيب بأنه بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة للتوراة.

((**قوله: فإنه في مرتبة العلم**)) قال الدنوشري: أي لئلا ينتقض القول بأن المضمر أعرف المعارف اهـ وفيه نظر.

((**قوله: فتحصل ثلاثة أقوال**)) حكى في الإفصاح رابعًا وهو أنه دون المضاف إليه لا المضاف لذي أل.



(١) سورة الأنعام: ٩١.

فصل في المضمر

بفتح الميم الثانية ((المضمر)) اسم مفعول من أضمرته إذا أخفيته وسترته، وإطلاقه على البارز توسع ((والضمير)) بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أي معقود، وهو اصطلاح بصري، والكوفية يسمونه كناية ومكنيا لأنه ليس باسم صريح، والكناية تقابل الصريح. قال ابن هانئ:

[٤١] فصرح بمن تهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر

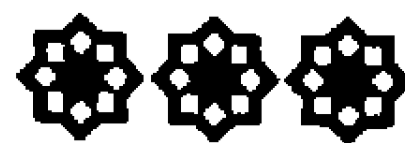
فالضمير، والكناية بالاصطلاحين ((اسمان لما وضع)) التعيين مسماه وهو إما ((لمتكلم كأنا)) بزيادة الألف عند البصريين وبأصالتها عند الكوفيين.

((**فصل**)) ((**قوله: توسع**)) قال الدنوشري: توسع فيه وإطلاق المضمر عليه حقيقة عرفية، ولعل المصنف راعى اللغة.

((**قوله: بمعنى المضمر**)) لم يقل بمعنى المضمور كما قاله أي معقود لأنه المناسب لقولهم المضمر، ولأنه لم يرد ضميرا بهذا المعنى ليجيء منه اسم مفعول بزنة مضمور.

((**قوله: ليس باسم صريح**)) أي بهذا المعنى المذكور فلا ينافى أنه صريح بمعنى أنه ليس مؤولا بالحرف المصدري، وقد جعلوا الضمير في باب المبتدأ والفاعل صريحا بمعنى أنه ليس مؤولا.

((**قوله: وضع لمتكلم إلخ**)) قال اللقاني: إن أراد فقط فيه، وفيما بعده كان الحد غير جامع لخروج ما وضع لكل من الثلاثة، وهو أيا فإن الحروف اللاحقة له خارجة عن حقيقته كما سيأتي، وإن أراد أعم من أن يوضع لذلك وحده أوله



---

[٤١] لم نجده.

((أو المخاطب كانت)) بزيادة التاء عند البصريين، وبأصالتها عند بعض الكوفيين ((أو الغائب كهو)) بتمامها عند البصريين، والهاء وحدها عند الكوفيين وإليه أشار في النظم بقوله:

فما لذي غيبه أو حضور كأنت وهو سم بالضمير

((أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى وهو)) ثلاثة ((الألف والواو والنون)) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وألف والواو والنون لما، غاب وغيره. وأراد بغيره المخاطب ((كقوما)) للمخاطبين ((وقاما)) للغائبين ((وقوموا وقاموا وقمن)) يا هندات والهندات قمن ((وينقسم)) الضمير ((إلى بارز وهو ماله صورة في اللفظ)) به ((كتاء قمت)) وكاف أكرمك وهاء غلامه فكل من التاء والكاف والهاء يلفظ بصورته ((وإلى مستتر وهو بخلافه)) أي بخلاف البارز، وهو ما ليس له صورة

ولغيره كان قوله: أو المخاطب تارة مستدركًا أي مستغني عنه قال الشهاب القاسمي: قوله: وإن أراد أعم قلت تختار هذا، وتمنع الاستدراك المذكور لأن قوله أو المخاطب تارة إلخ أفاد أمرين أحدهما دفع توهم إرادة معنى فقط كما سبق، والثاني تعيين ما وضع لمخاطب تارة، ولغائب أخرى فإن ما سبق لا يفيد تعيينه، وما أفاد أمرين لا يكون مستدركًا.

((**فإن قيل**)) يلزم على اختيار هذا أن يكون قوله: أو المخاطب إلخ من عطف الخاص وهو من خصائص الواو.

((**قلنا**)) يمكن أن تجعل أو بمعنى الواو فليتأمل.

((**فإن قلت**)) دفع الاستدراك بما ذكرته لا يصح لأنه لو كان كذلك لنبه على ما يكون للمعاني الثلاثة أيضًا كأنا.

((**قلت**)) اتكل على فهمه مما سيذكره.

((**تنبيه**)) قال المصنف في الحواشي عند قول الناظم: فما لذي غيبة. إلخ لينظر في نحو هي راودتني فإن هي ليس غير مضمر باتفاق وليس هو للغائب بل لمن بالحضرة وكذا يا أبت استأجره فهذا في المتصل وذاك في المنفصل وقوله: يخاطب شخصًا في شأن آخر حاضر معك قلت له اتق الله، وأمرته بفعل الخير،

وقد يقال إنه نزل فيهن منزلة الغائب، وكذا في عكسه يبلغك عن شخص غائب فتقول ويحك يا فلان أتفعل كذا تنزيلاً له منزلة من بالحضرة.

((**فإن قيل**)) فكان حقه أن يقول: ما لذي غيبة أو حضور أو منزل منزلة أحدهما.

((**قلت**)) إنما يحد الشيء باعتبار وضعه، وهذه يصدق عليها أنها لغيبة أو حضور باعتبار أصلها، وإن استعملت على خلافه اهـ.

وقال السراج البلقيني في رسالته المسماة نشر العبير لطي الضمير المفسر لضمير الغائب: إما مصرح به أو مستغني بحضور مدلوله حسا أو علما فالحس نحو قوله تعالى: ﴿**هِيَ رَاوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي**﴾(١). و﴿**يا أبت استأجره**﴾(٢) كذا ذكره الشيخ ابن مالك رحمه الله تعالى وتعقبه شيخنا أبو حيان رحمه الله تعالى بأن قال ليس كما مثل به لأن هذين الضميرين عائدان على ما قبلهما فالضمير في قال عائد على يوسف، والضمير في هى عائد على قوله ﴿**بأهلك سوء**﴾(٣)، ولما كنت عن نفسها بقولها بأهلك ولم تقل بي كنى هو عنها بضمير الغيبة بقوله هى راودتني. ولم يخاطبها بقوله أنت راودتني، ولا أشار إليها بقوله هذه راودتني، وكل هذا على سبيل الأدب في الألفاظ والاستحياء في الخطاب الذي لا يليق بالأنبياء فأبرز الاسم في صورة ضمير الغائب تأدبًا مع الملك وحياء منه وعندى أن الذي قاله الشيخ ابن مالك أرجح مما قاله شيخنا رحمهما الله تعالى، وذلك أن الاثنين إذا وقعت بينهما خصومة عند حاكم فيقول المدعى للحاكم لي على هذا كذا فيقول المدعى عليه هو يعلم أنه لا حق له على فالضمير في هو إنما هو لحضور مدلوله حسا لا لقوله لي هذا هو المتبادر إلى الأفهام دون ما قال شيخنا، وكذا قولها: يا أبت استأجره عائد على موسى فمفسره مصرح بلفظه، وهذا الذي قاله شيخنا متعقب فإن موسى لم يسبق له ذكر عند حضوره مع بنت شعيب.

وقد قالت يا أبت استأجره وقصدها بالضمير الرجل الحاضر الذي بان لها من قوته، وأمانته الأمر العظيم قال شيخنا، وكأن ابن مالك تخيل أن هذا موضع

---

(١) سورة يوسف: ٢٦.

(٢) سورة القصص: ٢٦.

(٣) سورة يوسف: ٢٥.

إشارة لكون صاحب الضمير حاضرا عند المخاطب فاعتقد أن المفسر يستغنى عنه بحضور مدلوله حسا فجرى الضمير مجرى اسم الإشارة، والتحقيق ما ذكرناه. هذا كلام شيخنا ونحن نقول بل التحقيق ما قرره ابن مالك وذلك أن من خاصم زوجته فقال للحاضرين من أهلها أو من غيرهم هى طالق فإنها تطلق لوجود ما قرره الشيخ ابن مالك، ولا يتمشى ذلك على ما قرره شيخنا لأنه وإن أمكنه التأويل في الآيتين المذكورتين فلا يتمشى معه في غيرهما.

((**قوله: في اللفظ**)) قال اللقاني: خرج به المستتر فإن له صورة في العقل، وينبغي أن يرادباللفظ ما يعم المذكور والمقدر ليتناول الحد البارز المحذوف.

((**فإن قلت**)) فأي فرق بين المحذوف والمستتر.

((**قلت**)) المستتر اللفظ القائم بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف.

((**فإن قلت**)) فالمحذوف أحسن حالا من المستتر، والأمر بخلافه ولهذا اختص المستتر بالعمدة.

((**قلت**)) المستتر متصف بدلالة العقل والمحذوف زالت عنه دلالة العقل، واللفظ ولذا احتاج إلى قرينة ودلالتها أضعف من دلالتهما.

((**قوله: وإلى مستتر**)) سمى بذلك لأنه استغنى عن لفظه أي ظهور أثره في اللفظ بظهور معناه فكأنه احتجب عن الإدراك اللفظي كما أشار إليه ابن الناظم.

((**فإن قيل**)) الاستتار إنما يستعمل فيما كان منكشفًا ثم اختفى، والضمير المستتر لم يكن ظاهرا لأنه حقيقته لا تظهر أبدًا، وإنما هو أمر ذهني تقديري كما أن حقيقة البارز لا تخفى أبدًا فلا يليق بالموضع لفظ الاستتار، وإنما كان الأولى الإتيان بلفظ لا يعطى معنى الظهور أصلا كما قال في التسهيل فمنه واجب الخفاء، ومنه جائز الخفاء إذ لفظة الخفاء لا يفهم منها أنه كان ظاهرًا ثم خفى بخلاف لفظة الاستتار، والاختفاء إذ كل منهما مطاوع لسترته، وأخفيته أي فعلت به هذا بعد إن لم يكن، والجواب أن المصنف كالناظم اتكلا على فهم المراد ثم إن سلمنا قصدهما إليه فعلى قصد أمر آخر، وهو أن الضمائر المتصلة أصلها أن تبرز وتظهر في النطق لما تقرر في الغالب من حالها إذ هى من قبيل الألفاظ فما أشعر به اللفظ من الظهور باعتبار القياس.

في اللفظ بل ينوى ((كا)) لضمير ((المقدر في)) أقوم و ((قم)) فيقدر في أقوم أنا، وفي قم أنت، ولم تضع العرب لهما لفظا يعبر به عنهما، ولكن لضيق العبارة عبر عنهما بلفظ الضمير المنفصل تعليمًا للمبتدئين، وليس هما إياهما على الحقيقة ((وينقسم البارز إلى متصل)) بعامله ((وهو ما لا يفتتح به النطق، ولا يقع بعد إلا كياء ابني، وكاف أكرمك، وهاء سليه ويائه)) وهذا معنى قول النظم:

وذو اتصال منه مالا يبتدا ولا يلي إلا اختيارًا أبدًا

كالياء والكاف من ابني أكرمك والياء والها من سليه ما ملك

وشملت هذه الأمثلة أنواع الضمير الثلاثة من المتكلم، والمخاطب، والغائب ومحاله الثلاثة من الرفع والنصب والجر فالياء من ابني للمتكلم ومحلها جر.

((**قوله: وليس هما إياهما**)) قال الدنوشري: أتى بالضمير منفصلا مع إمكان الاتصال، وهو لا يجوز فلو قال وليسا إياهما لكان حسنا اهـ. ونقل عنه كلامًا طويلاً لم أره بخطه، وحاصله أن عبارة الشارح نظير الحديث المروى عن أنس ليس هما بمعنى الأذنين من الوجه، وقد خرجه أبو حيان على أن ليس مهملة عند بني تميم على حد ليس الطيب إلا المسك، وتلك يفصل معها الضمير نحو ليس أنا قائم لأنه مبتدأ، وما بعده خبر ورد المصنف قوله إن الإهمال فيه لغة تميم، بأن ليس إنما تهمل عندهم إذا انتقض النفي. قال وأما إذا لم ينتقض فلا أظن أحدا من العرب على أنه أضمر في ليس ضمير شأن، والجملة من المبتدأ والخبر خبر ليس، والفصل حينئذ واجب لأنه حينئذ معمول للابتداء وقال الوجهان مذكوران في قوله:

وليس منها شفاء النفس مبذول

ذكر ذلك التاج السبكي في طبقاته الكبرى في ترجمة أبي حيان، وأقول ليست عبارة الشارح كالحديث لأن قول الشارح إياهما ضمير فلا يظهر كونه خبرا لا عن المبتدأ، ولا عن ليس كما لا يخفى، وانظر قول المصنف: إن النفى

إذا لم ينتقض لا تهمل ليس عند أحد من العرب فيما نظن مع قوله: إن الوجهين جائزان في:

وليس منها شفاء النفس مبذول

مع عدم انتقاض النفي فيه، ولم يذكر في المغنى القول بأن ليس في البيت مهملة بل ذكر أن بعضهم زعم أن قائله قدرها حرفا، وكذا قولهم ليس خلق الله مثله، ثم قال: ولا دليل فيهما لجواز كون ليس فيهما شأنية.

((**قوله: وينقسم البارز إلى متصل إلخ**)) قال اللقاني: قد يفهم منه أن المستتر ليس بمتصل إذ المتصل قسم من البارز الواقع قسيمًا للمستتر، وقسم قسيم الشيء قسيم للشيء فلا يكون الشيء قسمًا، والجواب أن المتصل الذي هو قسم من البارز، وقسم للمستتر نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل فجاز أن يكون المفهوم الواقع على ذلك النوع أعم منه صادقًا به، وبالمستتر فلم يلزم من كون المستتر متصلا كون القسيم قسما، وقد صرح الرضى، وغيره بكون المستتر منفصلا، وهذا الجواب نص على معناه بعض المحققين في بحث الكناية قال السكاكي: الكناية تتفاوت إلى تعريض، وتلويح إلخ.

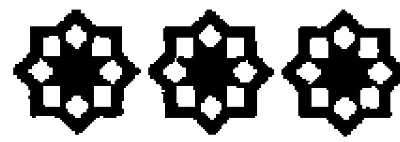
قال شارح المفتاح: لم يقل تنقسم إلى تعريض إلى إلخ لأن التعريض لا يختص بالكناية فرد عليه بأن قسم الشيء يجوز أن يكون أعم منه كما في قولك الأبيض إما حيوان، أو غيره والحيوان أعم من الأبيض اهـ. ويأتي في كلام الشارح إشارة لكون ما هنا يدل على أن المستتر ليس بمتصل، وأن ما في باب العطف يدل على أنه منه، وأنه لا منافاة بينهما ويأتي ما فيه وبعض المحققين الذي أشار إليه هو السعد قد ذكر ذلك في شرحي التلخيص في بحث الكناية والاستعارة وقال حفيده إن كون القسم أعم خلاف الأصل فانظر كلامه آخر بحث الكناية وحاشيتنا على المختصر في بحث الاستعارة عند رد الخطيب على السكاكي.

((**قوله: ما لا يفتتح به النطق إلخ**)) قال اللقاني: هذا الحد يخرج منه بعض أفراد المتصل كالضمير المستتر فإنه قدروه في استقم بأنت، وحكموا بأنه يبرز في زيد هند ضاربها هو، حتى صرح ابن الناظم بأن هو في المثال فاعل

الوصف، والضمير الغائب المثنى، والمجموع كضربتهما، وضربتهم، وضربتهن فإن ذلك يمكن افتتاح النطق به، ووقوعه بعد إلا كما لا يخفى، وقد يجاب بأن التقدير بأنت لضيق العبارة، وبأن البارز ليس بفاعل كما قال ابن الناظم بل تأكيد للفاعل المستتر، وبأن الضمير الغائب فيما ذكر هو الهاء فقط، والحروف اللاحقة له ليست منه بل دوال على التثنية، والجمع ولهذا كل متصل يتنزل لكونه حرفا واحدا منزلة الجزء منه فيمتنع تقدمه وتأخره بخلاف المنفصل فإنه لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك فالضمير في ضربتهم هو الهاء فقط، وفي هم ضربوا كلمة هم، وجميع ما ذكرناه نص عليه الرضى وغيره وسيرد عليك في كلام المصنف قريبًا إشارة إجمالية إلى ما ذكرنا في الضمير الغائب والله أعلم اهـ.

وقال الزرقاني: ما في قوله ما لا يفتتح واقعة على اللفظ أي وهو لفظ لا يفتتح، وحينئذ لا يشمل التعريف الضمير المستتر الذي جعله قسمًا للبارز.

((**قوله: كالياء والكاف**)) قول الناظم كالياء والكاف فيه نكتة، وهى الإشارة إلى ترتيب الضمائر في الأعرفية لأنه مثل بابني أولا، وهو ضمير المتكلم وهو أعرف مما بعده ثم ثنى بكاف الخطاب إشارة إلى أنه يليه في الرتبة ثم عقبها بقوله سليه، وهو مشتمل على الهاء التي هىضمير الغائب كذا بهامش نسخة الدنوشرى بخط كاتب الأصل.



والكاف من أكرمك للمخاطب ومحلها نصب والياء من سليه للمخاطبة ومحلها رفع على الفاعلية، والهاء من سليه للغائب ومحلها نصب على المفعولية، والحاصل أن الياء والكاف والهاء لا يبتدأ بشيء، ولا تقع بعد إلا «وأما قوله»:

[٤٢] وما نبالي إذا ما كنت جارتنا «أن لا يجاورنا إلاك ديار

فضرورة» والقياس إلا إياك، ولكنه اضطر فحذف إيا، وأبقى الكاف أو أوقع المتصل موقع المنفصل، وما الأولى نافية، وما الثانية زائدة لا مصدرية لأن إذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية، ونبالي من المبالاة بمعنى الاكتراث، وجارتنا خبر كان من الجوار وأن مصدرية، وديار بمعنى أحد فاعل يجاورنا، وأن وصلتها مفعول نبالي، وهي مفرد لا جملة وإلا حرف إيجاب، والكاف في موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار، والمعنى إذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك، وأجاز ابن الأنباري وقوع المتصل بعد إلا مطلقًا ومنعه المبرد مطلقًا، وأنشد مكان إلاك سواك، ويحتاج إلى الجواب عن قول الشاعر:

---

[٤٢] **البيت من البسيط**، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٢٩/٢)، وتخليص الشواهد ص ١٠٠، وخزانة الأدب (٢٧٨/٥، ٣٢٥)، وشرح المفصل (١٠١/٣)، وهمع الهوامع (٥٧/١).

المعنى: إننا لا نهتم إذا لم يجاورنا أحد سواك، لأن جوارك يغنينا عن جميع الناس.

الإعراب: وما: الواو بحسب ما قبلها، **ما**: نافية لا عمل لها ، **نبالي**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره «**نحن**»، **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني في محل نصب متعلق بالجواب، **ما**: زائدة، **كنت**: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء ضمير مبني في محل رفع اسم «**كان**»، **جارتنا**: خبر كان منصوب بالفتحة، **ونا**: ضمير مبني مضاف إليه، **ألا**: أن: حرف مصدري ونصب، **لا**: نافية مهملة، **يجاورنا**: فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه الفتحة، **والنا**: ضمير مبني في محل نصب مفعول به، **إلا**: حرف حصر واستثناء، **والكاف**: ضمير مبني في محل نصب على الاستثناء، **ديار**: فاعل مرفوع بالضمة، والمصدر المنسبك من «**أن والفعل**» منصوب على نزع الخافض.

الشاهد: إلاك: حيث وقع ضمير الكاف والأصل أن يقول «**إلاّ إياك**».

[٤٣] أعوذ برب العرش من فئة بغت   عليَّ فما لي عوض إلاه ناصر

فأوقع الهاء المتصلة موقع إياه ((وإلى منفصل)) عن عامله ((وهو)) أي المنفصل ((ما يبتدأ به)) في النطق ((ويقع بعد إلا)) وذلك ((نحو إنا نقول)) في ابتداء النطق به ((أنا مؤمن و)) في وقوعه بعد إلا ((ما قام إلا أنا)) وتقسيمه هنا البارز إلى متصل ومنفصل لا ينافي تقسيمه المتصل إلى مستتر، وبارز في باب العطف لاختلاف المدركين فإنه هنا ناظر إلىمواقعه من الإعراب، وهناك ناظر إلى صحة العطف على الضمير المرفوع، وظاهر صنعه أن كلا من المتصل، والمنفصل أصل برأسه وذهب بعضهم إلى أن المتصل أصل للمنفصل محتجًا بأن مبنى الضمائر على الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل.

((وينقسم)) الضمير ((المتصل بحسب مواقع الإعراب)) من رفع ونصب وجر ((إلى ثلاثة أقسام)) الأول ((ما يختص بمحل الرفع)) فقط ((وهو خمسة)) أحدها ((التاء)) مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة ((كقمت)) بالحركات الثلاث ((و)) ثانيها ((الألف)) الدالة على اثنين أو اثنتين ((كقاما)) وقامتا ((و)) ثالثها ((الواو)) الدالة على جمع المذكر ((كقامو او)) رابعها.

((قوله: وما نبالي إلخ)) قال الدنوشري: قال الموضح في شرحه على النظم يحتمل أن يكون المجوز لقوله إلاك أحد ثلاثة أمور الأول: أن إلا هنا محمولة على غير فاتصل الضمير معها، كما يتصل في نحو ﴿ما لكم من إله غيره﴾[1]. كما حملوها عليها في الوصف بها. الأمر الثاني: أن مذهب سيبويه، والمبرد في المقتضب، والجرجاني، وبعض المتأخرين أن العامل في المستثنى إلا فهذا قد يكون وجه اتصال الضمير لأن حقه أن يتصل بعامله ألا ترى أن من ادعى أن المفعول معه معمول الواو رد عليه بانفصاله منها إذا كان ضميرًا نحو سرت، وإياك ولا تقول سرت وك فإن قلت هذا مقتض لأن يتصل الضمير بإلا دائمًا في

---

[٤٣] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٥١، والمقاصد النحوية (٢٥٥/١).

والشاهد فيه قوله: (إلاه) حيث وصل الضمير بـ (إلا) شذوذا، والقياس: إلا إياه.

(١) سورة الأعراف: ٦٥.

الفصيح قلت: هولازم إن قيل إلا هى العامل إلا أن اعتذر عنه بأمور تذكر إن شاء الله تعالى في الاستثناء اهـ. كلامه.

وفيما ذكره نظر لأن الاستثناء المفرغ لاعمل لإلاَّ فيما بعدها اهـ. واقتصر من كلام الموضح على وجهين، وترك الثالث، ولعله أن الأصل في الضمير الاتصال أوأن الأصل في الحرف الناصب للضمير أن يتصل الضمير به نحو إنك، ولعلك فقد قال في شرح الشواهد: وإنما سهلت وصله في الضرورة ثلاثة أمور وذكر هذين والثالث الوجه الثاني مما نقل له الدنوشري، وقد يجاب عما ذكره من النظر بأن الموضح لم يدع أن إلا عامل في كل استثناء بل مراده في غير المفرغ، ويكون المفرغ حمل على غيره.

((**قوله: فحذف إيا**)) قال الدنوشري: تجويزه هذا الوجه من كلام الموضح غير ظاهر لأنه ساق هذا البيت شاهدا على وقوع المضمر المتصل بعد إلا فكان ينبغي الاقتصار على الوجه الثاني ولكنه ذكر في البيت ما يجوز أن يحمل عليه.

((**قوله: لتقدمه**)) قال الدنوشري: يوهم أنه إذا تأخر لا ينصب، وفيه نظر إلا أن يقال مراده ينصب حينئذ وجوبًا بخلاف ما لو أخر وفيه نظر.

((**قوله: ويحتاج إلى الجواب**)) قال الدنوشري: قد يجاب بأن له أن يدعى أن الهاء ليست ضميرًا متصلاً، وإنما هى حرف لاحق لا بالمحذوفة.

((**قوله: ويقع بعد إلا**)) قال الدنوشري: يرد على هذا الضمير في قولك ما مررت إلا بك فإنه واقع بعد إلا، وهو متصل إلا أن يقال المراد وقوعه بعدها من غير فصل.

((**قوله: لاختلاف المدركين**)) لايظهر من هذا جواب المنافاة المنفية في كلامه الواردة بحسب الظاهر إذ وجهها أن ما هنا اقتضى أن المستتر ليس بمتصل لما عرفت فيما مر عن اللقاني، وما في العطف أنه من المتصل وما ذكره في بيان اختلاف المدركين لا يدفع ذلك فتأمل والأظهر أن يجاب بأن ما هنا مشى على قول وما في العطف على قول آخر لأن في كون المستتر من المتصل قولين.

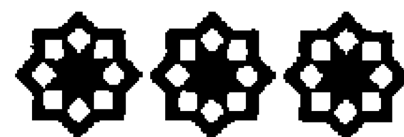
((**قوله: فقط**)) قال بعض الفضلاء غير محتاج إليه بعد قول المتن يختص اهـ.

وقد يقال إنها إشارة إلى أن الباء في كلام المتن داخلة على المقصور عليه على الاستعمال الأصلي.

((**قوله: وهو خمسة**)) قال اللقاني: إن قلت المستتر على ما تقرر متصل، وهو مرفوع فقط وهو ليس من الخمسة فيرد على حصر المختص بالرفع فيها قلت المنحصر فيها هو المختص من المتصل الواقع في التقسيم، وهو المتصل البارز لا المتصل مطلقا وسينبه المصنف على أن المستتر مختص بمحل الرفع قريبًا، وفيه إشارة إلى ما ذكرناه.

((**قوله: مضمومة كانت إلخ**)) أشار إلى أن المصنف أطلق التاء ليعم تاء المتكلم، والمخاطب قال اللقاني: وتنبيهًا على أن الضمير في المثنى، والمجموع مطلقًا هو التاء فقط وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع.

((**قوله: الدالة على اثنين**)) قال الدنوشري: احترز به عن الألف في نحو يا حرسيا فإنها في محل جر. انتهى. واحترز أيضًا عن الألف المنقلبة عن الياء في المنادى المضاف لياء المتكلم نحو يا أبتا فإنها في محل جر.



((النون)) الدالة على جمع الإناث ((كقمن و)) خامسها ((ياء المخاطبة)) بناء على أنها ضمير وهو قول سيبويه، وخالفه الأخفش، والمازني وزعما أنهاحرف تأنيث، والفاعل ضمير مستتر، وتقع في الأمر ((كقومي)) والمضارع كتقومين وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم فإنها لا تكون في محل رفع أصلا ((و)) القسم الثاني من الأقسام الثلاثة ((ما هو مشترك بين محل النصب، والجر فقط وهو ثلاثة)) أحدها ((ياء المتكلم نحو ﴿رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾[١])). فالياء من ربي في محل جر بإضافة رب إليها وفي أكرمني في محل نصب على المفعولية بأكرم ((و)) ثانيها ((كاف المخاطب)) بفتح الطاء ((نحو ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾[٢])) فالكاف من ودعك في محل نصب على المفعولية، ومن ربك في محل جر بإضافة رب إليها ((و)) ثالثها ((هاء الغائب نحو ﴿قال له صاحبه، وهو يحاوره﴾[٣]. فالهاء من له وصاحبه في محل جر في الأول باللام، وفي الثاني بإضافة، وفي يحاوره في محل نصب على المفعولية بيحاور، وذلك داخل تحت قول الناظم:

ولفظ ما جر كلفظ ما نصب

((و)) القسم الثالث من الأقسام الثلاثة ((ما هو مشترك بين)) المحال ((الثلاثة)) محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر ((وهو نا خاصة)) بشرطين اتحاد المعنى والاتصال ((نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا﴾[٤])) في محل جر بإضافة رب إليها، وفي أننا في محل نصب بإن وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع، ونظير ذلك قول الناظم:

كاعرف بنا فإننا نلنا

((وقال بعضهم)) وهو أبو حيان معترضا على الناظم في قوله:

للرفع والنصب وجرنا صلح

---

(١) سورة الفجر: ١٥.
(٢) سورة الضحى: ٣.
(٣) سورة الكهف: ٣٤.
(٤) سورة آل عمران: ١٩٣.

((لا يختص ذلك بكلمة نابل الياء وكلمة هم كذلك)) فإنهما يقعان في المحال الثلاثة ((لأنك تقول)) في الياء في الرفع ((قومى و)) في النصب ((أكرمنى و)) في الجر ((غلامي و)) تقول في هم في الرفع ((هم فعلوا و)) في النصب ((أنهم و)) في الجر ((لهم مال و)) رده المتأخرون فقالوا ((هذا)) النقص ((غير سديد)) بالسين المهملة لأن المدعى أن يكون الضمير في الأحوال الثلاثة متحد المعنى، ومتصلا وما أورده ليس كذلك ((لأن ياء المخاطبة غير ياء المتكلم)) بدليلين أحدهما أن ياء المخاطبة مختلف في اسميتها وياء المتكلم لم يختلف فيها، والمختلف فيه غير المتفق عليه، والثاني أن ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث، وياء المتكلم موضوعة للمذكر، وما للمؤنث غير ما للمذكر ((و)) لأن الضمير ((المنفصل غير)) الضمير ((المتصل)) ضرورة فانتفى الإيراد وثبت المراد ((وألفاظ الضمائر كلها مبنية)) وجوبًا وذلك مفهوم من قول الناظم:

وكل مضمر له البنا يجب

((**قوله: بناء على أنها ضمير**)) قال الدنوشري: حصر الخلاف بالياء مع أنه جار في النون والواو والألف أيضًا. قال العلامة جلال الدين السيوطي في همع الهوامع: وقيل الأربعة النون والألف والواو والياء حروف علامات كتاء التأنيث في قامت لا ضمائر والفاعل ضمير مستكن في الفعل، وعليه المازني ووافقه الأخفش في الياء وشبهة المازني أن الضمير لما استكن في فعل وفعلت استكن في التثنية، والجمع وجيء بعلامات للفرق كما جيء بالتاء وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المؤنث والمذكر بالتاء أول الفعل في الغيبة، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالين احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث ورد بأنها لو كانت حروفًا لسكنت النون، ولم يسكن آخر الفعل لها ولثبتت الياء في التثنية كتاء التأنيث، وبأن علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع في موضع انتهى.

ولعل اقتصار الشارح على الياء، ولم يحك الخلاف في غيرها لقوته فيها باتفاق المازني والأخفش.

((**قوله: فإنها لا تكون في موضع رفع أصلا**)) قال الدنوشري: قد يقال إنه مردود بنحو قولك ضربى حسن فإن ياء المتكلم هنا محلها رفع على الفاعلية، وإن كانت في محل جر أيضًا ثم رأيت بعضهم رد كلام الشارح بهذا.

((**قوله: وما هو مشترك**)) قال اللقاني: قياسه مشترك فيه لأن فعله إنما يتعدى إلى المفعول به بفى فاسم مفعوله كذلك كقولك اشتركنا في كذا فهو مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل توسعًا فاستتر فيه.

((**قوله: بين محل النصب والجر فقط**)) قال الدنوشري: ينبغي أن يقيد بالأصالة لئلا ترد الضمائر الواقعة بعد لولا على مذهب الأخفش نحو لولاى ولولاك ولولاه فتكون الياء والكاف والهاء مشتركة على مذهبه لكن لا بالأصالة بل بالاستعارة كما صرح به.

((**قوله: وكاف المخاطب**)) قال اللقاني: عبر بالكاف تنبيها على ما سبق في الياء، وكذا قوله: وهاء الغائب.

((**قوله: وهو أبو حيان**)) قال الدنوشري: أحسن من إشكال أبي حيان أن يقال ياء المتكلم نفسها تصلح للمحال الثلاثة نحو ضربي حسن وأكرمني، وغلامي.

((**قوله: لأن ياء المخاطبة إلخ**)) قال اللقاني: حاصله أن المغايرة بين اللفظين إما بتغايرهما ولو اتحدا معنى كالضميرين المختلفين وصلا وفصلا وتغاير لفظيهما بالبساطة، والتركيب كما مر وإما بتغاير المعنيين ولو اتحدا لفظا كياءى المخاطبة والمتكلم.

((**قوله: موضوعة للمذكر**)) قال الدنوشري: هذا مردود فإن ياء المتكلم كما تكون للمذكر تكون للمؤنث فلم يتجه هذا الدليل ثم رأيت بعضهم نقل ذلك عن الشيخ محاسن رحمه الله تعالى، وقد يقال المراد أن ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث فقط وياء المتكلم غير خاصة به بل تكون للمؤنث وللمذكر فيه نظر إذ لا يلايم آخر كلام الشارح.

((**قوله: وألفاظ الضمائر كلها مبنية**)) لم يقل والضمائر كلها مبنية تنبيهًا على أن محالها معربة كما مر لقاني.

قال الدنوشري: وفيه نظر.

وقال اللقاني: كلام المصنف لا يفيد وجوب البناء المصرح به في النظم إذ قد يجوز، ولا يجب كما في الزمان المحمول على إذ مضافًا إلى الجملة كما سيأتي في قول النظم:

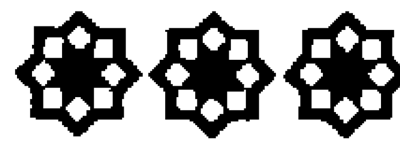
واختر بنا متلو فعل بنيا

اهـ.

قال الدنوشري: قال بعض الأفاضل وقد يقال إن في عبارة الموضح حسنا من جهة أنها تفيد الاتصاف بالبناء بخلاف النظم فإنه لا يفيد ذلك إذ لا يلزم من كونه واجبًا كونه متصفًا به فإذن في قول الشارح وذلك مفهوم من قول النظم إلخ نظر إذ لا يلزم من كلام الناظم الاتصاف الذي ذكره الموضح اهـ.

((**وأقول**)) قد يقال إن الحكم على كل مضمر بوجوب البناء له يفيد البناء بالفعل له لأن الواضع حكيم يضع الشيء في محله فإذا وجب شيء لشيء أعطاه إياه. انتهى.

ويرد على قوله قد يقال الحكم إلخ. أنه قد حكم على الموصولات وأسماء الإشارة بوجوب البناء وبعضها لم يتصف به بالفعل لمعارضة شبه الحرف فيه بما اقتضى إعرابه كما تقدم، ويجاب بأن الحكم فيها إنما هو على طريق الإجمال، ولا يصح أن يقال كل موصول مبنى، وهكذا والكلام على الاحتياج إلى هذه القاعدة مع أنه قد يدعى العلم به من أول بحث المبنى وتوسطها في بحث الضمير دون تقدمها عليه أو تأخرها عنه بيناه في حاشية الألفية.



واختلف في سبب بنائها فقيل شبه الحرف في المعنى لأن كل مضمر مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهي من معاني الحروف، وقيل شبه الحرف في الوضع لأن أكثر المضمرات على حرف واحد أو حرفين وحمل الأقل على الأكثر وقيل شبه الحرف في الافتقار لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة مشاهدة أو غيرها، وقيل شبه الحرف في الجمود، وقيل اختلاف صيغه لاختلاف معانيه، وقيل غير ذلك ولا يختص الإبراز بضمير بعينه بل يكون في ضمير الرفع والنصب والجر ((ويختص الاستتار بضمير الرفع)) فقط ((وينقسم المستتر إلى)) قسمين ((مستتر وجوبًا وهو)) المقتصر عليه في النظم بقوله:

ومن ضمير الرفع ما يستتر

بقرينة تمثيله بقوله:

كافعل أوافق نغتبط إذ تشكر

وضابط واجب الاستتار ((ما لا يخلفه)) في مكانه اسم ظاهر ولا ((ضمير منفصل وهو المرفوع بأمر الواحد)) المذكر ((كقم)) واستخرج بخلاف المرفوع بأمر الواحدة، والمثنى والجمع فإنه يبرز في الجميع نحو قومي وقوما وقوموا وقمن ((أو)) المرفوع ((بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد كتقوم)) ونستخرج بخلاف المبدوء بتاء الغائبة نحو هند تقوم فإن استتاره جائز لا واجب وبخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة، والتثنية والجمع فإنه يبرز في الجمع نحو تقومين وتقومان

((**قوله: وقيل اختلاف صيغه**)) قال الدنوشري: أي ولا يضر اشتباه بصيغ المنصوب كما لا يضر اشتباه النصب بالجر في فتحة ما لا ينصرف، وفي كسرة جمع المؤنث السالم.

((**قوله: ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط**)) لا حاجة لقول الشارح فقط بعد قول المصنف يختص، وأورد على ما ذكره المصنف أنك تقول أعجبني الذي أكرمت تريد أكرمته واقض ما أنت قاض أي قاضية، وفي ذلك استتار

ضمير للنصب، والجر وأجيب بأن ذلك من قبيل الحذف لا الاستتار، وقد تقدم الفرق بينهما والحاصل أن المستتر في حكم الحاضر الملفوظ به، والمراد بخلاف المحذوف فإنه كان ملفوظًا به ثم ترك وأهمل فليس في حكم الحاضر والدليل عليه أنك إذا سميت بضرب ذي الضمير المستتر حكى كما تحكى الجمل ومنها ضربته، وإذا سميت بالمحذوف منه الضمير اختصارًا، والأصل ضربته أعرب.

((**قوله: المرفوع بأمر الواحد إلخ**)) قال اللقاني: اعلم أن لهم عبارات منها قول المصنف فيما مر مواقع الإعراب ومحل الرفع بالإضافة فيهما، ومنها قوله هنا للمرفوع ومنها قولهم محله رفع مثلا بحمل الرفع على المحل وقولهم عطف على المحل، وتحقيق الأمر في ذلك كله أن المحل، والموضع حقيقة في المكان وأن الإعراب وأنواعه حقيقة في الأثر المتقدم، فإن قيل: لفظ الكلمة ذلك الأثر اتصف به لفظا، أو تقديرا وسمى معربا بذلك الإعراب ولم يثبت له بالنظر إلى ذلك الإعراب محل وإلا جعل ذلك الإعراب أو النوع محلا للفظ نفسه على سبيل التوسع في الإعراب والمحل فحيث قيل مواقع الإعراب، ومحل الرفع كانت الإضافة بيانية أي مواقع هى الإعراب، ومحل هو الرفع وحيث قيل الضمير مرفوع فالإسناد فيه حقيقى إذ المرفوعية ثابتة له حقيقة إذ الرفع محله فالمعنى مرفوع برفع وهو محله وحيث قيل محله رفع بالجمل فهو حقيقى الإسناد أيضًا وحيث قيل عطف على محل كذا ففيه تسامح أي عطف على كذا باعتبار محله فتدبره.

((**قوله: الواحد**)) قال الزرقاني: مفيد لأمرين الإفراد والتذكير وحينئذ فزيادة الشارح المذكر مستغنى عنها انتهى. قال المصنف في الحواشي.

((**فإن قيل**)) هلا زعمتم في اسكن أنت وزوجك أن أنت الفاعل؟

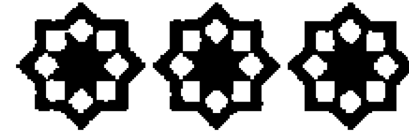
((**قلت**)) لأن الضمير المرفوع لا يقع إلا جنب عامله الفعلى منفصلا عنه لغير سبب، ولأنك تقول في التثنية، والجمع اضربا أنتما واضربوا أنتم ولا تقول اضرب أنتما، ولا اضرب أنتم ولأن الفاعل لا يحذف، ويجوز لك في اضرب أنت أن تقول اضرب.

((**فإن قيل**)) يرد قول عدى بن زيد:

وتذكــــــر رب الخورنـــــــق إذ فكــر يومــا وفــي الهــدى تفكــير

((**قلت**)) هو فعل ماض وأدغم ومن الغلط قول الشيخ في باب التحذير بإيـاك أن العامل لما حذف انتقل ضميره الذي كان فيه إلى إياك، ومن ثم قـال: وإيـاك أنت، وعبد المسيح وهذا من غريب العربية استتار الضمير فــي الضمـير، وسـهله أنه بطريق للعروض، ولعلهم لذلك لم يعدوه لكن يرد أنهم عدوا المصدر النـائب عن فعله، وقد يجعل ذلك عذرا لترك المصنف عدهما انتهى.

وقوله: إن الضمير لا يقع إلى جنب عاملـه الفعلي منفصـلا عنـه لغـير سـبب مشكل بما نقله الشارح من تجويز سيبويه في هو من أن يمل هوان يكون فاعلا.



وتقومون وتقمن ((أو)) المرفوع ((بمضارع مبدوء بالهمزة كأقوم)) واستخرج ((أو)) المرفوع بمضارع مبدوء ((بالنون كنقوم)) ونستخرج ((أو)) المرفوع ((بفعل استثناء كخلا وعدا)) وليس ((ولايكون في نحو قولك)) القوم ((قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا)) وليس بكرا ((ولا يكون زيدا)) ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبًا مرفوع عائد على البعض المفهوم من كله السابق أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ((أو)) المرفوع ((بأفعل في التعجب أو بأفعل)))) في ((التفضيل)) فالأول ((كما أحسن الزيدين)) بفتح الدال وكسرها ((و)) الثاني نحو ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا﴾[1]. ففي أحسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبًا وأثاثًا تمييز ((أو)) المرفوع ((باسم فعل غير ماض كأوه)) بمعنى أتوجع ((ونزال)) بمعنى أنزل أو المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو ﴿فضرب الرقاب﴾[2]. فجميع هذه الأمثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز إلا أفعل التفضيل فإنه قد يرفع الظاهر في مسألة الكحل عند جميع العرب، ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل أفضل منه أنت إذا لم يعرب أنت مبتدأ.

وعلى هذا فعدأ فعل التفضيل من أمثلة ما يسترد فيه الضمير وجوبًا يشكل على الضابط المذكور ((و)) ينقسم ((إلى مستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك)) الظاهر أو الضمير المنفصل ((وهو)) الضمير ((المرفوع بفعل الغائب أو)) بفعل ((الغائبة أوالصفات المحضة)) هى الخالصة من شائبة الاسمية ((أو اسم الفعل الماضي)) فالمرفوع بفعل الغائب ((نحو زيد قام و)) بفعل الغائبة نحو ((هند قامت)) أو تقوم ((و)) بالصفات المحضة وهى إما اسم فاعل نحو ((زيد قائم أو)) اسم مفعول نحو زيد ((مضروب أو)) صفة مشبهة نحو زيد ((حسن)) أو أمثلة المبالغة نحو: زيد ضراب أو مضراب مضروب.

((قوله: أو بمضارع مبدوء بالهمزة كأقوم وبالنون كنقوم)) قال الدنوشري: ينبغي أن يقيد ذلك بما إذا كان الفعل مذكورا فإنه إذا حذف انفصل الضمير

---

(١) سورة مريم ٧٤.
(٢) سورة محمد: ٤.

كما في قول الشاعر:

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن ومن لا نجزه يمس منا مروعًا

وكما في قول الآخر:

إذا أنا لم أطعن إذ الخيل كرت

وكذا يقال في المبدوء بالتاء أو بفعل الأمر الواحد إن فرض حذفهما فإن الضمير لا يستتر بل ينفصل ويبرز.

((**قوله: أو ما عدا أو لا يكون**)) قال اللقاني: عطفهما بالواو أنسب بعطف عدا ولا يكون بها بل لا يصلح إلا بتأويل أحد العطفين بالآخر انتهى. وهذا بناء على أن العطف أولا في قوله كخلا إلخ بالواو وثانيًا في قوله نحو قولك قاموا ما خلا إلخ بأو وفي بعض النسخ بالواو في الثاني أيضًا.

((**قوله: عائد إلخ**)) قال الدنوشري: يزاد عليه قول آخر وهو أنه عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق أي ما خلا فعلهم فعل زيد فحذف المضاف، ويضعف هذا والثاني في كلام الشارح عدم الاطراد لأنه قد لا يكون هناك فعل نحو يقوم إخوتك ليس زيدًا انتهى. وقد أجاب الدماميني عن تضعيف القولين بما ذكر كما بيناه في حاشية الفاكهي في باب الاستثناء.

((**قوله: أو المرفوع بالمصدر**)) قال الدنوشري: إن قلت إنما تركه المصنف لدخوله في المرفوع بأمر الواحد قلنا لا يختص بذلك كمال الآية فإن المستتر في المصدر للمذكرين المخاطبين فلم يشمله ما تقدم.

((**قوله: نحو ﴿فضرب الرقاب﴾[1].**)) ونحو **﴿سبحان الذي أسرى بعبده﴾**[2]. قال شيخنا الغنيمي رحمه الله ونظر إذا جعلنا سبحان نائبًا عن اللفظ بالفعل هل فيه ضمير مستتر تقديره أنا أو المصدر لا يستتر فيه إلا ضمير المخاطب.

((**تنبيه**)) قال الدنوشري: مما يستتر فيه الفاعل وجوبًا نعم، وبئس وما جرى مجراهما في بعض المواضع. انتهى. وسيأتي تصريح الشارح بذلك في باب نعم

---

(١) سورة محمد: ٤.

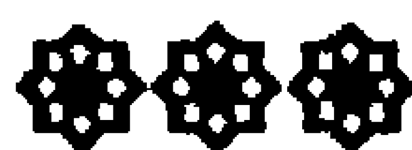
(٢) سورة الإسراء: ١.

وبئس بقى أنهم ذكروا في فندلا زريق المال أن زريق فاعل باندل.

((**قوله: وباسم الفعل إلخ**)) فيه إشارة إلى أن هيئات معطوف على قائم وبذلك صرح اللقاني وقال فهيهات خبر فيكون مرفوع المحل بزيد فقد دخل عليه عامل أثر فيه مخالفة لما سلف والأولى التمثيل بهيهات العقيق وهو حينئذ من تأكيد الجمل بالمبنى انتهى. وقد عرفت مما مضى أن كلام الشارح في باب أسماء الأفعال يشعر بأنها تتأثر بالعوامل اللفظية التي لا تقتضي فاعلية ولا مفعولية كالمبتدأ أولا فهذا المثال مبنى على ذلك لكن يأتي في كلام المصنف في الكلام على حسب في باب الإضافة التصريح بأن أسماء الأفعال لا تتأثر بالعوامل اللفظية مطلقًا، وقد يقال ما سلف إنما يقضى منع أن يدخل عليها عامل فيؤثر فيها وحدها، وهنا إنما أثر في جملة اسم الفعل مع الضمير.

((**تنبيه**)) هل يستتر الضمير في اسم الفعل الماضي ولو كان ضمير متكلم كما يؤخذ من قول الشذور هيت لك اسم فعل ماض بمعنى تهيأت قلت قد تردد في ذلك شيخنا الدنوشري في باب أسماء الأفعال.

وقال شيخنا العلامة الغنيمي يحتمل أن يكون الضمير المستتر في تهيأت تقديره هى ويقرأ تهيأت بسكون التاء وهذه حكاية لكلامها كما تقول: قال زيد والله ليفعلن مع أنه إنما قال والله لأفعلن ويحتمل أن فيه ضمير مستترًا تقديره أنا جوازًا فإن قلت: إن حيث يستتر إنما يكون وجوبًا لا جوازًا قلت ذلك ممنوع ألا ترى إلى قولك أنا قائم وأنتما قائمان ففى كل ضمير مستتر جوازًا تقديره أنا في الأول وأنتما في الثاني فإن قلت من أين لك أن الضمير في قائم وقائمان تقديره أنت وأنتما بل هو مستتر تقديره هو عائد على موصوف تقديره أنا رجل قائم: هو وأنتما رجلان قائمان هما قلت: قال الأندلسي الضمائر الراجعة إلى المبتدأ لابد أن تكون على وفق من تعود إليه غائب لغائب ومخاطب لمخاطب، ومتكلم لمتكلم نحو أنا أخرج، وأنت تخرج، وكذلك التثنية، والجمع على أي إعراب كان انتهى. وهو بعمومه شامل لنحو أنا قائم، وأيضًا اسم الفعل له خواص اختص بها عن الفعل منها أن ضمير الجمع يستتر فيه ثم انظر هل يخلفه الظاهر في هيت لك أولا انتهى كلام شيخنا الغنيمي في بعض مجاميعه ومن خطه نقلت.



أو ضريب أو ضرب ((و)) باسم الفعل الماضي نحو زيد ((هيهات)) أي بعد فالضمير في هذه الأمثلة وما أشبهها مستتر جوازًا، وإذا برز انفصل تقول زيد قام هو وكذا الباقي والدليل على جواز ذلك أنه يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل ((ألا ترى أنه يجوز)) في الفصيح ((زيد قام أبوه)) فيخلفه الظاهر وهو أبوه ((أو ما قام إلا هو)) فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد إلا ((وكذا الباقي)) عن الأمثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جار في الضمير المنتقل إلى الظرف وعديله إذا وقعا صفة أو صلة أو خبرًا أو حالا نحو مررت برجل أمامك أو في مجلسك وجاء الذي عندك أو في الدار، وزيد خلفك أو في المسجد، وجاء زيد فوق فرس أو على حمار، وقد يجب إبراز الضمير المستتر إذا أجرى رافعه على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربه هو.

((تنبيه)) هذا التقسيم للضمير إلى مستتر وجوبًا وجوازًا ((تقسيم ابن مالك)) في التسهيل وغيره ((وابن يعيش)) في شرح المفصل ((وغيرهما)) من النحويين ووافقهما الموضح في شرح القطر وخالفهم هنا فقال ((و)) هذا التقسيم ((فيه نظر الاستتار)) للضمير ((في)) قام من ((نحو زيد قام واجب)) لا يجوز إبرازه متصلا ((فإنه)) لو برز وجب انفصاله فقال قام هو و ((لا يقال قام هو على الفاعلية)) بل على التوكيد لذلك المستتر ((وأما)) خلف الظاهر له أو الضمير المنفصل ففي غير تركيبه فزيد قام تركيب أسند فيه القيام إلى ضمير زيد من غير حصر وأما ((زيد قام أبوه أو ما قام إلا هو فتركيب آخر)) أسند فيه القيام إلى سببي زيد أو إلى ضميره المحصور بإلا هذا تقرير كلامه وفيه أمران أحدهما أن قوله فتركيب آخر يوهم أن ابن مالك[1] وابن يعيش[2]

---

(١) **محمد بن عبد الله، بن مالك الطائي الجيّاني**، أبو عبد الله جمال الدين: أحد الأئمة في علوم العربية. ولد في جيان ((**بالأندلس**)) وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها. أشهر كتبه ((**الألفية – ط**)) في النحو، وله ((**تسهيل الفوائد – ط**)) نحو، و ((**شرحه له – خ**)) و((**الكافية الشافية – ط**))...

الأعلام (٦/٢٣٣)، بغية الوعاة (٢/٥٣).

(٢) **يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء**، موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع: من كبار العلماء بالعربية. موصلي الأصل مولده ووفاته في حلب. رحل إلى بغداد ودمشق، وتصدر للإقراء بحلب إلى أن =

وغيرهما قائلون بأن نحو زيد قام هو وزيد قام أبوه تركيب واحد مع اختلاف المسند إليه ولا يظن بهم ذلك إلا أن يقع النظر عن خصوصية المسند إليه، والثاني أنه نفى أن يقال قام هو على الفاعلية، والمنقول عن سيبويه أنه أجاز في هو من نحو قوله تعالى: ﴿أَن يُمِلَّ﴾[1]. هو أن يكون فاعلا وأن يكون توكيدا ونقل المرادي عنه أيضًا في شرح التسهيل أنه أجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو أن يكون فاعلا، وأن يكون توكيدًا.

وكذلك إذا جرى الوصف على غير من هو له، وأبرز الضمير يكون فاعلا بالاتفاق عند البصريين، والكوفيين، والنظر الجيد أن يقال ماذهب إليه ابن مالك، وابن يعيش وغيرهما مشكل لأنه لا يخلو إما أن يريدوا بجواز الاستتار أنه يجوز إبراز الضمير متصلاً أو منفصلاً والأول متعذر، والثاني مخالف لما أصلوه من القواعد، وهو أنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال إلا فيما يستثنى وليس هذا منه «والتحقيق في التقسيم» «أن يقال ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم» وقم «وإلى ما يرفعه وغيره» أي الظاهر «كقام» وهيهات «وينقسم» الضمير «المنفصل بحسب مواقع الإعراب» الثلاثة «إلى قسمين» أحدهما «ما يختص بمحل الرفع» لا يتجاوزه إلى غيره «وهو أنا» للمتكلم «وأنت» بفتح التاء للمخاطب «وهو» للغائب «وفروعهن

«**قوله: وكذا الباقي**» قال اللقاني: أي يجوز أن يرفع الظاهر والضمير المنفصل.

«**قوله: تنبيه**» قال الحفيد: نقل الإمام أن التنبيه في اصطلاح ابن سينا ما اشتمل على حكم يكفى في إثباته مجرد المسند، والمسند إليه أو النظر فيما سبقه من الكلام والظاهر أن أهل الأدب لا يوافقونه على أن هذا معناه.

= توفى. كان ظريفًا محاضرًا كثير المجون مع سكينة ووقار، له في ذلك نوادر. من كتبه «**شرح المفصل – ط**» و «**شرح التصريف الملوكي – خ**» لابن جنى. الأعلام (٨/٢٠٦)، ابن خلكان (٢/٣٤١).

(١) سورة البقرة: ٢٨٢.

((**قوله: وفيه نظر**)) قال اللقاني: اعلم أن قول ابن مالك ومن وافقه ما يخلفه ذلك ليس معناه أن ذلك يخلفه في تأدية معناه بل في رفع عامله إياه فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرًا مستترًا، وجوازه لا وجوب كون الاستتار في الضمير واجبًا وجائزا إذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره فقول المصنف إذ الاستتار إلخ إن أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع، وإن أراد بمعناه عنده كان مشاحة في الاصطلاح على أن التقسيم بالمعنى الذي بيناه هو عين التقسيم الذي جعله التحقيق لا فرق بينهما، الاعتبار أن القسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفي تقسيمه عكسه فليتأمل.

((**قوله: يكون فاعلا باتفاق إلخ**)) قال الزرقاني: الذي عند الرضي أنه تأكيد إذ قال ما نصه: وأما في نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل تأكيد له، قاله في باب الضمائر.

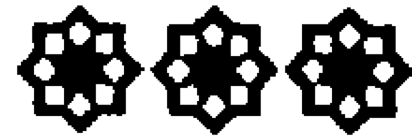
((**قوله: والنظر الجيد أن يقال إلخ**)) ما ذكره ليس بظاهر لأنه ذكر أن الاتصال متعذر فإذن يتعين الانفصال وعدم ذكره في المستثنيات غير قادح في دخوله في القاعدة المذكورة.

((**قوله: وهو أنه إذ أمكن الاتصال إلخ**)) أي وهو هنا ممكن بالإتيان بالضمير مستترًا، والمنذر إنما هو الإبراز منفصلا.

((**قوله: وينقسم المنفصل إلخ**)) قال الدنوشري: منقوض بضمير الفصل فإنه لا محل له عند البصريين، وهو الصحيح قاله العلامة اللقاني، واعلم أنهم وضعوا لجمع المذكر صيغة تخصه، ولجمع المؤنث صيغة تخصه، وأما المثنى فصيغة واحدة فيسئل عن سر ذلك انتهى.

وقال الزرقاني: إنما لم يكن المجرور إلا متصلا لأن المتصل هو الذي كالجزء الأخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فإن قيل أليس الفصل جائزًا بين المضاف والمضاف إليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح فلم يلتفت إليه الواضع في الضمير الذي هو أشد اتصالا بعامله من الظاهر قاله الرضي.

((**قوله: وهو أنا إلخ**)) قال الدنوشري: ينبغي أن يقيد ذلك بطريق الأصالة وإلا فقد يقع ما ذكر في محل نصب فيما إذا كان مؤكدًا لمنصوب كما سيأتي في باب التوكيد إن شاء الله تعالى، وفيه أنه مستعار، ويرد عليهم الضمير المنادى نحو يا أنت فإنه في محل نصب إلا أن يقال إن ذاك شاذ فلا يرد نقضًا.



ففرع أنا)) واحد فقط وهو ((نحن)) لأن المتعدد فرع المفرد ((وفرع أنت)) بفتح التاء أربعة وهى ((أنت)) بكسر التاء ((وأنتما وأنتم وأنتن)) لأن المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد ((وفرع هو)) أربعة أيضًا وهى((هى وهما وهم وهن)) وتعليله ما تقدم.

((تنبيه)) المختار في أنا أن الضمير هو الهمزة، والنون فقط والألف زائدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين أنه الأحرف الثلاثة، واختاره ابن مالك وفي أنت وفروعه أن الضمير نفس أن عند البصريين واللواحق لها حروف خطاب وذهب الفراء إلى أن أنت بكماله هو الضمير، وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هى الضمير وهى التي في فعلت، وكسرت بأن وفي هو وهى الجميع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن الضمير هو الهاء فقط، والواو، والياء إشباع وفي هما وهم للضمير الهاء وحدها، وحكى الفارسي أنه المجموع وفي هن الهاء وحدها والنون الأولى كالميم في هم، والثانية كالواو في هو ((و)) القسم الثاني ((ما يختص بمحل النصب)) لا يتجاوزه إلى غيره ((وهو إيا)) بتشديد الياء المثناة تحت حال كونه ((مردفا بما يدل على المعنى المراد)) من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع ((نحو إياه للمتكلم)) وحده ((وإياك للمخاطب)) المذكر ((وإياه للغائب)) المذكر هذه الثلاثة هى الأصول ((وفروعها)) تسعة ففرع إياه ((إيانا)) لا غير ((و)) فرع إياك بفتح الكاف أربعة ((إياك)) بكسر الكاف ((وإياكما وإياكم وإياكن و)) فرع إياه أربعة أيضًا ((إياها وإياهما وإياهم وإياهن)) على ما تقدم من التعليل وفي بعض النسخ بإسقاط العاطف. (تنبيه المختار).

من الخلاف ((أن الضمير نفس إيا)) فقط ((وإن اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة)) وهو مذهب سيبويه واستشكل بأن الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب وإيا على حدتها لا تدل على ذلك وأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة فعند الاحتياج إلى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بتاء التأنيث ومقابل المختار مذاهب أحدها: ما ذهب إليه بعض البصريين، وجمع من الكوفيين، واختاره أبو حيان أن اللواحق هى الضمائر، وكلمة إيا عماد أي زيادة يعتمد

عليها لواحقها ليتميز الضمير المنفصل من المتصل، والثاني ما ذهب إليه الخليل، وجمع واختاره ابن مالك إن إيا ضمير مضاف إلى ما بعده وأن ما بعده ضمير أيضًا في محل خفض بإضافة إيا إليه والثالث ما ذهب إليه الزجاج أن إيا اسم ظاهر لا ضمير، واللواحق ضمائر أضيف إليها فهى في محل خفض بالإضافة وهذ الضمائر الأربعة

((**قوله: المختار إلخ**)) قال الدنوشري: فائدة هذا الخلاف تظهر فيما إذا سمينا به فعلى القول بأن الضمير هو المجموع يعرب لأن سبب البناء قد زال وعلى القول بأنه أن يبنى، وعبارة الإسنوى في الكوكب فائدة الخلاف فيما لو سمي به فعند الفراء يعرب، وعند غيره يحكى لكونه مركبًا من اسم وحرف كذا جزم به في الارتشاف ثم قال: إذا قلنا بالإعراب فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية وشبه العجمة.

((**قوله: واللواحق إلخ**)) قال الزرقاني: من التاآت وجعل التاء متعددة باعتبار اختلافها بالضم والفتح والكسر.

((**قوله: لا يتجاوزه إلى غيره**)) هو نظر قوله: سابقًا فقط والظاهر أن مغايرة الأسلوب للتفنن، وفائدة ذلك ما قدمنا من أنه إشارة إلى أن الباء في كلام المصنف داخلة على المقصور عليه.

((**قوله: مردفا إلخ**)) قال الدنوشري: ظاهر صنيعه أن كلا من أنت، وفروعه صيغة مرتجلة وليس كذلك بل الضمائر فيها كلها إن مردفة بما يدل على أحوال المخاطب. لقاني فهى كإيا.

((**قوله: المذكر**)) التقييد هنا، وفيما بعد لا حاجة إليه كما مر فتنبه.

((**قوله: مشتركة**)) قال الزرقاني أي اشتركا لفظيًّا.

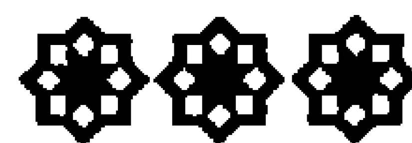
((**قوله: واختاره ابن مالك**)) قال الزرقاني: قال الرضي: وقال الخليل والأخفش: ما يتصل به أسماء أضيفت إيا إليها كقولهم فإياه وإيا الصواب، وهو ضعيف لأن الضمائر لا تضاف. انتهى ووجه الدلالة مما ذكر إضافة إيا إلى الاسم الظاهر وقال الدنوشري: قال الدماميني: في شرح التسهيل، وأورد

المصنف يعني ابن مالك على نفسه أن هذا المذهب مقتض لإضافة الضمير وهى ممتنعة لأن الإضافة إما للتخفيف، وإما تكون في اسم عامل عمل الفعل وإيا ليس كذلك، وإما للتخصيص وإيا لكونها من الضمائر التي هى أعرف المعارف مستغنية عن ذلك ولأن إيا لو كان مضافا لزم إضافة الشيء إلى نفسه، وهى باطلة، وأجاب باختياره أن تكون الإضافة للتخصيص، وليست منافية إلا لكون إيا ضميرًا لأن التخصيص يصير المضاف معرفة إن كان قبلها نكرة، وإلا ازداد وضوحًا كازدياده بالصفة نحو قوله:

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم

ولا حاجة إلى انتزاع تعريفه وقد يضاف علم الاشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحوج إلى زيادة الوضوح، وأما التزام إضافة الشيء إلى نفسه فنلتزمها معتذرين بما اعتذر به عنها في نحو جاء زيد نفسه كذا قال.

((**قلت**)) الذي اعتذر به من وقوع الإضافة قولهم نفس الشيء وعينه أن المضاف في مثلهما أعم مما يدل عليه المضاف إليه، وغيره فإن المراد بعين، ونفس حقيقة الذات فهو صالح لأن يكون المضاف إليه وغيره وهذا في الحقيقة منع لأن تكون الإضافة في ذلك هى إضافة الشيء إلى نفسه حيث يلتزم المصنف في إياك مثلا أنه من إضافة الشيء إلىنفسه ويعتذر بهذا الاعتذار مع اشتماله على المنع المذكور.



والعشرون ضميرًا امن المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول النظم:

وذو ارتفاع وانفصال أنا هو وأنت والفروع لا تشتبه
وذو انتصاب في انفصال جعلا إياى والتفريع ليس مشكلا

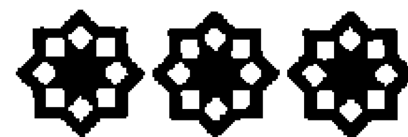
وجملة الضمائر البارزة ستون ضميرًا، وذلك لأن البارز إما متصل أو منفصل مرفوع ومنصوب، ومجرور، المنفصل مرفوع ومنصوب فقط، فهذه خمسة أقسام ثلاثة للمتصل، واثنان للمنفصل، ولكل من هذه الخمسة اثنتا عشرة لفظة واحدة للمتكلم وحده وواحدة له ولمن معه وخمس للمخاطب وواحدة للمذكر وواحدة للمؤنث وواحدة للمثنيهما وواحدة لجمع المذكر وواحدة لجمع المؤنث وخمس للغائب كذلك، وإذا ضربنا خمسًا في اثنى عشر خرج منها ستون. أمثلة المرفوع المتصل قمت قمنا قمت قمت قمتما قمتم قمتن قام قامت قاموا قمن. أمثلة المنصوب المتصلة أكرمنى، أكرمنا، أكرمك، أكرمك، أكرمكما، أكرمكم، أكرمكن، أكرمه، أكرمها، أكرمهما، أكرمهم، أكرمهن. أمثلة المخفوض ولا يكون إلا متصلا، غلامي لي غلامنا لنا غلامك لك غلامك لك غلامكما لكما غلامكم لكم غلامكن لكن غلامه له غلامها لها غلامهما لهما غلامهم لهم غلامهن لهن، وتقدمت أمثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام الموضح فلم احتيج لسردها مرة ثانية فهذه الستون متفق عليها وزاد سيبويه في ضمائر الرفع المتصلة ياء المخاطبة في تقومين وقومى وخالف الأخفش والمازني ذاهبين إلى أنها حرف تأنيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفرد في تقوم وقم وقد تقدم ما فيه.

((**قوله: البارزة**)) قال الزرقاني البارزة قسيمة المستترة وكون الضمائر ستين إنما هو بعد المستتر في ضرب وضربت ضميرين فكان المناسب إسقاط قوله البارزة. انتهى. وأقول إذا أسقط البارزة يلزم إسقاط قوله من التعليل في قوله لأن البارز إما متصل ويجعل المقسم الضمير مطلقًا فيقول لأن الضمير إما متصل إلخ ويرد حينئذ خروج الضمير المستتر وجوبًا فإنه خارج عن الستين المذكورة كما

لا يخفى، واعلم أن الضمائر الستين لتسعين معنى فإن المعاني في كل من المتكلم، والمخاطب، والغائب ستة إذ كل منها إما مفرد مذكر أو مؤنث أو مثنى أو جمع كذلك لكن وقع الاشتراك فيها كما لا يخفى، وثلاثة في ستة يحصل منها ثمانية عشر فألفاظ كل من المتصل، والمنفصل وإن كانت اثنى عشر لكن معانيها ثمانية عشر وإذا ضربت ثمانية عشر في خمسة التي هى أنواع الضمير المتصل والمنفصل من مرفوع ومنصوب ومجرور في المتصل، ومرفوع ومنصوب في المنفصل كان الحاصل تسعين، وذلك ظاهر لا يخفى على من له أدنى فطنة، وقال الدنوشرى: هو باعتبار المجموع فلا ينافيه تمثيله فيما يأتي بقام وقامت ثم رأيت بعضهم قال: والتمثيل بقام وقامت للمرفوع البارز فيه نظر إذا لضمير في قام وقامت مستتر ليس ببارز وظاهر صنيعه هنا أن كلا ضمير برأسه وهو خلاف ما تقدم في إيا أنها هى الضمير وأن اللواحق لها حروف تدل إلخ، وكذا في أنت، وأنا ونحوهما الضمير أن واللواحق لها إلخ اللهم إلا أن يقال التعدد باعتبار اللواحق وهو بعيد.

((**قوله: قمتما وقمتم إلخ**)) قال الدنوشري: التاء في قمتما وقمتم وقمتن مضمومة كان القياس فتح التاء في الجميع، ولكن ضمت تبعًا للميم لأن الميم شفوية فجعلوا حركة التاء من جنسها وهو الضم الشفوى كما في المراح.

((**قوله: قاما**)) قال السنباطي: قضية كلامه أن ذلك المثنى الغائب مذكرا كان أو مؤنثًا به وصرح في شرح الأزهرية وهو سهو إذ المصرح به في كتب القوم أن قاما للمذكر، وأن المؤنث قامتا بالتاء فليتنبه لذلك.



فصل القاعدة أنه متى تأتي اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله

القاعدة لغة: الأساس واصطلاحًا: حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتتعرف أحكامها منه وهي هنا ((أنه متى تأتي)) وأمكن ((اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله)) لأن وضع الضمير على الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل ((فنحو قمت)) بضم التاء ((وأكرمتك لا يقال فيهما قام أنا ولا أكرمتك إياك)) لأن التاء أخصر من أنا والكاف أخصر من إياك وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

وفي اختيار لا يجيء المنفصل إذا تأتي أن يجيء المتصل

((فأماقوله)) وهو زياد بن حمل التميمي:

[٤٤] وما أصاحب من قوم فأذكرهم أي قومي ((إلا يزيدها حبا إلى هم))

فأوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل ((وقوله)) وهو الفرزدق:

[٤٥] بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت (إياهم الأرض في دهر الدهارير)

---

[٤٤] **البيت من البسيط**، وهو لزياد بن منقذ، وقيل: هو زياد بن حمل، وقيل: المرار بن منقذ، وقيل البيت لأخيه. في خزانة الأدب (٥/٢٥٠،٢٥٥)، وسر صناعة الإعراب (١/٢٧١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٣٩٢... المعجم المفصل (٢/٨٧٣)، وفي نسخة **(يزيدهم)** مكان **(يزيدها)**.

والشاهد فيه قوله: **(إلا يزيدها حبا إلى هم)** حيث فصل الضمير المرفوع **(هم)** وكان القياس أن يجيء به ضميرًا متصلا بالعامل **(يزيد)** فيقول: **(إلا يزيد ونها)** ولكنه فصله للضرورة. ويحتمل أن يكون فاعل **(يزيد)** ضميرًا مستترًا فيه جوازًا تقديره: ((**هو**)) يعود إلى المصدر المفهوم من ((**أذكر**)) وكأنه قال: إلا يزيدها ذكرى لهم حبا إليّ، وعلى هذا يكون الضمير البارز المرفوع في آخر البيت توكيدًا لذلك الضمير المستتر.

[٤٥] **البيت من البسيط**، وهو للفرزدق في ديوانه (١/٢١٤)، وخزانة الأدب (٥/٢٨٨،٢٩٠)، والدرر (١/١٩٥)، والمقاصد النحوية (١/٢٧٤)... المعجم المفصل (١/٤٥٢). =

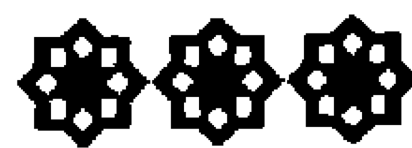
((فصل)) ((**قوله: حكم كلي**)) قال الدنوشري: مراده به قضية كلية. انتهى. يعني أن الشارح أطلق اسم الجزء وهو الحكم على الكل وهو القضية التي هي اسم للحكم، والمحكوم عليه والمحكوم به والتسمية مجاز، وسبب ذلك أن القاعدة قولنا كل فاعل مرفوع، وليست هي الحكم فقط وتفصيل الكلام على هذا التعريف يطلب من حواشي المطول والمختصر عند قول التلخيص في الديباجة يتضمن ما فيه من القواعد.

((**قوله: إن متى تأتي إلخ**)) قال الشهاب القاسمي: القاعدة في الحقيقة هي قوله: متى تأتي إلخ لا أنه متى تأتي لأنه مفرد والقاعدة القضية الكلية اهـ. وقد أشرنا لذلك فيما مر.

((**قوله: وأمكن**)) قال الدنوشري: هو عطف تفسير لقوله تأتي.

((**قوله: فنحو قمت إلخ**)) أتى بالفاء لأن معرفة هذا ناشئة عن القاعدة فهو مسبب عنها.

((**قوله: حمل**)) قال الدنوشري: هو بفتح الحاء والميم اهـ. وكون القائل من ذكر هو ما قاله أبو تمام، وقال الحريرى إنه زياد بن منقذ وقال العتبى المراد به منقذ.



= **والشاهد فيه قوله: (وقد ضمنت إياهم إلا الأرض) حيث فصل الضمير للضرورة الشعرية، والقياس القول: ضمنتهم الأرض.**

فأوقع الضمير المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل ((فضرورة)) فيهما ومعنى البيت الأول على ما قاله ابن كيسان ما صحبت قومًا بعد قومي فذكرت لهم قومي إلا بالغوا في الثناء عليهم حتى يزيدوا قومي حبًّا إلي ويدل عليه أنه وجد في أصل قصيدته ((لم ألق بعد حيا فأخبرهم)) إلا إلى آخره وهم الأولى مفعول أول ليزيد، وحبا مفعوله، وهم الثانية آخر البيت فاعل يزيد والأصل يزيدون فعدل عن الواو إلى هم للضرورة، وقال ابن مالك: الأصل ألا يزيدون أنفسهم فحذف المضاف وفصل ضمير الفاعل. قال الموضح في المغني وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسى واحد وليس كذلك فإن مسمى الواو المصاحبون ثانيًا ومسمى هم المصاحبون أولا ومرداه. أنه ما يصاحب قوما بعد قومه فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا إليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم، ويجوز في فاذكرهم النصب في جواب النفي والرفع بالعطف على صاحب. قاله الموضح في شرح الشواهد. والباء في قول الفرزدق بالباعث متعلقة بحلفت في بيت قبله، والباعث هو الذي يبعث الأموات ويحييهم والوارث هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك والأموات إما مجرور بإضافة الباعث والوارث إليه على حد قولهم ((بين ذراعي وجبهة الأسد)).

أو منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعاه وأعمل الثاني، وضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم أو بمعنى تكفلت بأبدانهم والأرض فاعل ضمنت وإياهم مفعوله القياس اتصاله ولكنه فصل للضرورة والدهر الزمان والدهارير بمعنى الشدائد مضاف إليه ((و)) إذا لم يتأت الاتصال وجب الانفصال ((مثال ما لم يتأت فيه الاتصال)) أن يرفع الضمير بمصدر مضاف إلى المنصوب نحو قوله: ((ينصركم نحن كنتم ظافرين)).

أو ينصب بمصدر مضاف إلى المرفوع نحو عجبت من ضرب الأمير إياك فإن قالوا يجوز ضربك الأمير قلنا: ويجوز بنصرنا إياكم فما كان جوابهم فهو جوابنا أو أن يرفع بصفة جرت على غير من هي له مطلقًا عند البصريين، ويشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو أو أن يحذف

عامله كقوله:

[٤٦] فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل

أي فإن ضللت لم ينفعك علمك أو أن يكون عامله حرف نفي نحو ﴿ماهن أمهاتهم﴾ أوأن يقع بعد واو المصاحبة كقوله:

[٤٧] فآليت لا أنفك أحدو قصيدة تكون وإياها بها مثلا بعدى

أوأن يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول وإياكم أو أن يلي إما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو إما أنا وإما أنت أو يلي اللام الفارقة كقوله:

[٤٨] إن وجدت الصديق حقا لايا ك فمرني فلن أزال مطيعا

أو أن يكون منادى نحو يا إياك ويا أنت أو أن ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتحدت رتبته نحو ظننت إياى وسيأتي (أو أن .

---

[٤٦] **البيت من الطويل**، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٥، وخزانة الأدب (٣٤/٣)، والدرر (٢٠٠/١)، وشرح الأشموني (١٨٨/١)، وشرح شواهد المغني (١٥١/١)... المعجم المفصل (٦٧٣/٢).

وفي البيت شاهدان: أولها قوله: «**فإن أنت**» حيث تعين انفصال الضمير، وهو مرفوع بفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: فإن ضللت لم ينفعك علمك. وقيل (**أنت**) مبتدأ، أو هو في موضع نصب وهو ما وضع فيه الضمير المرفوع موضع الضمير المنصوب كما وضعوا المنصوب موضع المرفوع.

ثانيهما: أن فعل الاشتغال إذا كان له مطاوع جاز أن يضمر.

[٤٧] **البيت من الطويل**، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأغاني (٢٥٨/٦)، وخزانة الأدب (٥١٩،١٥/٨)، والدرر (٢٠١/١)، (١٥٤/٣)، وشرح أشعار الهذليين (٢١٩/١)، وشرح شواهد الإيضاح ص١٨٠، والمقاصد النحوية (٢٩٥/١)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٤، وهمع الهوامع (٢٢٠،٦٣/١)... المعجم المفصل (٢٦١/١).

والشاهد فيه قوله: (وإياها) حيث نصبه على المفعول معه.

[٤٨] **البيت من الخفيف**، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٠٢/١)، والمقاصد النحوية (٣٠١/١)، وهمع الهوامع (٦٣/١).

والشاهد فيه قوله: (لإياك) حيث تعين انفصال الضمير لأنه ولى اللام الفارقة.

((**قوله: ومعنى البيت الأول ما قاله ابن كيسان إلخ**)) عبارة المصنف في شرح الشواهد ومعناه أنه ما يصاحب من بعد قومه قومًا فيذكر قومه ألا يزيد أولئك القوم قومه حبًّا إليه إما لما يرى من تقاصرهم عن قومه أو لما يسمعه من الثناء عليهم، والذكر على الأول بالقلب، وعلى الثاني باللسان اهـ. ومن خطه نقلت وعلى الأول لا ينهض ما رد به في المغنى على ابن مالك لصحة كلامه عليه وبذلك ناقش الدماميني المصنف في حواشي المغني، وقد يقال مراد المصنف في المغنى أنه لا يتعين كون الضمير لمسمى واحد وللمبالغة بقي أن يكون ما قاله ابن مالك مرادًا وقال أيضًا في شرح الشواهد: ويحتمل عندي أن يكون فاعل يزيد ضمير الذكر ويكون هم المنفصل تأكيدًا لهم المتصل فلا يكون في البيت شاهد.

((**قوله: ويجوز في فأذكرهم**)) عبارة المصنف في شرح الشواهد ويجوز فأذكرهم الرفع عطفا على صاحب والنصب في جواب النفي لأن انتقاض النفي إنما هو بالنسبة إلى المعمول ونظيره ما تأتينا فتحدثنا إلا في الدار.

((**قوله: في بيت قبله**)) وهو:

إني حلفت ولم أحلف على فند فناء بيت من الساعين معمور

الفند: بفتحتين الكذب وفناء ظرف لحلفت وما بينهما اعتراض ومعمور صفة لبيت تقدم عليه الظرف المتعلق والبيت الكعبة المشرفة.

((**قوله: والدهارير بمعنى الشدائد**)) قال الدنوشري: قال الفراء:

أصله أداهير جمع أدهر اهـ. وينظر تكرير والشارح كلامه يقتضي أن الدهارير هي الشدائد.

((**قوله: أن يرفع بمصدر مضاف للمنصوب**)) أي سواء كان ضميرًا كما مثل أو اسما ظاهرا نحو: عجبت من ضرب زيد أنت.

((**قوله: أن يرفع بمصدر مضاف للمنصوب**)) أي سواء كان ضميرًا كما مثل أو اسمًا ظاهرًا نحو عجبت من ضرب زيد أنت.

((**قوله: مضاف إلى المرفوع**)) محل ذلك حيث كان المرفوع اسمًا ظاهرا

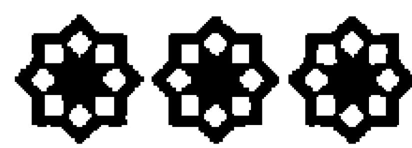
بخلاف ما إذا كان ضميرًا كما يؤخذ من مثاله ومما سيأتي في شرح قوله لقد كان حبيك حقا يقينا.

((**قوله: فما كان جوابهم فهو جوابنا**)) قال الزرقاني: والجواب من الجهتين أن الكلام في ضمير الرفع الخاص بذلك لا فيما يقع في محل رفع ولا في المشترك.

((**قوله: أو يلي اللام الفارقة**)) قال الزرقاني: أي بين أن المخففة من الثقيلة والنافية اهـ. وجرى هنا على أنها لام فارقة، وفيماسيأتي في باب إن تبعا للمصنف على أنها لام الابتداء.

((**قوله: حقا**)) قال الزرقاني: مفعول مطلق وقوله إياك مفعول ثانٍ وقوله: فمرني جواب شرط مقدر.

((**قوله: أو أن ينصبه إلخ**)) قال الدنوشري: حاصل ما ذكره الشارح عشرة مواضع وذكر المصنف موضعين وزاد السيوطي موضعا حادي عشر وهو أن يكون عامله معنويًا وهو الابتداء نحو أنت تقوم ولعل إسقاط الشارح له لأن كون عامله معنويًا ليس متفقًا عليه وأيضًا قد يؤخذ من باب المبتدأ والخبر.



يتقدم الضمير على عامله نحو ﴿إياك نعبد﴾[1] أو)) يتأخر عن عامله و ((يلى إلا)) لفظا ((نحو ﴿أمر أن لا تعبدوا إلا إياه﴾[2].)) أو معنى نحو إنما قام أنا ((ومنه قوله)) وهو الفرزدق:

[٤٩] أنا الذائد الحامي الذمار (وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

لأن) أنا ولى إلا في المعنى لأن المعنى ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا) أو مماثلى في إحراز الكمالات ولما كان غرضه أن يحشر المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره ولو وصله، وقال وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم، وذلك غير مقصوده ولا يصح حمله على الضرورة لأنه كان يصح أن يقال إنما أدافع عن أحسابهم أنا على أن يكون أنا توكيدًا وليست ما موصولة وأنا خبر إن إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من إلى لفظ ما، وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد إنما محمول على أنه لا يرى الحصر بإنما وخولف في ذلك، والذائد بذال معجمة أوله، ومهملة آخره من ذاد يذود إذا منع أو من الذود وهو الطرد.

يقال رجل ذائد أي حامي الحقيقة، والحامي هنا تفسير للذائد، وهو اسم فاعل من الحماية وهى الدفع والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه ويتعلق به والأحساب جمع حسب بفتح السين. قال شمر: الحسب الفعل الحسن للرجل ولآبائه مأخوذ من الحساب كأنهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة فالحسب بالسكون العدد وبالتحريك الشيء المعدود على القياس في مثله، انتهى قاله التجاني في تحفة

---

(١) سورة الفاتحة: ٥.

(٢) سورة يوسف: ٤٠.

[٤٩] **البيت من الطويل**، وهو للفرزدق في ديوانه (١٥٣/٢)، وتذكرة النحاة ص ٨٥، وخزانة الأدب (٤٦٥/٤)، والدرر (١٩٦/١)، ولسان العرب (٢٠٠/١٥) (**قلا**) والمحتسب (١٩٥/٢)، المعجم المفصل (٧٦٥/٢)، وفي نسخة (**الديار وإنما**) مكان (**الزمار**).

والشاهد فيه قوله: (**أنا أو مثلى**) حيث نعين انفصال الضمير لأنه محصور بـ (**إنما**)

العروس. ((ويستثنى من هذه القاعدة المذكورة)) وهي أنه إذا تأتي اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله ((مسألتان)) يجوز فيهما الانفصال مع تأتي الاتصال وهما المشار إليهما في النظم بقوله:

وصل أو افصل هاء سلنيه وما أشبهه في كنته الخلف انتمى

كذاك خلتنيه (إحداهما) وهي الأولى في النظم (أن يكون عامل الضمير) الجائز فيه الاتصال والانفصال ((عاملا في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه)) وهو مراد الناظم بقوله:

وقدم الأخص في اتصال

((وليس)) المقدم ((مرفوعًا)) بأن كان منصوبًا أو مجرورًا ((فيجوز.

((**قوله: وإنما يدافع عن أحسابهم أنا**)) قال الزرقاني: قال في المطول:

((**فإن قيل**)) كيف يصح إسناد الفعل الغائب إلى ضمير المتكلم.

((**قلنا**)) لا نسلم أن الفعل غائب لأن غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند إليه فالفعل في نحو ما يقوم إلا أنا أو أنت لا يكون غائبًا ولو سلم فالمسلم إليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب.

((**قوله: لأن أنا ولي إلا في المعنى**)) قال الزرقاني: وذلك لأن أوجه انفصال الضمير منفية هناولا يقدر هنا إلا بأن يكون المعنى ما يقوم إلا أنا فيقع بين الضمير وعامله لغرض ما قاله السعد التفتازاني، ولقائل أن يقول: إن الفصل في البيت المذكور قد حصل لمعمول الفعل وهو فصل لغرض استقامة الوزن فلا دليل في البيت المذكور تأمل.

((**قوله: لأنه كان يصح أن يقال إلخ**)) قال السنباطي: لك أن تقول لو قيل ذلك لم يف بغرض الشاعر المتقدم فليتأمل اهـ.

وقال الزرقاني: تعليل للنفي وهو عدم الجواز أي لا يجوز أن يقال ذلك ضرورة لأنه كان يصح إلخ ولو كان ضرورة لم يتأت ذلك وهذا الكلام مبني على أن الضبرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر وهو ما ذهب إليه ابن مالك ولقائل أن يقول ما ادعى صحته يلزم عليه خلاف المقصود وهو حصر

المدافع عنه لا المدافع أي وإنما أدافع أو مثلي عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم لأن أنا ضمير مؤكد كما قال، فرجع الحال إلى أن ما ارتكبه ضرورة وحينئذ فلا دليل فيه.

((**قوله: إذ لا ضرورة إلخ**)) قال الزرقاني: كذا في المختصر والمطول قال الغزى قد يوجه ذلك العدول بأن المراد الوصف أي قوما يدافع كما أشار إليه صاحب الكشاف في سورة الكافرون وغيرها وزاد في المطول تعليلاً آخر وصدر به وهو أن قوله أنا الذائد دليل على أن الغرض الإخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس بمستحسن أن يقال أنا الذائد والمدافع أنا. قال الغزى قوله: أنا الذائد دليل إلخ يعني أنه يدل على كون المتكلم مخبرا عنه في وهذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان مخبرا فلا يستحسن اهـ. أي كان المدافع وحينئذ مبتدأ وأنا خبر أو قد جعل أنا أولا مبتدأ.

((**قوله: إلى لفظ ما**)) قال الزرقاني: أي مع لفظ من أظهر في المقصود قاله في المطول.

((**قوله: أي حامي الحقيقة**)) قال الزرقاني: الحقيقة هنا ما يحق على الرجل أن يحميه.

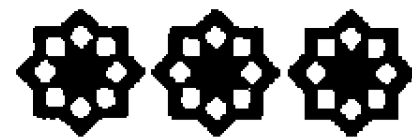
((**قوله: الجائز فيه الاتصال إلخ**)) قال الزرقاني: فيه نظر لأنه أخذ في تعريف ما يجوز فيه الاتصال والانفصال فصلا مساويا لذلك ففيه تعريف الشيء بما يساويه ومثل هذا لا يجوز والمناسب أن يكون أل في المضمر للجنس لا للعهد الذكرى كما يفهمه كلام الشارح ثم على كلامه يكون قول المصنف مقدم مستغنى عنه لأن المراد بالضمير الآخر ما قبل الآخر وهو مقدم.

((**قوله: وهو مراد الناظم بقوله وقدم الأخص إلخ**)) قال السنباطي قول الناظم:

وقدم الأخص في اتصال وقدمن ما شئت في انفصال

معناه: أن الضميرين في الأبواب الثلاثة أعنى باب سأل وباب كان وباب خال يحب تقديم الأخص من الضميرين فيها حيث اتصلا ويجوز التقديم، والتأخير حيث انفصل أحدهما فتقول على الحال الأول: أعني حال الاتصال سلنيه وكنته وخلتنيه وعلى الحال الثاني سلنى إياه، وكنت إياه وخلتني إياه

وسلنيه إياى وكنت إياه وخلته إياى ويلزم من ذلك مـا قالـه الموضـح وهـو أنـه يشترط لجواز الوجهين تقديم الأعرف وأنه إذا تقدم غيره يجب الانفصال كما يلزم مما قاله الموضح ذلك فاكتفى كل منهما بما ذكـره عمـا ذكـره الآخـر إذا علمت ذلك فلا يخفى ما في صنيع الشارح فتأمل.



حينئذ في الضمير الثاني الوجهان)) المتقدمان، وهما الاتصال نظرًا إلى الأصل، والانفصال هربا من توالى اتصالين في قضيتين ((ثم إن كان العامل)) في الضميرين المذكورين ((فعلا غير ناسخ)) كما في باب أعطى ((فالوصل أرجح)) لكونه الأصل ولا مرجح لغيره ولذلك اقتصر عليه سيبويه ((كالهاء من)) قولك لشخص في عبد ((سلنيه)) أو ملكنيه وكالكاف من قولك لعبد لك زيد سألنيك ويجوز على مرجوح سلنى إياه وملكني إياه وسألنى إياك ولكون الوصل أرجح لم يأت التنزيل إلا به. قال الله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾(١). ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾(٢). ﴿إِن يَسْأَلْكُمُوهَا﴾(٣).

كل ذلك من الوصل ((ومن الفصل)) قوله: ﷺ ((إن الله ملككم إياهم)) ولو وصل لقال ملككموهم ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات ((وإن كان)) العامل في الضميرين ((اسما)) وكان أول الضميرين مجرورًا ((فالفصل أرجح)) لاختلاف من محلى الضميرين سواء أكان الاسم العامل مصدرًا ((نحو عجبت من حبى إياه)) فحب مصدر مضاف إلى فاعله وهو ياء المتكلم، وإياه مفعوله هذا من الفصل ((ومن الوصل قوله)) في الحماسة:

[٥٠] لئِنْ كانَ حبُّك لي كاذِبًا ... لَقَدْ كانَ حبيك حقًّا يقينا

اللام في لئن موطئة للقسم وفي لقد جواب القسم هذا هو المعتمد ولا التفات لغيره وفي لي تقوية لعمل المصدر في مفعوله لكونه فرعا عن الفعل في العمل وحبك الأول بغير ياء والكاف مضاف إليها من إضافة المصدر إلى فاعله وحبيك الثاني بالياء وفيه الشاهد فإنه أتى معه بالضمير الثاني وهو

---

(١) سورة البقرة: ١٣٧.

(٢) سورة هود: ٢٨.

(٣) سورة محمد: ٣٧.

[٥٠] البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٩٧/١)، وشرح الأشموني (٥٢/١)، والمقاصد النحوية (٢٨٣/١). المعجم المفصل (٩٨٨/٢).

والشاهد فيه قوله: (حبِّيك)حيث جاء بالضمير الثاني، متصلا، وهو ضمير المخاطبة، وهذا جائز، ولو أمكنه الإتيان به منفصلاً، لكان أفصح، وذلك لأن العامل (اسم).

الكاف متصلا ولو فصله لقال حبى إياك أو كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من الموليك إياه ومن الوصل قوله:

[٥١] لاَ ترجُ أو تخشَ غيرَ اللـه أذىً   واقيكَـه اللـه لا ينفـك مأمونًـا

فأتى بالضمير الثاني متصلا ولو فصله لقال واقيك الله إياه ((وإن كان)) العامل في الضميرين ((فعلا ناسخًا)) من باب ظن ((نحو خلتنيه فالأرجح عند الجمهور الفصل)) لأنه خبر في الأصل وحق الفصل قبل وجود الناسخ فيترجح بعده، وهو المراد بقول النظم:

غيرى اختار الانفصالا

[٥٢] (كقوله: أخي حسبتك إياه) وقد ملئت   أرجاءُ صدرك بالأضغان والإحن

أخي مفعول بفعل محذوف يفسره حسبتك أو مبتدأ وما بعده خبره على الوجهين في الاشتغال لا منادى سقط منه حرف النداء لفساد المعنى والإرجاء النواحي جمع رجا كعصا والأضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة، وهو الحقد والإحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة.

((**قوله: مع ثلاث ضمات**)) أي لازمات فلا يرد أن اجتماع ما ذكر موجود في أنلزمكموها ولم يفروا منه لأن ضمة الميم إعرابية وهي غير لازمة.

((**قوله: وكان أول الضميرين مجرورًا**)) قال السنباطي: إما فاعل كما مثله

---

[٥١] **البيت من البسيط**، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية (٣٠٨/١)... المعجم المفصل (٩٧٧/٢).

والشاهد فيه قوله: (واقيكه الله) حيث جاء الضمير فيه متصلاً، والأفضل الانفصال، والتقدير: إن أذى واقيك الله إياه، فالضمير إذا كان منصوبًا باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أول يجوز فيه الانفصال والاتصال، والمختار الانفصال إلا عند الضرورة.

[٥٢] **البيت من البسيط**، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٩٩/١)، وشرح الأشموني (٥٣/١)، والمقاصد النحوية (٢٨٦/١)... المعجم المفصل (١٠٣٠/٢).

والشاهد فيه قوله: (حسبتك إياه) حيث جاء بالضمير الثاني، منفصلاً، وهو قوله: **(إياه)**، وهو المفعول الثاني لـ **(حسب)**، وهذا جائز، كما يجوز الإتيان به متصلاً، **(حسبتكه)**.

الموضح أو مفعوله نحو الدرهم إعطاؤك إياه جود عليك ومنعك إياه بخل عليك ويجاب أيضًا هو مأخوذ من قوله سما لكنه أشار إلى أنه خارج بقيدين وأنه غير مضمر اهـ.

وقال السنباطي: لما كان قول المصنف وليس مرفوعًا شاملا للمنصوب وليس بمرادهنا قيد ذلك الشارح بما إذا كان أولهما مجرورًا فيخرج المنصوب كماخرج المرفوع إذ لو كان أولهما منصوبًا والثاني مرفوعًا لتعين في الثاني الانفصال كما تقدم للشارح ولو كان الأول مرفوعًا ولا يكون إلا مستترا نحو زيد ضاربك فيجوز في الثاني الاتصال والانفصال. قال الرضى: وأما إذا كانا بعد الاسم والأول منهما مرفوع متصل ولا يكون مستترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثاني وانفصاله أيضًا نحو ضاربك إياه اهـ.

وهذا يفهم أن المستتر سابق المنصوب وهو ظاهر لأنه في العامل ثم ظاهر كلامه الجواز على حد سواء.

((**قوله: ولا التفات لغيره**)) قال الدنوشري: فيه رد على العيني فإن في كلامه خللا من جهة أنه أنشد حبيك بياء مثناة تحتية بعد الباء وأنه قال: إن حب مصدر أضيف إلى مفعوله وهو ياء المتكلم والكاف فاعله وأنه قال فيه الشاهد حيث أتى بالانفصال مع اجتماع الضميرين وذكر أن الشاهد في عجز البيت لا في هذا وأنه نسب حبيك إلى أبي حيان وهو بريء منه وأنه أعرب الكاف فاعلا، ويلزم على ذلك أن يكون لي حشوا وقد أعرب أيضًا: لقد كان جواب الشرط، وإنما هو جواب القسم الذي آذنت به اللام والعجب منه حيث قال ذلك مع أنه قال في مصدر كلامه واللام الداخلة على أداة الشرط تسمى الموطئة لأنها وطأت الجواب للقسم إلى آخر كلامه فليتأمل.

((**قوله: لأنه خبر في الأصل إلخ**)) قال الدنوشري: هذا علل به بعضهم، وعلل بعضهم أيضًا بأنه منصوب بجائز التعلق والإلغاء وهو لا يكون معهما إلا منفصلا فكان انفصاله مع الإعمال أولى وردهما الناظم في شرح الكافية بأنهما يقتضيان جواز الانفصال في الأول لأنه كان مبتدأ وذلك ممتنع بإجماع وما أفضى إلى ممتنع ممتنع.

((**قوله: أخي حسبتك إياه**)) قال الدنوشري: أعرب العينى أخى منادى حذف منه حرف النداء، وليس بصواب ولا يستقيم عليه المعنى وكيف يناديه الإخوة وهو يخبر أن نواحي صدره ملئت بالأضغان والإحن وإنما هو من باب الاشتغال فهو، إما مبتدأ وما بعده خبره، وإما مفعول لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده. هكذا قال بعضهم وفيه تأمل اهـ وهذا البعض مكي كما نقل الزرقاني ذلك عنه بنصه.



جمع إحنة بكسر الهمزة وسكون الحاء، وهو الحقد أيضًا فهو من باب عطف أحد المترادفين على الآخر، والشاهد في حسبتك إياه حيث فصل الضمير الثاني ((و)) الأرجح ((عند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل)) وقد صرح بذلك في النظم فقال: واتصالا أختار، وحجته أن الأصل الاتصال وقد أمكن وجاء به التنزيل قال الله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ﴾[1]. وورد به الشعر ((كقوله:

[٥٣] بلغت صنع امرىء برا إخالكه)) إذ لم تزلْ لاكتسابِ الحمدِ مبتدرًا

المسألة ((الثانية)) من المسألتين المستثناتين من القاعدة المذكورة ((أن يكون)) الضمير ((منصوبا بكان أو إحدى أخواتها)) سواء أكان قبله ضمير أم لا، وبذلك فارقت المسألة الأولى ((نحو الصديق كنته أو كأنه زيد)) فيجوز في الهاء الوجهان الاتصال والانفصال ((وفي الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور)) في الترجيح في نحو خلتنيه فالأرجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم، والرماني، وابن الطراوة الوصل وتوجيههما ما سبق وكلاهما وارد ((ومن ورود الوصل الحديث)) وهو قوله: ﷺ لعمر ﷺ لما طلب أن يقتل ابن صياد حين أخبر بأنه الدجال ((إن يكنه فلن تسلط عليه)) وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله[2] ((ومن ورود الفصل قوله)) وهو عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي:[3]

---

(١) سورة الأنفال: ٤٣.

[٥٣] **البيت من البسيط**، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٠٠)، وشرح الأشموني (١/٥٣)، والمقاصد النحوية (١/٢٨٧)... المعجم المفصل (١/٣١٤).
والشاهد فيه قوله: (إخالكه) حيث أتى بالضمير الثاني وهو الهاء متصلا، وهو مفعول ثان لفعل ناسخ للابتداء، وهو (إخال)، وهذا جائز.

(٢) صحيح البخاري (١/٤٥٤) ح (١٢٨٩) وح (٢٨٩٠)، وصحيح مسلم (٤/٢٢٤٤) ح (٢٩٣٠).

(٣) **عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، أبو الخطاب**: أرق شعراء عصره، من طبقة جرير والفرزدق. ولم يكن في قريش أشعر منه. ولد في الليلة التي توفى بها عمر بن الخطاب، فسمي باسمه. وكان يفد على عبد الملك بن مروان فيكرمه ويقربه. له ((**ديوان شعر – ط**)) وكتب في سيرته ((**أخبار عمر بن أبي ربيعة**)) لابن بسام الشاعر =

[٥٤] (لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد) والإنسان قد يتغير

ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسألة الأولى فقال ((ولو كان الضمير السابق في المسألة الأولى مرفوعًا وجب الوصل نحو ضربته)) ولا يجوز ضربت إياه لما تقدم ((ولو كان)) الضمير المتقدم على الضمير الثاني ((غير أعرف)) أي غير أخص ((وجب الفصل)) لأنه مع الاتصال يجب تقديم الأخص فمع تقديم غير الأخص يجب الانفصال وهذا معنى قول الناظم:

وقدمن ما شئت في انفصال

((نحو أعطاه إياك أو)) أعطاه ((إياى)) فإن كلا من ضميرى المخاطب والمتكلم أخص من ضمير الغائب ((أو أعطاك إياى)) لأن ضمير المتكلم أخص من ضمير الغائب، وأما قول عثمان ﷺ :

أراهمني الباطل شيطانا

فنادر والأصل أراهم الباطل إياى شيطانًا والمعنى أرى الباطل القوم إني شيطان وأجاز المبرد وكثير من.

= المتوفى سنة ٣٠٣هـ.
الأعلام (٥/٥٢)، وفيات الأعيان (١/٣٥٣).

[٥٤] **البيت من الطويل**، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٩٤، وتخليص الشواهد ص٩٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/٥٣).

المعنى: إذا كان هو الشخص الذي نعرفه فقد تغير عما كان، والزمان يغير الإنسان.

الإعراب: **لئن**: اللام الموطئة للقسم، **إن**: حرف شرط جازم، **كان**: فعل ماض ناسخ، واسم كان ضمير مستتر جوازًا تقديره هو، **إياه**: خبر كان في محل نصب، و((**كان**)) مع اسمها وخبرها في محل جزم فعل الشرط، **لقد**: اللام رابطة لجواب القسم، **قد**: حرف تحقيق، **حال**: فعل ماض والفاعل ضمير مستتر تقديره ((**هو**)) **بعدنا**: مفعول فيه منصوب بالفتحة ظرف زمان متعلق بـ ((**حال**))، **ونا**: ضمير مبنى مضاف إليه، **عن العهد**: جار ومجرور متعلق بـ ((**حال**)) وجملة ((**حال**)) لا محل لها جواب القسم، والإنسان: الواو حالية، الإنسان: مبتدأ مرفوع، **قد**: حرف تحقيق، **يتغير**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره ((**هو**))؛ وجملة ((**يتغير**)) في محل رفع خبر للإنسان: وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

الشاهد: ((**لئن كان إياه**)) حيث جاء خبر كان ضميرًا منفصلاً.

((**قوله: قال الله تعالى: إذ يريكهم الله**)) قال المصنف في الحواشي: في الاستدلال بالآية نظر لأن المفعول الثاني ليس بخبر فهو من باب سلنيه وذلك لأن المفعول الأول اكتسبه الفعل بواسطة همزة التعدية والمفعول الثاني هو الذي كان مفعول الثلاثي فإن قيل المفعول الثاني كان مبتدأ وهو مقو للفصل كالخبر قلنالا نعلم أن رأى المنامية تتعدى إلى مفعولين.

((**قوله: صنع امرئ برا**)) قال الزرقاني: يقال رجل برأي صادق وخال بكسر الهمزة والقياس فتحها لأنه من خال يخال.

((**قوله: أو إحدى أخواتها**)) قال الدنوشري: فيه نظر فقد قال الإمام جلال الدين السيوطي في همع الهوامع أما أخوات كان فيتعين فيها الفصل كما في البديع والعرة كقوله:

ليس إياي وإياك ولا تخشى رقيبًا

انتهى.

وقال الزرقاني: قال المصنف يتقيد ذلك في لا يكون وليس بأن لا يكونا للاستثناء فإن الفصل معهما واجب كما يجب مع إلا وقد نص على هذا التقييد في الجامع اهـ من النكت أقول: ففي مفهوم قوله أو إحدى أخواتها تفصيل خلاف ما يوهمه كلام الهمع الذي نقله الدنوشرى من تعين الفصل في جميع أخوات كان ومن إطلاق القول في ليس ولا يكون من غير تقييد بحالة الاستثناء فليحرر.

((**قوله: سواء أكان قبله ضمير**)) قال السنباطي: فيشترط لجواز الوجهين أن يكون المتقدم أعرف وإلا فيجب الفصل كما يفهم من قول الناظم: وقدم الأخص، ويظهر بملاحظة ما قدمناه.

((**قوله: وعند الناظم إلخ**)) قال الدنوشري: قال بعضهم هذا ما رجحه على الألفية ورجح في التسهيل التفصيل وهو الفصل في باب ظن والوصل في باب كان وفرق بأن الضمير في خلتكه قد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلافه في كنته فإنه لم يحجزه إلا مرفوع والمرفوع جزء من الفعل فكان الفعل مباشرة له

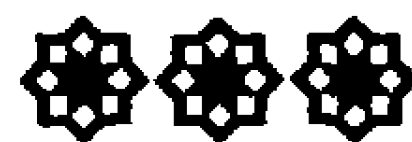
فهو شبيه بهاء ضربته، ولأن الوارد عن العرب من الانفصال في باب ظن والاتصال في باب كان أكثر، وإذا وردت مفاعيل أعلم الثلاثة ضمائر فحكم الأول والثاني حكم باب أعطيت إن كان بعضها ظاهرا وإن كان المضمر واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكأعطيت أو ثان وثالث فكظننت فليتأمل.

((**قوله: ولو كان الضمير السابق في المسألة الأولى مرفوعًا وجب الوصل**)) قال الزرقاني: كان ينبغي للمصنف أن يذكر محترزه بالنسبة إلى الاسم وذلك لأنه إذا كان الضمير المتقدم مرفوعًا فإنه يجوز في الثاني الاتصال والانفصال كما قدمناه.

((**قوله: لما تقدم**)) قال الزرقاني: أي من أنه لا يجوز الانفصال حيث أمكن الاتصال إلا فيما استثنى وليس هذا منه.

((**قوله: ولو كان غير أعرف**)) قال الزرقاني: ذكر المحترز أيضًا بالنسبة إلى الفعل وأما بالنسبة إلى الاسم فلم يذكر محترز الأعرف وفي الرضى ما معناه إذا كان العامل مصدرًا أو اسم مفعول أو اسم فاعل فاتصال الثاني شاذ إذا كان أزيد أو مساويا نحو ضربهوك وضربهوه.

((**قوله: وأجاز المبرد إلخ**)) قال الدنوشري: يزاد عليه ما قال الفراء وهو تعين الانفصال إلا أن يكون الأول مثنى أو ضمير جماعة ذكور فيجوز إذ ذاك الاتصال، والانفصال أحسن نحو الدرهمان أعطيتهماك، والغلمان أعطيتهموك، ووافق الكسائي الفراء وزاد جواز الاتصال والانفصال إذا كان الأول ضمير جماعة الإناث نحو الدراهم أعطيتهن كن اهـ.



القدماء تقديم غير الأخص مع الاتصال نحو أعطيتهوك ولكن الانفصال عندهم راجح ((ومن ثم)) بفتح الثاء المثلثة أي من هنا أي من أجل أنه يجب الفصل إذا تقدم غير الأعرف ((وجب الفصل إذا اتحدت الرتبة)) بأن يكون لمتكلم أو مخاطب أو غائب لأنه يصدق أن المتقدم منهما غير أعرف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا

وذلك ((نحو)) قول العبد لسيده ((ملكتني إياى و)) قول السيد لعبده ((ملكتك إياك و)) قول السيد إذا أخبر شخصا أنه ملك عبده نفسه ((ملكته إياه)) أن شرط جواز الاتصال تقدم الأخص ((وقد يباح الوصل إن كان الاتحاد في)) ضميرى ((الغيبة واختلف لفظ الضميرين)) تذكيرًا وتأنيثًا وإفرادا وتثنية وجمعا وهو مراد الناظم بقوله:

وقد يبيحُ الغيب فيه وصلا

وفي بعض النسخ مع اختلاف ما ((كقوله)):

لوجهكَ في الإحسان بسطٌ وبهجةٌ (أنا لهما قفو وأكرم وارد)

بسط بمعنى بشاشة وطلاقة وجه مبتدأ تقدم خبره في المجرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط، وأنال فعل ماض متعد لاثنين أولهما ضمير التثنية الراجع إلى بسط وبهجة، وثانيهما ضمير المفرد الراجع إلى الوجه وأتى به متصلا والأكثر أنالهما إياه بالانفصال وقفو بمعنى اتباع فاعل أنال وأكرم وارد مضاف ومضاف إليه، واحترز بالغيبة من ضميري المتكلم، وضميري المخاطب فإنه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاد مدلولى الضميرين فلا يقال علمتناني ولا علمتنينا ولا ظننتكماك وصح الاختلاف في ضميري الغيبة لصحة تعدد مدلوليهما نحو جارية زيد أعطيتهاه أو أعطيتهوها واحترز باختلاف لفظ الضميرين من أن لا يختلف لفظهما فلابد من الفصل نحو مال زيد أعطيته إياه.

((قوله:أي من هنا)) أي من أجل ذلك التفسير الأول للإشارة إلى أن ثم

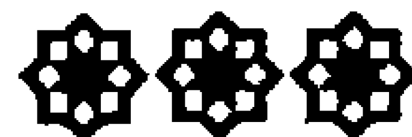
مستعملة في الإشارة إلى المكان القريب وإن كانت موضوعة للإشارة إلى البعيد فهو مجاز والتفسير الثاني لبيان أن من الداخلة عليها للتعليل وليس إشارة إلى بيان مجاز آخر مبنى على الأول، وإن ثم استعملت في التعليل مجازا خلافًا لمن توهم ذلك وقد بيناه في رسالة أحكام المجاز إلى أحكام تعدد المجاز.

((**قوله: وإفرادا إلخ**)) قال الزرقاني: أي أو إفرادًا وتثنية أو إفرادًا أوجمعًا أو تثنية وجمعًا.

((**قوله: أولهما ضمير التثنية إلخ**)) قال الزرقاني: فيه نظر لأن قاعدة باب أعطى أن يكون المفعول الأول فاعلا من حيث المعنى والفاعل من حيث المعنى هنا هو الوجه فالمناسب أن يكون الضمير العائد إليه هو المفعول الأول، والضمير المثنى المفعول الثاني كما لا يخفى، ويمكن أن يقال إن الشارح فهم أن الغرض هنا المبالغة فلذا جعل البسط والبهجة آخذين للوجه وأعرب الإعراب المذكور قاله بعض شيوخنا.

((**قوله: فإنه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف إلخ**)) قال الدنوشري: فيه نظر فإن الاختلاف في ضميري المخاطب ممكن فليكن ذلك كضميري الغيبة المختلفين لفظا فيجوز فيهما الاتصال نحو ظننتكماكه فلتحرر المسألة، فإن كلام الشارح يحتاج إلى تحرير.

((**قوله: لصحة تعدد إلخ**)) قال السنباطي: أي لأنه يصح أن يكون مدلول أحدهما غير مدلول الآخر بخلاف ضميري المتكلم وضميرى المخاطب فلا يصح فيه ذلك إذ مدلول أحدهما بعض مدلول الآخر فلم يتغاير المدلولان، بيان ذلك أن نا في علمتناني للمتكلم ومعه غيره والياء فيها للمتكلم وحده وهكذا.



فصل قد مضى أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة

قد مضى في تقسيم الضمير بحسب مواقع الإعراب ((أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلي النصب والخفض)) فتنصب بواحد من ثلاثة فعل واسم فعل وحرف، وتخفض بواحد من اثنين حرف واسم، وهذه العوامل على قسمين ما تمتنع معه نون الوقاية وما تلحقه فالذي وما تلحقه نون الوقاية على أربعة أحوال وجوب وجواز متساو ورجحان الثبوت ورجحان الترك ((فإن نصبها فعل أو اسم فعل أو ليت وجب قبلها نون الوقاية)) لتقي الفعل أو شبهه من نظير مالا يدخله وهو الكسر الشبيه بالجر ولتقي ما بنى على الأصل.

((**فصل**)) ((**قوله: نون الوقاية**)) قيل الظاهر إنها حرف مبنى فإن زعم زاعم أنها حرف معنى فليبين المعنى الموضوع له اهـ. وهو عجيب فإنها كلمة مستقلة بنفسها لم يبين منها مع غيرها كلمة وقد ذكرها في المغني في أوجه النون المفردة، وقال إنها تسمى نون العماد أيضًا وذكرها المرادي في الجنى الداني في حروف المعاني، وعبارته النون له في الكلام مواضع كثيرة، وإنما أذكر هنا أقسام الذي يعد من حروف المعاني وهى أربعة أقسام، ثم قال: الرابع نون الوقاية وأما المعنى الموضوع له فهو الوقاية، وهذا أمر ظاهر لكن قد يكبو الجواد.

((**قوله: لتقي الفعل إلخ**)) قال الزرقاني: استشكل ذلك بأن الفعل لم يصن عن الكسر نحو تضربين ونحو ﴿**قل ادعوا**﴾ وأجيب عن الأول بأن الضمير لما كان كجزء الكلمة صار الكسر في وسط الكلمة وعن الثاني بما قاله الرضى من أن الكسرة العارضة للبناء ألزم من العارضة للساكنين إذ الياء لكونها ضميرًا متصلاً كجزء الكلمة وثانية الكلمتين في نحو ﴿**قل ادعوا**﴾ مستقلة اهـ وقوله: نحو تضربين أي وقومى وأكرمى وقال الدنوشري: أوضح منه قول ابن المصنف فإذا نصبها الفعل، وجب أن يلحق قبلها نون تقى الفعل كسرة الاتباع لأنها شبيهة بالجر لكثرة وقوعها في الأسماء فلم تلق بالفعل بخلاف الكسرة قبل ياء المخاطبة نحو تفعلين فإنها لا تشبه الجر لأن ياء المخاطبة مختصة بالفعل

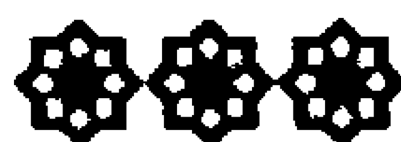
فصانوا الأفعال عن كثرة ياء المتكلم بإلحاق نـون الوقايـة. قـال المحشـي شـيخ الإسلام زكريا: هو ظاهر في غير المعتل أما فيه نحو دعـا ورمـى فـلا كثرة فيـه فكان ينبغي أن يقال ألحـق المعتـل بغيره طـردا للبـاب أو تحمـل الكسـرة علـى الظاهرة والمقدرة، كما أن الإعراب كذلك فإنه يظهر تارة ويقدر أخرى اهـ.

وقوله: والمقدرة أي ما كان حقها تقدر وفيه تـأمل، والتعليـل المذكـور لـم يرتضه الناظم رحمه الله، قال: لأن الكسر يلحق الفعل مـع يـاء المخاطبـة لحاقـا هو أثبت من لحاق الكسر لأجل ياء المتكلـم لأن يـاء المتكلـم فضلـة فهـي فـي تقدير الانفصال بخلاف ياء المخاطبة فإنها عمدة ولأن ياء المتكلم قد تغنى عنها الكسرة التي قبلها، ثم يوقف على المكسور بالسكون نحو ربـي أكرمنـي، ويـاء المخاطبة لا يعرض لها ذلك وإنما سميت نون الوقاية لأنها وقعت بين محذورين في فعل الأمر لو اتصل بالياء دونهما أحدهما التباس ياء المتكلم، والثاني التبـاس أمر المذكر أمر المؤنثة فلما صحبت النون الياء مع فعل الأمر صحبتها مع أخويـه ومع اسم الفعل وجوبا ليدل لحاقها على نصب الياء ولحقت إن وإخواتها جـوازًا لشبهها بالأفعال، ونقل السيوطي عن الناظم أنها سميت نـون الوقايـة لأنهـا تقـي الفعل من التباسه بالاسم المضاف إلىياء المتكلم إذ لو قيـل فـي ضربنـي ضربـي لالتبس بالضرب وهو العسل الأبيض الغليظ اهـ.

وما ذكره شيخ الإسلام في تقدير الكسر في نحـو دعـا، ذكـره الرضـي فإنـه قال: ودخولها في نحو أعطاني ويعطيني إمـا طـردا للبـاب، وإمـا لكـون الكسـر مقدرا على الألف والياء لولا النون كما في عطاى وقـاضي وقولـه أو شـبهه قـال الزرقاني أي كاسم الفعل.

((**فإن قيل**)) اسم الفعل يدخله الكسر نحو دراك ونزال.

((**فالجواب**)) أن المراد الكسرة المشابهة للجـر، كمـا قـال: وشـبهه لـه. فـي كونـه يوجد عند ياء المتكلم ويزول عند عدمه كما أن الجر يوجد عند عامله ويزول عند عدمه ولو كسر دراك مثلا لأجل الياء لكان يقدر أن حركة البناء زالت وهذه الموجودة لأجـل الياء.



وهو السكون من الخروج عن ذلك الأصل ((فأما الفعل فنحو دعاني)) في الماضي ((ويكرمني)) في المضارع ((وأعطني)) في الأمر وهذه الثلاثة ملازمة للفعلية ((وتقول)) فيما تردد بين الفعلية والحرفية ((قام القوم ما خلاني وما عداني وحاشاني)) بنون الوقاية ((إن قدرتهن أفعالا)) فإن قدرتهن أحرف جر وما زائدة أسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجح فتثبت النون. قال:

[٥٥] (تمل الندمى ما عداني فإنني) بكل الذي يهوى نديمي مولع

والندامي جمع ندمان وهو نديم الرجل في الشرب مرفوع على النيابة عن الفاعل بتمل، ومولع بفتح اللام بمعنى مغرى خبر إن والمعنى تمل الندامى مللا مجاوزا إلى غيرى، وأما أنا فلا أمل فإنني مغرى بكل ما يهواه نديمي ((وتقول)) في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والأصح الفعلية ((ما أقفرني إلى عفو الله وما أحسنني إن اتقيت الله)) وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الأول شاذ والثاني منقاس ((و)) تقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والأصح الفعلية قام القوم ليسنى ((قال بعضهم)) وقد بلغه أن إنسانا يهدده ((عليه رجلا ليسنى)) حكاه سيبويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى الأمر ورجلا مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه عائد على رجل وياء المتكلم خبره ((أي ليلزم رجلا غيرى)).

وهذا مبنى على جواز إغراء الغائب وهو شاذ لأنه ليس أمره بفعل وضع للأمر بل بفعل مقرون بلام الأمر كما أن النهي بفعل مقرون بلا فكما أن أسماء الأفعال لا تكون نائبة من فعل مقرون بحرف النهي لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الأمر لأن الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغي أن ينوب عنهما الاسم وما ذكره من لزوم النون في نحو ما أحسنني هو قول البصري وهو مبني على أن أفعل في التعجب فعل ماض.

---

[٥٥] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٠٧/١)، والجنى الداني ص٥٦٦، وجواهر الأدب ص٣٨٢، والدرر (١٧٩/٣)، وشرح الأشموني (٢٣٠/١)، وشرح شذور الذهب ص ٣٣٩... المعجم المفصل (٥٣٨/١).

والشاهد فيه قوله: (ما عداني) فإن (عدا) في هذا الموضع فعل بدليل تقدم (ما) المصدرية عليها والياء فيها مفعول به.

«وأما تجويز الكوفي ما أحسنى» بحذف نون الوقاية سماعا كما في شرح الكافية «فمبني على قوله: إن أحسن ونحوه» في الوزن من أفعال التعجب «اسم» بدليل تصغيره سمع ما أحيسنه ورد بأن التصغير فيه شاذ وأما تجويز بعضهم ليسى بحذف نون الوقاية من ليس لجموده فلا يعول عليه. «وأما قوله» وهو رؤبة:

[٥٦] عددت قومي كعديد الطيس (إذ ذهب القوم الكرام ليسي)

بغير نون «فضرورة أشار لها الناظم بقوله: وليسي قد نظم» والعديد كالعدد يقال هم عديد الثرى أي عدد الثرى والطيس بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفي آخره سين مهملة الرمل الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوبًا عائد على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم المتصلة به خبره وما ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقًا هو ما أشار إليه الناظم بقوله:

وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية...

«قوله: إن قدرتهن أفعالاً» قال اللقاني: هذا الشرط ظاهر في حاشا دون ما خلاني وما عداني إذ الظاهر في ذلك أن ما مصدرية لا زائدة وما المصدرية لا

---

[٥٦] البيت من الرجز: وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٥، وخزانة الأدب (٥/٣٢٤)، ولسان العرب (٦/١٢٨)، وشرح الأشموني (١/٥٥)، وهمع الهوامع (١/٦٤).

المعنى: لقد أحصى الشاعر قومه فوجد عددهم كثيرًا؛ ولم يجد فيهم كريمًا سواه.

الإعراب: عددت: فعل ماضٍ مبنى على السكون، والتاء: ضمير مبنى في محل رفع فاعل، قومي: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة، والياء: ضمير مبنى مضاف إليه، كعديد: الكاف اسم بمعنى «مثل» في محل نصب مفعول مطلق، وهى مضاف وعديد: مضاف إليه مجرور بالكسرة، الطيس: مضاف إليه مجرور بالكسرة، إذ: حرف تعليل ظرف زمان متعلق بـ «عددت» ذهب: فعل ماض، القوم: فاعل مرفوع، الكرام: صفة مرفوعة بالضمة، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر مضاف إليه، ليس: فعل ماض ناقص، والياء: ضمير متصل في محل نصب خبر ليس، واسم «ليس» ضمير محذوف يعود على «القوم»، وجملة «ليسي» لا محل لها من الإعراب جملة استئنافية.

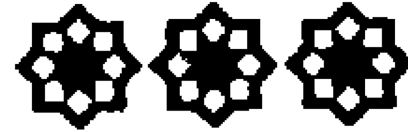
الشاهد: «ليسي» حيث جاء خبر ليس ضميرًا متصلا وحذفت من نون الوقاية للضرورة.

يليها إلا الفعل.

((**قوله: والمثال الأول شاذ**)) قال الدنوشري: شذوذه أنه مأخوذ من غير الثلاثي وهو افتقر اهـ.

وقال الزرقاني: أي لأنه لم يصغ من الثلاثي وهذا مذهب الأكثرين. قال المرادي: وليس من الشاذ ما أفقره خلافًا لأكثرهم لثبوت فقر وفقر بمعنى افتقر ولا حجة في قول من خفى عليه ما ظهر لغيره.

((**قوله: إذ ذهب القوم إلخ**)) قال الزرقاني: إذ هنا للمفاجأة وغرض مدح نفسه بأنه من الكرام ولذلك لم يقل إذ ذهب القوم ليسى بل وصفهم بأنهم كرام.



«وأما نحو: ﴿تَأْمُرُونِي﴾[1]» ﴿أَتُحَاجُّونِي﴾[2]. بتخفيف النون في قراءة نافع «فالصحيح» عند سيبويه «أن المحذوف نون الرفع» والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لأن نون الرفع عهد حذفها للجازم، والناصب ولتوالى الأمثال في نحو لتبلون ولغير ذلك نحو قوله:

[٥٧] أبيت أسرى وتبيتي تدلكي

ولأن نون الرفع نائبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفًا في قراءة أبي عمرو نحو ﴿يَأْمُرُكُم﴾[3]. فحذف النون ليس من تفضيل الفرع على الأصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضح في شذوره وأسقطه من شرحه

---

(١) سورة الزمر: ٦٤.

(٢) سورة آل عمران: ٦٥.

[٥٧] تمام البيت:

شَعْرَكِ بالعنبرِ والمسكِ الذَّكِيَ

والبيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨٢/١)، (٥٩/٣)، وخزانة الأدب (٣٣٩/٨، ٣٤٠، ٤٢٥)، والخصائص (٣٨٨/١)، ورصف المباني ص٣٦١، وهمع الهوامع (٥١/١).

المعنى: أن هذا الرجل دائم العمل والترحال من أجل توفير متطلبات الحياة وهذه المرأة دائمة التزين والتجمل ولا يشغلها شاغل إلا هذا الأمر.

الإعراب: **أبيت**: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة، واسمه ضمير مستتر وجوبًا تقديره «**أنا**»، **أسرى**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره «**أنا**»، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر «**أبيت**» .

وتبيتي: الواو عاطفة، **تبيتي**: فعل مضارع ناقص مرفوع بثبوت النون المحذوفة شذوذًا، والياء ضمير مبنى في محل رفع اسم «**تبيت**» **تدلكي**: جملة فعلية في محل نصب خبر «**تبيتي**» **شعرك**: مفعول به منصوب، والكاف: ضمير مبني مضاف إليه، **بالعنبر**: جار ومجرور متعلق بـ «**تدلكي**» **والمسك**: الواو عاطفة، **المسك**: معطوف على «**العنبر**» مجرور بالكسرة، **الذكي**: صفة لـ «**المسك**» مجرورة بالكسرة، وجملة تبيتي، معطوفة على جملة «**أبيت**».

الشاهد: «**تبيتي**» حيث حذفت النون من الفعل «**تبيتي**» وهو من الأفعال الخمسة لاتصاله بياء المخاطبة وذلك يعد شذوذًا.

(٣) سورة البقرة: ٦٧.

وهو مذهب الأخفش والمبرد، وأبي علي وابن جني، وأكثر المتأخرين واستدلوا له بأوجه أحدها: أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت أولى بالحذف، وثانيها أن نون الرفع علامة الإعراب فالمحافظة عليها أولى وثالثها: أن نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه ((وأما اسم الفعل)) المزيد على النظم ((فنحو دراكني وتراكني)) بكسر الكاف فيهما ((وعليكني)) بفتحها فالأول ((بمعنى أدركني)) بقطع الهمزة ((و)) الثاني ((بمعنى اتركني و)) الثالث بمعنى ((الزمني)) بوصل الهمزة فيهما ((وأما ليت)) المشار إليها بقول النظم: وليتني فشا ((فنحو ﴿يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾[1])). وإنما وجبت النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها ((وأما قوله:)) وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة –رضي الله عنها– لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما رأى من رسول الله ﷺ في سفره وما قاله بحيرا الراهب في شأنه:

[٥٨] (فياليتي إذا ما كان ذا كم) ولجت وكنت أولهم ولوجا

بإسقاط نون الوقاية من ليتني ((فضرورة عند سيبويه)) لأنه يوجب ليتني بإثبات نون الوقاية ((وقال الفراء يجوز)) اختيار ((ليتني)) بإثبات النون ((وليتي)) بحذفها ((وإن نصبها لعل)) المشار إليه في النظم بقوله: ومع لعل اعكس ((فالحذف)) لنون الوقاية ((نحو: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾[2])). أكثر من الإثبات)) لها ((كقوله)) وهو حاتم بن عدي الطائي وقيل حطائط بن يعفر أخو الأسود النهشلي يخاطب امرأة عذلته على إنفاقه ماله:

[٥٩](أريني جوادا مات هزلاً لعلني) أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا

---

(١) سورة الفجر: ٢٤.

[٥٨] البيت من الوافر، وهو لورقة بن نوفل في المقاصد النحوية (٣٦٥/١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١١٠/١)، وتخليص الشواهد ص١٠٠.

والشاهد فيه قوله: (ليتي) حيث جاءت بدون نون الوقاية، وهذا للضرورة عند سيبويه، وجائز عند الفراء.

(٢) سورة غافر: ٣٦.

[٥٩] البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ص٢١٨، ولحطائط بن يعفر في خزانة الأدب (٤٠٦/١)، وسمط اللآلي ص٧١٤، ولحاتم أو لدريد أو لحطائط أو –

والمعنى أريني جوادا مات لأجل الهزال أو بخيلا مخلدا لم يمت لعلى أرى ما ترين وحاصله إن إنفاق المال لا يميت الكريم لهزاله ولا إمساكه يخلد البخيل في الدنيا ((و)) إثبات النون في لعلني ((هو أكثر من)) حذفها في ((ليتى وغلط ابن الناظم)) في شرح النظم في النقل ((فجعل ليتي نادرًا)) مع أنه ضرورة عند سيبويه كما تقدم ((و)) جعل ((لعلني ضرورة)) مع أنه نادر بل كثير كما تقدم وهو في الأولى تابع لأبيه في قوله: وليتى ندرا ومخالف له في الثانية في قوله: ومع لعل اعكس وإنما كان الأكثر في لعل التجرد لأنها شبيهة بحروف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها كما في قولك تب لعلك تفلح بخلاف ليت فإنها شبيهة بالفعل في تغيير معنى الابتداء وعدم تعلق ما بعدها

((**قوله: وأما نحو تأمروني وتحاجوني إلخ**)) قال الزرقاني: فيه إشارة إلى أن نون الوقاية واجبة في المضارع سواء اتصلت به نون الرفع أم لا خلاف ما عليه ابن الحاجب من أنها غير واجبة مع نون الرفع، وأما نون الضمير ونونا التوكيد فهى واجبة معهما فلا نزاع. قال الرضي: ودخولها مع نون الإعراب نحو يضربونني ونون التوكيد نحو اضربنني ومع الضمير المرفوع المتصل نحو ضربنني وتضربنني لكون نونى الإعراب، والتأكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل اهـ. وقوله فالصحيح إلخ كلامه يوهم كما قاله الشهاب القاسمي أن الجواب إنما يحصل بناء على الصحيح المذكور، وليس كذلك لأنه إذا قيل المحذوف نون الوقاية فحذفها كراهة اجتماع المثلين فرع وجودها وإلا فلا حذف فلم يتحقق نصب الفعل الياء بدون النون، ولا حاجة للقول بأنه لا حاجة في مثل هذا الفعل إلى نون الوقاية لحصول الغرض من و قاية الفعل الكسر بنون الرفع لأن نون الرفع من الفعل فكسرها ككسره فليتأمل.

((**قوله: تدلكى**)) قال الزرقاني: من الدلك.

= لمعن بن أوس في لسان العرب (٣٤/١٣) (أنن)، ولمعن بن أوس في ديوانه ص٣٩... المعجم المفصل (٢٠٣/١).

والشاهد فيه قوله: (لعلني) حيث جاء بنون الوقاية مع (لعل) وحذف النون معها هو الأشهر.

((**قوله: وقيل إلخ**)) قال الدنوشري: هذا الخلاف لا ثمرة له.

((**قوله: بلا أثر**)) إن أراد لفظا وتقديرا فممنوع أو لفظا فقط فمسلم لكنه لا يضر إذ كثيرًا ما يكون الأثر مقدرا نحو لتبلون.

((**قوله: بمعنى أدركني إلخ**)) هو حال من دراكني وما بعده والباء للملابسة.

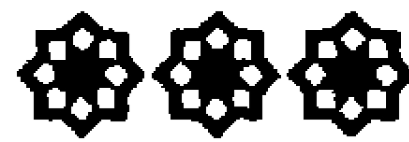
((**قوله لحياتي**)) اللام بمعنى عند أو للتعليل والمفعول محذوف أي صالحًا.

((**قوله: فياليتي إذا إلخ**)) إذا طرف مضمن معنى الشرط وما زائدة وكان تامة وولجت خبر ليت أو ولجت جواب وجملة إذا وشرطها وجوابها خبر ليت.

((**قوله: لأجل الهزال**)) قال الزرقاني: أي الناشئ له عن عدم الأكل لذهاب ما بيده من المال لأجل الكرم.

((**قوله: ومخالف له في الثانية في قوله ومع لعل اعكس**)) قال السنباطي أي من أن عبارة أبيه تفيد أن لعلني نادر مع أنه كثير كما تقدم اهـ.

وقال الشهاب القاسمي في تغليطه يعني الناظم بمجرد ما ذكره يعني المصنف من أن ليتني ضرورة عند سيبويه وجائز عند الفراء ظاهر، وهذا خلاف الإنصاف لأن مجرد مخالفة هذا الإمام لسيبويه والفراء لا يقضى الغلط لأنه كثيرًا ما يخالفهما، وهو أهل لمخالفتهما لأنه إمام مجتهد في العربية وكذا في تغليطه في لعل بمجرد ما قرره قبل من قوله وأن نصبها لعل إلخ فيه نظر ظاهر لمثل ما قلناه فليتأمل.



بما قبلها ((وإن نصبها بقية أخوات ليت ولعل)) وإليها أشار الناظم بقوله: وكن مخيرا في الباقيات ((وهي إن)) المكسورة ((وأن)) المفتوحة ((ولكن وكان فالوجهان)) على السواء فالإثبات نظرا إلى شبهها بالأفعال المتعدية في عمل النصب والرفع والحذف نظرا إلى كراهية اجتماع الأمثال فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الأمران ((كقوله)) وهو قيس بن الملوح(١):

[٦٠] (وإني على ليلى لزار وإنني) على ذاك فيما بيننا مستديمها

فأتى مع إن بنون الوقاية ثانيًا وجردها منها أولا وزار خبر إن وهو بزاي ثم راء منقوص من زريت عليه زراية إذا عتبت عليه والمعنى: وإني لعاتب على ليلى وإني مستديمها على ذلك العتب. وكقول امرئ القيس:

كأني لم أركب جوادا للذة

ويجوز كأنني وكقوله تعالى: ﴿وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْماً تَجْهَلُونَ﴾(٢). وكقول الشاعر:

[٦١] ولكنني من حبها لعميد

---

(١) قيس بن الملوح بن مزاحم العامري: شاعر غزل، من المتيمين، من أهل نجد. لم يكن مجنونًا، وإنما لقب بذلك لهيامه في حب ((ليلى بنت سعد)).
وقد جمع بعض شعره في ((ديوان – ط)) وصنف ابن طولون (المتوفى سنة ٩٥٣) كتابًا في أخباره سماه ((بسط سامع المسامر في أخبار مجنون بني عامر – خ)) في دار الكتب. وكان الأصمعي ينكر وجوده، ويراه اسمًا بلا مسمى.
الأعلام (٥/٢٠٨،٢٠٩)، فوات الوفيات (٢/١٣٦).

[٦٠] البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٩٨، ولسان العرب (١٢/٢١٣) (دوم)، والمقاصد النحوية (١/٣٧٤)... المعجم المفصل (٢/٨٨٤).
والشاهد فيه قوله: (وإني) وقوله: (وإنني) حيث جاء الأول بدون نون الوقاية وجاء الثاني بنون الوقاية، وكلاهما جائز.

(٢) سورة هود: ٢٩.

[٦١] البيت من الطويل، وصدره:

يلومونني في حب ليلى عواذلي =

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/٣٨)، والإنصاف (١/٢٠٩)، وتخليص الشواهد ص٣٥٧، والجني الداني ص١٣٢، ٦١٨، وخزانة الأدب (١/١٦، (١٠/٣٦١،٣٦٣)، =

((وإن خفضها حرف فإن كان)) ذلك الحرف ((من أوعن وجبت النون)) قبل ياء المتكلم محافظة على بقاء السكون لأنه الأصل في البناء ((إلا في الضرورة)) فلا تلحقها النون وإلى ذلك أشار بقوله في النظم:

واضطرارًا خُففا منى وعنى بعض من قد سلفا

كقوله:

[٦٢] (أيُّها السائلُ عنهُمْ وعنِي لستُ من قيس ولا قيس مِني)

بتخفيف نون من وعن وقيس هو ابن عليان بالعين المهملة واسمه النأس بفتح النون وسكون الهمزة، وبالسين المهملة ابن مضر بن نزار واسم أخيه إلياس بالياء المثناة تحت ((وإن كان)) الخافض لياء المتكلم ((غيرهما)) أي غير من وعن ((امتنعت)) نون الوقاية ((نحو لي وبي)) مما هو على حرف واحد ((وفي)) بتشديد الياء مما هو على حرفين وعلى مما هو على ثلاثة أحرف ((وخلاى وعداى وحاشاى)) بفتح الياء فيهن وإنما امتنعت النون في لي وبى لأنهما مبنيان على الكسر، وأما في فلأنه وإن كان مبنيا على السكون فإن سكونه الأصلي لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم بل تدغم الياء في الياء، وأما خلاى وعداى وحاشاى فإن الألف لا تقبل التحريك ومقتضى هذا التعليل أن لا تلحقهن نون الوقاية إذا قدرن أفعالا، ولكنهم أجروا باب الفعل مجرى واحدا وحملوا المعتل على الصحيح بخلاف الحروف فإنها لاحظ لها في ذلك بل تفتح ياء المتكلم بعد الألف ((قال)) الأقيشر واسمه المغيرة بن

= ولسان العرب (١٣/٣٩١)، (لكن)... المعجم المفصل (١/٢٣١).

وفي البيت شاهدان: أولهما: إلحاق نون الوقاية بـ (**لكن**) ثانيهما: دخول اللام على خبر (**لكن**) عند الكوفيين.

[٦٢] **البيت من المديد**، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/٩٠)، وأوضح المسالك (١/١١٨)، وتخليص الشواهد ص١٠٦، والجنى الداني ص١٥١، وخزانة الأدب (٥/٣٨٠،٣٨١)، ورصف المباني ص٣٦١، والدرر (١/٢١٠)... المعجم المفصل (٢/١٠٣٤).

والشاهد فيه قوله: (عَنِي) و (مني) حيث حذف النون للضرورة الشعرية، والقياس: (عنّي) ، (منّي).

الأسود[1] لقب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه أقشر:

[٦٣] (في فتية جعلوا الصليب إلههم   حاشاى إنــي مســلم معــذور)

بعين مهملة وذال معجمة أي مقطوع العذرة وهي قلفة الذكر ويقال فيه مختون من الختان، وهو قطع قلفة الذكر ((وإن خفضها مضاف فإن كان)) المضاف ((لدن أو قط أوقد)) ما آخره ساكن ((فالغالب الإثبات)) لنون الوقاية محافظة على السكون ((ويجوز الحذف فيه قليلاً)) لأن لدن بمعنى عند وقط وقد بمعنى حسب وعند وحسب لا يلحقهما النون، فكذلك ما كان بمعناهما عند التحقيق ((ولا يختص)) الحذف ((بالضرورة)) كما قال ابن مالك ((خلافًا لسيبويه)) لما سيأتي ((وغلط ابن الناظم)) في شرح النظم ((فجعل الحذف في قد وقط أعرف من الإثبات)).

والصواب العكس كما مر ((ومثلها)) أي الحذف والإثبات في لدن وقط وقد ﴿وقد بلغت من لدنى عذرا﴾[2] قرئ مشددا)) على الإثبات ((ومخففا)) على الحذف والتشديد هو الأكثر وقرأ به من السبعة من عدا نافعا وعاصما من رواية أبي بكر عنه والتخفيف هو القليل وقرأ به نافع وأبو بكر ((و)) روى ((في حديث النار)) بالإضافة ((قطني قطني)) بنون الوقاية ((وقطى قطى)) بحذفها والنون أشهر حفظا للبناء للسكون ((وقال)) حميد بن مالك الأرقط

---

(١) **المغيرة بن عبد الله بن معرض الأسدي**، أبو معرض: شاعر هجاء عالي الطبقة. من أهل بادية الكوفة. كان يتردد إلى الحيرة. ولد في الجاهلية، ونشأ في أول الإسلام. وعاش عمرًا طويلاً. وكان ((**عثمانيًا**)) من رجال عثمان بن عفان.

وأدرك دولة عبد الملك بن مروان. وقتل بظاهر الكوفة خنقًا بالدخان. لقب بالأقيشر، لأنه كان أحمر الوجه أقشر وكان يغضب إذا دعي به.

الأعلام (٢٧٨/٧)، الأغاني (١٠/٨٠-٩١).

[٦٣] **البيت من الكامل**، وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه ص٤١، والدرر (١٧٧/٣)، ولسان العرب (١٨٢/١٤) **(حشا)**، وبلا نسبة في أو ضح المسالك (١١٩/١)... المعجم المفصل (٣٨٥/١).

والشاهد فيه قوله: (حاشاى) حيث لم يصل بـ ((**حاشا**)) نون الوقاية عند اتصاله بياء المتكلم.

(٢) سورة الكهف: ٧٦.

((قدني من نصر الخبيبين قدى)) بإثبات نون الوقاية في الأول وحذفها في الثاني ولك أن تقول لا شاهد فيه على ترك النون ويكون أصله قد بإسكان الدال ثم ألحق ياء القافية لا ياء الإضافة، وكسر الدال لالتقاء الساكنين.

((**قوله: بقية أخوات**)) قال الدنوشري: لو حذف بقية كان أحسن، وقد يقال الإضافة بيانية وهو مأخوذ من اللقاني.

((**قوله: وهي أن إلخ**)) قال الدنوشري: إذا اتصلت نون الوقاية بإن وأن ولكن وكأن فالأمر ظاهر، وإذا قيل إني قائم مثلا بنونين فقط فاختلف في المحذوفة فقيل هى الأولى لأنها لما اعتلت بالسكون اعتلت بالحذف وقيل إنها الوسطى لأنها في محل اللامات التي يلحقها التغيير غالبًا وقيل هى الأخيرة لأنها التي بها تناهى الثقل. أفاده ابن الصائغ.

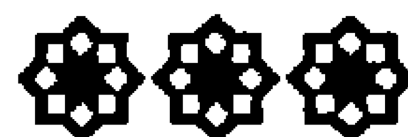
((**قوله: محافظة على بقاء السكون**)) هذا التعليل بما يشكل على حاصل كلام المصنف من أن الحذف في من وعن ضرورة وفي قد، وقط قليل لا ضرورة إذ مقتضى التعليل كونه ضرورة في الجميع، إلا أن يفرق بأن من وعن حرفان، والحروف لا يليق بها التصرف بتغير أواخرها بخلاف الأسماء.

((**قوله: لأنهما مبنيان على الكسر**)) قال الزرقاني: أي وحيث كانا مبنيين عليه فلا محل للنون.

((**فإن قيل**)) اسم الفعل نحو دراك ونزال مبنى على الكسر مع أن النون واجبة فيه.

((**فالجواب**)) أن اسم الفعل المذكور لما كان بمعنى الفعل عومل معاملته فوجب فيه النون.

((**قوله: ولك أن تقول لا شاهد فيه إلخ**)) قال بعضهم: يجوز أن لا يكون على حذف النون بل يكون قد تأكيدًا لقد والياء للياء فيه.



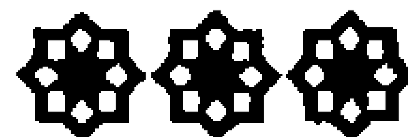
لا لمناسبة الياء. قاله الموضح في شرح الشواهد والخبيبين تثنية خبيب بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف وهو من باب التغليب كالقمرين وأراد بهما عبد الله بن الزبير، وأخاه مصعبًا لو كان عبد الله يكنى بأبي خبيب، وقيل هما عبد الله وولده خبيب الذي كان يكنى به ويروى الخبيبين بكسر الباء على إرادة الجمع، وأراد بالثلاثة عبد الله وأخاه مصعبًا وابنه خبيبًا وذلك مستفاد من قول النظم:

وفي لدني لدني قل وفي قدني وقطني الحذف أيضًا قد يفي

وعلم منه أن قد وقط بمعنى حسب لأنهما لو كانا اسمي فعلين بمعنى يكفي لكانت ياء المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة، وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ولو كانت قد حرفا وقط ظرفا لم تتصل بهما ياء المتكلم أصلا ((وإن كان)) المضاف ((غيرهن)) أي غير لدن وقط وقد ((امتنعت)) نون الوقاية ((نحو أبي وأخي)) لعدم السكون.

((**قوله: وذلك مستفاد**)) قال الزرقاني أي الحكم المتقدم.

((**قوله: وعلم منه أن قد إلخ**)) قال الزرقاني: أي من كلام الموضح حيث قال وإن خفضها.



باب العلم

بفتح العين واللام ((وهو نوعان جنسي وسيأتي)) آخر الباب ((وشخصي وهو اسم يعين مسماه تعيينًا مطلقًا)) من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع أو الغلبة وإليه أشار الناظم بقوله:

اسم يعين المسمى مطلقا

((فخرج بذكر التعيين النكرات)) كرجل فإنها لا تعين مسمياتها وكشمس وقمر، فإن لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع، وإنما حصل التعيين بعد الوضع لأمر عرض في المسمى وهو الانفراد في الوجود الخارجي ((و)) خرج ((بذكر الإطلاق ما عدا العلم من المعارف فإن تعيينها لمسمياتها)) ليس تعيينا مطلقا بل هو ((تعيين مقيد)) إما بقرينة لفظية أو معنوية ((ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلا إنما يعين مسماه ما دامت فيه أل فإذا فارقته فارقه التعيين)) ونحو الذي إنما يعين مسماه بالصلة، ونحو أنا وأنت وهو إنما يعين مسماه بالتكلم، والخطاب والغيبة، فإن أنت مثلا موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب فإذا جعل صالحًا لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفة مجازًا. قاله الشاطبي ((ونحو هذا إنما يعين مسماه ما دام حاضرا)) فإذا فارقه الحضور فارقه التعيين. قال الشاطبي: فإن ذا مثلاً وضع لشخص مفرد قريب فهو باعتبار الحال والمحل معرفة وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بتلك الحال، وحل ذلك المحل غير معرفة اهـ. ((وكذا الباقي)) من المعارف فنحويا رجل لمعين إنما يعين مسماه بالقصد والإقبال ونحو غلامي وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي قام أبوه، وغلام الرجل إنما يعين مسماه بالمضاف إليه فإذا فارقه فارقه التعيين.

باب العلم

((قوله: وهو اسم يعين مسماه)) قال العلامة اللقاني: صادق بعلم الجنس إذ تعيينه لمسماه بغير قيد كما سيصرح به اهـ. قال الشهاب القاسمي: فإن أراد في

الألفية بقوله اسم يعين المسمى إلخ تعريف علم الشخص فقط فهو غير مانع لدخول علم الجنس، وإن أراد تعريف العلم مطلقًا ففيه اعتراف بأن علم الجنس يعين المسمى مطلقًا وإذا كان يعين المسمى فهو معرفة أيضًا فيرد على قوله آخر الباب كعلم الأشخاص لفظا وهو عم.

((**فإن قيل**)) كلا الاعتراضين مدفوع لأن المصنف لا يسلم أنه يعين المسمى مطلقًا لقوله كعلم الأشخاص لفظا وهو عم.

((**قلنا**)) ثبت بالدليل أنه يعين المسمى مطلقًا كما يأتي آخر الباب.

وقال الزرقاني: هذا التعريف لا يشمل علم الجنس لأن تعيين هذا تعيين مطلق وذاك تعيين مثل تعيين ذي الأداة في الوقوع على معنى واحد هو الحقيقة أو الفرد الحاضر كما يدل على ذلك كلامه فيما يأتي فإن قيل هو شامل لبعض أفراد النكرة كشمس، وقمر فإنهما يعينان مسماهما تعيينًا ملطقًا، فالجواب أن المراد التعيين بحسب الوضع أو الغلبة كما قال الشارح، وكل مما ذكر لم يوضع لمعين كما لا يخفى، ولم يغلب في بعض الأفراد دون بعض لعدم وجود ذلك اهـ.

وقال السنباطي: قوله يعين مسماه يعني يدل على أن مسماه متعين وإلا فقديعترض بأن مسماه معين فيلزم على هذه العبارة تحصيل الحاصل أو أن مسماه عين بعد إبهام وهو باطل، وقال أيضًا: يخرج منه العلم العارض الاشتراك كزيد مسمى به كل من جماعة فإنه لا يدل على مسماه حينئذ إلا أن يقال هو دال على ذلك في الأصل وعروض ذلك به لا عبرة به.

((**قوله: تعيينًا مطلقًا**)) قال السنباطي: لم يقل الشارح احترازًا عن التعيين في الذهن لأن المصنف يرى أن لا تعيين إلا في الخارج كما سيأتي ذلك وأن التحقيق خلافه، وقال أيضًا: قد يعترض بأن دلالته على تعيين مسماه ليست مطلقة بل بقرينة الوضع، وجوابه ما أشار إليه الشارح بقوله بمجرد الوضع، أو الغلبة وحاصله أن المراد بالإطلاق بقرينة قوله: وخرج إلخ عدم احتياجه في دلالته على تعيين مسماه إلى قرينة لفظية أو معنوية غير الوضع فإن الاحتياج إلى قرينة الوضع موجودة في كل من الحدود والمخرج المذكور، لكن في عطف

قوله: أو الغلبة على قوله أو الوضع نظر لأن دلالة الأعلام بالغلبة على تعيين مسماها بالوضع، وإن كان غير الوضع الأول فليتأمل.

((**قوله: فإن لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع إلخ**)) قال السنباطي: أقول هذا يفيد أن لفظ شمس أو قمر يدل على تعيين مسماه بقرينة الانفراد في الخارج لا بالوضع، وهو مع مخالفته لمقصوده من أنه خارج بذكر التعيين كما لا يخفى مردود إذ لا دلالة له على تعيين أصلا، وإنما هو كلى لم يوجد من جزئياته إلا هذا الجزئي المخصوص.

((**قوله: فإن أنت إلخ**)) قال السنباطي: إيضاح هذا المحل يحتاج إلى تقديم مقدمة هي واللفظ قد يكون جزئيًّا وضعًا جزئيًّا استعمالا، وقد يكون كليًّا وضعًا جزئيًّا استعمالاً، وقد يكون كليا وضعًا كليا استعمالاً، أما القسم الرابع وهو لفظ جزئي وضعًا كلي استعمالاً، وإلا فمحال لاستحالة كون جزئي آلة لملاحظة كلية والقسم الثالث هو الألفاظ الكلية الموضوعة لمفاهيمها الكلية كالإنسان وضعه لمفهوم كلى واستعماله كذلك فإنه وضع ملاحظًا بوضعه القدر المشترك بين الأفراد واستعماله بإطلاقه على كل حصة حصة من ماصدقاته قلت أو كثرت باعتبار اشتمالها عليه وبإطلاقه على جملتها كذلك، والأول هو العلم كما لا يخفى عليك مما ذكر، والثاني: المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات ومعنى كون كل منها كليًّا أن الواضع تعقل أمرا مشتركًا بين أفراد اشتراك تواطؤ ثم عين اللفظ بإزائها ليطلق على كل منها بدلا عن الآخر إطلاقًا يحصل معه التعيين بقرينة فأنا مثلاً موضوع لمطلق متكلم على البدل والقرينة المعينة له التكلم، وأنت موضوع لمفرد مذكر مخاطب، والقرينة المعينة له الخطاب وهذا موضوع لمشار إليه مفرد، والقرينة المعينة له الإشارة الحسية، والذي موضوع لمفرد مذكر قصد تعريفه بمضمون جملة أو شبهها معهود بين المخاطبين، والقرينة المعينة له الإشارة العظيمة إذا تقرر ذلك ظهر لك أن التعيين بكل في أنت، وهذا المفيد للعموم المراد به العموم البدلي لا الشمولي.

((**قوله: فهو غير معرفة مجازًا**)) لعل مراده غير معرفة معنى وإن كان معرفة لفظا فهو كالمعرف بلام الجنس لا أنه نكرة لفظا وكذا يقال في كلامه بعد في اسم الإشارة.

فصل ومسماه نوعان

والعلم الشخصي ((مسماه نوعان)) أحدهما ((أولو العلم من المذكرين كجعفر)) وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وهو أيضًا أبو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر وهم الجعافرة ((والمؤنثات كخرنق)) بسكر الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول عن ولد الأرنب لامرأة شاعرة وهي أخت طرفة بن العبد لأمه. قال أبو عبدة: وهي خرنق بنت عفان من بني سعد بن ضبيعة رهط الأعشى اهـ ((و)) الثاني ((ما يؤلف كالقبائل)) جمع قبيلة والأحياء جمع حي ((كقرن)) بفتح القاف والراء وهو اسم قبيلة من مراد أبوهم قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد وإليه ينسب أويس القرني ﵁.

ومن قال إنه منسوب إلى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهري فقد سها ((والبلاد)) جمع بلد ((كعدن)) بفتح العين والدال المهملتين علم بلدة بساحل اليمن ((والخيل)) اسم جمع لا واحد له من لفظه وإنما له واحد من معناه وهو فرس ((كلاحق)) علم فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان ﵁ والبغال كدلدل والحمير كيعفور وكلاهما كان للنبي ﷺ ((والإبل)) اسم جمع ((كشذقم)) علم فحل من فحولة الإبل كان للنعمان بن المنذر وإليه تنسب الإبل الشذقمية ((والبقر)) اسم جنس ((كعرار)) بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الأخيرة علم بقرة وفي المثل باءت عرار بكحل بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة علم بقرة أيضًا، وأصل هذا المثل أن عرار وكحل اصطدمتا فماتتا جميعًا فباءت كل منهما بالأخرى فصار مثلا يضرب به لكل مستويين ((والغنم)) اسم جمع كهيلة علم لعنز لبعض نساء العرب ((والكلاب)) جمع كلب ((كسواق)) علم لكلب وذكر في النظم سبعة أعلام وثامنهم على الكلب فقال:

كجعفر وخرنقا وقرن وعدن ولاحق

وشذقم وهيلة وواشق

وفي ذلك موازاة لقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[1].

((فصل)) ((قوله: من المذكرين إلخ)) قال العلامة اللقاني: هذا التبيين يبطل ما لأجله عدل عن أولى العقل إلى أولى العلم من دخول ما لا يصح استعمال العقل فيه.

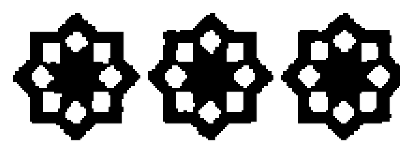
((قوله: وهو أيضًا أبو قبيلة)) قال السنباطي: في هذه العبارة شيء اهـ. أي لأن قوله هو أيضًا أبو قبيلة لا يقابل لرجل لأن أبا القبيلة رجل فكان الظاهر أن يقول منقول عن اسم النهر الصغير لجماعة من الناس، سموا به منهم أبو قبيلة إلخ.

((قوله كالقبائل)) قال اللقاني: لا يخفى أنهما من أولى العلم إذ القبيلة نوع من الناس، فلو قال ما يؤلف من غيرهم لأجاد.

((قوله: كشذقم)) قال الزرقاني: هو بالذال المعجمة قاله مكي في حاشيته اهـ. وقال المصنف في الحواشي بالشين المعجمة والدال المهملة، فعلم أنها من الأوزان النادرة التي أهمل سيبويه ذكرها والميم زائدة ودليل الزيادة أنه من الشدق والأشدق العظيم الشدق كما هي زائدة في الشجعم وهو البليغ الشجاعة ولهذا أكد به الشجاع في قوله والشجاع الشجعما اهـ. وصنيع القاموس يقتضي أنه بالدال المهملة وأن الميم أصلية، لأنه ذكره في فصل الشين من باب الميم.

((قوله: باءت عرار)) في الصحاح أبو زيد باء الرجل بصاحبه إذا قتل به.

((قوله: بكحل)) في حاشية الصحاح لابن برى كحل علم مؤنث يصرف ولا يصرف كهند.



(١) سورة الكهف: ٢٢.

فصل وينقسم إلى مرتجل ومنقول

((وينقسم العلم)) بحسب الوضع ((إلى)) قسمين أحدهما ((مرتجل)) من الارتجال بمعنى الابتكار، قيل كأنه مأخوذ من قولهم ارتجل الشيء إذا فعله قائمًا على رجليه من غير أن يقعد ويتروى ((وهو)) في كلام سيبويه على وجهين، أحدهما ما لم تقع له مادة مستعملة في الكلام العربي. قالوا: ولم يأت من ذلك إلا فقعس وهو أبو قبيلة من بنى أسد، وهو فقعس بن طريف بن عمرو بن الحرث بن ثعلبة بن داود بن أسد، ولم يستعملوا مادة ف ق ع س في غير هذا الموضع، والثاني ((ما)) استعملت مادته لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية بل ((استعمل من أول الأمر علمًا)) وهذا الثاني هو الكثير ولذلك اقتصر عليه ((كأدد)) علما ((لرجل)) وهو أبو قبيلة من اليمن وهو أدد بن زيد ابن كهلان بن سبأ بن حمير.

وذكر سيبويه أنه من الود من مادة ودد فأصل همزته الواو واستعملت هذه المادة في الود والودود وغيرهما ((وسعاد)) علما ((لامرأة)) لم تستعمل هذه البنية في النكرات واستعملت مادة س ع د في السعد والساعد والسعدان وغير ذلك، ثم المرتجل قسمان قياسي وشاذ، فالقياسي ماله نظير في أبنية الأسماء والشاذ ما لا نظير له فالأول نحو غطفان وعمران وحمدان وفقعس وحنتف فإن نظيرها نزوان وسرحان وندمان وجعفر وعنبس، والثاني نحو: محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة ((و)) إلى ((منقول وهو الغالب)) في الأعلام ((وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله)) إما أن يكون ((من اسم)) جامد، والاسم الجامد ((إما)) أن يكون ((لحدث)) أي مصدر ((كزيد)) فإنه في الأصل مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة ((وفضل)).

وهو في الأصل مصدر فضل يفضل فضلا ((أو)) يكون ((لعين)) أي ذات كأسد فإنه في الأصل اسم جنس للحيوان المفترس ((وثور)) بالمثلثة فإنه في الأصل الفحل من البقر ((وإما)) أن يكون ((من وصف)) وذلك الوصف ((إما الفاعل كحارث)) فإنه في الأصل اسم فاعل من حرث يحرث ((وحسن)) بفتح

المهملتين، فإنه في الأصل صفة مشبهة من حسن ((أو لمفعول كمنصور)) فإنه في الأصل اسم مفعول من نصر الثلاثي المجرد ((ومحمد)) فإنه في الأصل اسم مفعول من حمد بتشديد الميم الثلاثي المزيد ((وإما)) أن يكون ((من فعل)) مجرد عن الفاعل وذلك الفعل ((إما ماض كشمَّر)) بتشديد الميم لفرس ((أو مضارع كيشكر)) لرجل وهو نوح عليه الصلاة والسلام ((أو أمر.

((**فصل**)) ((**قوله: إلى قسمين**)) جعل بعضهم العلم بالغلبة قسما ثالثًا ليس بمنقول ولا مرتجل، وقال: المنقسم إليهما إنما هو العلم الوضعي، وقد يدعى أن تعريفهم المنقول بأنه ما استعمل قبل العلمية في غيرها يشمل هذا القسم.

((**قوله: وفقعس**)) كذا مثل الزمخشري، قال المصنف وقال الخوارزمي: الفقعس: الرجل الشديد فهو على هذا منقول ومحبب، قال الدنوشري: قال بعض شراح المفصل ومحبب مفعل من الحب كمقر ومفر، ولا يجوز أن تكون ميمه أصلا ليكون ملحقا بجعفر لفقد تركيب م ح ب و وجود ح ب ب وهو اسم رجل وموهب اسم رجل، وقيل موضع وقياسه كسر عينه لفقده مفعل مما فاؤه واو، وفي التنزيل: ﴿**مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ**﴾[1]. وكذا الكلام على موظب وهو اسم بقعة، والرواية ترك صرفه، ومكوزة قياسه قلب واوه ألفا كمفازة، وقد نقل أنه اسم رجل غير منصرف للعلمية، والتأنيث وحيوة أبو رجاء وشذوذه من جهة قلب لامه التي هي باء إلى الواو، من غير علة، وليس في الكلام حيوت وفيه حييت ثم إنهم عدلوا به إلى أصل مرفوض، وهو ترك الإدغام عند اجتماع الياء، والواو والأولى ساكنة كما في سيد وميت ولو بنيت فعلة من حيي لقلت حية وعن أبي العباس أنه إنما صح مكوزة لأنه علم لا يناسب الفعل لكونه مصدرًا، أو زمانًا أو مكانًا أو نحو ذلك مما يعل لإعلال الفعل اهـ.

وفي التسهيل: المرتجل إما مقيس وأما شاذ بفك ما يدغم أو فتح ما يكسر أو كسر ما يفتح أو تصحيح ما يعل أو إعلال ما يصح. اهـ فانظر حاشيتنا على الفاكهي.

((**قوله: استعمل قبل العلمية إلخ**)) بأنه لابد في العلم من أن يستعمل وعبارة السعد: العلم ما وضع لمسمى فيه إشعار بمشخصاته، وظاهرها عدم

---

(١) سورة طه: ٥٩.

اشتراط استعماله، وقال الشهاب القاسمي في شرح المطالع: إن المرتجل ما نقل لا لمناسبة بين المنقول إليه، والمنقول عنه، وعليه يظهر القول بأن الأعلام كلها مرتجلة، وإما على ما فسر به المصنف المرتجل فهو مشكل جدًا للقطع بأن من الأعلام ما استعمل قبل العلمية لغيرها.

وقال الدنوشري: هو تعريف غير مانع لأنه يدخل فيه ما استعمل من أول الأمر علمًا، ثم نقل علم شخص فهو منقول ولا يصدق عليه أيضًا تعريف المنقول فيما يأتي بقوله: وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها فيكون غير مانع، ولو قال المرتجل ما لم يسبق له استعمال والمنقول ما سبق له استعمال لسلم الحدان كما قال ابن مالك في الكافية:

وإن خلا من سابق استعمال كمدحج فانسبه لارتجال

وقال اللقاني: قوله لغيرها أي في غير العلمية واللام في العلمية لتعريف الحضور فالحد متناول لما استعمل قبل العلمية الحاضرة في علمية أخرى كأسامة علمًا لشخص.

((**قوله: لفرس**)) قال الدنوشري: هو غير مقصود عليه، فقد ذكر الموضح في شرحه على الألفية أنه علم لرجل أيضًا. اهـ.

((**فائدة**)) قال الرضي وسيبويه: جعل أبا جاد وهوازا وحطيا بياء مشددة عربيات فهي إذن منصرفة، وجعل سعفص وكلمون وقرشات أعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية، وإنما جعل الأول عربية لأن أبا جاد مثل أبي بكر وجاد من الجواد، وهو العطش وهواز من هوز الرجل أي مات وحطى من حط يحط. قال المبرد يجوز أن تكون كلها أعجميات. قال السيرافي: لاشك أن أصلها أعجمية لأنها قد يقع بها تعليم الخط السرياني وقرشات يدخلها التنوين كما في عرفات وتعريفها من حيث كونها أعلامًا للفظ إذ ركبتها مع العامل نحو اكتب كلمون أي هذا اللفظ وهذه الجملة.



كاصمت›› لبرية قال الرضي: وكسر الميم منه والمسموع في الأمر الضم لأن الأعلام كثيرًا ما يغير لفظها عند النقل اهـ. وإما أن يكون نقله من حرف كما لو سميت رجلا بواحد من صيغ الحروف، قاله الفخر في شرح المفصل ‹‹وإما›› أن يكون ‹‹من جملة›› وتلك الجملة ‹‹إما فعلية›› فاعلها ظاهر ‹‹كشاب قرناها›› أي ذؤابتا شعرها أو فاعلها مضمر بارز كأطرق أو مستتر كزيد من قوله: بنى يزيد بضم الدال ‹‹أو اسمية كزيد منطلق وليس›› النقل من الجملة الاسمية ‹‹بمسموع›› من العرب كما قاله في شرح التسهيل ‹‹ولكنهم›› أي النحاة ‹‹قاسوه›› على ما سمع من النقل من الجمل الفعلية وجعلوه قسيما له على تقدير التسمية بها، وما ذكره من تقسيم العلم إلى مرتجل ومنقول هو المشهور وهو في ذلك تابع للناظم بقوله:

ومنه منقولٌ كفضل وأسد وذو ارتجال كسعُادٍ وأدد

‹‹وعن سيبويه الأعلام كلها منقولة›› لأن الأصل في الأسماء التنكير ‹‹وعن الزجاج كلها مرتجلة›› لأن الأصل عدم النقل، وما وافق وصفًا أو غيره فهو اتفاقي لا مقصود.

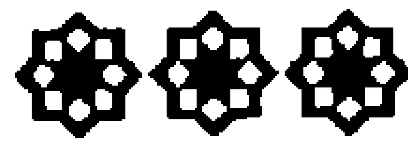
‹‹قوله: كاصمت لبرية›› اصمت بكسر الهمزة والميم مع أن المسموع في الأمر الضم إما لأن مضارع فعل يجيء عند بعضهم مكسور العين ومضمومها. قال ابن الحاجب: وإما لأن الأعلام كثير ما يغير لفظها عند نقلها وقد بسطنا القول في ذلك في حاشيتنا على الفاكهي.

‹‹قوله: كأطرقا›› قال الدنوشري: هو من جملة بيت هو:

على أطرقا باليات الخيام إلا الثمام وإلا العصى

وعلى أطرقا متعلق بعرفت في البيت قبله وباليات الخيام منصوب بعرفت ومن رفع فعلى الابتداء، والخبر على أطرقا وإلا الثمام استثناء منقطع ويحتمل الاتصال، والخيام جمع خيمة، والثمام نبت يسد به جوانب الخيمة، والعصى هنا قوائم الخيمة وقيل الخيمة ما كان من شجر وهى أعواد تنصب فتظلل.

((**قوله: وعن سيبويه إلخ**)) قال الدنوشري: ينافي ذلك ظاهرا قول الموضح في شرح الألفية وهو ظاهر كلام سيبويه اهـ قال السنباطي: ولا يضر على هذا الجهل بما نقلت عنه وهذا لا ينافي ما تقدم من قول الشارح وهو في كلام سيبويه إلخ.



فصل وينقسم أيضًا إلى مفرد

((وينقسم العلم)) باعتبار ذاته أيضًا ((إلى مفرد)) عن التركيب ((كزيد)) وأدد ((وهند)) وسعاد ((وإلى مركب وهو ثلاثة أنواع)) وذلك أنه إما ((مركب إسنادي)) وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى.

((فصل)) ((قوله: وينقسم العلم إلى مفرد إلخ)) لا يخفى أن المصنف خالف ترتيب النظم في هذا المقام إذ الناظم قدم تقسيم العلم إلى الاسم والكنية واللقب على هذا التقسيم والذي قبله ولعل وجه صنيع الموضح أن من تتمة التقسيم إلى الاسم إلخ أنهما إذا كانا مفردين يضاف الأول إلى الثاني وهذا فرع في معرفة أن العلم يكون مفردا وغيره، فناسب تقسيمه أولا إلى مفرد وغيره، ولما كان من غير المفرد المنقول عن الجملة على التحقيق خلافًا للشاطبي كما بيناه في حواشي الألفية ناسب تقديم التقسيم إلى منقول ومرتجل على هذا التقسيم أيضًا فتدبر ولاتغفل عن دقائق المصنف في مخالفته للنظم في الترتيب الذي أغفل الشارح بيانه.

((قوله: وإلى مركب)) قال اللقاني: هذا القسم دخوله في العلم على سبيل المجاز دون الحقيقة، إذ المركب ما دل جزؤه على جزء معناه، ولا شيء من الأعلام كذلك فهي كلها مفردة ثم تنصف بذلك باعتبار أصلها المنقولة هي عنه مجازا اهـ. وفيه أن ما ذكره من تعريف المركب إنما هو بالإصطلاح المنطقي كما حررناه في حاشية الفاكهي في بحث الكلمة.

((قوله: وهو ثلاثة أنواع إلخ)) قال السنباطي: اعترضه أبو حيان بأن ثمة أشياء كثيرة سمى بها فصارت أعلامًا، وهي مركبة وقد أعربت من إسناد، وإضافة ومزج كما إذا سميت بما تركب من حرفين نحو إنما أو حرف واسم وأجاب ناظر الجيش بأن المراد ذكر العلم الذي استعملته العرب ووقع في كلامها، ولا شك أن الواقع في كلامهم إنما انقسم إلى الأقسام التي ذكرها، وقد يقال عدم استعمال العرب له لا يقتضى عدم ذكره، وإهمال حكمه، وقد

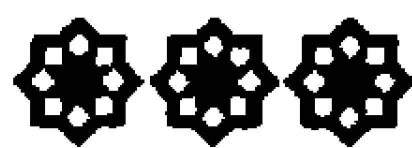
ذكر الناظم وغيره هنا المنقول من الجملة الاسمية ولم تستعمله العرب كما يأتي، وقد تعرض في باب ما لاينصرف من التسهيل لذلك، فقال في باب التسمية بلفظ كائن ما كان لما سمى به من لفظ يتضمن إسنادا، أو عملاً أو إتباعًا أو تركيب حرفين أو حرف، واسم أو حرف وفعل ما كان له قبل التسمية، ولا يضاف ولا يصغر والمعطوف بحرف دون متبوع كالجملة، ويعرب ما سوى ذلك، ثم تقبل إعرابه فراجعه. وهذا الجواب الذي أجاب به ناظر الجيش أجاب بنحوه المرادى في شرح النظم، وأجاب بجواب آخر وهو أن ما ذكره أبو حيان مشبه بتركيب الإسناد فاكتفى بذكر تركيب الإسناد لأن هذا ملحق به، وهذا الجواب هو التحقيق إذ القوم في تقسيم اللفظ إلى مفرد ومركب حصروا المركب في الأقسام الثلاثة فعلم أن المركب سواء كان علمًا أو لا محصور فيها، ويبقى الكلام في المركب العددي والظاهر أنه من المزجي وإن كان تعريف المزجى لا يتناوله بحسب الظاهر، وسيأتي إذا سمى به يحكى فهو وارد على حكم المزجى الذي ذكره المصنف، والناظم.

وقال اللقاني: قوله وهو ثلاثة أنواع فيه نظر.

قال الشهاب القاسمي: قلت يجوز أن يريد شيخنا فسح الله تعالى في مدته بوجه النظم عدم الانحصار في الثلاثة لأن الاسم العامل عمل الفعل مع معموله نحو ضرب زيدا وحسن وجهه خارج عن الثلاثة بناء على أن المراد الإسنادي الأصلي بدليل قوله: وحكمه الحكاية وإلا فلا حكاية هنا، ولأن التابع مع متبوعه كما سيأتي من أقسام المركب وهو خارج عن الأقسام الثلاثة بلا نزاع اهـ.

وقوله: وإلا فلا حكاية هنا مبنى على الكلام الروض الآتي، وهو مخالف لما مر عن التسهيل والمرادي، وكذا قوله ولأن التابع مع متبوعه إلخ فتأمل.

((**قوله: مركب إسنادي**)) قال اللقاني: ومثله المركب العددي نحو خمسة عشر. قال الشهاب القاسمي: قضيته أنه يحكى بعد العلمية، وفي الرضى في باب المركب كلام يقتضيه فليراجع، وليحرر اهـ. ويأتي كلام الرضى قريبًا.



((كبرق نحوه وشاب قرناها وهذا)) النوع مبنى و((حكمه الحكاية)) على ما كان عليه قبل التسمية قال:

[٦٤] كذَبتمُ وبيتُ الله لا تنكحونها   بني شابَ قرْناها تصرُ وتحلبُ

((وقال)) رؤبة في حكاية الفعل المسند إلى الضمير المستتر:

[٦٥] (نبئتُ أخوالي بني يزيدِ)   ظلمًا علينا لهُم فديدُ

والقوافي مرفوعة فلولا أن في يزيد ضميرًا مرفوعًا على الفاعلية لما رفع يزيد على الحكاية ولجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه مفرد غير منصرف، ومانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل، ونبئت بمعنى أخبرت متعد لثلاثة أولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل، وأخوالي مفعوله الثاني وبني يزيد عطف بيان عليه، وجملة لهم فديد بالفاء بمعنى صياح في موضع المفعول الثالث؛ أي فادين وظلما مفعول لأجله وناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بذلك المحذوف لا بفديد لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ولم.

((قوله: وهذا النوع مبني)) لا يخفى أنه كونه مبنيًّا قول مغاير للقول بأنه

---

[٦٤] البيت من الطويل، وهو للأسدي في لسان العرب (١٣/٣٣٣) (قرن)، وبلا نسبة في أمالي المرتضى (٢/٢٧٣)، والخصائص (٢/٣٦٧)، ولسان العرب (١٢/٥٩٦) (نوم)... المعجم المفصل (١/٧٣).

والشاهد فيه قوله: (شاب قرناها) على الحكاية، فقد سمى بالجملة المؤلفة من الفعل والفاعل، فحكى.

[٦٥] البيت من الرجز: وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢، وخزانة الأدب (١/٢٧٠)، وشرح التصريح (١/١١٧)، والمقاصد النحوية (١/٣٨٨)، ومغني اللبيب (٢/٦٢٦).

المعنى: لقد خبرت بأن بني يزيد تريد أن تغير علينا وأن لهم صياح ونهيق.

الإعراب: نبئت: فعل ماض مبني للمجهول، **والتاء**: نائب فاعل، **أخوالي**: مفعول به ثان، **والياء**: مضاف إليه في أخوالي، **بني**: بدل من أخوالي منصوب بالياء لأنه ملحق بالجمع المذكر السالم، وبني مضاف، ويزيد مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية، **ظلمًا**: مفعول لأجله، **علينا**: جار ومجرور متعلق بـ((ظلمًا)) **لهم**: جار ومجرور متعلق بخبر مقدم، **فديد**: مبتدأ مؤخر، وجملة ((لهم فديد)) في محل نصب مفعول ثالث.

الشاهد: ((يزيد)) علم محكى، لكون الفعل سمى به مع الضمير فيكون جملة.

محكم، وكيف يجعل هذا توطئة لقول المصنف، وحكمه الحكاية؟

((**قوله: المصنف وحكمه الحكاية**)) أي على الأصح فهو معرب تقديرًا؛ لكن قال السيد في حواشي المتوسط ما نصه: جعل الشارح مثل تأبط شرًّا علمـا من قبيل المبنيات المحكية على بنائها قبل، والحق أن الجملة من حيث إنهـا جملة قبل جعلها مبنية بل عدت قسمًا رابعًا من مبنى الأصل، وإن كانت أجزاؤها معربة؛ وإذا جعلت علمًا فقد صار المجموع اسمًا واحدًا مستحقًا لأن يجرى الإعراب على آخره؛ كبعلبك، لكن لما كان الجزء الأخير من تأبط شرًّا مشغولاً بالإعراب المحكى للدلالة على القضية امتنع ظهور الإعراب فيه لفظًا فصار إعرابه تقديريًّا فيكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات لكن الحكاية تقتضى العذر اهـ. فكأن الشارح تبع كلام صاحب المتوسط.

وقال الرضي: والمركب قبل العلمية إن كان الجزء الثاني منه قبل العلمية معربًا مستحقًا لإعراب معين لفظا أو تقديرًا وجب إبقاؤه على ذلك الإعراب المعين، وكذا يبقى الجزء الأول على حاله من الإعراب المعين إن كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية إذا كان الفعل معربا، وكذا يترك الجزء الأول على البناء إن كان في الأصل مبنيًّا كما في الفعلية، وكما في سيضرب وسوف يضرب، ولن يضرب ولم يضرب، وكذا في نحو أزيد وهل زيد ولزيد إذ الأسماء بعد هذه الأحرف مبتدأة في الظاهر.

قال سيبويه: المعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية إذ العاطف كالعامل، وكذا كل اسم معمول للحرف نحو إن زيدًا، وما زيد ومن زيد إلا أن حرف الجر فيه تفصيل، ثم قال: وإن لم يكن للجزء الثاني لا مطلق الإعراب، ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام، وقد قام، وكلما وإذما وكأن ولعل ونحوها انتهى. وقوله: أولاً من الإعراب المعين.

قال الشهاب القاسمي: وهو المخصوص الموجود عند النقل كرفع الجزأين في زيد قائم، وقوله: آخراوان لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق الإعراب إلخ.

قال الشهاب: قد يشمل هذا القسم خمسة عشر، وقيل إن المنقول من جملة مبنى، وهو مايفهمه كلام الناظم كما يأتي.

وقال الشهاب: أجاز بعضهم في نحو قمت علما الإعراب فتقول جاء قمت، ورأيت قمتا، ومررت بقمت بالتنوين والحركات الثلاث على التاء ووجه ذلك أن الكلمتين كالكلمة الواحدة من حيث هما في الأصل فعل وفاعل وقد غير الفعل لأجل الضمير، وعلى ذلك بنى من قال كنتى وهل يدخل في نحو قمت قمنا؟ فيه نظر ولا يبعد التعليل أخذا من التعليل المذكور، وعليه فلا يبعد تنوينه، وإعرابه كالمقصور، فيقال جاء قمنا ورأيت قمنا ومررت بقمنا، وظاهر التعليل خروج نحو قاما إذ لم يغير الفعل لأجل الضمير.

((**قوله: فلولا أن في يزيد إلخ**)) أي لأنه قدر منقولاً من قولك المال يزيد، ولو قدر منقولا من قولك يزيد المال لا غيره لم يكن فيه ضمير.

((**قوله: عطف بيان عليه**)) قال المصنف في شرح الشواهد: وبنى بدل أو صفة ويرجح الثاني أن البدل حقه أن يكون بالأسماء الموضوعة للذات باعتبار أنفسها كزيد وعمرو وأن الصفة حقها أن تكون بالأسماء الموضوعة لها باعتبار معنى هو المقصود كالعالم ونحوه وبنى كذلك، قيل ويجوز أن يكون مفعولاً ثالثًا وفيه نظر لأنه يكون حينئذ قد نبئ بأن أخواله بنو يزيد، ومثل هذا لا يحتاج أن يخبر به غيره، وقيل المفعول الثالث ظلمًا بمعنى ذوى ظلم أو بمعنى ظالمين، وعليهما، فقوله لهم فديد مفسر لظلمهم وقيل يجوز أن يكون ظلمًا حالاً أو مفعولا لأجله وفيه نظر أما الحال فلأن صاحبها إما ضمير لهم فيؤدى إلى تقديم الحال على عاملها المعنوي والأكثرون يمنعونه مطلقًا، وأما أخوالي فيؤدى إلى تقديم المبتدأ من حيث هو مبتدأ وذلك ممتنع ولا يقال زيد ضاحكًا يقوم على أن ضاحكًا حال من زيد بل على أنه حال من ضمير يقوم وأما المفعول له فلأنه إما تعليل لنبئت وهو لم ينبأ بذلك لأجل ظلمهم أو للاستقرار فيلزم تقديم المفعول له على عامله المعنوي، وهو يمتنع في الحال مع شبهها بالظرف فما الظن بالمفعول أو للفديد، فيلزم تقديم معمول المصدر عليه، والأكثرون يمنعونه في الظرف فما الظن بغيره اهـ. ومن خطه -رحمه الله- نقلت وبه يعلم ما في كلام الشارح.

((**قوله: لأن صلة المصدر**)) الحق كما قال السعد جواز ذلك في الظرف وشبهه وتفصيل المقام حررناه في حاشية المختصر في الديباجة.

يقل عليهم لأن المتكلم يغلب على غيره في إعادة الضمير، تقول أنا وزيد فعلنا، ولا تقول فعلا والجاري على الألسنة بني يزيد بالياء آخر الحروف أوله، وقال ابن يعيش: صوابه بالتاء المثناة فوق، وهو اسم رجل وإليه تنسب الثياب التزيدية اهـ.

قيل ولا يتعين ذلك في بيت إلا أن يريد تزيد بن جشم بن الخزرج أو تزيدبن حلوان بن عمران بن قضاعة فإن كلا من هذين أبو قبيلة، وهما بالتاء الفوقانية ((و)) إما ((مركب مزجي وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها)) في أن ما قبله مفتوح الآخرما لم يكن ياء ولكل من جزأيه حكم يخصه ((فحكم)) الجزء ((الأول أن يفتح آخره)).

كما يفتح ما قبل تاء التأنيث وينتقل عن الإعراب إلى الجزء الثاني لصيرورته كالجزء مما قبله، كما نقل الإعراب مما قبل تاء التأنيث إليها لما صارت كالجزء مما قبلها ((كبعلبك وحضرموت)) فبلدين والأصل قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة، وحكمهما أن يفتح آخر أولهما ((إلا إن كان ياء فيسكن)) للثقل بالتركيب والإعلال ((كمعديكرب)) لرجل ((وقالي قلا)) لمكان وكسر الدال من معدى شاذ والقياس فتحها كمرمي ومسعى ((وحكم)) الجزء ((الثاني)) منهما ((أن يعرب بالضمة)) رفعا ((والفتحة)) نصبًا وجرا إعراب ما لا ينصرف للتركيب والعلمية ((إلا إن كان)) الجزء الثاني ((كلمة ويه فيبنى على الكسر)) في الأشهر عند سيبويه أما البناء فلأنه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وذلك ((كسيبويه وعمرويه)) واختار الجرمي أن يعرب إعراب ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا

((**قوله: قيل ولا يتعين إلخ**)) عبارة المصنف في شرح الشواهد ورده ابن الحاجب بأن الرواية إنما صحت بالياء آخر الحروف وبأن تزيد التاء من فوق لم يسمع في كلامهم إلا مفردًا كقوله:

يعثرن في حد الظبات كأنما كسيت برود بني تزيد الأدرع

قوله: في حد الظبات حال لا متعلق بيعثرن.

((**قوله: في أن ما قبله مفتوح**)) عبارة اللقاني أي في فتح ما قبلها وجريان حركات الإعراب عليها، وأنت خبير بأن هذا الحد لا يدخل فيه نحو معدى كرب ونحو سيبويه فليتأمل.

((**قوله: ولكل من جزأيه**)) قال السنباطي: قدره قبل قول المتن، فحكم إلخ إشارة إلى أن الفاء لتفصيل شيء مقدر، وليست للتفريع كما هو ظاهر العبارة لعدم صحة التفريع، وذلك لقوله حكم الثاني إلخ لأنه لا يصلح أن يتفرع على هذا فليتأمل.

((**قوله: فحكم الأول**)) قال الرضى: وإن لم يكن في الأخير قبل التركيب سبب للبناء؛ أي مما تركيبه للعلمية كمعديكرب وبعلبك، فالأولى بناء الجزء الأول لاحتياجه إلى الثاني، وجعل الثاني غير منصرف، وقد يبنى الثاني أيضًا تشبيهًا بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما أيضًا كلمتين إحداهما عقيب الأخرى، وهو ضعيف لأن المضاف والمضاف إليه أيضًا كذلك، وقد يضاف صدر هذا المركب إلى عجزه فيتأثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعديكرب فإن حرف العلة يبقى في الأحوال ساكنًا، وللعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف، وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف إليه وإن كان التركيب منصرفًا اعتدادًا بالتركيب الصور كما اعتد به في إسكان ياء معديكرب وهو ضعيف مبنى على وجه ضعيف، أعني على الإضافة، أما ضعفه فلأن التركيب الإضافي غير معتد به في منع الصرف، وأما ضعف الإضافة فلأنها ليست حقيقة بل تشبه بالمضاف والمضاف إليه تشبيهًا لفظيًّا من حيث هما كلمتان إحداهما عقيب الأخرى ولو كان مضافًا حقيقة لا تنصب معديكرب في النصب انتهى.

قوله: وللعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف. قال الشهاب القاسمي: لم ينبه على صرف الصدر أو عدمه لأنه لو فرض أن فيه مقتضى المنع لكانت إضافته تقتضي صرفا. تأمل، ولا يخفى أن ما ذكره من جواز بناء الجزء الثاني في المركب المزجي وإضافة صدره إلى عجزه مشكل على ظاهر تعريف المزجي إلا أن يقال تعريفه باعتبار ما هو الأصل فيه وإذا أضيف صدره إلى عجزه صار من المركب الإضافي وصدق تعريف الإضافي عليه وسيأتي في باب مالا ينصرف تجويز المصنف ما ذكره الرضى.

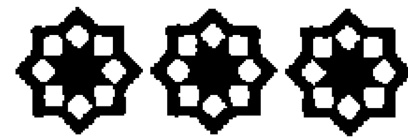
((**قوله: وحكم الثاني إلخ**)) قال اللقاني: هذا الصنيع يقتضي أن المعرب من المركب المزجي هو الجزء الثاني فقط، وهو لا يصح، إذ المزجى المختوم بغير ويه معرب بجملته والإعراب يظهر أو يقدر في آخر الجزء الثاني لأنه آخر المعرب، وكأنه تسمح في إسناد الإعراب إلى الثاني. انتهى. ويؤخذ منه أن قول الناظم:

ذا إن بغير ويه تم أعربا

أحسن من عبارة الموضح لنسبة الإعراب إلى جملته.

((**قوله: إلا إن كان كلمة ويه**)) قال الرضي: فإن كان في الجزء الأخير قبل التركيب سبب البناء فالأولى والأشهر إبقاء الجزء الأخير على بنائه مراعاة للأصل، ويجوز إعرابه إعراب ما لا ينصرف، وقد يجوز أيضًا إضافة صدر المركب إلى الأخير تشبيهًا بالمضاف إليه، والمضاف تشبيها لفظيًّا كما جاءت في معديكرب فيجيء في المضاف إليه الصرف والمنع ولا تستنكر إضافة الفعل والحرف ولا الإضافة. إليهما لأنهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الإضافة هذا هو القياس على ما قيل وإن لم تسمع في نحو سيبويه الإضافة انتهى.

قال الشهاب: قوله فإن كان في الجزء الأخير أي مما تركيبه للعلمية وقوله: إضافة صدر المركب قضيته أن نحو جاءويه يقال فيه قام جاءويه ومررت بجاءويه تأمل.



تنوين قال أبو حيان: هو مشكل إلا أن يستند إلى سماع وإلا لم يقبل لأن القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدًا انتهى. وإلى هذا التفصيل الإشارة بقول الناظم:

ذا إن بغـــير ويـــــه تـــم أعربـــا

((وإما)) مركب ((إضافي وهو الغـالب)) في الأعلام المركبة لأن الأكثر فيها الكنى وهي مضافة ((وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله)) في أن الجزء الأول جار بوجوه الإعراب والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة إلا أن التنوين ملازم للسكون والمضاف إليه ملازم للجر، وما قبلهما يختلف بوجوه الإعراب ((كعبد الله)) مما المضاف إليه مجرور بالكسرة، والمضاف معرب بالحركات ((وأبى قحافة)) مما المضاف معرب بالحروف ((وحكمه أن يجرى)) الجزء ((الأول)) وهو المضاف ((بحسب العوامل الثلاثة)) رفعًا ونصبًا وجرًّا ((ويجر)) بالبناء للمفعول بمعنى يخفض الجزء ((الثاني)) وهو المضاف إليه ((بالإضافة)) دائمًا وإلى هذه الأقسام الثلاثة أشار الناظم بقوله:

وجملـــة ومـــا بمـــزج رُكبـــا ذا إن بغـــير ويـــه تـــم أُعربَـــا

وشاع في الأعلام ذو الإضافة.

((قوله: وإلى هذا التفصيل الإشارة بقول الناظم:

ذا إن بغـــير ويـــــه تـــم أعربـــا

أي لأنه لا يعلم أن إعرابه إعراب ما لا ينصرف من بيان كونه علمًا مركبا، إما لظهور ذلك أو إحالة على ما يأتي في باب مالا ينصرف ويؤخذ بناء ما تم بويه من مفهوم الشرط وقوله ذا في قوة المشار إليه فيؤخذ منه بناء الجملة عنده لأنه حينئذ مفهوم صفة لا لقب حتى يقال إنه غير معتبر وبما تقرر من إفادة بناء الجملة عند الناظم وحكايتها عند المصنف يعلم ما في دعوى الشارح أن كلام الناظم إشارة إلى تفصيل الموضح، لكن كلامه مبنى على ما قدمه مما هو مشكل على ما عرفت.

((قوله: وإما إضافي)) عطف على توهم إما في المعطوف عليه والإضافي مما

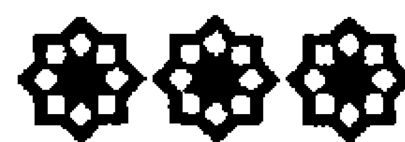
تركيبه قبل العلمية. قال الرضي: وإن كان الجزء الثاني قبل العلمية معربًا مستحقًا لإعراب معين لفظا أو تقديرًاوجب إبقاؤه على ذلك الإعراب المعين، وكذا يبقى الجزء الأول على حاله من الإعراب العام إن كان كذلك قبل العلمية كما في المضاف والمضاف إليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضربت زيدًا، وحسن وجهه ومضروب غلامه، كل ذلك احترامًا لخصوص الإعراب أو عمومه وإن لزم منه دوران الإعراب على آخر الجزء الأول الذي هو كبعض الكلمة وكذا التوابع الخمسة مع متبوعاتها يبقى التابع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الإعراب عليها، ويراعى الأصل في الصرف وتركه، وذكر لهذا أحكامًا منها ما نصه: ويجوز في التوابع مع متبوعاتها إجراؤها مجرى معديكرب في وجهي التركيب والإضافة إلا عطف النسق فإن حرف العطف مانع منهما ونقل قبل ذلك عن س أن المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية إذ العاطف كالعامل وقوله: لخصوص الإعراب قال الشهاب القاسمي: أي في الجزء الثاني وقوله: أو عمومه أي في الأول ولا يخفى أن المراد بالإعراب العام هو جنس الإعراب الكلي المتناول لسائر أنواعه بحسب العوامل فتقول في ضرب زيدا مسمى به جاءني ضرب زيدا ورأيت ضربا زيدا ومررت بضرب زيدا فيبقى الجزء الثاني على الإعراب المعين وهو النصب والجزء الأول على الإعراب العام فيرجع مع عامل الرفع وينصب مع عامل النصب ويجر مع عامل الجر كما لا يخفى إذ المراد بالإعراب المعين خصوص النوع المنقول عنه ففيما تقدم عند قوله: وحكمه الحكاية من أن الجزء الأول يبقى على حاله من الإعراب المعين إن كان له قبل ذلك، كما في الجملة الاسمية والفعلية المراد بالإعراب المعين ذلك النوع الحاصل عند النقل إذ العوامل لا تؤثر في أجزاء الجملة بخلاف الجزء الأول من جزأى العامل عمل الفعل ومعموله فتقول في زيد قائم علمًا جاء زيد قائم ورأيت زيد قائم ومررت بزيد قائم برفع الجزأين في سائر الأحوال فليتأمل، وقوله يبقى التابع مع المتبوع هذا مع قوله قال س المسمى بالعاطف إلخ يتحصل منه إنه إذا سمي بالعاطف مع المعطوف فقط وجبت الحكاية أو مع المعطوف عليه أيضًا بقيًّا على ما كانا قبل التسمية عليه فتأمله، وقوله من تعاقب الإعراب إلخ ظاهره أن المراد بتعاقب

الإعراب توارد أنواعه بحسب العوامل انتهى.

وقد مر أن كلام الرضى مخالف لكلام التسهيل وقول الرضى من تعاقب الإعراب يقتضى أنه لا يجوز قطع التابع، وعموم كلام التسهيل يقتضى الجواز فتدبر.

((**قوله: في الأعلام المركبة**)) قال السنباطي: قيد بذلك دفعا لما يقال حكمه على المركب الإضافي بالغلبة يخالف قوله الآتي في الاسم وهو الغالب وحاصله أن المراد بالغلبة فيما سيأتي الغلبة المطلقة وهنا الغلبة المقيدة وهى النسبة أي أن المركب الإضافي إنما هو غالب بالنسبة إلى الأعلام المركبة لا إلى جميع الأعلام أي إلى الأسماء المركبة المضافة، وذلك لا يخالف كون أكثر الأعلام الاسم فقوله حينئذ: لأن الأكثر فيها الكنى أي في الأعلام المركبة فليتأمل.

((**قوله: بمعنى يخفض**)) قال السنباطي: أي لا بمعنى الجريان كما قد يتوهم، ولك أن تقول لا اشتباه بينهما لا في اللفظ ولا في الخط إلا أن يقال قد يتوهم أن اللفظ مخفف وأن التاء سقطت من الكاتب.



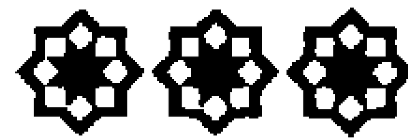
فصل وينقسم أيضًا إلى اسم وكنية ولقب

وينقسم العلم ((أيضًا إلى اسم وكنية ولقب)) وهو المشار إليه في النظم بقوله:

واسمًا أتى وكنية ولقبا

((**فصل**)) ((**قوله: وكنية**)) قال الدنوشري: والكنية بضم أوله وكسره وجمع الأولى كنى بالضم والثانية كنى بالكسر انتهى.

وقال الرضي والكنية من كنيت أي سترت وعرضت كالكناية سواء لأنه يعرض بها عن الاسم، وهي عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينهما وبين اللقب معنى أن اللقب يمدح الملقب به ويذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فإنه لا يعظم المكنى بها بل بعدم التصريح بالاسم فإن بعض النفوس تأنف أن تخاطبها بأسمائها، وقد يكنى الشخص بالأولاد الذين له كأبي الحسن لأمير المؤمنين ﷺ، وقد يكنى في الصغر تفاؤلا لأن يعيش ويصير له ولد اسمه ذلك.



((فالكنية كل مركب إضافي في صدر أب، أو أم كأبي بكر)) ابن قحافة -رضي الله عنهما- ((وأم كلثوم)) بنت النبي ﷺ زاد الإمام الفخر الرازي في العلم الجنسي، أو ابن أو بنت كابن دأية للغراب وبنت الأرض للحصاة انتهى.

((واللقب كل ما أشعر برفعة المسمى أو ضعته)) بفتح الضاد المعجمة، والقياس كسرها، وإنما فتحت تبعا للمضارع والهاء عوض عن الواو، والوضع الدنئ من الناس فالرفعة ((كزين العابدين)) لقب على بن الحسين بن علي بن أبي طالب -رضي الله عنهم- ((و)) الضعة نحو ((أنف الناقة)) لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء وبالعين المهملة، وهو أبو بطن من سعد بن زيد مناة، وسبب جريان هذا اللقب عليه أن أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته أمه إلى أبيه ولم يبق إلا رأس الناقة فقال له أبوه: شأنك به فأدخل يده في أنف الناقة وجعل يجره فلقب به، وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة(١) بقوله:

[٦٦] قومٌ هم الأنفُ والأذنابُ غيرُهم ومن يسوى بأنفِ الناقةِ الذنبا

صار اللقب مدحا والنسبة إليه أنفى فمرجع الكنية إلى اللفظ وإن أشعرت بالتعظيم، ومرجع اللقب إلى المعنى ((والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو)) وفرق الأبهري في حواشي العضد بين الاسم واللقب، فقال: الاسم يقصد بدلالته الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند إرادة التعظيم أو الإهانة ((و)) إذا اجتمع الاسم واللقب ((يؤخر اللقب عن الاسم)) غالبًا.

---

(١) جرول بن أوس بن مالك العبسي، أبو مليكة: شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، كان هجَاءً عنيفًا. لم يكد يسلم من لسانه أحد. وهجا أمه وأباه ونفسه، وأكثر من هجاء الزبرقان بن بدر. فشكاه إلى عمر بن الخطاب فسجنه عمر بالمدينة، فاستعطفه بأبيات فأخرجه ونهاه عن هجاء الناس فقال:

إذًا تموت عيالي جوعًا

له ((ديوان شعر -ط-)).

الأعلام (١١٨/٢)، الأغاني طبعة دار الكتب (١٥٧/٢).

[٦٦] لم نجده.

((**قوله: وأم كلثوم**)) قال اللقاني: وصف لمذكر من الكلثمة فهو جزء من العلم، فيكون حكمه حكم العلم لكنه ينصرف إذ التأنيث في المركب لا فيه كأم هانئ، وأم خدام.

((**قوله: ما أشعر**)) قال اللقاني: عبر بما ليتناول المفرد والمركب فيتناول بعض الكنى فبينه وبين الكنية عموم من وجه فيصدقان في نحو أبي الخير واللقب في نحو كرز، والكنية في نحو أبي بكر، وأما الاسم فبينه وبين كل منهما تباين ثم إشعار اللقب بما ذكر نظرا لأصله كما صرحوا به. واعلم أن ظاهر تقسيمه أن الأقسام متباينة ويلزمه أن محمدا، وأحمدا، ومنصورا ألقاب لا أسماء واللازم منتف بالاتفاق، والذي يظهر أن الاسم ما وضعه الأبوان أو نحوهما ابتداء كائنا ما كان وما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع الاسم إن كان مشعرا بمدح أو ذم أو مصدرا بأب أو أم فلقب أو كنية، وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير أفريقية في تلقيبة بأبي القاسم مع النهي فأجاب بأنه اسمه لا كنيته فاستحسن منه الجواب فليتأمل.

وقوله: فبينه وبين كل منهما تباين. قال الشهاب: لقائل أن يمنعه فإن نحو محمد علمًا يصدق عليه حد اللقب فإنه أشعر بالمدح لأنه في الأصل وصف بمعنى من كثر حمد الخلق له لكثرة خصاله الحميدة فإن صرحوا بالتباين فيحتاج إلى تأويل حد اللقب بحيث يخرج مثل ذلك وإلا فلا مانع من دعوى العموم بينهما اللهم إلا أن يقال مثل ذلك لم يقصد به مدح وإن أشعر به باعتبار ملاحظة الأصل فيكون المراد بقولهم ما أشعر بمدح أو ذم ما قصد به ذلك في الإشعار فتأمل ثم رأيت الرضى عبر بالقصد، لكن فيه أمران: الأول أنه قد يقصد بمحمد ذلك والثاني: أن تعريف الجماعة بما أشعر ظاهره عدم اعتبار القصد، وقال في حواشي النكت بعد أن ذكر أن قضية تفسير اللقب بما أشعر به إلى آخره كون نحو محمد لقبا، وأنه لا مانع من ذلك وليس في كلامهم ما ينافيه وأن اعتبار الإشعار بحسب الأصل لا يلزم منه كون كل علم لقبا لأن المراد الإشعار بوجه قريب متبادر، وأن كلام الرضى يخرج لك عن حد اللقب ما نصه: قلت إخراجه مطلقًا ممنوع إذ قد يقصد به ذلك ولا مانع من كون الشيء لقبا

بالنسبة لمسمى، وليس بلقب بالنسبة لآخر على أنه يجوز أن لا يريد الرضى القصد بالفعل بل بحسب الصلاحية وما من شأنه فليتأمل انتهى.

وفي حواشي المطول للفنرى في الكلام على تعريف المسند إليه بالعلمية ما لفظه لأن اللقب علم يشعر بمدح أو ذم مقصود منه قطعًا، وأما الكنية فهو علم صدر بأب أو أم وما سواهما من الأعلام يسمى اسمًا والفرق بين الكنية واللقب بالحيثية فإشعار بعض الكنى بالمدح أو الذم كأبي الفضل وأبي جهل لا يضر وقوله: ثم إشعار اللقب إلخ.

قال الشهاب: قال السيد في حواشي العضد قوله: يشعر بمدح أي باعتبار مفهومه الأصلي لأن ذلك قد يقصد تبعًا وقوله: الأصلي أي أصل اللغة.

((**قوله: صار اللقب مدحا**)) قال السنباطي: يحتمل أن يكون مراده الاعتراض بأنه من القسم الثاني لا من الأول.

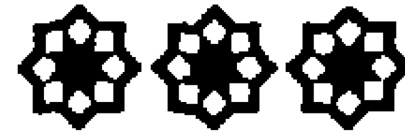
((**قوله: وفرق الأبهري**)) بسكون الباء وفتح الهاء نسبة إلى أبهر. قال في المشترك: هو بفتح الهمزة، وسكون الباء الموحدة وفتح وراء مهملة بليدة قرب زنجان وقرية بأصبهان أيضًا ((**يؤخر اللقب**)) قال الزرقاني: قد نص ابن الأنباري على أن اللقب إذا كان أشهر من الاسم يبدأ به قبل الاسم كما في قوله تعالى: ﴿**الْمَسِيحُ عِيسَى**﴾[1]. فإن المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى فإنه يقع على عدد كثير، ولذلك تقدم ألقاب الخلفاء لأنها أشهر من أسمائهم. انتهى.

ولما نقل هذا الجلال السيوطي في نكته قال عقبه: ففي هذا تخصيص لإطلاق وجوب تأخير اللقب، وقدح لما علل الرضى به انتهى. والذي علل به الرضى كون اللقب أشهر لأن فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو أتى به أولاً لأغنى عن الاسم، وقد رأيت بخط شيخنا الغنيمي رحمه الله تعالى بعد أن نقل أن اللقب تقدم في الآية الشريفة مانصه: ولك أن تجيب بأنا لا نسلم أنه من ذلك الباب بل يحتمل أن المراد هنا الحكم على المسيح بأنه عيسى فالمسيح مبتدأ وعيسى خبره ومحل قولهم أن اللقب لا يقدم على الاسم إذا كان اللقب تابعًا للاسم في كونه محكومًا عليه أو به ويرشدك إلى ذلك قولهم إن اللقب

---

(١) سورة النساء: ١٧١.

يعرف بدلاً وعطف بيان على الاسم وأما إذا كان اللقب محكومًا به على الاسم أو بالعكس فليس من محل الامتناع في شيء ويمكن إجراء ذلك في مثل قوله تعالى: ﴿**اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ**﴾[1]. ليس بدلا ولا عطف بيان بل خبر ثان انتهى. وأقول لا يخفى أن المقصود في قوله تعالى ﴿**إنما المسيح عيسى ابن مريم**﴾[2]. الإخبار عن المسيح بأنه ابن مريم لا بأنه عيسى فالظاهر الذي لا ينبغي غيره أن عيسى بدل منه أو عطف بيان عليه لا خبر، والظاهر في اسمه المسيح إنما هو الإخبار عن اسمه بأنه عيسى، وكان الأصل تأخير المسيح، ويكون نعتًا ونعت المعرفة إذا قدم أعرب على حسب العوامل وأعربت المعرفة بدلا منه أو عطف بيان عليه كما قرر في محله.



(١) سورة آل عمران: ٤٥.

(٢) سورة النساء: ١٧١.

لأن الغالب في اللقب أن يكون منقولا من اسم غير إنسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي، وذلك مأمون بتأخره، ولأن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالمدح أو الذم والنعت لا يقدم على المنعوت فكذلك ما أشبهه ((كزيد زين العابدين)) أو أنف الناقة، وهذا مراد الناظم بقوله:

وأخـــرن ذا إن ســـواه صحبـــا

((وربما يقدم)) اللقب على الاسم ((كقوله)) وهو أوس بن الصامت أخو عبادة بن الصامت -رضي الله عنهما-:

[٦٧] (أنا ابنُ مزيقيا عمرو وجدى) أبـــوه منـــذرُ مـــاء الســـماء

فقدم اللقب، وهومزيقياء على الاسم وهو عمرو، ومزيقياء بضم الميم وفتح الزاى وسكون الياء المثناة التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف لقب عمرو وعمر بالجر عطف بيان على مزيقيا أو بدل منه، وسبب جريان هذا اللقب على عمرو أنه كان من ملوك اليمن، وكان يلبس كل يوم حلتين فإذا أمسى مزقهما كراهية أن يلبسهما ثانيًا وأن يلبسهما غيره، ومنذر أحد أجداده لأمه، وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان أحد ملوك الحيرة، وماء السماء لقب منذر واختلف في سبب جريانه عليه فقيل لحسن وجهه، وقيل إن أمه كان يقال لها ماء السماء لحسنها، واشتهر المنذر بلقب أمه واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج وأن أوس بذلك أنه كريم الطرفين نسيب الجهتين ((ولا ترتيب بين الكنية وغيرها)) من اسم أو لقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم وتأخيرها عنهما ((قال)) أعرابي إخبارًا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

---

[٦٧] **البيت من الوافر**، وهو لأوس بن الصامت في المقاصد النحوية (٣٩١/١)، ولبعض الأنصار في خزانة الأدب (٣٦٥/٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٢٧/١)، وتخليص الشواهد ص ١١٨، وشرح الأشموني (٥٨/١)، ولسان العرب (٣٤٣/١٠) **(مزق)**، (٥٤٥/١٣) **(موه)**، (٣٠٨/١٥) **(قوا)**.

والشاهد فيه قوله: (مزيقيا عمرو) حيث قدم اللقب **(مزيقيا)** على الاسم **(عمرو)** والقياس أن يقدم الاسم على اللقب.

[٦٨] (أقسمَ باللــه أبــو حفــص عمــر)

مــا مسّــها مــن نقــبٍ ولا دبــر فــاغفرْ لــه اللهُــمّ إنْ كــانَ فجــرْ

فقدم الكنية وهي أبو حفص على الاسم وهو عمر، وسبب إنشاد ذلك أن قائلها قال لعمر ﷺ: إن ناقتي قد نقبت فاحملني فقال له عمر كذبت وأبى أن يحمله وحلف على ذلك. فأنشده ذلك يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف في الماضي، وفتحها في المضارع إذا رق خفه ودبر البعير إذا حفي فكأنه تفسير له ويقال فجر إذا حنث في يمينه «وقال حسان» بن ثابت يرثي سعد بن معاذ ﷺ:

[٦٩] (وما اهتز عرش الله من أجل سمعنا بـه إلا لسعد أبي عمرو)

فقدم الاسم وهو سعد على الكنية، وهو أبو عمرو، وأصل هذا البيت أن السيد سعد بن معاذ أصيب يوم الخندق بسهم في أكحله فتألم قليلاً ومات منه فقال رسول الله ﷺ: اهتز العرش لموت سعد بن معاذ[1] فنظمه حسان ﷺ

---

[٦٨] **البيت من الرجز وهو لرؤبة** في شرح المفصل (٧١/٣)؛ وهو لعبد الله بن كيسبة في خزانة الأدب (١٥٤/٥،١٥٦)، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٢٨/١)، وشرح ابن عقيل ص ٤٨٩.

اللغة: نقب: مصدر نقب - من باب فرح - وهو رقة خف البعير، دبر مصدر دبر- من باب مرض - وهو أن يخرج ظهر الدابة من موضع الرحل أو القتب.

الإعراب: أقسم: فعل ماض، **بالله**: جار ومجرور متعلق بأقسم، **أبو**: فاعل أقسم، وأبو مضاف، **وحفص**: مضاف إليه، **عمر**: عطف بيان، ويجوز أن يكون بدلاً من قوله أبو حفص. **ما**: نافية، **مسها**: مس فعل ماضٍ، **والها**: ضمير متصل مفعول به، **من**: زائدة، **نقب**: فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، **ولا دبر**: الواو عاطفة، **ولا**: نافية، **دبر**: معطوف على نقب، ويجوز أن تقدره مرفوعًا عطفا على محل نقب، ومجرورًا على لفظه.

الشاهد: «**أبو حفص عمر**» حيث دل «**عمر**» على عطف البيان لـ «**أبوحفص**».

[٦٩] **البيت من الطويل**، وهو لحسان بن ثابت في أوضح المسالك (١٢٩/١)، والمقاصد النحوية (٣٩٣/١)، والمعجم المفصل (٤٤٤/١).

والشاهد فيه قوله: (**لسعد أبي عمرو**) حيث قدم الاسم (**سعد**) على الكنية (**أبي عمرو**). وهذا جائز.

(١) صحيح البخاري (١٣٨٤/٣)، ح (٣٥٩٢) من حديث جابر بن عبد الله، وصحيح مسلم (١٩١٥/٤) ح (٢٤٦٦).

وتقول جاءني أبو عبد الله بطة، وبطة أبو عبد الله ((وفي نسخة من الخلاصة ما)) أي شيء وهو قوله:

وأخـــــرن ذا إن ســـــواه صحبـــــا

وذلك ((يقتضى أن اللقب يجب تأخيره عن الكنيـة كـأبي عبـد اللـه أنـف الناقة)) لأن سوى اللقب يشمل الاسم والكنيـة فكأنـه قـال: وأخـر اللقـب إن صحـب الاسـم أو الكنيـة فـالأمر بوجـوب تـأخير اللقـب عـن الاسـم صحيـح ((وليس)) الحكم مع الكنية ((كذلك)) بـل يجـوز تقديـم اللقـب علـى الكنيـة، وتأخيره عنها كما تقدم وفي نسخة من الخلاصة:

وذا اجعـــل آخـــر إذا اســـم صحبـــا

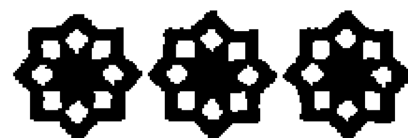
((**قوله: لأن الغالب إلخ**)) قال الزرقاني: هذا التعليل يقتضـى وجـوب تـأخير اللقب عن الكنية، وكذا تعليل الرضى صرح بالأول في النكت انتهى.

ومقتضى التعليل الأول أن الكنية التي من أفراد اللقب كأبي الخير كـاللقب المحض فتؤخر عن الاسم وجوبًا ومقتضى التعليل الثاني عدم وجوب ذلك.

((**قوله: مزيقيًا**)) قال اللقاني بألف التأنيث الممدودة وحذفت الهمزة للوزن. انظر ابن الناظم في باب التأنيث انتهى. أي لأنه قال في أوزان الألـف المـمدودة وفعيلياء كمزيقياء اسم ملك باليمن.

((**قوله: ولا ترتيب إلخ**)) قال السنباطي: ينبغي أن يسـتثنى مـن ذلـك مـا إذا اجتمعت الثلاثة وتقدمت الكنية عليهما فإنه في هذه الحالة يجب تقديمهـا علـى اللقب ولا يجوز تقديمه عليها بخصوصه لأنه يلزم تقديم اللقب على الاسم و هو غير جائز كما تقدم انتهى. ومثله في شرح القطر للفاكهي.

((**قوله: على الاسم**)) قال السنباطي: يفهم منه بالأولى جـواز تقديمهـا علـى اللقب.



فالإشارة بذا إلى اللقب، وهى أصرح في المراد، ولكن قال المرادي: وما سبق أولى لأن هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى. ولك أن تقول إما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فمسلم باعتبار المنطوق، وغير مسلم باعتبار المفهوم، وأما كونها أولى فممنوع لأنها تفهم غير الصواب ((ثم إن كان اللقب وما قبله)) من الاسم ((مضافين كعبد الله زين العابدين)) أو أنف الناقة ((أو كان الأول مفردا)) عن الإضافة ((والثاني مضافًا كزيد زين العابدين)) أو أنف الناقة ((أو كانا بالعكس)) بأن كان الأول مضافًا والثاني مفردا ((كعبد الله كرز)) بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي آخره زاى وهو في الأصل خرج الراعي.

فالأقسام ثلاثة فإن شئت ((أتبعت الثاني للأول)) في إعرابه ((إما بدلا)) من الأول بدل كل من كل ((أو عطف بيان)) على الأول ((أو قطعته عن التبعية إما برفعه خبرا لمبتدأ محذوف أو بنصبه مفعولاً)) به ((لفعل محذوف)) فتقول على الإتباع جاءني عبد الله زين العابدين برفعهما ورأيت عبد الله زين العابدين بنصبهما ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما، وإن شئت قطعت من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الرفع ومن الجر إلى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أعني ولو أظهر لجاز، وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم، واللقب إتباعا وقطعا إلا أن الكنية لا تكون إلا مضافة واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين فإن كانا مضافين أو أحدهما مضافا والآخر مفردا فحكمهما ما سبق ((إن كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك)) المتقدم وهو جواز الإتباع والقطع ((و)) جاز ((وجه آخر وهو إضافة الأول إلى الثاني)) إن لم يمنع مانع كما إذا كان الاسم مقرونا بأل كالحارث قفة أوكان اللقب وصف فى الأصل مقرونا بأل كهارون.

((قوله: مضافا)) فيه مسامحة إذ اللقب مثلا مجموع قولك زين العابدين وهو لا إضافة فيه.

((قوله: إما بدلا إلخ)) قال الدنوشري: لم يجوزوا فيه أن يكون تأكيدا بالمرادف ولا مانع منه.

((**قوله: أو قطعته**)) قال الدنوشري: يؤخذ منه جواز قطع البدل وعطف البيان اهـ. وفيه إشعار بأن قطعهما غير منصوص عليه في كلامهم وليس كذلك و تفصيل المقام يطلب من حاشيتنا على الألفية.

((**قوله: ولو أظهر لجاز**)) قال الزرقاني: قف على أن حذف المبتدأ هنا جائز وهو موافق للنعت، وذلك لأن عطف البيان موضح أو مخصص وحكم النعت إذا كان كذلك جواز حذف مبتدئه.

((**قوله: فإن كانا مضافين إلخ**)) أي فالإضافة ممتنعة في الأقسام الثلاثة وهو واضح إلا إذا كان الأول مفردا والثاني بخلافه كزيد زين العابدين، وقال اللقاني موجها لمنع الإضافة لأنها لا تكون إلا من لفظين مفردين بالفعل أو التأويل كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فلا يجوز بين مركبين إضافيين ولا بين مركب ومفرد ولو قيل بجوازها في ذلك نظرا لإفراد المعنى كما في هذا حب رمانك لكان له وجه.

((**قوله: أو أحدهما إلخ**)) قال السنباطي: الإبهام في هذا لا معنى له لأن المراد به معين. فلو قال أو الأول مفردا والثاني مضافا لكان أولى لأنه لا يتصور في هذين القسمين اللذين ذكرهما مع الاختلاف إلا هذا كما هو ظاهر، ويمكن جعل الضمير في قوله: فإن كان عائدا على اللقب والاسم فلا يرد ما ذكر، وبقى عليه حكم الاسم، وما قبله ولا يكون إلا كنية ولا يكونان إلا مضافين أو الأول مضافا والثاني مفردا وحكمهما ما سبق، واللقب وما قبله من الكنية ولا يكونان إلا مضافين أو الأول مضافا والثاني مفردا وحكمهما ما سبق أيضًا.

((**فإن قلت**)) قول المتن ثم إن كان اللقب وما قبله شامل للقسم الآخر فلم خصه الشارح بغيره.

((**قلت**)) لأن الأحوال الأربعة لا يتصور جميعها إلا فيه بخلاف القسم الآخر، فلا يتصور فيه إلا حالان وهما المتقدم ذكرهما.

((**فإن قلت**)) لم لم يجعل المتن على عمومه ويبين في التقرير أن هذه الحالة لا تتصور إلا في كذا وكذا؟

((**قلت**)) لما يلزم عليه من تشتيت الذهن وغير ذلك مما لا يخفى.

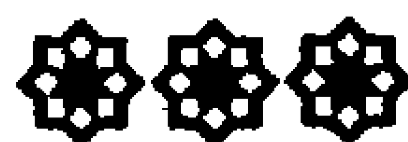
((**فإن قلت**)) فكان ينبغي أن يؤخر قوله: وهكذا إلخ عن قوله: وإن كانا مفردين لتكون أقسام اللقب والاسم مجموعة في محل واحد ليكون أقرب إلى الفهم وأسلم من توهمه أنه إنما قدم قوله: وهكذا إلخ عن قوله: وإن كانا مفردين إلخ ليدخلهما تحته.

((**قلت**)) لأن الكلام على حكم هذا الأخير يجر إلىطويل فربما يحتاج إلى إعادة التقرير بحاله فراعى الاختصار.

((**قوله: أو كان اللقب وصفا في الأصل**)) قال الدنوشري: علل بعضهم ذلك أي منع الإضافة حينئذ بقوله لئلا يتوهم إرادة لمح الأصل فليتأمل ووجهه بعضهم بقوله ولعل وجه عدم الإضافة أن الموصوف لا يضاف إلى صفته.

((**قلت**)) وفيه نظر أقول قد نقل الشاطبي في هذه المسألة كلاماً طويلاً وذكر أن بعض أهل فارس أجاز الإضافة وأنه هو منع ثم رأيت لابن خروف ما يشعر بما ذكرته وعلة المنع أنها في الأصل أوصاف جارية على موصوفاتها فهي وإن سميت ألقابا معتبرة بأصلها فلا يصح فيها الإضافة إلا عند من يجوز إضافة الصفة إلى الموصوف وليس الكلام فيه. قال: ويبقى الكلام في نحو الزبرقان مما ليس بصفة في الأصل وفيه الألف واللام والحكم جريانه مجرى الصفة للحظ معنى الصفة فيه انتهى. ورأيت بخط الموضح في التذكرة ما نصه قوله فأضف حتما. قال ابن الحاجب: إن لم يكن اللقب صفة لأن الألقاب لا تضاف إلى موصوفاتها.

((**قلت**)) كلامنا في الأعلام واللقب الصفة ينتقل بالعلمية إلى الجمود فتجوز الإضافة ولا يستثنى شيء. انتهى كلامه رحمه الله والحمد لله الذي هدانا لهذا وبما تقرر. يعلم أن قول الشارح نص على ذلك ابن خروف أي على منع الإضافة في المسألة الثانية أما الأولى فهي مشهورة في كلام القوم ولا يحتاج لنقلها عنه.



الرشيد ومحمد المهدي، فلا يضاف الأول إلى الثاني. نص على ذلك ابن خروف وجواز الإضافة مع انتفاء المانع هو قول الكوفيين والزجاج وهو الصحيح والإتباع أقيس والإضافة أكثر ((وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه)) وهو الإضافة ((و)) وجوب الإضافة ((يرده النظر)) من جهتي الصناعة والسماع، أما الصناعة فلأنا لو أضفنا الأول إلى الثاني لزم إضافة الشيء إلى نفسه بيان الملازمة أن الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد فإضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه واللازم باطل، فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين ((و)) أما السماع من العرب فهو ((قولهم)) لرجل ضخم العينين اسمه يحيى ولقبه عينان ((وهذا يحيى عينان)) بغير إضافة وإلا لقالوا عينين بالياء، وأجيب عن الأول بأنه من إضافة المسمى إلى الاسم، فمعنى جاءني سعيد كرز بإضافة جاءني مسمى هذا الاسم، وإنما أول الأول بالمسمى والثاني بالاسم لأن الأول هو المعرض للإسناد إليه والمسند إليه إنما هو المسمى فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ، وأجيب عن الثاني بأنه يحتمل أن يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقًا وإلى وجوب الإضافة في المفردين وجواز الإتباع في غيرهما. أشار الناظم بقوله:

وأن يكونا مفردين فأضفْ حتمًا وإلا أتبع الذي ردِف

ما ذكروه من النظر على القول بوجوب الإضافة يأتي مثله في حال الإضافة علىالقول بالجواز فهو مشترك الإلزام فما كان جواز المجيز فهو جواب الموجب.

((**قوله: ويرده النظر**)) إلى آخر ما قال الدنوشري: غايته أن التأويل المذكور مجوز للإضافة لا موجب لها كما قال البصريون ومقتضى ما ذكروه هنا جواز إضافة الأول إلى الثاني قياسًا ومقتضى ما يأتي في باب الإضافة أنه سماعي والجمع بينهما صعب وعبارة المصنف هناك:

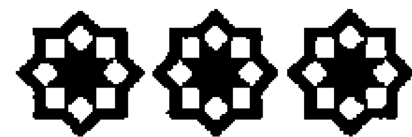
ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى أول موهما إذا ورد

وقوله: وإنما أول إلخ غير واضح في نحو اكتب لي سعيد كرز فإن المسمى لا يكتب فليتأمل انتهى. ويجاب بأن قوله: وإنما أول إلخ بالنظر للأكثر من أنه

نسب للأول ما يصلح لنسبته إلى الاسم وليس مراده تعيين ذلك لأنه إذا نسب للأول ما يصلح نسبته للاسم كالمثال المذكور أول باسم المسمى.

((**قوله: وأجيب عن الأول إلخ**)) قال الزرقاني: هذا الجواب غاية ما يثبت جواز الإضافة لا وجوبها وقد علمت أن المدعى الوجوب فهو غير مثبت للمدعى والله أعلم.

((**قوله: على لغة من يلزم المثنى الألف**)) قال الدنوشري: رده بعضهم بأن نون عينان مضمومة، ولو كان كما قال كانت مكسورة فليتأمل انتهى. قال اللقاني: الشاهد فيه حيث رفعه إذ المثنى المسمى به يعرب بإعراب أصله وقال الشهاب: إن لم يكن في الرواية ما يمنع فتح نون عينان فقد يقال لا شاهد فيه لأن المثنى المسمى به يجوز أيضًا إعرابه إعراب مالا ينصرف.

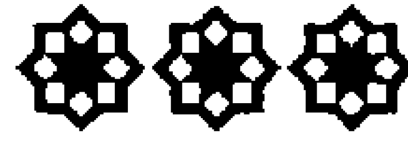


فصل العلم الجنسي

((والعلم الجنسي)) الموعود بذكره أول الباب ((اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية أو)) ذي الأداة ((الحضورية)) وبذلك يفارق العلم الشخصي ((تقول)) في تعيينه تعين ذي الأداة.

((**فصل**)) ((**قوله تعيين ذي الأداة**)) قال اللقاني: بين فيما مر أن تعيين ما عدا العلم من ذي الأداة وغيره مقيد فالجمع في تعريف علم الجنس بين عدم القيد وتعيين ذي الأداة جمع بين متنافيين، وقد يجاب بأن قوله تعيين ذي الأداة أصله تعيينا مثل تعيين ذي الأداة، والمماثلة بينهما في الوقوع على معنى واحد وهو الحقيقة أو الفرد الحاضر انتهى. أي وإن افترقا بأن التعيين في العلم الجنسي مستفاد من جوهره وفي مصحوب أل منها وقال أيضًا: اعلم أن أل الجنسية هي المشار بها إلى الحقيقة كالرجل خير من المرأة، وقد يأتي المعرف بها لواحد مبهم من الحقيقة كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص أي ادخل فردا من هذه الحقيقة وهذا في المعنى كالنكرة وإن كان في اللفظ كالمعارف وقد أتى المعرف بها للاستغراق الحقيقي أو العرفى نحو عالم الغيب والشهادة وجمع الأمير الصاغة وهذا كله في التلخيص وشروحه وقد يأتي المعرف بها لواحد بعينه كقولك هذا الأسد مقبلا كما في هذا الكتاب وتبعه الشيخ المحلي في شرح جمع الجوامع، واعلم أن علم الجنس هو الموضوع لماهية متعينة في الذهن أي باعتبار تعينها فيه يستعمل في واحد مبهم أو معين باعتبار اشتماله على الماهية كقولك إن لقيت أسدا ففر منه، وهذا أسامة مقبلا. نص عليهما المحلى وعلى أن هذا الاستعمال حقيقى باعتبار الاشتمال على الماهية المذكورة فالمعتبر عندهم في علم الجنس وهو كونه موضوعًا للماهية الحاضرة في الذهن ومشارا بها إليها باعتبار حضورها إذا تقرر هذا فقول المصنف تعيين ذى الأداة الجنسية أراد بها وهو الظاهر المشار بها إلى الماهية الحاضرة كان قوله بعد أو الحضورية زيادة على ما ذكروه، وكان قوله في الفرق ويشبه النكرة من جهة المعنى غير صحيح لأنه معرفة لفظا ومعنى وإن أراد بها المشار بها إلى الماهية

أو الفرد معينًا أو مبهمًا كان قوله أو الحضورية مستدركا وكان الفرق صحيحًا في بعض مواقع علم الجنس، وهو ما أشير به إلى فرد مبهم فقط دون غيره وكان الحد المذكور مخالفًا لحدهم السابق فليتأمل. وقوله: كان قوله بعد أو الحضورية زيادة قال الشهاب عليه رحمة الرحيم الوهاب: لأن تعريف الحضور هو أن يشار إلى فرد حاضر والذي اعتبروه في علم الجنس إنما هو الإشارة إلى الجنس الحاضر في الذهن ولو في ضمن فرد معين أو مبهم وكان الإشارة إلى الفرد الحاضر زائدا على ما ذكر فليتأمل مع أنه يقال حينئذ أيضًا إن كان الإطلاق على الفرد الحاضر باعتبار خصوصه وتعينه الخارجي فهو مشكل جدا إذ علم الجنس ليس موضوعًا لذلك وإن كان باعتبار وجود الحقيقة المتعينة الحاضرة في الذهن في ضمنه فيلزم أن نطلقه على المبهم أيضًا لإمكان هذا الاعتبار فيه فلا ينحصر تعريفه في أل الجنسية أو الحضورية وقد حصره فيهما.



الجنسية ((أسامة أجرأ)) من الجراءة وهي الشدة ((من ثعالة فيكون)) في تعين الجنس ((بمنزلة قولك الأسد أجرأ من الثعلب وأل)) في الأسد والثعلب ((هذين للجنس)) لا للعهد إذ كل منهما اسم جنس ((وتقول)) في تعيينه تعيين ذي الأداة الحضورية ((هذا أسامة مقبلا فيكون)) في تعيين الحضور المستفاد من الإشارة ((بمنزلة قولك هذا الأسد مقبلا وأل في)) الأسد ((هذا لتعريف الحضور)) المستفاد من الإشارة إلى الجنس.

((فإن قيل)) كيف يقول هذا الأسد مشيرًا إلى واحد بعينه وأنت تعني الجنس ((فالجواب)).

أي أصل الاسم الوضع على جملة الجنس فإذا أشرت إليه فإنما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الأشباه لا أسدًا بعينه قال سيبويه: إذا قلت هذا أبو الحرث إنما تريد هذا الأسد أي هو الذي سميت باسمه أو عرفت أشباهه ولاتريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه كزيد ولكنك أردت هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم انتهى.

((وهذا العلم)) الجنسي ((يشبه علم الشخص من جهة الأحكام اللفظية فإنه يمتنع من)) دخول ((أل)) عليه فلا يقال الأسامة كما لا يقال الزيد ((و)) يمتنع ((من الإضافة)) فلا يقال أسامتكم كما لا يقال زيدكم إلا إن قصد فيهما الشياع في المسألتين لأن المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين على معرف واحد، وذلك مأمون بالشياع ((و)) يمتنع ((من الصرف)) وهو التنوين فلا يجر بالكسرة ولا ينون ((إن كان ذا سبب آخر)) مع العلمية ((كالتأنيث)) اللفظي ((في أسامة وثعالة)) وكزيادة الألف والنون في حمار قبان ((وكوزن الفعل في بنات أوبر)) علما على ضرب من الكمأة ((وابن آوى)) بالمد وهو حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل المخالب والأظفار، صياحه يشبه صياح الصبيان. قاله الكمال الدميري.

((فإن قلت)) وزن الفعل في المضاف إليه فقط والعلم هو مجموع المضاف والمضاف إليه.

((قلت)) أجيب عنه بأن الأعلام الجنسية الإضافية يجرى على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما وحده. قاله الدماميني ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال أسامة مفترس بل المفترس ((ويبتدأ به ويأتي الحال منه)) بلا مسوغ فيهما ((كما تقدم في المثالين)) السابقين وهما أسامة أجرأ من ثعالة وهذا أسامة مقبلا ((ويشبه النكرة من جهة المعنى لأنه شائع في أمته)) وجماعته ((لا يختص به واحد دون آخر)) كما أن النكرة نحو رجل كذلك فظهر من كلامه أولا أن علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف بأل الجنسية وآخرا أنه لا فرق بين علم الجنس واسمه النكرة من حيث المعنى، وإنما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه، وقد يقال لما عاملوا أسدا معاملة النكرة، وأسامة معاملة المعرفة دل ذلك على افتراق مدلوليهما وإلا لزم التحكم فبالأثر يستدل على المؤثر، والفرق أن الصورة الذهنية لها حضور من حيث استحضارها في الذهن ليطابق بها شخص ما عموم من حيث هي كلية مجردة عن اللواحق فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم الجنس كأسامة والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كأسد وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من أفرادها، والحاصل أن أسدًا موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من غير اعتبار قيد معها أصلا وأسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن إفرادها، وينقسم علم الجنس إلى اسم، وكنية ولقب، وذلك مستفاد من قول النظم:

ووضعُوا لبعض الأجناسِ عَلَم   كعلم الأشخاصِ لفظا وهو عم

((قوله: وأل في هذا لتعريف الحضور)) قال اللقاني: فيه بحث لأن تعريف الحضور هو أن يشار باللفظ إلى فرد حاضر، والفرد المعين لا يصح حمله على شيء إنما تحمل المفاهيم الكلية حتى صرحوا بأن هذا زيد مؤول بمسمى زيد انتهى. قال الشهاب: انظر هل يأتي هذا التأويل هنا؟ انتهى. والدنوشرى أخذه فقال: قد يقال التأويل الذي ذكره متأت هنا.

((قوله: في حمار قبان)) قال الزرقاني: قال في الصحاح حمار قبان دويبة

وهو فعلان من قب لأن العرب لا تصرفه وهو معرفة عندهم، ولو كان فعالا لصرفته انتهى. أي لأن النون أصلية.

((**قوله: أجيب بأن الأعلام الجنسية**)) قضيته أن الأعلام الشخصية ليست كذلك وفي المسألة خلاف فانظر حاشيتنا على الألفية.

((**قوله: لأنه شائع في أمته**)) قال اللقاني: هذا مناف لما قدمه من أن علم الجنس مسماه الذي هو الحقيقة أو الفرد الحاضر انتهى. وقد أشار الشارح إلى المنافاة بين كلامي المصنف بقوله فظهر من كلامه إلخ، وقال الشهاب القاسمي: قوله لأنه شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر إن أراد أنه يطلق على كل فرد من حيث خصوصه حقيقة فهو مردود كما تقدم عن المحلي لأنه لم يوضع لكل فرد حتى يطلق عليه حقيقة أو مجازا وإنما حقيقته إطلاقه عليه من حيث اشتماله على الماهية فهذا لا يقتضي شيوعه في الإفراد إذا لم يطلق إلا على الماهية في ضمنها مع أن مثل ذلك جار في علم الشخص فإنه يطلق مجازا على رسوله وكتابه، وأقرب ما يصح به كلامه أن شيوعه باعتبار أنه لا يتقيد إطلاقه بالإطلاق على الحقيقة مستقلة بل يطلق عليها كذلك في ضمن كل فرد فليتأمل اهـ. وقال السنباطي بعد أن ذكر أن الفرق الذي ذكره الشارح هو الذي جرى عليه المحققون ثم قال: وقيل إن اسم الجنس وضع لفرد مبهم والفرق بين اسم الجنس وعلمه على هذا حقيقي وعلى الأول اعتباري ما نصه: واعلم أن كلام الموضح أولا يوافق القول الأول وكلامه آخرا لا يوافق واحدا منهما فإنه يفيد أن كلا من علم الجنس واسمه يدل على الفرد المبهم ولكنه حاول بهذا شرح قول الناظم:

كعلم الأشخاص لفظا وهو عم

وقد يقال معنى قول الناظم وهو عم أي أعم استعمالا أي أن علم الشخص لا يستعمل إلا في الفرد المعين، وعلم الجنس يستعمل في الفرد المعين والفرد المبهم والماهية فتقول هذا أسامة أو إن رأيت أسامة ففر منه أو أسامة أجرأ من ثعالة.

فصل ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع

((ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع أحدها: وهو الغالب أعيان لا تؤلف)) للواضع ((كالسباع)) جمع سبع وهو ما له ناب ((والحشرات)) جمع حشرة وهو صغار دواب الأرض، فالسباع ((كأسامة)) للأسد وكنيته أبو الحرث ((وثعالة)) للثعلب وكنيته أبو الحصين ((وأبى جعدة)) كنية ((للذئب)) واسمه ذؤالة ((و)) الحشرات نحو ((أم عريط)) كنية ((للعقرب)) واسمها شبورة وإلى هذا النوع أشار الناظم بقوله:

مــن ذَاكَ أم عريــط للعقــربِ وهكـــذا ثُعالـــة للثعلـــبِ

((و)) النوع ((الثاني: أعيان تؤلف كهيان بن بيان)) بفتح أولهما وتشديد الياء المثناة تحت ((للمجهول العين)) وهى الذات ((والنسب)) من بنى آدم كطامر بن طامر لمن لا يعرف، ولا يعرف أبوه وفي المحكم لابن سيده ما أدري أي هى بن أبي هو معناه أي الخلق هو، وهو من أسماء الأضداد لأن المجهولات مستضعبة خفية لاهينة بينة وقيل هيان بن بيان اسمان لولدين لآدم عليه الصلاة والسلام، ويقال أيضًا للذي لا يعرف صلمعة بن قلمعة وضل بن ضل ((وأبى المضاء)) بفتح الميم والضاد المعجمة والمد ((للفرس وأبى الدغفاء)) بفتح الدال المهملة، وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودًا ((للأحمق)).

لأن العرب إذا حمقوا إنسانًا قالوا له يا أبا الدغفاء ولدها فقارا أي شيئًا لا رأس له ولا ذنب، والمعنى كلفها ما لا تطيق ولا يكون قال الموضح في حواشي التسهيل: كأن العرب جعلت هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته وأبا الدغفاء لنفرتهم عنه لحمقه بمنزلة مالا يؤلف ((و)) النوع الثالث أمور معنوية ((كسبحان)) علما ((للتسبيح)) بمعنى التنزيه ينصب مسماه، ثم استعملوه مكان يسبح وصار بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى براءة الله من السوء. قاله ابن إياز ورد جعله علما لملازمته للإضافة قاله الموضح في الجامع الصغير ((وكيسان)) بفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف، وبالسين المهملة علما

((للغدر)) بفتح الغين المعجمة وعليه قوله:

[٧٠] إذَا ما ادعُوا كَيْسان كانتْ كهولُهم إلى الغدرِ أسْعى من شبابهمِ المرد

وقال ابن جني في المنهج والدليل على أنهم سموا التسبيح بسبحان والغدر بكيسان أنهما غير منصرفين والسبب الواحد، وهو الألف والنون حاصل فلابد من حصول العلمية ((ويسار)) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء علمًا ((للميسرة)) بمعنى اليسر كقوله:

[٧١] فقلت امكثي حتى يَسارِ لعلّنا نحجُّ معا قالت وعاما وقابله

((وفجار)) بفتح الفاء والجيم وكسر الراء علما ((للفجرة)) بسكون الجيم بمعنى الفجور ((وبرة)) بفتح المواحدة وتشديد الراء علما ((للمبرة)) بمعنى البر، وقد اجتمع في قول النابغة:

[٧٢] إنا اقتسمْنَا خطتينَا بيننَا فحملت بَرّة واحتملت فجَار

وإلى هذا النوع الإشارة بقول الناظم:

ومثله برّة للمبره كذا فَجار علما للفجره

---

[٧٠] البيت من الطويل، وهو للنمر بن تولب في ملحق ديوانه ص ٣٩٩، والأغاني (٨٢/١٤)، وله أو لضمرة بن ضمرة في شرح المفصل (٣٧/١، ٣٨)، ولسان العرب (٢٠١/٦) (كيس) وبلا نسبة في شرح الأشموني (٦٢/١). المعجم المفصل (٢٥٧/١).

والشاهد فيه قوله: (إذا ما دعوا كيسان) حيث جاء (كيسان) علما للغدر.

[٧١] البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ص١١٧ (الحاشية)، وخزانة الأدب (٣٣٨/٦)، وشرح أبيات سيبويه (٣١٧/٢)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٣٢٧/٦)، والدرر (٩٦/١)، وشرح المفصل (٥٥/٤)، والكتاب (٢٧٤/٣)، ولسان العرب (٢٩٦/٥) (يسر). المعجم المفصل (٦٤٦/٢، ٦٧٧).

والشاهد فيه قوله: (يسار) وهو اسم لليسر معدول عن الميسرة.

[٧٢] البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٥، وإصلاح المنطق ص٣٣٦، وخزانة الأدب (٣٢٧/٦، ٣٣٠، ٣٣٣)، والدرر (٩٧/١)، وشرح أبيات سيبويه (٢١٦/٢)، وشرح المفصل (٥٣/٤)، ولسان العرب (٤٢/٥) (برر)، (٤٨/٥) (فجر)، (١٧٤/١١) (حمل)... المعجم المفصل (٤٠٢/١).

والشاهد فيه: جعل (فجار) معدولا عن الفجرة المؤنثة و (بره) معدولا عن (المبرة).

((**قوله: وينقسم علم الجنس إلخ**)) ذكر المصنف في الحواشي أنه لم يقع التغليب في العلم الجنسي.

((**قوله: قال الموضح إلخ**)) فيه إشارة إلى أنه مخالف لقوله هنا الثاني أعيان تؤلف.

((**قوله: ورد جعله علما**)) قال الرضي: ولا دليل على علميته لأنه أكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون، وإذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله:

سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودى والجمد

وقد جاء باللام كقوله:

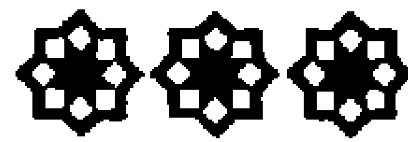
سبحانك اللهم ذو السبحان

قالوا: دليل علميته قوله سبحان من علقمة الفاخر ولا منع من أن يقال حذف المضاف إليه وهو مراد للعلم به وأبقى المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله أعني التجرد عن التنوين كقوله:

خالط من سلمى خياشيم وفا

انتهى.

وقوله: لأنه أكثر ما يستعمل مضافا. قال الشهاب: وقد يقال لا يمنع من علميته لأنه إنما يضاف بعد قصد تنكيره كعلم الشخص إلا أن يقال إضافة الأعلام قليلة فيبعد كونه علمًا مع أن أكثر أحواله الإضافة.



باب أسماء الإشارة

وهي كل اسم دل على مسمى وإشارة إليه ((والمشار إليه إما واحد أو اثنان أو جماعة)) فهذه ثلاثة ((وكل واحد منها إما مذكر أو مؤنث)) فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين في ثلاثة، وكل واحد من هذه الستة إما قريب المسافة أو بعيدها فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين في ستة، وعلى اعتبار المتوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب ثلاثة في ستة والمخاطب بالإشارة يكون واحدًا مذكرًا أو مؤنثًا أو اثنين مذكرين أو مؤنثين أو جماعة ذكورا أو إناثًا فهذه ستة تتنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار إليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر في ستة فالمجموع مائة وثمانية ((فللمفرد المذكر)) في القرب أربعة ((ذا)) بألف ساكنة وذاء بهمزة مكسورة بعد الألف، وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاؤه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة قال:

[٧٣] هذاؤه الدفتر خير دفترٍ في كفٍّ قوم ماجد مصورِ

يروى بكسر الهاء وضمها، وفي كتاب أبي الحسن الهيثم إنما حركت الهاء فيهما للضرورة والأصل فيهما ذاء وألفه أصلية عند البصريين لا زائدة خلافًا للكوفيين، وهو ثلاثي الأصل حذفت لامه على الأصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الأصح ((وللمفرد المؤنث)) في القرب ((عشرة)) خمسة مبدوءة بالذال وخمسة مبدوءة بالتاء ((وهي ذي وتي)) بكسر أولهما

باب أسماء الإشارة

((قوله: وهي كل اسم دل على مسمى)) قال الدنوشري: جنس يشمل النكرة، والمعرفة، وقوله: وإشارة إليه فصل أخرج ما عدا اسم الإشارة،

---

[٧٣] الرجز بلا نسبة في الدرر (١/٢٣٢)، وهمع الهوامع (١/٧٥).

والشاهد فيه قوله: (هذاؤه الدفتر) حيث أشار إلى المذكر بلفظة **(هذاؤه)** ورويت بكسر الهاء.

والاعتراض بأن المضمرات وجميع المظهرات داخله في الحدود فلا يكون مطردًا لأن المضمر يشار به إلى ما عاد عليه، والمظهر إن كان نكرة كان إشارة إلى واحد من الجنس غير معين وإن كان معرفة فإلى واحد معين يدفع بأن المراد بالإشارة الإشارة الحسية وماذكر من الأسماء المنقوص بها ليس كذلك، وإنما لم يقل في الحد وإشارة إليه حسية لأن مطلق الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية، والاعتراض بلزوم الدور حيث أخذ لفظ الإشارة في كل من المعرف والمعرف يندفع بأن الإشارة في قولنا اسم الإشارة جزء المحدود، ولا يلزم من توقف المحدود على الحد توقف جزء المحدود أيضًا عليه إذ ربما تكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بغير ذلك الحد. انتهى من الدماميني.

((**قوله: أو جماعة**)) أي آحاد مجتمعة قوله إما مذكر أو مؤنث قال اللقاني: الواحد والاثنان صيغتا تذكير فتقسيمها إلى المذكر، والمؤنث تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره إلا أن يجعلا واقعين على شيء وشيئين ونحو ذلك مما يندرج فيه المذكر والمؤنث.

((**قوله: فللمفرد**)) أي الواحد كما يستفاد من لفظ المفرد قال اللقاني: قوله: فللمفرد وقوله وللمثنى الغالب استعمالهما في اللفظ كزيد والزيدان لا في المعنى كما هنا فإن الغالب فيه الواحد والاثنان كما عبر به أولا.

((**قوله: ذا**)) قال المصنف فأما قول الذبياني:

نبئت نعمى على الهجران عاتبة سقيا ورعيا لذاك العاتب الزاري

فقال الزمخشري: الإشارة للصفة مثل ذلك الكتاب فيقال فما بال الصفة ذكرت والأقرب أن المعنى لذاك الشخص أو الإنسان. انتهى. وقد يشار بها إلى الاثنين وإلى الجمع كما يأتي في كلام الشارح وإلى كل شيء وذلك في حبذا على القول بأن كلا منهما باق على أصله.

((**قوله: وألفه أصلية**)) قال السنباطي: بمعنى منقلبة عن أصل قيل هو الياء والمحذوف ياء فهو من باب حي وقيل هو الواو والمحذوف ياء فهو من باب طويت كما صرح به المرادي وليس المراد أنها ليست منقلبة عن شيء فإن البصريين لا يقولون بذلك، وإنما يقول بذلك السيرافي ومن وافقه على أن ذا

ثنائية الوضع كما قال أيضًا، وحاصل ما رجحه الشارح أن أصله ذيي فحذفت الياء الأخيرة فصار ذي فقلبت الفاء فصار ذا. انتهى. وقال الرضي قال الأخفش: هو من مضاعف الياء لأن سيبويه حكى فيه الإمالة وليس في كلامهم تركيب على حيوية فلامه أيضًا ياء وأصله ذيي بلا تنوين لبنائه محرك العين بدليل قلبها ألفا وإنما حذفت اللام اعتباطًا كالدم، وقيل هو ساكن العين وهى المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المحركة لكن الأولى جذف اللام فقلبت العين ألفًا والإمالة تمنعه وإما أن تقول حذفت العين وحذفها مع وجود اللام قليل فلا جرم كان جعله من باب حييت أولى إلى آخر ما ذكره، وقوله: لأن سيبويه حكى فيه الإمالة. قال الشهاب القاسمي: أي ولا يمال الألف إلا إن كان مقلوبًا عن ياء والمحذوف اللام كما سيأتي فالألف منقلبة عن العين فيجب أن يكون العين ياء لتصح إمالة الألف المنقلبة عنها، وأما اللام فلا يجوز حينئذ أن يكون واوًا لئلا يلزم كون العين ياء واللام واوا وليس في كلامهم مثل ذلك وهو معنى قوم وليس في كلامهم تركيب على حيوية فليتأمل أو ليراجع وليحرر، وقوله: لبنائه قد يقال البناء لا يمنع التنوين كما في أسماء الأفعال إلا أن يقال أسماء الأفعال يصح تنكيرها وتنوينه للتنكير وأسماء الإشارة لازمة للتعريف، وقوله: فهو من باب طويت هذا عكس نحو حيوة تأمل.

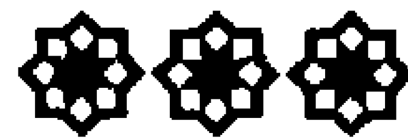
((**قوله: وللمفرد المؤنث عشرة**)) قال الدنوشري: إنما كان للمذكر واحد وللمؤنث عشرة على ما في المتن أو أربعة للمذكر على ما في الشرح لأن أفراد المؤنث أكثر من أفراد المذكر فناسب أن يدل على الأكثر بالألفاظ الكثيرة، وفيه نظر فليتأمل انتهى. ويجاب عن النظر الذي لم يبين وجهه وكأنه لظهوره عنده وهو عدم تسليم أن أفراد المؤنث أكثر بأنه قد ورد في السنة ما يؤيد كونه أكثر من كون كل مؤمن له في الجنة مؤمنتان من نساء الدنيا، وكون أكثر أهل النار النساء.

((**قوله: وتي**)) ذكر الدنوشرى هنا فائدتين الأولى قوله تعالى: ﴿**تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ**﴾[1]. أن يكون اسم الإشارة التاء لأن التاء وحدها لا تكون اسم إشارة أصلا فاسم الإشارة تي بالتاء والياء، حذفت الياء لالتقاء

---

(١) سورة البقرة: ٢٥٣.

الساكنين، الثانية زعم ابن يسعون أن تي لا تستعمل لا مع ها التنبيه، والكاف فتقول هاتيك ولا يجوز عنده تي ولا هاتي ولا تيك وهو قول ظاهر الغلط لأن النصوص الصريحة تدل على خلافه ومنه قوله ﷺ: في حديث الإفك ((**كيف تيكم**)) فجاء بغير ها التنبيه. قاله بعض شراح الألفية لابن معطى.



وسكون ثانيهما ((وذه وته)) بإشباع الكسرة ((وذه وته باختلاس)) وهو اختطاف الحركة من الهاء والإسراع بها لا ترك الإشباع ((وذه وته)) بالإسكان للهاء ((وذات وتا)) بضم التاء من ذات قال الموضح في الحواشي التسهيلية: الإشارة ذا والتاء للتأنيث وهي التاء في امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصفة اهـ وتا بألف ((وللمثنى)) القريب ((ذان)) في التذكير ((وتان)) في التأنيث بالألف فيهما ((رفعا وذين وتين)) بالياء فيهما ((جرا ونصبا ونحو إن هذان)) بالألف وتشديد نون إن ((لساحران مؤول)) .

وتأويله إما على حذف اسم أو ضمير شأن على حد إن بك زيد مأخوذ واللام داخلة على مبتدأ محذوف، والأصل إنه هذان لهما ساحران أو على أن أن بمعنى نعم وهي لا تعمل شيئًا لأنها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر أو على أنه جاء على لغة خثعم فإنهم لا يقلبون ألف المثنى ياء في حالتي النصب والجر، أو على أن الألف الموجودة ألف المفرد وألف التثنية حذفت لاجتماع الألفين وألف المفرد لا تقبل ياء أو على أنه جيء به على أول أحواله وهو الرفع كما في اثنان قبل التركيب أو على أن إن نافية بمعنى ما واللام بمعنى إلا الإيجابية كما يقول به الكوفيون أو على أنه مبني لدلالته على معنى الإشارة، واختاره ابن الحاجب ((ولجمعهما)) في التذكير والتأنيث ((أولاء)) حال كونه ((ممدودا عند الحجازيين)) نحو هؤلاء القوم وهؤلاء بناتي ((مقصورا عند)) أهل نجد من بني ((تميم)) وقيس وربيعة وأسد. ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن ولم يخصه بتميم كما قاله.

((**قوله: وذه**)) ((**فإن قلت**)) فما تصنع بقولهم هذه الظهر، والظهر اسم للوقت كالظهيرة لا اسم للصلاة بدليل قولهم صلاة الظهر فأضافوها إليه. قلت هكذا ذكره سيبويه في باب التوسع، والمجاز فقال: ومنه قولهم هذه الظهر اهـ.

وتوجيهه أن الأصل صلاة الظهر وإنما لم يشعروا بهذا لئلا يتوهم أن المراد الزمان لا الصلاة والغرض أن المراد الصلاة. قاله الصفار.

((**قوله: وتا**)) قال الدنوشري: قد يقال ينبغي أن يأتي فيها ما قيل في ذا فليحرر.

((**قوله: واللام داخلة على مبتدأ محذوف**)) قال الزرقاني أي ولا يكون

ساحران خبر هذان لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ، وعلى الوجه الثاني اللام داخلة على مبتدأ محذوف أيضًا اهـ. وبقوله وعلى الوجه الثاني يندفع قوله بعض الفضلاء يشكل على كونها بمعنى نعم دخول اللام في الخبر أن يقال تشبيها بأن العاملة.

((**قوله: وألف المفرد لا تقلب**)) لعل المراد بألف المفرد هذه الألف الموجودة وإلا فشأن ألف المفرد أن تقلب ألفا في التثنية. كذا بخط بعض الفضلاء وفيه نظر ظاهر.

((**قوله: أو على أنه مبنى إلخ**)) من هذا يفهم أن القائل ببناء المثنى من أسماء الإشارة يلزمه حالة واحدة وهى الألف، وذلك لأن البناء لزوم الكلمة حالة واحدة، وأما القائل بالإعراب فيرى انقلاب الألف ياء لأن التغيير حينئذ للعامل وبعضهم يرى أنه مبنى على الانقلاب، ويزعم أن التغيير المذكور عند العامل لا به وهو مستبعد. قاله بعض شيوخنا.

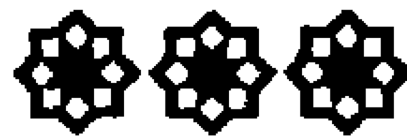
((**قوله: ولجمعهما**)) قال اللقاني: أي لجمع المفرد المذكر والمفرد المؤنث لا لجمع ذين وتين لأن أولاء ليس بجمع وإن أطلق عليه مجازًا اهـ. والمتبادر من قول المصنف ولجمعهما وقوله بعد ويقل مجيئه لغيره العقلاء أنه حمل قول الناظم مطلقًا على معنى أنه يشار به إلى أي جمع كان مذكرا أو مؤنثًا من غير تعرض لكونه لعاقل أو غيره وقيل معناه أنه يشار به إلى ما ذكر ولا يختص بعاقل ولا غيره وعلى هذا مشى ابن الناظم لأن قوله بذا لمفرد إلخ مطلق في العاقل وغيره فإذا تضمن ذلك إطلاقه في المذكر والمؤنث من مسمى المفرد والمثنى فإطلاق الجمع يتضمن ذلك أيضًا إلا أن قصده لهذا الإطلاق يوهم التساوى، وزعم الجوهرى وتبعه المصنف أن الإشارة إلى غير العاقل قليلة بخلاف ذا وذي ونحوهما، ولعل الناظم لا يلتزم ذلك معتمدًا على وروده في القرآن، وعادته الاعتماد عليه والاحتمال الأول أولى لوجهين أحدهما: أن الكلام في ضع هذه الأدوات لمن يعقل أو لما لا يعقل كلام في وضع لغوى لا تعلق له بالنحو، فالظاهر أن الناظم لم يقصده إذ كلام النحو في اللغة خروج عن صناعته إلى ما ليس منها، وكلامهم في معاني الألفاظ في الغالب إنما يكون لما يعرض لهم من بناء القوانين على النقل اللغوى نحو قول الناظم إن لحاق اللام في ذلك يدل

على البعد وتركها على القرب فمثل هذا ينبني عليه من القياس أن الكاف واللام يلحقان اسم الإشارة قياسا إذا قصدت الإشارة بها إلى البعيد أو لأن كلامهم في ذلك يجرى مجرى ضبط القوانين مثل كلامهم في حروف الجر، وقلما يتكلم النحوي في معاني اللغة على غير هذين المقصدين والثاني أن عادة الناظم إذا نص على الإطلاق أو يذكره في مقابلة تقييد له والذي تقدم له هنا إنما هو التقييد بحسب التذكير والتأنيث، وإلى ذلك يصرف الإطلاق وما سواه تعسف.

((**قوله: ممدودًا مقصورًا**)) قال اللقاني: حالان من أولاء ومجيء حالين متضادين من لفظ واحد باعتبار صحيح اهـ.

وقال الزرقاني: قال النيلي: وإنما قالوا أولاء ممدودا وأولى مقصورا وإن كانت المبنيات لا توصف بمد ولا قصر بالنظر إلى أن لفظ أولى أقصر من لفظ أولاء الممدودة انتهى.

قال الرضي: وقد يقصر أولى فيكتب بالياء لأن الألف مجهولة الأصل فحمعل على الياء لاستثقال اكتناف ثقيلين للكلمة، وهما الضمة في الأول والواو في الآخر، ولهذا يكتب أهل الكوفة ألف نحو القرى، والضحى بالياء مع أن أصلهما واو ومن ثمة يثنى بعض العرب الأول من هذا الجنس كله بالياء، وإن كان ألفه واوا أيضًا، وقد تبدل الهمزة الأولى من أولاء هاء فيقال هلاء وقد تضم الهمزة الأخيرة نحو أولاء، وربما تشبع الضمة قبل اللام، ونحو أولاء نحو طومار، وأما قولهم هؤلاء على وزن توراب فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف ألف ها وقلب همزة أولاء واوا.



الموضح في حواشي التسهيل ومن خطه نقلت والأكثر مجيئه للعقلاء ((ويقل مجيئه لغير العقلاء كقوله)) وهو جرير بن عطية:

[٧٤] ذمَّ المنازلَ بعد منزلةِ اللوى (والعيشَ بعد أولئك الأيام)

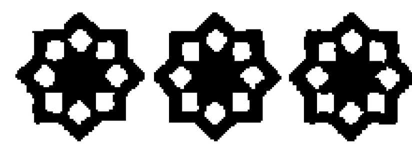
فأشار بأولئك للأيام وهي مما لا يعقل وذم أمر من ذم يذم، ويجوز في ميمه الكسر على أصل التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف والضم للإتباع، والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللواء واللواء ممدود وقصر للضرورة، والعيش منصوب بالعطف على المنازل والأيام عطف بيان على أولئك أو نعت له والمخاطب بالإشارة مذكر ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول النظم:

بذا لمفردٍ مذكر أشرْ بذى وذه تي تا على الأنثى اقتصر
وذانِ تان - للمثنّى المرتفع وفي سِواه ذينِ تينِ اذكُر تُطِع
وبأولى أشر لجمع مطلقا والمد أولى

((**قوله: ويجوز في ميمه الكسر إلخ**)) عبارة المصنف في شرح الشواهد، والأرجح في قوله كسر الميم هو واجب إذا فك الإدغام على لغة الحجاز ودونه الفتح للتخفيف وهو لغة بنى أسد والضم ضعيف ووجهه إرادة الإتباع انتهت.

وقال الزرقاني: إن قلت الضم يوهم أنه أمر لجماعة مع أن الأمر هنا للواحد فالجواب أن هنا ما يرشد إلى المراد، وهو خطاب الواحد في أولئك.

((**قوله: أو نعت له**)) قال الزرقاني: كذا في شرح الشواهد للعيني وهو لا يناسب ما عليه ابن مالك ومن تبعه من أنه لابد للنعت من كونه مشتقا بل هو مبنى على ما عليه ابن الحاجب ومن تبعه.



---

[٧٤] **البيت من الكامل،** وهو لجرير في ديوانه ص ٩٩٠، وفيه (**الأقوام**) مكان (**الأيام**)، وتخليص الشواهد ص١٢٣، وخزانة الأدب (٥/٤٣٠)، وشرح المفصل (٩/١٢٩)، ولسان العرب (١٥/٤٣٧) (**أولى**)... المعجم المفصل (٢/٩١٠).

والشاهد فيه قوله: (**أولئك الأيام**) حيث أشار بـ(**أولاء**) إلى (**الأيام**) مما يدل على جواز الإشارة بـ (**أولاء**) إلى جمع غير العاقل.

فصل وإذا كان المشار إليه بعيدا إلخ

ما تقدم في المشار إليه إذا كان قريبًا ((وإذا كان المشار إليه بعيدا لحقته كاف حرفية)) لأن أسماء الإشارة لا تضاف وهذه الكاف ((تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبًا)) فيتبين بها أحوال المخاطب من الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث كما يتبين بها لو كانت اسمًا فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمعين فتقول ذاك وذاك وذا كما وذاكم وذاكن ((ومن غير الغالب)) أن تفتح في التذكير وتكسر في التأنيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا أن تفتح مطلقًا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحتملهما قوله تعالى: ﴿ذلك يوعظ به﴾[1]. في البقرة وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُم﴾[2]. في المجادلة ((ولك)) مع إلحاق الكاف ((أن تزيد قبلها لاما)) مبالغة في البعد وهذه اللام أصلها السكون كما في تلك وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين أو فرقا بينها وبين لام الجر من نحو ذلك بفتح اللام وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

(ولدَى البعدِ انطقَا بالكافِ حرفا دون لام أو معه

((إلا في التثنية مطلقا)) من غير تقييد بلغة دون أخرى وسواء في ذلك تثنية المذكر والمؤنث ((و)) إلا ((في الجمع في لغة من مده)) وهم الحجازيون وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون ((و)) إلا ((فيما سبقته هنا)) التنبيه بألف غير مهموزة وإلى الاستثناء الأخير أشار الناظم بقوله:

واللام إن قدمت ها ممتنعة

((فصل)) ((قوله لحقته)) قال اللقاني: الهاء عائدة على المشار به لا إليه وإن كان هو المذكور، وقال: قوله لحقته كاف أطلق فيتناول ذي فنقول ذيك وفي الرضي وأما ذيك فقد أوردها الزمخشري، وابن مالك والصحاح لا تقل ذيك

---

(١) سورة البقرة: ٢٣٢.

(٢) سورة المجادلة: ١٢.

فإنه خطأ.

((**قوله: لأن أسماء الإشارة لا تضاف**)) يعني أن الكاف لو كانت اسمًا كان لها محل من الإعراب ولا يظهر إلا كونه جرا بإضافة اسم الإشارة إليها وهو لا يقبل الإضافة لملازمته التعريف، وفي ذلك كلام بيناه في حاشية الألفية، وقال الرضي: يؤيد كون الكاف حرفية امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك.

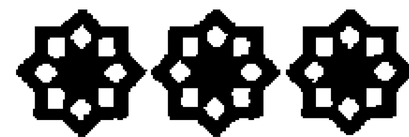
((**قوله: وقوله تعالى ﴿ذلك خير لكم﴾**(١).)) قال الزرقاني: معطوف على لفظ قوله: واحتمال كل من الأمرين المذكورين لا ينافي كونه من غير الغالب جزمًا.

((**تنبيه**)) قال المصنف: وقد جاء هذا يعني الإفراد مع كون المخاطب جمعًا في الاسم قال:

وأبغض من وصفت إلى فيه لساني معشر عنه أذود
ولست بسائل جارات بيتي أغياب رجالك أم شهود

فقياسه رجالكن يقول قوله إنه يصون جاراته عن السؤال. قال التبريزي قوله رجالك حقه رجالكن وهذا جائز في الشعر فقط. قال المصنف: السؤال إنما يكون لكل واحدة، فقوله جارات أي كل واحدة من جارات.

((**قوله: وفيما سبقته ها التنبيه**)) قال اللقاني: يقتضى جواز قوله ويشار إلى المكان إلخ جواز دخولها في إشارة المفرد المؤنث وذكر الرضى منها تلك وهى كثيرة، وتلك بفتح التاء وتيلك وتالك ثالثها قليلة.



(١) سورة المجادلة: ١٢.

«وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقًا» لا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع حكاه الفراء عنهم وتقييد الجمع بلغة من مده احترازا من لغة من يقصره غير التميميين كقيس وربيعة وأسد فإنهم يأتون باللام. قال شاعرهم:

أولا لك قومي لم يكونوا أشابة وهل يعظ الضليل إلا أولا لكا

والأشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة والباء الموحدة واحد الأشابب، وهم الأخلاط من الناس والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال وما ذهب إليه من أن اسم الإشارة له مرتبتان قربى وبعدى لا غير تبع فيه الناظم وخالفه في شرح اللمحة فقال: والمشار إليه إما قريب المسافة أو متوسطها أو بعيدها فللمفرد المذكر ذا للقريب وذاك للمتوسط وذاك للبعيد ولمثناه ذان للقريب وذانك بتخفيض النون للمتوسط، وذانك بتشديدها للبعيد ولجمعه أولا للقريب يمد ويقصر وأولاك بالقصر للمتوسط، وأولئك بالمد للبعيد وللمفرد المؤنث ذي وتي للقريب وتيك للمتوسط وتلك للبعيد ولمثناه تان للقريب وتانك بالتخفيف للمتوسط وتانك للبعيد ولجمعه أولا للقريب وأولاك للمتوسط وأولئك للبعيد انتهى.

وقد يتجوز في اسم الإشارة بالنسبة إلى المرتبة وبالنسبة إلى المسمى فالأول نيابة ذي البعد عن ذي القرب نحو ذلك الكتاب والثاني نيابة للواحد عما للاثنين وعما للجمع فالأول عوان بين ذلك أي بين الفارض والبكر والثاني كقول لبيد[1]:

[٧٥] ولقد سئمتُ من الحياةِ وطولَها وسؤالُ هذا النّاس كيف لبيدُ

---

(١) **لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري**: أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية. من أهل عالية نجد. أدرك الإسلام، ووفد على النبي ﷺ ويعد من الصحابة، ومن المؤلفة قلوبهم. وترك الشعر، فلم يقل إلا بيتًا في الإسلام قيل هو:

«ما عاتب المرء الكريم كنفسه والمرء يصلحه الجليس الصالح»

وسكن الكوفة، وعاش عمرًا طويلاً. وهو أحد أصحاب المعلقات جمع بعض شعره في «**ديوان – ط**» صغير، ترجم إلى الألمانية.

الأعلام (٥/٢٤٠)، خزانة الأدب للبغدادي (١/٣٣٧-٣٣٩).

[٧٥] **البيت من الكامل**، وهو للبيد في ديوانه ص٣٥، وخزانة الأدب (٢/٢٥١)، ولسان العرب (١/٧٥٩) (نصب)، والمحتسب (١/١٨٩)... المعجم المفصل (١/٢٢٧). =

ولا ينوب للجماعة ما للاثنين أو للجماعة عما للواحد.

((**قوله: وبنو تميم لا يأتون إلخ**)) وقوله: احترازًا من لغة من يقصره غير التميميين إشارة إلى جواب اعتراض يعلم تقريرهما من قول اللقاني، اعترضه بعضهم بأنه لا يلتئم مع مفهوم قوله: وفي الجمع في لغة من مده وأجيب بأن القصر لا يختص بتميم بل ثابت عند غيرهم ممن يزيد اللام معه.

((**قوله: وقد يتجوز في اسم الإشارة إلخ**)) قال الزرقاني: قال الرضي: وكذلك يجوز الإتيان بلفظ البعيد مع أن المشار إليه شخص قريب نظرا إلى عظم المشير أو المشار إليه، وذلك لأنه يجعل بعد المنزلة بمنزلة بعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم لكذا ومنه قوله تعالى ﴿**فذلكن الذي لمتنني فيه**﴾[1]. ويجوز أن يكون قوله: تعالى ﴿**ذلك الكتاب**﴾[2]. من باب عظمة المشار إليه أو المشير انتهى.

وقوله: من باب عظمة المشار إليه أو المشير أي هما معا كما هو الظاهر.

((**قوله: كقول لبيد إلخ**)) قال المصنف قيل وكقوله:

وبينا الفتى يرجو أمورًا كثيرة أتى قدر من دون ذاك متاح

قلنا قد يكون التقدير من دون ذلك الرجاء فلا يسلم أن التقدير دون أولئك الأمور.

((**قوله: كيف لبيد**)) قال الزرقاني: جملة مفسرة أو مستأنفة استئنافًا بيانيًّا.



= **والشاهد فيه قوله: (هذا الناس)** حيث ناب اسم الإشارة **(هذا)** مناب **(هؤلاء)**.

(١) سورة يوسف: ٣٢.

(٢) سورة البقرة: ٢.

فصل ويشار إلى المكان القريب منها

((ويشار على المكان القريب)) بلفظين ((بهنا)) مجردة عن ها التنبيه ((أو هاهنا)) مقرونة بها التنبيه ((نحو إنا هاهنا قاعدون و)) يشار ((للبعيد)) بألفاظ ((بهناك)) مجردة عن ها التنبيه ((أو ههناك)) مقرونة بها التنبيه من غير لام ((أو هنالك)) بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة ((أو هنا)) بفتح الهاء وتشديد النون وأصلها هن بثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفًا لكثرة الاستعمال ((أو هنا)) بكسر الهاء وتشديد النون والكلام فيها كالتي قبلها وكسر الهاء أردأ أمن فتحها. قاله السيرافي وأنشد لذي الرمة[1]:

[٧٦] هنا وهنا ومن هنا لهن بها ذات الشمائل والأيمانِ هينوم

((أو هنت)) بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء، وهي هنا المفتوحة الهاء زيدت عليها التاء الساكنة فالتقى ساكنان حذفت ألفها لالتقاء الساكنين وقد تكسر هاؤها ((أو ثم)) بفتح المثلثة وتشديد الميم وبنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف ((نحو وأزلفنا ثم الآخرين)) وهي ملازمة للظرفية فلا تخرج منها إلا إلى حالة شبيهة بها نحو جئت من ثم، لأن الظرف والجار والمجرور أخوان

---

(١) **غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي**، من مضر، أبو الحارث، ذو الرمة: شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره. قال أبو عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذي الرمة. وكان شديد القصر، دميمًا أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال، يذهب في ذلك مذهب الجاهليين. له ((**ديوان شعر - ط**)) في مجلد ضخم. توفى بأصبهان وقيل بالبادية.
الأعلام (١٢٤/٥)، وفيات الأعيان (٤٠٤/١).

[٧٦] **البيت من البسيط**، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٤٠٩، وتخليص الشواهد ص١٣٣، وجمهرة اللغة ص ١٢٠٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٣٥، ولسان العرب (٤٨٤/١٥) (هنا)... المعجم المفصل (٨٨٢/٢).
والشاهد فيه قوله: (هنا) بفتح الهاء وكسرها، وهو اسم إشارة للبعيد.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾[1]. فثم ظرف مكان لرأيت المتقدمة عليه لا مفعول مطلق على الصواب، وإذا قلنا بمذهب الجمهور إن المراتب ثلاث فيشار إلى المكان القريب بهنا وإلى المتوسط بهناك وإلى البعيد بهنالك وأخواته، وعند الناظم مرتبتان أشار إليهما بقوله:

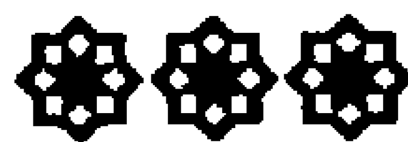
وبهنا أو ههنا أشرْ إلى داني المكان وبه الكاف صِلا
في البعدِ أو بثَمَّ فهُ أو هُنَّا أو بهُنالِك انطقنْ أو هِنَّا

((**فصل**)) ((**قوله ويشار إلى المكان إلخ**)) قال اللقاني: معناه أن الأمكنة يشار لها بهذه الأسماء زيادة على ما تقدم نص عليه الرضى انتهى وعبارة الرضى ويعني أن هاهنا ألفاظ مختصة بالإشارة إلى المكان فقط والمذكورة قيل صالحة لكل مشار إليه مكانًا كان أو غيره، وأعلم أن قول المصنف المكان القريب إشارة إلى أن قول الناظم دانى المكان من إضافة الصفة إلى الموصوف، وأنه تبعه في تقديم المجرور المقتضى لاختصاص هنا وبما بعدها بالإشارة إلى المكان بمعنى أنه لا يشار بها إلى غيره لا أنه لا يشار إليه بغيرها لما مر عن الرضى، لكن لابد من تقييد المكان بكونه ظرفا للفعل بخلاف ما لم يرد كونه ظرفا بل أجرى مجرى الأشخاص فلا يشار إليه بهنا وأخواته كما حررناه في حاشية الألفية.

((**قوله: أو هنالك**)) قال الزرقاني: أي ولا يجوز هنا إلحاق ها التنبيه لما تقدم من أن اللام يؤتى بها ما لم يتقدم ها التنبيه.

((**قوله: أو هنا**)) قال الزرقاني: قال الرضي: وقد يصحب هنا المشددة الكاف ولا تصحب ثم، وقوله أي القائل ثمك خطأ.

((**قوله: أو ثم**)) مبنية على الفتح في محل نصب.



(١) سورة الإنسان: ٢٠.

باب الموصول

وهو في الأصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره إذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح ((ضربان)) موصول ((حرفي و)) موصول ((اسمي فـ)) الموصول ((الحرفي كل حرف أول مع صلته بالمصدر)) ولم يحتج إلى عائد ((وهو ستة أن)) المفتوحة الهمزة المشددة النون، وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر، فإن كان خبرها مشتقًا فالمصدر المؤول من لفظه وإن كان جامدًا أول بالكون وإن كان ظرفًا أو مجرورًا أول بالاستقرار وحكم الفعل في التصرف والجمود حكم الاسم فيهما. قاله في المغنى وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة في ذلك ((وأن)) بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع، وتوصل بفعل متصرف ماضيًا كان أو مضارعًا اتفاقا أو أمرًا على الأصح ((وما)) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح في الحواشي ((وكي)) المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا أو تقديرًا ((ولو)) المصدرية، وتوصل بفعل متصرف غير أمر ((والذي)) على وجه حكاه الفارسي في الشيرازيات عن يونس، وأنه جعل منه ﴿ذلك الذي يبشر الله عباده﴾(١).
قاله الموضح في الحواشي ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبي ذهيل الجمحي(٢).

[٧٧] يا ليتَ من يمنع المعروفَ يمنعه حتى يذوقَ رجال مر ما صنعُوا

---

(١) سورة الشورى: ٢٣.

(٢) **وهب بن زمعة بن أسد**، من أشراف بني جميح بن لؤي بن غالب، من قريش: أحد الشعراء العشاق المشهورين. من أهل مكة وممن جمع إلى الطبع التجويد له مدائح في معاوية وعبد الله بن الزبير، وأخبار كثيرة مع عمرة الجمحية وعاتكة بنت معاوية. في شعره رقة وجزالة. له ((**ديوان شعر – ط**)) من رواية الزبير بن بكار ولاه عبد الله بن الزبير بعض أعمال اليمن، وتوفي بعُليب ((**موضع بتهامة**)).
الأعلام (١٢٥/٨)، **الأغاني** (١١٤/٧-١١٥).

[٧٧] **البيتان من البسيط**، وهما لأبي دهبل الجمحي في ديوانه ص٩١، وأمالي المرتضى =

وليتَ رزقَ رجالٍ مثلُ نائِلِهِمْ قوتٌ كقوتٍ ووسعٌ كالذي وسعوا

وعلى القول به فقال الرضى لا خلاف في اسمية الذي المصدرية وصنيع الموضح يأباه مثال أن بالتشديد نحو ﴿أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾[(١)]. أي إنزالنا ومثال أن بالتخفيف ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[(٢)]. أي صومكم خير لكم ومثال ما ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾[(٣)]. أي بنسيانهم إياه ومثال كي ﴿لِكَيْ لاَ يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾[(٤)]. أي لعدم كون على المؤمنين حرج، ومثال لو ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾[(٥)]. أي التعمير ومثال الذي المصدرية ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[(٦)]. أي كخوضهم، والمانع يدعى أن الأصل كالذين حذفت النون على لغة أو أن الأصل كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف.

باب الموصول

((**قوله: كل حرف**)) قال اللقاني: يرد على هذا الحد همزة التسوية نحو ﴿**سواء عليهم أأنذرتهم**﴾[(٧)]. قال الشهاب القاسمي: أجاب أطال الله بقاءه في الدرس بأن الظاهر أن المؤول بالمصدر الفعل وحده لا مع همزة التسوية بدليل أن الإنذار لا استفهام فيه وفيها استفهام.

((**قوله: أول**)) أي رجع وضمن معنى فسر قال اللقاني: أي صح أن يؤول وإن لم يؤول.

((**قوله: مع صلته**)) قال اللقاني: فيه دور إذ العلم بالصلة متأخر عن العلم

= (١١٧/١)، والمؤتلف والمختلف ص١١٧. المعجم المفصل (٥٢٧/١).
والشاهد فيه قوله: ((**كالذي**)) حيث جاء ((**الذي**)) حرف موصول.

(١) سورة العنكبوت: ٥١.
(٢) سورة البقرة: ١٨٤.
(٣) سورة ص: ٢٦.
(٤) سورة الأحزاب: ٣٧.
(٥) سورة البقرة: ٩٦.
(٦) سورة التوبة: ٦٩.
(٧) سورة البقرة: ٦.

بالموصول ويجاب بأن المراد بصلته اللغوية أي ما اتصل به.

((**قوله: ولم يحتج إلى عائد**)) قال الرضي: ولا يحتاج إلىعائد ولا أن يكون صلته جملة خبرية على قول الأكثر نحو أمرتك أن قم، وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية أي أمرتك بأن قلت لك قم انتهى.

قال الزرقاني: ظاهر قوله: ولم يحتج إلى عائد أنه يجوز الإتيان به وليس كذلك، والجواب أن غير المحتاج إليه مستغنى عنه، وما استغنى عنه لا يجوز الإتيان به تأمل اهـ. ولا يخفى وجه التأمل فكثيرًا ما يأتي في الكلام ما يستغنى عنه.

((**قوله: اتفاقًا**)) قال الدنوشري: فيه نظر بالنسبة للماضي، فقد حكى الموضح في المغنى أن أن الداخلة عليه غيرها واستدل بدليلين وردهما فراجعه فالخلاف كما هو جار في الأمر جار في الماضي.

((**قوله: وما المصدرية**)) قال الزرقاني: أي سواء كانت غير زمانية كما مثل أو زمانية نحو ما دمت حيا. قال المصنف: ومعنى كونها زمانية أنها تدل على الزمان بالنيابة لا بذاتها واعترضه الدماميني وقال التحقيق أنها لا تدل على الزمان أصلا لا بطريق الأصالة ولا بطريق النيابة وإنما الزمان ما وضع له وهو المضاف المحذوف وبعد حذفه يفهم بقرينة اهـ. ولما عبر في المغنى بالزمانية قال وعدلت عن قولى زمانية ليشمل نحو ﴿**كلما أضاء لهم مشوا فيه**﴾(١). فإن الزمان المقدر هنا مخفوض أي كل وقت إضاءة والمخفوض لا يسمى ظرفًا.

((**قوله: بفعل منصرف**)) قال الدنوشري: الظاهر أن التصرف الناقص كاف إذ قد توصل بدام مع أنها إنما تتصرف تصرفا ناقصًا، وتوصل بخلا وعدا كما ذكره في باب الاستثناء. قال الشارح هناك: وهو مشكل على ما تقدم من أن عدا وخلا جامدان.

((**قوله: غير أمر**)) يشمل المضارع ونقل الشارح في بحث دام أن كل فعل وقع صلة لما التزم مضيه.

((**قوله: والذي**)) أي حين الاستغناء بالمصدر وإلا فهو اسمى. قال اللقاني:

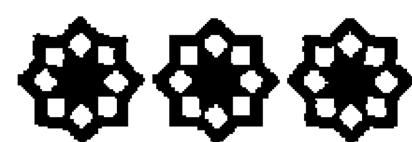
(١) سورة البقرة: ٢٠.

ويشكل على كون الذي حرفا كون أل داخلة عليه لأنها بجميع أقسامها من خواص الاسم.

((**قوله: فقال الرضي إلخ**)) قال الدنوشري: قال بعضهم مراد الفاضل الرضي بكونها اسما أن المحل لها، ومراد الموضح بكونه موصولا حرفيًّا أنها تؤول بمصدر فلا منافاة قلت في ذلك نظر فليتأمل.

((**قوله: كون على المؤمنين حرج**)) قال الدنوشري: قوله على المؤمنين فاصل بين المتضايفين ولو أخره كان حسنا.

((**قوله لو**)) يعمر جعلها بعضهم حرف تمن قال وهى هنا لحكاية تمنيهم.



والعائد أو أن الأصل كالجمع ﴿الذي خاضوا﴾ فقال الذي باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه أو أنه أوقع الذي على الجمع كقوله:

[٧٨] وأن الذي حَانتْ بفلجٍ دماؤُهم هم القومُ كلُّ القوم يا أمَّ خالدِ

أو أن الذي مشترك بين المفرد والجمع على قول الأخفش كما قاله الموضح في شرح اللمحة ((و)) الموصول ((الاسمي)) كل اسم افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو جار ومجرور تأمين أو وصف صريح وإلى عائد أو خلفه قاله الموضح في شذوره وهو ((ضربان نص)) في معناه لا يتجاوزه إلى غيره ((ومشترك)) بين معان مختلفة بلفظ واحد ((فالنص ثمانية)) هنا ((منها للمفرد المذكر الذي للعالم)) بكسر اللام وهو من يقوم به العلم ((وغيره)) بالجر فالعالم المنزه عن الذكورة والأنوثة ((نحو ﴿الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ﴾[1]. والعالم المذكر نحو ﴿والذي جاء بالصدق﴾[2]. وغير العالم نحو ﴿هذا يومكم الذي كنتم توعدون﴾[3]. وللمفرد المؤنث التي للعاقلة وغيرها)) فالأول ((نحو ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في

---

[٧٨] البيت من الطويل، وهو للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب (٦/٧)، والمنصف (٦٧/١)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٣١٥/٢)، وسر صناعة الإعراب (٥٣٧/٢)، وشرح المفصل (١٥٥/٣).

اللغة: حانت: هلكت، **فَلج**: اسم موضع يقال في معجم البلدان مدينة قيس بن عيلان، ويقال مدينة بأرض اليمامة، معجم البلدان (٣٧/٤).

المعنى: يا أم خالد إن الرجال الذين ذهبت أرواحهم بأرض فلج فهم الرجال حقًا.

الإعراب: وإن: الواو عاطفة، **إن**: حرف توكيد ونصب، **الذي**: اسم موصول اسم إن، **كانت**: فعل ماض، والتاء للتأنيث، **دماؤهم**: دماء فاعل، ودماء مضاف وهم مضاف إليه، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، **بفلج**: جار ومجرور متعلق بكانت، **هم**: مبتدأ، **القوم**: خبر، والجملة الاسمية في محل رفع خبر إن، **كل**: صفة للقوم، **وكل**: مضاف، **والقوم**: مضاف إليه، **يا أم**: يا حرف نداء، أم: منادى مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة، **خالد**: مضاف إلى أم مجرور بالكسرة.

الشاهد فيه: قوله: كل القوم: حيث جاء كل نعتًا للقوم، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظًا ومعى، وفيه شاهد آخر حذف نون الذين للتخفيف.

(١) سورة الزمر: ٧٤.

(٢) سورة الزمر: ٣٣.

(٣) سورة الأنبياء: ١٠٣.

زوجها﴾[١].)) والثاني ((نحو ﴿مَا وَلاَّهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾[٢]. فأوقع التي على القبلة وهى غير عاقلة ولك في ياءى الذي، والتي وجهان، الإثبات والحذف فعلى الإثبات تكون إما حقيقة فتكون ساكنة، وإما شديدة فتكون إما مكسورة أو جارية بوجوه الإعراب، وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها إما مكسورًا كما كان قبل الحذف، وإما ساكنا فهذه الخمس لغات في الذي والتي ((ولتثنيتهما اللذان واللتان)) بالألف ((رفعا واللذين واللتين)) بالياء المفتوح ما قبلها ((جرا ونصبا)) تقول جاءني اللذان قاما، واللتان قامتا ورأيت اللذين قاما واللتين قامتا، ومررت باللذين قاما واللتين قامتا وتثنيتهما بحذف الياء على غير القياس.

((وكان القياس في تثنيتهما و)) ((تثنية ذاوتا)) السابقين في بحث الإشارة ((أن يقال)) في تثنية الذي ((اللذيان)) بإثبات الياء مخففة ((و)) في تثنية التي ((اللتيان)) بإثبات الياء مخففة ((و)) في تثنية ذا ((ذيان)) بقلب الألف ياء ((و)) في تثنية تا ((تيان)) بقلب الألف ياء ((كما يقال)) في تثنية القاضي من المعرب المنقوص ((القاضيان بإثبات الياء و)) كما يقال في تثنية فتى من المعرب المقصور ((فتيان بقلب الألف ياء ولكنهم فرقوا بين تثنية المبنى)) كالذي وذا ((و)) تثنية ((المعرب)) كالقاضي وفتى ((فحذفوا)) الحرف ((الآخر)) وهو الياء من الذي والتي والألف من ذا وتا، وأثبتوه في القاضي وفتى، ففرقوا بين المعرب والمبنى في التثنية ((كما فرقوا)) بينهما ((في التصغير إذ قالوا)) في تصغير الذي والتي وذا وتا ((اللذيا واللتيا وذيا وتيا فأبقوا)) الحرف ((الأول)) وهو اللام الأولى من اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتاء من تيا ((على فتحه)) الذي كان قبل التصغير ((وزادوا ألفا في الآخر)) في الألفاظ الأربعة ((عوضا عن ضمة التصغير)) التي تكون في أول المصغر، ومن العرب من يقول اللذيا

((قوله: **كل القوم**)) قال الزرقاني: أعربه في شرح الشواهد تأكيدًا وهذا رأى ابن مالك ونصوص النحويين على أن كلا لا تضاف في التوكيد إلى ظاهر قيل

---

(١) سورة المجادلة: ١.

(٢) سورة البقرة: ١٤٢.

ولا حجة في هذا البيت ونحوه لاحتمال كون كل نعتا بمعنى الكاملين. انظر المرادى.

((**قوله: بين معان مختلفة**)) المراد بها المعاني الستة فلا يضر اشتراك النص بين العاقل وغيره.

((**قوله: هنا**)) أي في هذا الكتاب وإلا فهى أكثر من ثمانية فانظر التسهيل.

((**قوله: للعالم**)) عدل إليه عن العاقل لإطلاقه على البارئ تعالى كما أشار إليه بالمثال والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكر أيضًا مع أنه يستحيل اتصافه تعالى به انتهى. وأجاب بعضهم بأنهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث هنا وقد علم من المثال الذي ذكره المصنف أن الذي يطلق على الباري جلا وعلا بل ذكر بعضهم أنه يوصف بالذي لوصفه تعالى بما لم يرد وصفه به ولا فرق بين الذي وغيره من الموصولات المبهمات كمن بل ورد إطلاقها عليه تعالى كقوله: ﴿**وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الكِتَابِ**﴾[1]. فمن العجب قول صاحب المتوسط في باب النداء لم يرد إذن شرعى في إطلاق الأسماء المبهمة عليه تعالى والتجأ في صحة ذلك الإطلاق إلى ما ذكره النووي قدس سره في الأذكار في باب الدعاء عند القتال قوله: في أدعية مأثورة يا من إحسانه فوق كل إحسان لا يعجزه شيء نعم إن حمل على ندائه بالمبهمات اتجه هذا الجواب لكن في إطلاقهم ما يغنى عنه وقد تبع حفيد السعد في حواشي المختصر صاحب المتوسط.

((**قوله: أو جارية بوجوب الإعراب**)) قال الزرقاني: هذا يدل على أنها تعرب على هذه اللغة وكيف تكون معربة مع أن مقتضى البناء موجود فيها فهذا يشكل قال الرضي: وقد تشدد ياؤهما نحو الذي والتي فإذا شددتا أعربت الكلمتان عند الجزولي بأنواع الإعراب كما في أي ولا وجه لإعراب المشدد إذ ليس التشديد موجب الإعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر إذ هو الأصل في التقاء الساكنين قال:

وليس المال فاعلمه بمال وإن أغناك إلا للذي
تنال به العلاء وتصطفيه لأقرب أقربيه وللصفي

---

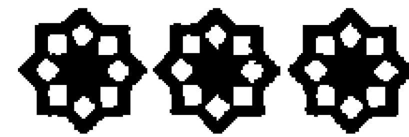
(١) سورة الرعد: ٤٣.

وحكى الزمخشري أنه أي المشدد يبنى على الضمة، كقبل وبعد، وقال الأندلسي: لعل الجزولي سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشري أنه يبنى على الضم كقبل ثم رآه في الشعر المذكور مكسورا فحكم بإعرابه.

((**قوله: اللذان**)) قال الدنوشري: يكتب بلامين لقلة الاستعمال وكذلك اللتان، ويكتب الذي والتي بلام واحدة لكثرة الاستعمال.

((**قوله: رفعا**)) ظرف مجازى أو حال أي مرفوعين أو ذوى رفع عند البصريين.

((**قوله: وهى اللام الأولى**)) صوابه وهى اللام الثانية.



واللتيا بضم اللام فيجمع في التصغير بين الضمة والألف، وما ذكره الموضح هنا تبعا للنظم من أن اللذان. واللتان تثنية الذي والتي مخالف لقول الناظم في شرح التسهيل أن العرب استغنت بتثنية اللذ دون الياء، واللت كذلك عن تثنية الذي والتي بالياء، فإن العرب لم تثنيهما انتهى. وعلى تقدير تسليم ما هنا فلا يختص حذف الآخر بتثنية المبنى بل قد يحذف الآخر في تثنية المعرب نحو عاشوران وخنفسان. حكاه الفراء عن العرب وحيث ثنى الموصول واسم الإشارة فجمهور العرب يخفف النون فيهما ((وتميم وقيس تشدد النون فيهما تعويضًا من المحذوف)) منهما وهو الياء في الذي والتي والألف في ذا وتا ((أو تأكيدا للفرق)) بين تثنية المبنى والمعرب الحاصل بحذف الياء والألف وإلى التشديد والتعويض أشار الناظم بقوله:

والنّون إنْ تُشدّد فلا مَلامه

والنون من ذين وتين شددا أيضًا وتعويض بذاك قصدا

((ولا يختص ذلك)) التشديد ((بحالة الرفع)) عند الكوفيين بل يكون فيها، وفي حالتي الجر والنصب ((خلافًا للبصريين)) وفي زعمهم أن التشديد مختص بحالة الرفع ((لأنه قد قرئ في السبع ﴿ربنا أرنا اللذين﴾[1]. - ﴿إحدى ابنتى هاتين﴾[2] بالتشديد)) فيهما في حالتي النصب في اللذين والجر في هاتين ((كما قرئ)) في حالة الرفع ﴿وَاللَّذَان يَأْتِيَانِهَا مِنكُم﴾[3][4]. ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾[5]. بالتشديد فيهما، فتجويز إحداهما ومنع الأخرى تحكم ((وبلحرث بن كعب)) أجمعون ((وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالتي الرفع تقصيرًا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد قال الفرزدق:

[٧٩] (أبنى كليبٍ إنّ عمى اللّذا) قتلا الملوكَ وفكّكَا الأغلالاَ

---

(١) سورة فصلت: ٢٩.

(٢) سورة القصص: ٢٧.

(٣) سورة النساء: ١٦.

(٤) ومن ذلك ((اللّذَأنّ)) مهموز عند بعضهم. انظر المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص٣٢.

(٥) سورة القصص: ٢٧.

[٧٩] البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ص ٣٨٧، والأزهية ص٢٩٦، وخزانة =

أراد اللذان، فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لأن وبنى منادى بالهمزة وكليب بالتصغير أبو قبيلة وهو كليب بن يربوع، وعمى بالتثنية هما هذيل بن هبيرة الثعلبي وهذيل بن عمران الأصغر. كان أخاه لأمه والأغلال جمع غل وهو حديد يجعل في العنق من الأسارى وغيرهم وأراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فإنه من بنى كليبٍ بأن عميه قتلا الملوك وخلصا الأسارى من أغلالهم «وقال» الأخطل[1]:

[٨٠] (هما اللتَا لو ولدتْ تميمُ) لقِيل فخرٌ لهم صميمُ

أراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتدأ وهو هما وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص، والمعنى هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم لقيل فخر لهم خالص، ولقب هذا الشاعر بالأخطل لكبر أذنه، واسمه غياث بن غوث الثعلبي، وكان نصرانيًا وجاز حذف النون في اللذان واللتان لعدم الإلباس «ولا يجوز ذلك» الحذف «في» نون «ذان وتان للإلباس» بالمفرد ولعدم الطول «وتلخص أن في نون الموصول ثلاث لغات» الإثبات، والحذف والتشديد «وفي نون الإشارة لغتان» الإثبات والتشديد «ولجمع المذكر العاقل كثيرًا ولغيره» أي لغير العاقل «قليلاً الألى» على وزن العلى

= الأدب (١٨٥/٣)، (٦/٦)، ولسان العرب (٣٤٩/٢) (فلج)، (٢٣٣/١٤) (حظا)، (٢٤٥/١٥) (لذي)... المعجم المفصل (٦٤٢/٢).

والشاهد فيه قوله: «**اللذا**» يريد: «**اللذان**» فحذف النون على لغة بلحارث بن كعب وبعض ربيعة.

(١) **غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو**، من بنى تغلب، أبو مالك: شاعر، مصقول الألفاظ، حسن الديباجة، في شعره إبداع. اشتهر في عهد بنى أمية بالشام، وأكثر من مدح ملوكهم. وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم: جرير والفرزدق والأخطل. نشأ على المسيحية.

له «**ديوان شعر**» ولفؤاد البستاني «**الأخطل**».

الأعلام (١٢٣/٥)، الأغاني طبعة دار الكتب (٢٨٠/٨).

[**٨٠**] الرجز للأخطل، في خزانة الأدب (١٤/٦)، والدرر (١٤٥/١)، والمقاصد النحوية (٤٢٥/١)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأزهية ص٣٠٣، وأوضح المسالك (١٤١/١)، وهمع الهوامع (٤٩/١).

والشاهد فيه قوله: (اللتا) يريد **(اللتان)** فحذف النون مثل البيت السابق.

ويكتب بغير واو. قاله الموضح في شرح اللمحة ((مقصورًا)) على الأشهر كقوله:

[٨١] رأيتُ بني عمي الأُلى يخذلونَنِي على حدثانِ الدهر إذْ يتقلبُ

((وقد يمد)) كقوله:

[٨٢] أَبى الله للشمِّ الألاء كأنَّهم سيوفُ أجاد القين يومًا صِقَالَها

وهى في هذين البيتين للعاقل، ومن وقوعها لغير العاقل قوله:

[٨٣] تهيجني للوصل أيامنا الأولى مررن علينا والزمان وريق

((واللذين بالياء مطلقًا)) في الأحوال الثلاثة وهى مبنية وإن كان الجمع من خصائص الأسماء لأن اللذين مخصوص بأولى العلم والذي عام، فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى فإنه.

((**قوله: في شرح التسهيل إلخ**)) إن قيل هو وإن ادعى الاستغناء ادعى مع ذلك أن لغة اللذ بلا ياء مخففة من الذي فصار الأمر إلى أن التثنية بعد الحذف تخفيفًا فالتعويض من المحذوف صحيح رد بأنه لا معنى حينئذ للاستغناء، بل صار الأمر إلى أن اللذان تثنية الذي وحذفت الياء في التثنية مع أن دعوى الحذف في المبنيات غير مقبولة بل هى لغات مختلفة، وقد يجاب بمنع أنه لا معنى للاستغناء بل له معنى صحيح، وهو الاستغناء، عن الحذف للتثنية لأن

---

[٨١] **البيت من الطويل**،وهو لعمرو بن أسد الفقعسى في الحماسة البصرية (٧٥/١)، ولبعض بنى فقعس، أو لمرة بن عداء الفقعسى في الدرر (٢٦٠/١)، ولبعض بنى فقعس في خزانة الأدب (٣٠/٣)... المعجم المفصل (٧٤/١).

والشاهد فيه قوله: (الألى) حيث وقع هذا الاسم الموصول بمعنى **(الذين)** للعقلاء **(المذكرين)**.

[٨٢] **البيت من الطويل**، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٨٧، والدرر (٢٦٢/١)، والمقاصد النحوية (٤٥٩/١)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٦٨/١)، وشرح شذور الذهب ص١٥٩، وهمع الهوامع المعجم المفصل (٦٤٠/٢).

والشاهد فيه قوله: (الألاء) وهو لغة في **(الألى)** وكلاهما بمعنى **(الذين)** مبنى على الكسر.

[٨٣] لم نجده.

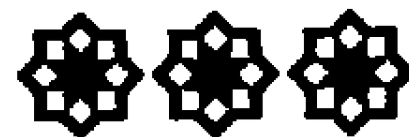
الحذف على هذا التقدير ليس للتثنية بل سابق عليها، وبوجه التعويض بالتشديد بأنه للتنبيه على أن الحذف من المفرد، وأما عدم قبول الحذف في المبنيات فالمصنف لا يسلمه، وقد نقلوا عن سيبويه أن لد مخففة من لدن.

((**قوله: تعويضًا من المحذوف**)) قال اللقاني: قد يقال التزم التعويض عما هو الأصل في التصغير دون التثنية، فإن التعويض عنه فيها خاص بتميم، وقيس في أحد الوجهين، وقد يقال لأن المحذوف في المصغر حرف وحركة وفي المكبر حرف فقط.

((**قوله: في وبلحرث**)) قال اللقاني: أصله بنو الحرث فرخم في غير النداء بحذف النون والواو.

((**قوله: في حالة الرفع**)) فيه نظر. فقد قال اللقاني قوله يحذفون النون يعني رفعًا وغيره بدليل قوله وتلخص أن في نون الموصول. ((**قوله: وتلخص أن في نون الموصول**)). قال اللقاني: وهو اللذان واللتان فقط دون الذين.

((**قوله: فلم يجر على سنن الجموع**)) أي لأن مفرده ليس بعلم ولا صفة ولا يكفي في كونه على سننها دعوى تخصيص الذي بالعاقل ولا تغليبه على غيره ولا حاجة في إثبات المخالفة إلا أن شأن الجمع أن يكون واحده أعم من نفسه.



جار على سنن المثناة المتمكنة لفظًا ومعنى ((وقد يقال)) جاء اللذون ((بالواو رفعًا)) ورأيت الذين ومررت بالذين بالياء جرا ونصبا وهي حينئذ معربة لأن شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الأسماء ((وهى لغة هذيل أو عقيل)) بالتصغير فيهما وأو للشك ((قال)) شاعرهم:

[٨٤] نحنُ اللّذون صبّحوا الصباحَا يوم النخيلِ غارةً ملحاحَا

فنحن مبتدأ واللذون خبره، والنخيل تصغير نخل بالنون والخاء المعجمة موضع بالشام وغارة مفعول لأجله وهو اسم مصدر أغار والقياس إغارة والملحاح بكسر الميم من ألح السحاب دام مطره ((ولجمع المؤنث اللاتي واللائي)) بإثبات الياء فيهما ((وقد تحذف ياؤهما)) اجتراء بالكسرة فيقال اللات واللاء، وإلى هذه الثمانية أشار الناظم بقوله:

موصول الأسماء الذي الأنثى التي واليا إذا ماثنيا لا تثبت

بل ما تليه أوله العلامه

جَمعُ الذي الأُلي الذين مطلقًا وبعضُهم بالواو رفَعًا نطقا

باللات واللاء التي قد جمعا

((وقد يتقارض الأولى واللائي)) فيقع كل منهما مكان الأخرى ((قال)) مجنون ليلى قيس بن الملوح:

[٨٥] (محاجُها حُبَّ الألى كُنْ قبلَها) وحلّت مكانا لم يكنْ حُل من قبل

---

[٨٤] الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢، ولليلى الأخيلية في ديوانها ص ٦١، ولرؤبة أو لليلي أو لأبي حرب الأعلم في الدرر (١/٢٥٩)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٣٢)، ولأبي حرب الأعلم أو لليلى في خزانة الأدب (٦/٢٣)... المعجم المفصل (٣/١١٣٥).

والشاهد فيه قوله: ((اللذون)) حيث جاء به بالواو في حالة الرفع كما لو كان جمع مذكر سالم.

[٨٥] **البيت من الطويل**، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٧٠، والمقاصد النحوية (١/٤٣٠)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٤٤)، وشرح الأشموني (١/٦٨)... المعجم المفصل (٢/٦٨٠).

والشاهد فيه قوله: (الألى) حيث استعمل في جمع (التي) للإناث العاقلات، والكثير =

فأوقع الألى مكان اللاتي ((أي حب اللاتي)) بدليل عود ضمير المؤنث عليها ((وقال)) رجل من بني سليم:

[٨٦] (فما آباؤنا بأمنٍ منه علينا اللاء قد مهدُوا الحجورا)

فأوقع اللاء مكان الألى بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها، والألى بمعنى الذين أشهر منها، فلذلك عدل الموضح فقال ((أي الذين)) إذ لا فرق بينهما والمعنى: ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر أمتانا علينا من هذا الممدوح وإلى تقارضهما أشار الناظم بقوله:

والـلاء كـالذين نـزرا وقعـا

((و)) الموصول ((المشترك ستة من)) بفتح الميم ((وما وأى)) بفتح الهمزة وتشديد الياء ((وأل وذو وذا)) وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال:

ومن وما وأل تساوى ما ذكر وهكذا ذو

ومثل ما ذا أي كما، ولكل منها كلام يخصها ((فأما من فإنها تكون)) في أصل الوضع ((للعالم)) بكسر اللام ((نحو ﴿وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الكِتَابِ﴾[1]. و)) تكون ((لغيره)) أي غير العالم على سبيل التطفل ((في ثلاث مسائل إحداها أن ينزل)) ما وقعت عليه من غير العالم ((منزلته)) أي منزلة العالم ((نحو)) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لاَّ يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾[2]. وقوله: وهو العباس بن أحنف[3]:

= استعماله في جمع من يعقل بدلا من (الذين).

[٨٦] البيت من الوافر، وهو لرجل من بني سليم في تخليص الشواهد ص ١٣٧، والدرر (٢١٣/١)، والمقاصد النحوية (٤٢٩/١)، وبلا نسبة في الأزهية ص٣١٠... المعجم المفصل (٣٢٨/١).

والشاهد فيه قوله: (واللاء) حيث جاء به بمعنى (الذين) وهو قليل.

(١) سورة الرعد: ٤٣.

(٢) سورة الأحقاف: ٥.

(٣) **العباس بن الأحنف بن الأسود الحنفي اليمامي أبو الفضل:** شاعر غزل رقيق، قال فيه البحتري: أغزل الناس. أصله من اليمامة (في نجد) وكان أهله في البصرة، وبها مات أبوه. ونشأ هو ببغداد وتوفى بها. وقيل بالبصرة. خالف الشعراء في طريقتهم فلم =

[٨٧] أسربَ القطا هلْ من يعيرُ جَناحَـه   لعلّـي إلـى مَـنْ قـد هَويـتُ أطـير

فأوقع من على سرب القطا وهو غير عاقل «وقوله» وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي:

[٨٨] (ألا عِم صباحًا أيهـا الطلـلُ البـالي   وهل يعمن من كان في العصـر الخـالي)

فأوقع من على الطلل وهو غير عاقل، وعم فعل أمر معنـاه الدعـاء، أصلـه أنعم حذفت منها الألف والنون تخفيفًا، وصباحا منصوب على الظرفيـة، ومـن عادة تحيات العرب في الصباح عم صباحـا وفـي المسـاء عـم مسـاء فكـأنهم قالوا أنعم الله في صباحك ومسائك، ويعمن أصله ينعمـن حذفـت منـه النـون الأولى والنون الساكنة في آخره للتوكيد ومن فاعل يعمن، والعصـر بضمتيـن بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد الزمان ويجمع في القلة على أعصـر وفي الكثرة على عصـور والخـالي نعتـه «فدعـاء الأصنـام» فـي قولـه تعـالى: ﴿يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَن لاَّ يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾(١). «ونداء القطا»

«قوله: جار على سنن المثناة إلخ» هذا واضـح علـى مـا تقـدم عـن شـرح

= يمدح ولم يهج، بل كان شعره كله غزلاً وتشبيبًا. له «**ديوان شعر – ط**» وهـو خـال إبراهيم بن العباس الصولي.
الأعلام (٣/٢٥٩)، وفيات الأعيان (١/٢٤٥).

[٨٧] **البيت من الطويل**، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٠٦، وللعباس بن الأحنف في ديوانه ص ١٦٨، وتخليص الشواهد ص ١٤١، وللعباس أو للمجنـون فـي الـدرر (١/٣٠٠)، والمقاصد النحوية (١/٤٣١)... المعجم المفصل (١/٣٩٦).
والشاهد فيه قوله: «**من يعير جناحه**» حيث استخدم «من» لغير العاقل.

[٨٨] **البيت من الطويل**، وهو لامرئ القيـس فـي ديوانـه ص٢٧، وخزانـة الأدب (١/٦٠، ٣٢٨، ٣٣٢)، (٢/٣٧١)، (١٠/٤٤)، والـدرر (٥/١٩٢)، وشـرح شـواهد المغنـي (١/٣٤٠)، والكتاب (٤/٣٩)... المعجم المفصل (٢/٧٤٣).
وفي البيت شاهدان: أولهما وقوع (**من**) على (**الطلل**) وهو غير عاقل.
ثانيهما: أن «**عم صباحا**» سمع لـه مضـارع كمـا فـي البيت ويـروى فـي الكتـاب، (**ينعمن**)، والشاهد في هذه الرواية بناء (**نَعِم**) على (**يَنْعِمُ**) والأصل يبنى علـى (**يَفْعَل**) إلا أن هذا جاء نادرًا.

(١) سورة الأحقاف: ٥.

التسهيل من أن اللذان واللتان تثنية اللذ واللت، لا على ما قاله المصنف من أنهما تثنية الذي والتي، وأن الياء حذفت لأنهما حينئذ لم يجريا على سنن المثناة لفظًا. قال بعض الفضلاء: وأيضًا الذي عام واللذان خاص بمن يعقل اهـ وهو خطأ إذ لم يقل باختصاص المثنى بمن يعقل، وأيضًا من شرط التثنية الإعراب ومعلوم أن الذي ليس كذلك.

((**قوله: لأن شبه الحرف إلخ**)) قال بعض الفضلاء: لأي معنى اعتبروا الجمع هنا لا في الذي مر وهو موجود في الجميع بل وفي التثنية أيضًا، والعجب من الشارح حيث قال: وهي مبنية وإن كان الجمع من خصائص الأسماء لأن الذين مخصوص بأولى العلم (والذي) عام فلم يجر على سنن الجموع، وسكت عن هذا المعنى هنا مع قرب ما بينهما.

((**قوله: وقد يتقارض الألى واللاتي**)) قال اللقاني: ويعين المراد منها عود الضمير إليها من الصلة.

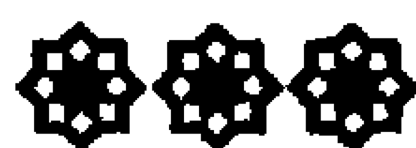
((**قوله: ومن عنده علم الكتاب**)) هم مؤمنو اليهود والنصارى.

((**قوله: أن ينزل إلخ**)) قال الدماميني: وهذا التنزيل أعم من أن يكون من المتكلم أو من غيره كما في قوله: ﴿**ومن أضل**﴾ الآية وحقيقة المسألة أنه متى نسب إلى المسمى شيء من ذلك الكلام شأنه أن لا ينسب نفيًا ولا إثباتا إلا إلى العقلاء أجرى عليه حكم العاقل، وأما كون المعتقد لذلك المتكلم أو المخاطب أو غيرهما فلا مدخل له فيما نحن فيه ألبتة.

((**قوله: فأوقع من على سرب القطا**)) قال الدنوشري: هو على تقدير مضاف أي على واحد سرب القطا لأن من إنما هي واقعة على القطاة لا على السرب ولو قال فأوقع من على القطاة لكان أصوب ولم يقل في الآية فأوقع (**من**) على الأصنام لوضوح المراد.

((**قوله: ومن عادة تحيات العرب إلخ**)) قال الدنوشري: لو قال من عادة العرب في تحياتهم إلخ كان أولى فليتأمل.

((**قوله: في صباحك**)) في بعض النسخ إسقاط لفظ.



في قوله:

أسربَ القطا هل من يعير جناحه

((و)) نداء ((الطلل)) في قوله: أيها الطلل البالي ((سوغ ذلك)) وهو وقوع من على الأصنام لما كانت عندهم مدعوة، وعلى السرب والطلل لما كانا مناديين، ولا ينادى إلا العاقل. المسألة ((الثانية)) من وقوع من على غير العالم ((أن يجتمع)) غير العاقل ((مع العاقل فيما وقعت فيما وقعت عليه من)) الموصوله ((نحو ﴿كمن لا يخلق﴾)) فإنه عام في العاقل وغيره ((لشموله الآدميين والملائكة والأصنام)) فإن الجميع لا يخلقون شيئًا ((ونحو ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ﴾[1])). فإنه يشمل الملائكة، والشمس، والقمر، والنجوم وغيرها ((﴿ومن في الأرض﴾)) فإنه يشمل الآدميين، والجبال، والشجر، والدواب، وغيرها، وأفرد الشمس والقمر والنجوم، والجبال والشجر، والدواب بالذكر في الآية لشهرتها، واستبعاد السجود منها ((ونحو ﴿مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾[2]. فإنه يشمل الآدمي والطائر)) ولا فرق في هذه المسألة بين أن يكون العاقل أكثر من غيره كالمثال الأول أو أقل منه كالمثال الثاني أو مساويا له كالمثال الثالث، ولذلك أعاد لفظة نحو في الأمثلة. الثلاثة.

المسألة ((الثالثة)). من وقوع من على غير العالم ((أن يقترن)) غير العاقل ((به)) أي بالعاقل ((في عموم فصل بمن)) الموصولة ((نحو ﴿مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ... مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾[3]. لاقترانهما بالعاقل في)) عموم ((كل دابة)) من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاء فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾[4]. فأوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط فيها على ضربين: اختلاط فيما وقعت عليه من، وهو من يمشي على رجلين فإنه يشمل الآدمي،

---

(١) سورة الحج: ١٨.

(٢) سورة النور: ٤٥.

(٣) سورة النور:٤٥.

(٤) سورة النور: ٤٥.

والطائر كما تقدم، واختلاط في عموم فصل بمن وهو من يمشي على بطنه ومن يمشي على أربع فإنهما اختلطا بالعاقل في عموم ﴿كل دابة﴾ لأن الدابة لغة اسم لما يدب على الأرض عاقلا كان أو غيره بدليل: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[1]. ـ ﴿إِلاَّ دَابَّةُ الأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ﴾[2]. ويحتمل عندي أن تكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها، والتقدير فمنهم نوع يمشي على بطنه، ومنهم نوع يمشي على رجلين، ومنهم نوع يمشي على أربع على حد: ﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف﴾[3].

قال الموضح في شرح الشذور: ويجوز في من أن تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس ناس يعبدون الله اهـ. ((وأما ما)) الموصولة ((فإنها)) في أصل وضعها ((لما لا يعقل وحده نحو ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾[4])). أي الذي عندكم ينفد ((و)) قد تكون ((له)) أي لما لا يعقل ((مع العاقل نحو ﴿سَبَّحَ لله مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾[5])). فإنه يشمل العاقل وغيره ((و)) تكون ((لأنواع من يعقل)) هذه عبارة ابن عصفور، وعبارة ابن مالك تبعاً للفارسي، ولصفات من يعقل ومثالها عند ابن عصفور، وابن مالك ((نحو ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم من النساء﴾[6])). وكلا التعبيرين متكلم فيه. أما الأول فرده ابن الحاج بأن النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل، وأما الثاني فلأنه لا يصح أن يقال أنكحوا الطيب أو الطيبة لأن النكاح إنما هو للذوات لا للصفات. نقله الموضح في الحواشي، وتكون ما ((للمبهم أمره)) من الأشخاص ((كقولك وقد رأيت شبحا)) بفتح الموحدة، وبالحاء المهملة لا تدري أبشر هو أم مدر ((انظر إلى ما ظهر)).

---

(١) سورة الأنفال: ٥٥.

(٢) سورة سبأ: ١٤.

(٣) سورة الحج: ١١.

(٤) سورة النحل: ٩٦.

(٥) سورة الحشر: ١.

(٦) سورة النساء: ٣.

((**قوله: إلا العاقل**)) قال الدنوشري: وأما نداء غيره نحو يا جبال، ويا أرض ونحوهما فليس بالأصالة.

((**قوله: كمن لا يخلق**)) قال العز بن عبد السلام: هذه الآية مشكلة لأن قاعدة التشبيه يقتضى أن يقال أفمن لا يخلق كمن يخلق ولا يقال أنهم كانوا يعظمون الأصنام أكثر من الله لأنهم لم يقولوا ذلك. وإنما قالوا نعبدهم ليقربونا إلى الله بخلاف قوله تعالى: ﴿**أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ**﴾[1]. وقوله: ﴿**أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ**﴾[2]. فإنهم لما كانوا يقولون نحن نسود في الآخرة كما سدنا في الدنيا، فجاء الجواب على وفق معتقدهم أنهم أعلى، والمؤمنون أدنى انتهى.

وأجاب شيخ الإسلام زكريا في فتح الرحمن بأن الخطاب لعباد الأوثان، وهم بالغوا في عبادتها حتى صارت عندهم أصلا في العبادة، والخالق فرعًا فجاء الإنكار على وفق ذلك ليفهموا المراد على معتقدهم انتهى. فتأمله.

((**قوله: كالمثال الأول**)) قد يقال فيه نظر لأن من لا يخلق شامل لأشياء كثيرة مما لا يعقل كالأصنام، والأوثان إلا أن يقال إن أفراد العقلاء أكثر.

وقال الزرقاني: الكثرة والقلة ليسا باعتبار الأفراد بل باعتبار الأنواع كما لا يخفى.

((**قوله: ويحتمل عندي**)) هذا يجرى في المسألتين الأوليين أيضًا، ويمكن أن يعم كلام الشارح.

((**قوله: ما عندكم ينفد**)) قال الزرقاني: أي ما عندكم من متاع الدنيا ينفد أي يفنى، ولقائل أن يقول متاع الدنيا يشمل الرقيق، وهو مما يعقل.

((**قوله: ولأنواع من يعقل**)) زاد بعضهم كونها لآحاد من يعقل نحو، ﴿**ولا أنتم عابدون ما أعبد**﴾[3] وأجيب بأنها مصدرية فانظر حاشيتنا على الفاكهي.

((**قوله: ومثالها إلخ**)) قال الدنوشري: الجمع بين مثال ونحو بعد فيه نظر.

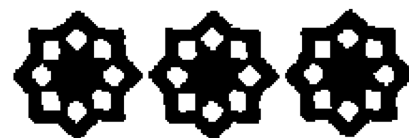
---

(١) سورة القلم: ٢٥.

(٢) سورة ص: ٢٨.

(٣) سورة الكافرون: ٣.

«**قوله: وكلا التعبيرين إلخ**» قال الدنوشرى: فيه نظر أما أولا فلأن النكاح لا يتوجه إلى نوع من يعقل حتى يقال إن ما مستعملة فيه، كما حققه ابن الحاج فالمراد أفراد الطيب من النساء، وأما ثانيًا فلا نسلم أنه لا يصح أن يقال أنكحوا الطيب أو الطيبة، وقال السنباطي قوله: لأن النوع لا يعقل إلخ يجاب عنه بأنه لم يرد بالنوع الكلي المقول إلخ بل الأفراد بدليل الآية المذكورة إذ لا ينكح الكلى، وإنما ينكح الأفراد، وكأنه قال فأنكحوا كل فرد طاب لكم من النساء، وقوله: فلأنه لا يصح. هذا مردود إذ الوصف يدل على الذات، والصفة لا على الصفة فقط.



وكذا لو علمت إنسانيته، ولم تدر أذكرًا هو أم أنثى. قال ابن مالك في شرح التسهيل: أخذ من قوله تعالى ﴿إني نذرت لك ما في بطني محررا﴾(١)، وللبحث فيه مجال ((والأربعة الباقية)) من الستة تكون ((للعاقل وغيره)) وفيها تفصيل ((فأما أي)) بفتح الهمزة وتشديد الياء ((فخالف في موصوليتها ثعلب)) أبو العباس أحمد بن يحيى محتجًّا بأنه لم يسمع أيهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني ((ويرده قوله)) وهو غسان:

[٨٩] إذَا مـا لقيـتَ بنـي مـالكٍ (فسـلِّم علـى أيُّهُـم أفضـل)

وجه الرد منه أن أيهم مبنية على الضم، وغير الموصولة لا تبنى، ولا يصلح هنا وإذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة، وهو المدعي، وهي الملازمة للإضافة لفظا أو تقديرًا إلى معرفة ((ولاتضاف لنكرة خلافًا لابن عصفور)) وابن الضائع بالضاد المعجمة، والعين المهملة فإنهما أجازا إضافتها إلى نكرة، وجعلا من ذلك ﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون﴾(٢) فأي عندهما موصولة، ويعلم بمعنى يعرف، والتقدير وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه، ومذهب الجمهور أن إيا هنا استفهامية منصوبة بينقلبون على أنها مفعول مطلق، ويعلم على بابه، وهو معلق عن العمل فيما بعده لأجل الاستفهام بأي، والتقدير وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أي انقلاب ((و)) أي الموصولة ((لا يعمل فيها إلا)) عامل ((مستقبل متقدم)) عليها ((نحو لننزعن من كل نحو ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾(٣). خلافًا

---

(١) سورة آل عمران: ٣٥.

[٨٩] البيت من المتقارب، وهو لغسان بن وعلة في الدرر (١/٢٧٢)، والمقاصد النحوية (١/٤٣٦)، وله أو لرجل من غسان في شرح شواهد المغني (١/٢٣٦)، ولغسان في الإنصاف (٢/٧١٥)، ولغسان أو لرجل من غسان في خزانة الأدب (٦/٦١)... المعجم المفصل (٢/٦٩٥).

والشاهد فيه قوله: (على أيُّهم) حيث جاء (أي) اسما موصولا مضافًا، وصلتها محذوفة، والتقدير: أيهم هو أفضل، ولهذا بنيت على الضم. ويروى: (أيِّهم) بالإعراب.

(٢) سورة الشعراء: ٢٢٧.

(٣) سورة مريم: ٦٩.

للبصريين)) في الاستقبال، والتقديم. قال في التسهيل: ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافًا للكوفيين، وقال أبو حيان في شرح التسهيل ((وسأل الكسائي)) .

((**قوله: وللبحث فيه مجال**)) قال السنباطي: لعل وجهه أن المقتضى لتنزيله منزلة ما لا يعقل الإبهام في الحقيقة، وهذا قد علمت حقيقته وإن كانت صفة مبهمة للعلم بأنه ممن يعقل ولكن نقل المرادي عن أبي البقاء أن ما بمعنى الذي لأنه لم يصر ممن يعقل بعد انتهى.

وقال الشهاب: قضية كلام أبي البقاء أن المراد بغير العاقل من لم يتصف بالعقل بعد وإن كان من أهله وعليه ينبغي أن يستثنى من بلغ أوان العقل عادة وأن يكون المراد به التمييز، ومع ذلك كله لا يخلو عن إشكال انتهى.

واعلم أنه قال في الكشاف، وقال ما طاب ذهابا إلى الصفة. قال السعد يعني استعملت كلمة ما في النساء مع اختصاصها أو غلبتها في غير أولى العقول لأن هذه التفرقة إنما هى إذا أريد الذات، أما إذا أريد الوصف كما تقول في ما زيد أي أفاضل أم كريم، وفي الموصولة أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال أي القائم أو القاعد أو نحو ذلك فهو بكلمة ما بحكم الوضع على ما ذكره المصنف يعني الزمخشري وصاحب المفتاح، وغيرهما وإن أنكره البعض وهاهنا المراد الصفة أي أنكحوا الموصوفة بأي صفة أردتم من البكر، والثيب، والشابة والمسنة إلى غير ذلك من الأوصاف انتهى.

وقال الدماميني في شرح التسهيل بعد أن نقل كلام ابن مالك: وعلى الجملة إذا لم يكن للمتكلم التفات إلا إلى الشيء من حيث هو فجعله متعلقًا بالحكم من غير أن يعتبر، وصفا زائدًا على ذلك فإنه يأتي بما نحو لما خلقت بيدي فإن الذم إنما كان على مخالفة الأمر بالسجود لا لذلك مع كون المسجود له عاقلا، ونحو ﴿**أني نذرت لك ما في بطني محررا**﴾[1] المراد أنها جعلت في بطنها، وثمرة فؤادها خادما للمسجد، ولم تقصد إذ ذاك ذكورته من أنوثته، وكذا المراد بقوله انظر ما ظهر أي هذا الشيء الذي ظهر كائنًا ما كان.

---

(١) سورة آل عمران: ٣٥.

((**قوله: تكون للعاقل وغيره**)) لو قال بدله تكون للعالم لكان أولى.

((**قوله ولا يصلح هنا إلخ**)) قال الزرقاني: أي ولا يصلح غير الموصولة هنا وذلك لأنها إذا لم تكن موصولة فلا يتأتي إلا أن تكون استفهامية وهنا مانع عن استفهاميتها وهو وقوعها بعد الجار، لأن حرف الجر لا يعلق، وتعلق الجار بالفعل قبلها لأن الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله، فتعينت الموصولية لكن له أن يقول هي استفهامية مرفوعة على الحكاية لقول محذوف نعت للمجرور بعلى محذوفًا أيضًا أي فسلم على شخص مقول فيه أي في طلبه أيهم أفضل، كما قيل مثل ذلك في بنعم الولد وما ليلى بنام صاحبه. انتهى من حاشية العلامة اللقاني رحمه الله تعالى، وقال الشهاب القاسمي: قوله أي فسلم على شخص مقول إلخ انظر هل يخالف هذا قول المرادي هذا أي بناء على مذهب سيبويه خلافًا للخليل ويونس، ثم قال وتأولا الآية. أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر، والتقدير لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيهم أيهم أشد، وأما يونس فجعلها استفهامية أيضًا، وحكم بتعليق الفعل قبلها لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب والحجة عليهما قول الشاعر:

إذا ما أتيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل

ثم قال لأن حروف الجر لا تعلق ولا يضمر قول بينها وبين معمولها. انتهى فقوله لأن حروف الجر إلخ رد لكل من تقديري الخليل، ويونس على اللف، والنشر غير المرتب فتأمله، فإن مخالفه أشكل عليه تقديرهم في ما هي بنعم الولد ونحوه فليحرر.

((**قوله: ولا تضاف لنكرة**)) قال الدنوشري: قضيته أن تعريفها بالإضافة لا بالصلة، وقد قيل لا مانع من تعريفها بالإضافة والصلة لاختلاف جهتهما، وكل منهما يفيد ما لا يفيده الآخر، فتعريف الإضافة يزيل إبهام ماوقعت عليه، وتعريفهم الصلة يفيد بيان ما وقعت عليه انتهى، وهو كلام الدماميني، وقال اللقاني الرضى: وأيا مضافًا لمعرفة لتكون معرفة انتهى. وأقول قضيته أن تعريفها بغير الصلة قال الشهاب: قوله: قضيته هذا ممنوع لأن في أي إبهامًا من جهة نوعها ومن جهة نفسها، ففي الإضافة تعيين نوعها وفي الصلة تعيين نفسها انتهى. وفي حاشيتنا على الفاكهي ما لا يستغنى عن مراجعته.



في حلقة يونس «لم لا يجوز أعجبني أيهم قام» فمنع من ذلك، فقيل له لمه؟ فلم يلح له وجه المنع «فقال أي كذا خلقت» اهـ أي كذا وضعت. قال ابن السراج موجها قول الكسائي بالمنع ما معناه: أن أيا وضعت على العموم، والإبهام فإذا قلت يعجبني أيهم يقوم فكأنك قلت يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائنا من كان ولو قلت أعجبني أيهم قام لم يقع إلا على الشخص الذي قام فأخرجها ذلك عما وضعت له من العموم، وإنما اشترط كون العامل فيها متقدمًا مع كونه مستقبلا لأجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية وبين الموصولة، لأن الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما إلا متأخر والمشهور عند الجمهور إفرادها وتذكيرها «وقد تؤنث وتثنى وتجمع» عند بعضهم فتقول أية وأيان وأيتان وأيون وأيات «و» على الحالين «هى معربة فقيل مطلقًا» سواء أضيفت أم لم تضف ذكر صدر صلتها أو حذف وهو قول الخليل ويونس والأخفش والزجاج والكوفيين، وإليه أشار الناظم بقوله: وبعضهم أعرب مطلقًا «وقال سيبويه: تبنى على الضم إذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا» وهو مراد الناظم بقوله:

وأعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف

«نحو أيهم أشد وقوله: على أيهم أفضل» بالبناء على الضم فيهما تشبيها بالغايات، إذ كان بناؤها بسبب حذف شيء وخولف في ذلك. قال الزجاج ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما، فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت اهـ. وزعم المانعون أن أيا في الآية استفهامية وأنها مبتدأ، وأشد خبره ثم اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل محذوف، والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد، وقال يونس: المفعول الجملة، وعلقت ننزع عن العمل فيها.

وقال الكسائي والأخفش: المفعول كل شيعة ومن زائدة ورد الموضح ذلك في المغني بما يطول ذكره، وبالبيت السابق «وقد تعرب حينئذ» أي حين إذ أضيفت وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا «كما رويت الآية» وهى أيهم أشد «بالنصب» وهى قراءة هارون ومعاذ ويعقوب «والبيت» وهو على أيهم أفضل «بالجر» قال سيبويه وهى لغة جيدة.

((**قوله: أن أيا وضعت إلخ**)) قال الزرقاني: اعترض ذلك الرضى، فقال وليس هذا أي التعليل بشيء لاختلاف الإبهامين ولا تعلق لأحدهما بـالآخر اهـ. وقـال الدنوشرى قال الرضى: وقد علل له ابن الباذش بأن قال أي موضوعة على الإبهام والإبهام لا يتحقق إلا في المستقبل الـذي لا يـدري مقطعـه ولا مبـدؤه بخـلاف الماضي والحال فإنهما محصوران فلما كان الإبهام في المستقبل أكـثر منـه فـي غيره استعملت معه أي الموصولة على الإبهام وليس بشـيء لاختـلاف الإبهـامين ولاتعلق لأحدهما بالآخر اهـ. وهو الموافق لما نقله اللقاني.

((**قوله: لم يقع إلخ**)) قـال السـنباطي: فيـه نظـر لأنـه يحتمـل العمـوم أيضًـا كالذي قبله على معنى يعجبني الذي وقع منه القيام كائنا مـا كـان كمـا يحتمـل الذي قبله الخصوص على معنى يعجبني الشخص المخصوص الذي سيقوم اهـ. ويجاب بأن الذي وقع منه القيام مخصص لتعينه فـي الخـارج لأن المـاضي يـدل على الوقوع في نفس الأمر فليتأمل.

((**قوله: وقد تؤنث**)) إذا أعربت في هذه الحالة فهل تمنع الصرف الجمهـور على عدم المنع خلافًا لأبي عمرو محتجًّا بأن فيهـا التـأنيث والتعريـف بالإضافـة المنوية وهو شبيه بتعريف العلمية، ولهذا لـم يصـرف جمـع فـي التوكيـد للعـدل والتعريف بالإضافة المنوية، وأجيب بأن جمع أشد شبها بـالعلم مـن أية لأنـه لا يستعمل ما يضاف إليه بخلاف أي كيعجبني أيهن قامت.

((**قوله: ما تبين لي أن سيبويه غلط**)) قال الشهاب القاسمي: لا وجه للتغليط مع دلالة ظواهر الشواهد لما قال سيبويه كما في الآية والبيت المشهورين فإن ما أجيب به عنهما من جهة المخالف لا يخفى ما فيه من التعسف، ومخالفة الظاهر فليتدبر.

((**قوله: فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت إلخ**)) قال الشهاب القاسـمي: قـد يفـرق بأنـه عنـد ظهـور الإضافـة يظهـر الاحتيـاج لدلالـة الإضافـة عليـه لافتقـار المضاف للمضاف إليه، وأما عند عدم الإضافة لفظًا فيخفى الاحتياج والاحتيـاج الظاهر أشد تأثيرًا من الخفى أي هو أظهر في مشابهة الحرف. لا يقال الاحتيـاج مع عدم المحتاج إليه أقوى من الاحتياج مع وجوده لوجود رافع ضرر الاحتيـاج

في الثاني دون الأول، لأنا نقول لا نسلم اندفاع الاحتياج بوجود المحتاج إليه بل الاحتياج ثابت قطعا مع وجوده ويزيد بظهور احتياجه إليه اهـ.

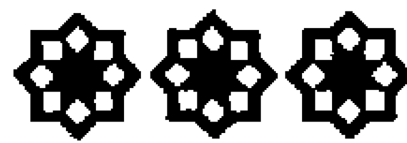
وقد ذكرنا في حاشية الفاكهي ما هو أظهر من هذا في الفرق.

((**قوله: ومن زائدة**)) قال الزرقاني: أي وجملة الاستفهام مستأنفة. قال في المغني وذلك على قولهما بجواز زيادة من في الإيجاب.

((**قوله: ورد ذلك في المغني**)) قال الزرقاني: أي رد كلام الخليل، ومن بعده حيث قال: ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب وأنه لا يجوز لأضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق وأنه لم يثبت زيادة من في الإيجاب وقول الشاعر:

إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل

يروى بضم أي، وحروف الجر لا تعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجر على معمول صلته ولايستأنف بعد الجار اهـ، وقال بعضهم له لا يعترض على يونس بأن التعليق خاص بأفعال القلوب، لأنه يرى بعدم الاختصاص، واعترض السنباطي على رده عليهم بالبيت لأنه يحتمل أن يكون المجرور محذوفًا، والتقدير فسلم على الذي يقال لهم أيهم أفضل.



وبذلك احتج من قال بإعرابها مطلقًا ((وأما أل فنحو ﴿إن المصدقين والمصدقات﴾[1]. مما صلته اسم فاعل ((ونحو ﴿وَالسَّقْفِ المَرْفُوعِ. وَالْبَحْرِ المَسْجُورِ﴾[2])). مما صلته اسم مفعول، وسكت عن الصفة المشبهة نحو الحسن لأن أل الداخلة عليها حرف تعريف على ما صححه في المغني ((وليست)) أل الداخلة على اسم الفاعل والمفعول ((موصولا حرفيًا خلافًا للمازني)) في أحد قوليه ((ومن وافقه)) ويرده أنها لا تؤول بالمصدر وأن الضمير يعود عليها في نحو قولهم قد أفلح المتقي ربه، الضمير لا يعود إلا على الأسماء، وأجاب المازني عن الثاني بأن الضمير يعود على موصوف محذوف ورد بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا لضرورة، وهذا ليس منها ((ولا حرف تعريف خلافًا لأبي الحسن)) الأخفش وهو ثاني قولي المازني وحجتهما أن العامل يتخطاها نحو جاء الضارب كما يتخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل وهي مع الجامد معرفة اتفاقًا فتكون مع المشتق كذلك، ويجاب بالفرق بأنها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرًا لأن المشتق في تقدير الفعل فيعود عليها ضمير الفعل ضمير، وأل المعرفة لا يعود عليها ضمير، وإنما نقل الإعراب إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف، ويدل على كونها اسمًا أن الوصف يعمل معها بلا شرط، ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا، وأجاب الأخفش بالتزامه فذهب إلى أن اسم الفاعل لا يعمل مع أل ((وأما ذو فخاصة بطيء)) وذلك مستفاد من قول النظم.

وهكذا ذو عند طيء شهر

((والمشهور)) عنهم بناؤها على سكون الواو ((وقد تعرب)) بالحروف الثلاثة إعراب ذو بمعنى صاحب وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجرلأنه مسموع ((كقوله)) وهو منظور بن سحيم الفقعسي[3].

(١) سورة الحديد: ١٧.

(٢) سورة الطور: ٥،٦.

(٣) منظور بن سحيم بن نوفل بن نضلة الأسدي الفقعسي: من شعراء ((الحماسة)) مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام وسكن الكوفة. =

[٩٠] فإمَّا كرامٌ موسرونَ لقيتهُم (فحسبي من ذِي عندَهم ما كفانيا

فيمن رواه بالياء)) وهو أبو الفتح بن جني في كتابه المحتسب وهو مشكل، فإن سبب البناء قائم ولم يعارضه معارض ((والمشهور)) عنهم ((أيضًا إفرادها)) وإن وقعت على مثنى أو جمع ((وتذكيرها)) وإن وقعت على مؤنث ((كقوله)) وهو سنان بن الفحل الطائي(١):

[٩١] فإنّ الماء ماءُ أبي وجدّي (وبئري ذو حفرتُ وذو طويتُ)

فأتى بذو مفردة مذكرة مع أنها واقعة على البئر وهي مؤنثة، ويحتمل أنه راعى معنى القليب وهو مذكر والحفر معروف والطي من طويت البئر إذا بنيتها بالحجارة ((وقد تؤنث وتثنى وتجمع)) عند بعض بني طيء فتقول في المذكر ذو قام وفي المؤنث ذات قامت، وفي مثنى المذكر ذوا قاما وفي مثنى المؤنث ذواتا قامتا وفي جمع المذكر ذوو قاموا وفي جمع المؤنث ذوات قمن ((حكاه ابن السراج)) في الأصول عن جميع لغة طيء على

- الأعلام (٧/٣٠٨)، المرزباني ٣٧٤.

[٩٠] سبق تخريجه برقم (١٧).

(١) سنان بن الفحل أخو بني أم الكهف من طيء، خزانة الأدب (٦/٤٠)، والمقاصد النحوية (١/٤٣٦).

[٩١] البيت من الوافر، البيت لسنان بن الفحل في الإنصاف ص ٣٨٤، وخزانة الأدب (٦/٣٤)، والدرر (١/٢٦٧)، وأوضح المسالك (١/١٥٤).

المعنى: إن هذا الماء كان يرده أبي وجدى وهذا البئر أنا الذي حفرته وبنيته.

الإعراب: **فإن**: الفاء بحسب ما قبلها، **إن**: حرف مشبه بالفعل، **الماء**: اسم إن منصوب بالفتحة، **ماء**: خبر ((إن)) مرفوع بالضمة، **أبي**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، **والياء**: مضاف إليه، **وجدى**: الواو عاطفة، **جدى**: معطوفة على أبي، **وبئرى**: الواو عاطفة، **بئرى**: معطوف على الماء منصوبة بالفتح المقدر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، **والياء**: ضمير مبني مضاف إليه، ويجوز أن تعرب مبتدأ، **ذو**: خبر مرفوع بالواو لأنه ملحق بالجمع المذكر السالم، وهو اسم موصول، **حفرت**: فعل ماض مبني على السكون، والتاء ضمير مبنى في محل رفع فاعل، **وذو**: الواو عاطفة، **ذو**: معطوفة على ذو حفرت ((**وجملة ذو حفرت**)) لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد: ((**ذو حفرت وذو طويت**)) حيث استعمل ((**ذو**)) بمعنى **التي أي**: التي حفرتها.

الإطلاق وتبعه ابن عصفور في المقرب.

((**قوله: وأما أل إلخ**)) قال اللقاني: قال الرضى: كان حق الإعراب أن يدور على الموصول فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل إعرابه إلى صلتها عارية كما في إلا الكائنة بمعنى غير. انتهى. وأقول: يشكل على ذلك أن أل اسم مركب يشبه مبنى الأصل وهو مع ذلك معرب وأن صلتها اسم مركب لم يشبه مبنى الأصل وهو مع ذلك غير معرب ولا مخلص من ذلك إلا بأن يدعى أن اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة، فكأن المجموع اسم واحد معرب بحسب العوامل وفي الرضى إشارة إليه قال: إن أصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظًا ومعنى على صورة الفعل أما لفظا فظاهر، وأما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه، فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل، والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لأن المعنيين متقاربان إذ معنى زيد ضارب زيد ضرب أو يضرب وزيد مضروب أي ضرب أو يضرب.

((**قوله: نحو إن المصدقين إلخ**)) محل كونها موصولة في نحو ذلك حيث لا عهد وإلا فهي حرف تعريف اتفاقًا نحو جاء محسن فأكرمت المحسن. قاله الرضى ومراده حيث لا عهد خارجي، وإلا فالصلة لابد أن تكون معهودة بالعهد الذهني.

((**قوله: وسكت عن الصفة إلخ**)) الأظهر أنه سكت عنها هنا إحالة على ما يأتي قريبًا في بحث صلة أل من ذكرها، وللإشارة للخلاف فيها.

((**قوله: والمشهور بناؤها على سكون الواو**)) قال الدنوشري: عبارة السيوطي في همع الهوامع وذو فى لغة طيء إلى أن قال وهى مبنية على الواو، وهذا قد ينافي عبارة الشارح إلا أن يقال معنى كلام السيوطي أنها ملازمة سكون بدليل مقابلته بقوله، وقد تعرب وكلامه على حذف مضاف أي على سكون الواو.

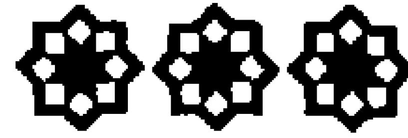
((**قوله: وقد تؤنث وتثنى وتجمع**)) قال اللقاني مع الإعراب فيها: قال

الشهاب قول شيخنا مع الإعراب. أقول فانظر لم قال في التوضيح وحكى إعرابها أي ذات، وذات فخصها بذلك ولم يجزم به وعليه فهل يجرى الوجهان في غير ذات وذوات حرره.

((**قوله: وفي مثنى المذكر ذوا إلخ**)) قال اللقاني: فيقال ذوان وذواتان وتجمع ذوو وذوات قال الشهاب هلا قال ذوون بالنون كما قال قبله في المثنى فإن كلا منهما يختم بالنون.

((**تنبيه**)) ظاهر كلام الرضى أن تصرفها مخصوص بحال الإعراب وكلام المصنف قد يقتضى أنه يكون حال البناء أيضًا. فليتأمل وليحرر.

((**قوله: حكاه ابن السراج إلخ**)) قال السنباطي على ما قرره الشارح في عبارة المتن حيث قال: أولا عند بعض طيء وبعد كلام ابن السراج عن جميع لغة طيىء يكون قوله حكاه جملة معطوفة على قوله: وقد تؤنث إلخ بحذف حرف العطف ولو أتى به كان أولى.



((ونازع في ثبوت ذلك)) المحكى على الإطلاق ((ابن مالك)) في شرح التسهيل: فقال وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتها، وجمعها. قال الشاطبي: والمردود عليه إنما هو الإطلاق في جميع لغة طيء، وأما كون ذو تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طيىء فهو ثابت اهـ.

قال الفراء في لغات القرآن: وربما قالوا هذان ذوا تعرف وهؤلاء ذوو تعرف ويجعلون مكان التي ذات ويرفعون التاء على كل حال وفي تثنيتها هاتان ذواتا تعرف وفي جمعها هؤلاء ذوات تعرف اهـ ((و)) ابن السراج وابن عصفور، وابن مالك ((كلهم حكى)) عن بعض طيء ((ذات للمفردة وذوات لجمعها مضمومتين)) على أنهما موصولان مستقلان مرادفان للتي واللاتي قال في التسهيل وقد ترادف التي واللاتي ذات وذوات مضومتين مطلقًا وقال في النظم:

وكالتي أيضًا لديهْم ذاتُ ... وموضِعَ اللاّتي أتَى ذَواتُ

((كقوله)) وهو رجل من بني طيء كما قال الفراء في لغات القرآن: سمعنا أعرابيًّا من طيء يسأل ويقول: ((بالفضل ذو فضلكم اللهُ به والكرامة ذات أكرمكم الله به)) فبنى ذات على الضم ونقل حركة الهاء الأخيرة إلى ما قبلها، وحذف الألف فسكنت الهاء وبالفضل متعلق بمحذوف أي أسألكم بالفضل أو نحوه والكرامة بالخفض معطوفة على الفضل، وكأنه يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾[1]. قاله الموضح في الحواشي ((وقوله)) وهو رؤبة:

جمعتها من أينق موارق ... (ذوات ينهضن بغير سائق)

فبنى ذوات على الضم، والهاء في جمعتها للنوق المذكورة في بيت قبله، والأنيق بتقديم الياء المثناة تحت الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة وأصل ناقة نوقة، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وتجمع في القلة على أنوق قدمت الواو على النون فصار أونق، ثم قلبت الواو ياء فصار أينق، أو يجمع أينق على أيانق، والموارق جمع مارقة من مرق السهم شبه النوق

---

(١) سورة النحل: ٧١.

بالسهام في سرعة مشيها وسائق من السوق بفتح السين ((وحكى)) في ذات وذوات ((إعرابهما)) بالحركات ((إعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات)) حكى الأول أبو حيان في الارتشاف.

وحكى الثاني أبو جعفر بن النحاس الحلبي وإذا أعربا نونًا لعدم الإضافة فتقول جاءني ذات قامت ورأيت ذاتا قامت، ومررت بذات قامت بالحركات الثلاث مع التنوين، وتقول جاءني ذوات قمن بالرفع والتنوين، ورأيت ذوات قمن ومررت بذوات قمن بالكسرة مع التنوين جرا ونصبا قاله الموضح في الحواشي ((وأما ذا فشرط موصوليتها ثلاثة أمور أحدها: أن لا تكون للإشارة)) لأنها إذا كانت للإشارة تدخل على المفرد ((نحو من ذا الذاهب وماذا التواني)) والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير أل ((و)) الأمر ((الثاني: أن لا تكون)) ذا ((ملغاة)) وإلغاؤها على وجهين أحدهما حكمي والآخر حقيقي فالحكمي ما ذكره بقوله: ((وذلك)) الإلغاء ((بتقديرها مركبة مع ما في نحو ماذا صنعت)) فيصيران اسمًا واحدًا من أسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية.

((**قوله: بتثنيتها وجمعها**)) وتأنيثها.

((**قوله: ويرفعون التاء**)) قال السنباطي: فيه تسمح كما هو ظاهر.

((**قوله: ذوات ينهضن**)) قال الدنوشري: نعت مقطوع أو بدل والكوفيون يجوزون تخالف النعت والمنعوت في المدح والذم تعريفًا وتنكيرًا، فعلى كلامهم يجوز كون ذوات صفة لأينق اهـ. وفي شرح العجيسي ذكر ابن النحاس أنه سأل شيخه ابن عمرون ألا يجوز أن ذوات. في البيت بمعنى صاحبات معرفة خبرا لمبتدأ محذوف أي هن ذوات فقال يمنع من ذلك عدم التنوين ومنهم من جعل فيه بمعنى صاحبات ويكون مما أضيف إليه الفعل بتأويل المصدر كقولهم اذهب بذي تسلم أي بذي سلامة فيكون التقدير ذوات نهوض على حذف المضاف إليه فالتقدير ذوات سبق.

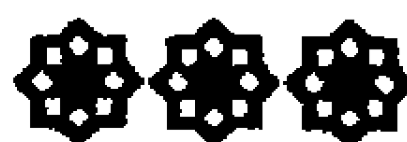
((**قوله: وأصل ناقة نوقة**)) لأن ألفها منقلبة عن واو لقولهم استنوق الجمل وقولهم في العدد الكثير نوق، ولو كانت ياء لكسروا الأول لتسلم الياء، كما في قولهم عيس.

((**قوله: على أينق**)) نقل في التوشيح عن المصنف أصل أينق أنواق، ثم قيل حذفوا العين، وعوضوا الياء فوزنه أيفل وقيل قدموا العين لتسلم من الضم، ثم أبدلوها مبالغة في التخفيف فوزنه أعفل وقيل قدموا اللام على العين فصار أنقو ثم أبدلوا الواو ياء كما في أدل، ثم قدموا الياء على الفاء فوزنه أفلع ثم أعفل اهـ. واقتصر على القول الوسط لأن خير الأمور أوسطها.

((**قوله: أن لا تكون للإشارة**)) قال اللقاني: لا يخفى أن ذا مشترك بين الإشارة والموصولية كما في الرضى، وقد نص الأصوليون على صحة إطلاق المشترك على معنييه معا حقيقة على الصحيح وعلى هذا فاشتراط المصنف أن لا تكون ذا للإشارة إنما ينبني على المرجوح. إذ لا استحالة في اجتماع معرفين على شيء واحد باعتبارين مختلفين اهـ. ويجاب بأن اشتراط المصنف ما ذكر ليس لما ذكر بل لما أشار إليه المصنف. وصرح به الشارح من دخولها على المفرد وهو لا يصلح صلة لغير أل.

((**قوله: فيصيران اسما واحدا من أسماء الاستفهام إلخ**)) قال الدماميني: وهي مخصوصة بجواز عمل ما قبلها فيها وأن كلام العرب على ذلك، وقد ذكر المصنف هذ المسألة في توضيحه الموضوع للكلام على مشكلات الجامع الصحيح واستشهد عليها بقول عائشة -رضي الله عنها- في حديث الإفك أقول ماذا أفعل ماذا، وقول بعض الصحابة فكان ماذا فراجعه من هناك اهـ. وعلى هذا يتخرج ما وقع في الكشاف في سورة آل عمران فيقولون ماذا وقد وقع في شعر ابن المرحل وكان ماذا، فأنكره ابن أبي الربيع فصنف في الرد عليه مصنفًا وأنشد لنفسه:

عاب قوم كان ماذا ليت شعرى لم هذا
وإذا عابوه جهلا دون علم كان ماذا



المفعولية المقدمة بصنعت، والتقدير أي شيء صنعت ((كما قدرها كذلك)) أي مركبة مع ما إلا أنهما في محل جر ((من قال)) لسائل عن شيء ((عما ذا تسأل)) التقدير عن أي شيء تسأل ((فأثبت الألف)) من ما ((لتوسطها)) في اسم الاستفهام بالتركيب، ولولا ذلك لحذفت الألف لأن ما الاستفهامية إذا دخل عليها جار حذفت ألفها لتطرفها نحو ﴿عم يتساءلون﴾(١). فرقا بين ما الاستفهامية، والموصولة نحو قوله: ﴿سبحانه وتعالى عما يقولون﴾(٢). وخصت الاستفهامية بحذف الألف للتطرف وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الألف لأن الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والإلغاء الحقيقي ما ذكره بقوله ((ويجوز الإلغاء عند الكوفيين، وابن مالك على وجه آخر وهو تقديرها زائدة)) بين ما ومدخولها، فكأنك قلت ما صنعت؟ والبصريون لا يجيزون زيادة شيء من الأسماء وسكت عن إلغاء ذا مع من لمنع أبي البقاء وثعلب وغيرهما أن تكون من وذا مركبتين، وخصوا جواز ذلك بما وذا لأن ما أكثر إبهاما فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الأسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا في نحو من ذا ضربت وظاهر كلام جماعة أنه يجوز أن يكون من وذا مركبتين قاله في المغني وهو ظاهر قول النظم:

ومثلُ ما ذَا بعدَ ما استفهامٍ أو مَنْ إذا لم تُلْغَ في الكلامِ

((و)) الأمر ((الثالث: أن يتقدمها استفهام بما باتفاق)) من البصريين ((أو بمن على الأصح)) عندهم لأن كلا منهما للاستفهام وأجاب المانع بالفرق بأن ما تجانس ذا لما فيها من الإبهام بخلاف من فإنها لا إبهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما، وكلا التعليلين ضعيف أما الأول فلأن بقية أدوات الاستفهام كما في الإبهام فلا خصوصية لإلحاق من دونها، وأما الثاني فلأن ما مختصة بما لا يعقل كما أن من مختصة بمن يعقل إلا أن يقال أن ما لا يعقل أوسع دائرة ممن يعقل والمرجع في ذلك إلى السماع وكلاهما

(١) سورة النبأ: ١.
(٢) سورة الإسراء: ٤٣.

مسموع فالأول ((كقول لبيد)) بن ربيعة العامري:

[٩٢] ألا تسألان المرءَ ماذا يُحاولُ أنحبٌ فيُقضى أم ضلالٌ وباطلٌ

أنشده سيبويه فما مبتدأ وذا اسم موصول خبر وجملة يحاول صلته والعائد محذوف، ويحاول يطلب والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة أصله المدة والوقت. يقال قضى فلان نحبه إذا مات، والمراد به هنا النذر، والمعنى ألا تسألان المرء ما الذي يطلبه ويحاوله باجتهاده في الدنيا؟ أنذر أوجبه على نفسه فهو يسعى في وفائه أم هو في ضلال وباطل؟ ((و)) الثاني نحو ((قوله)) وهو أمية بن أبي عائذ الهذلي(١) كما قال ابن مالك أو أمية بن أبي الصلت كما قال العيني:

[٩٣] ألا إنّ قلْبي لدى الظاعنينَ حزينٌ (فمن ذَا يُعزى الحزينا)

---

[٩٢] **البيت من الطويل**، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٢٥٤، وديوان المعاني (١١٩/١)، والكتاب (٤١٧/٢)، وشرح الأشموني (٧٣/١).

الإعراب: ألا: حرف استفتاح لا محل له من الإعراب، **تسألان**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين ضمير مبنى في محل رفع فاعل، **المرء**: مفعول به منصوب بالفتحة، **ماذا**: **ما**: اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ، و((**ذا**)) زائدة، **يحاول**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، وجملة ((**يحاول**)) في محل رفع خبر لـ ((**ما**)) الاستفهامية: **أنحب**: الهمزة استفهامية، ((**نحب**)) بدل من ((**ما**)) **فيقضى**: الفاء حرف عطف، **يقضي**: فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره ((**هو**))، **أم**: حرف عطف، **ضلال**: معطوف على ((**نحب**))، **وباطل**: الواو عاطفة، **باطل**: معطوف على نحب.

الشاهد: ((**ماذا يحاول**)) حيث جاءت ما مبتدأ والجملة بعد ((**ذا**)) الموصولة هى الصلة.

(١) **أمية بن أبي عائذ العمري**: شاعر أدرك الجاهلية وعاش في الإسلام. كان من مدّاح بني أمية، له قصائد في عبد الملك بن مروان. ورحل إلى مصر فأكرمه عبد العزيز بن مروان، وأقام عنده مدة بمصر، فكان يأنس به ويوالي إكرامه. ثم تشوق إلى البادية وإلى أهله. فرحل وهو من بني عمرو بن الحارث، من هذيل.
الأعلام (٢٢/٢)، خزانة الأدب للبغدادى (٤٢١/١).

[٩٣] **البيت من المتقارب**، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في ديوانه ص٦٣، وخزانة الأدب (٤٣٦/٢)، والمقاصد النحوية (٤٤١/١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٦١/١).

أنشده ابن مالك فمن مبتدأ وذا اسم موصول خبره وجملة يعزى الحزينا صلته والظاعنين جمع ظاعن من ظعن إذا سار ((والكوفي لا يشترط)) في موصولية ذا تقدم من ولا ما الاستفهاميتين ((واحتج بقوله)) وهو يزيد بن مفرغ الحميري:

[٩٤] عدس ما لعباد عليك إمارة (أمنت وهذا تحملينَ طليقُ)

وتقرير الحجة منه أن هذا اسم موصول مبتدأ، ولم يتقدم عليه ما ولا من، وتحملين صلته، والعائد محذوف، وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدأ ((أي والذي تحملينه طليق وعندنا)) معشر البصريين ((أن هذا اسم إشارة)) على أصله لا موصول لأن ها التنبيه لا تدخل على الموصولات وهو مبتدأ ((وطليق)) خبره وهي ((جملة اسمية وتحملين حال)) من فاعل طليق المستتر فيه متقدمة على عاملها ((أي وهذا طليق محمولا لك)) وعدس بفتح العين والدال، والسين المهملات اسم صوت لزجر البغل وعباد هو ابن زياد بن أبي سفيان وكان يزيد يكثر من هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به ألزمه

= **والشاهد فيه قوله: (فمن ذا يعزى)** حيث أتى بـ **(ذا)** اسما موصولا بمعنى **(الذي)** بعد **(من)** الاستفهامية، وجاء لـ **(ذا)** بصلة هي جملة **(يعزى الحزين)**.

[٩٤] **البيت من الطويل**، وهو ليزيد بن مفرغ في ديوانه ص ١٧٠، وجمهرة اللغة ص٦٤٥، وشرح شواهد المغني (٨٥٩/٢)، وخزانة الأدب (٣٣٣/٤)، وشرح قطر الندى ص ١٠٦.

المعنى: يخاطب الشاعر بغلته بأن عباد لم يعد له تصرف فيك، وأنت تحملين رجلاً حرًّا.

الإعراب: عدس: اسم صوت مبنى على السكون لا محل له من الإعراب، **ما**: نافية مهملة، **لعباد**: جار ومجرور متعلق بخبر محذوف، **عليك**: جار ومجرور متعلق بـ((**إمارة**))، إمارة: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة، أمنت: فعل ماض مبنى على السكون، **والتاء**: ضمير مبنى في محل رفع فاعل، **وهذا**: الواو حالية، **هذا**: الهاء للتنبيه، **وذا**: اسم موصول مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ، **تحملين**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والياء المخاطبة ضمير مبني في محل رفع فاعل، والنون عوض عن التنوين، **طليق**: خبر مرفوع، وجملة ((**تحملين**)) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، و((**هذا طليق**)) في محل نصب حال.

الشاهد: ((**وهذا تحملين طليق**)) حيث جوز الكوفيون أن ((**ذا**)) اسم موصول، والتقدير **أي**: الذي تحملينه.

محوه بأظفاره ففسدت أنامله، ثم أطال سجنه فكلموا فيه معاوية فأمر بإخراجه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت فقال: عدس ما لعباد عليك إمارة... البيت

وإمارة بكسر الهمزة أي أمر ولا تختص ذا الإشارية بذلك عند الكوفيين بل جميع أسماء الإشارة يجوز أن تستعمل عندهم موصولات نحو ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾ قالوا إن تلك موصول وبيمينك صلة أي وما التي بيمينك وعندنا أن بيمينك حال من المشار إليه ومن الموصولات عندهم الاسم المحلى بالألف واللام نحو قوله:

[٩٥] لعمرُك لأنت الليثُ أكرم أهله   وأقعدُ من أفنائِه بالأصائِل

كأنه قال لأنت الذي أكرم أهله فأكرم صلة الليث ومنها الاسم المضاف نحول قوله:

[٩٦] يا دار مية بالعلياء فالسند

---

[٩٥] البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب في إصلاح المنطق ص٣٢٠، وخزانة الأدب (٤٨٤/٥، ٤٨٥، ٤٩١، ٤٩٧)، والدرر (٢٧٣/١)، وشرح أشعار الهذليين (١٤٢/١)، ولسان العرب (١٦/١١) (أصل)... المعجم المفصل (٧٤٣/٢).
وفي نسخة (لأنت البيت) مكان (لأنت الليث).
والشاهد فيه: قال الكوفيون إن التقدير: لأنت الذي أكرم أهله، محوزين أن يكون الاسم الجامد المعرف: بـ (أل) موصولا فـ (أنت) مبتدأ، و(الليث) خبره و (أكرم) صلة الخبر.

[٩٦] عجز البيت:
أقْوتْ وطَالَ عليْهَا سالفُ الأمدِ

والبيت من البسيط وهو للنابغة في ديوانه ص١٤، والأغاني (٢٧/١١)، والدرر (٢٧٤/١)، وشرح أبيات سيبويه (٥٤/٢)، والكتاب (٣٢١/٢)، وشرح الأشموني (٤٩٣/٢).
الإعراب: يا: حرف نداء، دار: منادى منصوب بالفتحة، مية: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، بالعلياء: جار ومجرور متعلق بمحذوف «حال» من «دار مية» فالسند: الفاء حرف عطف، السند: معطوف على «العلياء» أقوت: فعل ماض مبنى على الفتح، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر تقديره «هى»، وطال: الواو عاطفة، طال: فعل ماضٍ، عليها: جار ومجرور متعلق بـ «طال» سالف: =

فبالعلياء صلة لدارِ مية ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيئًا من ذلك. قاله أبو حيان في النكت الحسان على غاية الإحسان.

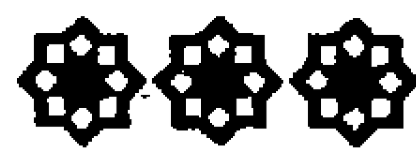
((**قوله: عند الكوفيين وابن مالك**)) قال الدنوشري: ينظر على مذهب الكوفيين، وابن مالك هل لذا إعراب أو لا وهل تفيد شيئًا أو لا.

((**قوله: إلا أن يقال إلخ**)) قال السنباطي: فعلى هذا فالمقصود إثباته ونفيه زيادة الإبهام لا أصل الإبهام، وحاصله أن ما أكثر إبهامًا من مَنْ فأشبهت ذا في زيادة الإبهام، وقوله: والمرجع في ذلك إلخ كأنه الاستدراك على قوله إلا أن يقال إلخ أي وإن أمكن أن يصح الفرق بما ذكر فالمرجع في ذلك إلى السماع وكلاهما مسموع.

((**قوله: ابن مفرغ**)) قال المصنف في شرح الشواهد: بالفاء والغين المعجمة كان راهن على شرب سقاء كبير ففرغه.

((**قوله: لأن ها التنبيه إلخ**)) قال الدنوشري: فيه نظر إذ لا يسلم ذلك الكوفيون، ثم رأيت بعضهم صرح بما ذكرته وقال الرضي: اعتذر البصريون عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بأن أسماء الإشارة فيها باقية على أصلها دفعًا للاشتراك الذي هو خلاف الأصل.

((**قوله: وتحملين حال**)) أي وحذف الضمير العائد على ذي الحال كالحذف من الصفة والخبر، وقيل جملة تحملين خبر ورد بأنه ليس المراد الإخبار بأنه محمول.



= فاعل مرفوع، **الأمد**: مضاف إليه.

الشاهد: ((**بالعلياء فالسند**)) فالفاء لإفادة الترتيب في الذكر.

فصل وتفتقر كل الموصولات إلى صلة

((وتفتقر كل الموصولات)) الأسمية مختصة كانت أو مشتركة ((إلى صلة)) تتصل بها لأنها نواقص لا يتم معناها إلا بصلة ((متأخرة عنها)) لزومًا لأن الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتأخر، وكما لا تتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليه لأنه جزؤها، وأما نحو ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾(١). ففيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة أل والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، وتتميز الموصولات الأسمية عن الموصولات الحرفية بأن الأسمية لابد لها من صلة ((مشتملة على ضمير مطابق لها)) في الإفراد والتذكير وفروعهما بخلاف الحرفية فإن صلتها لا ضمير فيها فسقط ما قيل أن قول النظم:

وكُلُّها يلزمُ بعده صلة على ضميرٍ لائقٍ مشتمله

يعم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير ((يسمى العائد)) لعوده إلى الموصول ثم الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في مطابقة العائد لفظًا ومعنى وإن خالف لفظه معناه بأن يكون مفرد اللفظ مذكرًا وأريد به غير ذلك نحو من وما ففي العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الأكثر نحو ﴿ومنهم من يستمع إليك﴾(٢). ومراعاة المعنى نحو: ﴿ومنهم من يستمعون إليك﴾(٣). ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو أعط من سألتك ولا تقل من سألك أو قبح نحو من هي حمراء أمك، فيجب مراعاة المعنى ومالم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاة المعنى كقوله:

[٩٧] وإن من النسوان من هي روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح

---

(١) سورة يوسف: ٢٠.

(٢) سورة الأنعام: ٢٥.

(٣) سورة يونس: ٤٢.

[٩٧] البيت من الطويل، وهو لجران العود في ديوانه ص ٤٤ (مع اختلاف في الرواية)، ولسان العرب (٢/٥١٢)، ((صرقح))، والمقاصد النحوية (١/٤٩٢). المعجم المفصل

وقد يخلف الضمير في الربط الاسم الظاهر نحو:

[٩٨] وأنت الذي في رحمة الله أطمع

الأصل في رحمته.

وسعاد التي أضناك حب سعادا

أي حبها «والصلة إما جملة» تامة اسمية أو فعلية «وشرطها أن تكون خبرية» وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر إلى قائلها لأن الموصول وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذي قام أبوه.

«فصل» «**قوله: ففيه متعلق بمحذوف إلخ**» كذا في التسهيل، وعبارته: ويجوز تعلق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوف دل عليه صلتها.

«**قوله: وتتميز الموصولات إلخ**» على هذا التقييد كان ينبغي إبقاء المتن في قوله: كل الموصولات على عمومه، وقال السنباطي: ذكر هذا توطئة للإشارة إلى ما سيأتي، لكن يغني عن ذلك تقديره الاسمية فيما سبق ولو اقتصر على ما ذكره هنا وعمم في الأول كان أولى لكن قصد أن يجعل الكلام في شيء واحد لئلا يخفى المراد من المتن، فكان ينبغي الاقتصار على الأول.

«**قوله: مراعاة اللفظ إلخ**» قد يجتمع الأمران. قال في الكشاف في سورة

(١/١٧٦).

والشاهد فيه قوله: «**من هي روضة**» حيث روعي فيه معنى «**مَنْ**» فأنث الضمير، ولو روعي اللفظ، لقيل: مَنْ هو، والقياس، هذا، مراعاة المعنى.

[٩٨] **البيت من الطويل**، وصدره:

فيا رب ليلى أنت في كل موطن

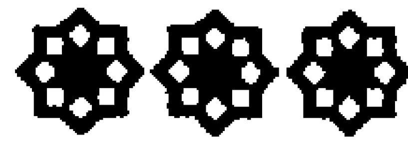
وهو للمجنون في الدرر (١/٢٨٦)، وشرح شواهد المغني (٢/٥٥٩)، والمقاصد النحوية (١/٤٩٧)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/٦٧)، ومغني اللبيب (١/٢١٠)، وهمع الهوامع (١/٨٧)... المعجم المفصل (١/٥٣٩).

والشاهد فيه: أنه أتى بلفظ الجلالة (**الله**) مغنيًا عن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول وكان القياس أن يقول: «**وأنت الذي في رحمته أو رحمتك أطمع**».

النساء في تفسير قوله تعالى ﴿ومن يطع الله ورسوله﴾[1] إلى قوله ﴿مهين﴾ قيل يدخله وخالدين حملا على لفظ من ومعناه يعنى أنه أفرد الضمير في يدخله باعتبار لفظ من وجمع الوصف الواقع حالا من ضمير يدخله المنصوب باعتبار معناه ولعل الحكمة في جمع الوصف أولا بذلك الاعتبار وإفراده ثانيًا باعتبار اللفظ ما في صيغة الجمع من الإشعار بالاجتماع المستلزم للتأنس زيادة في النعيم وما في الإفراد من الإشعار بالوحدة المستلزم للوحدة زيادة في التعذيب كما ذكره المولى أبو السعود وأخذه برمته ابن مرشد في بعض رسائله ونسبه لنفسه، ونحو ما قاله أبو السعود ما نقله عنه تلميذه المقرى، وذكر ابن لب أنه عرض ذلك على شيخه ابن الحفار، فأجاب بأنه تعالى لما ذكر في الأول جنات متعددة لا جنة واحدة وقال يدخله والضمير المنصوب في يدخله وإن كان مجموعًا في المعنى فهو في اللفظ مفرد من حيث هو مفرد، والمفرد من حيث هو مفرد لا يصح أن يكون في جنات متعددة معًا فجاء خالدين لرفع هذا الإيهام اللفظي فهو اعتبار لفظي ومناسبة لفظية وإن كان المعني صحيحًا أما الآية الثانية فذكر فيها نارًا مفردة فناسبها الإفراد في خالدا.

((**قوله: أو قبح**)) قال الزرقاني: الرفع معطوف على لبس ووجه القبح أنه لو روعى اللفظ لزم الإخبار بمؤنث عن مذكر، فروعى المعنى بكسر كاف أمك انتهى. وفيه أن مراعاة المعنى إنما هى في المعنى وهو هى ولم يقل من هو.

((**قوله: وإن من النسوان**)) قال الزرقاني: أي لأنه عضد المعنى سابقه وهو قوله من النسوان.



(١) سورة النساء: ١٣.

ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون خبرية ((معهودة)) للمخاطب لأنك إنما تأتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة ((إلا في مقام التهويل والتفخيم)) وهو التعظيم ((فيحسن إبهامها)) لذلك ((فالمعهودة كجاء الذي قام أبوه)) إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في شخص قام أبوه ((والمبهمة نحو ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ اليَمِ﴾[1])) أي البحر ﴿مَا غَشِيَهُمْ﴾. أي الذي غشيهم أمر عظيم، والمرجع في ذلك إلى الموصول، فإن أريد به معهوده فصلته معهودة نحو ﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه﴾[2] وإن أريد به الجنس فصلته كذلك نحو ﴿كمثل الذي ينعق﴾[3]. وإن أريد به التعظيم أبهمت صلته نحو ﴿فأوحى إلى عبده ما أوحى﴾[4]. ((ولا يجوز)) في الصلة ((أن تكون)) جملة ((إنشائية)) وهي ما قارن لفظها معناها ((كبعتكه))) فلا تقل جاء العبد الذي بعتكه قاصدًا إنشاء البيع ((ولا)) جملة ((طلبية)) وهي ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها أمرًا كانت أو نهيًا ((كأضربه ولا تضر به)).

فلا تقل جاء الذي أضربه أولا تضربه، لأن كلا من الإنشاء والطلب لا خارجي له فضلا عن أن يكون معهودًا فلا يصلح لبيان الموصول، ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية، وإن كانت خبرية فلا يقال جاء الذي ما أحسنه لما في التعجب من الإبهام المنافي للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما أن جملة القسم مستثناة من الإنشائية فيجوز الوصل بها نحو ﴿وإن منكم لمن ليبطئن﴾ وقيل لا استثناء فيهما أما التعجبية فلأنها إنشائية نظرا إلى حالة الاستعمال، وأما القسمية فلأن الوصل إنما هو بجملة الجواب، وهو خبرى وجملة القسم إنما جيء بها لمجرد التأكيد، ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلامًا قبلها.

فلا يقال جاء الذي لكنه قائم أو حتى أبوه قائم، لأن فيه استعمال لكن من

---

(١) سورة طه: ٧٨.

(٢) سورة الأحزاب: ٣٧.

(٣) سورة البقرة: ١٧١.

(٤) سورة النجم: ١٠.

غير تقدم مستدرك واستعمال حتى من غير تقدم مغيار وأجاز الكسائي الوصل بالأمر والنهي والمازني بالدعاء بما لفظه الخبر نحو جاء الذي يغفر الله له وصاحب الإفصاح بنعم وبئس وهشام بليت ولعل وعسى. هذا حكم الجملة ((وأما شبهها)) في حصول الفائدة ((فهو ثلاثة)) الأول والثاني ((الظرف المكاني والجار والمجرور التامان)) والمراد بالتام فيهما ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به ((نحو جاء الذي عندك و)) ((الذي في الدار وتعلقهما باستقر محذوفا)) وجوبًا. وبذلك أشبها الجملة بخلاف الناقصين، نحو جاء الذي مكانًا والذي بك إذ لا يتم معناهما إلا بذكر متعلق خاص جائز الذكر نحو جاء الذي سكن مكانًا والذي مر بك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وجَملةٌ أو شبهها الذي وُصِلْ به....

((**قوله: معهودة**)) أي معلومة للمخاطب، ثم قال: ويشكل تفسير المعهودة بما سبق بأن قضيته أن الموصل واقع على مخصوص معين وهو خلاف ما اشتهر من أن الموصول من صيغ العموم خصوصًا، وكونها معهودة شرط: قال الدنوشري: وقد يجاب عن هذا الإشكال بأن المراد بوقوعه على مخصوص معين أن تعينه إنما هو باعتبار الصلة، وذلك لا ينافي كونه عامًّا أي شاملا لكل ما اتصف بالصلة فليتأمل ذلك فإنه دقيق.

((**قوله: إلا في مقام التهويل إلخ**)) قال اللقاني: اعلم أن المبهم ضد المنفصلة المعينة، والمجهولة ضد المعهودة كالمعلومة فاستثناء المبهمة من المعهودة ليس كما ينبغي إذ المبهمة معلومة للمخاطب على سبيل الإبهام أي الإجمال ولو من الكلام الذي قبل الموصول فالوجه أن يقال معهودة مفصلة إلا في مقام إلخ.

((**قوله: وهى ما قارن إلخ**)) قال الزرقاني: تفسيره الإنشائية والطلبية يدل على تثليث القسمة كما هو ظاهر كلامه هنا، ومقتضى ما في الشذور، وقال بعض شيوخنا: عطف الطلبية على الإنشائية من عطف الخاص على العام، ويحتاج إلى نكتة، والنكتة في ذلك أن الجملة الطلبية لما كان فيها خلاف كما بينه الشارح اعتني بشأنها انتهى. وقد ذكر اللقاني أن عطف طلبية على إنشائية من عطف الخاص على العام، ولم يبين نكتته هذا، وفي تعريف الشارح للطلبية

نظر لأن معنى الطلب مقارن للفظه لا متأخر فإن معنى اضرب مثلاً طلب الضرب لا إيجاده وطلبه مقارن للفظه، وبهذا يظهر اندراج الطلب في الإنشاء وأن القسمة ثنائية وتثليثها إنما هو على تعريف الطلب كما قاله الشارح فتدبر.

((**قوله: وإن كانت خبرية**)) قال الزرقاني: أي بحسب الوضع، وإما بحسب الاستعمال أي استعمالهم لها فهى إنشائية. والمعتبر هو استعمال دون الوضع ولذلك كان في إتيان الشارح بلفظ قيل الظاهر في التضعيف نظر.

((**قوله: وإن منكم لمن ليبطئن إلخ**)) قال الزرقاني: أي لمن والله ليبطئن فاللام الأولى لام الابتداء وفي ليبطئن لام القسم.

((**قوله: نظرا إلى حالة الاستعمال**)) قال الزرقاني: الاستعمال مقابل الوضع يعني أنهاوضعت لأن تكون خبرية، لكن لم تستعمل كذلك وإنما استعملت للإنشاء وقد علل الرضى منع وقوعها صلة بكونها إنشائية.

((**قوله: الظرف المكاني**)) قال الزرقاني: قيد بذلك بأن الكلام في الظرف المتعلق بمحذوف وجوبًا، وذلك المكاني دون الزماني، وأما إذا كان الكون خاصًّا فيقع ظرف الزمان صلة إذا كان الظرف قريبًا نحو نزلنا المنزل البارحة أو أمس أو آنفًا فإن كان الظرف بعيدًا من زمن الإخبار لم يحذف العامل فلا تقول نزلنا المنزل الذي يوم الخميس. قاله الكسائي. انظر شرح التسهيل.

((**قوله: وتعلقهما باستقر إلخ**)) قال في المغني قال ابن يعيش: وإنما لم يجز في الصلة أن يقال إن نحو جاء الذي في الذي الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على قراءة بعضهم ﴿**تمامًا على الذي أحسن**﴾[1]. بالرفع لقلة ذاك واطراد هذا.

((**قوله: إذ لا يتم معناهما إلا بذكر متعلق خاص إلخ**)) ظاهر هذا الصنيع أن متعلق التأمين أبدا عام ومتعلق الناقصين أبدا خاص، وقال الشهاب القاسمي فالظرف التام بأن يفيد مع قطع النظر عن ملاحظة متعلقه يصح الوصل به ثم إن كان متعلقه عاما وجب حذفه أو خاصًّا وجب ذكره والناقص ما لايفيد كذلك لا يصح الوصل به عامًّا كان متعلقه أو خاصا فإن صرح به صح الوصل به إن أفاد بأن كان خاصا وبهذا يظهر أن ذكر المتعلق الخاص لا يغني عن اشتراط التمام فليتأمل.

---

(١) سورة الأنعام: ١٥٤.

((و)) الثالث ((الصفة الصريحة أي الخالصة للوصفية)) وهي التي لم يغلب عليها الاسمية لأن فيها معنى الفعل، ولذلك عملت عمله، وصح عطف الفعل عليها، وعطفها عليه نحو ﴿إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا﴾[1]. ونحو:

أم صبي قد حبا أو دارج

وبذلك أشبهت الجملة ((وتختص)) الصفة الصريحة ((بالألف واللام)) وإلى ذلك يشير قول النظم:

وصفة صريحة صلة أل

((كضارب ومضروب)) اتفاقًا ((وحسن)) على قول ابن مالك، ونصه: وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين، واسم المفعول، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين انتهى. وصحح الموضح في المغنى أن أل الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف ((بخلاف ما غلبت عليها الاسمية)) من الصفات ((كأبطح)) مذكر بطحاء فإنه في الأصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ثم غلب على الأرض المتسعة ((وأجرع)) مذكر جرعاء، فإنه في الأصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصًا بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئًا ((وصاحب)).

فإنه في الأصل وصف للفاعل، ثم غلب على صاحب الملك ((وراكب)) فإنه في الأصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الإبل دون غيره، وعلى رأس الجبل. قال الشاطبي: والدليل على أن هذه الأسماء انسلخ منها معنى الوصفية أنها لا تجرى صفات على موصوف ولا تعمل الصفات ولا تتحمل ضميرًا. انتهى. فلا توصل بها أل لعدم شبهها بالفعل ((وقد توصل)) أل ((بمضارع)) اختيارا ((كقوله)) وهو الفرزدق خطابا لرجل من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان:

[٩٩] (ما أنتَ بالحكم الترضى حكومتَه) ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

فأدخل أل على ترضى وهو فعل مضارع مبنى للمفعول وحكومته نائب

---

(١) سورة الحديد: ١٧.

[٩٩] سبق تخريجه برقم (١٠).

الفاعل به «ولا يختص» ذلك «عند ابن مالك بالضرورة» بل أشار إلى قلته بقوله في النظم:

وكونها بمعرب الأفعال قل

وهو اختيار ثالث في المسألة، فإن بعض الكوفيين يجيزونه اختيارًا والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة، فالقول بالجواز على قلة قول ثالث والمدرك مختلف فابن مالك يرى أن الضرورة ما يضطر إليه الشاعر، ولم يحد عنه مخلصاً ولهذا قال لتمكنه من أن يقول المرضى والجمهور يرون أن الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجيء في الكلام سواء اضطر إليه الشاعر أم لا فلم يتواردا على محل واحد والحكم بفتحتين المحكم بين الخصمين للفصل بينهما والأصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة الخصومة.

«**قوله: والصفة الصريحة**» جعلها من شبه الجملة، وفيه رد لقول صاحب المفصل، واسم الفاعل في الضارب بمعنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة وتبعه في المطول في بحث تقديم المسند إليه وعلى كل حال ألا يحتاج لاستثناء الجملة الواقعة صلة لأل على قلة أو ضرورة من قوله إن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب خلافًا للدماميني لأنها ليست حالة محل مفرد حقيقة، بل هي جملة لم تحل محل غيرها عند صاحب المفصل أو حالة محل مفرد شبه جملة عند المصنف، لكن المصنف في التذكرة ذكر ما قاله الدماميني فقال: قولنا الجملة الواقعة صلة لا محل لها من الإعراب مطرد فيما عدا نحو قوله:

إني لك الينذر من نيرانها فاصطل

وقوله:

من القوم الرسول الله منهم

لأنها في هذه الحالة محل المفرد المعرب في قولك الضارب والمضروب.

«**قوله: وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه**» قال الزرقاني: أي وصح عطف الفعل على الصفة وعطف الصفة على الفعل، سواء كانت الصفة صلة أل

أو لا كما مثل بقوله أم صبي إلخ.

((**قوله: وهو اختيار ثالث إلخ**)) قال السنباطي فيه نظر، وذلك لأن القلة بحسب اللفظ مع قطع النظر عن الاصطلاح لا تنافي الاختيار ولا الضرورة، وبحسب الاصطلاح تستلزم الاختيار وإن كان هو لا يستلزمها، فقول الناظم: وكونها إلخ إنما هو محمول على ما ذهب إليه أو هو نفس ما ذهب إليه فليتأمل.



فصل ويجوز حذف العائد المرفوع إلخ

يجوز حذف الصلة إذا دل عليها دليل أو قصد الإبهام ولم تكن صلة أل فالأول كقوله:

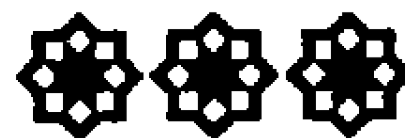
[١٠٠] نحنُ الأُلى فاجمعْ جمو عَك ثمَّ وجههمْ إلينَا

أي نحن الألي عرفوا بالشجاعة، والثاني كقولهم بعد اللتيا، والتي أي بعد الخطة التي من فظاعة شأنهاكيت وكيت وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة

((**فصل**)) ((**قوله: يجوز حذف الصلة إلخ**)) أما حذف الموصول نفسه فأما الاسمى فسيأتي في بحث نعم ما يشعر بجواز حذفه، وفي المغنى أن الكوفيين والأخفش أجازوا حذفه مطلقًا وتبعهم المصنف بشرط كونه معطوفًا على موصول آخر كقوله تعالى: ﴿**آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ**﴾(١). أي والذي أنزل إليكم، وأما الحرفى فسيأتي في بحث كان أنه لا يجوز حذفه.

((**قوله: أو قصد الإبهام**)) ظاهره أنه لا يحتاج حينئذ لدليل.

((**قوله: أي نحن الألي إلخ**)) أي بدليل فاجمع جموعك. قال الزرقاني: وهذا البيت مدور وآخر صدره الواو من جمو. قاله الدماميني.



---

[١٠٠] **البيت من مجزوء الكامل**، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٤٢، وخزانة الأدب (٢٨٩/٢)، والدرر (٢٩٧/١)، وشرح شواهد المغني (٢٥٨/١)، ولسان العرب (٤٣٧/١٥) (**أولى وألاء**)، والمقاصد النحوية (٤٩٠/١)... المعجم المفصل (٩٨٨/٢).

والشاهد فيه قوله: ((**نحن الألى فاجمع**)) حيث حذف صلة اسم الموصول (**الألى**) بمعنى: (**الذين**)، والتقدير: نحن الألي عرفوا بالشجاعة، أو نحو ذلك، وهذا الحذف جائز إن دلت عليه القرائن.

(١) سورة العنكبوت: ٤٦.

عن كنهه ((ويجوز حذف العائد المرفوع)) بشرطين ((إذا كان مبتدأ)) غير منسوخ وكان ((مخبرا عنه بمفرده، فلا يحذف في نحو جاء اللذان قاما أو ضربا)) بالبناء للمفعول أو كانا قائمين ((لأنه غير مبتدأ)) فإنه في الأول فاعل وفي الثاني نائب عن فاعل، وفي الثالث منسوخ فهو فاعل مجازًا، والفاعل ونائبه لا يحذفان ((ولا)) يحذف ((في نحو جاء الذي هو يقوم أو هو في الدار لأن الخبر غير مفرد)) لأنه في الأول جملة فعلية، وفي الثاني جار ومجرور ((فإذا حذف الضمير)) المنفصل المفيد للاختصاص ((لم يدل دليل على حذفه إذ الباقي بعد الحذف)) للضمير جملة أو شبهها وكل منهما ((صالح لأن يكون صلة كاملة)) لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وأبوا أن يختزل إن صلح الباقي لوصل مكمل

((بخلاف الخبر المفرد)) فإنه لا يصلح للوصل على حدته، ولا فرق في ذلك بين صلة أي وغيرها فأي نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[1]. فأشد خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أشد وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو أشد ((و)) غير أي نحو ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾[2]. فإله خبر مبتدأ محذوف تقديره هو إله وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو إله وفي السماء متعلق بإله لأنه بمعنى معبود ((أي هو إله في السماء أي معبود فيها)) ولا يجوز تقدير إله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لأن الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة وإله بدل من الضمير المستتر فيه، وتقديره وفي الأرض إله معطوفًا كذلك لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه قاله في المغني ((ولا يكثر الحذف)) للضمير المرفوع ((في صلة غير أي)) عند البصريين ((إلا إن طالت الصلة)) أما بمعمول الخبر أو بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر نحو وهو الذي في السماء له، أو تأخر نحو قولهم ما أنا بالذي قائل لك سوءًا حكاه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لا سيما زيد فإنهم جوزوا في زيد إذا رفع أن

---

(١) سورة مريم: ٦٩.

(٢) سورة الزخرف: ٨٤.

تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبًا والتقدير لاسي الذي هو زيد فحذف.

((**قوله: ويجوز حذف العائد إلخ**)) قدم العائد المرفوع تبعًا للنظم الذي ذكر فيه بطريق التبعية للكلام على أي، والمناسب تقديم المنصوب على المجرور والمجرور على المرفوع لكثرة الحذف في الأول بالنسبة لما يليه، وكذا في الثاني.

((**قوله: فهو فاعل مجازا**)) يؤخذ منه الاعتذار عن المصنف في عدم اشتراط كون المبتدأ غير منسوخ، لكن بقي أن المصنف لم يذكر في المحترزات عدم حذف الضمير الواقع خبرا ولا تمم به الشارح ولا ذكر وجه عدم حذفه، وقال الرضى غير المبتدأ، أما خبره وكون الضمير خبر المبتدأ أقل قليل فلا يكون في الكلام إذن دليل على أن خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل على أن المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميرًا، وأما خبر إن فحكمه حكم خبر المبتدأ، وأما اسم ما الحجازية فلا يحذف أصلا لضعف عملها.

((**قوله: المفيد للاختصاص**)) قال الدنوشري: فيه نظر ولا نسلم أن الضمير هنا مفيد للاختصاص. فتأمله انتهى.

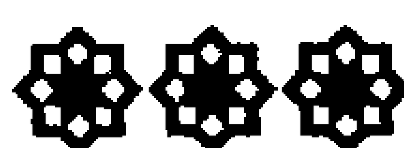
وقال السنباطي: أي لأنه مقدم من تأخير وتقديم ما حقه التأخير يفيد الاختصاص انتهى. وهو مبنى على كلام السكاكي، فراجع التخليص في بحث تقديم المسند إليه.

((**قوله: وفيه بعد**)) قال الدنوشري: ينظر ما وجه البعد، والتعليل يتضمن ذلك الإبدال من ضمير العائد مرتين غير ناهض ولعل وجه البعد أن ذلك يتضمن الرجوع إلى الشيء بعد الإعراض عنه وهو بعيد وقال أبو البقاء فإن جعلت في الظرف ضميرًا يرجع على الذي وأبدلت الهاء منه كان على ضعف لأن الغرض الكلي إثبات الإلهية لا كونه في السماء والأرض وكان أيضًا فاسدا من وجه آخر وهو قوله وفي الأرض إله لأنه معطوف على ما قبله، وإن لم يقدر ما ذكرناه صار منقطعًا عنه وكان المعنى أن في الأرض إلها. انتهى.

وقد ذكر المصنف في المغنى في بحث إذ وفي الباب الثاني أنه لا يعرف أن البدل يتكرر إلا في بدل الإضراب وهو ضعيف لا يحمل التنزيل عليه، ومراده أنه لا يتكرر والمبدل منه واحد فسقط اعتراض ابن الصائغ بأنه تكرر في نحو لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا وأن المختار في الأول والرفع على البدل والثاني بدل لأن المبدل منه متعدد فالفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى وإذا لم يتكرر البدل إلا بدل الإضراب فلا فرق بين كونه من الضمير العائد أو لا وحينئذ يظهر وجه البعد والقول بالامتناع وأيضًا ليس قول المصنف من الضمير العائد قيدا للاحتراز بل لبيان الواقع في الآية فمن العجب قول بعض الأفاضل لا يرد ما قاله المصنف في البابين المذكورين على ما نقله الشارح عنه هنا لأن كلام الشارح في منع تعدد البدل من الضمير العائد لا مطلق التكرار. انتهى. وليت شعري كيف يمتنع المطلق ولا يمتنع المقيد وهو مستلزم له وفي مسألة تعدد البدل كلام للدماميني في شرح الخزرجية لخصنا الغرض منه في حاشية الألفية في الديباجة.

((**قوله: ولا يكثر الحذف في صلة غير أي**)) قال الدنوشري: الفرق بين أي وغيرها أن ملازمتها للإضافة لفظًا ومعنى قائم مقام طول الصلة، والطول يستدعى التخفيف فجاز الحذف عنده انتهى. وقضيته أن صلتها لم تطل بالإضافة وهو كذلك لأن المضاف إليه ليس من أجزاء الصلة. ويؤيده قول الرضى لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الإضافة وإن لم تطل الصلة انتهى، وبه يعرف ما في قول الحفيد، وإنما اشترط في صلة غير أي الطول بخلافها لأن الطول ملازم لها فاشتراطه تحصيل للحاصل. انتهى. وهو مشكل لأنه يظهر عليه أنه لا يشترط في كثرة الحذف فيها طول الصلة.

((**قوله: نحو وهو الذي في السماء إله**)) في الرضى أن الصلة في الآية طالت بالعطف عليها.



العائد وجوبًا ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بشاذ، وذلك لأنهم نزلوا لا سيما منزلة إلا الاستثنائية، فناسب أن لا يصرح بعدها بجملة، فإن قلت لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت كقوله:

[١٠١] ولا سيما يوم بدارة جلجل

فيمن رفع يوم والتقدير ولاسي الذي هو يوم، وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم وهو بدارة. قاله الموضح في المغني وإلى اشتراط الطول أشار الناظم بقوله:

وفي ذا الحذف أيا غير أي يقتفي

إن يستطل وصل ((وشذ قراءة بعضهم)) وهو يحيى بن يعمر بن أبي إسحاق ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾[١][٢]. بالرفع وشذت قراءة ابن أبي عبلة، والضحاك ورؤبة بن العجاج ﴿مَثَلاً مَّا بَعُوضَةٌ﴾[٣][٤]. برفع بعوضة أي الذي هو أحسن والذي هو بعوضة ((و)) شذ ((قوله:

[١٠٢] من يُعن بالحمدِ لم ينطقْ بما سفهْ ولا يحد عَنْ سبيلِ الحلمِ والكرمِ

---

[١٠١] البيت من الطويل، وصدره:

ألا رب يوم لك منهن صالح

وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٠، والجنى الداني ص ٣٣٤، ٤٤٣، وخزانة الأدب (٣/٤٤٤، ٤٥١)، ولسان العرب (١٤/٤١١) (سوا)... المعجم المفصل (٢/٧٦٧).

والشاهد فيه قوله: **(يوم)** حيث يجوز فيه الرفع والنصب والجر.

الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والنصب على التمييز، والجر على الإضافة.

(١) سورة الأنعام: ١٥٤.

(٢) ومن ذلك قراءة ابن يعمر: ((**تَمَامًا عَلَى الَّذي أَحْسَنُ**)) وقراءة ابن مسعود: ((**تمامًا على الذين أحسنوا**)) انظر المحتسب لابن جني (١/٣٤٤)، والمختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص٤٧.

(٣) سورة البقرة: ٢٦.

(٤) ومن ذلك قراءة رؤبة: ((**مَثَلاً ما بَعُوضَةٌ**)) بالرفع. انظر المحتسب لابن جني (١/١٤٥).

[١٠٢] **البيت من البسيط**، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٦٨)، وتخليص = الشواهد ص١٦٠، والدرر (١/٣٠٠)، وشرح الأشموني (١/٧٨)، والمقاصد النحوية (١/٤٤٦)، وهمع الهوامع (١/٩٠)... المعجم المفصل (٢/٩٢٦).

أي بما هو سفه ويعن بالبناء للمفعول من قولهم عنيت بحاجتك أعني بها بضم أولهما ويحد بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء المهملة بمعنى يعدل والمعنى من يعتني بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سفه ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم «والكوفيون» لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة «يقيسون على ذلك» المسموع من الآية والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم إلا أنه جعله قليلاً فقال: وإن لم يستطل فالحذف نزر «ويجوز حذف» العائد «المنصوب إن كان متصلا وناصبه فعل أو وصف غير صلة الألف واللام» فالفعل «نحو ﴿يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾[١]. أي يسرونه ويعلنونه ولا يتعين في ما هذه أن تكون موصولا اسميًّا لجواز أن تكون موصولا حرفيًّا، والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم بدليل أنه قد جاء مصرحا به في مكان آخر هو يعلم سركم وجهركم قيل وشرط جواز حذف العائد المنصوب أن يكون متعينًا للربط كما مثل فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو.

«**قوله: بالرفع**» أما النصب فقال في الجهة الخامسة من الباب الخامس: يجوز كون الذي موصولا اسميًّا فيحتاج إلى تقدير عائد أي زيادة على العلم الذي أحسنه، وكونه موصولا حرفيًّا فلا يحتاج لعائد أي تمامًا على إحسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج إلى صلة ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضيًا، وفتحته إعراب لا بناء وهي علامة الجر وهذان الوجهان كوفيان.

«**قوله: وقوله من يعن إلخ**» لا دليل في البيت لجواز كون من نكرة موصوفة، ويعن قال الدنوشري مجزوم بمن الشرطية وزعم العيني أن من موصولة وفيه نظر.

«**قوله: والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم**» المناسب لما تقدمه من قول

والشاهد فيه قوله: (بما سفه) حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول من جملة الصلة مع كون هذا العائد مرفوعًا بالابتداء ولم تطل الصلة، إذا لم تشتمل إلا على المبتدأ والخبر. والتقدير. بما هو سفه.

(١) سورة البقرة: ٧٧.

يسرونه ويعلنونه أن يقول سرهم وعلانيتهم.

((**قوله: بدليل إلخ**)) قال الدنوشري: أقول هذا لا دليل فيه بل قد يدعى أنه دليل كونها موصولا اسميًا لأن المراد بالسر والجهر في الآية ما يسر به ويجهر به وجعلها مصدرية في الآية يصير المعنى عليه أنه يعلم الإسرار والإجهار وهو صحيح أيضًا فليتأمل.

((**قوله: قيل وشرط جواز حذف العائد إلخ**)) قال المصنف في التذكرة: لأنك إذا حذفته احتمل أن يكون الإكرام وقع عليه أو على غيره في داره قلت ينبغي جواز جاء الذي ضربت لسوء أدبه لأن المعنى مفهوم، لأنك لا تضرب زيدا لسوء أدب عمرو، ولك أن تقول طردا للباب انتهى. وقال الرضى: لا يجوز حذف أحد العائدين إذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره إذ لا يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل انتهى.

قال الشهاب القاسمي: يتجه أن يقال في نحو هذا المثال مما اجتمع فيه عائدان أنه إن أريد حذف أحدهما مع ملاحظة كونه عائدا امتنع لعدم الدليل عليه الكفاية نعم إن دل عليه دليل أمكن الجواز وإن أريد حذفه نسيا استغناء بالثاني في الوصل عليه فيجوز، وأجزم بأن هذا مردهم بل لا حاجة للتنبيه على ذلك لأن هذا الشق الثاني حاصله أنه لم يؤت ابتداء إلا بعائد واحد أو يفرض في اختصار كلام فيه العائدان وعدل إلى ما فيه أحدهما فليحرر. انتهى.

والظاهر أن هذا إنما هو على ما علل به الرضى عدم جواز الحذف في هذه الحالة لا على ما علل به المصنف فتأمل.

((**تنبيه**)) بقى شروط لحذف العائد المنصوب ذكرها شراح الألفية والنكت وفيها نزاع أشرنا له في حاشية الألفية منها أن لا يؤكد ولهذا رد الفارسي على الزجاج في ﴿**إن هذان لساحران**﴾(١). وأم الحليس لعجوز قال في الإغفال: لأن القصد باللام التأكيد والحذف ينافيه قال المصنف في الحواشي: وهذا دأب الفارسي والذي نهج له هذا الطريق الأخفش زعم أنه يجوز في الذي رأيته زيد رأيت بالحذف وأن الحذف لا يجوز في الذي رأيته نفسه زيد، لأنك من حيث

(١) سورة طه: ٦٣.

أكدت أردت الطول ومن حيث حذفت أردت الاختصار فبنى على هذا مالا يحصى وكذا صنع ابن جني، ويبقى النظر في هذا فإن خبر إن يحذف نحو إن مالا وإن ولدا وإن إبلا وإن شاء، وذلك في الفصيح انتهى.

وفي الباب الخامس في شروط الحذف أن هؤلاء مخالفون لسيبويه فانظر كلامه. قال في الحواشي: قول الأخفش في الصلة صحيح لأن المقتضى للحذف هو الطول وإلا فلم لا حذف في خبر المبتدأ لولا الطول وإلا ففيه ما في الخبر من التهيئة فإذا كنت قد فررت من الطول فكيف تؤكد ولا تنافي بين حذف الشيء لدليل وتأكيده لأن ما حذف لدليل بمنزلة الثابت فقول الزجاج في غاية الحسن .



جاء الذي أكرمته في داره، فإن العائد أحدهما لا بعينه قاله ابن عصفور وغيره قال الموضح في الحواشي وفيه نظر فإنه متى كان العائد أحدهما لا بعينه لا يسمى منصوبًا ولا مجرورا انتهى، وشرط الفعل أن يكون تاما، فلا يحذف في نحو جاء الذي كأنه زيد على الأصح ((و)) الوصف نحو (قوله:

[١٠٣] مَا الله مُوليكَ فضلٌ فاحمدنه به) فما لَدى غيرِهِ نفعٌ ولا ضررُ

فما موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء، وفضل خبره والله موليك صلة ما والعائد محذوف منصوب بالوصف والتقدير الذي الله موليكه فضل ((بخلاف جاء الذي إياه أكرمت)) لأنه منفصل، وحذفه يوقع في إلباسه بالمتصل ومفوت لما قصد به من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين وإنما حذف منفصلا من قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾(١).

((**قوله: قال الموضح في الحواشي وفيه نظر إلخ**)) قال الزرقاني: أي فيما قيل من أن شرط جواز حذف العائد المنصوب كونه متعينًا إلخ فالاعتراض بالنسبة إلى إلا اشتراط، وأما الحكم فهو مسلم، وذلك لأن ما يفهم مع الذكر لا يفهم مع الحذف. ألا ترى أنك إذا قلت الذي ضربت في داره زيد كان المعنى أن زيدًا مضروب في داره ولا يعلم المضروب من هو، ومع عدم الحذف فهو صريح في أنه المضروب وكذا لو قلت الذي ضربت في دار زيد كان المعنى أن زيدًا مضروب في دار ولا يعلم أنه في داره ومع الذكر يعلم أنه في داره.

((**قوله: فإنه متى كان العائد أحدهما**)) قال الزرقاني: أي كما صرح به في قوله: فإن كان العائد أحدهما لا بعينه، وكون العائد أحدهما لا هما معا ظاهر وذلك لأن الموصول ما افتقر إلى صلة وعائد، وهو إنما يفتقر لواحد كما لا يخفى.

---

[١٠٣] **البيت من البسيط**، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٦٩/١)، وتخليص الشواهد ص١٦١، وشرح الأشموني (٧٩/١)، وشرح ابن عقيل ص ٩٠، والمقاصد النحوية (٤٤٧/١).

والشاهد فيه قوله: (موليك) حيث حذف عائد الصلة، والتقدير: **(ما الله موليكه)**.

(١) سورة البقرة: ٣.

((**قوله: والتقدير الذي الله موليكه**)) قدر الضمير متصلا وإن كان الأرجح تقديره منفصلا لأن صورة المسألة أن يكون كذلك وهو مثال فيكفى فيه الاحتمال، ولذا قال العيني تقديره موليكه أو موليك إياه.

((**قوله: لأنه منفصل**)) نقل اللقاني عن الرضى أن الشرط أن لا يكون منفصلا بعد إلا نحو جاء الذي ما ضربت إلا إياه. قال وأما في هذه فلا منع كقولك ضيع الزيدان الذي أعطيتهما أي أعطيتهما إياه وكذا الذي أنا ضارب زيد أي ضارب إياه ويجوز أن يكون المحذوف هاهنا مجرورًا في محل نصب أي الذي أنا ضاربه انتهى. وفيه أنه مخالف لقاعدة:

وفـي اختيـار لا يجـيء المنفصـل

إلخ.

وقال الحفيد بعد قول المصنف بخلاف جاء الذي إياه أكرمت لأنه منفصل تقدم لإفادة الاختصاص، ثم قال: أما إذا كان التقديم لا لإفادة الحصر كما في ضيع الزيدان الذي إياه أعطيتهما، فإنه يجوز حذفه لأنه لا يفوت به غرض. نص على هذه المسألة الرضى انتهى. فالشرط كون الفصل لإفادة الحصر لا كونه بعد إلا، وعلى ذلك جرى المصنف في الجامع كما بيناه في حاشية الفاكهي، وفي شرح بانت سعاد عند قوله فلا يغرنك إلخ كما يأتي.

((**قوله: وحذفه**)) أي وحذف هذا المنفصل يوقع في الأمرين المذكورين.

((**قوله: وإنما حذف إلخ**)) قال الزرقاني: أشار إلى جواب سؤال وارد على قوله يوقع في إلباسه بالمتصل، وذلك لأنه حذف هاهنا مع أنه يوقع في إلباسه بالمتصل وما جوزه الرضى من نحو ضيع الزيدان الذي أعطيتهما أي أعطيتهما إياه مثل الآية الشريفة اهـ. وفي جواب الشارح بحث لأنه لا يصلح جوابًا عن حذف المنفصل بل عن تقديره منفصلاً إلا أن يكون مراده أن هذا المنفصل في قوة المتصل لأن المقام للاتصال، وكأنه لم يحذف إلى المتصل هذا وإنما يرد السؤال بناء على منع حذف المنفصل مطلقًا لا على ما ذهب إليه الرضى من أنه ممتنع إذا كان منفصلا بعد إلا كما أشار إليه الزرقاني ولا على ما قاله المصنف في الجامع وشرح بانت سعاد، من أنه يمتنع إذا كان لغرض وقد نص على جواز

الحذف في هذه الآية بخصوصها في شرح بانت سعاد لكون الانفصال لغير غرض وعبارته بعد أن جوز في ما من قوله ما منت أن يكون موصولا اسميًّا أو حرفيًّا ومنت متعد لاثنين محذوفين، والتقدير ما منتكه أو منتك إياه على كونها موصولا اسميًّا أو تمنيتها إياك الوصل على كونها موصولا حرفيًّا وأورد أنه يلزم حذف الضمير المنفصل، وقد نصوا على امتناع حذف العائد المنفصل نحو جاء الذي إياه أكرمت أو ما أكرمت إلا إياه ما نصه إنما امتنع في نحو ما أوردته لأن حذفه في المثال الثاني مستلزم لحذف إلا فيوهم نفى الفعل عن المذكور وإنما المراد نفيه عما عداه وأما المثال الأول فإن فصل الضمير فيه يفيد الاختصاص عند المعنوى، والاهتمام عند النحوي فإذا حذف فإنما يتبادر الذهن إلى تقديره مؤخرًا على الأصل فيفوت الغرض الذي فصل لأجله، وأما الضمير في البيت فإنه يستوى متصلاً ومنفصلا فلا يفوت بتقديره غرض وبهذا يجاب عن سؤال يورد في نحو، ﴿**ومما رزقناهم ينفقون**﴾[1]. وتقريره أنه إذا قدر ومما رزقناهموه لزم اتصال الضميرين المتحدى الرتبة وذلك قليل في ضميري الغيبة ممتنع في غيرهما ولا يحسن حمل التنزيل على القليل وإن قدر رزقناهم إياه لزم حذف العائد المنفصل والجواب باختيار الثاني، وأن العائد المنفصل لا يمتنع حذفه على الإطلاق انتهى. وعلى هذا لا حاجة لما نقله الراعي في شرح النظم عن شيخه ابن سمعة عند قوله:

وقد يبيح الغيب فيه وصلا

بعد أن أورد السؤال على الآية بنحو ما قاله المصنف من قوله أن الفصحاء ارتكبوا في هذه المسألة اتصالها وهى اللغة القليلة لعلمهم بأنه سيحذفونه مع الاتصال، فيخف الكلام بالحذف انتهى. ولا إلى ما نقله المصنف أنه رآه بخط العز النسائي من السؤال المذكور لكن في قوله تعالى ﴿**فاكهين بما آتاهم ربهم**﴾[2] إذا كانت ما موصولة، والجواب أن الاتصال ممتنع في اللفظ للقبح وقبحه لا يمنع جواز تقديره.

---

(١) سورة البقرة: ٣.

(٢) سورة الطور: ١٨.

والأصل رزقناهم إياه لأن تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضميرين المتحدى الرتبة في ضميري الغيبة وهو قليل ((و)) بخلاف جاء ((الذي إنه فاضل أو كأنه أسد)) لأن اسم إن وكأن المشددتين لا يحذف إلا شذوذًا، وأتى بمثالين أحدهما ما لا يغير معنى الجملة وهو إن، والثاني ما يغيرها وهو كأن (أو) الذي ((أنا الضاربه)) لأن الوصف صلة الألف واللام، واسمية أل خفيفة والضمير إذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصا، فإذا حذف فات هذا المعنى وهم بصدد التنصيص على اسميتها. قاله قريب الموضح في حاشية هذا الكتاب وهو سهو لأن العائد المنصوب ليس عائدًا على أل في هذا المثال حتى يدل على اسميتها نصًّا، وإنما هو عائد على الذي كما يفيده العطف بأو والعائد إلى أل إنما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف والتحرير أن العائد المنصوب بالوصف المقرون بأل إن كان عائدًا على غير أل كالمثال المذكور جاز حذفه وإن كان عائدا على أل نحو جاءني الضاربه زيد امتنع حذفه لما تقدم من التعليل ((وشذ قوله:

[١٠٤] ما المستفزُّ الهوى محمودٌ عاقبةً ... ولو أُتيح له صفوٌ بلا كدر

فحذف العائد إلى أل المنصوب بالوصف، وما نافية والمستفز بالسين المهملة والفاء والزاى بمعنى المستخف اسم ما والمحمود خبرها إن كانت حجازية وأتيح بالبناء للمفعول بتاء مثناة فوق فياء مثناة تحت فحاء مهملة بمعنى قدر والمعنى ليس المستفز الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خالص من الكدر ((وحذف منصوب الفعل كثير)) لأن الأصل في العمل للفعل فكثر تصرفهم في معموله بالحذف ((و)) حذف ((منصوب الوصف قليل)) جدًّا بل قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج أجازوه على قبح وقال المبرد ردىء جدا وعلى هذا فيشكل قول النظم:

---

[١٠٤] البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٧١)، وتخليص الشواهد ص ١٦١، والدرر (١/٢٩٨)، وشرح الأشموني (١/٧٩)، والمقاصد النحوية (١/٤٤٧)، وهمع الهوامع (١/٨٩)... المعجم المفصل (١/٤٢٥).

والشاهد فيه قوله: (**ما المستفز الهوى**) حيث حذف عائد (**أل**) الموصولة، لأنه دل عليه دليل، والتقدير: ما المستفزه الهوى.

والحذف عندهم كثير منجلي في عائد متصل إن انتصب
بفعل أو وصف.

فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف «ويجوز حذف» العائد «المجرور بالإضافة إن كان المضاف» الجار للعائد «وصفا» ناصبًا للقائد تقديرًا بأن كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال «غير ماض» خلافًا للكسائي نحو: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾[1]. والأصل فاقض الذي أنت قاضيه، فحذف العائد على ما وهو موصول اسمي. قال الموضح في الحواشي وماهذه تحتمل أن تكون مصدرية أي اقض قضاءك أو مدة قضائك بدليل ﴿إنما تقضى هذه الحياة الدنيا﴾[2]. انتهى ولكنه هنا حاول شرح قول النظم:

كذاك حذفُ ما بوصفٍ خُفِضا كأنتَ قاضٍ بعد أمر من قَضَى

بخلاف «جاء الذي قام أبوه» لأن المضاف الجار للعائد ليس بوصف «أو» جاء الذي «أنا أمس ضاربه»

«**قوله: وهو قليل**» قال الزرقاني: أي فيعتبر ما هو الكثير وهو الانفصال، وهذه المسألة هي المشار إليها في النظم بقوله:

وقد يبيح الغيب فيه وصلا مع اختلاف ما

«**قوله: قاله قريب الموضح**» فيه أنه لم يقله في المثال، وإنما قاله في اشتراط كون الوصف غير صلة الألف واللام. نعم لم يناقش في المثال لأن المناقشة فيه ليست من دأب المحصلين والمكي اعترض المثال بما قال الشارح فالشارح أخذ منه ونقل اللقاني كلام المكي. قال وفيه بحث إذ التمثيل به للعائد المنصوب بوصف صلة لأل صحيح إذ لم يشترط المصنف أن يكون المنصوب عائد أل، لكن في الحكم بعدم جواز حذف نحو هذا العائد بحث إذ ليس عائد أل ولا عمدة كاسم إن وخبر كان فانظره. فإن الرضى نص على عدم منع حذف مثله. إذ قال: وأما في غيره أي غير العائد المنصوب المنفصل بعد إلا فلا منع

---

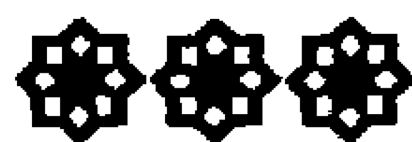
(١) سورة طه: ٧٢.
(٢) سورة طه: ٧٢.

أي من حذفه ولعل هذا مراد المكي.

وقال الشهاب القاسمي أقول يمكن أن يجاب بأن قوله أو أنا الضاربه ليس عطفا على إياه أكرمت حتى يكون التقدير أو جاء الذي أنا الضاربه بل على جاء الذي إياه أكرمت، والتقدير جاء الذي إلخ أو نحو أنا الضاربه وتجعل الهاء عائدة لأل والفاعل المستتر عائد لغير أل مما دلت عليه القرينة، ويفرض هذا المثال جوابًا عن السؤال عن مضروب زيد كأنه قيل من الضاربه زيد، فقال المتكلم أنا الضاربه أي هو أي زيد غاية الأمر أن الصلة جارية على غير من هي له ومذهب البصريين وجوب إبراز الفاعل مطلقًا، ومذهب الكوفيين الوجوب عند خوف اللبس وعدم الوجوب عند أمن اللبس، واللبس هنا مدفوع بوقوع هذا المثال جوابًا لقول القائل من الضاربه زيد كما فرضناه كذلك، وهذا وإن كان فيه تكلف في الجملة لكنه صحيح، وهو أولى من حكم الشيخ خالد كغيره على المصنف بالسهو فليتأمل انتهى. والشارح لم ينص على سهو المصنف لكنه لازم له.

((**قوله: ناصبا للعائد تقديرًا**)) قال الزرقاني: فيه نظر لأن النصب التقديري للمعربات دون المبنيات، فلو قال ناصبًا للعائد محلا كان مناسبًا وأجيب بأن النصب لما كان عارضًا على الأصلي وهو الجر سماه تقديريا لذلك.

((**قوله: قال الموضح في الحواشي وما هذه إلخ**)) قال في حواش أخر: قال بعضهم ولكون الصلة جملة اسمية يمتنع كون ما مصدرية. أي فاقض قضاءك قال أبو حيان: ليس مجمعًا عليه بل ذهب ذاهبون من النحاة إلى أن ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية أقول انظروا ما أبرد هذا الكلام وكيف يرد على الناس بالأقوال الواهية وصاحب هذا المذهب لعله لا يجوز مثله في القرآن انتهى.



لأن المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على الأصح، وبخلاف جاء الذي أنا مضروبه لأن الوصف اسم مفعول وإنما لم يجز حذفه فيهن لأنه ليس منصوبًا تقديرًا ((و)) يجوز حذف العائد ((المجرور بالحرف إن كان)) في موضع نصب وكان ((الموصول أو)) الاسم ((الموصوف بالموصول مجرورًا بمثل ذلك الحرف لفظًا)) ومعنى ((أو معنى)) فقط ((و)) اتفقا فيهما ((متعلقا)) سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى أو معنى فقط أم اختلفا نوعا واتحدا مادة لأن الضمير عبارة عن الموصول أو الموصوف به فلابد أن يكون الجار لهما متحدا من جهة المعنى والمتعلق، فإذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليهما وذلك معنى قول النظم:

كذا الذي جر بما الموصول جر

((نحو ﴿ويشرب مما تشربون﴾[1].)) فالموصول وهو ما مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بيشرب قبلها، والعائد المحذوف مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بتشربون والتقدير ويشرب من الذي تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقًا ((و)) نحو قوله وهو كعب بن زهير[2]:

[١٠٥] (لا تركَنَنَّ إلى الأمْر الذي ركنتْ) أبناءُ يعصر حينَ اضطرها القدرُ

---

(١) سورة المؤمنون: ٣٣.

(٢) **كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني**، أبو المضرَّب: شاعر عالي الطبقة، من أهل نجد.

له ((**ديوان شعر – ط**)) كان ممن اشتهر في الجاهلية. ولما ظهر الإسلام هجا النبي ﷺ وأقام يشبب بنساء المسلمين، فهدر النبي دمه، فجاءه كعب، مستأمنًا، وقد أسلم، وأنشده لاميته المشهورة، فعفا عنه النبي ﷺ فخلع عليه بردته. وهو من أعرق الناس في الشعر.

أبوه زهير بن أبي سلمى، وأخوه بجير..

الأعلام (٥/٢٢٦)، خزانة الأدب للبغدادي (٤/١١، ١٢).

[١٠٥] **البيت من البسيط**، وهو لكعب بن زهير في المقاصد النحوية (١/٤٤٩)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٧٤)، وشرح الأشموني (١/٨١). المعجم المفصل (١/٣٥٦).

والشاهد فيه قوله: ((**لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت أبناء يعصر**)) حيث حذف العائد من جملة الصلة إلى الموصول، لكون ذلك العائد محرورًا بحرف جر مماثل =

فالموصوف بالموصول وهو الأمر مجرور بإلى المعدية وهي متعلقة بتركنن، والعائد المحذوف مجرور بإلى المعدية وهي متعلقة بركنت والتقدير لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت إليه. فاتفق الحرفان لفظا ومعنى متعلقًا، وأقيم الموصول بالموصول مقام الموصول لأنه نفسه في المعنى ويعصر بمهملات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو أبو قبيلة من باهلة وحكم المضاف للموصول كذلك نحو مررت بغلام الذي مررت أي به، ومثال اتفاقهما معنى فقط حللت في الذي حللت به فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء لأنها بمعنى في كذا. قالوا وفيه نظر لأنه لا يعلم نوع المحذوف، ومثال اختلاف المتعلقين لفظًا واتحادهما معنى نحو ﴿فاصدع بما تؤمر﴾(١). أي به لأن اصدع في معنى مر على خلاف في هذه والتي قبلها ومثال اختلاف المتعلقين نوعًا واتحادهما مادة قوله:

[١٠٦] وقدْ كُنتَ تُخفي حبَّ سمراءَ حِقبةً فبُح لأن مِنْها بالَّذِي أنتَ بائحٌ

أي به أنشده أبو الفتح ((وشذ قوله)) وهو حاتم بن عدي الطائي:

[١٠٧] ومن حسدٍ يجورُ على قومِي (وأي الدهرِ ذو لم يَحسدُونِي)

= للحرف الذي جر الموصوف بالموصول في اللفظ والمعنى.

(١) سورة الحجر: ٩٤.

[١٠٦] **البيت من الطويل**،وهو لعنترة في ديوانه ص٢٩٨، والمقاصد النحوية (٤٧٨/١)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥٦/١)، (٦٧/٥)، وتذكرة النحاة ص ٣١، والخصائص (٣٥/٣)، وشرح الأشموني (٨١/١)، وشرح ابن عقيل ص٩٢، ولسان العرب (٤٢/١٣) (أين). المعجم المفصل (١٦٤/١).

والشاهد فيه قوله: (بالذي أنت بائح) حيث حذف الضمير العائد على اسم الموصول، لأنه مجرور بمثل ما جر به اسم الموصول **(الذي)** والتقدير: الذي أنت بائح به.

[١٠٧] **البيت من الوافر**، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ص٢٧٦، وتخليص الشواهد ص١٦٤، والمقاصد النحوية (٤٥١/١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٧٥/١)، وشرح الأشموني (٨١/١)... المعجم المفصل (١٠٣٥/٢).

وفي البيت ثلاثة شواهد أولها: استعمال **(ذو)** بمعنى **(الذي)** على لغة طيئ. **ثانيهما**: استعمال **(أي)** الاستفهامية في معنى النفي، **وثالثها**: حذف العائد المجرور بالحرف، واسم الموصول غير مخفوض بمثل ذلك الحرف، والتقدير: الذي لم يحسدوني فيه،=

فأي استفهامية مبتدأ وذو خبره، وهي موصوله عند الطائيين واقعة على الدهر وجملة لم يحسدوني صلتها والعائد محذوف ((أي فيه)) والذي سهل حذفه كون مدلول الموصول زمانا، وقد عاد عليه الضمير المجرور بفي كما تقول أعجبني اليوم الذي جئت تريد فيه وجعله بعضهم منقاسا بخلاف غير الزمان فإنه لا يتعين فيه الجار وهذا ظاهر إن قلنا بأن الحذف ليس.

((**قوله: المجرور بالحرف**)) قال اللقاني قال الرضي: وينجر بحرف جر متعين وإنما شرط التعيين لأنه لابد من حذف الجار أيضًا إذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور، فينبغي أن يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى: ﴿**أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا**﴾[1]. أي تأمرنا به أي بإكرامه وقوله تعالى: ﴿**فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ**﴾[2].أي به أي بإظهاره قال:

فقلت لها لا والذي حج حاتم أخونك عهدا إنني غير خوان

ثم قال: وربما يحذف المجرور وإن لم يتعين نحو الذي مررت زيد أي مررت به وإن احتمل مررت معه أو له أو نحو ذلك انتهى. وهذا يخالف طريقة المصنف بلا خفاء انتهى.

وقال الزرقاني: قال الرضى: ومذهب الكسائي في مثل هذا الحذف التدريج وهو أن يحذف حرف الجر أولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبًا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والأخفش حذفهما معًا إذ ليس حذف حرف الجر قياسيا في كل موضع والمجوز له هنا استطالة الصلة، ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفها مع المجرور بها انتهى. وقوله فيصير منصوبًا أي على طريق التوسع وقوله بحذفها أي الكلمة التي هى حرف الجر والله أعلم انتهى. ويأتي قريبًا في كلام الشارح التعرض لهذا الخلاف.

((**قوله: من الذي تشربون منه**)) إنما قدر منه ولم يقدر الضمير منصوبًا على معنى تشربونه. قالوا لأن ما كان مشروبًا لهم لا ينقلب مشروبًا لغيرهم، وقد

= وهذا الحذف ضرورة.

(١) سورة الفرقان: ٦٠.

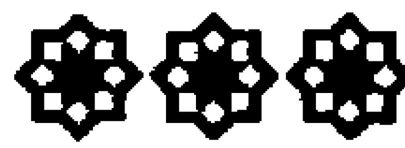
(٢) سورة الحجر: ٩٤.

يصح على معنى يشربون جنسه.

((**قوله: وكذا قالوا**)) فيه أن جماعة نصوا على عدم جواز الحذف في هذه الصورة فكيف ينسبه للجميع، ثم ينظر فيه وممن مشى على عدم الجواز الأشموني والجلال السيوطي في جمع الجوامع.

((**قوله: نحو ﴿فاصدع بما تؤمر﴾**[1].)) يجوز في ما في الآية أن تكون مصدرية كما استظهره في المغنى ولم يلتفت إلى اعتراض أبي حيان على الزمخشري في تجويزه أنه مبنى على مذهب من يجيز أن يكون المصدر يراد به أن والفعل المبنى للمفعول، والصحيح أن ذلك لا يجوز لظهور سقوطه لأن ما ذكره في مصدر صريح، وعلة منعه التباسه بالذي يراد به أن والفعل المبنى للفاعل لا فيما إذا تلفظ بأن والفعل لعدم اللبس كما لا يخفى، وكلام النحاة صريح في جواز هذا من غير خلاف كما بيناه في حاشية المختصر في بحث الاستعارة.

((**تنبيه**)) يمكن أن يكون من اتحاد المتعلق معنى ما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به من قبل في سورة الأعراف، ويدل على أن العائد المحذوف مجرور قوله تعالى: في يونس ﴿**فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به**﴾[2]. وبيان كونه من ذلك أن مجموع ما كانوا ليؤمنوا بمعني كذبوا به فاتحد المتعلقان معنى، ويمكن أن يقال قد تعدى قوله تعالى: ﴿**لِيُؤْمِنوا**﴾[3]. بالباء ويؤمن نقيض يكذب فأجراه مجراه لأنهم قد يحملون الشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره.



(١) سورة الفرقان: ٦٠.

(٢) سورة يونس: ٧٤

(٣) سورة يونس: ٧٤.

التدريج كما يقول الإمام سيبويه، أما إذا قلنا إنه على التدريج كما يقول به الأخفش فلا يكون شاذًا لأنه لما حذف في أولا صار الضمير منصوبًا على المفعول به توسعًا فكأنه قال، وأي الدهر ذو لم يحسدونيه ثم حذفت الهاء وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ويمكن أن يخرج عليه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾(١). أي به فحذف الجار أولا والضمير ثانيًامن نصب لا من جر وذهب يونس وابن الزكى في البديع إلى أن الذي في الآية الشريفة موصول حرفى ولا حذف ((و)) شذ أيضًا ((قوله)) وهو رجل من بني همدان:

[١٠٨] وإنّ لسانِي شهدةٌ يُشفى بهَا (وهو عَلى مَن صبّه اللهُ علقمُ)

أي عليه. أنشده الفارسي وشهدة بضم الشين المعجمة العسل بشمعه وهو بتشديد الواو المفتوحة على لغة فيها مبتدأ وعلقم خبره وعلى من متعلق بعلقم لأنه بمعنى مر، والعلقم الحنظل وجملة صبه الله صلة من المجرورة

(١) سورة الشورى: ٢٣.

[١٠٨] **البيت من الطويل**، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٥/٢٦٦)، وشرح الأشموني (١/٨١)، وشرح المفصل (٣/٩٦)، همع الهوامع (١/٦١)، (٢/١٥٧).

المعنى: الشاعر يمدح نفسه بأنه لديه لسان كالعسل يشفى به في حالة المدح، ويكون كالعلقم إذا سلط على إنسان في حالة الهجاء.

الإعراب: **وإن**: الواو بحسب ما قبلها، **إن**: حرف توكيد ونصب، ((**لساني**)): اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، **والياء**: ضمير مبنى في محل جر بالإضافة، ((**شهدة**)): خبر ((**إن**)) مرفوع بالضمة، **يشتفى**: فعل مضارع مبنى للمجهول، **بها**: جار ومجرور متعلق بـ ((**يشتفى**)) **وهو**: الواو حرف عطف، ((**هو**)): ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، **علىمن**: جار ومجرور متعلق بـ ((**علقم**))، ((**صبه**)): فعل ماض مبنى على الفتح، **والهاء**: ضمير مبنى في محل نصب مفعول به، ((**الله**)): لفظ الجلالة في محل رفع فاعل، **علقم**: خبر مرفوع بالضمة، وجملة ((**هو علقم**)) معطوفة على جملة ((**إن لساني**))، وجملة ((**صبه الله**)) صله الموصول لا محل لها من الإعراب، وجملة ((**يشتفى بها**)) في محل رفع نعت.

وفي البيت شاهدان: الأول: (وهو على من) حيث شدد الواو على لغة همدان.

الثاني: حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة، وهو ضمير مجرور محلا بحرف جر محذوف، والتقدير: وهو علقم على من صبه الله عليه.

بعلى والعائد على من محذوف مجرور بعلى وهي متعلقة بصب، والتقدير وهو علقم على من صبه الله عليه والمعنى وأن لساني مثل العسل والشهد يشتفى به الناس وأنه مثل الحنظل في المرارة على من سلطه الله عليه «فحذف» حاتم الطائي «العائد» المجرور بفي مع انتفاء خفض «الموصول» وهو ذو «في» البيت «الأول» وهو قوله:

ومن حسد إلخ

«و» حذف الهمداني العائد المجرور بعلى «مع اختلاف المتعلق» في البيت «الثاني» وهو قوله وإن لساني شهدة إلى آخره «و» المتعلقان بفتح اللام «هما صب وعلقم» ويمتنع الحذف إذا كان العائد المجرور محصورا نحو مررت بالذي ما مررت إلا به إذ إنما مررت به أو كان نائبًا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به أو كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي مررت به في داره أو كان حذفه ملبسًا نحو رغبت فيما رغبت فيه لأنه لا يعلم أن الأصل فيه أو عنه وقيل يجوز لأن الحذف يدل على اتفاق الحرفين، ولو كانا متباينين لم يجز الحذف لأنه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا أوفق.

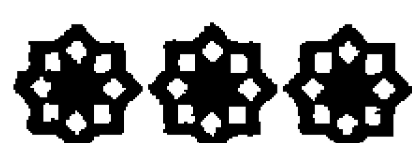
«قوله: ويمتنع الحذف إذا كان العائد المجرور محصورًا» هذا يعلم من باب المفعول به وأنه يمتنع حذفه إذا كان محصورًا كما قال في النظم:

وحذف فضلة أجز إن لم يضر كحذف ما سيق جوابًا أو حصر

وذكر المرادي امتناعه في صور أخرى فانظره.

«قوله: أو كان لا يتعين إلخ» ظاهره أن حذفه حينئذ ليس بملبس وهو خلاف ما مر عن الرضى في المجرور والمنصوب وعن المصنف في المنصوب.

«قوله: أو كان حذفه ملبسًا نحو رغبت إلخ» هذا إجمال لا إلباس ويأتي الفرق بينهما في باب الفاعل.



باب المعرف بالأداة

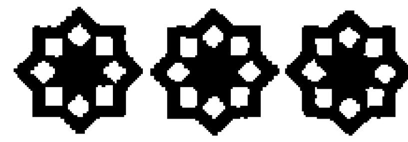
قال في التسهيل «وهي أل لا اللام وحدها وفاقًا للخليل وسيبويه، وليست الهمزة زائدة خلافًا لسيبويه» اهـ وقال الموضح في شرح القطر والمشهور بين النحويين أن المعرف أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه، ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان، والثاني عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الأخفش، وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرف أل قال: وإنما الخلاف بينهما في الهمزة زائدة هي أم أصلية واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه وتلخص في المسألة ثلاثة مذاهب أحدها: أن المعرف أل والألف أصل، والثاني: أن المعرف أل والألف زائدة والثالث: أن المعرف اللام وحدها انتهى. وأسقط مذهبًا رابعًا وهو أن المعرف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وهو مذهب المبرد ولكل منها حجة تعضده، فحجة الأول فتح الهمزة وأنهم يقولون لاحمر بنقل حركة همزة أحمر.

باب المعرف بالأداة

«قوله: المشهور عند النحويين أن المعرف أل عند الخليل، واللام وحدها عند سيبويه» على هذا جرى الناظم في شرح الكافية، وذكره ولده في الشرح، وحاصله أنه اتفق الشيخان على استحقاق الأداة للتخفيف وعلى أن ذلك قد فعل وعلى وجود معارض للحالة الأصلية وأنه في حالة الابتداء، فقال سيبويه فعل التخفيف في أصل الوضع إن وضعت الأداة على حرف واحد، وعارضنا معارض في الابتداء فزدنا على الأصل وقال الخليل: فعل بأن حذف من الأداة وعارضنا معارض في الابتداء فبقينا على الأصل.

«قوله: وزعم ابن مالك إلخ» أي في شرح التسهيل وقال فيه إن الهمزة عند سيبويه زائدة معتد بها في الوضع لا أصلية كما يقول الخليل، فسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتداده بهمزة اسمع ونحوه بحيث لا يعده رباعيًا

فيعطى مضارعه من ضم الأول ما يعطى مضارع الرباعي للاعتداد بهمزته وإن كانت همزة وصل زائدة فلذا لا يعد أداة التعريف اللام وحدها مع القول بأن همزتها همزة وصل زائدة انتهى. وبهذا يندفع قول اللقاني في صحة هذا القول من جهة المعنى نظر. إذ لا معنى لأن أل بجملتها معرفة إلا أنها موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة زائدة انتهى. ويندفع أيضًا بأن الزيادة التي تنافي الأصالة الزيادة على الشيء، لا فيه بدليل حروف المضارعة وسين الاستعمال ونحو ذلك.



إلى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها في القسم والنداء والتذكر. يقولون إلى كما يقولون قدى ويثبتونها مسهلة في نحو ﴿آلذكرين﴾ وحجة الثاني سقوطها في الدرج، وأما فتحها فلمخالفتها القياس بدخولها على الحرف، وأما ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة فلا يعتد بها، وأما ثبوتها في القسم والنداء نحو ها الله لأفعلن ويا ألله فلان أل صارت عوضا عن همزة إله، وأما قولهم في التذكر إلى فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلا منزلة قد وأما ﴿آلذكرين﴾ فلالتباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث أنها ضد التنوين الدال على التنكير وهي حرف واحد ساكن فكانت كذلك تشبه أمثالها ولا تقوم بنفسها وإنما خالفت التنوين ودخلت أولا لأن الآخر يدخله الحذف كثيرًا، فحصنت من الحذف بذلك وإنما كانت لاما لأن اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفا وإذا أظهرت جاز وحجة الرابع أنها جاءت لمعنى، وأولى الحروف بذلك حرف العلة وحركت لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة كهمزة التكلم والاستفهام وإن اللام تغير عن صورتها في لغة حمير.

قال الزجاج في حواشيه على ديوان الأدب: حمير يقلبون اللام ميمًا إذا كانت مظهرة كالحديث المروى إلا أن المحدثين أبدلوا في الصوم والسفر وإنما الإبدال في البر فقط وقع، وربما وقع في أشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله: وأم سلمة اهـ. وأراد بالحديث المروى قوله: ﷺ (ليس من البر الصيام في السفر)[1] والناظم في النظم اقتصر على قولين فقال:

أل حرف تعريف أو اللام فقط

((وهي)) على كل قول ((قسمان إما جنسية)) وأنواعها ثلاثة وجه الحصر فيها أن يقال لا يخلو إما أن تخلفها كل حقيقة أو مجازًا أو لا تخلفها أصلاً ((فإن لم تخلفها كل)) لا حقيقة ولا مجازًا ((فهي لبيان الحقيقة)) والماهية من حيث هي نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ﴾[2]. أي من حقيقة الماء المعروف وقيل

(١) صحيح البخاري (٦٨٧/٢) ح (١٨٤٤) وصحيح مسلم (٧٨٦/٢) ح (١١١٥). من حيث جابر بن عبد الله. وصحيح ابن حبان (٣١٧/٨)، وأخرجه الحاكم في المستدرك (٥٩٨/١).

(٢) سورة الأنبياء: ٣٠.

المنى ﴿كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[(١)]. والفـرق بيـن المعـرف بـأل هـذه واسـم الجنـس النكرة هو الفرق بين المقيد، والمطلق، وذلك أن ذا الألف واللام يـدل علـى الحقيقة بقيد حضورهافي الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيـد. قالـه الموضـح فـي المغنـي ((وإن خلفتهـا)) كـل حقيقـة فهـي لشمول أفراد الجنس نحو ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً﴾[(٢)]. فإنه لـو قيـل وخلـق كل إنسان ضعيفًا لكان صحيحًا على جهة الحقيقة ((وإن خلفتها)) كل ((مجازا فـ)) ـهي ((لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو أنت الرجل علمًا)) فإنه.

((**قوله: فيثبتونها مع تحرك ما بعدها**)) أي ولو كانت الهمزة زائدة للتوصـل للنطق بالساكن لم يثبتوها حينئذ لعدم الحاجة إليها، وقال ابـن النـاظم المشـهور من قراءة ورش أنه يبدأ بالهمزة في نحو ﴿**الآخرة والأولى**﴾ ومثله فـي المـرادي وحاصله أن ورشا لا يسقط همزة الوصل في الابتداء فيما ذكـر إلا شـذوذًا وفـي النشر خلافه.

((**قوله: ويثبتونها في القسم والنداء**)) أي جوازًا بدليـل مـا قـالوه فـي بـابي النداء والقسم من أنه يجوز وصل ألف الله فيهما وحذف ألفها في القسم.

((**قوله: والتذكر**)) هو أن يلحق المتكلم آخر كلامه مدة تشعر باسترساله في الكلام.

((**قوله: يقولون**)) أي العرب.

((**قوله: ويثبتونها مسهلة**)) أي همزة الوصل لا تثبت إذا ابتدئ بغيرها فيـلزم وقوع بدلها حيث لا تقع هى، وذلك ترجيح فرع علـى أصـل وبذلـك يعـرف أن الجواب عن هذه الحجة لا يلاقيها لأن دعوى أن الألف أصـل سـالمة مـن ذلـك ولهذا قال الناظم في شرح التسهيل وتبعه ولده أن فيما ذهب إليه الخليل سـلامة من التعرض لالتباس الاسـتفهام بـالخبر أو بقـاء همـزة الوصـل فـي غـير الابتـداء مسهلة أو مبدلة ومرادهما أن الهمزة إذا فتحت تلتبس بهمزة الاسـتفهام فتحتـاج إلى الإبدال أو التسهيل وذلك مؤد لوقوع الفرع حيث لا يقع الأصل.

---

(١) سورة الأنبياء: ٣٠.

(٢) سورة النساء: ٧٦.

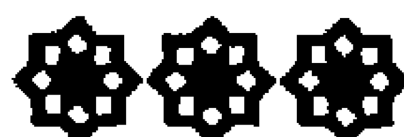
((**قوله: وإنما كانت إلخ**)) قال الدنوشري: بيانه أن اللام لما كان يكثر إدغامها خففت فكانت أولى لكثرة دورانها، وأشبهت التنوين من حيث الإدغام في حرف، والإظهار في آخر.

((**قوله: فهي لبيان الحقيقة**)) قال اللقاني: ينتقض بنحو قولك ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص أي ادخل سوقًا، فإن كلا لاتخلف أل فيه واللام فيه ليست للحقيقة بل المراد بمدخولها فرد مبهم فليتأمل اهـ. ويمكن أن يجاب بأن أل فيما نقض به للحقيقة في الحقيقة لكن حملت على فرد بسبب القرينة وأن الدخول لا يكون إلا فيه.

((**قوله: حقيقة**)) حال من فاعل خلف الراجع لكل.

((**قوله: فلشمول خصائص الجنس**)) قال اللقاني: هذا بيان لحاصل المعنى المراد في قولك أنت الرجل لا لمدلول اللفظ إذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل، ثم التمييز في نحو قولك أنت الرجل علما ينافي أن أل لخصائص الجنس على الشمول إذ التمييز طبق المميز أفرادًا وغيره والمميز إذا كان هو خصائص الجنس العلم والكتابة وغيرهما والتمييز نوع منه فالصواب أن أل في نحوه للجنس أي الماهية مبالغة كما في التلخيص في بحث تعريف المسند باللام فيه وقد يقيد قصر الجنس على شيء تحقيقًا نحو زيد الأمير أو مبالغة لكما له فيه نحو عمر والشجاع اهـ. ولخصه الدنوشرى بقوله: اعترض التمثيل بما ذكر بأنه لا يشمل جميع خصائص الرجال، وإنما يصدق بخصوصية واحدة وهى العلم وخصائص الرجال لا تنحصر في العلم بل منها الكتابة والشعر وغير ذلك، وقد يجاب بأن المراد جميع علوم الناس فيه اهـ. ولا يخفى أن الجواب لا يدفع الاعتراض بل هو عينه فتأمل. إلا أن يكون مراده منع كون ما ذكره المعترض هو المراد من المثال بل المراد منه الجمع لخصائص صفة العلم، ويؤيده قوله في المغنى بعد التمثيل بأنت الرجل علمًا أي الكامل في هذه الصفة.

((**قوله مبالغة**)) مفعول له.



لو قيل أنت كل رجل علما لصح على جهة المجاز على معنى أنك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال، وفي الحديث كل الصيد في جوف الفرا وقال ابن هانئ:

[١٠٩] وليسَ على الله بمستنكرٍ أنْ يجمعَ العالمَ في واحدِ

فإن قيل هذا الضابط يصدق على أل في الاستغراق العرفي نحو جمع الأمير الصاغة أي صاغة بلده أو مملكته فإن كلا تخلف الأداة فيه مجازًا، وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الأمير أو صاغة مملكته دون من عداهم. أجيب بأن الكلام في أل المعرفة وأل في الصاغة موصولة على الأصح «وإما عهدية» وهي ثلاثة أنواع أيضًا «(و)» وجه الحصر أن يقال «العهد إما ذكرى» بكسر الذال المعجمة وهي التي يتقدم لمصحوبها ذكر «نحو» ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾[1]. وفائدتها التنبيه على أن الرسول الثاني هو الرسول الأول، إذ لو جيء به منكرا لتوهم أنه غيره ولذلك لا يجوز نعته والذكر باللسان ضد الإنصات وذاله مكسورة، وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة. قاله الكسائي وقال غيره هما لغتان بمعنى حكاه الماوردي في تفسير سورة البقرة «أو علمي» وهو أن يتقدم لمصحوبها علم نحو ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾[2]. ﴿تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾[3]. لأن ذلك معلوم عندهم «أو حضوري» وهو أن يكون مصحوبها حاضرا نحو ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[4]. أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفي بعض النسخ إسقاط حضوري وإثبات علمي مكانه ومثله باليوم أكملت.

---

[١٠٩] البيت من السريع، وهو لأبي نواس في ديوانه (٣٤٩/١)، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ص ١١٤.

والشاهد فيه قوله: (العالم) حيث جاءت **(أل)** مفيدة للاستغراق باعتبار صفات أفراد العالم.

(١) سورة المزمل: ١٥، ١٦.

(٢) سورة طه: ١٢.

(٣) سورة التوبة: ٤٠.

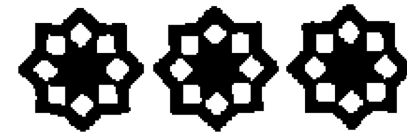
(٤) سورة المائدة: ٣.

((**قوله: الفرا**)) قال في القاموس: كجبل وسحاب: حمار الوحش، وقال الهروى الفرا مقصور: حمار الوحش.

((**قوله: وأل في الصاغة موصولة**)) فيه نظر لأن محل كون الدالة على الصفة الصريحة موصولة ما لم يقصد بالصفة الثبوت وإلا فهى حرف تعريف.

((**قوله: ولذلك لا يجوز نعته**)) أي لأنه يشبه الضمير وهو واقع موقعه.

((**قوله: أو علمي**)) قال اللقاني: العلمى هو العهدى إذ العهد هو العلم، فيلزم تقسيم الشيء إلى نفسه، فالصواب أو حضورى كما عبر به في علم الجنس. انتهى وهذا على ما في بعض النسخ وفي بعضها أو حضورى كما قال الشارح. ولا إشكال في هذا النوع لكن يبقى الكلام في التعبير عن النوع الثاني فإنه على نسخة التعبير عن الثالث بحضورى يظهر ما في غالب النسخ من التعبير عنه بعلمى، وعلى ذلك شرح الشارح، وأما على نسخة التعبير عن الثالث بعلمى لا يظهر التعبير عنه بذلك فلعل المصنف عبر عنه بذهنى فليحرر.



فصل وقد ترد أل زائدة

((وقد ترد أل زائدة)) أي غير معرفة وغير موصولة ((وهي)) ثلاثة أنواع وذلك لأنها ((إما)) زائدة ((لازمة كالتي في علم قارنت وضعه)). سواء قارنت ارتجاله أو نقله فالأول ((كالسموأل)) بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفي آخره لام علم لرجل من اليهود شاعر وفي القاموس السموأل بالهمز طير يكنى أبا براء ((واليسع)) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة علم على نبي وهو أعجمي معرب لفظه لفظ المضارع وليس بمضارع قاله الفارسي ((و)) الثاني ((نحو اللات والعزى)) علمين مؤنثين لصنمين، فاللات كانت لثقيف بالطائف، وعن مجاهد كان رجلا يلت السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره

((فصل)) ((قوله: أي غير معرفة)) قال اللقاني: أي ليس المراد بالزائد الصالح للسقوط إذ اللازم لا يصلح للسقوط.

((قوله: كالتي في علم)) قال اللقاني: فيه إشارة إلى أن أل جزء العلم وإلا لقال كالداخلة على علم.

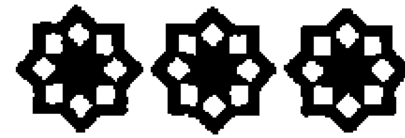
((قوله: وفي القاموس إلخ)) قال الزرقاني: لا مخالفة بينه وبين ما قبله في الضبط وإنما المخالفة من جهة من هو علم عليه، فعلى الأول هو علم لرجل من اليهود، وعلى الثاني علم طير يكنى بما ذكر.

((قوله: واليسع)) جعل أل الداخلة عليه من هذا القسم أحسن مما ذهب إليه البيضاوى من كونها من قبيل اليزيد، لأن تلك إنما تقع في الشعر وفي كلام الجوهري تدافع حيث قال: ويسع اسم من أسماء العجم، وقد أدخل عليه الألف واللام وهما لايدخلان على نظائره، كيعمر ويزيد ويشكر إلا في ضرورة الشعر. انتهى.

وقد يجاب بأن الشاذ قد يلحق بالمجوز للضرورة كما ذكره ابن الناظم والمصنف.

((قوله: وهو أعجمي إلخ)) هذا أحد قولين ذكرهما السمين، والثاني: أنه

علم منقول من فعل مضارع ماضيه وسع، وأل زائـدة لازمـة لمقارنـة الوضـع أي النقل. قال اللقاني: وأنت إذا تأملت ذلك وجدته مشكلا لأنه علـى القـول الأول عربي وهو علم ليوشع فتى موسى عليهما السلام على مـا ذكـروا فيخـالف ذلـك قولهم أسماء الأنبياء كلهـا أعجميـة إلا أربعـة صالحًـا وشـعيبًا وهـودًا ومحمـدًا عليهم الصلاة والسلام وعلى الثاني قال كلمة عربية فكيـف تقـارن وضـع الاسـم الأعجمي أي الموضوع بوضع العجم إلا أن يقال واضع اللغة هو اللـه تعـالى ولا مانع أن يضع كلمة بعضها من علم العرب وبعضها من علم العجم قـال الشـهاب القاسمي: قوله فيخالف ذلك قولهم إلخ قد يجاب بـأن قولهـم المذكـور بـالنظر للمتفق عليه وقوله وعلى الثاني إلخ هذا يتوقف على أن أل ليست في لغة العجـم وقوله: إلا أن يقال إلخ فيه نظر لأنا وإن قلنـا واضـع اللغـة هـو اللـه تعـالى لكـن واضع الأعلام إنما هو الوالدان ومن ينزل منزلتهما كذا قـرره فـي درسـه. انتهـى أقول: نص السعد في التلويح على أن الأعلام لا تنسـب للغـة دون أخـرى وقـول النحاة أن بعض الأعلام أعجمي معناه أنه أقرب إلى كلامهم لأنه على وزانـه فـلا إشكال على كل حال.



فجعلوه وثنا وكانت تاؤه مشددة فخففت والعزى كانت لغطفان، وهي شجرة أصلها تأنيث الأعز وبعث إليها رسول الله ﷺ خالد بن الوليد فقطعها فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها على رأسها وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول:

[١١٠] يا عزُّ كُفرانكِ لا سُبحانك إني رأيتُ الله قدْ أهانك

ورجع فأخبر رسول الله ﷺ بذلك فقال رسول الله ﷺ تلك العزى ولن تعبد أبدا[1] ((أو)) كالتي ((في)) اسم ((إشارة وهو الآن)) فإنه علم على الزمان الحاضر مبنى لتضمنه معنى حرف الإشارة الذي كان يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال الفارسي لتضمنه حرف التعريف وأل فيه زائدة ((وفاقا للزجاج والناظم)) في قوله:

وقدْ تزاد لازمًا كاللاتِ والآنَ والذينَ ثمَّ اللاتِ

((أو)) كالتي ((في موصول وهو الذي والتي وفروعهما)) من التثنية والجمع فأل في جميع هذه الأمثلة زائدة لا معرفة ((لأنه لا يجتمع تعريفان)) وهما تعريف أل وغيرها من العلمية والإشارة والصلة على معرف واحد ((وهذه)) الأمثلة ((معارف بالعلمية)) كما في الأربعة الأول، واعترض الدماميني القول بزيادة أل فيها فقال: العلم هو مجموع لفظ أل وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بأنه زائد انتهى. ((والإشارة)) كما في الآن خاصة ((والصلة)) كما في الموصول ((وإما)) زائدة ((عارضة)) وهي نوعان وذلك لأنها ((إما خاصة بالضرورة كقوله)):

[١١١] ولقد جنيتُك أكمُؤا وعساقِلاً (ولقد نهيتُك عن بناتِ الأوبر)

---

[١١٠] لم نجده فيما لدنيا من المصادر.

(١) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧٦/٦)، وقال: رواه الطبراني وفيه يحيى بن المنذر وهو ضعيف، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤٧٤/٦) ح (١١٥٤٧)، وأخرجه أبو يعلى في مسنده ح (٩٠٢) (١٩٦/٢).

[١١١] **البيت من الكامل**، وهو بلا نسبة في الاشتقاق ص٤٠٢، والإنصاف (٣١٩/١)، وأوضح المسالك (١٨٠/١)، وتخليص الشواهد ص١٦٧، وجمهرة اللغة ص ٣٣١، ولسان العرب (٢١/٢) (جوت)، (١٧٠/٤)، (حجر)، (٣٨٥/٤)، (سور)، (٦٢٢/٤)، (عير).، (٢٧١،٥)، (وبر)، (٢٧١/٦) (جحش)، (٧/١١) (أبل)، (١٥٩/١١) =

أنشده ابن جني. وأصل جنيت لك من جنيت الثمرة أجنيها، فحذف الجار توسعًا وأكمؤا بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفي آخره همزة جمع كمء كفلس، وهو أيضًا واحد كمأة كجبهة وعساقلا جمع عسقول بضم العين، وسكون المهملتين وهو الكمأة الكبار البيض التي يقال لها شحمة الأرض، وأصله عساقلا فحذفت المدة ضرورة وبنات أوبر جمع ابن أوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو أوبر ولا بنو عرس لأنها لا تعقل وبنات أوبر كمأة صغار مزغبة رديئة الطعم وهي أول الكمأة وقيل مثل الكمأة وليست كمأة ((وقوله)) وهو رشيد بن شهاب اليشكرى يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكرى(١):

[١١٢] رَأيتُك لمّا أنْ عرفتْ وجوهُنا صدّدتَ (وطبتَ النّفسَ يا قيسُ عَنْ عمرِو)

وأراد بالوجوه أعيان القوم والمعنى أبصرتك حين عرفت أعياننا صددت عنا وطابت نفسك عن قتلنا صديقك عمرا، والشاهد في زيادة أل الداخلة على بنات أوبر في البيت الأول وعلى النفس في البيت الثاني وهي لا تدخل عليهما ((لأن بنات أوبر علم)) لضرب من الكمأة ((والنفس تمييز)) واجب التنكير عند البصريين ((فلا يقبلان التعريف)) فأل الداخلة عليهما زائدة للضرورة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

= (حفل)، (٤٤٨/١١) (عقل)، (١٨/١٢) (اسم)، (١٥٥/١٤) (جنى)، (٣٠٩/١٥) (نجا)... المعجم المفصل (٤٢٠/١).

والشاهد فيه قوله: (بنات الأوبر) حيث زاد (أل) في العلم مضطرا، لأن (بنات أوبر) علم على نوع من الكمأة ردئ.

(١) قيس بن مسعود بن قيس بن خالد بن عبد الله ذي الجدين من بنى ذهل بن شيبان: وال جاهلي، له شعر - كان عاملاً بكسرى هرمز بن أبرويز على ((طف العراقين)) و ((الأيلة)) وهو أبو الشاعر الفارس ((بسطام الشيباني))...

الأعلام (٢٠٨/٥)، المرزباني ٣٢٤.

[١١٢] البيت من الطويل، وهو لرشيد بن شهاب في الدرر (٢٤٩/١)، والمقاصد النحوية (٥٠٢/١)، (٢٢٥/٣)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٨١/١)، وتخليص الشواهد ص ١٦٨، والجني الداني ص ١٩٨... المعجم المفصل (٤٤٤/١).

والشاهد فيه قوله: (وطبت النفس) حيث ذكر التمييز معرفًا بالألف واللام، وكان حقه أن يكون نكرة.وإنما ذاد الألف واللام فيه للضرورة.

ولا ضطـــرار كبنـــاتِ الأوبـــرِ كَذا وطبـتَ النَّفسَ يـا قيسُ السَّري

((**قوله: سمرة**)) بفتح السين المهملة وضم الميم وفتح الراء المهملة.

((**قوله يا عز**)) قال الدنوشري: بضم العين منادى مرخم حذفت ألفه.

((**قوله: اسم إشارة**)) قال الدنوشري: فيه نظر وعبارة غيره، وهو اسم للزمن الحاضر، وإليه أشار الشارح بقوله علم إلخ ومراده بالعلم علم الجنس كما هو ظاهر انتهى. وكونه علمًا خلاف مقتضى كلام المصنف، لأنه جعل أل في الآن قسيم التي في العلم، وقال بعد وهذه معارف بالعلمية والإشارة والصلة فكان ينبغي للشارح أن يجعل كونه علمًا قولا مقابلا لكلام المصنف.

((**قوله: تعريفان**)) قال اللقاني: أي معرفان وتجوز المصدرية.

((**قوله: واعترض الدماميني إلخ**)) قال السنباطي: وأجاب عنه الشمني بأن المراد بأل الزائدة هي التي لا تدل على تعريف سواء جعلت جزءا من اللفظ أو لا دلت على معنى غير التعريف أم لا. لم تدل على شيء أم لا. انتهى.

أقول: وإليه الإشارة بقول المصنف فيما سبق أي غير معرفة فليتأمل انتهى وفيه أن ما أشار إليه المصنف إنما هو عدم منافاة الزيادة للزوم كما مر، وحاصل اعتراض الدماميني أن الزيادة تنافي مقارنة الوضع لما جعلت الكلمة التي فيها أل بإزائه، وجواب الشمني لا يلاقيه، والأقرب الجواب بأن المنافي لتلك الزيادة على الكلمة الموضوعة لمعنى لا فيها على ما مر صدر الباب.

((**قوله: والإشارة كما في الآن**)) وليست زيادة أل في الآن مبنية على أنه متضمن حرف التعريف فقط ليرد أن هذا القول ضعفه الناظم في شرح التسهيل فسقط ما ذكره الجلال في النكت.

((**قوله: لأن بنات أوبر علم**)) أي كما أن ابن أوبر وبنت أوبر علمان فاندفع ما يرد أن بنت أوبر علم وهو إذا جمع ينوى تنكيره، فإذا كان مضافًا تعرف بتعريف المضاف كما أشار إليه اللقاني.

((**قوله: فلا يقبلان التعريف**)) قال اللقاني: قد يرد بلزوم أن لا يكون التمييز نكرة أي يلزم على هذا أن يكون التمييز معرفة إذ يصدق عليه قول الناظم في النكرة والمعرفة وغيره معرفة. قال الشهاب القاسمي: أقول جواب هذا الإيراد أن المراد بقبول أل في تعريف النكرة قبولها في نفسه مع قطع النظر عن كونه تمييزا لا يقبلها وإنما منعه من القبول وقوعه تمييز العارض له.

((ويلتحق بذلك ما زيد)) في النثر ((شذوذا نحو)) قولهم ((ادخلوا الأول فالأول)) فالسابق منهما حال واللاحق معطوف وأل فيهما زائدة، لأن الحال واجبة التنكير والأصل ادخلوا أول فأول وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقبي والمعنى ادخلوا مترتبين الأسبق فالأسبق، وأصل أول على الأصح أوأل على وزن أفعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين وله استعمالان أحدهما: أن يكون اسمًا بمعنى قبل فحينئذ يكون منصرفًا منونا ومنه وقولهم أولا وآخرا.

والثاني: أن يكون صفة فيكون أفعل تفضيل ومعناه الأسبق، فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف ((وإما مجوزة للمح الأصل)) المنقول عنه ((وذلك أن العلم المنقول مما)) أي من شيء ((يقبل أل قد يلمح أصله)) وهو التنكير ((فتدخل عليه أل)) للمح الأصل به ((وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم)) من أسماء الفاعلين ((وحسن وحسين)) من الصفات المشبهة مكبرة أو مصغرة ((وعباس وضحاك)) من أمثلة المبالغة ((وقد يقع)) ذلك ((في المنقول عن مصدر كفضل)) فإنه في الأصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا إذا صار ذا فضل ((أو)) عن ((اسم عين كنعمان)) بضم النون ((فإنه في الأصل اسم للدم)) بتخفيف الميم، ومنه سميت شقائق النعمان لشبه لونها في حمرته بالدم.

فإن قلت في كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك في شرح التسهيل الأولى: أنه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة وجعلهما ابن مالك في مرتبتين فقال ما حاصله: وأكثر وقوعها على منقول من صفة ويليه دخولها على منقول من مصدر ويليه دخولها على منقول من اسم عين والثانية: أنه مثل بالنعمان لما فيه أل للمح الصفة تبعًا للنظم في قوله:

وبعضُ الأعلام عليه دخلا للمح ما قدْ كان عنه نُقلا
كالفضل والحرثِ والنعمانِ فذكر ذا وحذفه سيان

فتكون أل فيه غير لازمة ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الأداة نقله، فتكون لازمة فالجواب عن الأولى بأنها من اختيارات ابن مالك

بل قيل إنها من عندياته فلا يتابع عليها وعن الثانية بأنه يمكن أن يكون سمى بنعمان مجردا من أل كقوله:

[١١٣] أيا جبليّ نعمانَ بالله خليا نسيمَ الصبا يخلص إلى نسيمِها

ومقرونًا بها فلا مخالفة «والباب كله سماعي» يقتصر فيه على الوارد «فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف» أن يقال فيهما المحمد والصالح والمعروف حال العلمية لأنه لم يسمع واللغة لا تثبت بالقياس «ولم يقع» دخول أل «في نحو يزيد ويشكر» علمين «لأن أصله الفعل وهو لا يقبل أل» غير الموصولة فأما قوله:

[١١٤] (رأيتُ الوليدَ بن اليزيدِ مباركًا) شديدًا بأعباء الخلافةِ كاهلُهُ

«فضرورة» دخول أل على اليزيد «سهلها تقدم ذكر الوليد» وأل في الوليد للمح الصفة وقيل أل في اليزيد للتعريف وأنه نكر ثم دخلت عليه أل كما ينكر العلم إذا أضيف كقوله:

[١١٥] علا زيدُنا يومَ النّقا رأسَ زيدِكُم بأَبيضَ ماضي الشّفرتين يمانِ

---

[١١٣] البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٩٦، والزهرة (٣٠٣/١)، وشرح شواهد المغني (٦٠/١)، وبلا نسبة في الحماسة الشجرية (٥٨٠/٢)، ومغني اللبيب (٢٠/١)... المعجم المفصل (٨٨٧/٢).

وفي البيت شاهدان: الأول: أنه أتى بنعمان مجردًا من **(أل)**.

الثاني: مجيء (أيا) حرفا لنداء البعيد.

[١١٤] **البيت من الطويل**، وهو لابن ميادة في ديوانه ص١٩٢، وخزانة الأدب (٢٢٦/٢)، والدرر (٨٧/١)، وسر صناعة الإعراب (٤٥١/٢)، ولسان العرب (٢٠٠/٣) **(زيد)**... المعجم المفصل (٧١٠/٢).

والشاهد فيه قوله: «**الوليد**» و «**اليزيد**» حيث أدخل الشاعر **(أل)** فيهما بتقدير التنكير فيهما، و هي في الحقيقة زائدة.

[١١٥] **البيت من الطويل**، وهو لرجل من طيىء في شرح شواهد المغني (١٦٥/١)، والمقاصد النحوية (٣٧١/٣)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٨٩/٣)، وجواهر الأدب ص ٣١٥، وخزانة الأدب (٢٢٤/٢)، وسر صناعة الإعراب (٤٥٢/٢)، وشرح الأشموني (١٨٦/١)، وشرح المفصل (٤٤/١)، والمعجم المفصل ١١٢٠.

واللغة: النقا: يوم كانت في معركة، **الشفرتين**: مثنى شفرة وهي حد السيف.

المعنى: لقد علا زيد قائدنا على زيدكم بسيفه يوم النقا.

حكاه في المغني ولم يتعقبه. وعندي فيه نظر لأنه وإن نكر لا يقبل أل نظرا إلى أصله وهو الفعل، والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد إذا نكر.

((**قوله: ادخلوا الأول فالأول**)) قال اللقاني: اعلم أن قصد المتكلم به الإشارة إلى الأول في علم المتخاطبين، ثم الأول بعده في علمهما فاللام فيهما للعهد الذهني لا زائدة ثم لما كان ذلك حالا والحال واجبة التنكير أولوا ذلك بوصف نكرة يفيد المراد وهى مترتبين.

((**قوله: فالسابق منهما حال**)) سيأتي في باب الحال أن الحال المجموع.

((**قوله: وأصل أول إلخ**)) هذا ما نقله الدماميني عن بعضهم ونقل فيه أقوالا لا نطيل بها، وقال: إن مذهب جمهور البصريين أنه من تركيب وول كددب وأنه لم يستعمل هذا التركيب إلا في أول ومتصرفاته.

((**قوله: فيكون أفعل تفضيل**)) فيه نظر فقد قال الدماميني بعد قول التسهيل وألحق بأسبق مطلقًا أول في حالة كونه صفة لكونه بمعناه فتقول الأول والأولان والأولون والأوائل والأولى والأوليان والأوليات والأول، ويستعمل مع من نحو زيد أول من عمرو ومضافًا إلى نكرة نحو ﴿**إن أول بيت**﴾[1]. وإلى معرفة نحو ﴿**وأنا أول المؤمنين**﴾[2]. وبالجملة فالأحكام التي تجرى في أسبق كلها تجرى فيه وإن كان أول ملحقًا باسم التفضيل لأنه ليس في الحقيقة أفعل تفضيل وإنما هو جار عليه في أحكام تلحقه.

((**قوله: وإما مجوزة**)) عطف على أما خاصة.

= **الإعراب: علا**: فعل ماض، **زيدنا**: فاعل، **والنا**: مضاف إليه، **يوم**: ظرف زمان منصوب، **النقا**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها التعذر، **رأس**: مفعول به، **زيدكم**: مضاف ومضاف إليه، **بأبيض**: الباء حرف جر، **أبيض**: مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلق بـ علا، **ماضي**: صفة مجرورة بالكسرة المقدرة على الياء، **الشفرتين**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، **يمان**: صفة ثانية لأبيض مجرورة بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة.

الشاهد: ((**زيدنا**)) حيث أضاف العلم إلى الضمير فأجراه مجرى النكرات.

(١) سورة آل عمران: ٩٦.

(٢) سورة الأعراف: ١٤٣.

((**قوله: أو اسم عين**)) قال الرضي: وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فإن كان في الأصل المنقول منه معنى المدح أو الذم، فالأولى جواز لمح الأصل نحو الأسد في المسمى بأسد، والكلب في المسمى بكلب، وإن لم يكن المنقول منه ذلك لم تدخله إلا للغلبة كما يأتي. انتهى.

وقوله: معنى المدح قال الشهاب القاسمي: يفيد أن المنقول منه المعنى لا اللفظ. قال: وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق بين ما يفيد المدح أو الذم وبين غيره لكن حيث كان الباب كله سماعيًّا لم يكن للتفضيل كبير أمر فليتأمل.

((**قوله: كقوله أيا جبلي نعمان**)) فيه أن نعمان في البيت بفتح النون، ونعمان الذي الكلام هنا فيه بضمها.

((**قوله: والباب كله سماعي**)) فلك الآن أن تسمي ولدك بنحو حارث ثم تدخل عليه أل للمح لوروده ولا يشترط قصد إطلاقه على المسمى نفسه الذي وردت التسمية به.

((**قوله: فلا يجوز في نحو محمد**)) قال اللقاني: لقائل أن يقول لو عكس التعبير فعبر في نحو محمد بقوله لم يقع، وفي نحو يزيد بقوله: ولا يجوز لكان أقعد يعرف ذلك بأدنى تأمل. قال الشهاب القاسمي: وجهه كما أفاده في تقرير الدرس أن نحو محمد لم يقع، ولكنه لو وقع لكان جائزًا لأنه اسم بخلاف نحو يزيد لأنه لم يقع ولا يجوز وقوعه لأنه فعل.

((**قوله: غير الموصولة**)) جواب عما يقال إن قول المصنف لا يقبل أل ظاهره إنه لا يقبل أل من حيث هي أي معرفة أو غيرها وهو مشكل لأنه يقبل أل الموصولة وإن كان قليلاً كما قال الناظم:

وكونها بمعرب الأفعال قل

لكن يرد على هذا الجواب أن المراد حينئذ أل المعرفة، وقبول الأصل الملوح لها غير شرط هذا في النوع أي أل المزيدة للمح الأصل بدليل الحارث والقاسم وأصلهما اسم الفاعل وأل الداخلة عليه موصولة أشار لذلك اللقاني.



فصل من المعرف بالإضافة أو الأداة ما غلب إلخ

((من المعرف بالإضافة أو الأداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالأعلام)) الشخصية في أحكامها وصار علمًا اتفاقيًّا ((فالأول)) وهو المعرف بالإضافة ((كابن عباس وابن عمر وابن الخطاب، وابن عمرو بن العاص وابن مسعود)) قيل والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لأن ابن مسعود مات قبل إطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة الأولى. قيل وهذا إنما يرد على من قال غلبت عليهم العبادلة دون من قال ((غلب على العبادلة دون من عداهم من إخوتهم)) فليتأمل.

((والثاني)) وهو المقرون بالأداة ((كالنجم)) فإنه في الأصل يتناول كل نجم ثم صار علما ((للثريا)) فقط، وأصلها قبل التصغير ثروا من الثروة أي كثرة الكواكب لأن كواكبها سبعة فصغرت فصارت ثريوى فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصارت ثريا. قاله الفخر الرازي ((والعقبة)) فإنها في الأصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ثم اختص بعقبة منى التي تضاف إليها الجمرة، فيقال جمرة العقبة. قاله الشاطبي وقيل عقبة أيلة ((والبيت)) فإنه في الأصل يتناول كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام ((والمدينة)) لطيبة مدينة رسول الله ﷺ ((والأعشى)) فإنه في الأصل لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى همدان ونحوه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وقد يصيرُ علمًا بالغلبه مضافًا أو مصحوبَ أل كالعقبهْ

((وأل هذه لازمة)) دائمًا ((إلا في نداء أو إضافة فيجب حذفها)) لأن حرف النداء والإضافة لا يجامعان أل هذه كما أشار إليه الناظم بقوله:

وحذفَ أل ذِي إنْ تُنادِ أو تُضفْ أَوْجِبْ

((نحو يا أعشى باهلة)) بموحدة قبيلة من قيس بن عيلان بعين مهملة ((و)) يا ((أعشى تغلب)) بفتح التاء المثناة الفوقانية، وسكون الغين المعجمة وكسر اللام، وفي آخره باء موحدة قبيلة سميت باسم أبيها تغلب بن وائل ((وقد تحذف)) أل هذه ((في غير ذلك)) المذكر من النداء أو الإضافة، وهذا معنى

قول النظم:

وفـــي غيرهمـــا قـــد تنحـــذف

((سمع)) من كلامهم ((هذا عيـوق طالعـا)) حكـاه ابـن الأعرابـي، وعيـوق فعول بمعنى فاعل كقيـوم بمعنـى قـائم واشـتقاقه مـن عـاق يعـوق كأنـه عـاق كواكب وراءه من المجـاورة ويجـوز أن يكـون سـموه بذلـك لأنهـم يقولـون الدبران يخطب الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهمـا. قالـه الفخـر الـرازي ((و)) سمع من كلامهـم أيضًـا ((هـذا يـوم اثنيـن مباركًـا فيـه)) حكـاه سـيبويه ومجيء الحال منه في الفصيح يوضـح فسـاد قـول المـبرد فـي جعلـه أل فـي الاثنيـن وسـائر الأيـام للتعريـف فـإذا زالـت صـارت نكـرات والصحيـح عنـد الجمهـور أن أسـماء الأيـام أعـلام وتوهمـت فيهـا الصفـة فدخلـت عليهـا أل كالحرث ثم غلبت فصارت كالدبران.

((**فصل**)) ((**قوله: من المعرف**)) تبعيضية.

((**قوله: بالإضافة أو الأداة**)) قال اللقاني: يعنـي فـي أصـل وضعـه وأمـا بعـد الغلبة فمعرف بالعلمية وقوله أو الأداة يعني العهدية كما في المغنى إلا أن لقـائل أن يقول اللفظ الذي يستحقه كل من الأفراد هو الاسم المجرد لا المعـرف بـأل العهدية إذ المستحق لها هو الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه والعهد قد لا يتفق إلا في ذلك الفرد، ولا دليل على أنه علم له غالب عليه فتدبر. وقولـه يعني العهدية قال الشهاب القاسمي: لعل وجهه أن مدلول مدخول الجنسية ليـس إلا الجنس من حيث هو أو باعتبار وجوده في ضمن جميع أفراده أوفي فرد مبهم فلا يناسب أن يغلب على بعض الأفراد إلا تعريفه لأنه لا يستعمل فيه بخلاف مـا إذا كان مدخولها الفرد المعهود فلا إشكال فيـه لأن الموضـوع للفـرد المعهـود يصلح له كل فرد إذ ما من فرد إلا ويصـح أن يسـتعمل فيـه لأن يعهـد فـإن كـثر استعماله في بعـض المعهـودات صـار علمـا لـه بالغلبـة وبهـذا يسـقط مـا أورده الشيخ، وقوله فلا دليل على أنه علم إلخ. قال الشـهاب القاسـمي: لانتفـاء كـون هذا المعرف بلام العهد مشتركا بين أفراد ثم غلب علـى بعضهـا إذ لـم يسـتعمل بعد التعريف بلام العهد إلا في فرد مخصوص.

((**قوله: حتى التحق بالأعلام**)) قال اللقاني: أي صار علما لا أنه التحق بها في رتبة التعريف إذ المضاف إلى العلم في رتبته وإن لم يكن غالبًا. قال الشهاب: حاصله أن اللحوق في العلمية لا في التعريف لثبوته قبل. قال اللقاني: ثم لا يخفى أن المعرف بالإضافة هو المضاف وأن الذي صار علما المركب.

((**قوله: قيل وهذا إنما يرد إلخ**)) قال اللقاني: هذا الجواب ظاهر وحاصله أن من قال غلبت عليهم العبادلة كان الغالب لفظ العبادلة أي غلب على عبدالله هذا دون من يشاركه في هذا الاسم ممن هو مسمى به مع أنه لم يغلب على ابن مسعود، لأنه مات قبل إطلاق هذا اللفظ وأيضًا فلأن الكلام ليس في العلم الغالب في المضاف أو المعرف الغالب، ومن قال غلبت أي هذه الألفاظ، وهي ابن عباس ومن بعده على العبادلة فلا يرد عليه ابن مسعود لأن هذا الاسم قد غلب على عبد الله دون من عداه من أخواته وحينئذ ففي تمريض الشارح لهذا الجواب بقوله قيل نظر.

((**قوله: إلا في نداء أو إضافة**)) قال اللقاني: لا يخفى أن أل هذه من أل الزائدة في علم قارنت وضعه أي نقله الحاصل بالغلبة وقد قال في أل الزائدة في علم قارنت أنها لازمة، ولم يستثن نداء ولا غيره، و قد استثنى هنا النداء والإضافة وغيرهما قليلاً فإن كان الإطلاق في الأول مرادا أشكل الأمر وإن لم يكن مرادًا بل كان المراد الاستثناء فيه أيضًا فلا إشكال إلا من حيث الإطلاق في موضع التقييد، ويدل لهذا الاحتمال أن السمين في إعرابه في سورة الأنعام عند الكلام على اليسع نقل عن ابن مالك أن الزائدة في علم قارنت وضعه الغالب فيها الإثبات وهو يخالف ما عليه الموضح انتهى.

وقوله: أشكل الأمر قال الشهاب القاسمي: كان وجه الإشكال أنه لم يتجه فرق بين ما هنا وما هناك، وقوله: وهو يخالف ما عليه الموضح. قال الشهاب: لعل وجه المخالفة من حيث إنها لم يجعلها لازمة بل غالبة ومن حيث إنه يشمل أل في غير الأعلام بالغلبة خلاف ما أطلقه الموضح فليحرر.

((**قوله: هذا يوم اثنين**)) قال اللقاني: اعلم أن إضافته من إضافة المسمى إلى الاسم أي اليوم المسمى بالاثنين وأن الاثنين في الأصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما إذ اسم الفرد المتأخر هو الثاني لا اثنان، وحينئذ فإطلاقه على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة إذ بعض مستحقه يومان لا يوم ثان فتدبر.

باب المبتدأ والخبر

ولم يحد الناظم المبتدأ بل اكتفى فيه بالمثال فقال:

مبتـــدأٌ زيـــدٌ وعـــاذرٌ خـــبرٌ

وحده الموضح بقوله ((المبتدأ اسم)) صريح ((أو بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته)) أي بمنزلة المجرد ((مخبر عنه أو وصف رافع

باب المبتدأ والخبر

قال الدنوشري: قدم المصنف رحمه الله تعالى المبتدأ على الفاعل تبعًا لسيبويه وابن السراج، حيث ذهب إلى أن المبتدأ هو الأصل لا الفاعل وإلى ذلك ذهب الجرجاني لأن أصل الكلام إنما هو الفاعلية والمفعولية والإضافة وذهب بعض المتأخرين إلى أن كل واحد منهما أصل. قال بعضهم ولم أره منصوصا انتهى.

قال أبوحيان: وهذا الخلاف مما لا ثمرة له ونازعه الدماميني. فانظر حاشيتنا على الفاكهي.

((**قوله: أو بمنزلة مجرد إلخ**)) قال الدنوشري: بمنزلته صفة لموصوف محذوف معطوف على قوله اسم والتقدير أو لفظ بمنزلته أي بمنزلة الاسم الصريح والباء بمعنى في والمعنى أنه حال في محله.

((**قوله: ومجرد عن العوامل اللفظية**)) اعترض عليه بأن التجرد نفي للوجود من حيث المعنى، واللام في العوامل للاستغراق، فالمعنى المبتدأ اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكلية يوجب نفي العموم لا عموم النفي فلا يفيد نفي الحكم عن كل فرد بل عن جملة الأفراد فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لأن التجرد عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق أيضًا، وأجيب بأن هذا إنما يرد إذا كان التجرد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك بل هو سلب على وجه العدول إذ النسبة إيجابية، كقولك الجماد لا حي وإثبات التجرد عن جميع العوامل بأن لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفي

لا نفي العموم، فيكون المعنى هو اسم لم يوجد فيه عامل لفظي وعلى تسليم أن التجرد بمعنى السلب البسيط فيفيد نفي العموم وهو يحتمل شمول العدم والافتراق فيعين أحدهما وهو الأول بالدليل الخارجي كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾[1]. ويمكن أن يقال اللام في العوامل للجنس لا للاستغراق فتبطل معنى الجمعية أي المبتدأ هو الاسم المجرد عن ماهية العوامل اللفظية فلا يرد ما ذكر أصلا، وقال الدنوشرى: يريد بقوله مجرد عن العوامل اللفظية لفظا أو تقديرا ليخرج نحو زيد جوابًا لمن قال من قام إذ التقدير قام زيد فزيد وإن كان مجردًا عن العوامل اللفظية لفظًا فليس مجردًا تقديرًا واشتراط التجرد عن العوامل اللفظية مبنى على غير مذهب من يقول إنهما ترافعا أي كل منهما رفع الآخر وعلى مذهبه يزاد أيضًا غير الخبر.

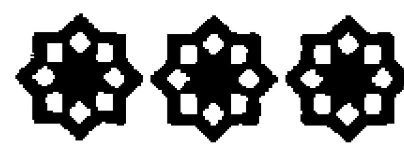
((**قوله: مخبر عنه أو وصف إلخ**)) قال الدنوشري: قد يقال إن هذا الحد غير جامع لجميع أفراد المحدود إذ نحو أقل رجل يقول كذا. أقل فيه مبتدأ وليس مخبرًا عنه ولا وصفا رافعًا لمكتفى به، وكذلك غير قائم الزيدان قائم فيه ليس مخبرًا عنه، ولا وصفًا إلخ، وقوله أو وصف ليس معطوفًا على قوله مخبر عنه لفساد المعنى وإن عطف على قوله اسم فاته التنبيه على اعتبار التجرد شرطا فيه أيضًا فلينظر على ماذا عطف فتأمل انتهى. وأقول هذا عجيب. فقد قال الشهاب القاسمي: إن قيل الأولى أن يقول أو رافع لمكتفى به ويسقط قوله أو وصف وإن كان ذلك إنما يطرد في الوصف فقد يأتي في غيره نحو لا نولك أن تفعل فقد أعربوا نولك مبتدأ وإن تفعل فاعله أغنى عن الخبر وقالوا أقل رجل يقول ذلك فجاز ذلك لأنه في معنى قل رجل فهنا لا وصف ولا فاعل وقالوا غير قائم الزيدان فلتحرر عبارته لدخول هذه الأشياء.

((**قلت**)) إذا أريد الوصف ولو بالتأويل يشمل قولك وغير قائم وأما أقل رجل يقول ذلك، فقد صرح في التسهيل بأن صفة النكرة بعده مغنية عن خبره وأشار لقول آخر أنها تجعل خبرا انتهى. هذا وقال اللقاني: قوله أو وصف رافع لمكتفى به لقائل أن يقول يدخل فيه نحو ﴿لاهية قلوبهم﴾ إذ قوله وصف معطوف على اسم ولم يشترط فيه التجرد كما في الاسم وقد يجاب بأن التجرد

---

(١) سورة لقمان: ١٨.

منه مراد وإن لم يصرح به إلا أن يقال المراد لا يدفع الإيراد فتأمل وقد يجاب بأن مرفوع لاهية غير مكتفى به كما تأتي الإشارة إليه انتهى. ويندفع ما أورده من أصله بجعله معطوفًا على مخبر عنه أي محكوم عليه بأنه كذا وكذا، وقال شيخنا العلامة الغنيمي: يصح عطف قوله أو وصف على اسم وحذف مجرد لدلالة الأول عليه كما حذف أو بمنزلته كما أشار إليه الشارح وكان ينبغي له أن يشير إلى حذف مجرد وكأنه لوضوحه لم يشر إليه، ويصح عطفه على مخبر وعلى كل فلا يرد قوله تعالى: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾[1]. إن سلم أنه رافع لمكتفى به فافهم. وقوله رافع قال الشهاب: من حيث إنه وصف فيخرج الحسن وجه إذ هو وصف رافع لوجه وهو مكتفى به لأن الحسن قائم مقام موصوفه، وهو الشيء لكن رفعه له من حيث إنه مبتدأ لا من حيث إنه وصف ووجه ذلك أن وجه مسند إلى الحسن والحسن مسند إليه فيكون ارتفاع وجه بالحسن لكونه مسندًا إليه لا لكونه وصفًا وإلا كان الأمر بالعكس بأن يكون الحسن مسندًا ووجه مسندًا إليه كما في أقائم الزيدان ونحوه تأمله.



(١) سورة الأنبياء: ٣.

لمكتفى به)) عن الخبر أو بمنزلة الوصف ((فالاسم)) الصريح ((نحو)) قول من يعتقد السامع عدم إيمانه ((الله ربنا ومحمد نبينا)) وقيل المراد بهذا الإسناد التعظيم والإقرار لا الإخبار، وهذان الوجهان نقلهما أبو البقاء ((والذى بمنزلته)) أي بمنزلة الاسم الصريح وهو المصدر المنسبك من أن والفعل نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[1]. فإن تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح، لأنه في تأويل صومكم وخبره خير لكم ((و)) المصدر المتصيد من الفعل نحو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[2]. فأنذرتهم مبتدأ وهو في تأويل مصدر، وأم لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير إنذارك، وعدمه سواء عليهم وصح الإخبار به عن الاثنين لأنه في الأصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع الفارسي في الحجة وتبعه ابن عمرون كون أنذرتهم، وتاليه مبتدأ وسواء خبرًا لأن ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه وأجيب بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى ((و)) المصدر المنسبك من الفعل المقدر معه إن نحو ((تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)).

فتسمع مبتدأ وهو في تأويل سماعك، وقبله أن مقدرة، والذي حسن حذف أن من تسمع ثبوتها في أن تراه. قاله الموضح في شرح الشذور والفرق بين هذا والذي قبله أن السبك في هذا شاذ وفي الذي قبله مطرد لأن السبك بدون وجود حرف مصدرى مطرد في باب التسوية شاذ في غيرها ((والمجرد)) عن العوامل اللفظية ((كما مثلنا)) للصريح والمؤول به ((والذي بمنزلة المجرد)) عن العوامل اللفظية

((قوله: لمكتفى به)) قال بعضهم: من مظهر كأقاتم الزيدان، أو مضمر بارز كأقائم هما لا مستتر. قال الشهاب القاسمي: انظر ما يأتي من قوله من غير مأسوف إلخ فإنه حكم بأن غير مبتدأ مع أن الوصف الذي أضيفت إليه لم يرفع ظاهرًا ولا ضميرًا بارزًا بل ضميرًا مستترًا، ثم سمعت شيخنا قرر ما حاصله أن

---

(١) سورة البقرة: ١٨٤.

(٢) سورة البقرة: ٦.

معمول الوصف المذكور ليس ضميرًا مستترًا، بل هو على زمن فهو نائب الفاعل أغنى عن الخبر حيث قال في درسه معترضا قول المصنف الآتي: والخبر الجزء إلخ ما نصه ينقض بعلى زمن في غير مأسوف على زمن فإنه خبر لأنه نائب الفاعل تمت به الفائدة مع المبتدأ وهو غير الوصف المذكور مع أنه ليس خبرا ويجاب بأن غير مبتدأ في اللفظ والمبتدأ في الحقيقة هو مأسوف إذ هو في معنى ما مأسوف فلا يصدق مع مبتدأ غير الوصف بل مع مبتدأ هو الوصف انتهى. حاصل ما علقناه من تقديره في الدرس أطال الله بقاءه.

((**قوله: من يعتقد السامع عدم إيمانه**)) أي بناء على اشتراط الفائدة الجديدة في الكلام كما هو مذهب الشارح، ويحتمل أنه قصدأن يكون المثال بالكلام المفيد به.

((**قوله: هو المصدر المنسبك إلخ**)) قال الدنوشري: فيه نظر إذ المصدر المذكور اسم صريح، فكان الصواب أن يقول وهو الحرف المصدري وصلته وكذا يقال في قوله: والمصدر المتصيد إلخ واقتصاره على ذلك فيه نظر أيضًا فتأمل.

((**قوله: وسواء خبر مقدم**)) قال الدنوشري: هذا غير متعين بل يجوز أن يكون خبر إن في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾[1]. وما بعده فاعل به ويجوز أن يكون مبتدأ وما بعده خبره، وهذا الأخير مبني على أن النكرة المختصة يصح أن يخبر عنها بالمعرفة فتأمل انتهى. وقد مثل الزمخشري بالآية لتقدم الخبر. قال ابن الحاجب: كون سواء خبرًا مقدمًا هو الصحيح وقول الأكثر وقال كثير: إن سواء خبر إن وأأنذرتهم فاعل حجة الأولين إن سواء ليس بصفة في أصل الوضع فإجراؤه على باب الاسمية أولى من إجرائه على الوصفية، ولو كان صفة في الأصل لكان تقدير الكلام فاعلا أحسن ألا ترى أن قولك مررت برجل قائم أبوه أحسن من قولك مررت برجل قائم أبوه وكذا برجل سواء، وأبوه أحسن من قولك برجل سواء هو وأبوه فلذلك كان جعل ساء خبرًا مقدمًا أولى من جعله خبرًا لإن لئلا يكون عاملاً.

---

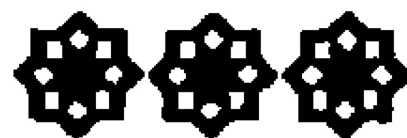
(١) سورة البينة: ٦.

((**قوله: ومنع الفارسي إلخ**)) لم يبين إعراب الآية عندهما، ولعله ما مر من أن سواء خبر إن وأأنذرتهم فاعل.

((**قوله: وأجيب بأن الاستفهام إلخ**)) فإن قيل المعتبر جانب اللفظ، ولهذا علق في علمت أيهم في الدار؟ قلت ذاك استفهام إذ المعنى علمت جواب أيهم في الدار وأما هذا فليس فيه معنى استفهام ألبتة.

((**قوله: شاذ في غيرها**)) قال الدنوشري: قال الدماميني في شرح التسهيل في باب القسم: لانسلم أن السبك بدون حرف مصدري شاذ في غيرها على الإطلاق وإنما يكون شاذًا إذا لم يطرد في باب، أما إذا اطرد في باب واستمر فيه فإنه لا يكون شاذًا كالجملة التي يضاف إليها اسم الزمان نحو جئتك حين ركب الأمير أي حين ركوبه، و﴿**هذا يوم ينفع الصادقين**﴾ أي يوم نفع الصادقين فهذا مطرد، ومثل لا تأكل السمك، وتشرب اللبن لأنك إذا نصبت تشرب بأن مضمرة يصير في الظاهر اسما معطوفًا على فعل، وهو ممتنع فيتصيد اسم معطوف عليه، والتقدير لا يكن منك أكل وشرب فهذا مطرد انتهى.

وقال الزرقاني: قال العلامة اللقاني: قوله إن السبك بدون حرف مصدرى مطرد في باب التسوية. هذا كلامهم، وقد يقال لا نسلم أن السبك بدون سابك لأن همزة التسوية حرف مصدري فيكون السبك مع ما بعدها وما المانع من تعدادها من حروف المصدر؟ بل هي أقوى من لو مثلا لأنها لا تفارق هذا المعنى بخلاف لو. انتهى. وقال بعض الفضلاء: قوله إن السبك بدونها شاذ سيأتي في نواصب الفعل أن حذف أن ورفع الفعل بعد الحذف قياسي وحيث حكمنا بأن أن مقدرة فهي مثل الموجودة وحيث كانت كالموجودة كان السبك غير شاذ ففي قوله: شاذ وقفة.



ما دخل عليه حرف زائد أو شبهه، فالأول نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾(١). ونحو «بحسبك درهم» لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره، فخالق وحسبك مبتدآن وإن كانا مجرورين بمن والباء الزائدتين «لأن وجود» الحرف «الزائد كلا وجود ومنه» أي من المبتدأ المجرور بحرف زائد «عند سيبويه» قوله تعالى: ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾(٢). فأيكم مبتدأ والباء زائدة فيه و المفتون خبره ولم يعكس لأن صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند الأخفش بالعكس، فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر، وبأيكم خبر مقدم والباء بمعنى في لا زائدة، والمعنى على الأول أيكم المفتون أي المجنون وعلى الثاني الفتنة بأيكم أي الجنون في أيكم «و» منه «عند بعضهم» وهو ابن عصفور قوله: ﷺ «ومن لم يستطع فعليه بالصوم»(٣). فالصوم مبتدأ مؤخر، وعليه خبر مقدم والباء زائدة في المبتدأ وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه، والصوم مفعول به والباء زائدة في المفعول، وحجة الأول أن إغراء الغائب شاذ فإن عليه إذا كان اسم فعل يكون نائبًا عن ليلزم، والشيء الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفي الجنس وهما لام الأمر والفعل، ورد بأن ذلك إذا كان المراد به الغائب والمراد هنا المخاطب، وإنما جيء بالضمير غائبًا على لفظ من وإلا فهو للمخاطب في المعنى. قاله أبو إسحاق الجزري في نقده على مقرب ابن عصفور والثاني وهو الذي يشبه الزائد نحو:

[١١٦] لعل أبي المغوار منك قريب

---

(١) سورة فاطر: ٣٠.

(٢) سورة القلم: ٦.

(٣) صحيح البخاري (٦٧٣/٢) ح (١٨٠٦)، وصحيح مسلم (١٠١٨/٢)، ح (١٤٠٠).

[١١٦] البيت من الطويل، وصدره:

فقلت: ادع أخرى وارفع الصوت داعيا

وهو لكعب بن سعد الغنوى في الأصمعيات ص٩٦، وخزانة الأدب (٤٢٦/١٠، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٦)، والدرر (١٧٤/٤)، ولسان العرب (٢٨٣/١) (جوب)، (٤٧٣/١١)، (علل)... المعجم المفصل (٩٠/١).

والشاهد فيه قوله: (لعل أبي المغوار)حيث جر بـ (لعل) على لغة عقيل، ويروي: (لعل أبا المغوار) ولاشاهد على هذه الرواية.

ونحو رب رجل صالح لقيته فمجرور لعل ورب في موضع رفع بالابتداء لأن لعل ورب أشبها الحرف الزائد في كونهما لا يتعلقان بشيء ((والوصف)) يتناول اسم الفاعل، والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب ((نحو أقائم هذان)) وما مضروب العمران، وهل حسن الوجهان، وهل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره، وما قرشي أبواك، والذي بمنزلة الوصف نحو قولهم لا نولك أن تفعل، فنولك مبتدأ وهو بمنزلة الوصف في كونه قائما مقام الفعل وهو ينبغي وأن تفعل فاعل بنولك سد مسد.

الخبر وسيأتي في باب لا ((وخرج)) بقوله مخبر عنه أو وصف ((نحو نزال)) من أسماء الأفعال ((فإنه لا مخبر عنه ولا وصف))

((**قوله: ﴿هل من خالق غير الله﴾**)) قال أبوحيان في البحر: لا يجوز أن يكون خالق مبتدأ وغير فاعلا أغنى عن الخبر لما أن هذا الوصف الذي يكون له فاعل أغنى عن الخبر منزل منزلة الفعل، والفعل لا تدخل عليه من فكذلك ما هو بمنزلته. انتهى. وفيه رد لكلام صاحب الكشاف وتبع المصنف أبا حيان في الرد عليه بذلك ولتنزيل هذا الوصف منزلة الفعل لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع، وسيأتي في باب حروف الحر أن خبر المبتدأ محذوف أي لكم لا جملة يرزقكم لأن هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل إلا شذوذًا وإنما جملة يرزقكم صفة، واعتبار التوصيف لمجرد تصوير النفي لا للإثبات فإن الاستفهام للإنكار، وكم من مستحيل يفرض ليعلم امتناعه على أوضح وجه.

((**تنبيه**)) قال الدنوشري: من المبتدأ المقرون بالحرف الزائد قولهم ناهيك بزيد فزيد مبتدأ مؤخر، وناهيك خبر مقدم، والمعنى أن زيدًا ناهيك عن غيره لما فيه من الكفاية انتهى.

وقال المصنف: فإن قلت هل من ذلك المبتدأ المضمر في كان الزائدة.

في قوله:

وجيران لنا كانوا كرام

في قول من زعم أن الأصل وجيران هم لنا وقدم الظرف، فزيد كان واستتر

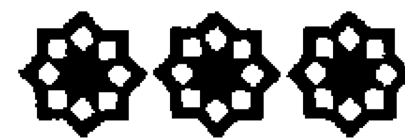
الضمير فيها ومثله قراءة شاذة عن اليزيدي وإن كانت لكبيرة.

((**قلت**)) هو داخل في قوله مجرد عن العوامل لأن كان الزائدة لم يعمل فيها شيء وإنما استتر فيها استقباحًا لظاهره لو بقي.

((**قوله: لأن صيغة مفعول إلخ**)) ولأن سياق الآية يقتضي الاستفهام عن المفتون من الفريقين لا عن مكان المفتون.

((**قوله: ونحو رب رجل صالح لقيته**)) قال الدنوشري: لو مثل برب رجل كريم قائم كان أحسن لأنه لا يتعين في مثاله المبتدأ والخبر فإنه يجوز فيه أن يكون مفعولا على حد قولك زيدًا ضربته.

((**قوله: وإن تفعل فاعل بنولك**)) قال الدنوشري: فيه نظر أما أولا فهو مخالف لقوله في باب لا أنه نائب عن الفاعل، وأما ثانيًا فالذي يفهم من قول الصحاح قولهم نولك أن تفعل كذا أي حقك أن تفعل، وينبغي لك وأصله من التناول كأنك قلت تناولك كذا وكذا، وما نولك أن تفعل كذا أي ما ينبغي لك انتهى. ومن قول الرضى في باب لا والنول مصدر بمعنى التناول، وهو هنا بمعنى المفعول أي ليس متناولك وما مأخوذك هذا الفعل أي لا ينبغي لك أن تتناوله وتأخذه أي أن خبر لا مرفوع أغنى عن الخبر وإن صح أيضًا، وكأن أبا حيان لحظ ذلك فقال ما قال مما هو محكى عنه في باب لا كما ذكره الشارح.



فلا يكون مبتدأ بناء على أن اسم الفعل لا محل له من الإعراب وهو الأصح ((و)) خرج بقوله رافع لمكتفى به ((نحو أقائم أبواه زيد فإن المرفوع بالوصف)) وهو أبواه ((غير مكتفى به)) في حصول الفائدة مع قطع النظر عن زيد ((فزيد مبتدأ)) مؤخر ((والوصف خبر)) مقدم وأبواه فاعله ((ولابد للوصف المذكور)) وما هو بمنزلته ((من)) اشتراط ((تقدم نفي أو استفهام)) عليهما وهل ذلك شرط في العمل أو في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر؟ قولان أرجحهما الثاني قاله في المغنى، والنفي يشمل النفي بالحرف وبالفعل وبالاسم، فالنفى بالحرف نحو قوله:

[١١٧] خليلي ما وافٍ بعهدي أنتُما إذا لم تكُونا لي على مَنْ أقاطعُ

فما نافيه وواف مبتدأ، وأنتما فاعل سد مسد الخبر، وفيه رد على الزمخشري، وابن الحاجب حيث شرطا أن يكون المرفوع اسمًا ظاهرًا قاله الوضح في شرح الشذور وجوابه أن المراد بالظهور ضد الاستتار والنفي بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقائم اسم ليس، والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر ليس قاله ابن عقيل ((و)) النفي ((بالاسم)) نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مضاف إليه والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر غير لأن المعنى ما قائم الزيدان فعومل غير قائم معامله قائم. قاله ابن عقيل أيضًا، والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو إنما قائم الزيدان لأنه في قوة قولك ما قائم إلا الزيدان ((والاستفهام)) يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام بالحرف ((نحو)) قوله:

[١١٨] (أقاطنٌ قومُ سلْمى) أم نووْا ظعنًا إنْ يظْعنُوا فعجيبٌ عيش مَنْ قَطَنا

---

[١١٧] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٨٩)، وتخليص الشواهد ص١٨١، والدرر (٢/٥)، وشرح الأشموني (١/٨٩)، وشرح شذور الذهب ص ٢٣٢... المعجم المفصل (١/٥٢٩).

والشاهد فيه قوله: (**ما وافٍ أنتما**) حيث جاء الوصف مبتدأ، وهو (**واف**) معتمدا على نفي، وهو ((**ما**)) فاستغنى بالفاعل عن الخبر، وهو ((**أنتما**)).

[١١٨] البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٩٠)، وتخليص الشواهد ص١٨١، وجواهر الأدب ص٢٩٥، وشرح الأشموني (١/٨٩)، وشرح شذور =

فقاطن مبتدأ من قطن بالمكان إذا أقام به، وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر، والظعن السير والاستفهام بالاسم نحو كيف جالس العمران، وإنما لم يجعل المرفوع بالوصف خبرًا فيهن لأن الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذا ما قام مقامه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وأولٌ مبتدأٌ والثاني فاعلٌ أغنى في أسارٍ ذان
وقس وكاستفهام النفي

وإذا لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدأ ((خلافًا للأخفش والكوفيين)) في إجازتهم وقوعه مبتدأ من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام ((ولا حجة لهم في نحو)) قول بعض الطائيين:

[١١٩] (خبيرٌ بنو لهْبٍ) فلاتكُ ملْغيًا مَقالةَ لهبيٍّ إذَا الطيرُ مرّتِ

((خلافًا للناظم)) في شرح التسهيل ((وابنه)) في شرح النظم ((لجواز كون الوصف)) وهو خبير ((خبرًا مقدمًا)) وبنو لهب مبتدأ مؤخرًا ((وإنما صح الإخبار به)) أي بخبير مع كونه مفردًا ((عن الجمع)) وهو بنو لهب ((لأنه)) أي خبير ((على)) وزن ((فعيل)) وفعيل على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فأعطى حكم ما هو على زنته ((فهو على حد ﴿والمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾[1].)) ولهب بكسر اللام وسكون الهاء

((**قوله: غير مكتفى به**)) أي فلا يحسن السكوت عليه، وهذا واضح إذا لم

= الذهب ص ٢٣٣، وشرح قطر الندى ص١٢٢، والمقاصد النحوية (٥١٢/١)... المعجم المفصل (٩٧٤/٢).

والشاهد فيه قوله: (**قاطن قوم سلمى**) حيث أتى الوصف، وهو (**قاطن**) معتمدًا على الاستفهام، وهو الهمزة، وبذلك اكتفى بالفاعل ((**قوم سلمى**)) عن خبر المبتدأ.

[١١٩] البيت من الطويل، وهو لرجل من الطائيين في تخليص الشواهد ص ١٨٢، والمقاصد النحوية (٥١٨/١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٩١/١)، والدرر (٧/٢)، وشرح الأشموني (٩٠/١)... المعجم المفصل (١٤٦/١).

والشاهد فيه قوله: ((**خبير بنو لهب**)) حيث سد الفاعل، ((**بنو لهب**)) مسد الخبر من غير اعتماده على استفهام أو نفي، وهذا قبيح عند سيبويه، وسائغ عند الكوفيين والأخفش.

(١) سورة التحريم: ٤.

يعلم مرجع الضمير أما إذا علم كما إذا جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبوه فإنه يكتفى به ويحسن السكوت عليه لأنه بمنزلة أقائم أبو زيد، وصرح الرضى في نحو أقائم هما بعد ذكر الزيدين بأن الضمير فاعل أغنى عن الخبر.

((**قوله: فزيد مبتدأ مؤخر إلخ**)) قال الدنوشري: ينظر ما المانع من كون زيد مبتدأ وقائم مبتدأ ثان، وأبواه فاعل أغنى عن خبره، والجملة خبر عن زيد نظير زيد قائم أبواه.

((**قوله: وفي الاكتفاء بالفاعل**)) قال الدنوشري: كان الأولى إبداله بالمرفوع كما هو ظاهر، أي فيجوز كونه بمعنى الحال أو الماضي، وإنما ذلك شرط فيما إذا عمل النصب لا مطلقًا كما قال الشارح نقلاً عن المغنى في باب إعمال اسم الفاعل.

((**قوله: وواف مبتدأ**)) هذا غير متعين لجواز كونه اسمًا لما الحجازية وأنتما فاعل أغنى عن خبرها.

((قوله: **وجوابه أن المراد بالظهور ضد الاستتار**)) قال الدنوشري: يفهم من هذا الجواب أن الزمخشري، وابن الحاجب قائلان بجواز كون المرفوع ضميرًا منفصلا، والمنقول عنهما خلاف ذلك. وإذا رفع الوصف ضميرًا مستترًا فلا يكون مبتدأ بالاتفاق. قال بعضهم: إلا في مسألتين الأولى: نحو أقائم، وضارب زيد إذا أعملنا الثاني، فقائم مبتدأ والضمير المستتر فيه أغنى عن الخبر الثانية نحو أقائم الزيدان أم ذاهبان إذا لم يجعل ذاهبان خبرا لمبتدأ محذوف أي هما ذاهبان بل يجعل معطوفًا على ما قبله فيكون مبتدأ والفاعل مستتر فيه أغنى عن الخبر لكونه ضميرًا مستترًا فليتأمل انتهى. وكلام المغنى في باب المبتدأ من الباب الخامس صريح في رد جواب الشارح لأنه نقل أن الكوفيين أوجبوا في نحو أقائم أنت ابتدائية الضمير ثم قال: ووافقهم ابن الحاجب ووهم إذ نقل في أماليه الإجماع على ذلك ثم نقل أن الزمخشري زعم أن ﴿**أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم**﴾[1]. أن أنت مبتدأ فعلم أن مراد الزمخشري بالظاهر ما قابل الضمير مطلقًا مستترًا أو بارزًا.

---

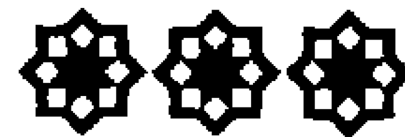
(١) سورة مريم: ٤٦.

((**قوله: والنفي بالفعل إلخ**)) فيه مسامحة لكونه ليس مبتدأ لخروجه من تعريفه باشتراط التجرد عن العوامل اللفظية، وإنما هو مرفوع بليس والفاعل سد مسد خبرها، وكذا يقال في ما الحجازية ثم إنه يراد أنهم قالوا في باب النواسخ لا تدخل على مبتدأ أغنى مرفوعه من الخبر.

((**قوله: فغير مبتدأ إلخ**)) فيه مسامحة لأن المبتدأ حينئذ ليس وصفًا إلا بالتأويل أو باعتبار أن المضاف، والمضاف إليه كالشيء الواحد.

((**قوله: لأن الوصف قائم مقام الفعل**)) انظر هذا مع تجويزهم فيما إذا تطابق الوصف وما بعده إفرادًا الوجهين.

((**قوله: فهو على حد والملائكة إلخ**)) قال اللقاني: قد يناقش بأن الملائكة جمع تكسير فيؤول بالجماعة وهي مفرد مؤنث، وهو قد يخبر عنه بفعيل كما في ﴿**إن رحمت الله قريب من المحسنين**﴾[1]. وبنو لهب أجرى مجرى جمع المذكر السالم وهو لا يراعي تأنيثه المترتب عليه إفراده.



(١) سورة الأعراف: ٥٦.

حى من الأزد ((فإن قلت)) إذا جوز الأخفش كون الوصف مبتدأ من غير أن يعتمد على نفى أو استفهام فما سوغ الابتداء به وهو نكرة.

((قلت)) عمله في المرفوع بعده وسيأتي أن العمل من جملة المسوغات (فإن قلت) العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا (قلت) الأخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شيء كما حكاه المسيلي عنه وإلى موافقة الأخفش والكوفيين أشار الناظم بقوله: وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد.

((وإذا)) رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة أحوال وجوب الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الأمرين. وذلك أنه إن ((لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته نحو أقائم أخواك)).

فقائم مبتدأ وأخواك فاعله سد مسد خبره ولا يجوز أن يكون أخواك مبتدأ مؤخرًا وقائم خبرا مقدما لأنه لا يخبر عن المثنى بالمفرد ((وإن طابقه)) أي طابق الوصف ما بعده ((في غير الإفراد)) وهو التثنية والجمع ((تعينت خبريته نحو أقائمان أخواك وأقائمون إخوتك)) بالتاء الفوقانية، وأقائم الزيدون فالوصف فيهن خبر مقدم، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز أن يكون الوصف فيهن مبتدأ والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر، لأن الوصف إذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الإفراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ومسألة جمع التكسير نص عليها الشاطبي ((وإن طابقه)).

أي الوصف ما بعده ((في الإفراد)) تذكيرًا وتأنيثًا ((احتملهما)) أي الابتدائية والخبرية على السواء ((نحو أقائم أخوك)) وأقائمة أختك، فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر، ويجوز أن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرًا والوصف خبرا مقدما فإن رجح الأول بأن الأصل في المقدم الابتداء عورض بأن الأصل في الوصف الخبرية فلما تعارض الأصلان تساقطا، وإلى هذا التفصيل أشار الناظم بقوله:

والثاني مبتدأ وذا الوصفُ خبر ... إن في سوى الإفراد طبقًا استقر

((وارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو التجرد)) عن العوامل اللفظية ((للإسناد وارتفاع الخبر بالمبتدأ)) عند سيبويه وإليه ذهب الناظم فقال:

ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذلك رفعُ خبرٍ بالمبتدا

فإذا قلت زيد أخوك فزيد مرفوع بالابتدا وأخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وإن كان جامدا.

لأن أصل العمل للطالب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكومًا به له طلبا لازما كما أن فعل الشرط لما كان طالبًا

((**قوله: قلت الأخفش لا يشترط إلخ**)) ذكروا في باب اسم الفاعل أن الاعتماد شرط في عمله النصب لا الرفع، وأيضًا فقد أسلف عن المغني أن الراجح أن الاعتماد شرط في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر لا في العمل وحينئذ فلا حاجة به ونقله عن السبكي لإيهامه أن الجمهور على خلافه فليس المخالفة بين الأخفش وغيره إلا في عدم اشتراط الاعتماد في الاكتفاء بالمرفوع.

((**قوله: وإذا رفع الوصف ما بعده إلخ**)) قال الدنوشري: فيه نظر ظاهر حيث جعل التقسيم، والفرض أنه رافع للظاهر مع أنه لم يرفع فيما إذا طابق ما بعده من التثنية والجمع بل الأمر بالعكس، وكذا إذا طابقه إفرادًا على أحد الوجهين. انتهى.

وقال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله: وأما كون الظاهر مفردًا والصفة مثنى مثل أقائمان زيد فلا يجوز إذ لا يجوز فاعلية الظاهر لأن الفاعل مستتر ولا كونه مبتدأ لعدم المطابقة.

((**قوله: إن لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته**)) قال الدنوشري: هذا بحسب الظاهر يشمل ست صور الأولى: أن يكون مفردا، وما بعده مثنى الثانية: أن يكون مفردًا وما بعده مجموعًا الثالثة، والرابعة: أن يكون مجموعًا أو مثنى وما بعده مفردا الخامسة والسادسة: أن يكون مثنى وما بعده مجموعًا أو بالعكس ففى الأربعة الأخيرة الكلام غير صحيح من أصله، وفي الأولين الكلام صحيح وهو محمل كلامه ولم يبال بشمول كلامه للأربع للعلم ببطلانها فتأمل. انتهى.

((**قوله: تعينت ابتدائيته**)) قال الدنوشري: أخذا من اللقاني محل ذلك في غير نحو ما أفضل منك الزيدان فأضل خبر مقدم وإن كان ما بعده مثنى.

((**قوله: تعينت خبريته**)) قال اللقاني: لا يستقيم على مذهب الناظم في جواز تثنية الفعل وجمعه وإن كان قليلاً على ما يصرح به في الفاعل.

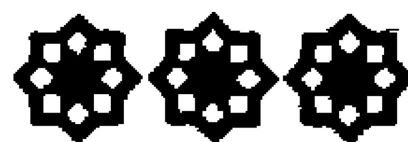
((**قوله: وإن طابقه في الإفراد احتملهما**)) قال الدنوشري: محل جواز الوجهين إذا لم يوجد مانع من أحدهما، ففي نحو أطالع الشمس تتعين ابتدائية الوصف ولا يجوز أن يكون خبرًا لأنه كان يجب تأنيثه حينئذ لإسناده إلى ضمير المؤنث وتتعين ابتدائية الوصف أيضًا في نحو ﴿**أراغب أنت عن آلهتي**﴾[1]. للزوم الفصل إذا جعلته خبرًا بينه وبين معموله إلا أن يقدر للجار متعلق وينتقض أيضًا بنحو أقائم عندك هند، فإن الوصف مبتدأ لا خبر. انتهى.

وقد نقض اللقاني بالأول قول المصنف: احتملهما.

((**قوله: أقائم أخواك**)) قال الدنوشري: زعم عبد الغفور محشي شرح ملاجامي أنه يتعين ابتدائية الوصف في نحو أقائم رجل. قال شيخنا: ولا وجه لما قاله بل يجوز أن يكون رجل مبتدأ وقائم خبر مقدم.

((**قوله: أقائم أخوك**)) قال الدنوشري: توقف بعضهم في جواز ابتدائية زيد في نحو أقائم زيد بلزوم التباس المبتدأ بالفاعل كما في نحو ضرب زيد فلا يجوز ابتدائية زيد، وأجاب بعضهم بأن زيدًا في الأول يحتمل الأمرين كل منهما بخلاف الأصل، وذلك إجمال لا لبس فليتأمل. انتهى. وأقول: البعض المتوقف البدر الدماميني والمجيب الشمني وتحرير الفرق بين الإجمال واللبس يطلب من حواشينا على الفاكهي.

((**قوله: وهو التجرد إلخ**)) قال الدنوشري: هذا صادق على الوصف القائم بالفعل المضارع مثلا في نحو يقوم، فيقتضى أن يكون ابتداء لأنه تجرد للإسناد.



(١) سورة مريم: ٤٦.

للجواب عمل فيه عند طائفة وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل واعترض بأن المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو القائم أبوه صاحبك فلو كان رافعًا للخبر لأدى إلى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعًا للآخر وأجيب بأن الجهة مختلفة لأن طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكومًا عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به له «(لا)» ارتفاعه «(بالابتداء)» وهو قول ابن السراج وصححه أبو البقاء وحجة من قال به إن الابتداء رفع المبتدأ فيجب أن يرفع الخبر لأنه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول «(ولا)» ارتفاعه «(بهما)» أي بالابتداء والمبتدأ وحجة من قال به أن الابتداء عامل ضعيف فقوى بالمبتدأ كما قوى حرف الشرط بفعله حين عملا جميعًا في الجزاء عند طائفة، وهذه الأقوال الثلاثة عن البصريين.

«(وعن الكوفيين أنهما)» أي المبتدأ والخبر «(ترافعا)» فرفع كل منهما الآخر وحجتهم أن كل واحد منهما يفتقر إلى الآخر فكان كل منهما عاملا في صاحبه كما أن أيا الشرطية عاملة في الفعل بعدها وهو عامل فيها في نحو ﴿أيا ما تدعوا﴾ وهذه الأقوال كلها ضعيفة أما الأول فلأن الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو زيد أخوك فلو رفع الأخ بزيد كان رافعًا لنفسه بنفسه وأما الثاني فلأن الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين، وأما الثالث فلأن اجتماع عاملين معنوى ولفظي لا يعهد.

وأما الرابع فلأن العمل تأثير والمؤثر أقوى من المؤثر فيه فيلزم أن يكون الشيء الواحد قويًا ضعيفًا من وجه واحد إذ كان مؤثرًا فيما أثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للإسناد عن الأعداد المسرودة نحو اثنان ثلاثة فإنها وإن تجردت فلا إسناد معها فليست مبتدآت وإثبات الألف في اثنان من استعمال الشيء في أول أحواله.

«(قوله: واعترض بأن المبتدأ إلخ)» قال الدنوشري: فيه نظر لأن الرافع لأبوه ليس المبتدأ وإنما هو صلته لأن المبتدأ هو أل الموصولة، ولكن ظهر إعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف كما هو معروف فتأمل.

«(قوله: وهذه الأقوال كلها إلخ)» قال الدنوشري: فيه نظر لأن قوله كان

رافعًا لنفسه بنفسه ممنوع إذ هما متغايران مفهومًا، والمحكوم به غير المحكوم عليه قطعًا، وأما قوله: فلأن الابتداء عامل ضعيف إلخ. فهو مردود أيضًا لأن مدار العمل على الطلب وهو حاصل، والعامل في الحقيقة هو المتكلم، وكون ما ذكروه عاملا إنما هو باعتبار المعتبر، وقوله فلأن اجتماع عاملين إلخ مردود أيضًا بإن هذا اصطلاح له ولا مشاحة في الاصطلاح، وكذا يقال في قوله: فلأن العمل تأثير إلخ.

((**قوله: وعن الكوفيين أنهما ترافعا**)) قال الدنوشري: قال بعضهم ورد على الكوفيين في زعمهم أنهما ترافعا بأن حق العامل أن يكون قبل المعمول فيه وحق المعمول فيه أن يكون بعد العامل فيه فينتج من هذا أن حق كل واحد منهما أن يكون متقدمًا متأخرًا. قالوا: ويلزمهم أن لا ينصب المبتدأ إذا دخلت عليه أن وأيضًا فإنا نقول زيد قائم، فقائم قد رفع ضميرًا مستترًا فيه فإن كان قائم هو الذي رفع زيدًا أيضًا فقد رفع العامل الواحد شيئين على غير وجه الاشتراك ويلزمهم أن يخلو أقائم من الضمير لأنه قد رفع اسمًا ظاهرا،، ومن قال أنهما أي المبتدأ والابتداء رفعا الخبر مثل هذا بالنار والقدر والماء، وذلك أن النار تعمل في القدر فتحمى ثم إنهما يتناصران على العمل في الماء وإحمائه.

((**قوله: قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو زيد أخوك إلخ**)) والظاهر أنه أراد بكونه نفس المبتدأ في نحو ذلك أنه ليس خلافه كما في نحو زيد عندك مما أخبر به بظرف على ما سيأتي في مسألة الإخبار بالظرف والإفكون الخبر نفس المبتدأ مفهومًا لا يصح وما صدقا لابد منه على ما سيأتي في الكلام على كون الجملة الواقعة خبرًا ولا يتأتى هذا التأويل المذكور هناك.

((**قوله: وإثبات الألف في اثنان إلخ**)) قال الدنوشري: فيه نظر إذ لا يظهر كون الرفع أول أحوال الاسم فلا تغفل ولو قيل إن الرفع أشرف أحوال الاسم لم يبعد.

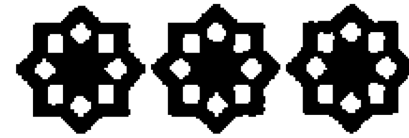
((**قوله: والخبر الجزء إلخ**)) قال اللقاني: ((**إن قلت**)) يلزم من هذا التعريف الدور إذ الخبر يتوقف على المبتدأ. والمبتدأ يتوقف على الخبر لأن من تعريفه مخبر عنه وهو مشتق من الخبر كما تقدم.

((**قلت**)) لا يلزم إذ المراد من الخبر الإخبار اللغوي.

((**فإن قلت**)) لا يصدق على نحو النار حارة، مما هو معلوم ألبتة ضرورة ولا على نحو شعرى شعرى مما كان الخبر فيه عين المبتدأ.

((**قلت**)) يصدق إذ الفائدة في الأول حاصلة بأصل الوضع، وفي الثاني بتأويل شعرى الآن هو شعرى الذي تعهده، ثم اعلم أن التعريف المذكور منتقض بنحو ذاهبة من قولك زيد جاريته ذاهبة إذ لا تحصل الفائدة به مع مبتدئه لاشتماله على ضمير الغائب. انتهى. ويمكن أن يجاب عن الدور بغير ما ذكره على ما قرره الشهاب القاسمي في شرح الورقات في تعريف العلم.

((**قوله: أو بمتعلقه**)) أي كما في صورة الإخبار بالظرف والجار والمجرور وينبغي أن يزيد أو بصفته، ليدخل نحو ﴿**بل أنتم قوم عادون**﴾[1]. ﴿**بل أنتم قوم تجهلون**﴾[2]. فإن الذي تمم الفائدة الصفة لا الخبر، ويحتمل أنه أراد بمتعلقه ما هو متعلق به من صفة ونحوها كقول أهل المعاني متعلقات.



(١) سورة الشعراء: ١٦٦.

(٢) سورة النمل: ٥٥.

فصل والخبر الجزء الذي حصلت به الفائدة

((والخبر)) هو ((الجزء الذي حصلت به)) أو بمتعلقه ((الفائدة)) التامة ((مع مبتدإ غير الوصف المذكور)) في قوله: أو وصف رافع لمكتفى به ((فخرج)) بذكر المبتدأ ((فاعل الفعل)) نحو زيد من قولك قام زيد ((فإنه)) وإن حصلت به الفائدة، لكنه ((ليس مع المبتدأ)) بل مع الفعل، ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق ((و)) خرج بقوله غير الوصف المذكور ((فاعل الوصف)) المذكور نحو الزيدان من قولك أقائم الزيدان، فإنه وإن حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور بل مع مبتدأ هو الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرًا، بل فاعل سد مسد الخبر وسلم الحد بعد ذلك للخبر بخلاف قول الناظم:

والخبرُ الجزءُ المتم الفائَدة

فإنه يرد عليه فاعل الفعل، وفاعل الوصف ((وهو إما مفرد)) وهو ما ليس جملة فيشمل المثنى والمجموع ((وإما جملة)) اسمية وفعلية وذكر ابن خروف في شرح الكتاب أن الخبر ينقسم إلى نيف وسبعين قسمًا، كل منها يخالف صاحبه في حكم ما، وكلها ترجع إلى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليهما فقال:

ومفردًا يأتي ويأتي جملهْ

((والمفرد إما جامد)) وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي، كزيد فإنه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وكأسد إذا أراد به شجاع على رأي، فإنه وإن كان في الاستعمال مشعرًا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكصاحب فإنه وإن كان مشعرا بمعنى صحب، لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل بحسب القياس الأصلي وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال فكل من زيد، وأسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد ((فلا يتحمل ضمير المبتدأ نحو هذا زيد)) وهذا أسد، وهذا صاحب فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدأ

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

والمفـــــردُ الجـــــامدُ فـــــارغٌ

((إلا إن أول)) الجامد ((بالمشتق)) فيتحمل ضمير المبتدأ ((نحو زيد أسد إذا أريد به شجاع)) عند جمهور البصريين فإن أريد بـه التشبيه على إضمار الكاف أو أنه نفس الأسد مبالغة فلا يتحمل ضمير المبتدأ عندهم، وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما إلى أن الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقًا سواء أول بمشتق أم لا ((وإما مشتق)) وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي، كقائم فإنه دال على معنى قام وإذا أخبر به عن مبتدأ ((فيتحمل ضميره)) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وإن يشتقَّ فهو ذو ضمير مستكن

((نحو زيد قائم)) والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان، والهندات قائمات، فالخبر في ذلك كله متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدأ والألف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون ((إلا إن رفع)) المشتق الاسم ((الظاهر نحو زيد قائم أبوه)) أو رفع الضمير البارز نحو زيد قائم أنت إليه فإنه لا يتحمل ضمير المبتدأ، لأنه لا يرفع فاعلين ((ويبرز الضمير المتحمل)) بفتح الميم وينفصل ((إذا جرى الوصف)) الواقع خبرا ((على)) مبتدأ ((غير من هو له)) في المعنى ((سواء ألبس)) الحال ((نحو غلام زيد ضاربه هو)) فضاربه وصف في المعنى لزيد لأنه هو الضارب للغلام وذلك ((إذا كانت الهاء)) المفعولة ((للغلام)) لأنه المضروب، وقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لأنه خبر عنه، فلو لم يبرز الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع أن الغلام بحسب ظاهر.

((قوله: بخلاف قول الناظم والخبر إلخ)) فإنه لم يسلم فيه الحد للخبر وقد أجبنا عن الناظم في الحواشي، وقال الشهاب القاسمي في بعض الحواشي قوله:

الخبر الجزء المتم الفائدة

أي مع المبتدأ بقرينة ما علم من أول الباب إلى هنا من أن الخبر يصاحب المبتدأ دون غيره، فاندفع ما قد يرد عليه من أن التعريف يشمل كلا من فعل الفاعل مثلا، والمراد مع المبتدأ غير الوصف بقرينة. قوله: فاعل أغنى. فإنه دل على أن الوصف لا خبر له.

((**قوله: وهو إما مفرد وإما جملة**)) قال الدنوشري: ((**إن قلت**)) إن الظرف والجار والمجرور من أيهما.

((**قلت**)) يجوز أن يجعل من الجملة، ولذا قسم بعضهم الجملة إلى ظرفية وغير ظرفية ويجوز أن يقال تارة يلحق بالمفرد بأن يقدر المتعلق مفردا وتارة بالجملة بأن يقدر فعلاً. نقلته من خط شيخ الإسلام أحمد بن قاسم. انتهى.

((**تنبيهات**)) الأول لا يمتنع كون الجملة هنا طلبية خلافًا لابن السراج وابن الأنباري كقوله:

قلت من عيل صبره كيف يسلو صاليا نار لوعة وغرام

ولا قسيمة خلافًا لثعلب نحو ﴿**والذين هاجروا في سبيل الله ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقنهم الله رزقًا حسنًا**﴾(١). ولا مصدرة بالسين وسوف خلافًا لابن الطراوة قال لم يسمع زيد سيقوم وأصل هذا عنده أن المضارع لا يكون مستقبلا ألبتة حال وإن سمع يقوم غدا فمعناه ينوى القيام غدا والنية الآن حاصلة والمقيد بغير القيام قال: ولهذا لا يجوز في كلامهم زيد سيقوم لأنه مستقبل فلا يتصور الإخبار به لعدم تحققه.

وقوله: باطل لأن الإخبار يستدعى غلبة الظن لا التحقق وتأويله فاسد لأنه لا يتأتي في نحو ﴿**وما تدرى نفس**﴾(٢). الآية إذ لا يكون التقدير ما ذا تنوى كسب غد ودعواه عدم السماع باطلة هذا النمر بن تولب يقول:

فلما رأته آمنا هان وجدها وقالت أبونا هكذا سوف يفعل

وفي البيت رد على تلميذه السهيلي وعليه حيث منعا أن يتقدم ما بعد السين

(١) سورة الحج: ٥٨.
(٢) سورة لقمان: ٣٤.

وسوف عليهما وعندهما أنهما حرفا مصدر. الثاني قد يجب كون الخبر جملة وذلك في أماكن أوصلها بعض الفضلاء إلى ثمانية عشر منها خبر ضمير الشأن والقصة وخبر كان والمخصوص بالمدح إذا تقدم والمنصوب على الاختصاص فإنه يجب فيه أن يتقدم عليه اسم بمعناه وهو مبتدأ والمنصوب على الاختصاص معمول لأخص، والجملة خبر عن ذلك الاسم وما في التعجب وطوبى في نحو طوبى للمؤمن، فإنه يلزم الابتدائية والإخبار عنه بالجار والمجرور وهما في حكم الجملة وخبر المبتدأ الواقع بعد إذا نحو ﴿**إذ هما في الغار**﴾ وخبر المبتدأ الواقع بعد لو الشرطية نحو ﴿**ولو أنهم صبروا**﴾.

((**قوله: على رأى**)) قال الزرقاني: ظاهره أن هناك من يرى أنه ليس جامدًا والخلاف الآتي بالنسبة إلى تحمل الجامد الضمير فهو غير هذا.

((**قوله: لكن لا بحسب القياس**)) قال الزرقاني: الظاهر أن لا زائدة والمناسب إسقاطها وإسقاط لكن أيضًا ليناسب الإضراب الذي بعده. انتهى. وفيه نظر ظاهر وكتب أيضًا المثبت الإشعار والمنفى الدلالة على ذلك وهو ظاهر لأن صاحبنا بحسب الاستعمال غلب على صاحب الملك فليس معناه ما ذكر وإن كان مشعرا بذلك.

((**قوله: إذا أريد بأسد شجاع**)) قال اللقاني: يعني أما إذا أريد بأسد حقيقته وأداة التشبيه محذوفة كما هو مذهب البيانيين فلا يكون من الإخبار بالمفرد الذي كلامنا فيه وإن تحمل الضمير الذي كان في المتعلق. انتهى. وقصده أن الجار والمجرور غير المفرد ووجه تردده بين المفرد إن قدر متعلقه مفردا والجملة إن قدر فعلا. ويشعر بأن الخبر حينئذ الجار والمجرور فلينظر هل الأمر كذلك؟ ويظهر كما قال الشهاب القاسمي أنه ليس كذلك بل الخبر المفرد، أعنى لفظ أسد ولذا رفع ففى تحمله ضمير المتعلق نظر.

((**قوله: فيتحمل ضميره**)) قال اللقاني: أي ضمير مبتدأ ذلك الخبر ولا يخفى أنه منتقض بنحو زيد عمرو ضاربه هو فإن الضمير الذي رفع بضاربه ليس لمبتدئه بل لمبتدأ الجملة أعني زيدًا على أن مثالي الموضح في الوصف الجاري على غير من هو له الضمير فيهما عائد على غير مبتدئه ألبتة اهـ. وقد يقال

الضمير في غير المصنف ضميره عائد على المبتدأ أعم من مبتدئه فلو لم يقيد بضمير ذلك المبتدأ كالنظم لسلم من الانتقاض وقال الدنوشري: فإذا قلت زيد قائم هو كان تأكيدا لا فاعلا، لكن أجاز سيبويه في مثلة أن يكون توكيدا وأن يكون فاعلا كما نقله الدماميني.

((**تنبيه**)) يستفاد من تحمله ضميره وجوب مطابقته له. قال في الارتشاف: والمبتدأ والخبر بالنسبة إلى التذكير والتأنيث إن كان المبتدأ هو الخبر من جهة المعنى فتجوز المخالفة بحسب اللفظ نحو الاسم كلمة وفاطمة هذا الرجل إذا كان اسمه فاطمة فإن كان غير صفة فالموافقة، وقد يخالف إن كان التأنيث غير حقيقي كقوله:

والعين بالإثمد الجادي مكحول

أي عضو أو شيء مكحول أو جامد فلا يكون إلا على التحقير نحو هذا الرجل امرأة أو على التكبير نحو هذه المرأة رجل وبالنسبة إلى الإفراد والجمع فإن كانا مفردى اللفظ والمعنى فالمطابقة نحو زيد قائم إلا إن كان المبتدأ ذا أجزاء فتجوز المخالفة حيث سمع نحو هذا الثوب أخلاق وهذه البرمة أعشار ولا يقاس عليه فيقال هذا الرجل أعضاء وإن كان منقسما إلى أعضائه وإن كان عكسه والخبر يقبل التثنية والجمع، وهو جامد فلا يجوز إلا على نحو قولك هذا الرجل أسد فتقول الرجال رجل واحد تريد أنهم على قلب رجل واحد وعلى مذهب واحد أو مشتق، فالمطالبة نحو الرجال قيام ولا يكون مفردا إلا بتقدير موصوف مفرد اللفظ دون المعنى وقيل إن أريد بالجمع كله جاز إفراد الخبر نحو وهن صديق أي وكل واحدة منهن صديق وإن لم يقبل تثنية ولا جمعًا كأفعل التفضيل فإن كان بمن فهو في معنى الجمع أو مضافًا إلى جامد اسم جمع جاز نحو هؤلاء أول حزب وأحسن قبيل أو غيره لم يجز أن تقول هؤلاء أول رجل بل أول الرجال، أو إلى مشتق فمجيز بلا تأويل نحو هؤلاء أول طاعم ومجيز بتأويل حذف اسم جمع أي أول حزب طاعم أو على معنى الفعل أي أول من طعم وإن كان المبتدأ مفرد اللفظ مجموع المعنى والخبر صفة جاز أن يفرد نحو الجيش منهزم أو جامد فلا يفرد إلا بحسب القصد وإن كان مجموع اللفظ

مفرد المعنى فحكمه حكم ما هو مفرد اللفظ والمعنى اهـ باختصار.

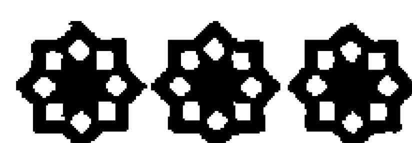
((**قوله: إلا إن رفع الظاهر**)) قال اللقاني: ينتقض بنحو زيد ما قائم إلا هو إذا قدر هو مرفوعًا بقائم لا مبتدأ أي بدلا من المبتدأ.

((**قوله: ويبرز الضمير إلخ**)) قال الشهاب القاسمي: ظاهره أن هذا الضمير فاعل لا توكيد الفاعل المستتر، ونقل الحفيد عن الرضى أنه تأكيد ووجه بحصول المقصود بالتأكيد.

((**قوله: إذا جرى الوصف على غير إلخ**)) قال الشهاب القاسمي: إن قيل الضمير الأصل فيه رجوعه للمضاف فلا لبس، فيبطل قوله سواء ألبس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو إلا أن يقال يحصل اللبس نظرا لجواز الرجوع للمضاف إليه قليلاً اهـ. وفيه نظر لأنه إنما جعل لبسا لمخالفته للمقصود من الكلام من أن الغلام مضروب لا ضارب، والأصل المذكور مؤكد له لأنهم قالوا: اللبس تبادر الذهن إلى غير المراد وإن أراد بيان أن اللبس لا يكون إلا بين معينين فليس في قوله كون الأصل في الضمير ذكر ما يخالف ذلك، لأن لفظ الأصل يشعر بجواز رجوع الضمير للمضاف إليه وإن كان لا يتبادر الذهن إليه.

((**تنبيه**)) قضية كلام المصنف أن الفعل ليس كالوصف في هذا الحكم وذهب ابن مالك إلى أنه مثله على ما بيناه في حواشي الألفية، ورأيت بخط المصنف في التذكرة وتلخيص القول في المسألة أن تعلم إن ما في أوائل الفعل المضارع من الزوائد الدالة على التكلم، والخطاب والغيبة وما في أواخر الفعل الماضي من الضمائر المرفوعة الموضوعة لهؤلاء الفرق الثلاث يمنع من اللبس مع الفعل الجاري على من هو له وذلك كقولك في المضارع زيد أكرمه أو تكرمه أو نكرمه وفي الماضي زيد أكرمته أو أهنته أو أهانوه، وأما الوصف فإنه فاقد للأمرين جميعًا فاحتيج فيه إلى الإبراز تقول زيد مكرمة أنا أو أنت أو نحن ولولا الإبراز لم يعلم من المكرم وذكر الخفاف في شرح الإيضاح ثلاثة أقوال في تعليل وجوب الإبراز أحدها الإلباس ورده بوجوب الإبراز عند البصريين في نحو زيد هند ضاربها هو وإن لم يكن الإلباس فلما وجد الحكم بدون العلة دل على كونها غير علة وأجاب بأن العلة في هذا النوع الطرد كالعلة في مكرم ونعد

العلة الثانية أن الوصف أصله أن لا يتحمل الضمير وأصله أن لا يجرى على غير من هو له فإذا اجتمع كون المتحمل صفة وكونه جاريًا على غير من هو له وجب الإبراز لئلا تقع المخالفة من وجهين وتضعف الصفة حينئذ عن التحمل للضمير والثالثة: أن الاصل في قولك زيد هند ضاربها هو أن تقول زيد هند هو ضاربها لتجرى الصفة على من هى له، ولكنهم أخروا الضمير وجعلوه فاعلاً وقدموا الوصف وجعلوه خبر الشيء بعد أن كان خبرا لغيره والتزموا هنا إبراز الضمير تنبيهًا على ذلك الأصل. اهـ. سقناه برمته لنفاسته وسيأتي في كلام الشارح في باب عطف النسق التصريح بأن الفعل إذا جرى على غير من هو له يجب إبراز الضمير.



الإسناد إليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى، فوجب إبراز ضمير الفاعل دفعا لهذا اللبس، فإن كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن إبراز الضمير «أم لم يلبس» الحال «نحو غلام هند ضاربته هي» فتاء التأنيث في ضاربته خارجة تدل على أن الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي أن لا يبرز ضميرها إلا أن البصرى التزم الإبراز مطلقًا طردا للباب وجرى على ذلك الناظم فقال:

وأبرزْتَـهُ مطلقًا حيثُ تَلاَ ... ما ليسَ معناه لـه محصَّلا

«والكوفي إنما يلزم الإبراز عند الإلباس» خاصة «تمسكا بنحو قوله:

[١٢٠] قومِي ذُرا المجدِ بانوها) وقد علمتْ ... بكُنْهِ ذلك عدنانٌ وقحطان

وجه التمسك به أن قومي مبتدأ أول وذرا المجد مبتدأ ثان وبانوها خبر ذرا المجد، وذرا المجد وخبره خبر قومي والهاء عائدة على ذرا المجد والضمير العائد على قومي مستتر في بانوها، فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرا المجد وهو في المعنى لقومي لأنهم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها لأن اللبس مأمون فإن الذرا مبنية لا بانية ولو برز لقيل على اللغة انفصحى بانيهاهم لأن حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمعه الظاهر فيكون الوصف مفردا كالفعل إذا أسند إلى جمع وعلى لغة أكلوني البراغيث بانوها هم ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال أن يكون ذرا المجد منصوبًا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانوا ذرا المجد بانوها والذرا جمع ذروة، وذروة الشيء أعلاه والمجد الكرم وبانون جمع بان اسم فاعل من بنى يبنى والأصل بانيون أعل إعلال قاضون وحذفت النون للإضافة وقال العيني من البون بضم الباء وهو الفضل.

---

[١٢٠] البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٩٦/١)، وتخليص الشواهد ص١٨٦، والدرر (٩/٢)، وشرح الأشموني (٩٣/١)، وشرح ابن عقيل ص١٠٩، وهمع الهوامع (٩٦/١)... المعجم المفصل (٩٩٤/٢).

والشاهد فيه قوله: (قومي ذرا المجد بانوها) حيث جاء بخبر المبتدأ (ذرا) وهو قوله: (بانوها) مشتقًا، ولم يبرز الضمير، مع أن المشتق غير جار على مبتدئه في المعنى، وإنما لم يبرز الضمير لأمن اللبس.

والمزية يقال بانه يبونه ويبينه قاله الجوهري اهـ. فإن أراد أنه جملة فعلية ماضوية فالضمير هو الواو في بانوها إذ ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز، وإن أراد الوصف من بان يبون أو يبين فقياسه بائن بهمزة بعد الألف بدلا من عين الفعل والجمع بائنون لا بانون. ((والجملة إما نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج لرابط)) يربطها بالمبتدأ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وإن تكُن إيَّاه معنًى اكتفى بها

((نحو﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾(١). إذا قدر هو ضمير شأن)) فهو مبتدأ والله أحد جملة خبره وهي عينه في المعنى لأنها مفسرة له والمفسر عين المفسر أي الشأن الله أحد ولا.

((**قوله: واستغنى عن إبراز الضمير**)) قال الدنوشري: يقتضى بظاهره جواز إبرازه حينئذ، وليس كذلك كما لا يخفى لما صرح به الأشموني من امتناع الإبراز للإلباس والوصف حينئذ جار على من هو له اهـ. قال شيخنا ابن قاسم ومن خطه نقلت: وقد يشكل بأن الأصل أن يرجع الضمير للمضاف دون المضاف إليه.

((**قوله: أم لم يلبس**)) قال اللقاني: ينبغي أن يخص بظهوره إذا لم يلبس عموم قوله: **وفي اختيار لا يجيء المنفصل** اهـ. وإنما يحتاج إلى التخصيص إذا لم يقل بظاهر كلام الرضى من أن البارز تأكيد لمستتر.

((**قوله: لاحتمال أن يكون إلخ**)) قال اللقاني: ((**فإن قلت**)) يمكن تخريجه على أن ذرا منصوب ببانون محذوفًا مفسرا ببانوها وإن كان مضافًا ((**قلت**)) يمنع منه أن بانوها ماض مجرد من أل فلا يعمل فلا يفسر عاملا لكن التحقيق أن بانوها يحتمل فيه الضمير أن يكون منصوبًا على المفعولية ومجرورًا على الإضافة لأن مذهب سيبويه أن الصفة المقرونة بأل أو المجردة منها إذا وقعت مثناة أو مجموعة واتصل بها ضمير وجب تجريدها من النون وجاز في الضمير بعدها الجر والنصب. نقله عنه الرضى وأشار إليه الموضح في باب الإضافة إذا تقرر

---

(١) سورة الإخلاص: ١.

هذا فلا مانع من أن الوصف في البيت يراد به الدوام والاستمرار، فيكون بمنزلة الحال في صحة العمل ويكون ذرا منصوبًا ببانون مفسرا بالمذكور والله أعلم اهـ.

وقال الشهاب القاسمي: وقد يجاب بمنع أنه ماض بل هو للإطلاق فيعمل كما قاله الرضى.

((**قوله: والذرا**)) قال الدنوشرى: قال بعض شراح مقصورة ابن دريد الذرا يكتب بالألف عند البصريين، لأن ألفه مبدلة من واو، وعند الكوفيين بالياء لضم أوله اهـ. ومثله رشوة ورشا وكسوة وكسا.

((**قوله: نفس المبتدأ في المعنى**)) المراد بالنفس ذات الشيء. قال اللقاني: إن أراد به المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج، فكل خبر كذلك ليصح الحمل وقد يختار الثاني، وقولك كل خبر كذلك ممنوع إذ الجملة في قولك زيد يقوم أبوه مضمونها إسناد القيام إلى الأب وهو غير زيد مفهومًا وخارجًا لكنها تؤول بمفرد صادق على المبتدأ أي قائم الأب اهـ. ويدفع بأن المراد بكونها نفس المبتدأ أنها وقعت خبرًا عن مفرد مدلوله جملة كما أشار إليه الناظم في شرح التسهيل.

((**قوله: فلا تحتاج لرابط**)) قال الدنوشرى: يفهم أن الرابط إذا وجد لا يضر وهو كذلك ولو قال فلا يكون لها رابط كان صوابًا اهـ.

وقدم المصنف الجملة التي لا تحتاج إلى رابط على ما تحتاج إليه عكس ما في النظم لأن الأولى أشبهت المفرد في عدم الاحتياج إلى الرابط.

((**قوله: وهى عينه في المعنى**)) قال الشهاب القاسمي: فيه إشكال لأنه إن جعل الخبر مجموع معنى الجملة المبين في باب القضية ففيه أن الظاهر أن ذلك المجموع ليس هو الشأن وإنما الشأن مضمون الجملة الذي هو مفرد، والظاهر في المثال أنه ليس الشأن مجموع الله ومعنى أحد والنسبة بينهما بل الوحدانية وإن جعل مضمون الجملة الذي هو مفرد فكل جملة كذلك لأن الخبر لابد من اتحاده بالمبتدأ بحسب الذات ولا يتحد به كذلك إلا مضمون الجملة الذي هو مفرد فكيف تتجه هذه التفرقة؟ ورأيت بخط شخينا العلامة أحمد الغنيمي رحمه

الله في بعض المجاميع كلاما لا بأس بإيراده وإن كان فيه طول فإن فيه طائلا.

((**ونصه**)) قول القاضي في سورة الإخلاص لأنها هى هو يعنى به أن الجملة الواقعة خبرًا عن ضمير الشأن لما كانت عينه لا تحتاج إلى رابط كما قال هو وغيره.

((**أقول**)) يمكن أن يقال على وجه تشحيذ الأذهان إن أريد أنها عينه بحسب المفهوم لأجل الإفادة والإيجاد بحسب الماصدق مع التغاير في المفهوم كما هو شأن سائر الموضوعات مع محمولاتها فقد يقال إنه مشكل أيضًا إذ ما صدق ضمير الشأن أعم من الله أحد، والخاص لا يحمل على العام في القضايا الكلية ودعوى الجزئية في هذا المقام ينبو عنها تصريحهم بأن ضمير الشأن لا يخلو عن إبهام ((**وبعبارة أخرى**)) وهى أن ما صدق ضمير الشأن مفرد وما صدق ضمير الجملة مركب ولا شيء من المفرد بمركب.

((**فإن قلت**)) يلزم هذا التقرير أن لا تقع الجملة مطلقًا خبرا عن المبتدأ أصلا واللازم باطل فكذا للزوم.

((**قلت**)) نعم كان القياس كذلك. ولذلك تراهم يؤولون الجملة الواقعة خبرا بمفرد صادق على المبتدأ ليصح وقوعها خبرًا.

((**فإن قلت**)) فليكن الأمر كذلك في الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن.

((**قلت**)) قد صرحوا بأنها غير مؤولة بالمفرد وإن كانت في موقعه فلابد من تحرير المقام للأفاضل الكرام هذا وما عندكم في الهامش على هذا المحل من الإشكال، فقد تأملته مع غنيته عن بعض التأمل فوجدته كلامًا مزخرفًا لا طائل تحته يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئًا.

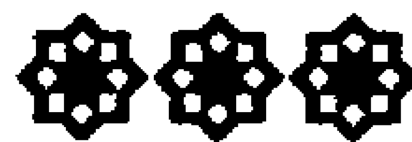
أما أولا فلما أفدتموه في مجلس المفاوضة من أن الجملة وهى الله أحد عين ضمير الشأن، فاللازم على تقديره أن تكون الصفة عين ضمير الشأن ولا محذور فيه ولا يلزم أن تكون صفة الله عين ذاته، والأشاعرة لا يقولون به ولا أن يقال في ذاته أنها ممكنة بمقتضى الصفة كما قيل به في الصفات كما ادعاه ذلك المحشي وكأنه فهم أن ضمير الشأن راجع إلى الله سبحانه أو أن المراد من الشأن صفة الله سبحانه وألزم القاضي ما لا يلزمه.

وأما ثانيًا: فيقول هذا العبد الضعيف. لو سلمنا أن الضمير يرجع إلى الله

سبحانه أو أن المراد من الشأن صفة الله سبحانه لا يلزم ما ذكره ذلك المحشي بوجه أصلاً.

((**وبيانه**)) أن دعوى القاضي رحمه الله إنما هو العينية بحسب الماصدق لما علمت مما سبق ولن يلزم من العينية بحسب الماصدق أن تكون صفته تعالى عين ذاته كما ألزمه ذلك المحشي، ألا ترى أن كلا من الأشاعرة والمعتزلة يعترفون بصحة الحمل في قولنا الله سميع الله بصير ومعلوم عندهم أن المبتدأ والخبر متحدان بحسب الماصدق مع اعترافهم أجمعين بصحة هذا الحمل اللازم له الاتحاد في الماصدق بقول الأشاعرة أن الصفة ليست عين الذات الجليلة وبقول المعتزلة بالعينية على وجه بينه المحققون لا محذور فيه عند مزيد التأمل إلا أن قول الأشاعرة هو الظاهر فينبغي المصير إليه والتعويل عليه وبهذا التحرير ظهر لك كل الظهور أنه لا يلزم من دعوى العينية بحسب الماصدق أن تكون الصفة عين الذات كما ادعاه ذلك المحشي بل هذه الدعوى تجامع قول الأشاعرة أن الصفة ليست عين الذات ولا غيرها وتجامع قول المعتزلة أنها عينها هذا ما ظهر في ساعة من الليل لهذا الفهم السقيم مع الاشتغال بهم العيال وقد كتبناه لمولانا موسى أفندي بعد أن أوقفنا على نسخة اشتراها من مكة المشرفة وعليها كتابة في هذا المحل.

((**تنبيه**)) من أمثلة وقوع الخبر جملة هي نفس المبتدأ في المعنى ما جاء في ذكر الاعتدال أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد. فأحق ما قال العبد مبتدأ وخبره لا مانع لما أعطيت مع ما بعده ولا ضمير فيه وقوله وكلنا لك عبد معترض بين المبتدأ وخبره.



يكون ضمير الشأن الحاضر، وإنما يكون ضمير غيبة مفسرًا بجملة بعده خبرية مصرح بجزأيها، فإن كان بلفظ التذكير سمي ضمير الشأن وإن كان بلفظ التأنيث سمي ضمير قصة وقد يسمى بهما، وأما إذا قدر هو ضمير المسئول عنه، فخبره مفرد وهو الله واحد خبر بعد خبر أو بدل ونحو ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[1]. إذا قدر هى ضمير قصة فهى مبتدأ وشاخصة خبر مقدم وأبصار الذين كفروا مبتدأ مؤخر وجملة أبصار الذين كفروا شاخصة في موضع رفع خبر هى، وهى عينها في المعنى أي فإذا القصة أبصار الذين كفروا شاخصة فلا تحتاج إلى رابط وأما إن قدر هى ضمير الإبصار كما قال الفراء أو عماد وتقدم مع الخبر على المبتدأ والأصل فإذا أبصار الذين كفروا هى شاخصة. كما قال الكسائي فالخبر مفرد ((ومنه)) قول الناظم ((نطقى الله حسبى)) فنطقى مبتدأ والله حسبى مبتدأ وخبر والجملة خبر نطقى وهى نفسه في المعنى.

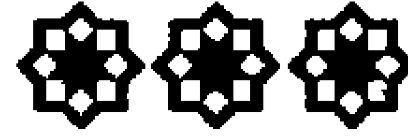
((**قوله: وأما إذا قدر إلخ**)) قال الزرقاني: قال المكي: ويحتمل أن يكون هو عائدا على المسئول عنه لأنه قيل له ﷺ صف لنا ربك فنزلت، فهو مبتدأ والله خبره، وأحد خبر بعد خبر وأجاز الزمخشري أن يكون أحد بدلا من الله أو خبر مبتدأ محذوف أي هو أحد وأجاز أبو البقاء أن يكون الله بدلا من الله وأحد خبر هو.

((**قوله: إذا قدر هى ضمير قصة إلخ**)) قال الزرقاني: على هذا ففي كلام المصنف حذف من الثاني لدلالة الأول ولا يجوز ارتفاع أبصار بشاخصة لأن ضمير القصة يلزم بعده جملة ويجوز على مذهب الكوفيين اهـ من حاشية المكي، وقال اللقاني: لم يقل إذا قدر هى ضمير القصة لأن ذلك متعين إذ جعله عائدًا على ما في الذهن وأبصار بدلا أو عطف بيان يستلزم الفصل بين التابع ومتبوعه بأجنبي من التابع اهـ ومراده بالأجنبي شاخصة الذي هو خبر هى على هذا التقدير فإن كان كذلك فانظر مع كون الخبر معمولا للمبتدأ فلا يكون أجنبيًا ثم إنه لا يلزم من عدم جواز جعله عائدا على ما في الذهن إلخ تعين كون

---

(١) سورة الأنبياء: ٩٧.

الضمير للقصة لما قرره الشارح وغيره فتأمل، وقال الدنوشري إنما لم يقيد المصنف بقوله إذا قدر هى ضمير القصة احترازا عن الإعرابين اللذين نقلهما الشارح لأن كون هى عمادا يلزم عليه وقوع الفصل بين معرفة ونكرة لا تشبهها اللهم إلا أن يقال إن من أعرب ذلك كذلك لا يشترط ما ذكر، وكون هى ضمير الأبصار خلاف الظاهر، وعليه فخاشعة خبر هى وأبصار الذين كفروا مبتدأ والجملة قبله خبره والتقدير فإذا أبصار الذين كفروا هى خاشعة نظير قوله هند هى قائمة تأمل.



((لأن المراد بالنطق المنطوق به)) والمنطوق به هو الله حسبي، فلا يحتاج إلى رابط، والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة بل بالمفرد على إرادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة. قاله الدماميني والمرادي. ((وأما غيره)) أي غير المبتدأ في المعنى ((فلابد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له)) وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم.

ويأتي جملة حاوية معنى الذي سيقت له

((وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه)) أي بمعنى المبتدأ ((وهو)) أي الاسم المشتملة عليه الجملة ((أما ضميره)) أي ضمير المبتدأ حال كون الضمير ((مذكورًا)) وهو الأصل ((نحو زيد قام أبوه)) فجملة قام أبوه خبر عن زيد، والرابط بينهما الهاء ((أو مقدرا)) وهو إما مجرور أو منصوب فالأول ((نحو السمن منوان بدرهم)) فالسمن مبتدأ أول ومنوان مبتدأ ثان. وسوغ الابتداء به الوصف المحذوف ((أي منوان منه)) وبدرهم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الضمير المجرور بمن المقدرة ((و)) الثاني نحو ((قراءة ابن عامر ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الحُسْنَى﴾[1].

((قوله قاله الدماميني والمرادي)) قاله المصنف أيضًا في المغني في بحث الجمل التي لا محل لها من الإعراب، فالأولى نقله عنه.

((قوله: فلابد من احتوائها إلخ)) من احتوائها خبر لا وليس متعلقًا بقوله بد وإن أوهمه ذلك في الظاهر وإلا لكان مضارعًا للمضاف، فيجب تنوينه نحو لا حافظا للقرآن عندك وكل مصدر متعد بحرف الجر يجوز أن يجعل المجرور خبرا عنه مثبتًا كان أو منفيًا.

((قوله: وهو أما ضميره)) قال اللهدى: إنما اكتفى في الجملة الواقعة خبرا بالضمير ولم يربطوها بالواو بخلاف الجملة الواقعة حالا، لأن الحال تجيء بعد تمام الكلام فاحتيج في الأكثر إلى فصل رابط بخلاف الخبر فإنه ركن الكلام

(١) سورة النساء: ٩٥.

فلا يحتاج إلى فصل رابط اهـ. وهذا يقتضي أن الواو أقوى في الربط وفيه خلاف بيناه في حاشيتنا على المختصر في التذنيب ثم إن ما ذكره إنما يفيد عدم اشتراط الربط بالواو لا عدم الربط بها فتدبر. وقال الحفيد: لقائل أن يقول ما الحكمة في جعل الرابط للجملة الواقعة خبرا بما هي خبر عنه أعم من رابط جملة الصلة بالموصول، وكذا من الجملة الواقعة حالا أو صفة؟ وأجيب بأنه لما كان الإخبار بالجملة أكثر من الوصف والوصل والحال ناسب أن يكون ربطها أعم من رابط كل لأن الشيء إذا كثر في الكلام ناسب أن يأتي على أنحاء مختلفة اهـ. ولا يخفى ما فيه فإن دعوى الكثرة في الخبر دونها مما لا دليل عليه ثم إن الأشياء التي تحتاج إلى رابط أحد عشر كما في المغنى وحالها مختلف في الربط ولعل المرجع السماع، وقد بسطنا ذلك في حاشية الألفية في بحث الحال.

((**قوله: وهو إما مجرور أو منصوب**)) قال بعض الفضلاء: أفهم أنه لا يكون مرفوعًا وليس كذلك قال الموضح في المغنى: الضمير هو الأصل ولذلك يربط به مذكورا ومحذوفًا مرفوعًا نحو ﴿**إن هَـذانِ لَسَاحِرَانِ**﴾[1]. إذا قدر لهما ساحران اهـ، ولعله إنما خص المجرور والمنصوب تبعًا للموضح في المتن وإلا فكما يكون منصوبًا ومجرورًا يكون مرفوعًا اهـ. وهذا لا يدفع الاعتراض عن الشارح لأنه كان عليه أن يتمم بالمرفوع.

((**قوله: نحو السمن إلخ**)) قال بعض الأفاضل مثله البر الكر بستين أي الكر منه والفرق بينهما أن منه حال من الضمير المستكن في بستين ومنه هنا صفة كما ذكره الشارح.

((**فإن قلت**)) لم لا يكون صفة للكر كما كان صفة لمنوان؟

((**قلت**)) عملا بالقاعدة من أن الجار والمجرور عند أهل العربية من قبيل النكرات والكر معرفة بالألف واللام فلا يكون منه صفة ولا كذلك منوان لأنه نكرة فجاز وصفه.

((**فإن قيل**)) إنما ذهبوا إلى تنكيرهما نظرا إلى عاملهما وأنهم يقدرونه

---

(١) سورة طه: ٦٣.

باستقر أو مستقرا فهلا قدر بالمستقر ليكون معرفة؟ قيل المستقر معناه الذي استقر فيفضى هذا التقدير إلى حذف الموصول وإبقاء صلته، وهذا غير جائز عند البصريين، فأما قياس الكوفيين المجوزين لذلك فلا نمنعه فاعرفه، ويجوز أن يكون منه متعلقا بستين تعلق المفعولية. هذا ملخص ما في شرح الفصول كما قاله شيخنا العلامة الغنيمي تغمده الله بغفرانه ودعوى أن أل في المستقر موصولة مخالف لما مر عن السعد من أن أل الداخلة على الوصف المراد به الثبوت للتعريف ولا شك أن الوصف هنا للثبوت كما نبهوا على ذلك في حواشي المطول عند قول التلخيص: فالفصاحة في المفرد.



برفع كل في سورة الحديد، فكل مبتدأ وجملة وعد الله الحسنى من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدأ، والرابط بينهما الضمير المقدر المنصوب بوعد على أنه مفعوله الأول ((أي وعده)) الله ((أو إشارة إليه)) أي إلى المبتدأ ((نحو ﴿ولباسُ التَّقْوى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾[1]. إذا قدر ذلك مبتدأ ثانيًا لا تابعًا للباس)) فلباس مبتدأ، والتقوى مضاف إليها وذلك مبتدأ ثان وخير خبره وهو وخبره خبر الأول، والرابط بينهما الإشارة إلى المبتدأ وخص ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصولا أو موصوفًا والإشارة للبعيد ورد بقوله تعالى ﴿السمع والبصر﴾[2]. الآية أما إذا قدر ذلك تابعًا للباس على أنه بدل منه أو عطف بيان عليه لا نعت خلافًا للفارسي ومن تبعه لأن النعت لا يكون أعرف من المنعوت كما قال الحوفي فالخبر حينئذ مفرد ((قال الأخفش أو غيرهما)) أي غير الضمير والإشارة، وهو إعادة المبتدأ بمعناه ((نحو ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ﴾[3]. الآية)) وتمامها: ﴿وَأَقَامُوا الصَّلاةَ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾. فالذين مبتدأ وجملة يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة وأقاموا الصلاة معطوفة على الصلة، وجملة إنا لا نضيع أجر المصلحين خبر المبتدأ و الرابط بينهما إعادة المبتدأ بمعناه فإن المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب في المعنى، ورد بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون من قوله ﴿والدار الآخرة خير للذين يتقون﴾[4]. ولئن سلم فالرابط العموم لأن المصلحين أعم من المذكورين أو ضمير محذوف أي منهم أو الخبر محذوف، والجملة قبله دليله، والتقدير مأجورون قاله في المغنى ((أو)) تشتمل الجملة ((على اسم بلفظه)) أي بلفظ المبتدأ ((ومعناه نحو ﴿الحاقة ما الحاقة﴾[5])). فالحاقة الأولى مبتدأ وما اسم استفهام مبتدأ ثان والحاقه الأخيرة خبر ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقة الأولى والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه ((و)) تشتمل الجملة ((على اسم

(١) سورة الأعراف: ٢٦.
(٢) سورة الإسراء: ٣٦.
(٣) سورة الأعراف: ١٧٠.
(٤) سورة الأنعام: ٣٢.
(٥) سورة الحاقة: ١.

أعم منه›› أي من المبتدأ ‹‹نحو زيد نعم الرجل›› فزيد مبتدأ ونعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل الشامل لزيد ‹‹و›› نحو ‹‹قوله:›› وهو الرماح ابن ميادة.

[١٢١] ألا ليتَ شعرى هلْ إلى أم معمرٍ سبيلٌ ‹‹فأما الصبرُ عنها فلا صبرا››

فالصبر مبتدأ وعنها متعلق به ولا نافية وصبرا اسمها مبنى معها على الفتح والخبر محذوف تقديره لي وجملة لا صبر لي خبر المبتدأ والرابط بينهما العموم الذي في اسم لا لأن النكرة المنفية تفيد العموم والمطرد من هذه الروابط هو الضمير لا غير، أما الإشارة فلأنه لا يقال زيد قام هذا والزيدون خرج أولئك وأما إعادة المبتدأ بمعناه فقد تقدم رده وأما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص بموضعين أحدهما أما العبيد فذو عبيد وثانيهما: حيث قصد التهويل والتعظيم نحو ﴿الحاقة ما الحاقة﴾. قاله الشاطبي، وأما العموم فلأنه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهند نعمت النساء، وأما: فأما الصبر عنها فلا صبرا. فمن باب: أما العبيد فذو عبيد. فهو من تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه وليس العموم فيه مرادا إذ المراد أنه لا صبر له عنها لا أنه لا صبر له عن كل شيء. قاله في المغني.

---

[١٢١] **البيت من الطويل،** وهو لابن ميادة في ديوانه ص ١٣٤، والأغاني (٢٣٧/٢،٢٥١)، والحماسة البصرية (١١١/٢)، وخزانة الأدب (٤٥٢/١)، والدرر (١٦/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢٦٩/١،٢٧١)، وشرح شواهد المغنى (٨٧٦/٢)... المعجم المفصل (٣١١/١).

وفي البيت شاهدان: أولهما اقتران الخبر بالفاء إذا وقع المبتدأ بعد أما، وهذا هو القياس.

ثانيهما: أن الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ قد يكون عموم الخبر، بحيث يصدق على المبتدأ وغيره. فجملة (**فلا صبرا**) في محل رفع خبر عن (**الصبر**) والرابط بينهما هو العموم في اسم ‹‹**لا**›› لأن النكرة الواقعة بعد النفي تفيد العموم فقد بـ ‹‹**لا**›› الصبر بجميع أنواعه: ‹‹**فأما الصبرَ**›› والشاهد في هذه الرواية، نصب ‹‹**الصبر**›› على المفعول له، والتقدير: مهما ذكرت شيئًا للصبر ومن أجله، فلا صبر لي.

((**قوله: في سورة الحديد**)) أما في سورة النساء فقرأ بالنصب كالجماعة لأن قبله جملة فعلية، وهى فضل الله المجاهدين، فساوى بين الجملتين في الفعلية بل بين الجمل لأن بعده وفضل الله المجاهدين وهذا مما أغفلوه أعنى الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة. قاله في المغنى.

((**قوله: فكل مبتدأ**)) قال الدماميني: وحذف الضمير في مثل ذلك أعني ما كان المبتدأ فيه كلمة كل متنازع فيه فحكى ابن مالك الإجماع عليه ونقل غيره أن مذهب البصريين المنع، ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الأدب ابن أبي الربيع فقال جائز في الشعر وفي قليل من الكلام.

((**قوله: من الفعل والفاعل والمفعول**)) الجملة الفعل مع الفاعل فقط.

((**قوله: لا تابعًا**)) إنما قال تابعًا ليشمل البدل وعطف البيان والنعت على ما سيأتي.

((**قوله: مضاف إليها**)) قال الدنوشري: الأولىمضاف إليه.

((**قوله: وخص ابن الحاج إلخ**)) يشكل عليه ﴿**ولباس التقوى ذلك خير**﴾[1].

((**قوله: أو ضمير محذوف**)) أي منهم كذا في المغنى. قال الدماميني فيه نظر لأن الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة لا ينقسمون إلى مصلحين وغير مصلحين حتى يقال إنا لا نضيع أجر المصلحين منهم إلا أن تجعل من المحذوفة بيانية لا تبعيضية.

((**قوله: أو تشتمل الجملة على اسم بلفظه**)) قال الدنوشري: قال في المغني: والثالث إعادة المبتدأ بلفظه وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو ﴿**الحاقة ما الحاقة**﴾[2]. ﴿**وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين**﴾[3]. وقال:

لا أرى الموت يشبه الموت شيء   نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

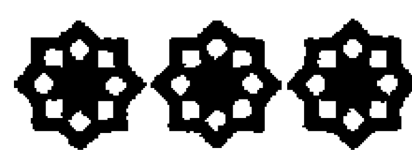
(١) سورة الأعراف: ٦٦.
(٢) سورة الحاقة: ١.
(٣) سورة الواقعة: ٢٧.

قال الدماميني: أقول موضع الظاهر موضع المضمر في معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول نحو زيد قام أبو طاهر إذا كان أبو طاهر كنية زيد كذا في عباب اللباب والتنغيص: التكدير يقال نغص الله عليه العيش تنغيصًا أي كدره ويروى يسبق مكان يشبه.

((**قوله: نحو زيد نعم الرجل**)) قال الدنوشرى: ظاهره أن العموم جاء من قبل أن الألف واللام للاستغراق. قال ابن الحاجب: وهذا غلط لأنا نقطع أن المتكلم بقوله نعم البعد صهيب لم يقصد مد جميع من في العالم، وإنما قصد مدح هذا الفاعل المذكور، فجعله للعموم غلط وفي اللباب أن خبر المبتدأ إذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يحتج إلى ضمير نحو زيد نعم الرجل. قال صاحب العباب: فإن اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل وإن لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس يشتمل على إفراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي. دماميني.

((**قوله: فلأنه لا يقال زيد قام هذا إلخ**)) أي فلابد فيها من مراعاة معنى صحيح وهذا نظير ما سيأتي في مسوغات الابتداء بالنكرة حيث قيدوها بمثل ذلك إلا أن سياق كلام الشارح هنا يدل على ضعف الربط بما عدا الضمير ولو سلك منهج المسوغات لقال: لابد في غير الربط بالضمير من مراعاة معنى صحيح وإلا لورد على الربط بالإشارة كذا وهكذا نعم الربط في إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه ضعيف لشيء آخر كما تقرر.

((**قوله: فقد تقدم رده**)) قال بعض الفضلاء: إن أراد بالرد قوله المتقدم رد بمنع كون الذين مبتدأ فهذا ليس ردا لكون العائد إعادة المبتدأ بمعناه وإنما هو رد لكون الذين مبتدأ، وهذا الرد أخذه من المغنى لكن ذاك قال واستدل أبو الحسن بالآية، ثم قال: وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ فحسن هناك الرد لأنه جعل الآية دليلا وقد احتملت فبطلت الدلالة وأما هنا فساقها مساق الشاهد فلا تبطل بالاحتمال وإن أراد الشارح ردا غير هذا فلم يتقدم له شيء غيره.



فصل ويقع الخبر ظرفا

((ويقع الخبر ظرفًا)) نحو ﴿والركب أسفل منكم﴾[١]. ((ومجرورًا نحو ﴿الحمد لله﴾[٢].)) وشرطهما أن يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكانًا ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجوبًا ثم قيل الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما والمصحح لذلك تضمنهما معنى صادقا على المبتدأ وقيل هما، ومتعلقهما، والمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضي والسيد عبد الله ((والصحيح)) عند الموضح تبعًا لطائفة ((أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف)) لا هما ولا مع متعلقهما واختلف في تقديره فقال الأخفش والفارسي والزمخشري تقديره كان أو استقر وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلا ((و)) الصحيح عند جمهور البصريين ((أن تقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقر)) وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسمًا مفردًا، فكل من الفريقين استند إلى أصل صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل نحو أما في الدار فزيد ﴿إذا لهم مكر في آياتنا﴾[٣]. لأن أما لا تفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه ولأن إذا الفجائية لا تليها الأفعال على الأصح وقال الموضح في المغنى: والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى. وإليه يرشد قول الناظم:

وأخبروا بظرفٍ أو بحرفِ جر ناوينَ معنى كائنٍ أو استقر

وذهب الكوفيون وابنا طاهر وخروف إلى أنه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابنا طاهر وخروف الناصب لهما المبتدأ، وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه إذا كان غيره نحو زيد عندك.

---

(١) سورة الأنفال: ٤٢.

(٢) سورة الفاتحة: ٢.

(٣) سورة يونس: ٢١.

وقال الكوفيون الناصب لهما معنوى وهو كونهما مخالفين للمبتدأ. قال في المغنى ولا معمول على هذين القولين ((و)) على القول بأن لهما متعلقًا محذوفًا، فالصحيح ((أن الضمير الذي كان فيه انتقل منه إلى الظرف والمجرور)) وسكن فيهما ((كقوله)) وهو جميل بن عبد الله(١).

[١٢٢] فإن يكُ جثماني بأرضٍ سواكم (فإنَّ فُؤادِي عندَك الدهرُ أجمعُ)

وجه الدلالة منه أن أجمع مرفوع لا يصلح أن يكون توكيدًا لفؤادى ولا للدهر لأنهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لأن التوكيد، والحذف متنافيان ولا لاسم إن على محله من الرفع على الابتداء لأن الطالب للمحل قدر أل بدخول الناسخ وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن يكون توكيدًا للضمير المنتقل إلى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل بالأجنبي، وهو الدهر فإنه جائز في الضرورة وقيل لا ضمير في الظرف والمجرور مطلقًا تقدم أو تأخر وأن الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفًا أو مجرورًا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر عن المبتدأ أما إذا تقدم.

---

(١) جميل بن عبد الله بن معمر العذرى القضاعي، أبو عمرو: شاعر من عشاق العرب. افتتن ببثينة، من فتيات قومه، فتناقل الناس أخبارهما. شعره يذوب رقه، أقل ما فيه المدح. وأكثره من النسيب والغزل والفخر. وكانت منازل بنى عذرة في وادي القرى (من أعمال المدينة) ورحلوا إلى أطراف الشام الجنوبية، فقصد جميل مصر. وافدًا على عبد العزيز بن مروان، فأكرمه عبد العزيز وأمر له بمنزل فأقام قليلاً ومات فيه.

ولعباس العقاد كتاب ((جميل بثينة – ط)) وللزبير بن بكار كتاب ((أخبار جميل)) في سيرته.

الأعلام (١٣٨/٢)، الأغاني طبعة دار الكتب (٩٠/٨).

[١٢٢] البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١١١، وخزانة الأدب (٣٩٥/١)، والدرر (١٩/٢)، وسمط اللآلي ص ٥٠٥، وشرح شواهد المغنى (٨٤٦/٢)، والمقاصد النحوية (٥٢٥/١)... المعجم المفصل (٥٣٨/١).

والشاهد فيه قوله: (أجمع) حيث جاء توكيدًا لضمير مستكن في الظرف الواقع متعلقه خبرًا.

((فصل)) ((قوله: ويقع الخبر ظرفا)) قال الدنوشري: قال شيخ الإسلام أحمد بن قاسم ومن خطه نقلت يتحصل من كلام المغنى ما قرره شيخنا ص غير مرة أن الظرف والمجرور لا يحكم عليه بأنه خبر إلا إذا كان المتعلق عامًّا فإن كان خاصا فهو الخبر حذف أو ذكر وعلى هذا فيخص قوله هنا فصل ويقع الخبر إلخ والصاد في خطه إشارة إلى الشيخ ناصر الدين والصفوى رحمهم الله.

((قوله: والركب أسفل منكم)) قال اللقاني: أي في مكان أسفل من مكانكم فهو أفعل تفضيل بدليل من وصف المكان ثم أقيم مقامه انتهى.

((قوله: ومجرورًا)) قال الدنوشري: ظاهر كلامه أن الخبر هو المجرور وحده وليس كذلك وقد صرح السيد في حاشية الكشاف عند قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[1]. بأن الظرف المستقر محكوم لمجموعه بأنه في محل رفع بخلاف اللغو فإنه إنما يحكم بالنصب في نحو أنعمت عليهم، وبالرفع في نحو مر بزيد للمجرور فقط.

((قوله: وشرطهما أن يكونا تامين)) قد يقال ترك المصنف كالناظم هذا الشرط للعلم به من قوله السابق:

والخبر الجزء المتم الفائدة

وفيما سيأتي من قوليهما لا يخبر باسم الزمان عن العين والتامان ما يفيدان بدون ملاحظة المتعلق، والحاصل أن الناقصين ما تعلقا بخاص لم يقم عليه قرينة أخذا من كلام الشارح المفيد لا لجواز الإخبار بالناقص مع القرينة لوجود الفائدة.

((قوله: لأن التوكيد والحذف متنافيان)) فيه نظر كما عرفته مما مر في باب الموصول.

((قوله: لأن الطالب للمحل إلخ)) قال اللقاني: لقائل أن يقول يحوز أن يكون تأكيدا لفؤادي على محله من الرفع بالابتداء وقد حصل الشرط وهو المجئ بعد الخبر إذ العطف وغيره سواء كما في الرضى.

---

(١) سورة الفاتحة: ٧.

عليه فلا ضمير فيه. واستدل على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكد وأن يعطف عليه وأن يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر انتهى. ولك أن تقول إنما امتنع جواز الإتباع للفصل بالأجنبي ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب ((ويخبر)) بالمكان عن أسماء الذوات والمعاني نحو زيد خلفك والخير أمامك، ولا يخبر ((بالزمان)) إلا ((عن أسماء المعاني)) إذا كان الحدث غير مستمر ((نحو الصوم اليوم والسفر غدا)) فإن كان الحدث مستمرا امتنع الإخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة.

((ولا)) يخبر بالزمان. ((عن أسماء الذوات نحو زيد اليوم)) والفرق أن الأحداث أفعال وحركات وغيرهما فلابد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فإن نسبتها إلى جميع الأزمنة على السواء، فلا فائدة في الإخبار بالزمان عنها ((فإن حصلت فائدة جاز)) الإخبار بالزمان عن أسماء الذوات، وتحصل الفائدة ((كأن يكون المبتدأ عامًّا والزمان خاصًّا)) إما بالإضافة ((نحو نحن في شهر كذا)) فنحن مبتدأ وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم إذ لا يختص بمتكلم دون آخر وفي شهر كذا خبره وهو خاص بالمضاف إليه وإما بالوصف نحو نحن في زمان طيب ((وأما نحو الورد في أيار)) بفتح الهمزة، وتشديد الياء آخر الحروف والمنع من الصرف للعلمية والعجمة لأنه شهر رومي ((واليوم خمر والليلة الهلال)) بنصب اليوم والليلة ((فـ)) التأويل فيها واجب بتقدير مضاف كما قاله الفارسي و ((الأصل خروج الورد)) في أيار ((و)) اليوم ((شرب خمر و)) الليلة ((رؤية الهلال)) فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة ووافقهم الناظم فقال:

ولا يكونُ اسمُ زمانٍ خبرا عن جُثةٍ وإن يُفد فأخْبرا

والصحيح المنع مطلقًا وما ورد من ذلك فيؤول.

((قوله: ويخبر بالمكان إلخ)) قال الدنوشري: وإذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لا فإن كان غير متصرف نحو زيد عندك

فلا كلام في امتناع رفعه، وإن كان متصرفًا، وهو نكرة فالرفع أرجح نحو أنت مني مكان قريب ودارك مني يمين وشمال، وهو باق على الظرف عند البصريين، والمضاف محذوف إما من المبتدأ أي مكانك مني مكان قريب أو من الخبر أي أنت مني ذو مكان قريب، وإن كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك. انتهى من الرضى.

((**قوله: ولا يخبر بالزمان إلا عن أسماء المعاني**)) قال الدنوشري: قال الرضى ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم العين مطلقًا بشرط حدوثه، ثم ينظر فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان، أو أكثره، وكان الزمان نكرة رفع غالبًا نحو الصوم يوم، والسير شهر إذا كان السير في أكثره لأنه باستغراقه كأنه هو، ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية، ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي. نحو الصوم في يوم أو يومًا خلافًا للكوفيين ثم قال: وإن كان الزمان معرفة عن الصوم نحو يوم الجمعة لم يكن إلا الرفع غالبًا كما في الأول عند البصريين ثم قال: فإن وقع الفعل لا في أكثر الزمان سواء كان الزمان معرفًا أو منكرًا فالأغلب نصبه أو جره بفي اتفاقًا من الفريقين نحو الخروج يومًا أو في يوم والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة، وأما قوله ﴿**الحج أشهر معلومات**﴾[1]. فجاز لتأكيد أمر الحج حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر. انتهى وفيه بعض اختصار لكلام الرضى، وقد نقله اللقاني وقال: انتهى ما أردناه من كلامه وأطال ذيل الكلام في هذه المسألة لما يشمل على فوائده فعليك بمطالعته.

((**تنبيه**)) قال المصنف في حواشي ابن الناظم: كالخبر الحال، والصفة قال أبو البقاء: والبدل ورد بذلك إعراب الزمخشرى إذ في ﴿**إذا نتبذت**﴾ بدلا من مريم وليس بشيء إذ لا تلازم بين صحة الخبرية وصحة البدلية تقول سرق زيد ثوبه فيصح ولا يجوز زيد ثوبه انتهى. ومراده بدلية الاشتمال ونحوها لا كل من كل لأنها تلازم الخبرية فتدبر.

((**قوله: فلا فائدة في الإخبار إلخ**)) لا يجب بناء على اعتبار الفائدة الجديدة بل يجوز أن يكون مبنيًا على اعتبار الوضعية لجواز أن يعتبر في الوضعية أن

---

(١) سورة البقرة: ١٩٧.

يكون باعتبار المظنة بأن يكون الحكم مظنة أن يجهل وأن يسأل عنه وتقصد إفادته واستفادته والذوات التي لا تتجدد كذوات الآدميين لكونها معلومة الوجود في سائر أزمنة وجودها ليس من شأنها أن تجهل في شيء من الأزمنة الخاصة ولا أن يسئل عن وجودها في ذلك الزمان ولا أن تقصد إفادته واستفادته بخلاف ما يتجدد، كالورد وبخلاف تلك باعتبار الأمكنة لأن وجودها يعم الأزمنة ولا يعم الأمكنة فلذا أفاد الإخبار بالأمكنة دون الأزمنة.

((**قوله: فإن حصلت فائدة**)) قال اللقاني: اعلم أن الرضى جعل العين المخبر عنها بالزمان نوعين نوعًا يشبه المعنى في تجدده وقتا دون وقت ونوعًا يقطع فيه بتقدير المضاف فالأول كالورد، والثاني كقولهم اليوم خمر وقضيته أن الأول لا ضرورة فيه إلى تقدير مضاف وهذا هو التحقيق فليتأمل.

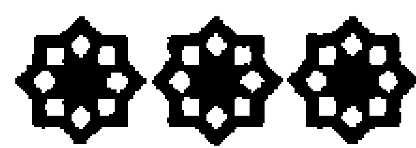
((**قوله: والزمان خاصًا**)) قال الدنوشري: وجهه أن المعلوم للذات مطلق الزمان لا زمان مخصوص فالمخصوص مجهول فيفيد الإخبار من خط ابن قاسم رحمه الله تعالى.

((**قوله: نحن في شهر كذا**)) قال الدنوشري: لو قيل نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا بدون في هل يجوز أو لا فيه تردد انتهى. أقول قد تعرض المصنف في الحواشي لهذه المسألة فانظر حاشيتنا على الألفية، وفي الارتشاف وذهب الجمهور إلى أنه لا يقع ظرف الزمان خبرا عن الجثة من غير تفصيل سواء كان الظرف منصوبًا أم كان مجرورًا بفي ثم قال: وإذا وصفت الظرف ثم جررته بفي جاز وقوعه خبرًا للجثة نحو نحن في يوم طيب، ونحن في يوم صائف انتهى. ويستفاد منه أنه عند الوصف والجر بفي لا يشترط كون المبتدأ عاماً، وكلام الشارح يوهم خلافه، ووجه الجواز في هذه حصول الفائدة بالوصف وانظر وجه اشتراط الجر بفي.

((**قوله: لصلاحيته في نفسه إلخ**)) بهذا يندفع قول اللقاني أن كون المبتدأ هنا عامًّا لا يظهر له معنى موجه ولا مستند له في كلام الأئمة والمعول عليه ما في الرضى انتهى. وسبقه لذلك الدماميني، فقال: فلا أدرى كيف يصح التمثيل بنحن لاسم العين العام ولا يتضح لي المراد بذلك إلى الآن انتهى. ولا يخفى أن

مثل نحن، أنا لصلاحيته لكل متكلم، وأما قول المصنف في الجامع إلا في نحو الرطب في تموز، ونحن في شهر كذا، وأنا في يوم طيب انتهى.

فإشارة إلى مسألة الوصف المتقدمة عن الارتشاف خلافًا لمن توهم أن بينهما فرقًا وحرف قوله: إنا وضبطه بكسر الهمزة وتشديد النون ليكون الضمير كنحن.



فصل ولا يبتدأ بنكرة

((ولا يبتدأ بنكرة)) لأنها مجهولة، والحكم على المجهول لا يفيد غالبًا ((إلا إن حصلت به فائدة كأن يخبر عنها بمختص)) بما يصلح للإخبار عنه ((مقدم)) نعت لمختص ((ظرف أو مجرور)) بدل من مختص أو عطف بيان عليه وظاهر كلامه أن التقديم له دخل في التسويغ والتحقيق أن المسوغ للابتداء بالنكرة أن يخبر عنها بظرف مختص، والتقديم إنما هو لرفع إلباس الخبر بالصفة. صرح بذلك في المغني، فالظرف ((نحو ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[1])). والمجرور نحو ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾[2]. فمزيد وغشاوة مبتدآن وهما نكرتان وسوغ الابتداء بهما الإخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين بإضافتهما إلى ما يصلح للإخبار عنه وهو الضمير وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ولا يجوزُ الابتدا بالنكرِه ما لم تُفد كعند زيدٍ نمره

وهومثال لما يجوز ((ولا يجوز رجل في الدار)) لفوات الاختصاص والتقدم معا ((و)) لا يجوز ((عند رجل مال)) لعدم الاختصاص بما يصلح للإخبار عنه ((أو)) كانت ((تتلو نفيا نحو ما رجل قائم)) ومثله في النظم بقوله:

فما خل لنا

فرجل، وخل مبتدآن وسوغ الابتداء بهما تقدم النفي عليهما وبذلك تحصل الفائدة، لأن النكرة في سياق النفي تعم وإذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس فأشبهت المعرف بأل الاستغراقية ((أو)) تتلو ((استفهامًا نحو ﴿أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ﴾[3]. ومثله في النظم بقوله:

وهل فتى فيكم

فإله، وفتى مبتدآن وسوغ الابتداء بهما وقوعهما في حيز الاستفهام، وبذلك تحصل الفائدة لأن الاستفهام سؤال عن غير.

---

(١) سورة ق: ٣٥.

(٢) سورة البقرة:

(٣) سورة النمل: ٦١.

((فصل)) ((**قوله:والحكم على المجهول لا يفيد**)) رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه. حق المبتدإ أن يكون معلومًا لأن الحكم على المجهول بعيد عن التحصيل، والخبر أن يكون مجهولاً لأن الحكم بالمعلوم سعى في تحصيل الحاصل انتهى. وفيه أنه يكفى في عدم تحصيل الحاصل جهل الانتساب ولذا أفاد التركيب الذي فيه المبتدأ والخبر معرفتان إذا جهل الانتساب فتدبر.

((**قوله: كأن يخبر عنها إلخ**)) لا يخفى أن الخبر والحال أخوان، وسيأتي أن الحال يقع صاحبها نكرة على قلة ولم يتعرض المصنف والشارح لمثله هنا ومن وقوع المبتدأ نكرة من غير مسوغ مذ ومنذ إذا وقعا مبتدأين كما سيأتي في حروف الجر فاحفظه.

((**قوله: بما يصلح إلخ**)) قال الدنوشري: متعلق بقوله مختص وهو مخرج لنحو عند رجل درهم، كما هو في كلامهما، ولكنه مخرج لنحو في الدار رجل إذ المجرور ليس مختصًّا بما يصلح للإخبار كما هو واضح، ويمكن أن يجاب بأنه إذا اكتفى بالمختص بما ذكر فلأن يكتفى بالذي يصلح الإخبار عنه أولى وقوله نعت لمختص مبنى على صحة وصف، فإن لم يقل به كان هو صفة للموصوف بقوله مختص، وقوله: أو عطف بيان عليه قد يرد بأن عطف البيان لا يكون في المشتقات ولا شك أن لفظ مجرور مشتق انتهى. ومما ينبغي التنبه له أن الشارح أشار بما صنعه إلى إصلاح عبارة المصنف لأنها تقتضى إجازة عند رجل درهم إذ الظرف مختص لقولهم إن الإضافة إلى النكرة تفيد التخصيص حتى قيل الصواب قول المغنى كأنْ يخبر عنها بظرف أو مجرور يصلح كل منهما للإخبار عنه.

((**قوله: والتحقيق إلخ**)) قال الدنوشري: قد يقال لا نسلم أنه لا دخل له في التسويغ فليتأمل.

((**قوله: ولا يجوز رجل في الدار**)) قال اللقاني: إلا أن يراد بالتنكير تخصيص الجنس أو الواحد الرضى لو لم يعلم كون رجل ما قائما في الدار جاز أن يقول رجل قائم في الدار وإن لم تتخصص النكرة بوجه انتهى.

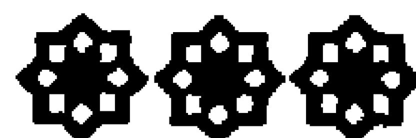
قال الشهاب القاسمي قال شيخنا أطال الله بقاءه في الدرس زيادة على ما

ذكر هنا ينبغي الجواز في مثل ذلك لأن الإخبار عن النكرة بالحصول في الدار المعينة مفيد بخلاف في دار ما إلا أن يقال الإخبار عن النكرة بلا مسوغ مظنة عدم الفائدة وهو ممتنع وإن تخلفت المادة انتهى. وهو مشكل علينا بأن المسوغ حصول الفائدة وقد اعترض بحصولها.

((**قوله: لأن الاستفهام إلخ**)) قال الدنوشري: هذا لا ينطبق على قوله **﴿أإله مع الله﴾**[1]. إذ هو للإنكار لا للسؤال ومعنى قوله فأشبه العموم الخاص أن النكرة الواقعة بعد الاستفهام تشبه النكرة الموصوفة المشتملة على العموم والخصوص باعتبار الصفة ووجه الشبه أن المستفهم عنها فيها عموم وهو ظاهر وخصوص باعتبار طلب التعيين فليتأمل انتهى.

وقال اللقاني: حصول الفائدة فيه يعنى الاستفهام وفي النفي يتعين المبتدأ إذ النفي والاستفهام يتعلقان بكل فرد لأن الاستفهام هنا إنكارى انتهى.

قال الشهاب القاسمي: إلا أن الاستفهام هنا لا ينحصر في الإنكاري كما قرره في درسه انتهى. ولا يخفى أن عدم الانحصار هو التحقيق لأنه لا فرق بين العموم الشمولي والبدلي كما في النكرة بعد الاستفهام غير الإنكاري لا يقال فيلزم صحة الابتداء بالنكرة المحضة لأن عمومها بدلى لأنه أجيب بأن عمومها متوهم بخلافه فيما ذكر فإنه نص وأما عموم النكرة بعد الاستفهام الإنكاري فشمولي لأنه نفى في المعنى.



---

(١) سورة النمل: ٦١.

معين يطلب تعيينه في الجواب فأشبه العموم الخاص، وفيه رد على ابن الحاجب. حيث قال في شرح منظومته: إن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم نحو أرجل في الدار أم امرأة ((أو)) تكون ((موصوفة سواء ذكرا)) أي الموصوف والصفة ((نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[(١)])). فعبد مبتدأ، وهو نكرة وسوغ الابتداء به وصفة بمؤمن لأن النكرة إذا وصفت قربت من المعرفة، وقال ابن الحاجب: المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الآية إنما هو معنى العموم، وخير خبر المبتدأ ومثله الناظم بقوله:

ورجـــل مـــن الكـــرام عندنـــا

((أو حذفت الصفة)) وذكر الموصوف ((نحو السمن منوان بدرهم ونحو ﴿وطائفة قد أهمتهم أنفسهم﴾[(٢)])). فمنوان وطائفة مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفًا بصفة محذوفة ((أي منوان منه وطائفة من غيركم)) بدليل ﴿يغشى طائفة منكم﴾[(٣)]، وفيه رد على ابن مالك حيث مثل بالآية للتسويغ بواو الحال كما قاله في المغنى ((أو)) حذف ((الموصوف)).

وذكرت الصفة ((كالحديث سوآء ولود خير من حسناء عقيم)) فسوآء بالمد مبتدأ وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف ((أي امرأة سوآء)) فحذف الموصوف، وأقيمت صفته مقامه وولود صفة ثانية لامرأة، وخير خبر المبتدأ ((أو)) كانت النكرة ((عاملة عمل الفعل كالحديث أمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة)) فأمر ونهى مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل المجرور بعدهما لأنهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم بقوله:

ورغبـــةٌ فـــي الخـــير خـــير

((ومن)) النكرة ((العاملة)) النكرة ((المضافة)) لأن المضاف عامل في المضاف إليه الجر ((كالحديث خمس صلوات كتبهن الله))[(٤)]. على العباد في

(١) سورة البقرة: ٢٢١.

(٢) سورة آل عمران: ١٥٤.

(٣) سورة آل عمران: ١٥٤.

(٤) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٠٩/٧) ح (٣٦٣٥٩)، وعبد الرزاق =

اليوم والليلة فخمس مبتدأ. وسوغ الابتداء به كونه عاملا في المضاف إليه ومثله الناظم بقوله:

عمــــل بــــر يزيــــن

ولابد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود وإلا ورد على الظرف والمجرور عند الناس درهم وفي الدنيا رجل وعلى النفي ما حمار ناطق وعلى الاستفهام هل امرأة في الأرض، وعلى الموصوف رجل ذكر واضح وعلى العمل شرب للماء نافع، وغلام

((**قوله: وفيه رد على ابن الحاجب**)) استشكل في أماليه ﴿**هل من مزيد**﴾[1]. وأجاب بأن مزيد ليس مصدرا بل وصف لمحذوف أي هل شيء مزيد أي يزاد سلمنا أنه مصدر إلا أن خبره محذوف يقدر مقدمًا كما يفعل في:

إن محــــلا وإن مرتحــــلا

((**قوله: وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء إلخ**)) قال لأنا قاطعون بأن المراد المفاضلة بين الجنسين لا إفرادهما المخصوصة قال: ((**فإن قلت**)) المسوغ هنا الصفة ((**قلت**)) لا يستقيم لأنها إنما تكون معتبرة في الموضع الذي لا يراد فيه الجنس وتأتي هي مخصصة لذلك المفرد المقصود، وهو مع ذلك ضعيف قليل استعماله، ورب نكرة بلا صفة أخص مما لها صفة والذي ضعفه أنه إذا صح جسم حي في الدار لوجود التخصيص بالصفة ينبغي أن يجوز رجل في الدار لأنه أخص منه بدرجات ثم قال: ((**فإن قلت**)) الدليل على أن المخصص الصفة أنك لو قلت ولعبد خير بإسقاط الصفة لم يجز.

((**قلت**)) هو مستقيم في الإعراب وهو الذي نريده. ألا ترى أنك إذا قلت العالم قديم لكان كلاما مع أنه كذلك.

((**فإن قلت**)) نعم هذا مرادنا، والخبر هنا لا يصح فإن مضمونه عبد خير من عبد.

((**قلت**)) نعم إلا أن كلامنا في شرط المفردات لأن المبتدأ مفرد وليس

= في مصنفه (٣/٥) ح (٤٥٧٥)، وتلخيص الحبير (١٤٧/٢) ح (٨٠٨).

(١) سورة ق: ٣٠.

شرطه في هذا المحل صفة، وإنما جاء الفساد من جهة الإخبار بما لا يجوز الإخبار به كما في الكذب، والكلام في شرط المفردات غيره في شرط المركيات انتهى.

قال الدنوشري: وذكر بعضهم أن المسوغ للابتداء بعبد هو لام الابتداء وما قاله ابن الحاجب فيها أدق فليتأمل.

((**قوله: وفيه رد إلخ**)) قال الدنوشري: قد يقال لا نسلم أنه قصد الرد وإنما قصد أن ثم مسوغا آخر غير ما ذكره ابن مالك.

((**قوله: كالحديث**)) قال الدنوشري: ذكره في الإحياء بلفظ سوداء ولود خير من حسناء لا تلد. قال العراقي في تخريجه أخرجه في الضعفاء من رواية شهر بن حكيم عن أبيه عن جده ولا يصح، وذكره في النهاية كالذي ذكره الموضح وقال السوآء القبيحة يقال رجل أسوأ وامرأة سوآء، وقد تطلق على كل كلمة أو فعلة قبيحة أخرجه الأزهري حديثًا عن النبي ﷺ وأخرجه غيره عن ابن عمر.

((**قول: وسوغ الابتداء بها كونها إلخ**)) قال الدنوشري: هذا غفلة عن فرض المسألة وهو أن النكرة إذا وصفت جاز كونها مبتدأ وليس المراد أن الصفة نفسها تكون مبتدأ وإن صح ذلك في نفسه فليتأمل.

((**قوله: ومن العاملة المضافة**)) إشارة إلى أن مثالي النظم من نوع واحد والتعريض بمن جعل الإضافة نوعًا مغايرًا للعمل، وقد يقال العامل في اصطلاحهم ما يعمل لذاته والمضاف إنما يعمل في المضاف إليه الجر بسبب وصف الإضافة.

((**قوله: كتبهن**)) قال الدنوشري: تبعًا للقاني من غير عروله أي أوجبهن يحتمل أنه خبر وأنه نعت لصلوات والخبر قوله في اليوم والليلة وهذا أولى من الأول إذ يلزم عليه أن في اليوم متعلق بكتب والكتب وهو الفرض سابق على اليوم والليلة فليتأمل انتهى.

قال الشهاب القاسمي: أقول اللزوم ممنوع لجواز أن يكون الجار والمجرور على هذا التقدير خبرًا ثانيًا.

إنسان موجود، فهذه كلها لا تصلح لأن تكون أمثلة لحصول الفائدة مع أنها مشتملة على المسوغات المذكورة ((ويقاس على هذه المواضع)) المذكورة في كلام الموضح ((ما أشبهها)) في المعنى فيقاس على ﴿لدينا مزيد﴾[1]. ﴿وعلى أبصارهم غشاوة﴾[2]. ((نحو قصدك غلامك رجل و)) على ﴿أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ﴾[3]. نحو ((كم رجلا في الدار و)) على ما رجل في الدار نحو ((قوله:

[١٢٣] لولا اصطبارٌ لأودَى كلُّ ذى مقةٍ لمـا اسـتقلتْ مطايـاهُن للظعـن

((و)) على ﴿ولعبد مؤمن خير﴾[4]. نحو ((رجيل في الدار)) بالتصغير وعلى العاملة النصب أو الجر العاملة الرفع نحو قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد، وإنما قيست عليها ((لشبه الجملة)) وهي قصدك غلامه ((بالظرف والمجرور)) في التقديم والاختصاص بالمعمول ((و)) لشبه ((اسم الاستفهام)) وهو كم ((بالاسم المقرون بحرفه)) وهو أإله ((و)) لشبه ((تالى لولا)) وهو اصطبار ((بتالى النفي)) وهو رجل في ما رجل ((و)) لشبه ((المصغر)) وهو رجيل ((بـ)) الاسم ((الموصوف)) وهو لعبد مؤمن لأن التصغير وصف في المعنى بالصغر هكذا ثبت في بعض النسخ وفيه لف ونشر مرتب وهو أخص من قول الناظم:

وليقس ما لم يقل

ولم يذكر مسوغ الإخبار بالنكرة غير المفيدة تبعًا للنظم ومن ذلك

---

(١) سورة ق: ٣٥.

(٢) سورة البقرة: ٧.

(٣) سورة النمل: ٦١.

[**١٢٣**] **البيت من البسيط**، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١١٢/٣)، وأوضح المسالك (٢٠٤/١)، والدرر (٢٣/٢)، وشرح الأشموني (٩٨/١)، وشرح ابن عقيل ص ١١٥، والمقاصد النحوية (٥٣٢/١)، وهمع الهوامع (١٠١/١)... المعجم المفصل (١٠٣٣/٢).

والشاهد فيه قوله: (لولا اصطبار) حيث جاءت النكرة مبتدأ بعد **(لولا)**.

(٤) سورة: ٢٢١.

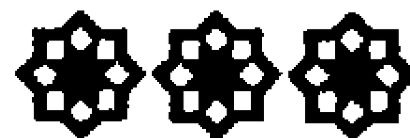
التسويغ بالنعت نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾[1]. ذكره الموضح في شرح بانت سعاد.

((**قوله: ويقاس**)) قال اللقاني: فيه إشارة إلى أن الصور المقيس عليها هي صور حصول الفائدة، فكان الأولى أن يقول أولا بأن يخبر عنها بمختص بالباء لا بالكاف المؤذنة بعدم الحصر.

((**قوله: كم رجلا في الدار**)) كأنهم لم يجعلوا المسوغ العمل في التمييز لأن التسويغ حاصل مع حذف التمييز. نقله الشهاب عن تقرير اللقاني.

((**قوله: نحو قائم الزيدان**)) اعترض بأن هذا ليس مما نحن فيه لأن الكلام إنما هو في أحد قسمي المبتدأ وهو المحكوم عليه لأنه الذي اعتذر عن وقوعه نكرة، لأن المحكوم عليه ينبغي أن يكون معينًا، فالمناسب تعريفه بخلاف القسم الآخر وهو المبتدأ المحكوم به لأن شرطه أن يكون نكرة ولا يجوز تعريفه. والأولى أن يمثل هذه المسألة بضرب الزيدان حسن كما قال الدماميني.

((**قوله: ولشبه تالي لولا إلخ**)) قال اللقاني: لأن لولا تقتضي انتفاء جوابها فهي حرف نفي في الجملة. لكن قد يقال إن حرف النفي ينفي مضمون الجملة بعده ولا يقتضي وجود مضمون الجملة بعدها وإن نفت مضمون الجملة التالية لما بعدها، وأخذه الدنوشري ومسخ لفظه.



---

(١) سورة النمل: ٤٧.

فصل وللخبر ثلاث حالات

«وللخبر ثلاث حالات إحداها: التأخر وهو الأصل» وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

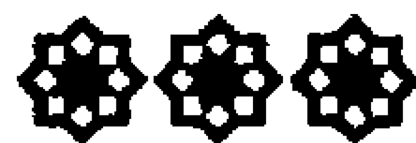
والأصلُ في الأخبارِ أن تُؤخَّرا

لأن المبدأ محكوم عليه، فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التأخير لأنه محكوم به «كزيد قائم ويجب» تأخير الخبر «في أربع مسائل إحداها

«**فصل**» «**قوله: للخبر ثلاث حالات**» قال اللقاني: اعلم أن للخبر باعتبار حاله في نفسه حالتين لا غير وهما التقدم والتأخر والأصل منهما هو التأخر من حيث هو أي مع قطع النظر عن كونه واجبًا أو جائزًا وباعتبار حكم هذه الحال ثلاث أحوال، وجوب التأخر ووجوب التقدم وجوازهما والأصل منهما الجواز إذ الأصل عدم الموجب والمانع، فالمصنف إن أراد الحالات بالاعتبار الأول لم يصح قوله ثلاث إذ هى حالتان لا غير وإن أرادها بالاعتبار الثاني لزم أن يقول إحداها وجوب التأخر وذلك في أربع مسائل لأن قوله إحداها التأخر هو أحد القسمين بالاعتبار الأول، وقوله بعد ذلك ويجب ويمتنع والثالثة: جواز الأمرين هو أقسام الخبر بالاعتبار الثاني ثم إن قوله: إحداها التأخر إن أراد بالتأخر فيه الجائز كان قوله الثالثة: جواز الأمرين تكرارا وإن أراد الواجب كان تكرارا مع قوله: ويجب في أربع مسائل وكان قوله: وهو الأصل غير صحيح إذ الأصل هو التأخر من حيث هو لا بقيد كونه واجبًا وكذا قوله: كزيد قائم لا يصح التمثيل به إذ التأخير فيه جائز وإن أراد التأخير أعم من كل منهما اندرج فيه الجائز الواجب فلا يصح جعل الحالة الثالثة أعنى جواز التقدم والتأخر مقابلا أما أولا فلأن جواز الأمرين من حيث هو جواز لا يقابل شيئًا من التقدم والتأخر بل يجامعه، وأما ثانيًا فلأن تأويله بالتقدم والتأخر الجائزين يستدعى أن المتأخر الجائز قسيم لمطلق المتأخر وقسم الشيء لا يكون قسيمًا له، وغاية ما يتحمل أن يقال قوله: إحداها التأخر على حذف مضاف وهو وجوب وقوله وهو عائد

على مطلق التأخر والتقدير إحداها وجوب التأخر، والتأخر من حيث هو الأصل وقوله بعد ذلك ويجب بيان لمواضع الوجوب السابق فليتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم.

((**قوله: في أربع مسائل**)) قال الدنوشري: قال بعضهم إذا كان مذ ومنذ مبتدأين وجب تقديمهما وتأخير خبرهما نحو ما رأيته مذ يومان ومنذ شهران خلافًا للزجاج، فإنه جعل مذ ومنذ خبرًا مقدما، ويومان مبتدأ مؤخرًا وهو ضعيف من جهة اللفظ لأن يومان نكرة لا مسوغ لها وكون خبرها اسم زمان مقدمًا على رأيه لا يسوغ، وذلك لأنه ليس بظرف، وأما من حيث المعنى فلأنك تخبر عن جميع المدة بأنها يومان، وذلك هو الخبر على الحقيقة ويجب تقديم المبتدأ إذا كان مشبها بالخبر نحو زيد زهير شعرا أبو يوسف أبو حنيفة أو كان ضمير متكلم أو مخاطب مخبرا عنه بالذي وفروعه أو بنكرة أو معرفة بالألف واللام، وقد عاد الضمير مطابقًا في التكلم أو الخطاب نحو أنت الذي يضرب زيدًا وأنت رجل تضرب زيدًا، وأنت الذي تضرب زيدا وأنا الذي أضرب زيدًا، فلا يجوز تقديم الخبر في شيء من هذه المسائل خلافًا للكسائي. انتهى ملخصًا وذكره بمسألة المبتدأ المشبه بالخبر عجيب لمخالفته لكلام المصنف وقال الدنوشرى: ويجب تأخير الخبر أيضًا إذا كان طلبًا نحو زيد أضربه وزيد هلا تضربه أو كان المبتدأ دعاء نحو سلام عليكم، وويل لزيد أو وقع الخبر مؤخرًا في مثل نحو الكلاب على البقر. قاله السيوطي في شرح ألفيته وهو مبنى على رواية الرفع انتهى. ومثل بعضهم لكون الخبر في مثل بقولهم الحار قبل الدار ويجب تأخيره في صور أخرى أيضًا، فيجب تأخير خبر ضمير شأن وسيأتي في كلام الشارح والخبر في نحو الرمان حلو حامض لأنه سيأتي أنه لا يجوز تقديمهما ولا أحدهما ويجب تأخير الخبر إذا كان بين المبتدأ وبينه ضمير الفصل ويجب تأخيره في باب الإخبار بالذي.



أن يخاف التباسه بالمبتدأ وذلك إذا كانا معرفتين أو)) نكرتين ((متساويين)) في التخصيص ((ولا قرينة)) تميز أحدهما عن الآخر، فالمعرفتان ((نحو زيد أخوك)) فإن كلا من هذين الجزأين صالح لأن يخبر عنه بالآخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فإذا عرف السامع زيدًا بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب.

((**قوله: أن يخاف التباسه بالمبتدأ**)) قال اللقاني: أي اكتساؤه بصورة المبتدأ في ذهن السامع، وعلى هذا فمعنى يخاف أن المتكلم يظن أن السامع يعتقد أن الخبر مبتدأ ويشك أنه يعتقده إذ الخوف يستعمل بمعنى الظن أو الشك، وعلى هذا التقدير لا يرد نحو قولك زيد رجل صالح إذ تقديم الخبر فيه لايعتقد السامع معه أنه مبتدأ بل يتردد فيه وفي أنه خبر مقدم كما ذهب إليه سيبويه ولا يرد أيضًا على قوله: في المسألة الثانية أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل النقض بنحو ﴿**أراغب أنت**﴾ فقد جوز فيه أن راغب مبتدأ وما بعده فاعل وإن راغب خبر مقدم وأنت مبتدأ مؤخر ووجه النقض به أن التجويز الثاني يستلزم أن الخبر مقدم على مبتدئه ، وقد أوجب هذا التقديم التباس المبتدأ بالفاعل للوصف فالالتباس بالفاعل لا يوجب التأخير لتقدم الخبر معه في الآية، ووجه دفع النقض أن السامع لا يعتقد عند التقديم أنه مبتدأ وما بعده فاعل بل يتردد في ذلك وفي أنه خبر وما بعده مبتدأ فليتأمل. هذا والظاهر أن الالتباس صادق بالتشابه الذي يوجب التجويز فيرده. انتهى. قال الشهاب القاسمي: أقول حاصل ما يشير إليه شيخنا أبقاه الله تعالى أنه لا لبس في ذلك بأن يفهم السامع خلاف المراد بل الذي فيه هو الإجمال بأن لا يفهم شيئًا من المراد وغيره والمحذور إنما هو اللبس دون الإجمال ووجهه أن السامع هنا لا يعتقد بل يتردد. ما أشار إليه بعض المحققين من استواء الابتدائية والفاعلية هاهنا في مخالفة الأصل قال: فلا يسبق الذهن إلى أحدهما انتهى. وأقول: لعل مراده بمخالفتهما الأصل من أن الأصل في عامل الفاعل أن لا يكون اسمًا وفي خبر المبتدأ أن يكون مؤخرًا فليتأمل.

((**قوله: أو متساويين**)) قال اللقاني: لو اقتصر على قوله، وذلك إذا كانا

متساويين وأراد به التساوى في جواز الابتداء لكان أولى ليندرج فيه نحو زيد رجل صالح، لأنه لو قدم الخبر فيه وقيل رجل صالح زيد لجاز عند سيبويه أن يكون خبرا ومبتدأ لكن جوازهما يدل على أن التقديم عند سيبويه لا يمتنع لأن الظاهر كون المعرفة مبتدأ ولو تأخرت انتهى.

وقد يقال لم يكتف بقوله متساويين مع قوله المعرفتين لتساويهما في صحة الوقوع مبتدأ لئلا يتوهم التساوى في رتبة التعريف، ولم يبال بتوهم التساوى في مرتبة التخصيص لأنه بعد ما عرف أنه يكفى في وجوب التأخر كونهما معرفتين من غير اعتبار التساوى في رتبة التعريف لا يشتبه أمر النكرتين المحضتين.

وقال الشهاب القاسمي: اعلم أن من شراح الكافية من صرح بأن المراد بالمتساويين المتساويان في أمر التخصيص، وبأن المراد بالمعرفتين أعم من أن يتساويا في رتبة التعريف، وبأن المراد بالمتساويين المتساويان في أصل التخصيص، وإن تفاوتا فيه حتى يمتنع تقديم الخبر وإن كان المبتدأ زيد تخصيصًا منه بأن اختص بصفتين فأكثر والخبر بصفة واحدة. قال حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه أيضًا.

((**قوله: ولا قرينة**)) هو شرح لقول الناظم:

عـــــــادمى بيـــــــــان

قال المصنف في الحواشي: اعلم أن البيان تاره يظهر لكل أحد كقولك الأسد زيد، وتارة للنحوي نحو عالم أفضل منك، وتارة للمحقق المتأمل للمعاني نحو ذكاة الجنين ذكاة أمه، فإن المعنى ذكاة أم الجنين ذكاة للجنين، وإنما أخر لاشتماله على ضمير ما أضيف إليه الخبر والذي دلنا على إرادة التقديم والتأخير ليس ما ذكره بعضهم من أن الثاني أعرف، وأن الأعرف مع غيره كالمعرفة والنكرة لأن الأعرف وغيره يصلحان للابتداء بخلاف المعرفة والنكرة، وإنما الذي دلنا على ذلك أنا إن لم نقدر محذوفا لزم أن ذكاة الجنين إذا وجدت تذكية للام، والإجماع خلافه، والولد لا يسمى جنينًا بعد أن ينفصل إلا مجازًا والأصل عدمه، وإن قدرنا مثلا مضافًا للخبر لزم مجاز الحذف والتعبير عن الولد بعد انفصاله بالجنين، ونحن وإن لزمنا مجاز التقديم والتأخير، لكن مجاز خير

من مجازين ومجازنا أسهل من مجازهم. انتهى المقصود منه. وقال الراعي في الأجوبة المرضية على الأسئلة النحوية: إن هذا مبنى على قاعدة ابن مالك ومن قال بقوله:

فالزمه حين يستوى الجزآن عرفا ونكرا عادمى بيان

وهو غير مسلم عند المحققين بل يجوز أن يكون الأول مبتدأ والثاني خبرا عنه وبالعكس، ويجاب عما أورده ابن هشام بأن ما تحرز منه لا صورة له في الخارج فيحترز منها لأنه لا يطلق عليه جنين إلا وهو في البطن لا بعد خروجه وإذا كان في البطن فلا تعقل ذكاته حتى يمكن أن تكون ذكاة لأمه وبعد خروجه من البطن له حكم مستقل بنفسه، وقال أيضًا: إن النصب من تغيير الرواة، وأنهم اختلفوا في توجيهه، فقيل على نزع الخافض إما الباء أو الكاف ويرد عليه أنه يلزم بقاء المبتدأ بلا خبر وتقدير الكاف أبعد مع النصب لفقد الدلالة على التشبيه بالحرف إنما ذلك في الرفع نحو زيد زهير أو حاتم أي مثل زهير ولم يسمع زيد زهيرًا بنصب زهير على معنى التشبيه ولم يسمع المرور الديار على معنى بالديار، ويعرب المنصوب خبر المبتدأ، ويمكن أن يوجه النصب بأنه على المخالفة كما هو مذهب الكوفيين انتهى ملخصًا. وفيه كلام يأتي قريبًا وفي شرح جمع الجوامع الأصولى للزركشي في بحث الظاهر والمؤول أن أصحابنا وهموا رواية النصب وأنها إن صحت حملت على أن التقدير وقت ذكاة أمه ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فانتصب على الظرف وهو يدل للشافعي لأن الثاني إنما يكون وقتًا للأول إذا أغنى الفعل الثاني عن الأول وإلا فمن المحال وقوع الذكاة الأولى في وقت الثانية، وأن ابن عمرون رد قول الحنفية أن رواية الرفع محمولة على التشبيه، وأن التقدير مثل ذكاة أمه وإن ساعدهم ابن جنى على عادته بأن المجاز على هذا يكون واقعًا في الخبر وهو كثير بأن سياق الحديث وسؤالهم نلقيه أم نأكله؟ لم يكن لأنهم سألوا أن ما أدرك ذكاته وذكى من هذا الصنف المأكول يحل أكله وإنما سألوه عما تعذر فيه الذبح فوجب حمله على ذلك ليكون الجواب مطابقًا للسؤال انتهى.

وقد أفرد ابن جني هذا الحديث بالتأليف وتكلم عليه ابن عقيل الحنبلي في كتاب الفنون.

اتصافه بأنه أخو المخاطب وأردت أن تعرفه ذلك قلت زيد أخوك، ولا يصح لك أن تقول أخوك زيد، وإذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين باسمه وأردت أن تعينه عنده قلت أخوك زيد، ولا يصح لك أن تقول زيد أخوك هذا هو المشهور، وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ، وخبرا مطلقًا. وقيل إن كان أحدهما مشتقا فهو الخبر وإن تقدم نحو القائم زيد، وقيل إن كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ نحو هذا زيد وإن استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المتقدم نحو الله ربنا قاله في المغني ((و)) النكرتان المتساويتان نحو ((أفضل منك أفضل مني)) فإن كل واحد من هذين الوصفين صالح لأن يخبر عنه بالآخر لعمله في المجرور بعده، فإذا جعلت أفضل منك مبتدأ وأفضل مني خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

فامنعهُ حينَ يستوى الجُزآن عرفا ونُكرا عادمى بيان

((بخلاف)) ما إذا كان معه قرينة لفظية أو معنوية، فالأول نحو ((رجل صالح حاضر)) فإن القرينة اللفظية وهى الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تأخرت ((و)) الثاني نحو ((أبو يوسف أبو حنيفة)) فإن القرينة المعنوية وهى التشبيه الحقيقى قاضية بأن أبو يوسف مبتدأ لأنه مشبه وأبو حنيفة خبره لأنه مشبه به تقدم أو تأخر ((وقوله:

[١٢٤] بنونَا بنُو أبنائِنا) وبناتُنا بنُوهُنّ أبناء الرجال الأباعد

---

[١٢٤] **البيت من الطويل**، وهو للفرزدق في خزانة الأدب (١/٤٤٤)، وبلا نسبة في الإنصاف (١/٦٦)، وتلخيص الشواهد ص ١٩٨، والحيوان (١/٣٤٦)، والدرر (٢/٢٤)، وشرح الأشموني (١/٩٩)، وشرح شواهد المغنى (٢/٨٤٨)، وشرح ابن عقيل ص ١١٩، وشرح المفصل (١/٩٩)، ومغنى اللبيب (٢/٤٥٢)، وهمع الهوامع (١/١٠٢)، والمعجم المفصل ص ٢٦٠.

الإعراب: بنونا: خبر مقدم مرفوع بالواو، لأنه ملحق بالجمع المذكر السالم، وبنو مضاف ونا مضاف إليه، **بنو**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، **أبنائنا**: مضاف إليه مجرور وهو مضاف و ((نا)) مضاف إليه، **وبناتنا**: الواو عاطفة، **بناتنا**: مبتدأ أول مرفوع **والنا**: ضمير مضاف إليه، **بنوهن**: **بنو**: مبتدأ ثان مرفوع بالواو لأنه ملحق بالجمع، **وهن**: ضمير مضاف إليه، **أبناء**: خبر للمبتدأ الثاني، —

((**قوله:زيد أخوك**)) قال اللقاني: يرد عليه ﴿**فما زالت تلك دعواهم**﴾(١). حيث جوزوا فيه كون تلك اسمًا ودعواهم خبرًا وعكسه كما سيجيء وذلك فرع تجويز التقديم مع اللبس.

((**قوله: ولا يصح لك أن تقول أخوك زيد**)) من هنا اعترض ابن الطراوة قول المتنبي:

ثياب كريم ما يصون حسانها إذا أنشرت كان الهبات صوانها

قال فذمه وهو يرى أنه مدحه ألا يرى أنه أثبت الصون، ونفى الهبات كأنه قال الذي يقوم لها مقام الهبات أن تصان انتهى. وإيضاحه أن الواجب في مثل هذا كون الخبر ما يراد إثباته، ولهذا قال عبد الملك بن مروان: كان عقوبتك عزلك، ولو قال كان عزلك عقوبتك كان معاقبًا لا معزولا.

((**تنبيه**)) قال في المغني أول الباب الرابع: إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد أخا عمرو لمن علم زيدا، وجهل إخوته لعمرو، وكان أخو عمرو زيدا لمن يعلم أخا عمرو ويجهل أن اسمه زيد وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف فالمختار أنه الاسم انتهى المقصود منه. ولا يخفى ما في الإشكال لأنه كيف يجهل المخاطب إحدى المعرفتين أي لا ينزل علمه عليه وكونه معرفة يقتضي تعينه عنده وقد أشار صاحب التلخيص البياني لذلك حيث قال: وأما تعريفه فلإ فادة السامع حكما على أمر معلوم له بإحدى طرق التعريف بآخر مثله، واقتصر السعد على أن الضابط في التقديم إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصافه بإحداهما دون الأخرى حتى يجوز أن يكونا وصفين لشيئين في الخارج

= وهو مضاف والرجال: مضاف إليه، **الأباعد**: نعت للرجال مجرور، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع للمبتدأ الأول.

الشاهد: ((**بنونا بنو أبنائنا**)) حيث قدم الخبر على المبتدأ لأنه معرف ومتساوى مع الخبر مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ.

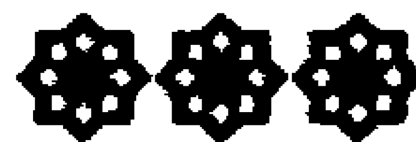
(١) سورة الأنبياء:١٥.

إن أيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو الطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر، وجب أن يقدم اللفظ الدال عليه وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب أن تحكم بثبوته للذات أو نفيه عنها وجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرًا، ثم قال وهذا ينتج في قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب وبهذا قيل في بيت السقط:

نخــــوض بحــــرا نفعــــه مــــاؤه

أن الصواب ماؤه نفعه لأن السامع يعرف أن له ماء انتهى. وإذا عرفت ما في كلام المصنف من الإشكال عرفت وجه عدول الشارح عن كلامه وإن لم يعبر بما هو المراد صريحًا ولما قرره من اختلاف المعنى باختلاف الغرض وبينه السعد علم أن التحقيق ما قاله ابن مالك، ومن تبعه من وجوب تأخير الخبر عن المبتدأ إذا كانا معرفتين ولا قرينة ولا التفات لقول الراعي أن ذلك غير مسلم عند المحققين، وكأنه ظن أن تلك القاعدة متوقفة على ما قاله في المغني في تقريرها مما هو مشكل ولا توقف كما علم مما قرره السعد، ولا شك أن المناسب لسبب الحديث المتقدم، وهو ذكاة الجنين ذكاة أمه الحكم على ذكاة أم الجنين بأنها ذكاة له لا العكس.

((**قوله: بخلاف ما إذا كان معه إلخ**)) أنت خبير بأن معنى قول المصنف أو نكرتين متساويتين أنهما متساويتان في جواز الابتداء وإذا وصف أحدهما دون الآخر لم يتساويا في ذلك لتعين أن الموصوفة هي المبتدأ تقدمت أو تأخرت وحينئذ فقول المصنف بخلاف رجل صالح احترز عن غير المتساويتين لإعمال قرينة فيه، ولو جعل الوصف قرينة لم يحتج لقيد عدم التساوى والظاهر أن القرينة هنا لا تكون إلا معنوية.



فإن قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بأن بنى الأبناء مشبهون بالأبناء، فبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر، وبنونا خبر مقدم، والمعنى بنو أبنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة التشبيه، ويضعف أن يكون على عكس التشبيه للمبالغة، لأن ذلك نادر الوقوع، ومخالف للأصول اللهم إلا أن يقتضى المقام المبالغة فلا شاهد فيه حينئذ، وبناتنا مبتدأ أول وبنوهن مبتدأ ثان وأبناء الرجال خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الأول، والأباعد نعت الرجال ((المسألة)) ((الثانية)) مما يجب فيه تأخير الخبر ((أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل)) إذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندًا إلى ضمير المبتدأ المستتر ((نحو زيد قام)) أو يقوم فلو قدم والحالة هذه وقيل قام أو يقوم زيد لالتبس المبتدأ بالفاعل ((بخلاف)) ما إذا كان الخبر صفة ((نحو زيد قائم أو)) كان فعلا رافعًا لظاهر أو لضمير بارز فالأول نحو زيد ((قام أبوه و)) الثاني نحو ((أخواك قاما)) على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن، فيجوز تقديمه فتقول قائم زيد، وقام أبوه زيد وقاما أخواك وهذا التقييد لابد منه في قول الناظم:

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا

((المسألة)) ((الثالثة أن يقترن)) الخبر ((بإلا معنى نحو ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾[1])). فلا يجوز تقديم الخبر لأنه محصور فيه بإلا معنى إذ التقدير ما أنت إلا نذير ((أو)) يقترن بإلا ((لفظًا نحو ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾[2])). فلا يجوز تقديم الخبر لما مر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

أو قصد استعماله منحصرًا

((فأما قوله)) وهو الكميت بن زيد[3]:

---

(١) سورة هود: ١٢.

(٢) سورة آل عمران: ١٤٤.

(٣) **الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي أبو المستهل**: شاعر الهاشميين. من أهل الكوفة. اشتهر في العصر الأموي. وكان عالمًا بآداب العربية ولغاتها وأخبارها وأنسابها، ثقة في علمه، منحازًا إلى بنى هاشم، كثير المدح لهم. أشهر شعره ((**الهاشميات -ط-**)) وهى عدة قصائد في مدح الهاشميين ترجمت إلى الألمانية.
(الأعلام (٢٣٣/٥)، شرح شواهد المغني ١٣).

[١٢٥] فيا رب هَلْ إلاّ بك النصرُ يُرتجَى عليْهِمْ (وهَلْ إلاّ عليْك المعَوَّلُ

فضرورة)) لأنه قدم الخبر المقرون بالاّ لفظا، والأصل وهل المعول إلا عليك، وهل النصر إلا بك ولا يجوز أن يكون المعول مرفوعًا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لأن إلا مانعة من ذلك فكما لا يقال هل إلا قام زيد لا يقال هل إلا في الدار زيد من باب أولى ((المسألة)) ((الرابعة)) مما يجب فيه تأخير الخبر ((أن يكون المبتدأ مستحقًا للتصدير إما بنفسه)) بأن يكون له صدر الكلام ((نحو ما أحسن زيدًا)) فما مبتدأ وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب، وأحسن زيدًا خبره ((ومن في الدار)) فمن اسم استفهام مبتدأ وفي الدار خبره ((ومن يقم أقم معه)) فمن اسم شرط وهو مبتدأ ويقم خبره على الأصح، وقيل الجواب وقيل هما ((وكم عبيد لزيد)) فكم مبتدأ وهى خبرية وعبيد مضاف إليه ولزيد خبركم فالخبر في هذه الأمثلة واجب التأخير وهو في الأول فعل ماض وفي الثاني جار ومجرور وفي الثالث فعل مضارع وفي الرابع جار ومجرور والمبتدأ فيها لازم الصدر، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: أو لازم الصدر ((أو مشبها به)) أي.

((قوله: التباس المبتدأ بالفاعل)) قال اللقاني: يرد عليه أن نحو أقائم زيد يجوز في زيد منه أن يكون فاعلا ومبتدأ وذلك يستلزم تجويز التقديم مع خوف اللبس انتهى. وقال الدنوشري مثل خوف التباسه بالفاعل خوف التباسه بالتأكيد للفاعل نحو أنا قمت وقوله، وكان فعلا كونه فعلا ليس بقيد بل هو اسم فعل كذلك، نحو زيد هيهات انتهى. قال بعض الفضلاء: ولا يشكل على هذا قولهم

---

[١٢٥] **البيت من الطويل**، و هو للكميت في تخليص الشواهد ص ١٩٢، والدرر (٢٦/٢)، وسر صناعة الإعراب (١٣٩/١)، والمقاصد النحوية (٥٣٤/١)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٠٩/١)، وشرح الأشموني (٩٩/١)، وشرح ابن عقيل ص ١٢١، وهمع الهوامع (١٠٢/١)... المعجم المفصل (٧٢٠/٢).

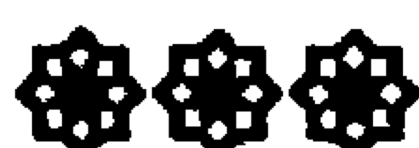
والشاهد فيه قوله: ((**بك النصر**)) و ((**عليك المُعَوَّل**)) حيث قدم الخبر المحصور بـ ((**إلا**)) في الموضعين شذوذًا، والقياس القول: هل النصر يرتجى إلا بك، وهل المُعَوَّل إلا عليك. ويجوز اعتبار جملة (**يُرتَجى**) خبرا لـ (**النصر**) وعلى هذا الاعتبار لا شاهد في صدر البيت.

في نحو نعم رجلا زيد أن زيدا مبتدأ والجملة قبله خبر، لأن اللبس مأمون لكون فاعل نعم لا يكون إلا معرفًا بأل أو مضافًا إليه. قال الشهاب القاسمي.

((**فإن قلت**)) لم امتنع التقديم لتوهم الفاعلية مع أنه لا يختلف المعنى.

((**قلت**)) يختلفان بالجملة الاسمية والفعلية المختلفتين بإفادة الأولى الثبوت والدوام، والثانية التجدد والحدوث انتهى. وفيه أنه مبنى على أن الاسمية والتي خبرها فعل تفيد الثبوت والتحقيق خلافه كما في حواشي المختصر والمطول على أنه غاية ما يلزم احتمال الموضع الواحد للاسمية والفعلية ولا ضرر فيه ومثله كثير ﴿**أفي الله شك**﴾ والحق أن المانع من التقديم لزوم إلغاء العامل القوى، وهو الفعل وإعمال العامل الضعيف وهو الابتداء كما بيناه في حاشية الألفية وبيانه فرق بين الفعل والوصف بما به يعرف جواب إيراد اللقاني، ويظهر من اختصاصه الفعل بهذا الحكم أن غيره من المشتقات المعتمدة ليس مثله خلافًا لبعضهم ولا حاجة لقول الشهاب حيث جوزوا في نحو أقائم زيد وما قائم زيد ابتدائية زيد، وفاعليته فهم غير مبالين بالتباس أحدهما بالآخر في الجملة الاسمية وغاية ما يلزم من التقديم في ذلك التباس المبتدأ بالفاعل انتهى. بقى أن في عبارة المصنف مناقشة لأنه جعل لوجوب التأخير مواضع، ثم أخبر عن ثانيهما بخوف الالتباس المذكور، وهو سبب الوجوب لا موضع من مواضع الوجوب، ومكانه الذي يحصل فيه الخوف، ويجاب بأن في الكلام حذف مضاف أي الثانية موضع أن يخاف، وكذا الثالثة والرابعة.

((**قوله: أو مشبها به**)) قال اللقاني: الضمير في به عائد على مستحق التصدير وقوله بعد ذلك أو بغير معطوف على بنفسه فيلزم الفصل بين المعطوف وهو بغيره وبين المعطوف عليه وهو بنفسه بأجنبي وهو قوله: أو مشبها لكنه صنيع حسن من جهة الضبط للأقسام مع الاختصار.



بما يستحق التصدير ((نحو الذي يأتيني فله درهم)) فالذي مبتدأ وهو اسم موصول، ويأتيني صلته وجملة فله درهم خبره وهو واجب التأخير ((فإن المبتدأ هنا)) وهو الذي ((مشبه باسم الشرط لعمومه)) وإبهامه ((واستقبال الفعل الذي بعده)) وهو يأتيني ((وكونه)) أي الفعل الذي بعده ((سببًا لما بعده)) وهو جملة الخبر، كما أن الشرط سبب للجواب ((ولهذا)) الشبه ((دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب)) لتفيد التنصيص على أن استحقاق الدرهم مسبب عن الإتيان، فلو لم تذكر الفاء احتمل ذلك واحتمل الإقرار ((أو)) يكون مستحقًا للتصدير ((بغيره)) وذلك الغير الذي له الصدر ((إما)) أن يكون ((متقدما عليه)) أي على المبتدأ ((نحو لزيد قائم)) فزيد مبتدأ وقائم خبره، وهو واجب التأخير لأن المبتدأ تقدم عليه لام الابتداء وهي مانعة من تأخيره ((فإن لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام)) وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

أو كان مسندا لذي لام ابتدا

((فأما قوله)) وهو رؤبة:

[١٢٦] (أمُّ الحليس لعجوزٌ شهر به) ترضى من اللحم بعظمِ الرّقبه

((فـ)) ـاللام داخلة على مبتدأ محذوف و ((التقدير لهي عجوز)) والجملة خبر أم الحليس ((ولا يمتنع دخول اللام في الخبر)) إذا كان جملة بخلاف المفرد ((أو)) لا حذف و ((اللام زائدة لا لام الابتداء)) كقوله:

[١٢٧] خالي لأنتَ ومَنْ جريرٌ خالهُ ينل العلاءَ ويكرمُ الأخْوالا

---

[١٢٦] البيت من الرجز: وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٠، وشرح المفصل (١٣٠/٣)، والدرر (١٨٧/٢)، وجمهرة اللغة ١١٢١، والجنى الداني ص١٢٨، ورصف المباني ص ٣٣٦، وشرح ابن عقيل ص ١٨٥، ومغني اللبيب (٢٣٠/١).
الإعراب أم: مبتدأ مرفوع بالضمة، **الحليس**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، **لعجوز**: اللام حرف زائد، **عجوز**: خبر لأم، مرفوع بالضمة، **شهربه**: نعت لعجوز، مرفوع مثله.
الشاهد: ((**لعجوز شهربه**)) فقد شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجردًا من ((**أل**))، وقدر بعضهم ((**لهي عجوز**)) لتكون في التقدير داخلة على المبتدأ.

[١٢٧] البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٣٢٣/١٠)، وسر صناعة =

ويضعف التقدير الأول أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين، ويضعف التقدير الثاني أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر. قاله في المغنى، وإذا دار الأمر بين التقديرين فدعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو متنع عند الجمهور ((أو)) يكون ذلك الغير الذي في الصدر ((متأخرا عنه)) أي عن المبتدأ بأن يكون ما في الصدر مضافًا إليه المبتدأ ((نحو غلام من الدار)) فغلام مبتدأ ومن اسم استفهام مضاف إليه، وفي الدار خبر المبتدأ ((وغلام من يقم أقم معه)) فغلام مبتدأ ومن اسم شرط مضاف إليه ويقم خبر المبتدأ وأقم معه جواب الشرط ((ومال كم رجل عندك)) فمال مبتدأ. وكم خبرية مضاف إليها ورجل تمييزها مخفوض بإضافته إليها وعندك خبر مقدم.

((وحاصل)) ما أتى به من أمثلة ما يستحق التصدير سبعة أضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية والشرطية وكم الخبرية والموصول الذي في خبره الفاء ولام الابتداء والمضاف إلى ما في الصدر وبقى عليه ضمير الشأن نحو ﴿قل هو الله أحد﴾ فإنه يلزم صدر الكلام والإخبار بالجمل وإذا أخبر عنه بجملة لا يجوز أن تتقدم عليه ((الحالة الثانية التقدم ويجب في أربع مسائل)) أيضًا وفي غالب النسخ إسقاط الحالة الثانية التقدم والإثبات ويمتنع يعني تأخير الخبر في أربع مسائل ((إحداها أن يوقع تأخيره في لبس ظاهر نحو في الدار رجل)) ففي الدار خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر وجوبًا ((وعندك مال)) فعندك خبر مقدم، ومال مبتدأ وجوبًا ((وقصدك غلامه رجل)).

فجملة قصدك غلامه خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر. قال أبو حيان: ولا أعلم لابن مالك سلفا في هذ الأخيرة ((وعندي أنك فاضل)) فعندى خبر مقدم وأنك فاصل بفتح أن مبتدأ مؤخر ولا يجوز تأخير الخبر في شيء من ذلك ((فإن تأخير الخبر في هذا المثال)) الأخير وهو عندي أنك فاضل ((يوقع في

= الإعراب ص٣٧٨، وشرح الأشموني (١/١٠٠)، وشرح ابن عقيل ص ١٢١، ولسان العرب (١/٥٠١) (شهرب)، والمقاصد النحوية (١/٥٥٦)... المعجم المفصل (٢/٦٤٤).

والشاهد فيه قوله: (خالي لأنت) حيث قدم الخبر على المبتدأ المتصل بلام الابتداء شذوذًا.

التباس أن المفتوحة بإن المكسورة)) لفظا ((و)) في التباس ((أن المؤكدة)) المفتوحة ((بأن)) المفتوحة ((التي بمعنى لعل)) معنى فإذا قدم المبتدأ وأخر الخبر يصير أنك فاضل عندي فيحتمل أن تكون أن مفتوحة وهي وصلتها مبتدأ، والظرف خبر ويحتمل أن تكون مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاضل، وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة، وكونها بمعني لعل لأنها إحدى لغاتها، والمعنى لعلك فاضل عندي، وهذا الالتباس لا يتأتي مع تقدم الظرف لأن إن المؤكدة المكسورة وأن التي بمعنى لعل لايتقدم معمول خبرهما عليهما ((ولهذا يجوز تأخره)) أي الخبر عن المبتدأ ((بعد أما)) الشرطية المفتوحة الهمزة .

((**قوله: متقدما**)) قال اللقاني: مقتضاه امتناع توسط الخبر بين اللام والمبتدأ وفي المعنى مقتضى كلام جماعة الجواز، وفي أمالي ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدأ انتهى. وفيه أيضًا للام الابتداء الصدرية، ولهذا منعت من أن يتقدم عليها المبتدأ نحو لقائم زيد.

((**قوله: أم الحليس إلخ**)) تصغير حلس وهو كساء رقيق يكون تحت البرذعة، وأم الحليس كنية الأتان ولعل هذه المرأة كنيت بذلك ومن في قوله من اللحم للبدل.

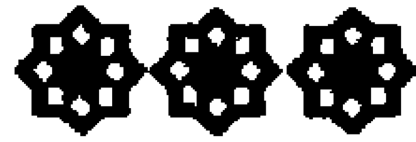
((**قوله: غلام من يقم أقم معه**)) قال اللقاني: غلام في هذا التركيب مبتدأ مستحق للتصدر لاكتسابه الشرطية لإضافته لاسم الشرط وضعًا وهو من وقوله يقم هذه الجملة شرط لغلام لا لمن وكذا قوله أقم معه جواب لغلام لا لمن والحاصل أن اسم الشرط صار في هذا التركيب هو المضاف، والجملتان له لا للمضاف إليه فاعلم ذلك، والمعنى إن يقم غلام شخص قمت معه أي مع ذلك الغلام انتهى.

قال الشهاب: ومقتضاه أن الجازم هو المضاف في ذلك فليحرر. انتهى. ولا يخفى بعده ومخالفته للقواعد والشواهد.

((**قوله: في أربع مسائل**)) بقي خامسة وهي إذا وقع مذ ومنذ اسمين وقيل بأنهما خبران فيجب تقديمهما.

((**قوله: أن يوقع تأخيره في لبس**)) أي فقول الناظم ونحو عندي درهم كناية عن ذلك وليس قاضيًا على مسألة الإخبار عن النكرة بظرف مختص.

((**قوله: لفظًا**)) قال الدنوشري: فيه نظر إذ اللفظ بالمكسورة غيره بالمفتوحة فأني يتأتي اللبس، ولو قال بدل قوله: لفظًا كتابه لكان أحسن ويحمل على ما إذا لم يؤت بالشكل.



المشددة والميم ((كقوله:

[١٢٨] عندِي اصطبارٌ (وأمّا إنني جزعٌ يومَ النوى فلوجْدٍ كاد يُبريني)

فأما إنني جزع بكسر الزاى مبتدأ ويوم النوى بالنون بمعنى البعد والفراق يتعلق بجزع لأنه صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر وفلوجد جار ومجرور خبر إنني جزع على حد أما زيد ففى الدار ويبريني من بريت القلم إذا نحته وأصل البرى القطع، والمعنى، وأما جزعى يوم الفراق فلأجل وجد قارب أن ينحلني وإنما جاز تأخر الخبر عن المبتدأ هنا ((لأن إن المكسورة وأن التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا)) لأن كلا منهما مع معموليهما جملة تامة مستقلة، وأما لا تفصل من الفاء بجملة تامة وإنما تفصل باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه نحو ﴿فأما إن كان من المقربين فروح﴾(١).

((وتأخيره)) أي الخبر عن المبتدأ ((في الأمثلة)) الثلاثة ((الأول)) بضم الهمزة وهى في الدار رجل، وعندك مال وقصدك غلامه رجل ((يوقع في إلباس الخبر بالصفة)) لأن النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة لتختص بها طلبا حثيثًا فلو تأخر الخبر فيها لتوهم أنه صفة لأن الجملة وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقديم دفعًا لهذا الإلباس وإليه أشار الناظم بقوله:

ونحوُ عندي درهمٌ وليَ وطرْ ملتزمٌ فيه تقدُّمُ الخبر

((وإنما لم يجب تقديم الخبر في نحو ﴿وأجل مسمى عنده﴾(٢). لأن النكرة)) وهى أجل ((قد وصفت بمسمى)) فضعف طلبها للظرف ((فكان

---

[١٢٨] البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢١٣/١)، والدرر (٢٦/٢)، وشرح الأشموني (١٠١/١)، (٦٠٢/٣)، وشرح شواهد المغنى (٦٦١/٢)، ومغنى اللبيب (٢٧٠/١)، والمقاصد النحوية (٥٣٦/١)، وهمع الهوامع (١٠٣/١)... المعجم المفصل (١٠٤١/٢).

والشاهد فيه قوله: ((أما أنني جزع... فلوجد)) حيث وقع المصدر المؤول مبتدأ وتقدم على خبره الذي هو الجار والمجرور. إنما جاز هنا تقدم المبتدأ، وهو مصدر مؤول، لأمن اللبس بين ((أن)) المفتوحة الهمزة و ((إن)) المكسورة الهمزة لفظًا، ولأمن اللبس بين ((أن)) المؤكدة وبين ((أن)) بمعنى ((لعل)) معنى.

(١) سورة الواقعة: ٨٨.

(٢) سورة الأنعام: ٢.

الظاهر في الظرف)) وهو عنده ((أنه خبر)) لأجل ((لا صفة)) ثانية، وفي الكشاف أن تقديم المبتدأ هنا واجب لأن المعنى وأي أجل مسمى عنده تعظيمًا لشأن الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم ((المسألة)) ((الثانية)) مما يجب فيه تقديم الخبر ((أن يقترن المبتدأ بإلاّ لفظا نحو ما لنا إلا اتباع أحمد)) ﷺ فلنا خبر مقدم واتباع أحمد مبتدأ مؤخر ((أو)) يقترن بإلا ((معنى نحو إنما عندكَ زيد)) فعندك خبر مقدم، وزيد مبتدأ مؤخر وهو محصور فيه، والمعنى ما عندك إلا زيد وشمل ذلك قول الناظم:

وخبر المحصور قدم أبدًا

((المسألة)) ((الثالثة أن يكون)) الخبر ((لازم الصدرية)) بنفسه ((نحو أين زيد)) أو بغيره إما مقدمًا عليه نحو لقائم زيد ((أو)) متأخرًا عنه، وذلك إذا كان الخبر ((مضافًا إلى لازمها)) أي الصدرية ((نحو صبيحة أي يوم سفرك)) فصبيحة خبر مقدم، وأي اسم استفهام مضاف إليه، وسفرك مبتدأ مؤخر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

كَذَ إذَا يستوجبُ التصديرَا

((المسألة)) ((الرابعة أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض)) متعلق ((الخبر كقوله تعالى ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[1])). فأقفالها مبتدأ مؤخر وعلى قلوب.

((**قوله: باسم مفرد أو جملة شرط**)) قال الدنوشري: مراده بالاسم المفرد ما يشمل الجار والمجرور بدليل مقابلته بالجملة.

((**قوله: فأما إن كانا من المقربين فروح**)) قال المصنف في رسالة اعتراض الشرط على الشرط ليست هذه من تلك المسألة خلافًا لمن استدل بها على ذلك لأن الأصل عند النحاة مهما يكن من شيء فإن كان من المقربين فجزاؤه روح وريحان، فحذفت مهما، وجملة شرطها وأنيبت عنهما أما، فصارت أما فإن كان ففروا من ذلك لوجهين أحدهما: أن الجواب لا يلي أداة الشرط بغير فاصل،

---

(١) سورة محمد: ٢٤.

والثاني أن الفاء في الأصل للعطف، فحقها أن تقع بين شيئين، وهما المتعاطفان فلما أخرجوها في باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر وهو التوسط فوجب أن يقدم شيء مما في حيزها عليها اصلاحا للفظ فقدمت جملة الشرط الثاني لأنها كالجزء الواحد كما قدم المفعول في ﴿**فأما اليتيم فلا تقهر**﴾[1]. فصار فأما فإن كان من المقربين فروح فحذفت الفاء التي في جواب أما لئلا يلتقي فآن فتلخص أن جواب أما ليس محذوفًا بل مقدما بعضه على الفاء فلا اعتراض انتهى. وأراد بالبعض الذي استدل بالآية على اعتراض الشرط على الشرط الشيخ الإمام تقي الدين السبكي وقد انتصر له ولده التاج في الأشباه والنظائر فقال: وغلط من تعقب كلام الوالد من أهل العصر زاعمًا أن الفاء يجب تقديرها في لفظ الشرط الثاني وهو إن، والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الأول ووجه غلطه أنه لما اعتقد تحتم تقدير الفاء زعم أن الشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الأول، ودخول الفاء غير مسلم له إلا أن يكون الشرط الثاني وجوابه جوابًا وذلك محل النزاع بل الصواب أن الجواب جواب الأول وقد استشهد سيبويه على الاعتراض بالآية.

((**قوله: وتأخيره**)) قال الدنوشري: ((**إن قلت**)) ما باله عكس الترتيب حيث تكلم على المسألة الرابعة قبل الثلاثة مع تقديمه لها.

((**قلت**)) لطول الكلام عليها على أن بعضهم جعل عكس الترتيب أولى لما هو ظاهر.

((**قوله: الثانية أن يقترن المبتدأ بإلا إلخ**)) قال الدنوشري: ويجب تقديم الخبر أيضًا إذا اقترن المبتدأ بفاء الجزاء، نحو أما في الدار فزيد، وكذا إذا كان الخبر اسم إشارة نحو هنا زيد وثم عمرو، وكذا إذا كان الخبر كم الخبرية، وكذا إذا كان الكلام يفهم منه مع تقديمه الخبر ما لا يفهم منه مع التأخير نحو لله درك إذ لو أخر لم يفهم منه التعجب وكذا إذا استعمل في مثل نحو في كل دار بنو سعد. انتهى بالمعنى من شرح ألفية السيوطي.

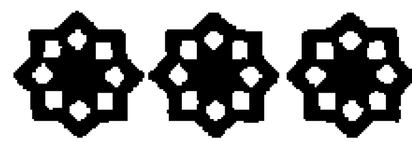
((**قوله: نحو لقائم زيد**)) قال في المغنى ما نصه: واختلف في دخولها في

---

(١) سورة الضحى: ٩.

غير باب أن على شيئين أحدهما خبر المبتدأ المقدم نحو لقائم زيد، فمقتضى كلام الجماعة الجواز، وفي أمالي ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدأ انتهى. فكلام الشارح مبنى على مقتضى كلام الجماعة فسقط الاعتراض عليه بأن لام الابتداء لا تدخل على الخبر.

((**قوله: متعلق**)) أشار إلى أن في كلام المصنف مضافًا مقدرًا بقرينة ما أسلفه فلا اعتراض ثم إن المصنف حرر في الحواشي أن الناظم احترز بقوله عليه مما إذا عاد على بعضه ففيه تفصيل، وقد بيناه في حواشي الألفية، وبه يظهر أن عدوله هنا غير ظاهر وينبغي أن يقيد البعض بما في البيت، والآية على ما بيناه في تلك الحاشية إذا لا يجب التقديم في عند هند بعلها لغرض.



خبر مقدم، ولا يجوز تأخيره لئلا تعود الهاء المتصلة بأقفالها على قلوب وهى متأخرة في الرتبة، لأنها بعض متعلق الخبر لأن الخبر على الصحيح المتقدم وهو الاستقرار، والجار والمجرور متعلق به ومتعلق الخبر رتبته التأخير فيعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ((و)) كذا إذا عاد على مضاف إليه الخبر نحو ((قول الشاعر)) وهو نصيب بالتصغير الأكبر ابن رباح وهو عبد أسود لبني مروان لا نصيب الأصغر مولى المهدى يخاطب امرأة:

[١٢٩] أهابُكَ إجلالاً وما بكَ قدرَة علىّ (ولكنْ ملءُ عينٍ حبيبُها)

فملء خبر مقدم وحبيبها مبتدأ مؤخر، ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين، وقد أضيف إليها الخبر وهو متأخر في الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجاز وإنما الخبر المضاف لا غير، وقول الخطيب التبريزي أن المضاف إليه المبتدأ يجوز أن يرجع إلى المرأة بعيد، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

كذَا إذَا عادَ عليهِ مضمرُ ممّا به عنهُ مَبينًا يُخبرُ

ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتأخير وذلك فيما فقد فيه موجبهما كقولك زيد قائم فيترجح تأخيره على الأصل ويجوز تقديمه لعدم المانع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وجوزُوا التقديمَ إذ لا ضررا

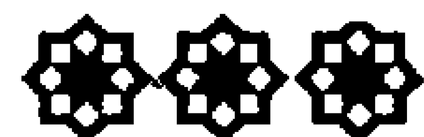
((قوله: أهابك إجلالا)) قال ابن جني: لا تقديم في البيت ولا تأخير قال ابن عمرون: وتحقيق ذلك ينبني على قاعدة صديقي زيد وزيد صديقي لأن الخبر يكون أعم من المبتدأ أو مساويا له. قال ابن النحاس: معناه أن زيد صديقي الخبر فيه صالح لأن يكون أعم من المبتدأ، فنجعله كذلك، ولذلك قالوا لا يلزم

---

[١٢٩] البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ٥٨، ولنصيب بن رباح في ديوانه ص ٦٨، وتخليص الشواهد ص٢٠١، وسمط اللآلي ص ٤٠١، والمقاصد النحوية (٥٣٧/١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢١٥/١)... المعجم المفصل (٨٤/١).

والشاهد فيه قوله: (ملء عين حبيبها) حيث تقدم الخبر وجوبًا لاتصال المبتدأ بضمير يعود على جزء من الخبر، وهو قوله: (عين).

انحصار الصداقة في زيد في هذه الصورة بخلاف صديقى زيد فإنا لا يمكننا أن نجعل الخبر الذي هو زيد أعم من المبتدأ فما بقى إلا أن يجعل مساويا وإلا كان الخبر أخص من المبتدأ وهو غير جائز، وإذا كان مساويًا لزم الانحصار ضرورة فصدق أن كل من هو صديقى زيد وكذلك لا ينحصر ملء العين في الحبيب إذا جعلت ملء عين مبتدأ حتى لا يكون أعم من الخبر لاستحالة كون المبتدأ أعم من الخبر والملء المالئ مثل لك الحمد ملء السموات. كذا في التذكرة للمصنف ومن خطه نقلت.



فصل وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه

((وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه)) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وحذف ما يعلم جائز

((وقد يجب)) حذف المعلوم منهما ((فأما حذف المبتدأ جوازًا فنحو: ﴿من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها﴾[1]. ويقال كيف زيد فتقول)) في الجواب ((دنف)) بكسر النون فلنفسه وعليها، ودنف أخبار لمبتدآت محذوفة جوازًا للعلم بها ((والتقدير فعمله لنفسه وإساءته عليها وهو دنف)) أي مريض من العشق وطريق العلم بها أن عمله وإساءته مصدران مأخوذان من فعلهما السابق، ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ قرينة دالة على حذفه وأن الضمير معلوم من العائد عليه في السؤال وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وفي جوابِ كيفَ زيدٌ قُلْ دَنِفْ فزيدٌ استغنى عنه إذْ عُرِف

((وأما حذفه)) أي المبتدأ ((وجوبًا فإذا أخبر عنه بنعت مقطوع)) عن متبوعه ((لمجرد مدح نحو الحمد لله

((فصل)) ((قوله: وقد يجب)) وقد يمتنع حذفهما وحذف أحدهما، وذلك فيما إذا وقعت الجملة خبرًا عن ضمير الشأن فإنه يجب ذكر الجزأين كما أسلفه الشارح عند قول المصنف، والجملة إما نفس المبتدأ في المعنى.

((قوله: فنحو من عمل إلخ)) قال الدنوشري: يكثر حذف المبتدأ في جواب الاستفهام نحو: ﴿وما أدراك ماهيه نار﴾[2]. أي هى نار ﴿قل أؤنبئكم بشر من ذلكم النار﴾[3]. أي هى النار بعد فاء الجواب، وبعد القول نحو: ﴿قالوا أساطير الأولين﴾[4]. أي هو ويقل بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا السبع، ولم يقع في القرآن إلا ثابتًا.

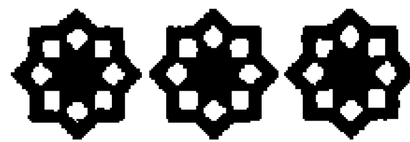
---

(١) سورة فصلت: ٤٦.
(٢) سورة القارعة: ٩، ١٠.
(٣) سورة الحج: ٧٢.
(٤) سورة النحل: ٢٤.

((**قوله: دنف**)) قال الدنوشري: الدنف المشرف على الهلاك، ويجوز فتح نونه فيكون مصدرا لا يثنى ولا يجمع تقول رجلان دنف وقوم دنف ونسوة دنف وإن كسرت النون فهو اسم فاعل يثنى، ويجمع ويؤنث تقول رجلان دنفان وقوم دنفون وامرأة دنفة، ونساء دنفات وقد أدنفه المرض فهو مدنف، وتوسعوا فقالوا أدنفت الشمس إذا أشرفت على الغروب وهذا تشبيه.

((**قوله: كيف زيد**)) قال الدنوشري: قال بعضهم كيف استفهام عن حال الشيء لا عن ذاته، كما أن ما للسؤال عن حقيقة الشيء، ومن عن مشخصاته مطلقًا وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان، وكانت فتحة للخفة، والأظهر أنها اسم مجرد عن الظرفية مطلقًا بدليل إبدال الاسم الصريح منهاكقولك كيف زيد أصحيح أم سقيم؟ ويكون خبرا في نحو كيف زيد؟ ويقدر بالصفة ويجوز في نحو كيف زيد جالس؟ رفع جالس وكيف حال من ضميره ونصبه وكيف هى الخبر وجالسا حال من ضمير كيف لأنها بمعنى الصفة، وهذه فائدة غريبة نقلها ملخص شرح ابن القواس على ألفية ابن معطى وهى في نحو كيف جاء زيد حال مقدرة بالجار والمجرور والتقدير على أي حالة وعلى أي هيئة جاء؟ وأجاز الكوفيون المجازاة بها انتهى باختصار.

((**قوله: وأما حذفه وجوبًا إلخ**)) قال الدنوشري: ومن المواضع التي يحذف فيها وجوبًا أيضًا بعد لاسيما نحو أكرم العلماء لاسيما زيد بالرفع، وتقدم في باب الموصول.



الحميد، أو ذم نحو أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين، أو ترحم نحو مررت بعبدك المسكين برفع الحميد وعدو، والمسكين على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة وجوبًا والتقدير هو الحميد هو عدو المؤمنين هو المسكين وإنما وجب حذفه لأنهم قصدوا إنشاء المدح والذم أو الترحم كما فعلوا في النداء. إذ لو أظهروا الناصب لأوهم الأخبار وأجروا الرفع في وجوب الحذف مجرى النصب واحترز بقوله لمجرد مدح إلخ من أن يكون النعت للإيضاح أو التخصيص فإنه إذا قطع إلى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه كإظهار الناصب وإضماره «أو» أخبر عنه «بمصدر جيء به» أي بالمصدر «بدلا» أي عوضًا «من اللفظ بفعله» أي بفعل المصدر، والمراد أنهم تلفظوا بالمصدر عوَضًا من تلفظهم بالفعل «نحو سمع وطاعة وقوله:

[١٣٠] فقالتْ حنانٌ ما أتَى بكَ هَهُنا) أذو نسبٍ أمْ أنْتَ بالحيِّ عارفٌ

فسمع وحنان خبران لمبتدأين محذوفين وجوبًا «والتقدير أمرى حنان وأمرى سمع وطاعة» وأصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبًا لأنها من المصادر التي جيء بها بدلا من اللفظ بأفعالها، ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها أخبارا عن مبتدآت محذوفة وجوبًا حملا للرفع على النصب وفاعل قالت مستتر عائد على المرأة المعهودة والمعنى أنى أجن عليك أي شيء جاء بك هاهنا ألك قرابة أم معرفة بالحي وإنما قالت له ذلك خوفًا من إنكار أهل الحي عليه فيقتلونه «أو» أخبر عنه «بمخصوص بمعنى نعم» في إفادة الذم «مؤخر» المخصوص «عنهما» أي عن نعم وبئس «نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو إذا قدرا» أي زيد وعمرو «خبرين» لمبتدأين محذوفين وجوبًا كأن سامعًا سمع نعم الرجل أو بئس الرجل، فسأل

---

[١٣٠] البيت من الطويل، وهو لمنذر بن درهم الكلبي في خزانة الأدب (١١٢/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢٣٥/١)، وبلا نسبة في أمالي الزجاجي ص ١٣١، وأوضح المسالك (٢١٧/١)، والدرر اللوامع (٦٦/٣)، وشرح الأشموني (١٠٦/١)... المعجم المفصل (٥٦٨/٢).

والشاهد فيه: رفع «حنان» بتقدير مبتدأ، أي: أمرنا حنان، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلا من الفعل.

عن المخصوص بالمدح أو الذم من هو فقيل له هو زيد أو هو عمرو أما إذا قدرا مبتدأين وخبرهما الجملة قبلهما أو محذوف على رأي ابن عصفور فليسا مما نحن فيه ((فإن كان)) المخصوص ((مقدما)) على نعم أو بئس. ((نحو زيد نعم الرجل)) وعمرو بئس الرجل ((فمبتدأ)) أي فهو مبتدأ ((لا غير)) والجملة بعده خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل ((ومن ذلك)) أي من حذف المبتدأ وجوبًا((قولهم من أنت زيد)) بالرفع، فزيد خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا ((أي مذكورك زيد وهذا)) التقدير ((أولى من تقدير سيبويه كلامك زيد)) لأن المعاني لا يخبر عنها بالذوات، ولأن زيدًا ليس بكلام لعدم تركيبه وأجيب بأنه من باب إطلاق الكلام على المفرد، وهو جائز لغة كما جاء عكسه، وهو إطلاق الكلمة على الكلام والمعنى على التقديرين أن شخصًا ذكر زيدًا وهو ليس أهلا لذكره، فقيل له من أنت زيد؟ يروى برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبًا والتقدير من أنت تذكر زيدًا؟ ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير مذكورك زيد فيكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب والتزم حذف الرافع كما التزم حذف الناصب. نص عليه سيبويه وأفاد ذلك تعظيم زيد وإجلاله وتحقير المخاطب وإذلاله ((و)) من حذف المبتدأ وجوبًا ((قولهم في ذمتي لأفعلن)) ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا لسد جواب القسم مسده .

((**قوله: جيء به بدلا من اللفظ إلخ**)) قال اللقاني: إنما كان المقام للفعل لأن المبتدأ في هذا ونحوه هو إمرئ أو شأني والشأن هو الحكم الثابت في الواقع ولا يفيده إلا الجمل لا المفردات فالمصدر هنا واقع موقع الجملة المخبر بها عن الشأن ألا ترى إلى ضمير الشأن لا يخبر عنه إلا بجملة.

((**قوله: فيقتلونه**)) قال الدنوشري: هو ثابت النون في بعض النسخ وفي بعضها بحذف النون وهو منصوب بأن مضمرة وأن وصلتها في محل جر بالعطف على إنكار كقوله: للبس عباءة إلخ.

((**قوله: مؤخر عنهما**)) قال اللقاني: هذا القيد وإن كان لا يضر لكنه غير محتاج إليه إذ الكلام فيها وقع فيه المخصوص من خبر مبتدأ ولا يكون كذلك

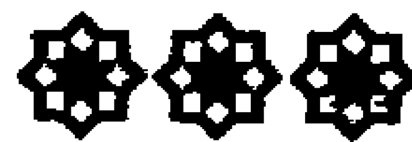
متقدمًا فليتأمل.

((**قوله: أو محذوف على رأي ابن عصفور**)) أي زيد الممدوح، والحذف حينئذ واجب كما في الباب الخامس من المغني، وفيه أن قول ابن عصفور مردود بأنه لم يسد شيء مسده.

((**قوله: ومن ذلك**)) قال اللقاني: إنما غير الأسلوب لأن ما تقدم ضوابط كلية وهذا إنما هو في ألفاظ مخصوصة مسموعة عن العرب وجب اتباعهم على حذفها لأنها كالأمثال التي لا تغير عما وردت عليه انتهى. وقال الدنوشرى: فائدة يجب حذف المبتدأ أيضًا بعد المصدر المبين فاعله أو مفعوله بحرف نحو شكرا لك وجزعًا لك أي دعائي لك. قال الرضى في شرح الكافية: والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ الواجب حذفه ليلى الفاعل، والمفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كأنه قائم مقام الفعل كما كان ولى الفعل والمعنى هو لك أي هذا الدعاء لك، و كذا كل ما فيه من المبينة للمعارف كقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[1]. إن جعلناها بمعنى الذي وإما المبينة للنكرة فهى صفة لها كما لو جعلنا ما في الآية نكرة. انتهى من باب المفعول المطلق.

((**قوله: وأجيب**)) قال الزرقاني: أي عن الثاني، ويمكن أن يجاب عن الأول بأن المراد الاسم دون المسمى.

((**قوله: لسد جواب القسم مسده**)) هذا يوهم أن حذف المبتدأ وجوبًا يتوقف على سد شيء مسده كالخبر وليس كذلك ولذا لم يذكر في المسائل المتقدمة أن شيئًا سد مسد المبتدأ لعدم وجوده، والفرق بين المبتدأ والخبر أن الخبر محط الفائدة فاعتنى بشأنه فاشترط في وجوب ذلك سد شيء مسده فتأمل.



(١) سورة النحل: ٥٣.

((أي في ذمتي ميثاق أو عهد)) ذكره أبو علي ((وأما حذف الخبر جوازًا فنحو خرجت فإذا الأسد)) فالأسد مبتدأ وخبره محذوف جوازًا ((أي حاضر)) لأن إذا الفجائية تشعر بالحضور ((نحو: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾[1]. فظلها مبتدأ وخبره محذوف جوازًا لدلالة ما قبله عليه ((أي كذلك)) أي دائم ((ويقال من عندك؟ فتقول زيد)) فزيد مبتدأ وخبره محذوف جوازًا لدلالة خبر من عليه ((أي عندي)) وإليه أشار الناظم بقوله:

كما تقول زيد بعد من عندكما

ويقال ما عندك؟ فتقول درهم أي درهم عندي.

فيقدر الخبر متأخرًا. قال ابن مالك: ولا يجوز أن يكون التقدير عندي درهم إلا على ضعف لأن الجواب ينبغي أن يسلك به مسلك السؤال، والمقدم في السؤال هو المبتدأ، فيكون هو المقدم في الجواب ولأن الأصل تأخير الخبر فترك في مثل عندي درهم لأن التأخير يوهم الوصفية وذلك مأمون فيما هو جواب فلم يعدل عن الأصل بلا سبب. انتهى.

((فإن قلت)) إذا قدر الخبر متأخرًا فما سوغ الابتداء بدرهم؟

((قلت)) كونه جوابًا للاستفهام ((وأما حذفه)) أي الخبر ((وجوبًا ففي)) أربع ((مسائل إحداها أن يكون)) الخبر ((كونا مطلقًا والمبتدأ)) واقع ((بعد لولا)) الامتناعية، والمراد بالكون الوجود وبالإطلاق عدم التقييد بأمر زائد على الوجود وإيضاح ذلك أن يقال إن امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر كون مطلق ((نحو لولا زيد لأكرمتك)) فالإكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف وجوبًا وهو كون مطلق ((أي لولا زيد موجود)) وإن كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد كما إذا قيل هل زيد محسن إليك؟ فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا إحسان زيد إليَّ لهلكت فالهلاك ممتنع لإحسان زيد فالخبر كون مقيد بالإحسان، وإنما حذف الخبر بعد لولا إذا كان كونًا مطلقًا لأنه معلوم بمقتضى لولا إذ هي دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول

---

(١) سورة الرعد: ٣٥.

على وجوده هو المبتدأ، فإذا قيل لولا زيد لأكرمتك لم يشك في أن وجود زيد منع من الإكرام فصح الحذف لتعيين المحذوف، وإنما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وبعد لولا غالبًا حذف الخبر حتم...

((فلو كان)) الخبر ((كونا مقيدا)) بمعنى زائد على الوجود ((وجب ذكره إن فقد دليله كقوله لولا زيد سالمنا ما سلم)) من القتل، فزيد مبتدأ وجملة سالمنا خبره وهو كون مقيد لأن وجود زيد مقيد بالمسألة ولا دليل يدل على خصوصيتها فلذلك وجب ذكره ((وفي الحديث)) خطابًا لعائشة -رضي الله عنها- (لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم)[1] وحكاه في المغني بلفظ لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدأ وحديثو خبره وهو كون مقيد بالحداثة ((وجاز الوجهان)) وهما ذكر الخبر وحذفه ((إن وجد الدليل)) الدال عليه

((**قوله: أي في ذمتي ميثاق أو عهد**)) قال الدنوشري: ((**إن قلت**)) لا معنى لكون الميثاق والعهد في ذمته، وإنما الذي في ذمته هو الجواب؛ أي مضمون لأفعلن ونحوه.

((**أجيب**)) بأن المعنى في ذمتي متعلق الميثاق مثلا، والمتعلق هو مضمون الجواب وهو في ذمته بالالتزام كالدين، والنذور اللذين في الذمة فهو على حذف مضاف.

((**قوله: إلا على ضعف**)) أي مرجوحية كما يدل على ذلك كل من التعليلين المذكورين.

((**قوله: فإن قلت إلخ**)) قال الدنوشري: هو سؤال لا حاجة إليه على ما حققه الشارح، فقد قدم أن التحقيق أنه لا مدخل للتقديم في التسويغ.

((**قوله: وأما حذفه وجوبًا**)) قال الدنوشري: وقد يحذف الجزآن لوجود ما

---

(١) صحيح مسلم (٢/٩٦٩) ح (١٣٣٢،١٣٣٣)، ذكره ابن حجر في فتح الباري (٣/٤٥٧)، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥/١٢٨) ح (٩١٥١).

يدل عليهما كقولك نعم في جواب من قال أزيد قائم؟ التقدير نعم هو قائم قال بعضهم ﴿**واللائي لم يحضن**﴾[1]. والتقدير فعدتهن ثلاثة أشهر قال ابن عقيل: والظاهر أن المحذوف مفرد، والتقدير واللائي لم يحضن كذلك انتهى.

((**أقول**)) حقق المصنف أنه لا حذف في الآية فانظر حاشيتنا على الألفية.

((**قوله: ففي أربع مسائل**)) يزاد عليها خبر ما التعجبية عند الأخفش فإن ما عنده نكرة ناقصة أو موصولة، وما بعدها صلة أو صفة والخبر محذوف وجوبًا وخبر المخصوص بالمدح عند ابن عصفور كما مر عن المغنى.

((**قوله: حديثو عهد**)) قال التفتازانى في شرح التخليص في بحث تعريف المسند إليه باللام يقال عهدت فلانا إذا أدركته ولقيته انتهى فقولك في عهد فلان على حذف مضاف أي زمن من عهده أي لقيه وإدراكه أو لا حذف فيه على أن العهد المراد به نفس الزمن الذي هو فيه لا زمن لقيه وإدراكه فهو من إضافة المصدر إلى الفاعل على الأول، ومعنى عهد بكفر هو أن قومها لقوا الكفر وأدركوه أي وصلوا إليه وذلك كناية من اتصافهم به، ومعنى أن ذلك حديث أي قريب لا محدث أي موجود بعد العدم يعني لولا اتصاف قومك بالكفر في زمن قريب، ولو قيل في الكلام لولا عهدهم في الإسلام قريب أي إيصافهم به في زمن قريب لصح المعنى أيضًا. فتدبر والله سبحانه وتعالى أعلم على أن الأقرب أن العهد هو العلم وإضافة العهد إلى ضميرهم المقدر من إضافة المصدر إلى المفعول وفي كلام مضاف إلى عهد مقدر، والأصل لولا قومك حديثو انقطاع علم الناس باتصافهم بالكفر لبنيت الكعبة إلخ.

((**قوله: وجاز الوجهان إلخ**)) قال الزرقاني: استشكل بعض الشيوخ جواز الذكر بأن المحذوف إذا سد شيء مسده يكون الحذف واجبًا وهنا قد سد الجواب مسد الخبر وحل محله فكان ينبغي وجوب الحذف لا جوازه كما قال به الرماني ومن تبعه والجواب عن ذلك أنا لا نسلم أنه سد مسده لأن سده مسده إنما هو إذا كان الخبر عاما وأما إذا كان خاصًا فهو مقصود ومراعى فهو كالمذكور فلا يسد. هكذا وقع في المذاكرة.

---

(١) سورة الطلاق: ٤.

«نحو لولا أنصار زيد حموه ما سلم» فحموه خبر أنصار وهو كون مقيد بالحماية والمبتدأ دال عليها. إذ من شأن الناصر أن يحمى من ينصره «ومنه قول أبي العلاء» أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي «المعرى»(١) في وصف السيف:

[١٣١] (يذيبُ الرُّعب منه كلَّ عضبٍ فلولا الغمدُ يمسكُه لسالا)

فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالإمساك والمبتدأ دال عليه. إذ من شأن غمد السيف إمساكه، ويذيب نقيض يجمد ومعناه يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل عضب مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة وهو السف القاطع، والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف، والإسالة إيجاد السيلان والهاء في يمسكه عائدة على كل عضب. قاله الموضح في شرح الشواهد والمعنى أن هذا السيف تفزع منه السيوف فلولا أن أغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه انتهى. وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجرى والشلوبين وابن مالك، وإليه أشار في النظم بقوله: غالبًا «وقال الجمهور لا يذكر الخبر

---

(١) **أحمد بن عبد الله بن سليمان، التنوخي المرى:** شاعر فيلسوف ولد ومات في معرة النعمان. كان نحيف الجسم، أصيب بالجدري صغيرًا فعمى في السنة الرابعة من عمره. وقال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة. ورحل إلى بغداد سنة ٣٩٨ هـ فأقام بها سنة وسبعة أشهر. وهو من بيت علم كبير في بلده. ولما مات وقف على قبره ٨٤ شاعرًا يرثونه.

من تصانيفه كتاب «**الأيك والغصون**» في الأدب يربى على مائة جزء. وله «**تاج الحرة**» في النساء وأخلاقهن وعظاتهن أربعمائة كراس، و«**عبث الوليد – ط**».

الأعلام (١/١٥٧)، معجم الأدباء (١٨١).

[١٣١] **البيت من الوافر،** وهو لأبي العلاء المعرى في أوضح المسالك (١/٢٢١)، والجني الداني ص٦٠٠، والدرر (٢/٢٧)، ورصف المباني ص٢٩٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/١٠٢)... المعجم المفصل (٢/٦٣٨).

والشاهد فيه قوله: «**فلولا الغمد يمسكه**» **حيث أظهر الخبر بعد** «**لولا**»، والقياس حذفه وجوبًا، وقد لحَّن بعضهم أبا العلاء في قوله هذا. وخرجه بعضهم على أن «**يمسكه**» حال من الضمير المستكن في الخبر، أي: فلولا الغمد موجود في حال كونه يمسكه.

بعد لولا)) أصلا بناء عندهم على أنه لا يكون إلا كونا مطلقًا ((وأوجبوا جعل الكون الخاص)) أي المقيد ((مبتدأ فيقال)) في لولا زيد سالمنا ما سلم.

((لولا مسالمة زيد إيانا أي موجودة)) ويقال في لولا أنصار زيد حموه ما سلم لولا حماية أنصار زيد إياه أي موجودة ((ولحنوا المعرى)) في قوله: فلولا الغمد يمسكه. قال الموضح في المغني: وليس يعني التلحين بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال من الغمد على أن الأصل أن يمسكه، ثم حذفت أن فارتفع الفعل أو تقدير يمسكه جملة معترضة أي بين المبتدأ والخبر المحذوف انتهى. وفي الاحتمال الأول نظر، فقد قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناظم.

في من لدشولا قدره سيبويه من لدأن كانت واعترض عليه في تقديره أن أنه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت. وبهذا يعترض أيضًا على الدماميني في قوله، ويحتمل أن يخرج على حذف أن الناصبة للاسم الرافعة للخبر والأصل فلولا أن الغمد يمسكه فحذفت وارتفع الاسم بعدها انتهى. ولا يجوز أن يكون يمسكه حالا من الخبر المحذوف لأنهم لايذكرون الحال بعد لولا لأنها خبر في المعنى. نقله الموضح في المغني عن الأخفش وأقره ((وقالوا الحديث)) المتقدم ((مروى بالمعنى)) لا باللفظ. قال ابن أبي الربيع: لم أر هذه الرواية يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك. نقله المرادي عنه في شرح النظم وما ذكره الموضح من أن الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه فاعل بفعل محذوف، وقيل هو مرفوع بلولا وسيأتي.

المسألة ((الثانية أن يكون المبتدأ صريحًا في القسم)) بمعنى أنه لا يستعمل إلا في القسم، ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه ((نحو لعمرك)) بفتح العين من عمر الرجل

((قوله: إذ من شأن إلخ)) بهذا يندفع تنظير اللقاني وجود الدليل عند حذفه.

قال: إذ المتبادر عند حذفه أن سلامته لوجود الأنصار لا لوجود حمايتهم إياه بالفعل كما هو المراد.

((**قوله: فيقال لولا مسالمة زيد إيانا إلخ**)) ظاهره أن هذا تقرير للفظ لولا زيد سالمناه ما سلم، وهو مشكل إذ اللفظ لا يقبل ذلك التقرير.

((**فإن قيل**)) إنه تقرير معنى لم يناسب السياق ولم يوافقه وينبغي أن يكون المراد منه أن زيدًا في قولك لولا زيد إلخ مبتدأ على حذف مضاف أي مسالمة زيد، والخبر محذوف أي موجودة، وقوله سالمنا ما سلم حال كذا.

قال الشهاب: لكن قوله ما سلم لا يناسب كونه من حيز الحال، ولا يناسب إلا كونه في حيز لولا فليتأمل، وإن كان ظاهر السياق خلاف ذلك.

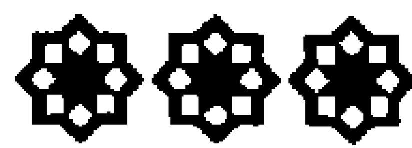
((**قوله: ولحنوا المعرى**)) قال الزرقاني: المراد باللحن هنا ارتكاب الخطأ لا اللحن في الإعراب لانتفائه ثم ظاهر قوله لحنوا أن الجمهور جميعهم وقع منهم ذلك، وفي المغني ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعرى في قوله في صفة سيف يذيب إلخ انتهى. فافهم أن الملحن بعض منهم لا الجميع.

((**قوله: لاحتمال تقدير يمسكه بدل إلخ**)) خرجه بعضهم على أن يمسكه حال وعاملها الفعل الذي نابت عنه لا وهو أولى من إعمال كان في قوله كأنه خارجا من جنب صفحته البيت وهو مبنى على قول الكوفيين أن المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف نابت عنه لا.

((**قوله: إنه يلزم منه حذف بعض الاسم إلخ**)) وجه ذلك أن سيبويه قدر أن ولفظ كانت ولا شك أن كانت بعض الصلة وبعضها الآخر لفظ شولا لأنه خبر كان، وبهذا يندفع نظر الشارح عنه، وعن الدماميني، وكأن الشارح ظن أن مراد المصنف الاسم المنسبك من أن ومادخلت عليه وأن أن صارت بعضه ولو كان هذا مرادًا لم يصح إضمار أن في المواضع المطردة المذكورة في باب النواصب ولا إضمارها في باب الاستثناء على أن الموصول الحرفى لا يجوز حذفه وهو بعمومه شامل لأن، لكن المصنف في الجملة الرابعة مما له محل صرح باستثنائها وحينئذ فاعتراض المصنف على سيبويه إلزاما له بما قاله ولا يرد مثله

على المصنف حيث كان الموصول الحرفي لايحذف إلا أن أشكل تخريج الدماميني أنه على حذف أن الناصبة للاسم الرافعة للخبر وإن كان هو تابعًا للنظم في تخريج نحن الأولون الآخرون بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا على أن الأصل بيد أن كل أمة فحذفت أن وبطل عملها لأن أن الناصبة للاسم الرافعة للخبر محذوفة.

((**قوله: من عمر الرجل بكسر الميم**)) له مصدران العمر بفتح أوله وسكون ثانيه، وهو خاص بالقسم والعمر بضم أوله وسكون ثانيه، ولا يستعمل في القسم. قاله الزوزني قال: فأما عمرك الله فقد وضع العمر فيه موضع التعمير بدلالة أن الفعل منه لا يجيء إلا مضعف العين، وهذا ليس بيمين، وإنما هو استعطاف.



بكسر الميم إذا عاش زمنًا طويلاً، ثم استعمل في القسم مرادًا به الحياة أي وحياتك ((لأفعلن وأيمن الله)) بفتح الهمزة وضم الميم من اليمين وهو البركة أي وبركة الله ((لأفعلن))، فعمرك وأيمن الله مبتدآن حذف خبراهما وجوبًا ((أي لعمرك قسمي وأيمن الله يميني)) وإنما وجب حذفه لسد جواب القسم مسده ((فإن قلت عهد الله لأفعلن جاز إثبات الخبر)) وحذفه ((لعدم الصراحة في القسم)) به لأن عهد الله غير ملازم للقسم. إذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به، ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه ((وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو لعمرك لأفعلن أن يقدر لقسمي عمرك فيكون من حذف المبتدأ)).

والأول أولى لأنه إذا دار الحذف بين أن يكون من الصدور والأوائل أو من الإعجاز والأواخر، فالحمل على الأواخر أولى لأنها هي محل التغيير غالبًا ولأن دخول اللام على شيء واحد لفظًا وتقديرًا أولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء، وفي التقدير على شيء آخر وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله:

وفي نص يمين ذا استقر

((المسألة)) ((الثالثة أن يكون المبتدأ معطوفًا عليه اسم بواو هي نص في المعية نحو كل رجل وضيعته)) بالضاد المعجمة وهي الحرفة سميت بذلك لأن صاحبها يضيع بتركها ((و)) إلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وبعدَ واو عيَّنتْ مفهومَ مع كمثل (كلُّ صانع ومَا صنعْ)

فكل مبتدأ وصانع مضاف إليه وما صنع معطوف على المبتدأ والخبر محذوف وجوبًا أي مقرونان وإنما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران، وإنما وجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جيء بمع مكان الواو كان كلاما تامًا ((ولو قلت زيد وعمرو وأردت الإخبار باقترانهما جاز حذفه)) أي الخبر اعتمادا على أن السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب ((و)) جاز ((ذكره)) لعدم التنصيص على المعية ((قال)) الفرزدق:

[١٣٢] تمنوا لي الموتَ الذي يشعبُ الفتى (وكلُّ امرئ والموتُ يلتقيانِ)

فآثر ذكر الخبر وهو يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين «وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لأن معناه مع ضيعته» وذلك كلام تام لا يحتاج إلى شيء آخر والبيت ضرورة.

المسألة «الرابعة أن يكون المبتدأ إما مصدرًا» صريحًا «عاملاً في اسم مفسر» بكسر السين «لضمير» بالتنوين متعلق بمفسر «ذي حال» نعت لضمير «لا يصح كونها» أي الحال «خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ضربى زيدا قائمًا».

فضربى مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، وزيدا مفعوله، وقائما حال من ضمير يفسره زيد، وهذه الحال لايصح جعلها خبرا عن ضربى لأن الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال ضربى قائم، وإما مصدرا مؤولا نحو أن ضربت أو أن تضرب زيدًا قائما على رأي بعض الكوفيين. «أو» يكون المبتدأ اسم تفضيل «مضافًا إلى المصدر المذكور نحو أكثر شربى السويق ملتوتا» فأكثر اسم تفضيل مبتدأ مضاف إلى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عنه «أو» مضافًا «إلى» شيء «مؤول بالمصدر المذكور نحو أخطب ما يكون الأمير قائمًا» فأخطب اسم تفضيل مبتدأ مضاف إلى مؤول بالمصدر، وهو ما والفعل أي

«قوله: والأول أولى» قد يقال إذا دار الأمر بين كون المحذوف المبتدأ أو

---

[١٣٢] البيت من الطويل، وهو للفرزدق في المقاصد النحوية (٥٤٣/١)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٢٤/١)، وتخليص الشواهد ص٢١١، وخزانة الأدب (٢٨٣/٦)، وشرح الأشموني (١٤٥/١).

والشاهد فيه قوله: «وكل امرئ والموت يلتقيان» حيث ذكر الخبر الذي هو جملة «يلتقيان» لأن الواو في قوله: «والموت» ليست نصًا في معنى المصاحبة والاقتران، ولو كانت كذلك لكان حذف الخبر واجبًا لا معدل للمتكلم عنه، كما في قولك: «كل ثوب وقيمته».

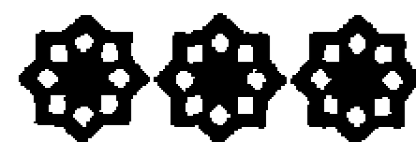
الخبر كان الأولى حذف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة على أحد القولين.

((**قوله: لأنه إذا دار إلخ**)) ولأن لفظ عمرك إنما وضع ليستعمل مقسمًا به وإذا جعل خبرا لم يستعمل مقسمًا به بل مخبرًا به عن المقسم به.

((**قوله: والموت يلتقيان**)) قال اللقاني: أعلم أن الواو في نحو هذا البيت لمجرد الجمع في الحكم لا للمعية بل المعية فيه إنما هى من خصوص مادة الخبر، والتي بمعنى المعية يصح الاكتفاء بها في إفادة المعية، ولو قيل كل امرئ، والموت أي معه لم يكن صادقًا.

((**قوله: صريحًا**)) التقييد به مذهب جمهور البصريين، وجرى شراح الكافية على أنه لا فرق بين الصريح والمؤول نحو أن ضربت زيدًا قائمًا.

((**قوله: عاملا في اسم إلخ**)) ظاهره أن الشرط العمل، ولو بلا إضافة نحو ضرب عمرًا قائمًا بلا إضافة، واشترط الرضى الإضافة فقال: ويكون المصدر مضافًا إلى الفاعل أو المفعول أو إليهما، وقد يقال مراده التعميم في الإضافة دون اشتراطها بدليل أن الإضافة في أخطب ما يكون الأمير قائمًا ليست إلى شيء منهما، والمراد بالإضافة النسبة كما عبر بذلك الجامي، فلا يرد أن الإضافة إلى الفاعل، والمفعول لا تمكن وإنما لا تتصور في المصدر المؤول نحو أن ضربت زيدًا قائمًا وتوهم بعض الفضلاء أن الإضافة على ظاهرها وبنى عليه ما قالوا أن معنى ضربى زيدًا قائمًا حصر الضرب في حال القيام فقال وذلك لأن إضافة المصدر إلى معموله تفيد الاستغراق إذا لم تقم قرينة الخصوص على أنه يرد عليه أن المصدر المضاف إلى المعمول لم يشترط فيه الإضافة إلى المعرفة نحو عليه رجل هو أعلم البلد باحثا ولا معنى للاستغراق في افتضاض هذه البكر شابة بقى أنه إذا أضيف إلى كليهما نحو تضاربنا ومضاربتنا فلا يبعد كما قال الشهاب في حواشي الجامي إن نا في محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول كما أنها في محل جر باعتبار الإضافة.



أخطب كون الأمير قائما ((وخبر ذلك)) كله في الأمثلة السابقة ((مقدر بإذ كان)) إن أريد الماضي ((أو إذا كان)) إن أريد المستقبل ((عند)) سيبويه و((جمهور البصريين)) فيكون الخبر ظرف زمان متعلقًا بمحذوف، والتقدير حاصل إذ كان أو إذا كان، فحاصل خبر وإذ أو إذ ظرف للخبر مضاف إلى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر، وقائمًا وملتوتا حالان من الضمير المستتر في كان، وإنما لم تجعل كان ناقصة، والمنصوب خبرها لوجهين أحدهما: التزام تنكيره فإنهم لا يقولون ضربى زيدا القائم، والثاني: وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم ((و)) مقدر ((بمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش واختاره الناظم)) في التسهيل لقلة الحذف مع صحة المعنى ((فيقدر)) الخبر ((في ضربى زيدا قائمًا ضربه قائمًا)).

وفي أكثر شربى السويق ملتوتاً شربه ملتوتًا وفي أخطب ما يكون الأمير قائمًا كونه قائمًا فالمصدر الثاني هو الخبر، وفاعله محذوف والهاء المضاف إليها مفعوله وهى صاحبه الحال، وهذا وإن كان أقل حذفًامن الأول غير مرضٍ عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو لا يجوز عندهم ولأن تقدير الظرف يناسب الحال قال ابن عصفور: وإنما صح للحال أن تسد مسد الخبر لأنها بمنزلة الظرف في المعنى ألا ترى أنه لا فرق بين ضربى زيدًا قائمًا وضربى زيدًا وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر وكل منهما على معنى في، والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى. وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف وقيل الحال أغنت عنه كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح أن الخبر محذوف وجوبًا لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله:

وقبلَ حال لا يكونُ خَبرا عن الذي خبرُه قد أُضْمِرا

واحترز الموضح بقوله عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال من أن يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه، فإن الحال لا يسد مسد الخبر حينئذ نحو ضربى زيدا قائمًا شديد فإن قائمًا حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد، وهو ضربى فلا يغنى عن الخبر لأنها من صلة المصدر، وشمل قوله

عاملا في اسم مفسر كون المفسر مفعولاً كما مثل وكونه فاعلاً في المعنى نحو قيام زيد ضاحكًا قاله المرادى في شرح التسهيل ((و)) احترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ عما إذا صحت فإنه ((لا يجوز ضربى زيدًا شديدًا)) بالنصب ((لصلاحية الحال للخبرية فالرفع)) لشديد ((واجب)) لأنه وصف للضرب لا لزيد، وقيل إنما وجب الرفع لعدم احتياجه إلى إضمار وهو مشكل غايته أن يكون راجحًا كما في زيد ضربته ((وشذ قولهم)).

لرجل حكموه عليهم وأجازوا حكمه ((حكمك مسمطا)) بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم، وفي آخره طاء مهملة أي مثبتًا وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية، ولكنه نصب علىالحالية والخبر محذوف ((أي حكمك لك مثبتًا)) أي نافذا وشذوذه من وجهين أحدهما: النصب مع صلاحية الحال للخبرية، والثاني: أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر وإنما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف إليها في حكمك لأن الذوات لا توصف بالنفوذ، وأشد منه قراءة على كرم الله وجهه ﴿ونحن عصبةً﴾[1]. بالنصب مع انتفاء المصدرية بالكلية فعصبة حال من ضمير الخبر، والتقدير ونحن نجتمع عصبة.

((**قوله: إن أريد الماضي إلخ**)) بقى أنه قد يراد الحال أو الاستمرار ولعله يقدر إذا لأنها تكون للاستمرار.

((**قوله: والثاني وقوع الجملة الاسمية إلخ**)) قد يقال هذا لا ينافي كون كان ناقصة لأن خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كما سيأتي في كلام الشارح في باب الناسخ.

((**قوله: نحو ضربى زيدًا قائمًا شديد**)) أنت خبير بأن هذا المثال عين المثال المذكور في المتن ظاهرًا، ولم يفارقه إلا بزيادة شديد الذي هو الخبر وزيادته ليست إلا لعدم صحة إغناء الحال عن الخبر فلا مسوغ لحذف الخبر ولا مدخل لها في كون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه، وإنما مرجع

---

(١) سورة يوسف: ٨.

ذلك لقصد المتكلم واعتباره فكان ظاهر أن يقول الشارح بعد مثال المتن وهـذا إذا اعتبر كون قائمًا حالا من ضمير يفسره زيد فإن جعل زيدًا صاحب الحال نفسه لم يسد الحال مسد الخبر، ووجب ذكر الخبر نحو ضربي إلخ. وعنه احترز الموضح بقوله عاملا في اسم إلخ وما احترز عنه الموضح بقوله المذكور مستفاد من قول الناظم، وقبل حال بينه الموضح في الحواشي ويستفاد منه أن الفرق اعتبارى حيث قال ما نصه لابد أن يشترط في تلك الحال أن لا يكون مقدرا كونها معمولة للمبتدأ، ولهذا صرح بالخبر في قول ذي الرمة:

غيلان مدرجي متروحا على بابها

فمدرجي مبتدأ ومضاف إليه والمدرج هنا مصدر لا ظرف لعمله في متروحا وهو حال من الياء التي هى فاعل في المعنى وعلى بابها خبر، وقد يقال اشترطه الناظم بقوله وقبل حال لأن الحال متى قدرت معمولة للمبتدأ لم يكن لك أن تفصل بينهما بالخبر إذ لا يخبر عن المصدر قبل تمامه بمعموله.

((**قوله: مع صلاحية الحال للخبرية**)) قال اللقاني يعني فلو نصب على الحالية ربما وقف عليه بالسكون على لغة فيتوهم أنه خبر لا حال فالواجب الرفع إن قصدأنه الخبر وذكر الخبر إن قصد أنه حال، بأن يقال ضربى زيدا إذا كان شديدًا أو ضربه شديدًا وهذا أولى من كلامه.

((**تنبيهان: الأول:**)) يجوز عند البصريين أن يكنى عن المصدر الذي سد الحال مسد خبره قبل الحال نحو ضربى زيدا هو قائمًا.

((**الثاني**)) قد يسد الحال مسد الخبر في غير هذه المسألة، وذلك إذا أتى بمبتدأ ومعطوف عليه بواو بعده فعل أو وصف لأحدهما واقع على الآخر أو على ما يلابسه نحو زيد، والريح يباريها وزيد والمنية شارب بعقارها فإن ذلك جائز بدليل قوله:

واعلم بأنك والمنية شارب بعقارها

خلافًا لمن منعه، وخرجه البصريون على أن الخبر محذوف والتقدير يحريان يباريها، فيباريها في موضع نصب على الحال، واستغنى به عن الخبر لدلالتها عليه، وقال الكوفيون تقدير الخبر المحذوف يتباريان ورد بعدم اطراده في زيد

والمنية شارب بعقارها وأجاب الدماميني بإمكان تقدير يلتبسان، وهذا لا يجوز في موضع ولو كان العطف بالفاء أو ثم لم يجز اتفاقًا أو بدون عطف جاز اتفاقا.



فصل والأصح جواز تعدد الخبر

((والأصح جواز تعدد الخبر)) لفظًا ومعنى لمبتدأ واحد لأن الخبر كالنعت فيجوز تعدده وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وأخبروا باثنين أو بأكثرا عن واحد...

سواء اتفقا إفراد أو جملة أو اختلفا فالأول ((نحو زيد شاعر)) أي ناظم ((كاتب)) أي ناثر يعني أنه ينظم الكلام وينثره، والثاني نحو زيد قام ضحك، والثالث زيد قاعد ضحك ((والمانع)).

لجواز التعدد كابن عصفور ((يدعى تقدير هو للثاني)) من الخبرين ((أو)) يدعى ((أنه)) أي المبتدأ ((جامع للصفتين)) الشعر والكتابة ((لا الإخبار بكل منهما)) على انفراده لوجود التعدد لفظا ومعنى، نص على ذلك ابن عصفور في المقرب وشرحى الجمل ((وليس من تعدد الخبر)) لواحد ((ما ذكره ابن الناظم)) في شرح النظم ((من قوله)) وهو طرفة على ما قيل:

[١٣٣] يداكَ يدٌ خيرُها يُرتجى وأُخْرى لأعدائِها غائظه

بل من تعدد الخبر لمبتدأ متعدد في نفسه حقيقة ((لأن يداك في قوة مبتدأين لكل منهما خبر)) على حدته لأن التحقيق أن العطف ليس من التعدد، وقول أبيه في التسهيل بعطف وغير عطف منتقد عليه ((و)) ليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناظم أيضًا ((من نحو قولهم الرمان حلو حامض)) بل من تعدد الخبر لفظا لا معنى ((لأنهما بمعنى خبر واحد أي مز)) وضابطه أن يكون المخبر عنه مشتملا على طرف من كل من الخبرين لا

---

[١٣٣] البيت من المتقارب، وهو لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص١٥٥، والمقاصد النحوية (٥٧٢/١)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٧/٧، ١٨)، وأوضح المسالك (٢٢٨/١)، وتخليص الشواهد ص ٢١٢، وخزانة الأدب (١٣٣/١)، وشرح الأشموني (١٠٦/١)، ولسان العرب (٤٥٤/٧) (غَيَظَ)... المعجم المفصل (٤٨٨/١).

والشاهد فيه قوله: (يداك يد... وأخرى) حيث جاء الخبر متعددًا لتعدد المخبر عنه، ولذلك وجب العطف بالواو.

عليهما معًا، ألا ترى أن المز ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة، ولكنه بينهما ((ولهذا)) أي ولأجل كونهما في معنى خبر واحد ((يمتنع العطف)) للثاني على الأول ((على الأصح)) لأن العطف يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلو وحامض خلافًا للفارسي في أحد قوليه ((و)) يمتنع أيضًا ((أن يتوسط المبتدأ بينهما)) وأن يتقدما على المبتدأ على الأصح فيهما عند الأكثرين قاله في البديع فلا يقال حلو الرمان حامض ولا حلو حامض

((**فصل**)) ((**قوله أي ناثر**)) قال الدنوشري: تفسير الكاتب بالناثر ينظر هل هو لغوى أولا.

((**قوله: وليس من تعدد الخبر إلخ**)) قال اللقاني: فيه نظر لأن المعتبر عند ابن الناظم في اتحاد المبتدأ اتحاده بحسب الاصطلاح، فيداك في البيت مبتدأ واحد قطعًا وكونه في المعنى ذا أجزاء لا يمنع الحكم على لفظه بأنه مبتدأ واحد وكذا المعتبر عنده في تعدد الخبر تعدده بحسب الأحكام اللفظية فحلو حامض خبران قطعًا لا خبر واحد وإلا لزم أن يقع الرفع في الخبر الواحد في آخره ووسطه من جهة واحدة ومارد به قوله: لأنهما بمعنى خبر واحد لا ينافي الحكم على لفظ كل منهما بالخبرية إذ المعرب إذا سئل عن وجه الرفع في حلو لا يسعه إلا أن يقول على الخبرية،، وكذا في حامض، وقوله ولهذا إلخ. مسلم أن فيه دلالة على أنهما بمعنى خبر لا أنهما في صنعة الإعراب خبر واحد وكلام الناظم عند التأمل يشهد لما ذكرناه وقول الموضح في الثالث لأن الثاني تابع جوابه أن التابع للخبر خبر تابع، وحاصل كلام الموضح قصر التعدد على تعدد الخبر لفظًا، ومعنى بغير عطف مع اتحاد المبتدأ لفظًا ومعنى، وهو محل الخلاف، وحاصل كلام ابن الناظم أن التعدد أعم من التعدد الذي هو محل الخلاف وكذا قسم مطلق التعدد إلى أقسام بعضها خارج عن محل الخلاف فقوله وليس منه إن أراد ليس من التعدد الخاص فمسلم لكن ابن الناظم جعله من مطلق التعدد، وإن أراد ليس من مطلق التعدد بناء على أن التعدد لا يطلق إلا على الخاص فممنوع انتهى.

وقال الدنوشرى قال شيخ الإسلام زكريا، وقول ابن هشام إن هذا ليس من تعدد الخبر إلخ مردود بأن ابن الناظم لم يطلق ذلك بل ذكر عين ما اعترض به

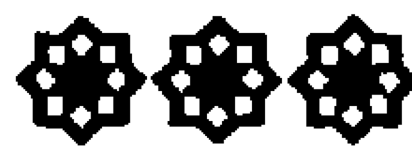
فإنه بعد أن قسم الخبر إلى ثلاثة أقسام قال فالأول ما تعدد لتعدد ما هو له واستشهد بالبيت المذكور انتهى.

((**قوله: وهو طرفة على ما قيل**)) قال شيخ الإسلام قائله الخليل.

((**قوله: لأن يداك في قوة مبتدأين**)) قال اللقاني: إنما رد بهذا مع إمكان أن يرد بأن الثاني تابع كما في الآية التي يذكرها آخرا لأن هذا الذي ذكره يدفع التعدد معنى واصطلاحًا والمذكور في الآية يرفع التعدد اصطلاحًا لا معنى إذ المعنى فيها أن كل فرد من المكذبين أصم وأبكم في الظلمات.

((**قوله: حامض**)) قال الدنوشري: هو وصف على خلاف القياس وقياسه حميض مثل صغر فهو صغير، وملح فهو مليح قال الجوهري في باب الهاء: وقد فره بالضم يفره فهو فاره، وهو نادر مثل حامض وقياسه فريه وحميض.

((**قوله: ألا ترى إلخ**)) قال اللقاني: إن المزازة كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفين، وليس في الرمان طعم الحلاوة وطعم الحموضة، إذ هما ضدان لايجتمعان، وإنما الموجود فيه طعم بين بين ولا إشكال أن هذا معنى يغاير معنى زيد كاتب شاعر من أنه جامع بين الصفتين إذ كل من الصفتين الصرفتين موجودة فيه فليتأمل.

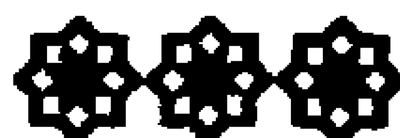


الرمان وليس الثاني بدلاً لأنه ليس المراد أحدهما بل كلاهما، ولا صفة لامتناع وصف الشيء بمناقضه، ونقل عن الأخفش جواز كونه وصفا للأول على معنى حلو فيه حموضة، والصفة توصف إذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب العاقل ورد بأن الصفة كالفعل، وهو لا يوصف ولو صح هذا أي الرد لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف قاله الموضح في شرح بانت سعاد ولا خبر مبتدأ محذوف، لأن المراد أنه جمع الطعمين وهل في كل منهما ضميرًا أو لا ضمير فيهما أو في الثاني فقط؟ أقوال اختار أبو حيان أولها وصاحب البديع ثانيها والفارسي ثالثها، وتظهر ثمرة الخلاف في تحملهما أو تحمل أحدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فإن قلنا لا يتحمل الأول ضميرًا تعين رفع رمانه بالثاني، وإن قلنا إنه يتحمل فيجوز أن يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به «(و)» ليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم أيضًا «(من نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ﴾[1]. لأن الثاني تابع)» بالعطف بالواو على ما قبله والأصل والذين كذبوا بآيتان بعضهم صم وبعضهم بكم فحذف المبتدآن وبقى خبراهما فعطف أحدهما على الآخر.

«قوله: فيجوز أن يكون من باب التنازع إلخ» قال الزركشي في تذكرته: والظاهر أنه ليس من باب التنازع لأنه يقتضى أن يكون الرمان متصفًا بكل من الصفتين على الانفراد كما في زيد قائم قاعد غلمانه.

«قوله: فحذف المبتدآن إلخ» قال الشهاب القاسمي فيه أنه على هذا لايحتاج المصنف في الرد إلى كون الثاني تابعًا، بل لا يصح إذ لا تبعية إذ الواو في، وبكم حينئذ داخلة على مبتدأ مقدر فهى لعطف جملة على جملة لا لعطف خبر على خبر.

«تتمة» يجوز عند جماعة منهم الناظم أن يؤتى بمتبدأ مضاف ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف والمضاف إليه من غير عطف كقولهم راكب الناقة طليحان، والأصل راكب الناقة وهى طليحان فحذف المعطوف لوضوح المعنى والطلاحة الإعياء من السفر، وقيل التقدير أحد طليحين ولا يجوز غلام زيد ضربتهما، وقيل التقدير راكب الناقة طليح، وهما طليحان.



---

(١) سورة الأنعام: ٣٩.

باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

إذا لم يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره فالأول كاسم الشرط، والثاني كالمخبر عنه بنعت مقطوع، والثالث نحو طوبى للمؤمن، والرابع نحو أقل رجل يقول ذلك إلا زيدا والخامس كمصحوب إذا الفجائية ((والخبر)) إذا لم يكن طلبًا ولا إنشاء

باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

((**قوله: إذا لم يلزم التصدير**)) قال الدنوشري: يستثنى منه ضمير الشأن فيجوز دخولها عليه كقول الشاعر:

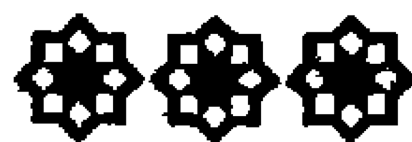
إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع

((**فائدة**)) لايجوز أن يكون خبر ليس ماضيًا لأنها لنفي الحال، ولا يجوز في غيرها أن يكون خبره ماضيًا إلا مع قد ظاهره أو مقدرة، كما قاله ابن الصائغ في شرح اللمحة، ونقل بعد ذلك عن همع الهوامع أن اشتراط الاقتران بقد مذهب الكوفيين وأن حجتهم أن كان وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فإذا كان الخبر يعطى الزمان، لم يحتج إليها ألا ترى أن المفهوم من قام زيد ومن كان زيد قائمًا واحد، واشترط قد لأنها تقرب الماضي من الحال وأن ابن مالك شرط لدخول ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن كقولهم ليس خلق أشعر منه، قال أبو حيان: وليس هذا التخصيص بصحيح فقد حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد.

((**فإن قيل**)) ليس لنفي الحال فيلزم من الإخبار عنها بالماضي تناقض فالجواب أنها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان، وأما المقيدة بها فنفيها على حسب القيد انتهى. وفي الرضى ومما قيل إنه لا يجوز أن يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام، ولعل ذلك لدلالة كان على الماضي فيقع المضي في خبره لغوا فينبغي أن يقال كان زيد قائمًا أو يقوم، وكذا ينبغي أن يمتنع نحو يكون زيد يقوم لمثل هذه العلة سواء، وجمهورهم على أنه غير مستحسن، ولا

يحكمون بمطلق المنع فلابد فيه من قد ظاهرة أو مقدرة لتفيد التقريب من الحال، إذ لم يستفد من مجرد كان، وكذا قالوا في أصبح، وأمسى وظل وبات، وكذا ينبغي أن يمنعوا يصبح زيد يقول، وكذا البواقي قال السعد في حاشية الكشاف عند تفسير قوله تعالى: ﴿فذبحوها وماكادوا يفعلون﴾[١]. والأولى كما ذهب إليه ابن مالك وقوع خبرها ماضيًا بلا قد، ولا تقديرها كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ﴾[٢]. ﴿وإن كان قميصه قد من دبر﴾[٣]. قال ابن كمال باشا في رسالة الفوائد بعد نقله، وقال العجدواني في شرح الكافية: خبر كان لا يجوز أن يكون ماضيًا لدلالة كان على الماضي إلا أن يكون الماضي مع قد فيجوز لتقريب قد إياه من الحال، أو وقع الفعل الماضي شرطًا فظهر اندفاع ما أورده الفاضل التفتازاني على النحاة، وتبين ما في تقرير الرضى من القصور في بحر الكلام في هذا المقام انتهى. ووجه الجواز مما إذا كان الفعل الماضي أن أداة الشرط صيرته مستقبلاً معنى ثم لا يخفى ما في كلام الرضى من المخالفة في نقل المنع ما في الهمع ولإطلاق العجدواني فتدبر.

((**قوله: ولا عدم التصرف**)) هو أعم مما لزم الابتداء لشموله ما لزم النصب على المصدرية أو الظرفية، ونحو ذلك فاندفع إذن نحو طوبى للؤمن مما لزم الابتدائية فلا حاجة لهذا الشرط لكن يرد على هذا أن المصنف فرض الكلام في دخولها على المبتدأ وما لزم النصب لا يكون مبتدأ وقيل الفرق بين طوبى للمؤمن وأقل رجل أن لزوم الأول للابتداء لذاته، والثاني عرضي لكونه واقعًا موقع ما لا ينصرف وهو المنفي انتهى. ولا يخفى أنه مخالف لقول الشارح إنّ أقل رجل يقول لزم الابتدائية لذاته، وأيضًاما قاله يقتضى أنه لا حاجة لاشتراط لزوم عدم التصرف فالحق أن المراد بما لزم عدم التصرف ما لزم صيغة واحدة ولم يثن ولم يجمع كما قاله الدماميني، لأن ذلك الاسم لجموده أشبه الحرف، والنواسخ لا تدخل على الحرف فكذا ما أشبهه.



---

(١) سورة البقرة: ٧١.
(٢) سورة الأحزاب: ١٥.
(٣) سورة يوسف: ٢٧.

((فترفع المبتدأ تشبيهًا بالفاعل، ويسمى اسمها)) حقيقة، وفاعلها مجازًا ((وتنصب خبره تشبيهًا بالمفعول، ويسمى خبرها)) حقيقة، ومفعولها مجازًا لأنها أشبهت الفعل التام المتعدى لواحد كضرب زيد عمرًا هذا مذهب البصريين، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئًا، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهًا بالفاعل، واتفقوا علىنصبها الجزء الثاني ثم اختلفوا في نصبه.

فقال الفراء تشبيهًا بالحال لأنها شبيهة بقام، قال بقية الكوفيين منصوب على الحال، والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرًا ومعرفة وجامدا، ولكونه لا يستغنى عنه، وليس ذلك الشأن الحال وعورض بوقوعه جملة وشبهها، ولا يقع المفعول به كذلك وأجيب بأن الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكية بالقول نحو ﴿قال أني عبد الله﴾[1]. وكذلك شبهها كمررت بزيد، ودخلت الدار، وإلى اختيار مذهب البصريين أشار الناظم بقوله:

ترفع كان المبتدأ اسمًا والخبر تنصبه

وهذه الأفعال هنا ثلاثة عشر فعلا ((وهي ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل)) وهو رفع الاسم ونصب الخبر ((مطلقًا)) من غير شرط سواء كانت مثبتة أو منفية صلة لما الظرفية أولا ((وهو ثمانية كان وهى أم الباب)) لاختصاصها بأمور لا تكون لأخواتها كما سيأتي ((وأمسى، وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس نحو ﴿وكان ربك قديرًا﴾[2])). وأمست خلاء ﴿فأصبحتم بنعمته إخوانًا﴾[3]. وأضحى يمزق أثوابي ﴿وظل وجهه مسودًا﴾[4]. وأبيت ريان الجفون وصار السعر رخيصًا وليس مصروفًا ((و)) القسم الثاني ((ما يعمله)) أي هذا العمل ((بشرط أن يتقدمه نفى)) بحرف أو اسم أو فعل موضوع للنفي أو عارض فيه بنقل أو استلزام ((أو نهى أو دعاء))

(١) سورة مريم: ٣٠.
(٢) سورة الفرقان: ٥٤.
(٣) سورة آل عمران: ١٠٣.
(٤) سورة النحل: ٥٨.

بلا خاصة كما في الارتشاف «وهو أربعة زال ماضي يزال وبرح وفتئ وانفك» وإنما اشترطوا فيها ذلك لأنها بمعنى النفي فإذا دخل عليها النفي انقلبت إثباتًا فمعنى ما زال زيد قائمًا هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه أنه لا يجوز ما زال زيد إلا قائمًا.

«**قوله: فترفع المبتدأ إلخ**» جوز الجمهور رفع الاسمين بعدها كما في البيت المتقدم وهو قوله: إذا مت إلخ. واختلف في تخريجه فقيل في كان ضمير الشأن اسمها، والجملة من المرفوعين خبرها كما مر، وقال الكسائي: كان ملغاة وتبعه ابن الطراوة.

«**قوله: ولا إنشاء**» قال الدنوشري: من عطف العام على الخاص إن قلنا بشمول الإنشاء للطلب وإلا فهو عطف مغاير وقد يقال الإنشاء والطلب من أقسام الكلام والغرض أن ذلك خبر والخبر جزء كلام لا كلام.

«**قوله: لا تشبيهًا بالفاعل**» قال الدنوشري: ينظر على ماذا ينصب قوله تشبيهًا، ولا يصح أن يكون مفعولا من أجله لعدم اتحاد الفاعل انتهى. ويمكن أن يقال إنه منصوب على الحال بتأويل تشبيهًا بمشتبها فتدبر.

«**قوله: وفاعلها مجازًا**» أي على طريق الاستعارة التصريحية كما يؤخذ من قوله بعد لأنها أشبهت الفعل إلخ.

«**قوله: كان**» الأصح أن وزنها فعل بفتح العين، وقال الكسائي فعل بالضم ورد بأنه لو كان كذلك لم يقولوا كائن لأن الوصف من فعل فعيل.

«**قوله: لا تكون لأخواتها**» المناسب لقوله أم أن لا يعبر بالأخوات.

«**قوله: وبات**» قال الدنوشري: قال في القاموس، وبات يفعل كذا يبيت ويبات بيتا وبياتًا ومبيتًا وبيتوتة أي يفعله ليلاً وليس من النوم انتهى ومعنى قوله: وليس من النوم أي وليس الفعل من النوم أي، وليس نوما فإذا نام ليلاً لا يصح أن يقال بات ينام وبعضهم فهم قوله: وليس من النوم على غير هذا الوجه، وقال معناه وليس ما ذكر من المصادر من النوم أي ليس معناها النوم فليتأمل. ويجوز على هذا أن يقال بات زيد نائمًا، وقوى جمع هذا الفم قال بعض المحققين بعد

أن ذكر ثمانين فعلاً من المعتل العين.

((**تنبيه**)) ذكر في التسهيل أن العرب جميعًا التزمت كسر مضارع هذا النوع، ولم يشذ عنه شيء فحينئذ يحمل نحو بات يبات لغة في يبيت على أن ماضي يبات فعل مكسور العين كخاف يخاف لا فعل المفتوح وعكسه ناله ينيله لغة في يناله.

((**قوله: وأبيت**)) إشار إلى قول الشريف الرضى:

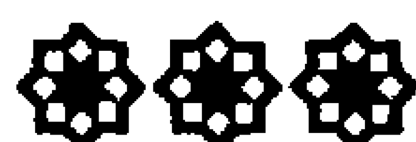
أتبيت ريان الجفون من الكرى وأبيت منك بليلة الملسوع

والهمزة في أتبيت للاستفهام التعجبي مجازًا وتبيت مضارع بات مرفوع لتجرده عن الناصب، والجازم والتاء فيه من بنية الكلمة لا حرف خطاب، والخطاب مستفاد من التاء الأولى التي هى حرف مضارعة وقوله: وأبيت بالنصب في جواب الاستفهام كما بين ذلك المصنف في الباب السابع من المغنى، وقال ابن بعض المدرسين غلط فيه.

((**قوله: بلا خاصة**)) قال اللقاني: أي بلا في الماضي أو بلن في المضارع قال في جمع الجوامع، وشرحه للمحلى: وترد أي لن للدعاء، وفاقًا لابن عصفور كقوله:

لن تزالوا كذلكم ثم لازلـ ـت لكم خالدا خلود الجبال

وابن مالك، وغيره لم يثبتوا ذلك، وقالوا لا وجه في البيت لاحتمال أن يكون خبرًا، وفيه بعد انتهى وقد تبع المصنف في المغنى وشرح القطر ابن عصفور وقال إن الحجة في البيت.



كما يجوز ما كان زيد إلا قائمًا: هذا قول البصريين وصححه أبو البقاء وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وهــــذى الأربعــــة لشــبه نفــى أو لنفــى متبعــة

((مثالها بعد النفي)) بالحرف ((ولا يزالون مختلفين)) فيزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره ((﴿لن نبرح عليه عاكفين﴾)) فنبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه وجوبًا، وعاكفين خبره ولو اقتصر على المثال الثاني كفاه، و لكنه حاول التنصيص على أن ذلك يسوغ مع ذكر لا وحذفها ((ومنه ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[1])) ((وقوله:)) وهو امرؤ القيس الكندي:

[١٣٤] فقلتُ يمينُ الله أبرحُ قاعدا ولو قطعُوا رأسِي لديكِ وأوصالِي

((إذا لأصل لا تفتؤ ولا أبرح)) ولا ينقاس حذفه النافي إلا بثلاثة شروط: كون الفعل مضارعًا، وكونه جواب قسم، وكون النافي لا، وهذه الشروط

---

(١) سورة يوسف: ٨٥.

[١٣٤] البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٢، وخزانة الأدب (٢٣٨/٩)، والخصائص (٢٨٤/٢)، والدرر (٢١٢/٤)، و شرح أبيات سيبويه (٢٢٠/٢)، وشرح شواهد المغني (٣٤١/١)، واللمع ص ٢٥٩، والمقاصد النحوية (١٣/٢)، ومغنى اللبيب (٦٣٧/٢).

الإعراب: فقلت: الفاء بحسب ما قبلها، **قلت**: فعل ماض مبنى على السكون، **والتاء**: ضمير مبنى في محل رفع فاعل، **يمين**: مبتدأ مرفوع بالضمة، وخبره محذوف وجوبًا تقديره ((**قسمى**))، **الله**: لفظ الجلالة في محل جر بالإضافة، **أبرح**: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر وجوبًا تقديره ((**أنا**))، **قاعدًا**: خبر ((**أبرح**)) منصوب بالفتحة، **ولو**: الواو حالية، **لو**: وصلية زائدة، **قطعوا**: فعل ماض مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع فاعل، **رأسي**: مفعول به منصوب بالفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء ضمير مبني في محل جر بالإضافة، **لديك**: ظرف مكان متعلق بـ ((**قطعوا**)) والكاف ضمير مبنى مضاف إليه، **وأوصالي**: الواو عاطفة، **أوصالي** معطوف على ((**رأسي**)) منصوب، وهو مضاف والياء ضمير مبنى مضاف إليه. جملة ((**يمين الله**)) في محل نصب مفعول به مقول القول، وجملة ((**لو قطعوا رأسي**)) في محل نصب حال.

الشاهد: ((**أبرح قاعدًا**)) حيث يجوز حذف النافي من المضارع الحواب القسم.

وفي البيت شاهد آخر في قوله: (يمين الله) حيث رفعه على الابتداء مع إضمار الخبر، أي: لازمني. والنصب في كلامهم أكثر على إضمار فعل.

مستفادة من الآية، والبيت ويمين يروى بالرفع على أنه مبتدأ حذف خبره أي يمين الله قسمي، وبالنصب على أن أصله أقسم بيمين الله فحذف حرف الجر أولا فوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل، وبقي النصب بحاله، ولا أبرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير ولو قطعوا رأسي لا أبرح، ومثالها بعد النفي بالاسم قوله:

[١٣٥] غير منفكٌ أسيرَ هوى كلٌ وأن ليس يعتبرُ

ومثالها بالفعل الموضوع للنفي قوله:

[١٣٦] ليس ينفكُ ذاغنًى واعتزاز كلُّ ذي عفةٍ مقلٌ قنوع

ومثالها بالفعل العارض للنفي قوله:

[١٣٧] فلما يبرحُ اللبيبُ إلى مَا يُورثُ الحمدَ داعيًا أو مجيبًا

فإن قلما خلع منه معنى التقليل وصير بمعنى ما النافية، ومثالها بالفعل المستلزم للنفي: أبيت أزال أستغفر الله أي لا أزال قاله الفراء، ووجهه أن من أبي شيئًا لم يفعله والإباء مستلزم للنفي ولهذا ساغ بعد أبي تفريغ الاستثناء قاله الموضح في الحواشي ((ومثالها بعد النهيّ قوله:

[١٣٨] صاح شمر ولا تزلْ ذاكرَ المو تِ فنسيانُه ضلالٌ مبينُ

---

[١٣٥] البيت من المديد، وهو بلا نسبة في الدرر (٤٣/٢)، وهمع الهوامع (١١١/١). المعجم المفصل (٣٤٩/١).

والشاهد فيه إعمال (منفك) وهو اسم فاعل (انفك) منفيًّا باسم، وهو (غير). و (أسير) خبر مقدم لـ (منفك).

[١٣٦] البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (١٠٩/١)، والمقاصد النحوية (٧٣/٢)... المعجم المفصل (٥٤٣/١).

والشاهد فيه: إعمال (ينفك) عمل (كان) لتقدم النفي عليها، وإن كان بالفعل.

[١٣٧] البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ص٣٠٤، وشرح شواهد المغني ص٣٠٦... المعجم المفصل (٤٨/١).

والشاهد فيه قوله: (قلما) حيث دخلت (ما) على الفعل (قل) فكفته عن طلب الفاعل.

[١٣٨] البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٣٤/١)، وتخليص الشواهد ص ٢٣٠، والدرر (٤٤/٢)، وشرح الأشموني (١١٠/١)، وشرح ابن عقيل =

صاح مرخم صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم أمر لانهى واسم تزل مستتر فيها وجوبًا تقديره أنت وذاكر الموت خبرها «مثالها بعد الدعاء قوله» وهو ذو الرمة:

[١٣٩] ألا يا اسْلِمَى يا دَارَ ميّ على البلا (ولا زالَ منهلاً بجرعائِكِ القطرُ)

فالقطر اسم زال مؤخر، ومنهلا خبرهامقدم، والأصل ولا زال القطر منهلا بجرعائك، وألا حرف استفتاح وياحرف نداء، والمنادى محذوف أي يا هذه أو حرف تنبيه مؤكد لألا الاستفتاحية لما فيها من معنى التنبيه، واسلمى فعل أمر من السلامة، وهي البراءة من العيوب، ومعناه الدعاء لدار مي بالسلامة، ومي اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم للمصاحبة أي اسلمى مع بلائك، والمنهل السائل بشدة والجرعاء تأنيث الأجرع رملة مستوية لا تنبت شيئًا والقطر جمع قطرة المطر، وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح لما فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب، وباستمرار النفع به، وإنما قام النهي والدعاء بلا مقام النفي لأن المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفى «وقيدت زال بماضي يزال احترازا من» زال «ماضي يزيل» بفتح الياء «فإنه فعل تام متعد إلى مفعول» واحد ووزنه فعل بفتح العين «ومعناه ماز» بمعنى ميز «تقول زل ضأنك من معزك أي ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل» بفتح الزاى لأنه من باب ضرب يضرب

- ص١٣٦، وشرح عمدة الحافظ ص ١١٩ ... المعجم المفصل (١٠٠٢/٢).

والشاهد فيه قوله: (ولا تزل ذاكر الموت) حيث عمل الفعل (زال) عمل (كان) لأنه سبق بنهى.

[١٣٩] **البيت من الطويل**، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٥٥٩، والإنصاف (١٠٠/١)، و تخليص الشواهد ص ٢٣١،٢٣٢، ولسان العرب (٤٩٤/١٥) (يا)، والمقاصد النحوية (٦/٢) (٢٨٥/٤)... المعجم المفصل (٣٦٦/١).

وفي هذا البيت ثلاثة شواهد: أولها قوله: **(يا اسلمى)** حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر، فاتصل حرف النداء بالفعل لفظا. وثانيها قوله: **(لا زال)** حيث أجرى **(زال)** مجرى **(كان)** في رفعها الاسم ونصبها الخبر، لتقدم **(لا)** عليها، والدعاء شبيه بالنفي. ثالثها وقوع **(ألا)** للاستفتاح.

((**قوله: وصححه أبو البقاء**)) قال الدنوشرى: ويشهد لغير ما صححه أبو البقاء قول الشاعر:

حراجيج لا تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا

والخسف الذل وأصله أن تبيت الدابة على غير علف ثم استعمل في كل ما ذل قال الشاعر:

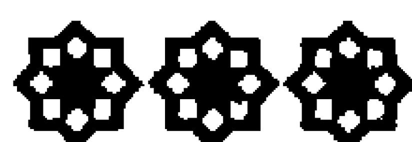
ولا يقيم على ضيم يراد به إلا الأذلان عير الحيّ والوتد
هذا على الخسف مربوط برمته وذا يشج فلا يرثى له أحد

انتهى. وفيه نظر لأنه لا يظهر الاستشهاد بهذا البيت فقد قال في المغنى: إن الأصمعي وابن جنى حملا إلا فيه على الزيادة، وقيل إنه غلط منه، وقيل من الرواة، وأن الرواية إلا بالتنوين أي شخصًا، وقيل غير ذلك فانظر كلام المغني.

((**قوله: كل**)) قال الزرقاني: يتنازعه ليس وينفك، ويحتمل أن يكون ليس مهملاً حملا على ما، ويحتمل أن يكون اسمه ضمير شأن ومعنى البيت لم يزل كل ذي عفاف وإقلال وقناعة غنيًّا وعزيزًا، وأخذه من العينى وبقى أنه يحتمل أن يكون كل اسم ليس مؤخرًا وجملة ينفك من اسمها المستتر العائد على كل لتقدمه رتبة وخبرها وهو داغنى خبر ليس.

((**قوله: ألا يا اسمى إلخ**)) اعترض بأنه أراد الدعاء لها فدعا عليها بالخراب، وأجاب المصنف في شرح بانت سعاد بأنه احترس أولا بقوله اسلمى، وأن زال وأخواتها إنما تقتضى ثبوت الخبر للاسم على جرى العادة في مثله كقولنا ما زال زيد يصلى.

((**قوله: ترك الفعل**)) قد يقال الدعاء يطلب به الفعل لا تركه إلا أن يقال إنه ترك لضده وعلى بعده يأتي في الأمر.



ضربا ((و)) احترازا ((من)) زال ((ماضي يزول فإنه فعل تام قاصر)) ووزنه فعل بفتح العين أيضًا لأنه من باب نصر ينصر ((ومعناه الانتقال)) تقول زل عن مكانك أي انتقل عنه ((ومنه ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ أَن تَزُولا﴾(١))). أي تنتقلا ((ولئن زالتا)) أي انتقلتا ((ومصدره الزوال)) أي الانتقال، بخلاف زال ماضي يزال، فإن وزنه فعل بكسر العين لأنه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعد ولا قصور وليس له مصدر وحكى الكسائي والفراء لزال الناقصة مضارعًا آخر وهو يزيل فيكون مشتركًا بين التام والناقص بل.

قال الفراء غيرت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها إلى فعل بكسر العين بعد أن كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام، والناقص، وقال ابن خروف يجوز كون الناقصة منقولة من زال يزيل فعلى هذا عينهما ياء وزال يزول عينه واو ((و)) القسم ((الثالث ما يعمل)) هذا العمل ((بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام)) خاصة ((نحو)) ﴿وأوصاني بالصلاة والزكاة مَا دُمْتُ حَيًّا﴾(٢). فما مصدرية ظرفية، ودمت دامٍ واسمها وحيًا خبرها، والدليل على مصدرية ما وظرفيتها أنها تؤول بمصدر مضاف إليه الزمان ((أي مدة دوامي حيًّا وسميت ما هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة)) فأصل ما دمت حيا مدة ما دمت حيًّا فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف إليه، وهو ما وصلتها عنها في الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان كجئتك صلاة العصر أي وقت صلاة العصر قاله في المغني وأطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال:

ومثل كان دام مسبوقًا بما كأعطِ ما دمتَ مصيبًا درهمًا

فلو كانت ما مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فإن ولي مرفوعها منصوب فهو حال نحو يعجبني ما دمت صحيحًا أي يعجبني دوامك صحيحًا، ولو لم تذكر ما أصلا فأحرى بعدم العمل نحو دام زيد صحيحًا، فدام فعل ماض تام بمعنى بقي، وزيد فاعله وصحيحًا حال من زيد،

(١) سورة فاطر: ٤١.

(٢) سورة مريم: ٣١.

ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل ما دامت السموات والأرض، إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية.

((**قوله: ومعناه الانتقال**)) الأنسب بما تقدم أن يقول ومعناه انتقل ثم إن الانتقال معنى زال ماضي يزال أيضًا وقولهم معناه الاستمرار مرادهم أنه معناه بواسطة النفي لأن نفي الفعل يستلزم استمرار ثبوت الخبر وإنما صارت الأولى ناقصة لأنه قصد فيها انتقال النسبة التي هى مضمون الجملة فلابد بعدها من ذكر الجملة الثانية قصد بها الانتقال من المفرد.

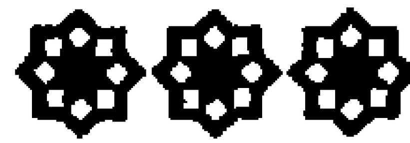
((**قوله: وهو دام**)) فأما قوله:

دمت الحميد فما تنفك منتصرًا على العدا في سبيل المجد والكرم

فمشكل لأنه إن قدر حالا فالحال نكرة أو خبرًا فإنما ترفع دام الاسم، وتنصب بعد ما الظرفية والجواب باختيار الأول وأل زائدة مثل ﴿**ليخرجن الأعز منها الأذل**﴾[1].

((**قوله: وناب مضاف إليه وهو ما وصلتها إلخ**)) قال الدنوشري: يفهم أن ما وحدها ليست هى النائبة عن الظرف فما يفهم من قوله لنيابتها عن الظرفية فيه مسامحة.

((**قوله: بدليل ما دامت السموات**)) فيه نظر لأن الكلام الآن في الأفعال الناقصة، ودام في الآية تامة كما يأتي والمناسب لمطلوبه أن يمثل بشاهد فيه دام ناقصة مستوفية للشروط ولم تعمل فتدبر.



---

(١) سورة المنافقون: ٨.

فصل وهذه الأفعال في التصريف ثلاثة أقسام إلخ

((وهذه الأفعال)) الثلاثة عشر ((في التصرف)) وعدمه ((ثلاثة أقسام مالا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق)) لأنها وضعت وضع الحروف في أنها لا يفهم معناها ألا بذكر متعلقها ((ودام عند الفراء وكثير من المتأخرين)) لأنها صلة لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه قاله أبو حيان في النكت الحسان: وأما يدوم ودم ودائم ودوام فمن تصرفات التامة ((ومايتصرف تصرفًا ناقصًا هو زال وأخواتها)) الثلاثة فتئ وبرح وأنفك ((فإنها لا يستعمل منها أمر)).

لأن من شرط عملها النفي، وهو لا يدخل الأمر ((ولا مصدر)) لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين ((ودام عند الأقدمين)) وقليل من المتأخرين ((فإنهم أثبتوا لها مضارعًا)) وهو يدوم ((وما يتصرف تصرفًا تامًا وهو الباقي)) بناء على أن لها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر أضحى، وأمسى وأصبح الإضحاء والإمساء والإصباح، ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدربات البيات والبيتوتة، ومصدر ظل الظلول قاله أبو حيان ((وللتصاريف في هذين القسمين)) وهما المتصرف التصرف التام والناقص ((ما للماضي من العمل)) بشرط وغيره وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وغير ماض مثله قد عملا إن كان غير الماضي منه استعملا

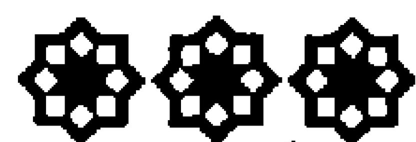
((فصل)) ((قوله: ودام)) قال الشهاب: المراد به أن يثبت بقية المشتقات عاملة عمل المصدر، وحينئذ فلا إشكال، وذكر أن ما قاله اللقاني ليس هو لمعنى المصدر كما هو في غاية الوضوح، قال على أنا لا نسلم اتحاد معنى دام الناقصة، وغيرها فيما ذكر.

((قوله: التزم مضيه)) قدم في بحث الموصول أن ما المصدرية توصل بفعل متصرف غير أمر وغير الأمر يشمل المضارع، وقد يقال ذاك لمطلق ما وما هنا للمصدرية الظرفية.

((**قوله: لا يستعمل منها أمر**)) عبر به دون يوضع لأن كل فعل مشتق عند البصريين من المصدر فلابد من وضعه استعمل أم لا.

((**قوله: وقليل من المتأخرين**)) فيه تنكيت على المتن قال اللقاني: لو قال عند جمهور الأقدمين وبعض المتأخرين مراعاة لما قبله كان أظهر انتهى. ولو مزج الشارح بين عند ولفظ الأقدمين لفظ جمهور وفي بالتنكيت فتأمل.

((**قوله: ما للماضي**)) قال اللقاني من إقامة الظاهر مقام المضمر، والأصل ما لهما إذ القسمان هما الماضي المتصرف تصرفًا ناقصًا والماضي المتصرف تصرفًا تامًّا.



((فالمضارع نحو ولم أك بغيًّا)) فأك مضارع كان وأصله أكون حذفت الضمة للجازم، والواو لالتقاء الساكنين، والنون للتخفيف، واسمه مستتر فيه وجوبًا وبغيًّا خبره، وأصله بغويًا، اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة ((والأمر نحو كونوا حجارة)) أصله قبل اتصال الواو كون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو ثم رجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين، والواو اسمه وحجارة خبره ومثله كونوا ربانيين ولو مثل به لكان حسنًا ((والمصدر كقوله:

[١٤٠] ببذل وحلم سادَ في قومِهِ الفتَى وكونُــك إيَــاه علَيـــكَ يَســـيرُ

كونك مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى اسمه وهو كاف المخاطب وإياه خبره من جهة نقصانه، والأصل وكونك فاعله فحذف المضاف، وانفصل الضمير، وفيه رد على أبي البقاء في زعمه أن المنصوب بعد مصدر كان حال لأن الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة ابتدائيته والبذل بالذال المعجمة العطاء والباء متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير مقدم من تأخير (واسم الفاعل كقوله:

[١٤١] وما كلُّ من يُبدي البشاشةَ كائنًا أخـاكَ) إذا لـم تلفْـه لـكَ منجـدًا

فكائنًا خبر ما الحجازية، واسمه مستتر فيه جوازًا تقديره هو، وأخاك

---

[١٤٠] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٣٩/١)، وتخليص الشواهد ص٢٣٣، والدرر (٥٦/١)، وشرح الأشموني (١١٢/١)، وشرح ابن عقيل ص١٣٨، والمقاصد النحوية (١٥/٢)، وهمع الهوامع (١١٤/١)... المعجم المفصل (٣٩٤/١).

والشاهد فيه قوله: (وكونك إياه) حيث أجرى مصدر (كان) الناقصة مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر.

[١٤١] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٣٩/١)، وتخليص الشواهد ص ٢٣٤، والدرر (٥٨/٢)، وشرح الأشموني (١١٢/١)، وشرح ابن عقيل ص ١٣٨، والمقاصد النحوية (١٧/٢)، و همع الهوامع (١١٤/١).

والشاهد فيه قوله: (كائنًا أخاك) حيث عمل اسم الفاعل (كائن) عمل فعله في رفع المبتدأ ونصب الخبر.

خبره والبشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلفه بالفاء بمعنى تجده متعد لاثنين، وفي التنزيل ﴿ألفوا آباءهم ضالين﴾[1]. ومنجدا بالجيم مفعوله الثاني لا حال خلافًا للعيني، واسم المفعول كقول سيبويه في الظرف مكون فيه قاله أبو حيان «وقوله» وهو الحسين بن مطير الأسدى[2].

[١٤٢] قضَى الله يا أسماءُ أن لستُ زائلاً   أحبُّك حتّى يغمض العين مغمض

فزائلاً اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره أنا، وجملة أحبك خبره.

«**قوله: ولو مثل به لكان حسنًا**» قال الدنوشري: ظاهره أن ما مثل به ليس فيه حسن ووجه حسن كونوا ربانيين أي من جهة المعنى لا تحقير فيه بخلاف كونوا حجارة، والمبتدأ والخبر فيه أظهر من كونوا حجارة، وبعبارة أخرى أن كونوا ربانيين فيه تفاؤل بخلاف كونوا حجارة.

«**قوله: فإنه قال**» أي المعنى في الباب الرابع.



---

(١) سورة الصافات: ٦٩.

(٢) **الحسين بن مطير بن مكمل الأسدي**، مولاهم: شاعر متقدم في القصيدة والرجز، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، له أماديح في رجالهما. وكان زيه وكلامه كزى أهل البادية وكلامهم. وفد على معن بن زائدة لما ولى اليمن، فمدحه، ولما مات معن رثاه. وجمع معاصرنا الدكتور محسن غياض ببغداد، ما وجد من شعره في «**ديوان – ط**».

الأعلام (٢/٢٦٠)، إرشاد الأريب (٤/٩٧).

[١٤٢] **البيت من الطويل**، وهو للحسين بن مطير في ديوانه ص١٧٠، والدرر (٢/٦٠)، ولسان العرب (٧/١٩٩) (**غمض**)، ومجالس ثعلب (١/٢٦٥)، والمقاصد النحوية (٢/١٨)... المعجم المفصل (١/٤٨٢).

والشاهد فيه قوله: (**زائلا أحبك**) حيث أعمل اسم الفاعل (**زائلا**) المأخوذ من مصدر الفعل الناقص عمل فعله، فرفع به الاسم، وهو الضمير المستتر فيه، ونصب الخبر الذي هو جملة (**أحبك**).

فصل وتوسط أخبارهن جائز إلخ

((وتوسط أخبارهن)) بينهن وبين أسمائهن ((جائز خلافًا لابن درستويه في ليس ولابن معطي في دام)) نص عليه في ألفيته قيل، ولم يعرف لغيره، والصحيح الجواز من غير استثناء وعليه قول الناظم:

وفي جميعها الخبرْ أجزْ

((قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾(١))). فحقًّا خبر كان مقدم، ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمهاإذا لم يتقدم عليها ((قرأ حمزة وحفص ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾(٢). بنصب البر)) على أنه خبر ليس مقدم، وأن تولوا اسمها مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها، وهو خلاف ما منعه ابن درستويه، ويؤخذ من كلام المغني أن رفع البر ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف فإنه قال: واعلم أنهم حكموا لأن، وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا قرأت السبعة ﴿ما كان حجتهم إلا أن قالوا﴾(٣). بالنصب (وقال الشاعر:

[١٤٣] لا طيبَ للعيش ما دامتْ منغصةً لذاتُه) بادكار الموتِ والهرم

فمنغصة خبر دام مقدم ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها، وهو خلاف ما منعه ابن معطي، وله أن يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة، واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع في السببي

---

(١) سورة الروم: ٤٧.

(٢) سورة البقرة:

(٣) سورة الجاثية: ٢٥.

[١٤٣] البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٤٢/١)، وتخليص الشواهد ص٢٤١، والدرر (٦٩/٢)، وشرح الأشموني (١١٢/١)، وشرح ابن عقيل ص ١٤٠... المعجم المفصل (٩٢٧/٢).

والشاهد فيه قوله: (ما دامت منغصة لذاته) حيث قدم خبر (دام) وهو قوله: (منغصة) على اسمها، وهو قوله: (لذاته)

المرفوع إلا أن يكون لا يراه، وأولى منه قول الآخر:

[١٤٤] ما دام حافظ سرى من وثقت بـه فهـو الـذي لسـت عنـه راغبًـا أبـدًا

فقدم الخبر على الاسم ((إلا أن يمنع)) من جواز التوسط ((مانع)) كحصـر الخبـر ((نحـو ﴿وما كـان صلاتهـم عنـد البيـت إلا مكـاء﴾[1])). أي صفـيرًا وكخفاء إعرابهما نحو كان موسى فتاك، وقد يكون التوسط واجبًا نحـو كـان في الدار ساكنها فتحصل ثلاثة أقسام قسم يجوز وقسم يمتنع وقسم يجب.

((**فصل**)) ((**قولـه: بحكـم الضمير**)) قـال لأنـه لا يوصـف كمـا أن الضمير كذلك قال الدماميني: هذا مشكل لأن كونه لا يوصـف لا يقتضـي تنزيلـه منزلـة الضمير فكم من الأسماء ما لا يوصف ولم يجعلـوه بمثابـة الضمير، ثـم الحكـم على هذا المصدر المسبوك من أن وصلتها المعرف بالإضافـة سـواء أضيـف إلـى الضمير أو إلى غيره بحكم الضمير مما يقتضى أن المضاف إلـى ذي الأداة مثـلاً بمثابة الضمير، ولم يقله أحد فيما علمت ثم تخصيص أن وإن المصدريتين بهـذا الحكم دون بقيـة الأحـرف المصدريـة ليس بظـاهر، وقـع للمصنـف فـي البـاب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة أن قال: والحرف المصدري وصلتـه في ذلك معرفة فلا يقع صفة للمنكر ولـم يخصـه بـأن وإن، ثـم قولـه المقدرتيـن بمصدر معرف يقتضى أنهما لو كانتا مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير كما إذا قيل أعجبني ما صنع رجل حسن على أن تجعل الصفـة للمصـدر المقدر أي صنع رجل حسن، وفي جواز مثله نظر فتأملة انتهى. واستفيد منـه أن تقديرهما بالمصدر المعرف ليس واجبًا كما ظنه بعضهم، واستشكل ذلك بأنه صرح في المغنى في الباب الخامس في الكلام على قوله تعالى: **﴿وَمَا كَانَ لِبَشَـرٍ أَن يُكَلِّمَـهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾**[2]. بأن يرسـل يجـوز أن يكـون

---

[١٤٤] **البيت من البسيط**، وهو بلا نسبة في تخليـص الشـواهد ص٢٤٠، وخزانـة الأدب (٦/٢٧٩)، المعجم المفصل (١/١٩٢).

والشاهد فيه تقدم: خبر **(دام)** وهو قوله: **(حـافظ)** علـى اسـمها، وهـو قولـه: **(مـن)** وكان ابن معطى لا يجيز هذا التقديم.

(١) سورة الشورى: ٥١.

(٢) سورة الأنفال: ٣٥.

بتقدير أو إرسالاً.

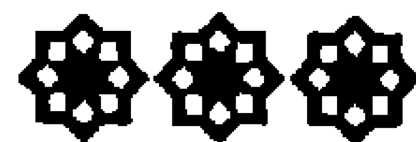
((**قوله: فمنغصة خبر دام مقدم إلخ**)) لا يخفى أنه يلزم حينئذ فصل العامل أي منغصة من معموله أي بادكار بأجنبي، وهو لذاته، وقول الشهاب قد يجاب بأنه جاز للضرورة فيه نظر، إذ لا ضرورة مع الإعراب الذي قاله الشارح.

((**قوله: على طريق التنازع**)) أو على أنه عائد على العيش بتأويل الحياة كما قال اللقاني، والجمع في جملة واحدة بين مراعاة اللفظ في لذاته بالتذكير ومراعاة المعنى في دامت بالتأنيث لاركاكة فيه خلافًا للشهاب، وسيأتي للشارح نظيره في:

ولا أرض أبقـــــل إبقالهـــــا

((**قوله: وأولى منه إلخ**)) قال الدنوشري: لم يفهم وجه الأولوية مع احتمال التنازع أيضًا لاسيما في غير مرفوع سببي.

((**قوله: وقد يكون التوسط واجبًا نحو كان في الدار ساكنها**)) كذا في التسهيل وشرح الكافية، ونوزع في ذلك لأنه لا مانع في ذلك من التقديم نعم إن كان العامل في مثل هذه الصورة مما تقدمه حرف مصدري، ومنه ما دام وجب التوسط لعدم جواز التقديم، ولذا مثل ابن الناظم لذلك بقوله، وآتيك ما دام في الدار صاحبها، وبقي صور يجب فيها التوسط، منها أن يكون الخبر محصورًا في الاسم نحو ليس قائمًا إلا زيد فانظر النكت.



فصل وتقديم أخبارهن جائز إلخ

((وتقديم أخبارهن)) عليهن ((جائز)) عند البصريين إذ أعربت مما يوجب التقديم أو التوسط أو التأخير ((بدليل نحو ﴿أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾[1]. ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾[2]. فإياكم، وأنفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل، وسبقه إلى ذلك الفارسي، وابن جني وغيرهما من البصريين، وهو غير لازم فإن البصريين أجازوا زيدًا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر إذا كان فعلا، فأجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل، وفي التنزيل ﴿فأما اليتيم فلا تقهر﴾[3]. فتقدم معمول الفعل مع أن الفعل لا يجوز تقديمه، لأن أما لا يليها فعل قاله الموضح في الحواشي ((إلا خبر دام)) فلا يجوز تقديمه على ما دام ((اتفاقًا)) لأن معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه، ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب إن قلنا إن الموصول الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها، وإن قلنا يفصل إذا لم يكن عاملاً وهو اختيار ابن عصفور فإن قلنا بعدم تصرف دام فينبغي أن يجرى فيه الخلاف الذي في ليس، وإن قلنا بتصرفها فينبغي أن يجوز قطعًا قاله الموضح في حواشيه، وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال:

وكل سبقه دام حظر

((و)) إلا خبر ((ليس)) فلا يجوز أن يتقدم عليها ((عند جمهور البصريين)) من متأخريهم وجمهور الكوفيين، وهو المختار، وإليه أشار الناظم بقوله:

ومنع سبق خبر ليس اصطفي

وحجتهم أنهم ((قاسوها على عسى)) وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقًا والجامع بينهما الجمود ((واحتج المجيز)) من قدماء المصريين، والفراء وابن

---

(١) سورة سبأ: ٤٠.

(٢) سورة الأعراف: ١٧٧

(٣) سورة الضحى: ٩.

برهان والزمخشري والشلوبين، وابن عصفور من المتأخرين ((بنحو قوله تعالى: ﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[1])). وتقرير الحجة منه أن يوم يأتيهم معمول لمصروفًا، وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفًا خبرها، وتقديم المعمول لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله فلولا أن الخبر وهو مصروفًا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها ((وأجيب)) بالمنع وسنده ما تقدم، وعلى تقدير تسليمه يجاب ((بأن المعمول ظرف فيتسع فيه)) ما لا يتسع في غيره أو بأن يوم معمول لمحذوف تقديره يعرفون يوم يأتيهم، وليس مصروفًا جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة أو بأن يوم في محل رفع على الابتداء وبنى على الفتح لإضافته إلى جملة يأتيهم وليس مصروفًا خبره

((**فصل**)) ((**قوله: وتقديم أخبارهن جائز**)) مر مثال ما يجب فيه التوسط ولم يذكر ما يجب فيه التقديم، وذلك نحو: كم كان مالك وأين كان زيد، وتحصل أن للخبر أربع حالات: وجوب التقدم ووجوب التوسط ووجوب التأخر، وجواز الأمور الثلاثة، وسكتوا عن تقديم أسمائهن وكأنه لعدم تصوره إذمتى تقدم الاسم صار مبتدأ وتحمل الناسخ ضميره فلا يقال إن الاسم تقدم ثم رأيت المصنف ذكر في الحواشي أن مرفوع هذه الأفعال مشبه للفاعل والفاعل لايتقدم على الفعل فكذلك اسم هذه الأفعال لا يتقدم عليها اهـ. وما ذكرته أحسن فتأمل.

((**قوله: فإن البصريين أجازوا إلخ**)) أظهر منه النقض بمعمول خبر ما فإنه يتقدم، والخبر لا يجوز تقديمه، وإن كان ظرفا لأن ما ذكره جائز عند البصريين وغيرهم.

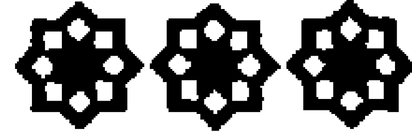
((**قوله: وتقرير الحجة منه إلخ**)) قال الدنوشري: ((**إن قيل**)) هل يجاب بأن الظرف متعلق بليس نفسها فيخرج ذلك عن محل النزاع.

((**قلت**)) هو جائز، ولا مانع من تعليق الظرف بالأفعال الناقصة لأنها تدل على الحدث كما عليه المحققون، وقد صرح الرضى بذلك في الآية ويؤخذ من

---

(١) سورة هود: ٨.

قوله بأن المعمول ظرف إلخ. جواز تقديم الخبر الظرفى اهـ. وهو ملخص من كلام اللقاني وأقول في المغني في الباب الثالث ترجمة نصها هل يتعلقان يعني الظرف والجار والمجرور بالفعل الناقص من زعم أنه لا يدل على الحدث منع ذلك ثم قال: والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا ليس اهـ. ومراده أنهادالة عليه استعمالا إلا ليس، ولا ينافى أن ليس تدل عليه موضعًا ضرورة أنها فعل ويؤخذ منه الاتفاق على أنه لا يتعلق الظرف والجار والمجرور بليس، والعجب من الدنوشرى حيث لم يستحضره فلم يلم به، وقوله: ويؤخذ منه إلخ سبقه إليه الفاكهي والشهاب القاسمي وقد ينازع فيه بأنه لا يلزم من اغتفار تقديم الفضلة اغتفار تقديم العمدة كما يأتي في ما الحجازية ومرت الإشارة إليه قريبًا.



((وإذا نفى الفعل بما)) النافية ((جاز توسط الخبرين النافي)) وهو ما ((و)) الفعل ((المنفى مطلقًا)) سواء كان النفي شرطا في العمل أم لا ((نحو ما قائما كان زيد)) ونحو ما قائمًا زال زيد ((ويمتنع التقديم على)) نفس ((ما عند البصريين والفراء)) من الكوفيين لأنها من ذوات الصدور، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

كذاك سبقُ خبر ما النافيهْ

((وأجازه بقية الكوفيين)) بناء على أنها لا تستحق التصدير قياسًا على أخواتها ((وخص ابن كيسان)) من الكوفيين ((المنع بغير زال وأخواتها لأن نفيها إيجاب)) بدليل أنه يجوز ما زال زيدًا لا قائمًا، كما لا يجوز كان زيد إلا قائمًا ورد بأن ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارًا بأصل الوضع ((وعمم الفراء المنع في)) جميع ((حروف النفى ويرده قوله)) وهو المغلوط القريعي:

[١٤٥] ورج الفتى للخير ما إن رأيته (على السن خيرًا لا يزال يزيد)

فقدم معمول الخبر على لا النافية، والأصل لا يزال يزيد خيرًا ورج أمر من الرجاء، والفتى الشاب يقال فتى فهو فتى بالقصر، والسن هنا العمر وخيرا مفعول يزيد يعني أنك إذا رأيت الشاب يزيد خيرًا كلما زاد عمره فرجه للخير وما يحتمل أن تكون مصدرية ظرفية، وزيدت أن بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية وجزم به في المغني، ويحتمل أن تكون زائدة وأن شرطية وجوابها محذوف.

((قوله: لأن نفيها إيجاب)) رأيت بخط المصنف في بعض الأوراق وقد تقدم على بيت ذي الرمة السابق في كلام الدنوشري وهو:

---

[١٤٥] البيت من الطويل، وهو للمعلوط القريعي في شرح شواهد المغني ص ٨٥، ٧١٦، ولسان العرب (١٣/٣٥) (أنن)، والمقاصد النحوية (٢/٢٢)، وبلا نسبة في الأزهية ص٥٢، ٩٦، والأشباه والنظائر (٢/١٨٧)... المعجم المفصل (١/٢٢٩).
وفي البيت شاهدان: أولهما قوله: (ما إن رأيته) حيث زاد (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية. وثانيهما قوله: (خيرا لا يزال يزيد) حيث قدم معمول خبر (لا يزال) على (لا يزال) نفسها.

حراجيـــج مـــا تنفـــك إلا مناخـــة

ما نصه ومنشأ هذا الكلام كله أن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب، والكلام هنا موجب لأن زال لما نفيت كان إثباتًا لأن نفى الزوال إثبات، واعترض بعض أصحابنا بأنه إذا كان الكلام معناه الإيجاب فينبغي أن يجوزوا تقديم الخبر، لأنه إنما يمتنع في نحو ما كان زيد قائمًا للنفي، وأما الآن فالنفي قد زال معناه فينبغي أن يزول اعتباره فأجابه بعض أصحابنا بأن هذا الكلام له جهتان جهة لفظ وهى النفي وجهة معنى وهى الإثبات، فلم يجز التقديم نظرا إلى جهة اللفظ، ولا الاستثناء المفرغ نظرًا إلى جهة المعنى، واعترض، وقال فلم اعتبرتم جهة المعنى في الاستثناء فمنعتموه، وجهة اللفظ في التقديم فمنعتموه وهلا عكستم واعتبرتم جهة المعنى في التقديم فأجزتموه، وجهة اللفظ في الاستثناء فأجزتموه، فأجيب بأن التقديم أمر راجع إلى اللفظ، والنفي موجود في اللفظ، فحملنا الحكم اللفظي على الحكم اللفظي، وهو وجود صورة النفي فلم نجزه، والاستثناء أمر ينظر فيه إلى عموم المستثنى منه، وإخراج ما أريد إخراجه من مفهومه فهو إخراج من معنى الأول فحملنا الحكم المعنوى، وهو امتناع الاستثناء على الحكم المعنوي، وهو كون معنى الكلام الإيجاب.

((**قوله: ويرده قوله على السن خيرا لايزال**)) هذا صريح في أن لا ليست كما ومثلها إن، وقال الرضي: إن كما ويتحصل من كلامه امتناع التوسط اتفاقًا في ما وإن وغيرهما بخلاف المفهوم من المصنف، وعلل الرضى ذلك بأن حروف النفي لما لازمت تلك الأفعال صارت كبعض حروفها قال الشهاب: ولا خفاء في اختصاص هذا التعليل بما يلزم النفي من زال وأخواتها دون غيرها ولا في أنه يفهم جواز التوسط إذا كان الفعل لا يلزمه النفي ككان فليحرر ومقتضى كلام المصنف، والناظم في باب التعليق أن ما وإن ولالها الصدر وهو الموافق لقاعدة أن العامل إذا تغير معناه يتغير حكمه، وإذا لم يتغير معناه لم يتغير حكمه وقد نبه على ذلك الشاطبي كما نقله ابن غازي.

فصل ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول إلخ

((ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها إن كان)) المعمول ((ظرفا أو)) جارا و((مجرورا)) للتوسع ((نحو كان عندك أو في المسجد زيد معتكفًا)) والأصل كان زيد معتكفًا عندك أو في المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ولا يلي العاملَ معمولُ الخبرْ إلا إذا ظرفًا أتى أو حرفَ جرْ

فإن لم يكن)) المعمول ((أحدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقًا)) لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بأجنبي منها ((والكوفيون يجيزون مطلقًا)) لأن معمول معمولها في معنى معمولها ((وفصل ابن السراج والفارسي)) من البصريين ((وابن عصفور)) من المتأخرين ((فأجازوه إن تقدم الخبر معه نحو كان طعامك آكلا زيد)) لأن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه ((ومنعوه إن تقدم وحده نحو كان طعامك.

((**فصل**)) ((**قوله: ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال إلخ**)) قدم هذا الفصل على ما بعده عكس ما فعل الناظم إشارة للاعتراض عليه حيث اعترض بالكلام على التمام والنقصان بين مسألة تقديم الخبر ومعموله، ثم تقديم المعمول الظرفى ليس حسنًا مطلقًا ولذا سأل الزمخشرى في ﴿**ولم يكن له كفوًا أحد**﴾[1]. فقال.

((**فإن قلت**)) الكلام العربي الفصيح أن يؤخر الظرف الذي هو لغو غيرمستقر ولا يقدم وقد نص سيبويه على ذلك في كلامه فما باله مقدما في أفصح كلام وأعربه.

((**قلت**)) هذا الكلام إنما سيق لنفى المكافأة عن ذات الباري سبحانه، وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف فكان لذلك أهم شيء وأعناه وأحقه بالتقديم وأحراه.

((**قوله: لما في ذلك من الفصل إلخ**)) قال الشهاب القاسمي: يخرج من ذلك مع قوله الآتي إذ لا يفصل إلخ عدم الاعتداد بأن معمول المعمول إن أريد أجنبي من العامل ويؤخذ من كونه أجنبيًا منها منع تقديم معمول اسمها وجعله واليًا لها لأنه أجنبي منها إذ لا فرق.

---

(١) سورة الإخلاص: ٤.

زيد آكلا)) إذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبي ويتحصل من هذه المسألة أربع وعشرون صورة ذكرها المرادي في شرح التسهيل ((واحتج الكوفيون)) القائلون بالجواز مطلقًا ((بنحو قوله)) وهو الفرزدق:

[١٤٦] قنافذُ هداجونَ حولَ بيوتِهم (بما كانَ إياهمْ عطيةُ عوّدا)

وجه الحجة منه أن إياهم معمول عود وعود خبر كان فقد ولي كان معمول خبرها، وليس ظرفًا ولا جارا ومجرورا، وقنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم الفاء وفتحها خبر مبتدأ محذوف أي هم قنافذ وهداجون جمع هداج بتشديد الدال وفي آخره جيم من الهدجان وهو مشية الشيخ، وعطية أبو جرير، وأراد الفرزدق بهذا البيت هجو رهط جرير، وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل، وطوى ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية ((وخرج)) هذا البيت ((على زيادة كان)) بين الموصول وصلته ((أو)) على ((إضمار اسم)) في كان حال كونه ((مرادا به الشأن)) وعلى ذلك اقتصر الناظم فقال:

ومضمَر الشأن اسمًا انو إنْ وقع موهمُ ما استبانَ أنه امتنعْ

((أو راجعًا إلى ما)) الموصولة ((وعليهن فعطية مبتدأ)) وعود خبره وإياهم معمول الخبر مقدم على المبتدأ، وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز عند البصريين ((وقيل)) التقديم ((ضرورة وهذا)) التخريج الأخير وهو دعوى الضرورة ((متعين في قوله:

---

[١٤٦] **البيت من الطويل**، وهو للفرزدق في ديوانه (١/١٨١)، وتخليص الشواهد ص٢٤٥، والدرر (٢/٧١)، والمقاصد النحوية (٢/٢٤)، ومغني اللبيب (٢/٦١٠).

اللغة: الهداجون: الهدجان مشية الشيخ، وقد هدج يهدج وهدج الظليم إذا مشى في ارتعاش فهو هداج.

الإعراب: قنافذ: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هم، **هداجون**: صفة لـ ((**قنافذ**)) مرفوعة بالواو لأنه جمع مذكر سالم، **حول**: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بـ ((**هداجون**)) **بيوتهم**: مضاف إليه مجرور و ((**هم**)) ضمير مبنى مضاف إليه، **بما**: جار ومجرور بـ ((**هداجون**)) **كان**: فعل ماض ناقص، **إياهم**: مفعول به لـ ((**عود**)) **عطية**: اسم ((**كان**)) مرفوع بالضمة، **عودًا**: فعل ماض، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر تقديره ((**هو**)).

جملة ((**كان إياهم...**)) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وجملة ((**عودًا**)) في محل نصب خبر ((**كان**)).

الشاهد: ((**بما كان إياهم عودًا**)) حيث يجوز في البيت زيادة ((**كان**)).

[١٤٧] باتتْ فؤَادى ذات الخال سالبةً)) فالعيشُ إن حمَّ لي عيشٌ من العجبِ

فلا يجوز دعوى زيادة بات ولا إضمار اسمها مرادًا به الشأن ((لظهور نصب الخبر)) وهو سالبة لأن ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد، وحم بالبناء للمفعول بمعنى قدر، ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز أن يكون فؤادى منادى سقط منه حرف النداء، ومعمول الخبر محذوف أي سالبة لك.

((**قوله: فهو من باب الاستعارة بالكناية**)) قال الدنوشري: فيه نظر، وإنما هو من باب التشبيه البليغ بحذف الأداة قال بعض المشايخ، وهو غلط ظاهر اهـ. وفيه أن المسألة ذات خلاف، ومختار السعد، ونحوه أنه من الاستعارة فكيف يكون غلطًا، وكان الأظهر التغليط في كونه استعارة بالكناية لأنها استعارة مصرحة كما لا يخفى، إذ الكناية هى التي يطوى فيها المشبه به نحو أنشبت المنية أظفارها، والمصرحة التي يطوى فيها ذكر المشبه نحو: رأيت أسدا في الحمام، وهذا كله مما يعرفه من له أقل ممارسة بالبيان، وأعجب من ذلك أن بعض الفضلاء من أصحاب شيخنا العلامة الغنيمي نقل عنه أنه نظر في كلام الشارح بأن الاستعارة بالكناية لا يذكر فيها شيء من أركان التشبيه سوى المشبه. اهـ. فكأنه توهم أن النظر في دعوى الاستعارة مطلقًا لا في كونها تصريحية.

((**قوله: وخرج على زيادة كان بين الموصول وصلته**)) فيه الفصل بين الموصول وصلته بغير الجملة الاعتراضية ثم إن العائد محذوف أي به، والتقدير بما عطية عودهم به وهو حينئذ شاذ لأنه لم يتحد متعلق الحرفين فإن الباء الداخلة على الموصول متعلقة بهداجون، والباء الداخلة على العائد المحذوف متعلقة بعود.

((**قوله: مرادا به الشأن**)) قد أسلفنا أنه يستثنى مما له الصدر في جواز دخول النواسخ عليه.

[١٤٧] البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٥١/١)، وتخليص الشواهد ص ٢٤٨، وخزانة الأدب (٢٦٩/٩)، وشرح الأشموني (١١٦/١)، والمقاصد النحوية (٢٨/٢)... المعجم المفصل (١٠٦/١).

والشاهد فيه: في الشطر حيث ولى (**باتت**) معمول خبرها، وهو قوله: (**فؤادي**) فإنه معمول خبر (**باتت**) وهو قوله: (**سالبة**)، ليس بظرف ولا مجرور، وهذا غير جائز عند البصريين، فلذلك حمل على الضرورة، وأما الكوفيون فإنهم يجيزون ذلك مطلقًا.

فصل قد تستعمل هذه الأفعال تامة إلخ

((قد تستعمل هذه الأفعال تامةأي مستغنية بمرفوعها)) عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك وإليه أشار بقوله في النظم:

وذو تمـــام مـــا برفـــع يَكتفـــى

وتبعه في التوضيح، وهو مخالف لمذهب سيبويه، وأكثر البصريين من أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان، وكذا الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصًا لم سمي ناقصًا فعلى الأول لكونه لم يكتف بمرفوعه، وعلى قول الأكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدث، وتجرد للدلالة على الزمان، واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الأكثرين بعشرة أوجه مذكورة في شرحه على التسهيل، وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل ((نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[1])). أي وإن حصل ذو عسرة)) وأمسى بمعنى دخل في المساء، وأصبح بمعنى دخل في الصباح نحو ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[2]. أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح)) ودام بمعنى بقى نحو ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ﴾[3]. أي بقيت وبات بمعنى عرس وهو النزول ليلاً نحوقول عمر ﷺ أما رسول الله ﷺ فقد بات بمنى أي عرس بها ((وقوله)) وهو امرؤ القيس بن عانس بالنون وفاقًا لابن دريد لا ابن حجر الكندي خلافًا لمن زعمه:

[١٤٨] (وباتَ وباتتْ له ليلةٌ) كليلةِ ذي العائر الأرمدِ

---

(١) سورة البقرة: ٢٨٠.

(٢) سورة الروم: ١٧.

(٣) سورة هود: ١٠٧.

[١٤٨] البيت من المتقارب، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٨٥، وتخليص الشواهد ص٢٤٣، وشرح قطر الندى ص ١٣٦، ولعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ٢٠٠، ولعمرو أو لامرئ القيس في سمط اللآلي ص ٥٣١، ولامرئ القيس بن عانس في المقاصد النحوية (٢/٣٠)... المعجم المفصل (١/٢٧٣).

أي وعرس، والعائر بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى في العين تدمع له، وقيل الرمد والأرمد صفة له مخصصة على الأول وكاشفة على الثاني «وقالوا بات بالقوم أي نزل بهم ليلاً و» ظل بمعنى دام، واستمر نحو «ظل اليوم» بالرفع «أي دام ظله و» أضحى بمعنى دخل في الضحى نحو «أضحينا أي دخلنا في الضحى» وصار بمعنى انتقل نحو صار الأمر إليك أي انتقل وبمعنى رجع نحو: ﴿أَلاَ إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الأُمُورُ﴾(١). أي ترجع وبرح بمعنى ذهب نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لاَ أَبْرَحُ﴾(٢). أي لا أذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك أي انفصل وتكون هذه الأفعال التامة لمعان أخر غير ما ذكر وجميع أفعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة «إلا ثلاثة أفعال فإنها ألزمت النقص» ولم تستعمل تامة أصلا «وهي فتئ وزال وليس» وما أوهم خلاف ذلك يؤول، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

والنقصُ في فتئ ليس زال دائمًا قُفِي.

وذهب أبو حيان في نكته إلى أن فتئ تكون تامة بمعنى سكن، وذهب أبو علي في الحلبيات إلى أن زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه أي لم ينتقل عنه، وذهب الكوفيون إلى أن ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو:

[١٤٩] إنما يجزى الفتى ليس الجمل

= والشاهد فيه: مجيء (بات) فعلاً تامًا بمعنى دخل في المبيت.

(١) سورة الشورى: ٥٣.

(٢) سورة الكهف: ٦٠.

[١٤٩] البيت من الرمل، وصدره:

«وإذا أقْرِضْتَ قَرضًا فاجْزِهِ»

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٧٩، والأزهية ص١٨٢،١٩٦، وخزانة الأدب (٢٩٦/٩،٢٩٧،٣٠٠) (١٩٠/١١،١٩١)، وشرح أبيات سيبويه (٤٠/٢)، والكتاب (٣٢٣/٢)، ومجالس ثعلب ص ١٦٩،٥١٥... المعجم المفصل (٦٣٢/٢).

والشاهد فيه: مجيء (ليس) حرف نفي بمعنى (لا). ويروى (غير الجمل) والشاهد في هذه الرواية مجيء (غير) بمعنى (لا).

((**قوله: تستعمل هذه الأدوات تامة**)) قال الدنوشرى: فائدة اختلف في كان وكائنًا في لأضربنه كائنًا ما كان فقال الفارسي: هما تامان في الموضعين وما مصدرية، وهى وما بعدها فاعل كائنًا أي كونه، وقيل هما ناقصان في الموضعين، وفي كائنا ضمير هو اسمه وخبره ما، وهى موصولة، وصلتها كان واسمها وخبرها واسمها ضمير مستتر فيها، وخبرها محذوف تقديره إياه، واسم كائن المستتر فيه وخبر كان عائدان على الشخص المضروب وتقدير الكلام حينئذ لأضربنه كائنًا الذي كان إياه، وكائنًا حال من مفعول لأضربنه، وينظر معنى الكلام حينئذ، وفيه إطلاق ما على العاقل وهو جائز، وجوز بعضهم أن تكون ما نكرة موصوفة، وهذا الكلام يحتاج إلى زيادة بيان.

((**قوله: بعشرة أمور**)) قد ذكرناها في حاشية الفاكهي.

((**قوله: كانت بمعنى فعل لازم**)) هذا ليس بلازم، وقد تكون بمعنى فعل متعد نحو كان الصوف بمعنى غزله.

((**قوله: هو النزول ليلاً**)) قال الدنوشري: لم يقيده بآخره، وصرح السيد عبد الله في شرح اللب بأنه النزول آخر الليل قال أيضًا: يقال بات القوم أو بهم فتتعدى بنفسها أو بالباء.

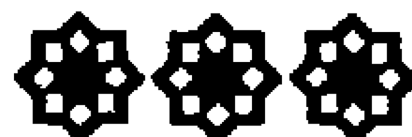
((**قوله: صفة له**)) قال الزرقاني: أي لذى العائر لا للعائر كما هو ظاهر.

((**قوله: بمعنى دام واستمر**)) قال الدنوشري: زاد السعد عبد الله قوله: أو طال.

((**قوله: إنما يجزى إلخ**)) قال الزرقاني: عجز بيت صدره:

وإذا أقرضت قرضا فاجزه

ولا حجة في البيت على أنها عاطفة بمعنى لا، لاحتمال أن يكون الجمل اسم ليس، وخبرها محذوف لفهم المعنى، والتقدير ليس الجمل جازيًا.



فصل تختص كان بأمور منها جواز زيادتها

((تختص كان بأمور منها جواز زيادتها بشرطين أحدهما كونهما بلفظ الماضي)) لتعيين الزمان فيه دون المضارع ((وشذ قول أم عقيل)) بن أبي طالب وهي ترقصه:

[١٥٠] (أنت تكونُ ماجدٌ نبيلٌ) إذا تهبُّ شَمْألٌ بليلٌ

أنشده ابن مالك شاهدا على ذلك فأنت مبتدأ، وما جد خبره وتكون زائدة بين المبتدأ والخبر، ونبيل فعيل من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمأل كجعفر ريح تهب من ناحية القطب، وبليل كقتيل بمعنى مبلولة ((و)) الشرط ((الثاني كونها بين شيئين)) متلازمين ((ليسا جارا ومجرور)) وليس المراد بزيادتها

((فصل)) ((قوله: منها جواز زيادتها)) من ذلك قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِياً﴾[1]. لأنهم لم ينكروا ذلك بعد ما كان في المهد، بل وهو فيه وقيل كان بمعنى هو قال المصنف: قال أبو طاهر حمزة في رسالته المسماة بالمنيرة المعربة عن شرف الإعراب، ومن ادعى بمعنى هو فهو أقرب إلى السلامة لأنه يوافق الحال، ومن ادعى أنه لغو فقد أبعد لأن كان إنما يلغى عملها ولا يلغى معنى المضي فيها.

((قلت)) هذا خطأ لأن الذي يجعلها بمعنى هو يلزمه ذلك قطعًا بل ولا يلزم القائل بالإلغاء لأن كان الزائدة لا تخرج عن إفادة الزمان خلافًا للمبرد، وأما التي بمعنى هو فلا معنى للزمان فيها ثم في أي موضع وجد الفعل بمعنى الاسم هذا محال قال، ولكن الوجه إن كان من قصد الخبر الآن عن حالهم لأنهم

---

[١٥٠] الرجز لأم عقيل بن أبي طالب، فاطمة بنت أسد، في أوضح المسالك (١/٢٥٥)، وتخليص الشواهد ص ٢٥٢، وخزانة الأدب (٩/٢٢٥،٢٢٦)، والدرر (٢/٧٨)، وشرح الأشموني (١/١١٨)، وشرح ابن عقيل ص١٤٧... المعجم المفصل (٣/١٢٣٦).
والشاهد فيه قوله: (أنت تكون ماجد) حيث فصل بين المبتدأ والخبر شذوذًا بـ(تكون) الزائدة.

(١) سورة مريم:

أكبروا ذلك في وقت كونه في المهد فكأنه قال أكبروا تكليم صبي كائن في المهد طفلا فيكون الكون من لفظ المخبر لا من لفظهم كقول الحطيئة يصف الرياض:

يظل بها الشيخ الذي كان فانيا يدب على عوج له نحرات

فلم يك فانيًا قبل دبيبه، بل وقت دبيبه فذكر الكون من لفظ المخبر.

((**قوله: لتعين الزمان فيه إلخ**)) قال الدنوشري: فيه نظر لأن تعين الزمان فيه لا يقتضى ما ذكر على أن الأمر الزمان فيه معين وقوله أحدهما كونها بلفظ الماضي مع قوله أولا تختص كان فيه ركاكة وتهافت: إذ الأول يغني عن الثاني وعلل السيد عبد الله اختصاص الزيادة بلفظ الماضي بخفته.

((**قوله: بين شيئين**)) أي لا في الابتداء لأن البداءة تكون باللوازم والأصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق لها الصدر.

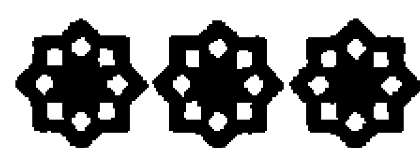
((**قوله: وليس المراد بزيادتها إلخ**)) قال الدنوشري: نازع الرضى رحمه الله في كونها زائدة مطلقًا لدلالتها على معنى وفي نحو:

على كان المسومة العراب

ادعاء الزيادة واضح فتأمل اهـ. وقال اللقاني: زيادتها إما بأن لا تفيد شيئًا إلا محض التأكيد وهو معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله:

على كان المسومة العراب

وإما بأن تدل على الزمان الماضي، ولم تعمل نحو ما كان أحسن زيدًا قال الرضى في تسميتها زائدة نظر لما ذكرنا، والأولى أن يقال سميت زائدة مجازًا لعدم عملها، وإنما جاز أن لا تعملها مع أنها غير زائدة لأنها كانت تعمل لدلالتها على الحدث المطلق لا لدلالتها على الزمان الماضي لأن الفعل إنما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث فإذا جردتها عنه لم يبق إلا الزمان، وهو لا يطلب مرفوعًا، ولا منصوبًا وذكر السيرافي أن فاعلها مصدرها أي كان الكون، وهومذهب سيبويه، وذهب أبو علي إلى أنها لا فاعل لها على ما اخترنا اهـ. المقصود منه.



أنها لا تدل على معنى ألبتة بل إنها لم يؤت بها للإسناد وإلا فهي دالة على المضي، ولذلك كثرت زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضي ((نحو ما كان أحسن زيدًا)) فكان زائدة بين المبتدأ وخبره ((و)) قد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو ((قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم)) فزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل تأكيد للمضي ((وشذ)) زيادتها بين الجار والمجرور ومنه ((قوله)):

[١٥١] جيادُ بني أبي بكر تَسامى (على كانَ المسومةِ العرابِ)

أنشده الفراء فزاد كان بين الجار والمجرور، وهما كالشيء الواحد والجياد جمع جيد وتسامى أصله تتسامى حذفت إحدى التاءين من السمو، وهو العلو والمسومة اسم مفعول من السمة وهي العلامة، والعراب بكسر العين المهملة نعت المسومة وهي الخيل العربية التي جعلت عليها علامة وتركت في المرعى، وأطلق الناظم المسألة اعتمادًا على المثال فقال:

وقد تزاد كان في حشو كما كان أصحَّ علمَ من تقدمَا

((وليس من زيادتها)) وهو الفرزدق:

[١٥٢] فكيفَ إذا مررْتَ بدار قوم (وجيرَانٌ لنا كانوا كرامْ

لرفعها الضمير)) وهو الواو والزائد لا يعمل شيئًا عند الجمهور هذا مذهب أبي العباس المبرد، وأكثر النحويين حيث ذهبوا إلى أن كان في هذا

---

[١٥١] البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأزهية ص ١٨٧، وأسرار العربية ص ١٣٦، والأشباه والنظائر (٣٠٣/٤)، وأوضح المسالك (٢٥٧/١)، وتخليص الشواهد ص٢٥٢، وخزانة الأدب (٢٠٧/٩-٢١٠)، (١٨٧/١٠)... المعجم المفصل (١٠٢/١)، وفي نسخة (سراة) مكان (جياد).

والشاهد فيه: قوله: (على كان المسومة) حيث زاد (كان) بين الجار والمجرور.

[١٥٢] البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه (٢٩٠/٢)، والأزهية ص ١٨٨، وتخليص الشواهد ص٢٥٢، وخزانة الأدب (٢١٧/٩، ٢٢١، ٢٢٢)، وشرح الأشموني (١١٧/١)، وشرح شواهد المغنى (٦٩٣/)، والكتاب (١٥٣/٢)، ولسان العرب (٣٧٠/١٣) (كنن)... المعجم المفصل (٨٩٩/٢).

والشاهد فيه: الفصل بين الموصوف وهو قوله: (وجيران) والصفة وهي قوله: (كرام)، بـ(كانوا) الزائدة.

البيت ليست بزائدة بل هى الناقصة، والواو اسمها، ولنا خبرها، والجملة في موضع الصفة لجيران، وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى: ﴿وَهَـٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾(١). ((خلافًا لسيبويه)) والخليل حيث ذهبا إلى أنها في البيت زائدة واختلف في إطلاقهما الزيادة فيها والذي فهمه النحويون أنهما أرادا حقيقة الزيادة، واختلفوا في تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير كما لم يمنع من إلغاء ظن إسنادها إلى الفاعل في نحو زيد ظننت قائم وقال الفارسي في التذكرة.

((فإن قلت)) كيف تلغى وقد عملت في الضمير.

((قلت)) تكون لغوا والضمير الذي فيها توكيد لنا في لنا، لأنه مرتفع بالفاعل ألا ترى أنه لا خبر له، وقال أبو الفتح محتجًّا للخليل وجه زيادتها في هذا البيت أن يعتقد أن الضمير المتصل وقع موقع المنفصل، والضمير مبتدأ ولنا الخبر، ولكنك لما وصلت أعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد أن الواو مرفوعة بكان، وقال ابن عصفور أصل المسألة وجيران لنا هم فلنا في موضع الصفة، وهم فاعل لنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لأنها تزاد بين العامل والمعمول فصار لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان، وإن كانت غير عاملة فيه لأن الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة نحو قوله:

[١٥٣] أن لا يجاورنا إلاك ديار

والأصل إلا إياك وإذا كان يتصل بالحرف فأحرى أن يتصل بالفعل اهـ. قال المرادي في شرح التسهيل: وهذه تخريجات متكلفة ثم قال، وقال بعضهم لا يعني الخليل، وسيبويه ما فهمه النحويون إنما أراد بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى، وأنه فارقهم، فالجيرة كانت في الزمن الماضي فجيء بقوله كانوا لنا لتأكيد ما فهم من المضي قبل دخولها فأطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على أنه يصف حالا ماضية قوله قبل هذا:

(١) سورة الأنعام: ٩٢.

[١٥٣] سبق تخريجه برقم ٤٢.

[١٥٤] هل أنتمْ عائجونَ بنا لعنا نرى العرصاتِ أو أثرَ الخيام

ولا يمتنع أيضًا في البيت أن تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجدت جيرتهم ثم حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه فقال كانوا، والجملة صفة اهـ. كلام المرادي، والحاصل على القول بزيادة كان في البيت قولان في الإعمال، والإهمال وفي كل واحد منهما قولان فعلى الإهمال قيل الأصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان الزائدة إصلاحًا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل، وقيل بل الضمير توكيد للمستتر في لنا على أن لنا صفة لجيران، ثم وصل لما ذكر، وعلى الإعمال قيل إن الضمير معمول لكان بالحقيقة على أنها ناقصة ولنا خبرها وقيل تامة، وأنها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى نحو.

((**قوله: ولذلك كثرت زيادتها بين ما التعجبية إلخ**)) قال الدنوشري: فائدة قال بعضهم زيدت كان قبل فعل التعجب لتدل على أن المعنى المتعجب منه كان فيما مضى، وهو عوض عما منع منه فعل التعجب من التصرف، وإنما اختصت كان بهذا دون سائر الأفعال الماضية لأنها أم الأفعال فلاتنفك عن معناها غالبًا اهـ. من شرح ابن الصائغ على اللمحة باختصار.

((**قوله: من السمة وهي العلامة**)) قال الدنوشري: يشكل بأن المادة لا تساعد عليه إذ المسومة معتلة العين والسمة الفاء اللهم إلا أن يدعى القلب المكاني فليتأمل اهـ. وفي بعض النسخ من الوسمة فلا إشكال.

((**قوله: والزائد لا يعمل**)) الفرق بين كان الزائدة وبين حرف الجر الزائد حيث عمل حرف الجر الزائد بخلاف هذه أن اختصاص حرف الجر بالأسماء باق، وأما كان فزال اختصاصها.

((**قوله: فهو نظير ﴿وهذا كتاب أنزلناه مبارك﴾(١)**)). هذا من غير الغالب عند اجتماع النعت بالمفرد والجملة والغالب تقديم المفرد.

---

[١٥٤] **البيت من ديوان الفرزدق**: الذي ورد منه الشاهد رقم (١٥٢)، وفي البيت شاهد في قوله: (**لعنا**) يريد: لعلنا، فأبدل اللام نونًا على ضعف.

(١) سورة الأنعام: ١٥٥.

زيد ظننت عالم هذا ما في المغني مرتبًا ((ومنها)) أي من الأمور المختصة بهاكان ((أنها تحذف ويقع ذلك)) الحذف ((على أربعة أوجه أحدها وهو الأكثر أن تحذف مع اسمها)) ضميرًا كان أو ظاهر ((ويبقى الخبر)) دالا عليهما ((ويكثر وكثر ذلك بعد إن ولو الشرطيتين)) لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف، وخص ذلك بأن ولو دون بقية أدوات الشرط لأن إن أم أدوات الشرط الجازمة، ولو أم أدوات الشرط غير الجازمة كما أن كان أم بابها، وهم يتسعون في الأمهات مالا يتسعون في غيرها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ويحذفونها ويُبقون الخبرْ وبعد إنْ ولو كثيرًا ذا اشتهرْ

((مثال إن)) والغالب فيها أن تكون تنويعية ((قولك سر مسرعًا إن راكبًا وإن ماشيًا)) أي إن كنت راكبًا وإن كنت ماشيًا ((وقوله:))

[١٥٥] لا تقربن الدهر آل مطرف إن ظالما أبدًا وإنْ مظلومًا

أي إن كنت ظالمًا وإن كنت مظلومًا، وقال أبو حيان يمكن أن لا يكونا من إضمار كان، وإنما انتصاب على الحال، وأن بقية أما، وهذا البيت قالته ليلى الأخيلية ((وقولهم الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير وإن شرا فشر)) بنصب الأول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها، ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف ((أي إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خير)) وإن كان عملهم شرًّا فجزاؤهم شر، وفيه رد على التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميرًا وهو معدود من مفرداته ((ويجوز إن خير فخيرًا)) وإن شر فشرًّا برفع الأول على أنه اسم لكان المحذوفة مع خبرها، ونصب الثاني على أنه مفعول ثان لفعل محذوف ((أي إن كان في عملهم خير فيجوزن خيرًا ويجوز نصبهما)) معًا بتقدير إن كان عملهم خيرًا فيجوزن خيرًا ((ورفعهما)) معًا

---

[١٥٥] البيت من الكامل، وهو لليلى الأخيلية في ديوانها ص١٠٩، وشرح أبيات سيبويه (٣٤٥/١)، والكتاب (٢٦١/١)، والمقاصد النحوية (٤٧/٢)، ولليلى أو لحميد بن ثور في الدرر (٨٤/٢)، ولحميد بن ثور في ديوانه ص ١٣٠، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ص ١٤١، وهمع الهوامع (١٢١/١)... المعجم المفصل (٨٣٩/٢).
والشاهد فيه: نصب (ظالما) و (مظلوما) بإضمار (كنت).

بتقدير إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير ((و)) الوجه ((الأول)) من الأوجه الأربعة ((أرجحها)) لأن فيه إضمار كان واسمها بعد إن، وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد ((و)) الوجه ((الثاني أضعفها)) لأن فيه حذف كان وخبرها بعد إن، وحذف فعل ناصب بعد الفاء، وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكر سيبويه ((و)) الوجهان ((الأخيران متوسطان)) بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين: هما متكافئان يعني على حد سواء قال تلميذه ابن الضائع لأن في كل منهما الأقوى والأضعف ففي نصبهما قوة نصب الأول وضعف نصب الثاني، وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الأول فتساويا وقال ابن عصفور: رفعهما أحسن من نصبهما ومثال أن غير التنويعية (قولهم:

انطلق بحق وإن مستخرجا احنا

أي وإن كنت مستخرجا ((ومثال لو)) قوله ﷺ لبعض أصحابه: ((التمس ولو خاتمًا من حديد))[1]. أي التمس شيئًا ولو كان ما تلتمسه خاتمًا من حديد (وقوله:

[١٥٦] لا يأمن الدهر ذو بغي ولو مِلِكًا جنودُه ضاق عنها السهلُ والجبلُ

((قوله: أن تحذف)) قال اللقاني: هذا خاص بمادة كان لا بصيغة الماضي لما يأتي عن سيبويه في قوله: ولو تمر من أن تقديره ولو يكون عندنا تمر.

((قوله: دالاً عليهما)) قد يقال الدلالة المذكورة ظاهرة إذا كان الخبر مفردا

---

(١) صحيح البخاري (١٧٩٣/٥) ح (٤٨٤٢)، والبيهقي في سننه (٢٣٦/٧)، وأحمد في مسنده (٣٣٦/٥)، ح (٢٢٩٠١).

[١٥٦] **البيت من البسيط**، وهو للعين المنقري في خزانة الأدب (٢٥٧/١)، والدرر (٨٥/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٦٢/٢)، وتخليص الشواهد ص٢٦٠، وشرح الأشموني (١١٩/١)، وشرح شواهد المغني (٢٥٨/٢)، وشرح قطر الندى ص٤٢... المعجم المفصل (٦٧٨/٢).

والشاهد فيه قوله: (ولو ملكًا) يريد: ولو كان ملكًا، فحذف (كان) مع اسمها، وأبقى خبرها بعد (لو الشرطية)، وهذا جائز.

منصوبًا، وأما إذا كان جارا ومجرورًا أو جملة فلا تظهر الدلالة على كان.

((**قوله: ولو أم أدوات الشرط غير الجازمة**)) سيأتي في باب إعراب الفعل أن إذا أم أدوات الشرط غير الجازمة.

((**قوله: إن راكبًا وإن ماشيًا**)) قال الدنوشري: جعله اللقاني حالا لا خبرا، وقال التقدير إن سرت راكبًا وإن سرت ماشيًا، وأقول فيه نظر لأن فيه تعليق المفصل على المجمل وهو كتعليق الشيء على نفسه فلا يجوز ما جوزه ثم عرض ذلك على مولانا على ابن صدر الدين بن الملا عصام الدين فقال: لا مانع من ذلك فهو كقولك إن كان هذا إنسانًا فهو حيوان، فهو من تعليق العام على الخاص، وأيضًا المعلق عليه أحدالشيئين لا مجموعهما بدليل أنه يكون ممتثلا إذا أتى بأحداهما مسرعًا.

((**قوله: وإن بقية أما**)) قال الدنوشري: قد يقال بقيتها إم لا إن اللهم إلا أن يكون أصلها إن ما ثم أدغم.

((**قوله: بأعمالهم**)) قال اللقاني: فيه حذف مضاف أي بجنس أعمالهم إذ الأعمال مجازى عليها لا بها.

((**قوله: وفيه رد على التسهيل إلخ**)) قال الشهاب القاسمي: أقول وفيه نظر إذ لا نسلم أن مراد المصنف أن الاسم هو الاسم الظاهر المذكور أعني عملهم بل الاسم ضمير مستتر في كان عائد على العمل على أن تقدير المصنف لا ينهض حجة على التسهيل.

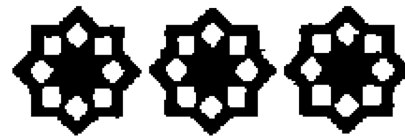
((**قوله: أي إن كان عملهم خيرًا**)) قال اللقاني: لا يتعين ذلك لجواز تقدير أن عملوا.

((**قوله: أي إن كان في عملهم إلخ**)) قال اللقاني: فيه أمران الأول تقدير الجزاء مضارعًا مقرونًا بالفاء، والثاني أن التقدير في عملهم منظور فيه اهـ. وقال الدماميني وهذا لا شك في جواز تقديره من حيث الصناعة في الجملة، وأما أنه يحكم بحسنة فلا، لأنه ضعيف من جهة المعنى إذ معنى إن كان في عملهم خير معنى غير مقصود لأن مقصود المتكلم إن كان نفس عمله خيرًا لا أن لهم أعمالا، وفي تلك الأعمال خير وقد يدفع هذا بأنه على التجريد فيكون نحو إن

كان في عملهم خير مثل لهم فيها دار الخلد.

((**قوله: والأول أرجحها**)) لا يقال هذا تكرار مع قوله صدر المبحث أحدها وهو الأكثر إذ لا يلزم من الأكثرية الرجحان، ولئن سلم فإنما ذكره هنا ليبني عليه ما بعده.

((**قوله: وقال ابن عصفور إلخ**)) قال الدنوشري: وجه أحسنية الرفع عنده على النصب أن في النصب حذفًا أكثر من الحذف في حالة الرفع، كما هو ظاهر اهـ. وقال الدماميني: إذا نظرت إلى الأحسنين رأيت رفع الثاني خيرًا من نصب الأول لاستوائهما في الإضمار ورجحان رفع الثاني بأن أضمرت نفس ما أظهرت، وإذا نظرت إلى الأقبحين رأيت نصب الثاني أقبح من رفع الأول لاستوائهما في الإضمار، وضعف نصب الثاني بأنك أضمرت جملة، وفي رفع الأول لم تضمر جملة، ويوضحه أن سيبويه وصف رفعهما بأنه حسن ولم يصف بذلك نصبهما.



أي ولو كان صاحب البغي ملكًا ذا جنود كثيرة، وقولهم الأحشف ولو مرا، وفيهما رد على أبي حيان حيث شرط أن لا يكون ما بعد لو أعلى مما قبلها ولا أعم فإن الملك أعلى مما قبله، والتمر أعم من الحشف ((وتقول)) فيما إذا كان ما بعد لو مندرجا فيما قبلها لا أعم ولا أعلى على ما مثل به سيبويه من قولهم ((ألا طعام ولو تمرا)) فإن الطعام أعم من التمر ((وجوز سيبويه)) فيه ((الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر)) فحذف يكون وخبرها وبقي اسمها ((ويقل الحذف المذكور)) وهو حذف كان واسمها ((بدون أن ولو)) الشرطيتين ((كقوله:

[١٥٧] من لد شولا فإلى إتلائها

قدره سيبويه من لدأن كانت شولا)) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين، جمع شائلة على غير قياس، وهي النوق التي خف لبنها، وارتفع ضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية، وأما الشائل بلا هاء فهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها أصلا، وجمعها شول بتشديد الواو كراكع وركع، والإتلاء مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أي من كونها شولا إلى زمن كونها متلوة بأولادها، وإنما قدره سيبويه من لدأن كانت شولا، ولم يقدره من لد كانت لأنه لا يرى إضافة لدن إلى الجمل نقله في المغني عن الغرة لابن الدهان، واعترض على سيبويه في تقديره أن إذ يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه، بل نص سيبويه في باب الاستثناء على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه، وإن حمل على أنه تقدير معنى لا تقدير إعراب لزم منه أن ما فر منه وقع فيه ((الوجه)) ((الثاني تحذف)) كان ((مع خبرها، ويبقى الاسم، وهو ضعيف ولهذا ضعف ولو تمر وإن خير برفعهما))

---

[١٥٧] الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٣٦١)، (٨/٢٤٨)، وأوضح المسالك (١/٢٦٣)، وتخليص الشواهد ص ٢٦٠، وخزانة الأدب (٤/٢٤)، (٩/٣١٨)، والدرر (٢/٢٨٧)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٤٦)... المعجم المفصل (٣/١١٠٣).

والشاهد فيه قوله: ((من لدشولاً)) حيث حذف ((كان)) واسمها، وأبقى خبرها، وهو ((شولا)) بعد ((لد)) وهذا شاذ، لأنه إنما يكثر حذف ((كان)) بعد ((إن)) و ((لو)). وقيل: ((شولا)) مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: ((من لد شالت الناقة شولا)).

((الوجه)) ((الثالث أن تحذف وحدها)) ويبقى اسمها وخبرها ((وكثر ذلك)) بعد أن المصدرية الواقعة في موضع المفعول لأجله في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل ((في مثل)) قولهم ((أما أنت منطلقًا انطلقت)) فانطلقت معلول، وما قبله علة له مقدمة عليه ((وأصل انطلقت لأن كنت منطلقًا ثم قدمت اللام)) التعليلية ((وما بعدها)) المجرور بها ((على انطلقت للاختصاص)) عند البيانيين أو للاهتمام بالفعل عند النحويين فصار لأن كنت منطلقًا انطلقت.

((قوله: والقصر والتنوين)) قال الدنوشرى: فيه نظر لأن آخره لام لا ألف حتى يكون مقصورًا.

((قوله: على غير قياس)) قال الدنوشري: راجع لشائلة لا لجمعها على شول لأن قياس الصفة المختصة بالمؤنث أن لا تلحقها التاء كطالق وحائض وقد يقال إن فعلا لا يكون جمعًا كما قالوا في صحب على الخلاف فيه فيأتي فيه ما فيه وقد صرح به بعضهم هنا فقال قيل اسم جمع شائلة، واختلف في الشول في هذا البيت الذي هو من مشطور الرجز فقيل مصدر شالت الناقة بذنبها أي رفعته للضراب فهى شائل بغير هاء، والجمع شول كراكع وركع، وقيل ما قاله الشارح إنها جمع شائلة إلى آخر ما قال. قال الغنيمي: وقد يرجح الأول بأنه روى من لدشول بالخفض وأجيب بأن التقدير من لدشولان شول أوزمان شول أو كون شول فحذف المضاف، والتقدير الأخير أولى ليتحد المعنى في الروايتين ولكن يحتاج إلى الخبر أي موجودًا، وقد يرجح الثاني برواية الجرمى من لدشولا بغير التنوين على أن أصله شولاء بالمد، ولكن قصر للضرورة، وقيل شولا نصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول كانتصاب غدوة بعدها وهو مردود باتفاقهم على أن ذلك مخصوص بغدوة، والشارح اقتصر في البيت على أن المراد بالشول جمع شائله إلخ.

((قوله: إذ يلزمَ منه حذف بعض الاسم إلخ)) قد قدمنا في بحث حذف الخبر بعد لولا ما يتعلق بذلك، وقال بعض الفضلاء ينبغي أن يخص المنع بما إذا كان لغير علة تصريفية فأما لها فيجوز كما في نحو يد ودم إذ أصلهما يدى

ودمى فقد حذف بعض الاسم الذي هو الياء، وكذا نحو قاض وغاز وما أشبه ذلك.

((**قوله: على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه**)) إلا بعد الحروف التي تذكر في النواصب كما قيد بذلك المرادى ثم المراد لا يجوز جوازًا مطردًا وإلا فقد تحذف أن بشذوذ في غير ما يذكر في النواصب كما ذكره في المغنى لكن محل الشذوذ مع بقاء النصب وإلا فهو مطرد كما مر في باب المبتدأ في تسمع بالمعيدى.

((**قوله: أن ما فر منه إلخ**)) قال الدنوشري: الذي فر منه أن لدن لا تضاف للجمل.

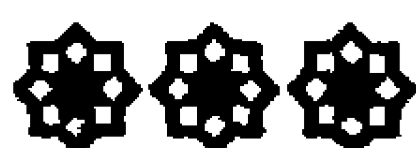
((**قوله: أن تحذف مع خبرها**)) أما حذف الخبر وحده فنص في المغني في بحث الحذف على أنه لا يجوز لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها، ومن ثم لا يجتمعان.

((**قوله: أصله انطلقت إلخ**)) قال اللقاني: فيه دعوى تكلف بلادليل لإمكان أن يدعى أن أما نائبة عن اسم الشرط، وفعله والأصل مهما تذكر منطلقًا أي في حالة ذكر الانطلاق فلما حذف فعل الشرط أي تذكر وحده انفصل الضمير ومنطلقًا حال لا خبر كان، وهذا نظير ما جوزوه في أما عالمًا فزيد عالم أي مهما تذكر شخصًا في حالة كونه عالمًا أي مذكورًا بالعلم فزيد عالم، ويدل على ما ذكرنا مجيء الفاء بعد المنصوب في نحو:

فإن قومي لم تأكلهم الضبع

فإنه مناف لما قرره فتأمل اهـ. قال الدنوشري: قوله أما أنت منطلقًا انطلقت يرد ما زعمه ووجه الردأن أما هذه تلزمها الفاء، ولا فاء هنا، وعجيب منه أن يتبجح بما قال وزعم أنه أقل تكلفًا مما قالوه وهو جائز في بعض المواطن مما فيه فاء.

((**قوله: عند البيانيين إلخ**)) لا وجه لتخصيص الاختصاص بالبيانيين والاهتمام بالنحويين بل كل يثبت كلا.



((ثم حذفت اللام)) الجارة ((للاختصار)) فصار إن كنت منطلقًا انطلقت ((ثم حذفت كان لذلك)) الاختصار ((فانفصل الضمير)) الذي هو اسم كان فصار إن أنت منطلقًا ((ثم زيد ما للتعويض)) من كان فصار إن ما أنت ((ثم أدغمت النون)) من إن ((في الميم)) من ما ((للتقارب)) في المخرج فصار أما أنت وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وبعد أنْ تعويضُ ما عنها ارتُكِبْ

وقد يحذف متعلق الجار إذا فهم من القمام ((وعليه قوله)) وهو عباس بن مرداس[1]:

[١٥٨] (أبا خراشةَ أمَا أنتَ ذا نفر) فإن قومي لم تأكلْهُم الضبعُ

((أي لأن كنت ذا نفر فخرت ثم حذف)) فخرت وهو ((متعلق الجار)) لأن وما بعدها، وأبا خراشة منادى سقط منه حرف النداء وهو بضم الخاء المعجمة وحكي كسرها وبراء مهملة وشين معجمة كنية شاعر مشهور اسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة، وفاءين خفيفتين بينهما ألف، والنفر بفتح النون، والفاء الرهط هنا، والضبع على وزن العضد السنين المجدبة، وفيه تورية لأنه أوهم أنه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله لم تأكلهم، وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جدب السنة شبهها بالأكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء في فإن قومي لأن الثاني مستحق بالأول فهو مسبب عنه،

---

(١) العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي من مضر، أبو الهيثم، شاعر فارس، من سادات قومه، أدرك الجاهلية والإسلام.
وكان ممن ذم الخمر وحرمها في الجاهلية، ومات في خلافة عمر، جمع الدكتور يحيى الجبورى ما بقى من شعره في ديوان.
الأعلام (٢٦٧/٣)، شرح شواهد المغني ٤٤، وابن سعد (١٥/٤).

[١٥٨] البيت من البسيط، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص١٢٨، والأشباه والنظائر (١١٣/٢)، والاشتقاق ص ٣١٣، وخزانة الأدب (١٣/٤، ١٤، ١٧، ٢٠٠)، (٤٤/٥)، (٥٣٢/٦)، (٦٢/١١)، والدرر (٩١/٢)... المعجم المفصل (٥١٦/١).
والشاهد فيه قوله: (أما أنت ذا نفر) والأصل: (لأن كنت ذا نفر) فحذف (كان) وعوض عنها ((ما)) الزائدة، وأبقى اسمها، وهو قوله: (أنت) وخبرها، وهو قوله: (ذا نفر).

والأول سبب فيه فأشبه الشرط والجزاء، هذا قول البصريين وذهب الكوفيون إلى أن أن المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها، ومعنى المثال المذكور عندهم أن كنت منطلقًا انطلقت معك والأول أشهر، ونقل أبو الفتح عن أبي على أن ما الخالفة عن كان عاملة في الجزأين عمل ما خلفته، وحجته أن ما لما نابت في اللفظ نابت في العمل، وزعم أنه مذهب سيبويه ((وقل)) حذف كان وحدها ((بدونها)) أي بدون المصدرية ((كقوله)) وهو عبيد بن حصين الراعي[1]:

[١٥٩] (أزمانُ قومي والجماعة كالذي) لزم الرحالة أن تميلَ مميلا

((قال سيبويه أراد أزمان كان قومي)) مع الجماعة، فحذف كان التامة وأبقى فاعلها وهو قومي، والجماعة مفعول معه والناصب له كان المحذوفة، والرحالة بكسر الراء وبالحاء المهملة سرج من جلود ليس فيها خشب يتخذ للركض الشديد، وتميل بفتح التاء منصوب بأن وهي ومنصوبها في موضع التعليل ومميلا بفتح الميم الأولى بمعنى ميل مفعول مطلق ((و)) الوجه ((الرابع أن تحذف)) كان ((مع معموليها)) جميعًا ((وذلك بعد أن)) الشرطية ((في قولهم أفعل هذا أم لا أي أن كنت لا تفعل غيره فما عوض)) عن كان واسمها وأدغمت نون أن فيها لتقارب مخرجيهما ((ولا)) هي ((النافية للخبر)) وهو تفعل، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله قال

---

(١) عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري، أبو جندل: شاعر من فحول المحدثين. كان من جلة قومه، ولقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل. وكان بنو نمير أهل بيت وسؤدد. وقيل: كان راعى إبل، من أهل بادية البصرة، عاصر جرير والفرزدق. وهو من أصحاب ((الملحمات)) وسماه بعض الرواة: حصين بن معاوية وللمعاصر ناصر الحاني ((الراعي النميري: شعره وأخباره - ط))...
الأعلام (١٨٩/٤)، الأغاني (٢٠: ١٦٨).

[١٥٩] البيت من الكامل، وهو للراعي النميري في ديوانه ص٢٣٤، والأزهية ص٧١، وخزانة الأدب (١٤٥/٣)، والدرر (٨٩/٢)، والكتاب (٣٠٥/١)، والمقاصد النحوية (٩٩/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٦٦/١)... المعجم المفصل (٦٦٩/٢).
وفي البيت شاهدان: أولهما إضمار (كان) الناقصة بعد شبه (لدن) والتقدير: (أزمان كان قومي والجماعة).
ثانيهما قوله: (والجماعة) حيث نصبه على المفعول معه.

الجار بردى: تقول أخرج فإذا امتنع تقول أما لا فتكلم أي إن كنت لا تفعل الخروج فتكلم هكذا ذكر في بعض شروح المفصل، وهو يدل على أن الهمزة من إما مكسورة، وقال بعض شراح الشافية أما لا بفتح الهمزة قال معنى أما لا هو أن كنت تفعل ذلك أفعل هذا أي لأن كنت فحذف اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيد ما عوضًا من الفعل المحذوف، وقلبت النون ميمًا وأدغمت في الميم اهـ. كلام الجاربردي في باب الإمالة، وهو عجيب فإن صيرورة الضمير المتصل منفصلاً إنما هو في أما أنت لا في أمالا والحذف في هذا الوجه والذي قبله واجب، وفيما قبلهما جائز قاله الخضراوى وحكى الكوفيون أنه يقال لا تأت الأمير فإنه جائر فتقول أنا آتية، وإن أي وإن كان جائرًا فتحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قوله:

[١٦٠] قالتْ بناتُ العمِّ يا سلمْى وإنن كان فقيرًا معدمًا قالت وإنن

أي وإن كان فقيرًا معدمًا، ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين ((ومنها)) أي من الأمور المختصة

((**قوله: ثم حذفت كان لذلك**)) قال الدنوشرى: قد يقال من أين جاء الاختصار وقد عوض عن لفظ كنت ما وأنت فليتأمل.

((**قوله: أي لأن كنت ذا نفر فخرت**)) قال اللقاني: لا يخفى أن تقدير فخرت يورث في التركيب ركاكة، وفي المعنى فسادا إذ لا يتجه أن يقال فخرت لكونك ذا نفر لأن قومي لم تأكلهم الضبع بل المتجه أن يقال مهما تذكر أنت في حال كونك مذكورًا بالنفر فإني مثلك ذو نفر إذ قومى لم تأكلهم سنة الجدب حتى تترفع على بقومك ونفرك، وهذا يتأدى بكون أما نائبة عن مهما كما مر، وقال الشهاب القاسمي: يجوز أن يكون قوله فإن قومى إلخ. تعليلاً لمحذوف أي ولا اعتبار بفخرك بذلك فإن قومى إلخ وبعضهم جعل التقدير لا تفخر والتعليل حينئذ واضح فتأمل.

---

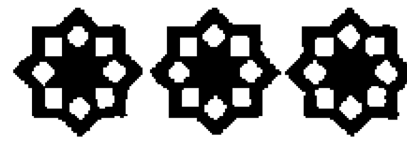
[١٦٠] سبق تخريجه برقم (٧).

((**قوله: التامة**)) فيه نظر فإنه لا مانع أن يكون قومى اسمها، وقوله كالذي خبرها وهذا كالمتعين فإنه شاهد ومثال لحذف كان مع بقاء اسمها وخبرها وإن كان ما قاله الشارح محتملاً في نفسه.

((**قوله: أي إن كنت لا تفعل غيره**)) قال اللقاني: لا محوج إلى هذا التكلف الذي لا دليل عليه إذ الظاهر أن ما مزيدة لتأكيد أن الشرطية ولا نافية للفعل المقدر ومنفيها هو الشرط فأما أداة شرط مؤكدة بما نظيرها أما في قوله تعالى: ﴿**فَإِمَّا تَرَيِنَ**﴾[1]. والشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما سبق عليه نظير ذلك في التقدير قوله:

فطلقها فلست لها بكفء وألا يعل مفرقك الحسام

والأصل افعل هذا إن لا تفعل غيره، وهذا معنى واضح لا غبار عليه فعليك بالحق وإن أفتاك الناس وأفتوله.



(١) سورة مريم: ٢٦.

بها كان ((أن لام مضارعها)) وهي النون ((يجوز حذفها)) تخفيفًا وصلا لا وقفا، نص على ذلك ابن خروف وإلى الجواز أشار الناظم بقوله:

ومن مضارع لكان مُنجزمْ تحذفُ نونٌ وهو حذف ما التُزِمْ

((وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون)) حال كونه ((غير متصل بضمير نصب ولا)) متصل ((بساكن نحو ﴿ولم أك بغيًا﴾[1].)) ﴿وإن تك حسنة يضاعفها﴾[2]. أصلهما أكون، وتكون بالرفع، فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعًا ((بخلاف من تكون عاقبة الدار، وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم فيهما)) لأن الأول مرفوع والثاني منصوب ((و)) بخلاف نحو ﴿و ((تكونوا من بعده قومًا صالحين﴾[3]. لأن جزمه بحذف النون)) بالعطف على يخل المجزوم في جواب الأمر، وإنما لم تحذف نون تكون فيهن لأنها محركة في الأولين بحركة الإعراب، وفي الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما إذا كانت ساكنة فإنها شبيهة بأحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع أنها تكون إعرابًا مثلهن، وتحذف للجازم كما يحذفن ((و)) بخلاف ((نحو أن يكنه فلن تسلط عليه)) فلا يحذف أيضًا ((لاتصاله بالضمير)) المنصوب والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها فلا يحذف معها بعض الأصول ((و)) بخلاف ((نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[4])) فلا يحذف أيضًا ((لاتصاله بالساكن)) وهو لام التعريف، فالنون مكسورة لأجله فهي متعاصية عن الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح في شرح القطر ((وخالف في هذا)) الأخير ((يونس)) بن حبيب ((فأجاز الحذف)) ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين ((تمسكًا بنحو قوله)) وهو الخنجر بن صخر الأسدي:

[١٦١] (فإنْ لم تكُ المرآةُ أبدتْ وسامةً) فقد أبدتْ المرآةُ جبهةَ ضيغم

---

(١) سورة

(٢) سورة النساء: ٤٠.

(٣) سورة يوسف: ٩.

(٤) سورة مريم: ٢٠.

[١٦١] البيت من الطويل، وهو للخنجر بن صخر الأسدي في خزانة الأدب (٣٠٤/٩)، =

فحذف النون مع ملاقاة الساكن، والمرآة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية فكأنه نظر وجهه فيها فلم يره حسنًا فتسلى بأنه يشبه الضيغم، وهو الأسد، والوسامة بفتح الواو: الحسن والجمال «و» هذا البيت «حمله الجماعة» المعتدون في المنع بمطلق الحركة «على الضرورة كقوله» وهو النجاشي[1]:

[١٦٢] فلستُ بآتيه ولا استطيعه (ولاك اسقني إن كانَ ماؤك ذا فضل)

فحذف نون لكن ضرورة، واستدل به الفراء على أن لكن المشددة مركبة، وأصلها لكن أن فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين قاله في المغني، وقيل هذه أبيات تتضمن أن النجاشي عرض له ذئب في سفره فحكى أنه دعا الذئب إلى الطعام، وقال له هل لك من أخ يعني نفسه يواسيك بطعامه بغير من ولا بخل فقال له الذئب: دعوتني إلى شيء لم تفعله السباع قبلي من مؤاكلة بنى آدم ولست بآتيه ولا أستطيعه، ولكن إن كان في مائك الذي معك فضل عما تحتاج إليه فاسقني منه:

= والدرر (٩٦/٢)، وسر صناعة الإعراب (٥٤٢/٢)، ولسان العرب (٣٦٤/١٣) (**كون**)، والمقاصد النحوية (٦٣/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٦٩/١)... المعجم المفصل (٩٣٧/٢).

والشاهد فيه قوله: (**فإن لم تك** المرآة) حيث حذفت النون من مضارع (**كان**) المجزوم بالسكون، مع أنه قد وليها حرف ساكن، وهذا جائز عند يونس بن حبيب، وضرورة عند جمهرة النحاة.

(١) **قيس بن عمرو بن مالك**، من بنى الحارث بن كعب، من كهلان: شاعر هجاء مخضرم، اشتهر في الجاهلية والإسلام أصله من نجران (**باليمن**) انتقل إلى الحجاز، واستقر في الكوفة وهجا أهلها. وهدده عمر بقطع لسانه. وضربه عليٌ على السُّكر في رمضان. قال البكرى: النجاشي من أشراف العرب، إلا أنه كان فاسقًا. وكانت أمه من الحبشة فنسب إليها ونشر حديثا في بغداد، «**شعر النجاشي الحارثي**».
الأعلام (٢٠٧/٥)، الشعر والشعراء ١١٥).

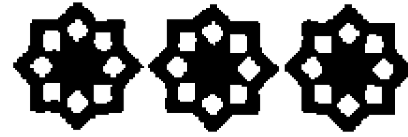
[١٦٢] **البيت من الطويل**، وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه ص ١١١، والأزهية ص ٢٩٦، وخزانة الأدب (٤١٨/١٠، ٤١٩)، وشرح أبيات سيبويه (١٩٥/١)، وشرح شواهد المغنى (٧٠١/٢)، والكتاب (٢٧/١)... المعجم المفصل (٧٧٨/٢).

والشاهد فيه: حذف نون (لكن) ضرورة.

((**قوله: لام مضارعها**)) لم يقل لام يكون يجوز حذفها لأنه في مقام عد خواص كان لا يكون، ولا يفيده ما ذكر إلا بتأويل كما قال اللقاني.

((**قوله: لانتفاء الجزم**)) قال اللقاني: لا يخفى أن شرط الجزم يخرج به أيضًا النسوة لم تكن قائمات إذ هو مبنى فليس بمجزوم وإن دخل عليه الجازم.

((**قوله: ترد الأشياء إلى أصولها**)) أي ترد الأشياء التي استعملت على غير الأصل إلى أصولها المستعملة فلا نقض بنحو يدك ودمك لأن أصله غير مستعمل إلا أنه يشكل عليه رد الياء في يد ودم في التصغير حيث قال يدية ودمي إذ لو لم يكن مستعملا لم يرد إليه شيء.



الفهرس العام

الموضوع رقم الصفحة


المكتبة
التوفيقية
المكتبة
التوفيقية
أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين
ت: ٥٩٠٤١٧٥ - ٥٩٢٢٤١٠


دار الحريري للتجليد الفني
٤٢٥٤٨٨٢


دار الجريسي للتجليد الفني
٤٢٥٤٨٨٢
٨٧٧٣٥٨٣



Bibliotheca Alexandrina
06800076